النظام العالمي الجديد

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام العالمى الجديد

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
استثمار العرقيات .. والنظام العالمى الجديد			
شوقى عبد الحكيم	الاهرام	١	٩٩/٠٤/١٨
٢ وتواجه النظام العالمى الجديد			
مارى يعقوب	الاهرام	٢	٩٩/٠٤/١٩
الطريق الثالث .. أسطورة زائفة أم حقيقة واقعة ؟			
عماد الجندى	الوفد	٣	٩٩/٠٤/٢٠
يوميات صحفى مشاغب			
	الوفد	٤	٩٩/٠٤/٢٠
متغيرات الحاضر وتحديات المستقبل			
يحيى عبد الحميد ابراهيم	الوفد	٥	٩٩/٠٤/٢٠
يوميات صحفى مشاغب			
أيمن نور	الوفد	٧	٩٩/٠٤/٢١
العولمة وأهمية تطوير التعليم الجامعى			
محمد صفوت سالم	الاهرام	٨	٩٩/٠٤/٢١
مشاغبات : أسعفينى .. يا دموع العين !			
صلاح عيسى	الجمهورية	٩	٩٩/٠٤/٢٣
العولمة وأعادة صياغة دور الدولة			
محمد السمادونى	الوفد	١١	٩٩/٠٤/٢٥
تأثير العولمة على الاستراتيجية			
محمد عبد الحليم ابو غزالة	اكتوبر	١٣	٩٩/٠٤/٢٥
العولمة ليست قدرا مكتوبا علينا			
حمدى أحمد	الاسبوع	١٥	٩٩/٠٤/٢٦

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العولمة أم الامركة ؟			
احمد البغدادى	السياسة	١٧	٩٩/٠٤/٢٦
نهاية السياسة الخارجية			
علاء بيومى	الاحرار	١٨	٩٩/٠٤/٢٧
العولمة .. بلا تضليل !!			
أحمد محمد عوف	الاخبار	١٩	٩٩/٠٤/٢٨
النظام العالمى الجديد يلغى دور الأمم المتحدة			
سعيد الجمل	الوفد	٢٠	٩٩/٠٤/٢٩
وجهة نظر : نعمة أم نقمة ..؟!			
فتحى عبد الفتاح	الجمهورية	٢٢	٩٩/٠٤/٢٩
سباق الأمم !			
السيد يسين	الاهرام	٢٤	٩٩/٠٤/٢٩
مؤتمر دولى بالأزهر غدا لاقتصاديات الدول الاسلامية فى ظل العولمة			
نعيمة خليل	الاخبار	٢٦	٩٩/٠٥/٠٣
محاكمة القرن			
مصطفى الفقى	الاهرام	٢٧	٩٩/٠٥/٠٤
العولمة والطريق الثالث			
	الاهرام المسائى	٣٠	٩٩/٠٥/٠٥
تفاهم أستراتيجى مصرى أسيوى			
محمد السيد سليم	الاهرام	٣١	٩٩/٠٥/٠٥
توصيات المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الاسلامية فى ظل العولمة ..			
كمال حبيب	الشعب	٣٤	٩٩/٠٥/٠٧
القضية وأبعادها			
أحمد يوسف القرعى	الاهرام	٣٥	٩٩/٠٥/٠٧
الوطنية .. طريق رئيس للتفاعل مع العولمة			
محمد رءوف حامد	الاهرام	٣٦	٩٩/٠٥/٠٧

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاسلام فى عصر العولمة٣			
محمود حمدى زقزوق	الاهرام	٣٨	٩٩/٠٥/٠٧
من قريب : بين الهيمنة والمماقة			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	٤١	٩٩/٠٥/١٠
الدوة العمالية حول العولمة تستأنف اعمالها			
	السياسة	٤٢	٩٩/٠٥/١١
العالم يتغير ام يتآمر ؟!			
محمد السماحونى	الوفد	٤٣	٩٩/٠٥/١٣
العولمة بمفهومها الاسلامى هى قاطرة التقدم الحضارى الشامل			
	الاهرام المسائى	٤٥	٩٩/٠٥/١٤
مصر والعالم على مشارف القرن الجديد			
ابراهيم نافع	الاهرام	٤٨	٩٩/٠٥/١٤
مخاطر النظام العالمى الجديد			
	الاهرام المسائى	٥٢	٩٩/٠٥/١٥
كيف تتحقق المصالح الوطنية فى ظل سوق كوكبية واحدة ؟			
شريف دولار	الاهرام	٥٣	٩٩/٠٥/١٩
الظواهر البارزة والأصول العميقة !			
السيد يسين	الاهرام	٥٦	٩٩/٠٥/٣٠
المحاسن والأفخاخ وتوسع الديموقراطية : ماذا تفعل بنا العولمة وماذا نفعل بها ؟			
حازم صاغية	الحياة	٥٨	٩٩/٠٥/٣١
الاسلام فى عصر العولمة .. عود على بدء			
محمود حمدى زقزوق	الاهرام	٦٥	٩٩/٠٥/٣١
عولمة القوانين			
أحمد أبو بكر أحمد	الاهرام	٦٧	٩٩/٠٥/٣١
نعم للعولمة الموضوعية ولا للهيمنة			
السيد فليفل	الاهرام	٦٨	٩٩/٠٥/٣١

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى) العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العولمة .. والتعليم			
السيد أحمد عبد الخالق	الاهرام	٧٠	٩٩/٠٥/٢١
مواصفات الدولة المعولمة			
محمد نور الدين أفاية	الحياة	٧٢	٩٩/٠٥/٢٣
الدور الاجتماعى للدولة .. فى ظل العولمة			
أحمد يحيى عبد الحميد	الجمهورية	٧٥	٩٩/٠٥/٢٦
من تحدى أسرائيل الى تحدى العولمة : نظرية الفرز فى مواقف النخبة			
صالح بشير	الحياة	٧٧	٩٩/٠٥/٢٧
تحدى العولمة يختلف عن تحدى اسرائيل			
خالد عمر بن ققه	الحياة	٨١	٩٩/٠٦/٠٢
تآكل الخصوصية فى عصر المعلومات (٢-٢)			
السيد يخيب	البيان	٨٣	٩٩/٠٦/٠٤
ماذا يعنى الاستقلال الثقافى فى زمن العولمة ؟			
ماهر الشريف	الشعب	٨٥	٩٩/٠٦/٠٤
العولمة .. فى عيون غربية			
جميل كمال جورجى	الجمهورية	٩٠	٩٩/٠٦/٠٦
مثقف العولمة .. العربة أم الحصان اولا ؟!			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	٩١	٩٩/٠٦/٠٧
الخوف من الآخر			
نجوى طنطاوى	الاسبوع	٩٣	٩٩/٠٦/٠٧
أتجاهات : الصناعة والعولمة ١-٢			
حسين محمد	البيان	٩٤	٩٩/٠٦/٠٨
أتجاهات : الصناعة والعولمة ٢/٢			
حسين محمد	البيان	٩٦	٩٩/٠٦/٠٩
آثار تجميد صفة الاحادية القطبية على المصالح العربية			
عصام الدين جلال	الاهرام	٩٨	٩٩/٠٦/٠٩

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى عصر العولمة .. كيف نحفظ الهوية الثقافية الاسلامية ؟			
	الاهرام المسائى	١٠١	٩٩/٠٦/١١
العولمة ونوعية الحياة :٢			
يحيى الرخاوى	الاهرام	١٠٣	٩٩/٠٦/١١
البعد الايجابى للعولمة			
جورج فهمى	الاهرام	١٠٧	٩٩/٦/١١
عولمة .. ولكن بلا ترويع .. ولا تمييع			
عبد المجيد فراج	الاهرام	١١٠	٩٩/٠٦/١١
فى وداع القرن العشرين : الافكار المثالية لاتموت			
حامد احمد العمود	الحياة	١١٣	٩٩/٠٦/١٣
مثقف العولمة .. بين الوعى القومى والدينى !			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	١١٥	٩٩/٠٦/١٤
اتجاهات : الدول الصناعية ضحايا العولمة ايضا ١-٢			
حسين محمد	البيان	١١٧	٩٩/٠٦/١٦
عظيم فى عصر العولمة !			
محمود السعدنى	البيان	١١٨	٩٩/٠٦/١٦
وجهة نظر : العولمة .. والعروبة			
فتحى عبد الفتاح	الجمهورية	١٢٠	٩٩/٠٦/١٧
اتجاهات : الدول الصناعية .. ضحايا العولمة أيضا ٢-٢			
حسن محمد	البيان	١٢٢	٩٩/٠٦/١٧
خبراء فى تضييع الفرص			
جلال دويدار	الاخبار	١٢٤	٩٩/٠٦/١٧
النظام العالمى الجديد مطالب باعادة الاعتبار لمجلس الأمن			
	البيان	١٢٥	٩٩/٠٦/١٧
العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة			
مصطفى الشار	الاهرام	١٢٧	٩٩/٠٦/١٨

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التحدى الثقافى للعولمة			
محمد سعد ابو عامود	الاهرام	١٢٨	٩٩/٠٦/١٨
العلمة والثقافة البائسة !			
عبد الله هدية	الاهرام	١٢٩	٩٩/٠٦/١٨
ثقافة رجال الاعمال تجاه العولمة			
السيد عليوة	الاهرام	١٣٠	٩٩/٠٦/١٨
ندوة بدمشق تبحث الثقافة فى زمن العولمة			
محمد أحمد يوسف	البيان	١٣١	٩٩/٠٦/١٨
الطريق الثالث او اليسار الجديد !			
مها عبد الفتاح	أخبار اليوم	١٣٣	٩٩/٠٦/١٩
العولمة لا تعنى المساواة بين القوى			
	الاهرام	١٣٦	٩٩/٠٦/٢٠
وهم التقدم !			
فهمى هويدى	الاهرام	١٣٧	٩٩/٠٦/٢٢
الثابت والمتحول			
محمد السماك	الاهرام	١٣٩	٩٩/٠٦/٢٣
عن العولمة كنتاج اوروبى وأميركى يرشح مصدره للتآكل ..			
نبيل ياسين	الحياة	١٤٠	٩٩/٠٦/٢٤
عولمة واحدة لا تناسب الجميع			
	البيان	١٤٢	٩٩/٠٦/٢٤
مطالب العولمة من – وعلى – التعليم !			
عزيز حنا داود	الاهرام	١٤٤	٩٩/٠٦/٢٥
العولمة وشهد شاهد من أهله !			
	الاهرار	١٤٦	٩٩/٠٦/٢٥
النظام العالمى واحاديث العولمة			
	الاهرام	١٤٨	٩٩/٠٦/٢٦

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فكر على عتبة التفكير			
محمد وقيدى	البيان	١٤٩	٩٩/٠٦/٢٩
العولمة صياغة جديدة لأحقاد الغرب القديمة ضد الاسلام			
	البيان	١٥١	٩٩/٠٧/٠٣
العولمة وحتمية التكتل العربى			
هدى جمال عبد الناصر	الاهرام	١٥٦	٩٩/٠٧/٠٥
مثقف العولمة .. بين الجائزة والوردة !!			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	١٥٨	٩٩/٠٧/٠٥
شباب وتنمية وعولمة			
عبد اللطيف الهرماسى	الحياة	١٦٠	٩٩/٠٧/٠٦
سؤال الهوية بين خاتمى وامين معلوف			
عماد الغزالى	الوفد	١٦٣	٩٩/٠٧/٠٦
تعليق : اوطان للبيع !			
أشرف زيدان	الاخبار	١٦٥	٩٩/٠٧/٠٧
والوعى وحده ليس كافيا !			
مرسى عطا الله	الاهرام المسائى	١٦٦	٩٩/٠٧/٠٨
الطريق الثالث : بين الرأسمالية والاشتراكية			
السيد يسين	الاهرام	١٦٩	٩٩/٠٧/٠٨
القضية وابعادها			
أحمد يوسف القرعى	الاهرام	١٧١	٩٩/٠٧/٠٩
مصر ورهان العولمة			
عبد الحميد صالح حمدان	الاهرام	١٧٢	٩٩/٠٧/٠٩
العولمة بين الاستقلالية والتبعية			
على النفيلى	الاهرام	١٧٣	٩٩/٠٧/٠٩
طريق الدول النامية الذكية الى العولمة			
عبد المجيد فراج	الاهرام	١٧٤	٩٩/٠٧/٠٩

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اطلالة عولمية على الدول النامية			
محمد رءوف حامد	الاهرام	١٧٦	٩٩/٠٧/٠٩
العولمة : المعلوماتية والتعليم			
محمد شعبان	الاهرام	١٧٧	٩٩/٠٧/١٠
موقف من بيار بورديو يتوافق مع العولمة			
مصطفى سالم	الحية	١٧٩	٩٩/٠٧/١٣
مستقبل العولمة .. صراع عالمى ام مجتمع مدنى ؟			
	السياسة	١٨٣	٩٩/٠٧/١٣
.. ما هى العولمة المضادة اى سؤال لأى جواب ؟! (١)			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	١٨٥	٩٩/٠٧/١٣
آيات شيطانية فضيحة فكرية وادبية وسياسية على اعلى المستويات			
	السياسة الكويتية	١٨٧	٩٩/٠٧/١٤
القضية وابعادها			
أحمد يوسف القرعى	الاهرام	١٨٩	٩/٠٧/١٦
الشركات لمحلية وتحدى البقاء فى ظل العولمة			
صلاح عبد الرسول جمعة	الاهرام	١٩٠	٩٩/٠٧/١٦
المشروع القومى والعولمة العربية			
ثناء فؤاد	الاهرام	١٩٣	٩٩/٠٧/١٦
العولمة وسيادة الدولة			
محمد شعبان	الاهرام	١٩٤	٩٩/٠٧/١٦
العولمة والعوربة والافرقة			
محيى الدين عميمور	الاهرام	١٩٥	٩٩/٠٧/١٩
اتجاهات عالمية تفاؤل !			
سامية الجندى	الاهرام	١٩٦	٩٩/٠٧/١٩
العولمة الشخصانية			
محمد سبيلا	الحياة	١٩٧	٩٩/٠٧/٢٠

مجلد رقم ٢ النظام العالمى الجديد (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مواقف			
انيس منصور	**الاهرام**	**١٩٨**	**٩٩/٠٧/٣١**
كلام فى العولمة ..!			
احمد بن عبد الله السعدون	**السياسة**	**١٩٩**	**٩٩/٠٧/٣١**



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٤/١٩٩٩

تراث ومأثورات

استثمار العرقيات.. والنظام العالمى الجديد

شوقى عبدالحكيم

عندما كنت بانجلترا التى اقمت بها ٨ سنوات دارسا وباحثا ومنقبا عن اصول تراثنا من مصرى وعربى الذى نهب مخطوطاته الاستعمار جنبا إلى جنب مع تراثنا الأثرى الحفرى الأركيولوجى، وكنت زبونا دائما للمتحف البريطانى العتيد والمكتبة الملحقة به، ازوره عبر شارع الأقباط المفضى إليه من غرب لندن. لفت نظرى معرض ضخم، اقيم ضمن سلسلة المعارض الدولية والقارية التى داب ذلك المتحف على إقامتها حول الحضارات الجوهرية التى شهدها عالمنا مثل الفرعونية والبابلية بالعراق، والفينيقية على طول الشاطئ الشامى وفلسطين، والقرطجانية بتونس، والصينية والسلافية والهندواوروبية وهكذا.

كان ذلك المعرض الكبير اللافت الذى اقيم منذ مطلع التسعينيات عن الهضبة الأناضولية، التى هى مركز الصراع والحروب المستعرة، التى قد تتطور إلى حد إغراق الكوكب بكامله لتودى به، كما حدث فى السابق بالنسبة للحربين الكونيتين الماضيتين، وها هى الثالثة تطل برأسها من يدرى.

فالملاحظ فى السنوات الأخيرة أن الاستعمار العالمى شدد من رحاله وترحاله وأزماته وحروبه فى منطقة الشرق الأوسط متضمنا للهضبة الأناضولية، وكان قبلها يركز صراعه وشغبه فى بلداننا العربية او الشرق ادنية، فى مصر ولبنان والعراق وليبيا إلى أن وسع دائرة عملياته وتخريبه وحروبه لتشمل الشرق الأوسط بكامله كما يحدث الآن.

فالاستعمار على دراية بكل شىء، خاصة تلك الأجساد المريضة أو المحتضرة، التى تفشت فيها النعرات العرقية المتوارثة القديمة، كما هو الحال فى الشرق الأوسط وبالتحديد فى بلدانا العربية وانقساماتها الرأسية والعرقية ما بين السنة والشيعة والأكراد والموارنة والسريان النساطرة والسودانيين شمالا وجنوبا والدروز والصابئة واليهود والفرس والحيثيين العثمانيين، والمعتزلة والغنوصية والدهرية والديصانية والشافعية والمالكية والحنفية والحنبلية والأهوازية والمرجئية، والأشوريين والكلدانيين.. إلخ.

والغريب أن هذا الحقل المخصب المترامى الانقسامات من عرقية لدينية لجغرافية لقبائلية وعشائرية وبدنية، حقل لا ينضب معينه بالنسبة للاستعمار منذ أقدم العصور، أى منذ جيوش الرحالة القدماء والأثنوجرافيين الذين مسحوا الشرق الأوسط طولا وعرضا سواء فى بلداننا العربية أو على طول وعرض الهضبة الأناضولية والبلقان منذ ما قبل وما بعد حروب طروادة التى استمرت ٩ سنوات متصلة ما بين الإغريق والأتراك لحين مجىء الإسكندر المقدونى فى العشرين من عمره من مقدونيا المتاخمة لكوسوفا وخرج بجيشه وبسط سلطانه على العالم أجمع.. أوروبا وآسيا وإفريقيا فى ١٣ عاما بدءا من شمال نهر الدانوب وربوع مقدونيا إلى اليونان وبلغاريا والصرب والبانيا ومناطق الفرس وسواد العراق وريف مصر ومشارف الشام وبقاع افغانستان وسياستان وبلوشان وهندوستان وخراسان وجرجان ومازندان وبلاد الأناضول التى هى مجال الحرب السجال لأسلحة الناتو المشرعة فى أيدى النظام العالمى الجديد الذى شعاره بعد هروكت روسيا والبلدان الاشتراكية [ياشر اشتر]، وبالطبع فإن فلول الروس وعالمهم المنقرض يعرفون جيدا أنهم هم الهدف والمسعى الأخير لتطويقهم مرة من تخوم العراق والخليج عربيا كان ثم فارسيا أم إحكام الطوق عن طريق الهضبة الأناضوية التى هى أيضا تخومهم مضافا إليها دول شرق أوروبا التى تحارب معظمها الآن تحت الرايات الاطلسية عشية انفراط حلف وارسو، لتجد نفسها - ويا للمأساة - تحارب جيرانها حلفاء الأمس القريب.. يوغوسلافيا تيتو.

فكما ذكرنا مرارا فإن الهدف هنا هو الدب الروسى المثقل بالديون والصياعة. ورحم الله المبادر الأكبر المرحوم تشرشل الذى لم يلق اذانا صاغية عشية هزيمة الحلفاء وابرزهم الاتحاد السوفيتى القديم للنازية الهتلرية ودخول ألمانيا ودكها دكا، حين اشار على الحلفاء.. امريكا وانجلترا وفرنسا والباقين إلى اهمية الإبقاء على التحالف و«خلى السلاح صاحى» والتوجه من فورهم إلى روسيا المثقلة التى كانت قد فقدت فى الحرب ٢٢ مليونا للإجهاز عليها فهدف الأمس هو بذاته هدف اليوم.. مسح موطن الاشتراكية من الوجود.

والسؤال هنا.. ماذا يجرى فى موسكو، وما الذى تخبئه الأيام الحبالى، إن لم تكن الساعات، فى مواجهة مخطط الناتو والنظام العالمى الجديد.

ذلك أن الحصار والإطباق على روسيا وبقية دول منظومة الكومنولث، أى فلول الاتحاد السوفيتى المندثر، ما تزال تشكل خطرا داهما على الغرب والنظام العالمى الجديد، بحسب جميع التوقعات التى ظهرت بوضوح جلى خلال الأزمة الأخيرة مع حزب يوغوسلافيا، وانقسام السلطة ما بين التدخل النووى، سواء داخل منظومة جنرالات الجيش الأحمر، أو الدوما.

الخلاصة أن الإثنيات او «الإثنيك ماينوريتيز» أى الانقسامات العرقية ماتزال حقلا بكرا لم ينفد معينه بالنسبة للنظام الاستعمارى العالمى الجديد كما نشهد، خاصة فى العراق وشرقنا الأوسط بعامة والبقية تاتى.

الشجرة ورياح السموم

كلما هبت العواصف الرملية وأغرقتنا برملها وسفاها فادمت وجوهنا وابداننا والحقت التلوث بكل شىء من مبان وملابس ومأكولات عارية تعرض فى الشوارع وأهمها رغيف العيش،تساءلت عن الكيفية التى يمكن بها تلافى مثل هذه العواصف الهوجاء عن القاهرة والتى لا مهرب منها سوى تشجير جبل المقطم المشرف على العاصمة وهو مشروع تعبنا كثيرا من اثارته لتنبيه المسئولين الى مدى الخسائر الفادحة المتصلة بالصحة العامة والسياحة وتلافى الحوادث التى تسببها هذه العواصف الموسمية التى ارتبطت بانحسار فصل الشتاء ومدخل الصيف وارتبطت بزعابيب شهرى امشير وبرمهات من كل عام،واصبحنا لا مهرب منها ومن سمومها وافاتها وكانها قدر مبيت لا مفر منه.

فيبدو انها مسألة عويصة أو مستعصية بالنسبة للمسئولين واهمهم الرجل الذى ارتبط اسمه بعدد من الاصلاحات واهمها حل المسألة الغذائية والزراعية وهو د.يوسف والى ،وكذلك د. عبد الرحيم شحاتة.فالأمل معقود عليهما لتبنى مشروع قومى كمصدات رياح لتغطية جبل المقطم وكذا الصحراء الغربية لحماية العاصمة من رمل واتربة الصحراء التى تحاصرنا كالقيد فى الايدى.منذ الفراعنة.

ورحم الله الحبيب «بورقيبة» الذى ارتبط اسمه بمشروع الشجرة والتبارى فى حماية عاصمة تونس«قرطاج» من العواصف وريح السموم ونفس الشىء، حاوله «محمد نجيب» عندنا حين تبنت ثورة يوليو المجيدة منذ قيامها مشروع الشجرة أو تشجير مصر الا انه مشروع لم يؤت ثماره بالشكل الذى يرحمنا ويرحم أولادنا وسمعة مصر بكاملها،واخيرا فما زال هناك بصيص أمل فى تخلى المسئولين والحكومات المتعاقبة عن معاداة الشجر والتشجير.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٤/١٩٩٩

٢ و تواجه النظام العالمى الجديد

فى محاولة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية ودراسة العوامل التى تؤدى إلى ذلك .. بالإضافة إلى دراسة إحجام العديد من الإفراد والمؤسسات بالمجتمع عن المشاركة الفعالة فى انشطة المجتمع...

وتحت رعاية الدكتورة ميرفت تلاوى وزيرة الشئون الإجتماعية قامت الجمعية المصرية للجودة والتدريب وجمعية المصريين المتحدين لتنمية الموارد البشرية بعقد المؤتمر الاول عن تفعيل المشاركة فى المنظمات الأهلية .. خاصة وان هناك طفرة يشهدها المجتمع المصرى فى هذا المجال من ١٥ الف جمعية اهلية تعمل فى جميع المجالات التنموية، ومن هذا العدد نحو ٢٦٤ جمعية اهلية تعمل فى المجال البيئى .. وقد طرح اللقاء عدة أسئلة منها : هل كل هذا الكم من الجمعيات له دور فاعل فى المجتمع؟!، وكيف يمكن تنشيط دور هذه الجمعيات، وأساليب تحفيز أفراد ومؤسسات المجتمع المدنى للمشاركة فى الأنشطة الأهلية؟!، وكيف يمكن تدبير الدعم المؤسسى لهذه الجمعيات ودور الصندوق الاجتماعى فى هذا الأطار؟!

وإذا ماكان الهدف من عقد هذا المؤتمر - كما يقول الدكتور عبدالله الدهشان رئيس المؤتمر - هو تفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية كما وكيفا مع تنمية نظمها الإدارية من اجل الوفاء باهدافها إلى جانب تفعيل المشاركة الاعلامية فى انشطة الجمعيات وتنمية عوامل تفاعلها مع العمل الأهلى لخدمة المجتمع والبيئة؟!

وفى كلمتها أمام المؤتمر قالت الدكتورة ميرفت تلاوى وزيرة الشئون الاجتماعية إنه من منطلق اهتمام الوزارة بتنشيط دور الجمعيات الأهلية كل فى مجالها بشكل ايجابى .. فإن الحركة دائبة فى تفعيل هذا الدور، كما ان حل وإدماج بعض هذه الجمعيات التى تعتبر غير نشيطة هو من اساسيات التنشيط .. ويقول محمد توفيق محمود مدير عام المكتب الفنى للوزارة نائبا عن الوزيرة إنه برغم كل مايثار حاليا حول القانون المعمول به حاليا ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من انتقادات حادة ، فقد نشات فى ظله اكثر من ١٥ الف جمعية، كما أن مجهودات بعض هذه الجمعيات تفوق مجهودات الوزارة نفسها، كما أن اكثر من ٨٥٪ من مجهودات وزارة الشئون منسوبة للجمعيات بهدف تنشيطها . ومع ذلك يناقش حاليا مشروع قانون لتحديث القانون السابق وسيطرح على القنوات التشريعية قريبا بعد أن نوقش من قبل العديد من الجمعيات وعدلت فيه اجزاء كثيرة وطرحت به نسبة حرية كبيرة، على سبيل المثال يعطى القانون الجديد الحق إذا تجمع عشرون فردا وارادوا ممارسة نشاط معين، فإن لهم الحق فى ذلك باشهار جمعيتهم دون تقديم كل المستندات التى كان يطالب بها القانون ٣٢. من ناحية اخرى يطرح أ. عبدالمنعم توفيق إشكالية تواجهها الوزارة والمجتمع ، وهى ازمة المتطوعين فى العمل الأهلى ،ويقول مضيفا إن هناك من يندس فى تلك الجمعيات من المنتفعين مما يعرقل سير العمل التطوعى فتظهر الأخطاء والإنحرافات به ، ولذلك فإن صدور القانون الجديد قريبا سينقى هذه الجمعيات من هذه الانحرافات. ويرى الدكتور رضا السيد أستاذ وخبير تنمية الموارد البشرية إن المشاركة هى العملية التى يلعب الفرد من خلالها دور فى الحياة الإجتماعية ولمواجهة النظام العالمى الجديد فإن الدور الأكبر سيكون على العمل الأهلى والتنظيمات غير الحكومية، ولهذا فمن الضرورى إتاحة الفرصة للفرد للمشاركة فى وضع الأهداف العامة لمجتمعه ولهذا عدة اساليب منها : المشاركة الشعبية كوسيلة، او المشاركة كمنهج الذى من خلاله يحدد المواطنون مطالبهم ويحددون أهدافهم، وبذلك يشاركون بشكل فعال فى المشروعات التى اشتركوا فى وضع اهدافها سواء كانت هذه المشروعات تنموية او بيئية او خدمية - ايا كان نوعها .. ويوضح ذلك بقوله إنه مهما كانت اتجاهات الحكومة نحو احتياجات المواطنين معبرة إلا انها لن تصل باى شكل إلى درجة حساسية المواطنين بإحتياجاتهم، وهذا من شانه تحقيق احداث التغيير فى قدرة المجتمع ومواجهة مشكلاته .. وهناك اسلوب المشاركة الشعبية كوسيلة وغاية معا .. وهى وسيلة اساسية من وسائل التنمية، كما انها غاية تحقق من خلال الوصول إليها قدر كبير من تعليم المواطنين وقيادة إدراكهم لمشكلاتهم بل ومساهمتهم فى حلها والتغلب عليها .. وإجدى دليل لذلك بعض جهود المجتمع فى التغلب على المشكلات البيئية التى تواجهه من نظافة وتشجير وتوعية، وايضا محو الأمية، والأمثلة كثيرة على ذلك.

اما المهندس عزمى مصطفى على مستشار وحدة دعم وتنمية المشروعات (الصندوق الإجتماعى للتنمية) فيقول : إن مصر من أقدم الدول التى عرفت الفكر التعاونى بل هى أول دولة بالمنطقة عرفت ذلك على يد الرائد التعاونى المصرى عمر لطفى، وقد انبثق النشاط الأهلى فى مصر بعد قيام ثورة يوليو حيث نشا الكثير من الجمعيات القبطية والإسلامية التى تقوم بخدمة المجتمع كجمعية العروة الوثقى، والمحبة القبطية وغيرها .. ومع حلول النظام العالمى الجديد نحتاج إلى تهذيب القانون الحالى خاصة وإن قضيتى التمويل الأجنبى والمحلى تمثل مشكلة لكثير من الجمعيات حيث إن المشكلة تحدث عندما يزيد التمويل الأجنبى على التمويل المحلى بالنسبة للجمعية، وإذا كان هناك مخرج واضح وشفاف لجمعية تقدم عملا للبيئة الموجودة بها فلا خلاف عليها .. ويطرح المهندس عزمى رؤية الاسلام فى التكافل الإجتماعى قائلا: لدينا فى الإسلام عدة منظومات تعتبر من أقدم الجمعيات الأهلية فى التاريخ وهى أموال الوقف - الزكاة - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فأموال الزكاة وحدها يمكنها استقطاب نحو ٤ مليارات جنيه مصرى وهو مبلغ يزيد بكثير عن متطلبات التنمية ومكافحة الفقر وإصحاح البيئة فى مصر .. ويأتى دور الإعلام وهو شريك اساسى فى العملية الأهلية وإختتم المؤتمر بعدة توصيات لتحفيز عمل الأفراد والمؤسسات فى المجتمع المدنى فى الأنشطة الأهلية ومنها.

- عقدت ندوات دورية من الجمعيات فى جميع مجالات العمل الأهلى ذات النشاط الملموس تستهدف تحفيز أفراد المجتمع للمشاركة الفعالة فى تلك التجمعات.
- جذب الأفراد للمشاركة فى العمل الأهلى.
- فرض ضريبة على المسارح والملاهى والفنادق وشركات الطيران من قبل وزارة الشئون لتخصص لزيادة موارد الجمعيات الأهلية لما ينعكس إيجابيا عليها.
- جعل الاعلام شريكا اساسيا فى عمل الجمعيات بإطلاعه على الأنشطة بشكل

ماري يعقوب



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/ ٤ /١٩٩٩

«الطريق الثالث».. أسطورة زائفة أم حقيقة واقعة؟

مقومات الطريق الجديد - أي طريق جديد - هي ملامح جديدة وقسمات واضحة لا لبس فيها ولا تشابه أكيداً بينها وبين الطرق الأخرى سواء يساراً أم يميناً.. فما بالنا أن أسس ما يسمى بالطريق الثالث هي نفس تلك الأسس لليمين وبعض من اليسار.. في اعتقادي أن هذا الأمر مجرد مناورة سياسية وتدليس وغش إيديولوجي ومحاولة لإحياء شيء مات اسمه اليسار وخلق دور غير موجود أو سحب البساط من اليمين الرأسمالي.. وهذه هي الحيثيات التي استندت إليها في حكمه.

● قبل أن نبدأ في السير في موضوعنا أريد أن اتساءل لماذا نأخذ كل ما يأتي من الغرب كحقائق مسلم بها وبانبهار سواء في الأفكار أم السياسات أم حتى الشكليات؟ هذا مع اعترافنا الكامل بتفوق هذا الغرب.. ولكننا ننقل دون النظر لمعطيات وظروف الواقع وظروفنا وخصوصيتها بل وأهدافنا، وبغض النظر عن ملاءمة أو صلاحية أو كفاءة ما نأخذ للعمل به في واقعنا.. لماذا هذه التبعية الذليلة؟.. لماذا لا نبدع مصيرنا ومستقبلنا.. لماذا لا نبدع ذاتنا نحن بأنفسنا؟.

● عندما نناقش الأسس الفكرية ومحددات مشروع الطريق الثالث نراها خلطت بين أسس اليمين الرأسمالي وبعض من أسس اليسار الاشتراكي خاصة فيما يتعلق بدور دولة الرفاه الاجتماعي، «مثال ضرورة ضمان حرية السوق مع المحافظة على الضمان الاجتماعي للفئات الأقل دخلاً والعاجزة والضعيفة.. أي الحفاظ على طريق وسط لا يتبنى أحد الطريقين على إطلاقه وحده»..

أما تطبيقات الواقع لهذا الطريق الثالث في بريطانيا خاصة في ظل أبرز رموز الطريق الثالث فيها توني بلير رئيس الوزراء تظهر مدى انتهازية فكر «بلير» وتبعيته لبيل كلينتون والأمريكان للوصول للسلطة في بلاده أساساً، السلطة التي حرم منها هو وحزبه ما يقرب من عشرين عاماً متصلة أمام حزب المحافظين.

● وأيضا كلينتون نفسه في تعبيره عن الطريق الثالث في برنامجه لرئاسة الولايات المتحدة، هذا البرنامج الذي تم تفصيله لصالح المهمشين في المجتمع الأمريكي في اتجاهه لزيادة اعتمادات برامج الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي للعاطلين وخلق فرص عمل لهم ومساعدة الفئات الأقل دخلاً في المجتمع، وهو البرنامج الذي لم يتعد خاصة في جديته الرعاية الصحية بسبب التعطيل وعدم الموافقة عليها من قبل الأغلبية الجمهورية المنافسة لحزبه الديمقراطي في الكونجرس في دورتين متتاليتين، السابقة والحالية.

● بلير قام بتبني الطريق الثالث لإحياء دور اليسار والعودة للحكم والدليل عدم تنفيذه لبرامجه الانتخابية كما يشي الواقع بذلك بوضوح وباعتراف الإصلاحيين في حزبه المنتمين له وهم يلقون بالمسئولية على الجناح اليساري المتطرف داخل حزب العمال، حزبهم الحاكم.. أي على الجناح المحافظ.. ودليل آخر يتمثل في إزاحته لأكبر رمز عمالي في الحزب والقطب الكبير جوردون براون وزير الخزانة وذلك في آخر مؤتمر عام للحزب وتفرغه لمحاولة السيطرة على الحزب والحكومة أي تجميع للسلطة كلها في يده.. هذا هدفه وربما يكون مشروع الطريق الثالث واجهة دعائية فقط للتمويه على هذا الهدف.

● ولذلك فإن المحك الحقيقي لسياسات توني بلير هي الانتخابات القادمة ليقول الناخب رأيه بوضوح في تطبيقات سياسات نظرية الطريق الثالث استناداً للواقع وليس لوعود انتخابية، وحدوث انشقاق كبير داخل حزب العمال وارد جداً بحيث يجعله يفقد توحده وأصوات ناخبيه، أو يحدث أن ينقض اليسار المتطرف داخل الحزب على بلير ومعاونيه رموز الطريق الثالث ويقودوا الحزب في المرحلة القادمة.

● في مقاله بجريدة «الهيرالدتريبيون» في سبتمبر ١٩٩٨ حاول توني بلير تجميل الصورة وخلق دور ليسار الوسط الذي يمثله واعترف قائلا في المقال نفسه «إنه ليس هناك وصفة محددة للطريق الثالث ولكن ثمة قيماً تجمع بين الأحزاب التقدمية في أوروبا وجميعنا نتكيف لمواجهة التحديات»، وهنا معنى «نتكيف» هذه في حديثه واضح جداً.

● الطريق الثالث محاولة لا بأس بها - في جانب مراعاة مصالح الجماهير - للتكيف مع متغيرات الواقع واستجابة لها وذلك بمراعاة التوازن بين مصالح السوق وبين القطاعات الجماهيرية المختلفة وتصحيح للاختلالات الناتجة عن جموح اليمين الرأسمالي المحافظ ولضمان استمرارية واستقرار النمو الاقتصادي للدول الليبرالية الرأسمالية.. الطريق الثالث ما هو إلا يسار وسط جديد اقترب بشدة وبجرأة ونفذ سياسات يمين الوسط التقليدي.. إنه يمين وسط بالفعل سواء في ألمانيا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

عماد الجندي



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/ ٤ /١٩٩٩

يوميات صحفي مشاغب

رصيدنا متواضع

.. العولمة القادمة عولمة سياسية، فبعد ان فرض النظام العالمى الجديد ـ بحق أو بغير حق ـ العولمة الاقتصادية على رعاياه، شرقا وغربا، شمالاً وجنوبا، وخرجت من حظيرته كل دولة لم تدخل فى حالة العولمة الاقتصادية، يستعد ذات النظام لمرحلة جديدة من العولمة التى تأخذ هذه المرة طبيعة سياسية.

.. لا أظن ان النظام العالمى الجديد، وهو يستقبل القرن المقبل سيترك الفرصة لوجود أنظمة ديكتاتورية فاشستية، تحكم شعوبها بالحديد والنار، فالنموذج الغربى والأمريكى الذى تم تعميمه تحت شعار التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية سوف يتم تعميمه مع مطلع القرن الجديد تحت شعار الليبرالية السياسية.

.. فبعد انجاز مرحلة حرية التجارة، ستبدأ مرحلة حرية الانسان، تلك الحرية التى تعنى حقه فى الاختيار الديمقراطى لمن يمثله ولمن يحكمه أيضاً!! ويندرج تحت شعار حرية الانسان كافة الحقوق الانسانية، وفى مقدمتها حق الانسان فى سلامة جسده من التعذيب، وحقه فى الاعتقاد الدينى والسياسى بغير قيود، وكذلك حقوق الأقليات العرقية والدينية.

.. وقد نسمع خلال السنوات القادمة، حديثاً عن فرض عقوبات اقتصادية على دولة ما ـ أو عدد من الدول ـ لانتهاكها الحقوق الديمقراطية ـ بعد أن طال الحديث خلال السنوات الاخيرة عن الحقوق الانسانية ـ فالحقوق الديمقراطية مثل الآليات المرنة لتبادل السلطة، لم تعد من الشئون الداخلية وفقاً للنظام العالمى الجديد، الذى ذابت فيه الحدود والمسافات وبات العالم قرية صغيرة.

.. منذ أيام كانت أوروبا تتحدث عن حالة انتهاك حقوق إنسان فى المغرب متمثلة فى اختطاف الفنانة ثريا جبران، وحلق شعر فتاتين هما بطرقسو، وفاطمة توعيبات، ومنع الفنان المغربى الساخر أحمد السنوسى من العمل!!.

.. خلال زيارتى الاخيرة لاوروبا، تابعت عن كثب رد الفعل الاوروبى ـ وتحديداً ـ الفرنسي الرسمى والشعبى المنزعج بشدة مما شهدته الانتخابات الرئاسية الجزائرية، خاصة بعد انسحاب كافة المرشحين للرئاسة عدا المرشح الرسمى المدعوم من الجيش الجزائرى.. فرنسا التى يعنيها ـ بكل الاهتمام ـ استقرار الشأن الداخلى بالجزائر، ترى ان ما حدث تراجع ينذر بمزيد من التوتر وهذا ما قاله وزير خارجيتها.

.. المجلس الوزارى الأوروبى ـ المتوسطى، الذى انعقد فى شتوتجارت بألمانيا يوم الجمعة الماضى، تحدث بوضوح عن مهلة لمدة عامين للحوار السياسي فى الشرق الاوسط، ودعم فكرة التطور الديمقراطى وكفالة حقوق الانسان وحرياته، بل ربط الحديث عن الشراكة مع أوروبا، بمدى ما يتحقق فى الدول الشرق أوسطية من ديمقراطية وحقوق الإنسان!!.

.. ما يحدث الآن فى كوسوفا من حلف الناتو، هو تكريس لشكل اهتمامات العالم فى المرحلة القادمة، حيث تحتل حقوق الانسان الصدارة التى يمكن أن تتحرك من أجلها الحروب والمعارك الواسعة.. فالامر بالطبع لا علاقة له بتعاطف الغرب مع المسلمين فى كوسوفا، لكن الامر يتصل بتكريس هذا المفهوم بوصفه أولوية جديدة للنظام العالمى الذى سيلتفت فى مرحلة قادمة للبلاد الاسلامية، التى أعطت مشروعية لموقف الغرب فى كوسوفا.

.. ماذا أعددنا لمواجهة هذا النمط الجديد من العولمة، لقد دفعنا استحقاقات العولمة الاقتصادية، وبات علينا أن نستعد لاستحقاقات العولمة السياسية، نريدها مصارحة لا محاكمة، والتماساً للحقيقة لا تراشقا بالتهم، فرصيدنا متواضع جداً، ولا يسمح لنا بدخول لا القرن المقبل، ولا أسرة النظام العالمى الجديد.

.. الهواء الفاسد لا يفيد أحداً، وآن الأوان لأن ننعم بهواء طلق، فأنوف الجميع باتت صالحة للإستنشاق!!.

د. أيمن نور



التعليم والقرن القادم (١)

متغيرات الحاضر وتحديات المستقبل

لقد استتبع انهيار منظومة الدول الشيوعية نشوء نظام عالمى جديد واكبت حركته ثورة علمية وتكنولوجية تقود مسيرتها دول ارست مناخا ديمقراطيا يرعى حقوق المواطنة ويحفز الانسان على تفعيل قدراته ورفع مستوى ادائه وتحاول دول العالم النامي اللحاق بهذه الثورة من خلال تكنولوجيا مستوردة تستخدم بشكل غير متجانس وكفاءة منخفضة وجدوى محدودة. هذا ولن تستطيع الدول النامية المحافظة على بقائها وارتقائها اعتمادا على بقايا ومخلفات تكنولوجية فى عالم تذوب فيه الحواجز وتشحب فيه الهوية وتشتد فيه المنافسة وفى الديمقراطية والتعليم والبحث العلمى مفاتيح تقدم الشعوب شريطة ان تعود كلها الى مضامينها ورسالتها. بعيدا عن جراحات التجميل ومناورات التبريد واساليب التزوير.

متغيرات الحاضر

تهب على العالم رياح قرن جديد وعواصف الفية ثالثة تحفظ للثروات البشرية مكانة متميزة لم تصلها من قبل، وتحول الصراع التقليدى الى منافسة على الافكار المبتكرة والاداء المبدع وصولا الى التميز والنجومية فى سماء هذه الالفية و لن تصل الثروات البشرية الى هذه المكانة اذا انفصلت رسالة التعليم عن المتغيرات العالمية التى نذكر منها:

(١) الانفجار المعلوماتى حيث زاد حجم المعلومات المنتجة فى العقود الثلاثة الاخيرة عن كل المعلومات المتراكمة خلال الخمسة الاف سنة التى سبقت هذه العقود.

(٢) ثورة الاتصالات التى حولت العالم الى قرية صغيرة يربطها جهاز عصبى اليكترونى يصاب بالشلل كل من ينفصل عنه.

(٣) التغيير وقد فرض نفسه واحدا من اهم المعتقدات الثابتة لثقافة القرن القادم.

(٤) العولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى فرضت على العالم تفاعلات وتكتلات لم تكن موجودة بصورتها الحالية من قبل.

(٥) النظام العالمى احادى القطب والذى نتوقع تعدد اقطابه باشكال مختلفة عما كان سائدا قبل انهيار المنظومة الشيوعية، بل ونتوقع ان تتقهقر الولايات المتحدة الامريكية فى مكانتها القطبية.

(٦) لم يعد خافيا علي احد مدى ما حققته بعض الدول من تقدم الا ان الانسان كان وسيظل راس مال هذا التقدم، وبهذه المناسبة فيجب التاكيد على حقيقة هامة وهى ان قدرات الانسان عالمية «Universal». ولكنها تظل كامنة اذا لم تجد البيئة المناسبة لتفعيلها، ذلك يوضح مدى ماتملكه دول العالم النامى من قدرات خاصة يمكن ان ترقى بها وتدفعها الى ركب التقدم اذا توفر لها التعليم المناسب والديمقراطية الحقيقية.

(٧) استوجبت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تفعيل راس المال البشرى ومن بعده الفكرى، ولكن لم يحظ البعدان النفسى والاجتماعى بنفس درجة التفعيل ذلك يلقى بعبء جديد على العملية التعليمية، حيث ترى ضرورة الاهتمام بهذين البعدين فى مناخ تعليمى ينمى مهارات التفاعل الانسانى ويطور عادات الفعالية.

(٨) يزحف شبح البطالة على العالم ليهدد امن الشباب فى حاضره وامله فى مستقبله، وقد يكون ذلك احد اسباب انتشار امراض المجتمع من عنف وسطو وبلطجة وتعصب وتطرف وارهاب وادمان، ولكن لاتوجد علاقة مباشرة بين البطالة والعنف الذى يجتاح المدارس وتفرزه بعض الجامعات، ونرى ضرورة علاج جوانبه النفسية والاجتماعية قبل تجريم وعقاب مظاهره السلوكية.

(٩) لم يعد مفهوما لدى الكثيرين ماذا يعنى النظام العالمى الجديد، وهل يجدى ما يقدمه من حلول عسكرية لمشاكل عرقية او دينية.

(١٠) لقد تغيرت خريطة العالم فظهرت دول جديدة، ونتوقع ان يستمر مسلسل التغيير لخدمة اهداف طائفية على حساب الاهداف القومية ولعل اخطر مظاهر التغيير هو مايحدث الآن فيما كان يسمي بمنظومة الدول الشيوعية التى اصبحت مصدرا للعلماء وسوقا لبيع معرفة الاداء «Know - How».

وايمانا منا بضرورة استقدام المستقبل وعدم الهروب من متغيرات الحاضر، فاننا نرى حتمية الاهتمام بمنظومة التعليم وتطوير القيادات التى تستشرف رؤيتها وتعيد صياغة رسالتها وتصون ثقافتها وتحفظ لهامبادئها، ورغم ان الايمان والتعليم والديمقراطية والتنمية الشاملة والسلام الاجتماعى هى الشموس التى كانت ولازالت تضئ طريق المستقبل، الا ان القرن القادم يحتاج الي مزيد من نور هذه الشموس وخاصة نور العلم والايمان، هذا ولايمكن فهم التحدى الحقيقى الذى يواجه العملية التعليمية دون معرفة بالتطور الحضارى والموجات الاقتصادية التى غيرت وتغير من شكل الحياة، وتستوجب تغييرا مماثلا فى اعداد ثرواتنا البشرية لاستيعاب الجديد والاستفادة من فرص التجديد.

الموجات الاقتصادية وتحديات المستقبل

من المتوقع ان تصل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الى ذروتها فى القن القادم ايذانا بتحول جديد الى الموجة الرابعة ولا احد يعرف على وجه التحديد ملامح هذه الموجة، ولكنها سوف تكون امتدادا شرسا - ولكنه شرعى - لثورة المعلومات او الموجة الثالثة التى فرضت معتقدات جديدة على ماتبقى من ثقافة الثورة الصناعية «الموجة الثانية» والثورة الزراعية «الموجة الاولى» ولعل اللامركزية وعدم جدوى اصدار المزيد من القرارات الحاكمة، والتخلى عن الاعتماد على الوفرة المطبعية لمن اهم المعتقدات الضاغطة على ثقافة هاتين الموجتين وتعيش دول العالم الموجات الثلاث مجتمعة، ولكنها تتباين فى السيادة النسبية لهذه الموجات فتسود الموجة



المصدر : الـــوفــــد

التاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثالثة الولايات المتحدة الامريكية واليابان، وتسود الموجة الثانية بعض

دول اوروبا، وتسود الموجة الاولى العديد من دول العالم النامي، كما يتأثر شكل العمالة السائدة على حسب طبيعة القوى المحركة او الدافعة لهذه الموجات فتغلب على الموجة الثالثة العمالة المعرفية، وعلى الموجة الثانية العمالة التقنية وعلى الموجة الاولى العمالة العضلية، والمأزق الذى يواجه العالم الان هو التحول الى تكنولوجيا المعلومات الذى لايتم دون توفير فى العمالة العضلية والعمالة الفنية فمثلا قد استغنت بنوك امريكا فى الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩٣م عن ٣٧٪ من موظفيها واستبدلتهم بأجهزة الصرف والايداع الاليكتروني Amomatic Tellersâ، والسؤال الان هو: هل تستطيع دول العالم النامي الاستغناء عن موظفيها فى الوقت الذى تندر فيه فرص العمل المتاحة، ولا توجد لديهم المهارات التحويلية المناسبة ذلك يقودنا الى سؤال آخر لايقل اهمية وهو: هل يتسبب هذا التغيير فى بعض الانفصال النفسي عن اهداف التعليم؟

لقد بدات الموجة الثالثة - كما يقول Alvin Toffler . عالم المستقبليات الامريكى المشهور - فى العقد الاول من النصف الثاني للقرن العشرين هذا وتزحف هذه الموجة على دول العالم بفيض من المعلومات لاسبيل للاستفادة منه الا باستخدام تكنولوجيا الاتصالات التى غيرت الجغرافيا التقليدية للعالم الى شبكة اليكترونية لاتعترف بحدود المكان او عامل الزمان كل ذلك يضع الدول النامية فى مأزق قد يكون مخرجه الوحيد هو النهوض بالتعليم ووضعه على قمة اجنداتها القومية ورسالة التعليم لا تختلف حسب الزمان او المكان ففيها تتواصل الاجيال وتنتقل الخبرات وتختزن المعلومات وتمثل لتتحول الى عرفة ترقى بخصائص الثروات البشرية فى ابعادها الفيزيقية والفكرية والروحية والنفسية والاجتماعية، والتعليم هو القادر على تفعيل قدرات الابتكار والابداع ليضعها على رأس قائمة موروثات الفطرة الالهية التى تميز الانسان على غيره من المخلوقات.

د. يحيى عبد الحميد ابراهيم
استاذ بجامعة اسيوط

وبعد هذا السرد السريع لتغيرات الحاضر وتحديات المستقبل نجدنا فى مواجهة مع خمسة اسئلة هامة هى: (١) هل يساهم التعليم بشكله الحالى فى تفعيل قدرات الانسان؟ (٢) هل يسمح مناخ العملية التعليمية بتفعيل قدرات التفاعل ومهارات التواصل والتاثير؟ (٣) هل حفظنا للعملية التعليمية رسالتها ومبادئها الارشادية وهل وصلنا بها الى اهدافها الحقيقية؟ (٤) هل للتعليم عندنا قيمة مجتمعية او قيمة اجتماعية؟ (٥) هل يتحمل القطاع الخاص مستوى التأهيل العلمى الذى كان سائدا قبل عمليات الاصلاح الاقتصادى؟ وتجئ الاجابة على بعض هذه الاسئلة فى المقال القادم بإذن الله.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦/ ٤ /١٩٩٩

يوميات صحفي مشاغب

«أيديوفوبيا» الطريق الثالث!!

●● الأيديولوجيا هي مفهوم حديث نسبياً، جاء الينا من فكر الثورة الفرنسية ١٧٨٩، وترجمته هي «Idea» فكرة - أو افكار - و«Loges» علم، أي «علم الأفكار» ومع ظهور أي أيديولوجيا جديدة، تظهر مجموعة من المواقف والاجتهادات المشتتة الرافضة لها، والتي يطلق عليها المفكر «دي ستال» «الايديوفوبيا» أي الخوف من الأفكار.

●● ونستطيع أن نقول ان افكار «الطريق الثالث» باتت أيديولوجية جديدة تطرق أبواب عالم وعلم الأفكار بشدة، وتزلزله، باعتبارها مجموعة من الأفكار التي تتضمن رؤية ومخططاً للتغيير الاجتماعي بما تحققه من أنماط مستحدثة من القناعات السياسية التي تبرز رؤي معيارية جديدة في الحياة السياسية.. فضلاً أن هذه الرؤي تتضمن مواقف محددة حول الانسان، والعلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة في المجتمع..

.. وكل هذا يبرر أن تمر في مواجهة أيديولوجيا «الطريق الثالث» ما يمكن أن نسميه بأيديوفوبيا الطريق الثالث..

●● وقد استلفت انتباهي حالة «الايديوفوبيا» والتي بدت مؤخراً تظهر في عدد من المقالات هنا وهناك، كان آخرها مقالاً نشر بالأمس «الثلاثاء» بصحيفة «الوفد» اتهم افكار الطريق الثالث بأنها مناورة سياسية، وتدليس، وغش أيديولوجي، ومحاولة لاحياء يسار ميت، وسحب البساط من يمين رأسمالي «!!» ورغم ضخامة وزن الاتهامات التي بدأت بالمناورة السياسية، وانتهت بالتدليس، والغش!! الا ان حيثيات الاتهام لم تكن بذات الوزن.

●● أولي هذه الحيثيات - وأهمها - وصف أفكار الطريق الثالث أنها مجرد خلط بين اليسار واليمين بشكل انتهازي، وهذا بالطبع خطأ يشوبه بعض الصواب، فالجمع بين أفكار حرية السوق مع المحافظة على الضمان الاجتماعي للطبقات الفقيرة، ليس خلطاً انتهازياً، بل هو علاج واقعي للاجحافات الرأسمالية، التي ظهرت مؤخراً ويعاني منها المجتمع الانساني اليوم، وتهدد المجتمعات الاقليمية، والمجتمع الدولي، بانفجار يعصف بالكل..

أما الاسترشاد بقيمة العدالة الاجتماعية كقيمة انسانية، ليس الهدف منها احياء اليسار، فالعدالة قيمة حاضرة في كل الأيديولوجيات التي عرفها الانسان.

●● وليس صحيحاً أن الطريق الثالث، بوصفه طريقاً وسطياً، لا يصلح أن يقيم أيديولوجيا خاصة به.. فأي منظومة من الأفكار تأخذ وضعاحركيا تجاه مواقف محددة تتعلق بالنظام الاجتماعي والسياسي القائم - لتغييره أو الدفاع عنه - هي أيديولوجيا مكتسملة بالوصف العلمي والسياسي.

●● أما الحديث عن فكرة الوسطية، أو التداخل بين أفكار الطريق الثالث، والطريقين الأول والثاني، فيجب أن ترجع للمقياس الذي وضعه «توماس جرين» للتمييز بين الأيديولوجيات والتي قسمها الي يمين اليمين، واليمين، ويمين الوسط، ويسار اليمين، ثم تحت خانة الوسط وضع يمين الوسط والوسط، ويسار الوسط، ثم يمين اليسار ووسط اليسار ويسار اليسار.. وقسم

●● أعتقد أني لست ضد نقد الأفكار، فالنقد عمل ايجابي، لكني فقط ضد الخوف من الأفكار الجديدة تلك الحالة التي أسماها «دي ستال» الأيديوفوبيا!!

د . أيمن نور



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٩

«العولمة» وأهمية تطوير التعليم الجامعى

م. محمد صفوت سالم

وكيل وزارة التعليم العالى

شهد العالم فى السنوات القليلة الماضية عددا من المتغيرات الاساسية التى عمت مختلف جوانب الحياة والمعاصرة، وتركزت اهم عوامل ومسببات التغيير فى الثورة المعلوماتية والطفرات والانجازات التكنولوجية غير المسبوقة، وهو مايترتب عليه نشوء ظاهرة «العولمة» التى اطلقت التواصل والتفاعل فى الأنشطة الإنسانية بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والمحصلة الرئيسية «للعولمة» إن مفاهيم ونظم واساليب التعامل فى مختلف مجالات الحياة التى سادت العصر السابق عليها، لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الحديث، بل أصبحت عائقا رئيسيا يحول دون الاستفادة من الفرص التى تتيحها «العولمة» والثورة التكنولوجية المصاحبة لها، كل ذلك أوجب أهمية العمل على ابتكار مجموعة جديدة من المفاهيم والنظم والآليات المتوافقة مع متطلبات العولمة، حتى تتاح للمجتمع فرصة الانخراط فى العالم الجديد، وإلا سيتعرض للتهميش على خريطة العالم.

كان للجامعات ومؤسسات التعليم العالي دور رئيسى فى تأهيل المجتمع للأخذ بعناصر «المعاصرة» الجديدة فإن نظرة متأنية على منظومة التعليم الجامعى والعالى فى مصر، تطلعنا على أنها تواجه تحديات ضخمة، نظرا لتباعد الفلسفة الأساسية التى تقوم عليها عن السمات والمعطيات التى افرزتها ظاهرة «العولمة» والتى تقوم فى الاساس على تكثيف استخدام تقنيات تعليمية متطورة تنمي المشاركة الفاعلة من الدارسين ويتحقق بها الالتحام بأسواق العمل ومجالات النشاط التى يفترض أن يعمل بها الخريجون وإفساح حيز أكبر للمبادرات الخاصة لإنشاء وإدارة وتطوير الجامعات ومؤسسات التعليم العالى، وتقلل من تقييد نظم وأليات التعليم، حتى لاتظل منحصرة فى إطارها التقليدى وتبقى أسيرة الأسوار التى تفصلها عن حركة المجتمع الذى أصبح بدوره جزءا من الحركة العالمية، فالجامعات ومؤسسات التعليم العالى لن تستطيع الاستمرار فى تلقين طلابها معارف القرن الماضي باستخدام تقنيات تعليمية تقادمت منذ زمن، وإلا كيف يمكنها التنافس مع مؤسسات التعليم العالى الحديثة التى تعتمد على تكنولوجيات ومعارف متجددة؟

إذن فقد أن الأوان لمصر، لكى تدخل سوقا عالمية عالية المنافسة فيما تعرض وتقدمه من خدمات أن تتطلع باهتمام شديد لتطوير التعليم لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين مع مطلع الألفية الثالثة، لذلك فلم يكن مستغربا أن يقوم الرئيس محمد حسنى مبارك بإعلان التعليم مشروعا قوميا لمصر، وكان حرص وزارة التعليم العالى على اتخاذ الإجراءات التى تكفل تخريج كوادر قادرة على مواكبة التطور العلمى العالمى، ومؤهلة للتعامل مع وسائله الحديثة، وتلبية احتياجات المجتمع والسوق العالمية، فكان شعار «التطوير الكيفى للتعليم الجامعى» لمصاحبة التوسع الحادث فيه أمرا لازما وكان الإصرار عليه رغم إشفاق البعض من عدم توافر السبل الكفيلة بتحقيق هذه المعادلة الصعبة، وفى مقدمتها التمويل اللازم، وأيضا رغم الظروف والمشاكل التى فرضت نفسها على الساحة والتى تمت مواجهتها بكل حسم، كل ذلك من اجل تمهيد السبيل وإفساح الطريق لعملية تطوير التعليم الجامعى والعالى، التى أصبحت واجبا قوميا يتعين الإسراع فيه والانتهاء من ادائه قبل بزوغ فجر القرن الحادى والعشرين، وكانت النظرة الموضوعية بعيدة المدى إن تمتد عملية التطوير لتشمل المعاهد الفنية والتكنولوجية، وذلك بالإضافة إلى التعليم العالى الخاص، ليمثل فى مجموعه منظومة متكاملة للتطوير تاخذ فى اعتبارها بصفة اساسية الحفاظ على الهوية المصرية وخصائصها الثقافية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ماذا يمكن أن يهدف إليه مشروع التطوير المقترح؟ وللإجابة على ذلك يتعين تأكيد عدد من المبادئ الاساسية:

أولا: أن الجامعات تعتبر مراكز للتنوير الفكرى إلى جانب كونها مؤسسات تعليمية وهذا يتطلب تأكيد استقلاليتها وأن تكون هى نفسها المسئولة عن التطوير والتحديث وترجمة ذلك فى خطوط وبرامج ويرتبط بذلك العمل على التنوع فى نظم وأنماط التعليم المختلفة، ومنها التعليم المستمر.

ثانيا: أن التعليم الجامعى والعالى لايعمل بمعزل عن المجتمع وهذا يتطلب تأكيد أهمية التنسيق مع نظم التعليم قبل الجامعى من ناحية ومع مراكز البحث العلمى من ناحية أخرى، والمواءمة بين هذا كله ومتطلبات التنمية القومية واحتياجات قطاع الانتاج وتنمية المجتمع. ويرتبط بذلك اسهام قطاع الاعمال العام والخاص فى وضع السياسات التعليمية وتحديد التخصصات ومستويات المهارة المطلوبة فى كل مهنة.

ثالثا: أن عدم توافر التمويل اللازم يمثل احد المعوقات الاساسية التى تعوق إتمام عملية التطوير وهذا يتطلب العمل على توافر مصادر متجددة للتمويل للوفاء باحتياجات العملية التعليمية والبحثية وتطوير الإمكانات بغية الاستفادة من تقنيات المعلومات وقنوات الاتصال والتكنولوجيات الحديثة.

وقد يتجه البعض للمطالبة بقيام الدولة بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم الجامعى والعالى، ولكن من غير المقبول أن نتجه إلى تحميل موازنة الدولة دائما أعباء قد تثقل كاهلها، وهى من جانبها لاتبخل بكل ماتستطيعه فموازنة التعليم الجامعى والعالى زادت من ٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو أربعة مليارات جنيه فى العام المالى الحالى ١٩٩٩/٩٨ أى أنها بلغت ١٧ مثلا مما كانت عليه لذلك فقد يبدو اسهام قطاع الاعمال العام والخاص فى عمليات التمويل أمرا مطلوبا، كما تبدو الجامعات الخاصة والتعليم العالى والخاص هى أحد الروافد الإضافية المتاحة - فى التخطيط بعيد المدى - للانطلاق بالتعليم الجامعى والعالى إلى رحاب أوسع، وذلك بشرط التزامها بالمعايير والضوابط الموضوعة.

رابعا: باستثناء قانون الجامعات الخاصة الذى صدر عام ١٩٩٢ والذى اعطى هذه الجامعات استقلالية شديدة فى إدارة شئونها فإن القوانين التى مازالت تحكم مؤسسات التعليم الجامعى والعالي قد صدرت منذ مايقرب من ثلاثين عاما، وأصبحت بالية ولا تتمشى ومتطلبات العصر الحديث، فقانون تنظيم الجامعات صدر عام ١٩٧٢ وقانون التعليم العالى الخاص صدر عام ١٩٧٠ لذلك فإن النظر فى القوانين وتعديل الاختصاصات والهياكل الجامعية اصبح أمرا اكثر إلحاحا.

وأخيرا: فإن الإسراع بتطوير التعليم الجامعى والعالى لن يحقق فقط الجودة الشاملة فى كل ما يتعلق به، وإنما سيكون هو أيضا صمام الأمان فى عصر «العولمة» المتسارع الخطى، والذى يتطلب إيقاعا جديدا ونظرة شاملة على مختلف أنواع التقدم، ولاشك أن مصر قادرة على مواجهة هذا التحدى بفضل إصرار شعبها الأصيل على الاسهام فى ركب الحضارة الحديثة وحكمة قيادتها فى اختيار الطريق الأفضل.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : /٤/١٩٩٧



اسعفينى.. يادموع العين!

يذكرنى بعض ما اقراه من مقالات، وما اسمعه من مناظرات، وما اشترك فيه احيانا من ندوات عربية، حول حكاية «العولمة»، بذلك الحوار الطريف الذى دار بين السيد «احمد عبدالجواد» ـ بطل ثلاثية نجيب محفوظ ـ وبين اصغر ابنائه كمال فقد كان الأب يتوهم ان الابن ما يكاد ينتهى من دراسته الثانوية ويحصل على البكالوريا، فسوف يهرع إلى الالتحاق بكلية الحقوق وكانت انذاك على راس كليات القمة، او يلتحق على الاقل بكلية الشرطة، او الكلية الحربية، ليكون محاميا ثم قاضيا، او ضابطا ثم جنرالا، ثم يصبح ـ فى الحالتين ـ وزيرا، فاذا به يترك كل هذه الكليات التى تؤهله لأن يكون ذا مكانة وقيمة ونفوذ ملحوظ فى المجتمع، ويصر على ان يدخل «مدرسة المعلمين العليا» لكى يتخرج فيها معلما بائسا.. ويبرر ذلك بسلسلة من الخزعبلات من نوع انه لايريد ان يكون معلما بالذات ولكنه يريد ان يدرس تاريخ الانسان واصل الحياة ومآلها، وان يتعرف فيها على «ثقافة الفكر»!

ولما كان السيد «احمد عبدالجواد» رجلا عمليا وواقعيا فإنه لم يفهم من تلك الخزعبلات، إلاّ ان ابنه شخصية حالمة، وانه حائر فى تحديد مستقبله، وعاجز عن اختيار طريقه، ولانه ابن حظ، فإن عبارة «ثقافة الفكر» لم تستدع إلى ذهنه إلاّ صورة «زبيدة العالمة» وهى تضرب على العود، وإلا صوتها وهى تردد من اغنية عبده الحامولى المقطع الذى يقول: الفكر تاه منى اسعفينى يادموع العين!

والظاهر ان حيرة كمال عبدالجواد كانت فى حينها جزءا من حيرة الأمة العربية وان حيرة الأمة العربية هذه الايام، هى تنويع اخر على حيرته، او هذا هو الانطباع الذى اخرج به ـ كلما قرات مقالا، او تابعت مناظرة، او اشتركت فى ندوة عن هذا الذى يسمونه «العولمة»!

ما يلفت النظر بقوة ـ هو ان سمعة العولمة ـ قد ساءت لدى العرب، بمجرد نزول المصطلح إلى الاسواق حتى اصبحت اكثر سوءا من سمعة «زبيدة العالمة» فهى قرينة للهيمنة الامريكية ـ ولفرض الحصار ـ ولتدخل الكبار فى شئون الصغار ولضياع الاستقلال القومى ولذوبان الشخصية الوطنية وتغريب المواريث الثقافية ولتوحيد السوق العالمية فى اطار تقسيم وظيفى يركز الانتاج فى الدول الكبرى والمتقدمة، ويركز الاستهلاك فى الدول الصغيرة والنامية ولتحول الشرعية الدولية إلى شرعية امريكية، تكيل بمكيالين، وتطفف فى الميزان لتثقيل كفة اسرائيل وتخف كفتنا.

ذلك كلام يكاد يكون القاسم المشترك الاعظم، بين التيارات الرئيسية للفكر العربى، من القوميين إلى الاسلاميين، ومن الماركسيين إلى الذين يحكمون، فالجميع يلطمون الخدود محذرين من زحف العولمة، التى لن تبقى للوطن العربى استقلالا، او ثقافة او خلقا او دينا، داعين إلى رفض العولمة ومقاطعتها، وتشكيل جبهة عالمية، تتصدى لمخاطرها تجمع بين كل المتضررين من نتائجها من دول الجنوب الفقيرة، او المتخلفة!

وما يفوت على هؤلاء ان البشرية تسعى منذ طفولتها إلى هذه العولمة، وان الانسان منذ دبّ على الأرض وهو يبحث عن وسائل تمكنه من الاتصال بالآخرين وكلما تقدمت هذه الوسائل من اختراع اللغة إلى ابتكار الكتابة، ومن استخدام الدواب فى الانتقال إلى اختراع الطائرة ومن الاعتماد على الحمام الزاجل فى التراسل إلى الكشوف الجغرافية والبريد الاليكترونى كلما اتسعت التشكيلات الاجتماعية التى تضمه مع هؤلاء الاخرين، من العشيرة إلى القبيلة، ومن القرية إلى الدولة ومن الوطن إلى الاقليم، بل ان الاديان السماوية الثلاث كانت تتوجه بخطابها للعالم ويسعى كل منها لتوحيد البشرية حول خطابه، والتيارات الفكرية الرئيسية فى تاريخ الانسانية، جاءت لتبشر بهذه العولمة من «جمهورية افلاطون» إلى «يوتوبيا توماس مور»، ومن «الليبرالية» إلى «الماركسية» ومن الطريق الثالث إلى «النظرية العالمية الثالثة» للعقيد معمر القذافى!

وفضلا عن ذلك، فإن احدا لايستطيع ان يفرض هذه «العولمة» الزاحفة لكى تفرض نفسها على القرن القادم، فهى واقع مادى قاهر، صنعته ثورة الاتصالات ـ التى الغت المسافات بين الدول، ووحدت سوق الانتاج، وخلقت مئات الآلاف من الشركات العابرة للقارات التى ستقتلع عمليا علامات الحدود، وتلغى المناطق والرسوم الجمركية، لتفتح الباب امام تدفق السلع والخدمات، بينما لم تعد الافكار وانماط السلوك فى حاجة إلى تاشيرة دخول لصعوبة اقامة مكاتب رقابة فى طبقات الجو العليا.

والذين يتخوفون من العولمة، لديهم مبررات مشروعة لهذا التخوف، فالتجربة العربية مع الغرب، لاتخلو من ذكريات سود، بل لعلها لاتحتفظ إلاّ بهذه الذكريات السود، والعولمة تزحف فى ظروف يختل فيها التوازن ـ ليس فقط بين الكبار الذين اصبحوا متقدمين جدا، والصغار الذين اصبحوا متخلفين جدا بل ويهبط فيها التناقض بين الكبار إلى ادنى مستوياته، بعد انهيار القطب الاخر فى المعادلة الدولية الذى لولا زحف بعض مظاهر العولمة، لما انكشفت عيوبه فانهار، ولولا انهياره ما زحفت العولمة بهذا الايقاع السريع وهو اختلال فى التوازن، يطلق يد الاقوياء فى فرض هيمنتهم على الضعفاء، ويدفعهم إلى جموح لايتفقون معه عن فرض العقوبات الظالمة، وعن التدخل المسلح فى شئون الاخرين، وعن اتخاذ اراضيهم وشعوبهم ميادين لتجربة الاسطورة الجديدة!

وهذا كلام معقول جدا. ولكنه لايتقدم بنا خطوة واحدة من المازق الذى نحن فيه. فقد عشنا منذ منتصف القرن الماضى.. نلعب على التناقضات بين الكبار. ونبتز كل قطب بالاخر، نستعين بالاتراك على الفرنجة، وبالفرنسيين على الانجليز وبالعكس، ويقول بعضنا للامريكان: هاتوا دولارات احسن وكتاب الله تصبحوا تلاقونا شيوعيين، بينما يقول البعض الاخر للسوفيت: هاتوا طيارات احسن وحياة «الميثاق» و«بيان ٣٠ مارس» نقلبها امريكانى ونطين عيشتكم.

ومع اننا اخذنا دولارات وروبلات من هؤلاء واولئك، فضلا عما توفر لنا مما تختزنه اراضينا من ثروات طبيعية ـ وخاصة النفط ـ إلا اننا لم نستثمر ذلك الاستثمار الافضل، ولم نستطع ان نبنى منه قوة ذاتية تحسن اوضاعنا نسبيا بالقياس إلى الكبار. وفى حين كان صغار اخرون مثلنا، يتقدمون ويسعون لاستثمار مواردهم المحدودة، بحثا عن مزيد من القوة، كنا نحن نبدد ما لدينا منها فى مغامرات طائشة وبينما كان العالم يتعولم، والاقوياء يتوحدون، كنا نحن نتفرق ونتشرذم ونقف محلك سر.. او نتخلف.

وحين استيقظنا ذات صباح، لنفاجا بان اللعبة قد انتهت، ولم يعد ابتزاز الدولارات بالروبلات او العكس مجديا، عدنا لنكرر تلك الاسطوانة المشروخة التى تقول بان الغرب هو سبب كل مصائبنا، وهو المسئول عن تخلفنا، وانه يتآمر علينا منذ العصور الوسطى، وهو ما يؤكد اننا مصابون بحالة من «البارانويا التاريخية»، تجعلنا نتوهم اننا مركز اضطهاد العالم، وتعطينا ذريعة نتهرب بها من التفكير فى مسئوليتنا عما الى إليه حالنا والتفكير فى مواجهته، وذات مرة سمعت مواطنا عربيا يقول فى مناظرة تليفزيونية، ان العرب والمسلمين هم الخطر الحقيقى على الغرب، وان «العولمة» ليست اكثر من مؤامرة هدفها الوحيد صد هذا الخطر، فلما سالته: على ايه ياحسرة؟ نظر إلىّ بحسرة ولم يرد.

ولو اننا قلبنا فى دفاترنا القديمة، لتذكرنا ان حضارتنا، حين كانت مزدهرة، فى العصور الوسطى والقديمة فقد منحت هذه العولمة، انجازين اساسيين على الاقل هى اختراع اللغة وابتكار الكتابة لتعاملنا مع العولمة باعتبارها حلما انسانيا قديما، ساهمنا فى جانب من تحقيقه، ونستطيع ان نساهم بالمزيد لو اننا استجبنا لتحديها

الاستجابة المطلوبة، ولو اننا استفدنا من ايجابياتها وسعينا لتوسيع نطاقها، بحيث تصبح أكثر انسانية واكثر عدلا.

ومن هذه التحديات اننا لانستطيع ان نؤثر فى هذه العولمة، او حتى نتلافى اثارها الضارة علينا، طالما نحن متفرقون، فالعمل العربى المشترك على كل صعيد لم يكن فى اى وقت من الاوقات ضرورة حيوية كما هو الان،والمهم ان نستفيد من تجاربنا السابقة فى هذا المجال وان ننظر إليها نظرة نقدية تخلصها من التشوش وتضفى عليها درجة من العملية والواقعية تهتم بالجوهر لا بالشكل، وتصون حقوق كل الاطراف، وتتدرج بخطوات بطيئة ولكن ثابتة.

ولم يعد تحديث النظام السياسى العربى، لكى يكون نظاما ديمقراطيا بشكل حقيقى، مهمة قابلة للتاجيل، فإذا كانت الخصخصة والرسملة من عيوب العولمة فى راى البعض، فإن التعددية والديمقراطية وحقوق الانسان من مزاياها التى لاشك فيها.. ومشكلتنا مع النظام العربى، هى انه يفضل ان يتخصخص من دون ان يتمقرط، وان يترسمل من دون ان يلتزم بحقوق الانسان، وهى لعبة من حسن الحظ، فرص ممارسته لها، تضيق شيئا فشيئا، ان لم يكن بسبب التدخل العولمى المباشر، فلان ثورة الاتصالات سوف تشيع وباء الديمقراطية بين الناس، وسوف تقضى على هؤلاء الذين يؤمنون بأن الخنوع للمستبدين المحليين ودعمهم فى مواجهة اية ضغوط اجنبية هو شكل من اشكال الوطنية، وان اعطاء الاولوية للديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية السياسية، كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية بعد ان اثبتت التجربة ان الاستبداد لايصون استقلالا ولا يحقق - على المدى الطويل - عدالة، وان الديمقراطية السياسية يمكن ان تجلب ديمقراطية اجتماعية، والعكس ليس صحيحا.

ومع أن خطر العولمة على موروثنا الثقافى وارد، إلاّ ان الخطر القائم والمتحقق على هذا الموروث ومنه، هو تخلفه، واختلاطه بكثير من الخزعبلات التى لاصلة لها باساسياته التى صنعت فترات الازدهار فى حضارتنا، ولايجوز ان يكون المرجع فى تعاملنا مع الثقافة الوافدة مع رياح العولمة، هو ما اضافته عصور الانحطاط إلى موروثنا الثقافية فضلا عن اننا اسهمنا فى صنع هذا الوافد حيث كانت حضارتنا مزدهرة، فهو جزء من بضاعتنا ردت إلينا، فقد آن الأوان - لتصفية موروثنا الثقافى بحيث لايبقى منه إلا الاساسى القادر على التطور النافع للناس.

وإلى ان نشرع فى ذلك كله فسوف نظل على ما نحن فيه بتغيير العالم من حولنا ونحن حائرون، نغنى خلف الست زبيدة العالم: الفكر تاه منى.. اسعفينى يادموع العين!



العولمة وإعادة صياغة دور الدولة

رغم غموض مصطلح العولمة، وتعدد وجهات النظر التى عاجلت وضع تعريف محدد لها، الا انه من المؤكد اننا نلمس وجودها فى عالم اليوم، فهى كما قيل امر واقع، ولا فائدة من مناقشة موضوع يتعلق بهل نرفضها أم نقبلها؟ بل يتعين علينا ان نفكر كيف نتعامل مع هذه الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن العولمة، والتى من عناصرها حرية التجارة العالمية، ورفع القيود الجمركية، وفتح الحدود امام تحرك رأس المال، وتخلى الدولة عن دورها فى ملكية الشركات وتوجيه الاقتصاد، وهو ما عرف بالخصخصة، وفتح المجال امام الشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات الدولية لتلعب دورا اكبر على الساحة وهذه الحرية الاقتصادية تستتبع مزيدا من الحرية السياسية والانطلاق نحو النموذج الغربى فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية.

اذا كانت العولمة تعمل على تقليص الدور الاقتصادى للدولة، وحرمانها من فرض الضرائب الجمركية واجبارها على فتح حدودها امام تدفق رأس المال الاجنبى والشركات العملاقة متعددة الجنسية والالتزام بتوفيرها الحريات السياسية للأفراد وبمبادىء حقوق الانسان، فقد ثار التساؤل عما اذا كان ذلك سيعمل على ضعف سلطات الدولة القومية وتفككها على المدى البعيد؟!

اشارت التقارير الاقتصادية إلى ان ثروة ثلاثة اشخاص من اغنياء العالم تزيد على مجموع الدخل القومى لـ٤٨ دولة من دول العالم الثالث، ومن ناحية اخرى نجد ان مجلس الامن قد فرض عقوبات اقتصادية ثمانى مرات فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٧ بينما لم تصدر عنه عقوبات اقتصادية طوال ٤٥ سنة مضت من عمر الامم المتحدة سوى مرتين، وهذا يؤكد حقيقة واقعة فالملاحظ تعاظم دور الملكية الخاصة وتنامى دور المؤسسات الدولية على نحو لم يسبق له مثيل فى الوقت الذى تجد فيه الدول القومية نفسها مضطرة الى التنازل عن كثير من سلطاتها للقوى الجديدة التى افرزتها العولمة، ولا ينال من تنامى دور المؤسسات الدولية قيام حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة بضرب بلجراد او قيام التحالف الدولى بضرب بغداد خارج مظلة الامم المتحدة، فنحن امام مفاهيم جديدة للشرعية الدولية فى اطار عالم احادى القطبية، فالقوة العظمى الوحيدة تفرض وجودها، وتستعرض عضلاتها، والتكتلات الدولية سواء العسكرية منها او الاقتصادية تبحث عن دور اكثر تأثيرا فى مجريات الامور على المستويين الاقليمى والدولى.

ان العولمة تتطلب وجود عناصر مجتمعة اكثر شمولا لا تقتصر على البعد الاقتصادى وحده، فالعولمة تؤدى الى انتقال الافكار، والمعلومات، والامراض، والمشكلات الاجتماعية، بما يفسر انها تتسبب فى ردود افعال شديدة الحساسية، بما ستنتجه من هويات، ومؤسسات عابرة للحدود القومية، فاذا كانت العولمة سوف تجعل الاسواق العالمية تحل محل الاسواق المحلية، فان الافراد سيجدون انفسهم مدرجين ضمن شبكة عالمية اكثر منها قومية او محلية، ولهذه العوامل مردودها فى تشكيل فكر الافراد فى مواجهة الدول التى ينتمون اليها. ويجب الا ننظر الى العولمة باعتبار ان نتائجها ايجابية حتما، فالسوق العالمية لا تمحو الفوارق بين الدول، والتفاعل الدولى بين اقطار العالم، والتنافس طبقا لقوانين السوق لا يأتى دائما بالسلام، وقد تكون نقطة البداية فى الخطر الجاثم وراء العولمة هو الافتقاد الرهيب لتكافؤ الفرص بين الدول المتنافسة فى حلبة الاسواق العالمية، فكيف تكون المنافسة بين دول نامية ينحصر انتاجها فى بعض المواد الاولية كالسلع الزراعية، ودول متقدمة امتلكت عناصر التكنولوجيا وقواعد المعلومات منذ عشرات السنين وامتلكت ايضا رأس المال، بالاضافة الى القوة العسكرية الضاربة.

ويرى الاقتصاديون ان عولمة الاسواق ستتطلب اعادة صياغة دور الدولة القومية، وليس استبعاد هذا الدور، فالدول سيكون منوطا بها دائما مهام معينة مثل توفير السلع العامة ووضع القواعد المنظمة، وانشاء المؤسسات الضرورية.

ان الدور الاجتماعى للدولة والحفاظ على حقوق الفقراء ومتوسطى الدخل بات امرا مفهوما وواضحا ويتعين عدم تخلى الدولة عن دورها فى هذا الشأن، لقد اضاف الاتحاد الاوروبى الى ميثاقه فصلا اجتماعيا، وكذلك فرضت اتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية المزيد من الشروط لصالح العمال وايضا شروطا صارمة تتعلق بالحفاظ على البيئة.

يتعين على الدولة فى ظل النظام العالمى الجديد، وظل العولمة، ان تقوم بعمل منهجية علمية متكاملة للمشاركة فى صنع السياسة الدولية او على الاقل الحفاظ على دور ايجابى لها فى هذا الشأن، وذلك بعد استيعاب طبيعة عالم المعلومات واهميته المتزايدة وامكاناته المحتملة بما له من تأثير ثقافى هائل.

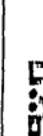
على الدولة ايضا ان تتمسك بدورها فى حماية المنتج المحلى، وذلك باتخاذ اساليب جديدة تتفق والواقع الذى يفرض نفسه بقوة، وان تركز جهودها فى ابتكار، وجودة الانتاج، فعالم اليوم هو عالم المواصفات.

ان الدولة القومية لم ولن تفقد دورها على مدى العقود الخمسة القادمة على الاقل، ولكن يجب ان تعيد صياغة هذا الدور على ضوء المتغيرات الراهنة وان يتم صياغة اطار مؤسسى واجتماعى له مصداقية كافية. فنحن فى عالم يؤكد كل يوم ان سرعة التغيير وليس التغيير فقط هو التحدى الاستراتيجى الاعظم.

محمد السمادونى



تأثير العولمة على الاستراتيجية



يبدو أن كلمة العولمة ومعناها ليس جديدا على عالم الاستراتيجية، فلقد شهد القرن العشرون حربين عالميتين الأمر الذي يثبت أن العولمة كانت واقعا استراتيجيا قبل أن تصبح موضة الحاضر. فاختراع الصواريخ العابرة للقارات خلال الحرب الباردة جعل العالم صغيرا إلى حد كبير لأن هذه الصواريخ يمكنها الوصول وبدقة عالية إلى أي مكان في العالم. وعليه فلم تعد الاستراتيجية محدودة بالجغرافيا. ومع ذلك هناك إحساس بأن استراتيجية ما بعد الحرب الباردة ستكون مختلفة إلى حد كبير عنها في الماضي القريب والبعيد على حد سواء.

ويتساءل الاستراتيجيون والمفكرون: هل العولمة تصف حالة جديدة من الأمور التي تجبرنا على إعادة التفكير في الاستراتيجية؟ ورغم أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق واضح محدد بين الجميع على ما تعنيه العولمة، وعما إذا كان الحال سيختلف عما مضى، فإننا نعرف ما مضى أو ما تركناه ولكننا ما زلنا غير واثقين من طبيعة العالم القادمين عليه. ولذلك كثر استخدام مصطلحات مثل «ما بعد الحرب الباردة»، و«العولمة». ولذلك يمكن القول بأن المفكرين والمحللين ينقسمون إلى فريقين فيما يختص بفهم لمصطلح «العولمة»:

- الفريق الأول ينكر أهميتها ويجادل في أن الاستراتيجية لم تتغير.
- والفريق الثاني يرى أنه رغم أن العولمة تحدث تغييرا أساسيا في المستوى فإنها لا تغير طبيعة العلاقات الدولية، ويتوقعون أن المؤسسات الموجودة ستكيف نفسها مع التحدي الجديد وأنها ستطبق أفكار الاستراتيجية التقليدية. فالبعض يرحب بفكرة قيام الولايات المتحدة بدور المسيطر المعتدل، وبالنسبة للبعض الآخر العولمة ليست سوى أمركة (من كلمة أمريكية) مقنعة، وأن أيديولوجية جديدة تعطي شرعية لقوة معينة. وطبقا للمكان الذي يعيشون فيه فإنهم يتوقعون وجود مؤسسات دولية تعمل كدرع أو كمتراس، ضد القوى المجهولة أو غير المجهولة وخلق توازن جديد.

إن الوقت الحاضر يقارن أحيانا بفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة ووصلت تيارات رأس المال إلى ذروتها التاريخية ونمت التجارة الدولية بسرعة. وهذه العولمة الواضحة لم تمنع نشوب حرب عالمية ولم تلغ قواعد الاستراتيجية المعروفة. فغياب التوازن بين القوى المتنافسة ومزاعمها المتنافرة أدى إلى صدام مدمر. وانتهى هذا الصدام رسميا بمعاهدات ١٩١٩ - ١٩٢١، وفي الواقع استمرت الحالة إلى أن تم حل المسألة الألمانية التي لم تتم حتى مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ولكنه تم بحدوث الوحدة الألمانية عام ١٩٩٠. هذه هي الحقائق التي يمكن على أساسها القول بأن دورة تاريخية على وشك الانتهاء وأننا مقبلون على دورة جديدة. ولكن هل يمكن ببساطة القول بأن العولمة كما كانت قبل عام ١٩١٤ تعود الآن وأنها ستحدد معالم العالم بنفس الطريقة؟

إن عملية الاندماج والتفكك في نهاية القرن العشرين أعمق بكثير مما حدث قبل الحرب العالمية الأولى. فقبل عام ١٩١٤ كان الدافع للاندماج والتفكك هو فكرة الدولة. فقد كان الرأي أن الدول- الأمم هي مفتاح التغيير. فالإمبراطوريات القديمة كانت مهددة بسبب القومية التي كانت قوة إيجابية وكانت السيادة هدفا شرعيا وكانت The statehood هي الأداة. وكانت القوميات لفترة ما قبل الحرب واثقة في النفس وعدوانية، وكانت الدول تضع أهدافا عالية متحررة من الدولة كقوة يعتقد فيها أو يعتد بها.

أما عالم اليوم فمختلف. فتحلل الإمبراطوريات الاستعمارية وتفكك الاتحاد السوفيتي وتضاعف عدد الدول الذي حدث وما زال يحدث لم يؤد إلى تقوية الدول، بل على العكس، كشفت عن حدود مقومات الدولة ومن الملاحظ أن قوميات ما بعد الحرب الباردة أقوى في الدول الضعيفة فهي دفاعية بطبيعتها وتعكس الافتقار إلى الثقة في النفس ما عدا ديناميكية الأمم القوية التي تتنافس على ميراث الإمبراطوريات الآفلة.

لقد بقيت القوميات قوة قوية ولكن الدول- الأمم تجد صعوبة في توطيد أركان مؤسسات الدولة. إن العولمة أصبحت كلمة مناسبة لوصف كثير من القوى التي تهدد مثل هذا التماسك.

إن النظم الديموقراطية والنظم الشمولية- على حد سواء- فقدت احتكار العلاقات الدولية وعليها الآن أن تتنافس- وقد تتغير رغما عنها بواسطة لاعبين يتخطون الحدود الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. إن دور الدولة تغير كما تغير النظام الدولي الذي لم يعد من المناسب أن يطلق عليه ترتيبات انتقالية كما يحلو للبعض تسميته.

بالنسبة للتقليديين تقتصر هذه التغيرات على النطاق الاقتصادي. ففي الوقت الذي أحس فيه الكثيرون بقوة سوق المال تظل الدول هي المحرك الرئيسي. وحتى لو اختفت الاستقلالية المالية كلية فإن الأسواق ستعمل بكفاءة فقط داخل الإطار القانوني الذي تفرضه سلطات الدولة والنظم المنظمة للمال ولكن تبقى الدولة الملاذ الأخير. وأخيرا فإن الشرعية السياسية تبقى في يد الدولة. ومن الخطأ أن نتصور أن قوى العولمة ستلغي المناظرات والمناقشات السياسية المحلية. ففي الواقع يمكن للعولمة تدعيم القومية التقليدية بفرض مفهوم «نحن» ضد «هم» ولقد أثبتت المظاهرات في سيول (عاصمة كوريا الجنوبية) وجاكارتا (عاصمة إندونيسيا) ذلك بوضوح تام. فالمجتمعات الوطنية يمكن أن تقف ضد ما يحاول الأجانب فرضه.

وعليه إذا كان هذا التحليل التقليدي صحيحا فإن العولمة ليست تغييرا راديكاليا. لقد بدأ ممثلون ولاعبون جدد يظهرون على المسرح، ولكن على الدول أن تواجههم بنفس الطريقة التي واجهوا بها تهديدات قوتهم في الماضي، فالقواعد التقليدية الاستراتيجية



المشير : محمد عبد الحليم أبو غزالة

ما زالت صالحة: فعلى المرء أن يحلل الدوافع والمصالح، ويقيم توازن القوى، وأن يحاول (إذا لزم الأمر) التغيير بالتحالف أو استغلال التناقضات.

ومع ذلك فإن الخطأ فى هذا التحليل هو أن نتصور أن العولمة يمكن فهمها برمتها بمقاييس أسواق المال، وإهمال مسألة الشرعية السياسية.

إنها أكثر من مجرد ظاهرة اقتصادية بحتة، فهى لا تؤثر على حركة البضائع ورأس المال فحسب بل تؤثر أيضا على دورة الناس والأفكار- أى على كل عناصر حياتنا. إن العولمة هى عملية لا تغير التنافس الخارجى الذى تعمل فيه الدولة فحسب ولكنها تغير أيضا طبيعة الدولة والمجتمعات السياسية. إن فكرة المجتمعات البشرية المستقلة، ديموقراطية كانت أو غير ديموقراطية- التى تسعى لتحقيق مصالحها أصبحت محل تساؤل.

فى عالم اليوم توجد مسائل كثيرة اكتسبت أبعادا دولية أو عالمية.. سياسات البيئة فى الصين، والموقف الصحى فى أفريقيا، والأمن النووى فى روسيا ومشكلة المياه فى الشرق الأوسط- وكلها تؤثر على حياة ملايين من الناس ليسوا مواطنين فى الدول التى تتخذ القرارات. إن الاعتمادية المتبادلة- كأمر واقع- تخلق تساؤلا حول شرعية النموذج التقليدى للسيادة. علاوة على ذلك فإن عولمة الأخبار والأنباء التى تنقلها شبكات التليفزيون مثل السى إن إن واليوروفيوز أصبحت رمزا، فهى تحول الأحداث المحلية إلى أحداث وأخبار عالمية، وتخلق إدراكا عالميا حتى إذا لم تكن تخلق مجتمعا دوليا.

إن العولمة لم تخلق مجتمعا دوليا متجانسا. ومن الممكن القول بأن الحرب الباردة خلقت تهديدا موحدا جعل العالم مترابطا استراتيجيا. وبعد زوال هذا التهديد يمكن الآن التحدث عن اختفاء هموم الاستراتيجية وهموم الدول. يتساءل المفكرون والاستراتيجيون عن المعنى والغرض من الاستراتيجية فى هذه البيئة. لقد تم تطوير المجتمعات السياسية فى بداية الأمر لتأكيد بقاء أعضائها. ففى القديم كانت الهزيمة تعنى استبعاد الشعوب المهزومة ويمكن القول بأن أقدم وأكثر المطالب الجوهرية لأى استراتيجية كانت حماية مجتمع معين من هذا التهديد الرهيب. وحتى يومنا هذا ما زال الاستقلال هدفا أسمى، وحق تقرير المصير أقوى دافع للبقاء. وما زال أهم أهداف الاستراتيجية منع مجتمع معين من السقوط تحت سيطرة وهيمنة مجتمع آخر.

بالنسبة للمجتمع السياسى وكونه تهديدا وعرضة للتهديد هى حقيقة من حقائق الحياة والاستراتيجية تعنى البحث عن التوازن السليم الذى يؤمن الأمن القومى دون إثارة تحالف معاد. وكما يقول المثل الرومانى القديم: «إنهم قد يكرهوننا شريطة ان يخافونا». توجد صلة دائما بين الدفاع والهجوم، وعليه يمكن القول بأن هذه هى الطبيعة التناقضة للمجتمعات البشرية- ضمان أمنهم وتهديد الآخرين. ولذلك يقول البعض إن حق تقرير المصير يصبح حق الانسحاب من كيان وهو تهديد بقاء دولة قائمة.

إن العولمة تخلق تهديدات جديدة ولكنها تمد الاستراتيجية بأفكار جديدة أيضا. إن القول بأن الأخطار أعظم من الفرص قد يمكن تغييره إلى العكس إذا كان فى مقدور الاستراتيجية أن تفوز فى هذا التنافس. إن بعض الدول تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية أو المجموعات فى تنفيذ أهداف لها وهو ما يطلق عليه Front organization بدأ من المنظمات الخاصة إلى الشركات التى يديرها ويسيطر عليها عسكريون متقاعدون منهم أمريكيون وسوفيت، ويتم تسليح هذه المجموعات بأسلوب مخابراتى خاص. وأنشطة هذه المنظمات تخضع لما يسمى الأعمال السرية Covert actions. وتكنيكات هذه المنظمات تختلف، وهى وإن كانت تخلق مشاكل للدبلوماسية إلا أن البعض يرى أن الفوائد تفوق الأخطار. على سبيل المثال تستغل الولايات المتحدة منظمات غير حكومية تناضل من أجل حقوق الإنسان فى الضغط على الصين.

إن استراتيجيى المستقبل يشبهون إلى حد ما رجال الأرصاد الجوية، إذ قد يضطرون إلى تغيير أهدافهم وتغيير أساليبهم. وفكرة أن مجتمعا ما يمكنه تحديد أهدافه على المدى البعيد وتطوير استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف قد تكون غير واقعية لأن عوامل كثيرة ستكون خارج السيطرة (أى لا يمكن السيطرة عليها) كما أن المجهولات كثيرة. إن دراسة وتقييم قدرات وموارد أطراف ما وحساب المسارات المحتملة لأعمالهم كان ممكنا عندما كان عدد الدول قليلا يمكن دراستها ومعرفة كل شىء عنها وعن قادتها واتجاهاتهم وأفكارهم. أما الآن أصبح من الصعب المحافظة على خطة عمل محددة فى مواجهة مسارات عديدة لا يمكن التنبؤ بها بدقة.

إن استراتيجية ناجحة قد تصبح سلسلة من التكتيكات الناجحة لا أكثر ولا أقل. وتحت هذه الظروف تصبح أهداف الاستراتيجية ليس التعرف على أحسن النتائج وإيجاد أنسب الوسائل لتحقيقها ولكنها ستشمل أكبر عدد ممكن من الأفكار المفتوحة لأطول مدة ممكنة لتحقيق أقصى مرونة تكتيكية. إن القيمة الفعلية فى وجود فكرة اتخاذ قرار ما أو عدم اتخاذ قرار ما وهى الأسلوب المعروف والشائع فى عالم المال والأعمال قد يصبح جزءا من السياسات والاستراتيجيات. إن القيمة الجوهرية فى أن تكون لديك فكرة لتطبيقها وليس اتخاذك لقرار وهى عملية معروفة فى عالم المال قد تصبح جزءا من السياسة. وهنالك عدد من القادة المعاصرين الناجحين ينطبق عليه هذا النموذج. فأجندة سياستهم غامضة، وفى الوقت الذى يحددون أهدافهم فى إطارات عريضة فإن هويتهم وأهدافهم يتم وصفها بدقة إنها أسلوب وليست برنامجا.

إن التعريف المعتدل لمجال الاستراتيجية ينطبق على كل المواقف التى أدت فيها العولمة تأثيرا على القوة وأضعفت المثلين التقليديين للعلاقات الدولية. ولكن تأثير العولمة غير متساو ولذلك للاعبين المختلفين تعاريف مختلفة للاستراتيجية. فحرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ هزمت العراق وهى لاعب تقليدى تركزت فيه القوة فى يد رجل واحد كان حريصا على زيادة هذه القوة بالاستيلاء على دولة أخرى- الكويت، ونشكل ضده تحالف دول بقيادة



المصدر : الأسبوع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٤/٢٤

الولايات المتحدة اضطر فى مرحلة من مراحل الحرب أن يضع فى الاعتبار قيود العولمة فتوقف القتال عن حد محدود.

ويرى المفكرون أن أصعب الفترات التى سيواجهها العالم هى الفترة المقبلة. فلقد أصبح للعولمة تأثير قوى ولكنها لم تضعف القوة السياسية بالدرجة التى تجعل التقديرات الاستراتيجية التقليدية تفقد معناها. وهذه الفترة توجد حسابات توازن القوة مع عناصر عالم مختلف يبنى فيه الأمن على توازن الاستقلال وتصبح فيه الحدود بين المجتمعات غير واضحة بل ومشوهة. فالطرق التى استخدمت لتأكيد أمن فى تنافس ما هى ذاتها التى نسفت الأمن فى موقف آخر.

ويتساءل المفكرون هل العلاقات الدولية أصبحت سهلة القياد (طيعة) بسبب العولمة أو رغما عنها؟. وقد يقول البعض إنه لأن الولايات المتحدة ظلت فى كثير من الحالات قوة تقليدية فإنها لم تتمكن من إدارة أزمات بنفس الكفاءة التى أدارت بها أزمات أخرى. إن العدوان العراقى على أراضى دولة أخرى- وهو تهديد تقليدى حسب مفهوم التهديدات التقليدية- تمت مواجهته بالأدوات التقليدية للقوة طبقا لقواعد الاستراتيجية التقليدية. ومع ذلك لا هزيمة العراق ولا الاتفاق الذى تم فى النهاية يعنى أن التحدى لإدارة العالم التى وصلت أجزاؤه إلى مراحل مختلفة من التطور قد تمت مواجهته كما يجب.

توجد عدة طرق لمواجهة مثل هذه الأزمات، ويرى البعض، فى الغرب أساسا، أن تعطى الولايات المتحدة الفرصة والثقة لإدارة هذه المرحلة الانتقالية. وطبقا لهذا الرأى- وهو فى اعتقادى بعيد عن المنطق والحق- فإن القوة الأمريكية عليها أن توفر مظلة للعالم. فالبعض يرى أن الولايات المتحدة هى الدولة الأمثل للفرض بالقوة Enforcer، الشرطى الخير تحت رعايته يمكن تدعيم الاستقرار والعدالة فى العالم. ولكن هذا مخالف لما يحدث فلقد ثبت أن الولايات المتحدة تعامل بكيلين، وأوضح مثال لذلك القضية الفلسطينية وقضية كوسوفو التى تقف الولايات المتحدة فيهما إلى جانب المعتدى. فكيف يمكن أن تعتبر شرطى العالم الخير العادل؟ لا أعتقد ذلك..! بل لا أعتقد أن هذا ممكن لا فى ظل العولمة الحالية أو بدونها.

ويعتقد البعض أن أوروبا يمكنها أن تلعب دورا فى هذا المضمار وإن كانوا يعتقدون أنها أثبتت أن عليها قيودا فى إدارة مثل هذه الأزمات بالقوة، وأنها غير قادرة على توفير الضمانات اللازمة. ولهذا فإن المعلقين يرون أن التحدى الوحيد أمام العولمة هو تحد للقوة الأمريكية.

إن تكليف الولايات المتحدة بأن تكون شرطى العالم، وكلنا يعرف أنها تعطى لنفسها هذا الحق، يجعل من مقولة أن العولمة هى أمركة. وهذه الشكوك إلى جانب شكوك الأمريكيين أنفسهم بالنسبة لدور دولتهم كشرطى العالم يثير تساؤلا حول استمرارية فكرة «الشريف» أو عمدة المدينة «الفاضل أو الكريم». هذا إلى جانب حدود على القوة الأمريكية وأهمها أن الولايات المتحدة لا تسيطر على كل الفاعلات النووية فى العالم أو على ظهور قوى نووية جديدة كما حدث بالنسبة لباكستان والهند.

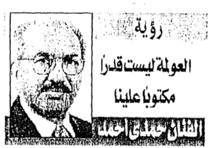
وعليه فإن كثيرا من المراقبين يرحبون بمولد عالم متعدد القطبية كبديل للموقف الحالى. فالإجابة الاستراتيجية للعولمة هى تشجيع تغيير فى مستوى المؤسسات الدستورية. فأوروبا الموحدة والصين مرشحتان محتملتان لإدارة المرحلة الانتقالية.

إن قوة الولايات المتحدة تفرض قيامها بهذا الدور، ولكن عددا من الدول الكبرى فى العالم تتحدى شرعية قيام الولايات بالدور الذى بدا فى كثير من الأحوال أن الولايات المتحدة قررت أن تقوم به دون تفويض من أى سلطة. وفى عالم أصبحت فيه مسألة الشرعية مهمة كيف يمكن لدولة واحدة، مهما كانت تعتقد أنها خيرة، أن تتخذ قرارا نيابة عن العالم كله، وفى الوقت نفسه تزعم أن الشرعية تعتمد على موافقة ديمقراطية؟ وعليه فى معظم الدول النامية أدى هذا التناقض إلى الشك فى أن العولمة هى أيديولوجية صممت لإضفاء شرعية الولايات المتحدة أن تدعى أنها قوة عالمية. ❏



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩



رؤية

العولمة ليست قدرا مكتوبا علينا

الفنان حمدى احمد

لعل من اخطر احداث نهاية هذا القرن هو تلك التغيرات الجذرية فى المجتمع العالمى والتركيبة الطبقية التى زادت حدتها مع نهاية هذا القرن ايضا وتحول دول كثيرة فى الجنوب خاصة إلى دول فقيرة.. كذلك شهدنا دولا كانت قد خرجت بطريقة أو باخرى من عنق زجاجة الفقر، شهدناها، مرة اخرى تعود إلى حظيرة الفقر والكساد الاقتصادى ويشهد انسانها مزيدا من العنف فى الشوارع وكذلك نرى ان الاستقرار السياسى فيها قد اهتز.. أما عن منطقتنا العربية فكانت الأحداث تسير فيها بسرعة بالغة التأثير والقسوة فى نفس الوقت.. فما كادت منطقتنا العربية تبرأ من الاستعمار العسكرى وتتجه نحو التحرر وتأكيد الذات العربية والإسلامية ومعالجة مظاهر التخلف وقهر الأمية المتفشية فى العقول بإنشاء المدارس والجامعات وظهور ملامح الشخصية العربية والإسلامية فى بلاد وممالك قضى فيها الاستعمار على تلك الشخصية تماما حتى ان بعض شعوب هذه الأمة اورثها الاستعمار لغته وقضى تماما على هويتها العربية وخرب لغتها ومسخها حتى صارت لغة الشارع فيها خليطا من اللاتينية والعربية بل قل إن لغة المستعمر فى عامية هؤلاء لها الغلبة فى المفردات.

قالوا إن العالم فى عصر الفضاء والأقمار الاصطناعية وتقدم الاتصالات وكذلك ثورة المعلومات، اصبح قرية صغيرة انكسر فيها عنصر الزمن واصبحنا نرى فى الجنوب ما يحدث فى اقصى الشمال بعد دقيقة واحدة من وقوعه.. فإن كان هناك انفجار شاهدنا سحب الدخان، وإن كان حريقا رأينا السنة اللهب فى حينه ولا اغالى إن قلت وقبل ان يصل إليها رجال الانقاذ فى بلد الكارثة.

لم يعد لأى قرية خيار اقتصادى فلقد تشكل اقتصاد هذا العالم وفرض الشمال سيطرته الكاملة فى هذه المسألة وتوابعها وسنت لها القوانين ووقعت الاتفاقيات.. وخرج إلينا اولو الأمر الجدد فى هذا العالم باساليب جديدة فى التعامل مع الغير باسم الشرعية الدولية.. وأداروا دفة المؤسسات الدولية تجاه بحورهم وصارت لغة المدافع وازيز الطائرات ودوى القنابل، هى لغة التفاهم بعدما كفت هذه المؤسسات عن القيام بدورها.. إن هذا القرن هو قرن المفاجآت.. وايضا قرن اللامعقول فلقد بزغ فيه مغامر هذا العالم وخرب المدائن وعطل الفكر والعقل بدعاوى لا إنسانية ولا منطقية محاولا السيطرة على العالم كله شرقه وغربه شماله وجنوبه باسم النازية وان شعبه هو الشعب المؤهل لسيادة هذا العالم ولا غيره.. دعوة اقل ما يقال عنها إن هتلر كان يعانى مرضا نفسيا.

خرج العالم من الحرب العالمية الثانية وقد تغير فيه التاريخ والجغرافيا.. ومر العالم بمأساة اقتصادية ونسبة عالية من الخراب والوفيات ولم تغلق حتى اليوم قائمة الوفيات فإن الألغام المزروعة فى اراضى الأبرياء مازالت تضيف إلى قائمة قتلى الحرب العالمية، مزيدا من الوفيات.

والله ما اشبه الليلة بالبارحة ولكل من المرضى النفسيين الذين يحكمون العالم منطقه الذى يبهر فى حينه وسوف تثبت الأيام سقوط دعاواهم المرضية.. إن الشعار المعلن فى هذه الأيام والذى سندخل به القرن الحادى والعشرين هو شعار العولمة والشرعية الدولية، لهو شعار يراد به باطل.. وهو شعار اقل ما يقال عنه إنه لتأكيد الذات الأمريكية تماما كتأكيد الذات النازية.. اقتصاديا وعسكريا وثقافيا، وأنا برأيى أن كلينتون لا يختلف فى دعاواه كثيرا عن هتلر ولابد من الحد من طموحات هذا الرجل.. ولا شك أن تكتل أوربا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ومحاولة فرض عملتها الموحدة (اليورو) امام سيطرة الدولار لهو لون من الوان الدروس المستفادة من التجربة الهتلرية امام المخطط الأمريكى الشيطانى بدعوى العولمة.

ولابد للمثقفين فى كل انحاء العالم العربى الا ينبهروا ويفاخروا بالعولمة والا يتعاملوا معها وكأنها قدر ولابد من الرضاء به.. إن اسلوب المواطن العربى بالجرى وراء ثقافة العولمة والتى أصبح الجينز ومأكولات الشوارع من سماتها لأمر معيب، ولا يفوتنى أن كثرة الكلام فى العولمة وقدريتها وأنها شر لابد منه لهو دعوة لاحباط المواطن العربى ولابد أن نقلع عنها فى محاولة لتأكيد الذات العربية والإسلامية.. وما تجربة الستينيات والفعل العظيم الذى تأكد فيها من خلال حركات التحرر فى افريقيا ودول أمريكا اللاتينية وتأكيد الذات المستقلة ورفض الهيمنة والتبعية، ببعيدة.. نحن العرب لابد لنا من دور فيما يسمى العولمة وأن تكون لنا السيادة الوطنية فى الاقتصاد وتحت ايدينا مقومات هذه السيادة.. إنها فرصتنا لتأكيد الذات العربية والإسلامية ولندخل القرن الحادى والعشرين بمساهمة عربية ولعل اخطر ما فى دعاوى العولمة هو تغيير الهوية الثقافية.. وهناك مقولة انه لا يمكن لثقافة الغرب أن تمحو او تؤثر فى الثقافة العربية والإسلامية فإن ثقافتنا لها تاريخ وجذور.. وهذا القول مردود عليه.. نعم هى لها تاريخ وعراقة وجذور ولكنها موجودة فقط على الأرفف فى المتاحف ودار الكتب.. انقلوها إلى المدارس والجامعات.. افسروها اكثر خشية أن يوزعها مسئول على مكتبات المدارس والجامعات.. انقلوها لعقول طلاب المدارس والجامعات حتى تصبح حائط صد للغزو الثقافى الأمريكى الصهيونى للعقلية العربية.. انا لا ارفض اى تيار ثقافى غربى فهذا موقف سلبى معيب ولكنى أرفض التيار الغربى على جسد عربى عار ليس عليه ما يحميه ويقيه سلبيات ومرجعيات هذا التيار.

٠٠٠٠١٥



إن الذى حدث فى موسيقانا العربية والشرقية من تشويه وافساد وتفريغ من محتواها لو إن مغنينا الجدد كانوا على ثقافة موسيقية عربية سليمة وفوق كل ذلك ثقافة عربية مسلمة سليمة لما كانت اغانينا فى مثل هذه الحالة المرضية السيئة من تقليد ممجوج لموسيقى الغرب.. لو أن سينمائيينا الجدد كانوا على ثقافة عربية شرقية ومرجعية إسلامية لما كانت هذه الافلام التى تقدس العرى والعهر وسقوط العقل.. فى سينما هذا الزمان بطلة يتعرض أبوها لمحنة مرضية ولا يجد العلاج والدواء فتضحى بشرفها وتتحول إلى عاهرة لانقاذ الموقف.. الم يكن هناك بديل عن هذا السقوط؟ وأين دور الدولة فى علاج مواطنيها؟.. ولماذا لم يلجأ كل هؤلاء المرضى الذين ينشرون مأساتهم مع المرض كل يوم فى الصحف إلى مثل حل هذه البطلة؟ إنها ثقافة الغرب التى لا تقيم وزنا لشرف ولا اهمية لوازع دينى او اخلاقى.. لو ان عقولنا مسلحة بما على الأرفف من مراجع ثقافية لانتجنا ثقافة سينمائية خاصة بنا ترد وتناقش وتنافس ويصبح تيارا ثقافيا امام تيار اخر يحاوره.

إن على المثقف العربى الا يتراجع عن دوره التاريخى المؤهل له وان نفعل دورنا ولا نصبح ردود فعل لثقافات الغرب.. إنها فرصتنا لتاكيد ذواتنا ولندخل القرن الحادى والعشرين بمساهمة عربية فإن هذه الثقافات كلها نحن شركاء فى صنعها وإن كنا تراجعنا خطوة فإن الزمن القادم يفرض علينا ان نؤكد خطونا بدل الخطوة أميالا.. ولا تراجع.. فإن الثقافة هى التى تصنع الاقتصاد وتفعل الدور السياسى وليكن لنا فى الصين واليابان عبرة فلهم مرجعيتهم الثقافية ولنا مرجعيتنا الثقافية.. مرجعية من صنع الله سبحانه وتعالى.. إنها مرجعية الإسلام.



المصدر : الســياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٩

أوتاد

بقلم: د. أحمد البغدادي

كلمات حق أو صيحة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح، فستذهب غداً بالأوتاد..... (الكواكبي)

العولمة أم الامركة ؟ (1 من 2)

«العولمة» من المصطلحات السياسية - الاقتصادية التي اصبحت جزء اساسيا من ادبيات الفكر السياسي - الاقتصادي والثقافي ايضا والعالم يخطو سريعا نحو القرن الجديد. ويستاء كثير من ذوي الاتجاهات اليسارية خصوصا من هذا المصطلح باعتباره في نهاية الامر ليس سوى «الامركة»، حيث تسعى الحكومة الاميركية من خلال الادوات السياسية والاقتصادية، والبعض يضيف الاداة العسكرية، الى هيمنة الثقافة الاميركية الرخيصة او الشعبية على الثقافات المحلية او الوطنية بحيث تصبح «الامركة» في نهاية المطاف الخيار الوحيد المطروح على الساحة العالمية، وحيث لا يعود امام اي ثقافة تريد الاستمرار سوى الانصياع لمفردات هذه «الامركة». وبسبب اشتداد الهيمنة الاميركية مدعمة بالقوة العسكرية كما حدث في حرب تحرير الكويت وقصف يوغسلافيا حاليا، تعم المثقفين واليساريين خاصة حالة من تنامي الكراهية ضد السياسات الاميركية في العالم. ولا مجال للانكار ان فلسفة الحياة الاميركية تقوم على القوة خصوصا في مجال السياسة الخارجية، ولذلك لا احد من اهل اليسار يصدق اميركا عند حديثها عن حقوق الانسان مثلا، ومع هذا كله .. لا يجد اليساري - كما هو حال المتدين - سوى اللجوء الى اميركا حيث يبحث عن علاج لمرضه او يبحث عن السلام والحرية اذا طردته بلاده. لذلك يربط كثير من المثقفين ظاهرة العولمة بمصطلح «الامركة» لإضفاء السلبية على الموضوع كله بلغة تحريضية. هل الامر كذلك فعلا أم ان للقضية وجهاً آخر ؟

ظاهرة العولمة ليست جديدة في جوهرها، فالقرن الرابع الهجري او العاشر الميلادي كان قرن الحضارة الاسلامية «على الرغم من خطا هذا المسمى» او الحضارة العربية كما يحلو للبعض تسميتها. والقرن التاسع عشر الميلادي كان «قرن انكلترا» وفي يوم ما كانت بريطانيا، «الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس»، وليس خافيا ان بريطانيا المستعمرة هي التي صنعت معظم دول العالم المعاصر، وشكلت حدوده بصورة قطعية، وهي الوحيدة التي تحتفظ «بملفات» هذه الدول. وبالتالي ليس غريبا ان تهيمن ثقافة قوية على عصرها، لكن ما يميز قضية «العولمة» ان القوة المعرفية التي تمتلكها الولايات المتحدة تضفي بعدا جديدا لم يكن متوافراً في القرن الاسلامي او الانكليزي.

هل ثقافة «الفاست فوود» (ماكدونالدز وبيرغر كنج ... الخ» وانتشار لعبة كرة السلة، وملابس الجينز، والقبعة الاميركية، وموجة الافلام الهوليودية .. بل وحتى انتشار شرب القهوة الاميركية .. مسائل تم فرضها بالقوة العسكرية الاميركية ؟ الاجابة «كلا» وبصورة قاطعة، لكنها انتشرت بسرعة انتشار النار في الهشيم على مستوى الكون وليس على مستوى العالم فقط، بما يعني انها اصبحت جزءاً من منظومة التفكير الشعبي وحياة الشعوب، سواء كان الشعب مقاتلا كحال الشعب الفيتنامي الذي يقبل على مشروب الكوكاكولا بنهم عجيب، او من شعوب اوروبا الشرقية، او شعبا اقل من عادي في مستوى المشاركة العالمية كما هو حال الشعوب العربية او الافريقية.

اميركا لا تجبر اي شعب على اكل الهامبرغر او شرب البيبسي وهذه حقيقة، لكن الشعوب ذاتها تقبل على ذلك. واعتقد ان ما يميز الاميركيين عن غيرهم من الشعوب الاخرى الدور الكبير للفكر الشعبي في صنع الثقافة الاميركية، فهذه الثقافة ليست نخبوية كا هو حال ما يسمى بالحضارة الاسلامية او الاستعمار البريطاني، وبصراحة ان كل من عاش مع الاميركيين يعجب بتواضع وبساطة الاميركيين في الحياة العامة، بل لعلهم الشعب الوحيد الذي يتقبل «الآخر» اعتمادا على عناصر لا يزال كثير من الدول ترفضها مثل الكفاءة والحق الانساني، وهي صورة لا تكاد تظهر في السياسة الخارجية لاعتبارات ذات صلة بخصوصية وطبيعة السياسة الخارجية ذاتها. لكن لا خلاف على ان الشعب الاميركي شعب طيب وغير متكبر بشكل عام، وهو ما لا يلمس لدى كثير من الشعوب الاوروبية .. وليس من المبالغة القول في ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي ينتخب فيها الشعب رئيسه دون ان يكون لهذا الرئيس اي ميزة سياسية او اجتماعية على اي فرد من افراد الشعب ..

«يتبع»



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٤ / ١٩٩٩

في الولايات المتحدة:

نهاية السياسة الخارجية

في عصر العولمة لم يعد لمصطلح السياسة الخارجية لدى الولايات المتحدة معنى يذكر.. هكذا يرى ستروب تالبوت وكيل وزارة الخارجية الامريكية الدبلوماسية الامريكية في عصر ما بعد الحرب البادرة. بالولايات المتحدة كا يرى تالبوت انه لن تتبنى في العصر الجديد نفس مفاهيم وادوات العمل الدبلوماسي التي تبنتها في الماضي وسيكون لزاما عليها ادخال تعديلات عديدة على دبلوماسيتها بمايتوافق مع السياق العالمي الجديد ويضمن تحقيق مصالحها فيه.

والسبب وراء نهاية السياسة الخارجية كما يراه تالبوت هو قوى العولمة التي تجتاح عالم اليوم. فالدور غير المسبوق لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد ادى الى انهيارالعديد من الحواجز والسدود التي شكلت خريطة العالم وطبيعة العمل الدبلوماسي في الماضي، فقد ادت الى انهيار الحواجز السياسية امام حركة الافكاروالبضائع والافراد بشكل غير مسبوق، كما ادت الى انهيارالحواجز بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي في حياة الشعوب. وكان لابد وان ينعكس ذلك على مفاهيم وادوات العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية.

ومن البداية انعكست طبيعة العصر الجديد على تحدياته فلم تعد مشكلات عصر العولمة مشكلات سياسية وطنية وانما اصبحت مشكلات متعددة الاوجه ما بين السياسي والاقتصادي والثقافي، وهي في ذلك مشكلات اقليمية النطاق على اقل تقدير ان لم تكن عالمية ومن ابرز الامثلة على ذلك مشكلات البيئة والمخدرات وتطبيق القانون والتمويل الدولي والتي تعتلي قمة الاجندة الدولية في عصر ما بعد الحرب البادرة.

وللاستجابة لتلك التحديات والتي يراها تالبوت محايدة في طبيعتها ليست بالايجابية او السلبية في حد ذاتها كان على الولايات المتحدة اعادة صياغة دبلوماسيتها بما يستجيب للمتغيرات الجديدة ويوجهها بما يخدم المصالح الامريكية.

ومن اهم التعديلات التي ادخلتها الولايات المتحدة على دبلوماسيتها تلك الخاصة بالفاعلين الدوليين الجدد والتحالفات معهم.. فلماكانت قوى العولمة قد زادت من اهمية الفاعلين غير الدول من افراد ومنظمات غير حكومية على المستوى المحلي ومنظمات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية على المستويين الاقليمي والدولي كان على الولايات المتحدة بناء شبكة من التحالفات مع اكبر عدد من هؤلاء الفاعلين. وكما يرى تالبوت لم تعد السياسة الخارجية من وجهة نظر الولايات المتحدة علاقة ثنائية بين حكومتين فمشكلات عصر العولمة ذات طبيعة غير سياسية في كثير من الاحيان كما ان علاجها وهو الامر يتطلب اشراك الشعوب ذاتها لا مجرد الحكومات.

وللتواصل مع هؤلاء الفاعلين بما في ذلك الشعوب ذاتها كان على الخارجية الامريكية الاستعانة بنوع جديد من الخبراء ذوي دراية بالقضايا الجديدة سواء في الداخل او في سفاراتها بالخارج وهو ما تطلب تكثيف التعاون بين الخارجية الامريكية والوزارات والادارات الامريكية المختلفة وعلى راسها تلك العاملة بالدفاع والاقتصاد.

كما كان على الخارجية الامريكية وهو الاهم اعادة جذب انتباه واهتمام المواطن الامريكي بالسياسة الخارجية فلما كانت الدبلوماسية الجديدة هي دبلوماسية شعوب اكثر منها دبلوماسية حكومات كان على الخارجية الامريكية العمل على اعادة شحذ اهتمام المواطن الامريكي بالقضايا الخارجية ذلك الاهتمام الذي بدا يضعف كما لاحظ تالبوت بنهاية الحرب الباردة واختفاء العدو التقليدي المتمثل في الاتحاد السوفيتي.

ومن اجل ذلك عقد كبار مسئولي الخارجية الامريكية وعلى رأسهم مادلين اولبريت العديد من المؤتمرات الجماهيرية في الاعوام القليلة الماضية كما بثت الخارجية الامريكية العديد من المعلومات الخاصة بالشئون الخارجية عبر شبكات الاعلام والانترنيت سعيا لجذب انتباه المواطن الامريكي المتضائل.

وكما يرى تالبوت فسوف تشهد الاعوام القادمة مواجهة الولايات المتحدة للعديد من التحديات الضخمة كقضايا توسيع الناتو والنافتا والحد من ارتفاع حرارة الكرة الارضية وجميعها قضايا جديدة عالية التكلفة يصعب اتخاذ قرارات بشأنها دون مساندة الجماهير.

وبصفة عامة لن تقف الولايات المتحدة كما يرى تالبوت مكتوفة الايدي امام قوى عصر العولمة وانما ستسعى بكل طاقاتها الى التفاعل مع تلك القوى وتوجيهها بما يخدم مصالح الشعب الامريكي والشعوب الصديقة له.

وقد قدم ستروب تالبوت اراءه هذه باستفاضة في مقالته المنشورة بمجلة السياسة الخارجية احدى كبريات الدوريات الامريكية المهتمة بالشئون الخارجية في عددها الصادر في خريف عام ١٩٩٧.

علاء بيومي

قسم السياسة العامة

جامعة دوكين بنسلفانيا - الولايات المتحدة

العولمة.. بلا تضليل!!

بقلم صيدلى: أحمد محمد عوف

العولمة نظام اقتصادى عالمى قام على انقاض الشيوعية والاشتراكية كنظام بديل فيما يقال بالنظام العالمى الجديد الذى فرضته أمريكا على الخلق. وهللت له وسائل الاعلام العالمية ووظفت له خبراء الاقتصاد بعدما وظفتهم فى الهيئات والمؤسسات الدولية للترويج للعولة وحرية التجارة.. وبعدها سيقت كل حكومات العالم للتوقيع على اتفاقية حرية التجارة العالمية واخذت وسائل الاعلام الدولية تصور العولة على أنها الفردوس العالمى الجديد الذى سيغير الخريطة الكونية.

وهذا النظام الاقتصادى الجديد وراءه ٣٥٨ مليارديرا يستحوزون على نصف ثروات العالم بعدما تحرروا من أى رقابة حكومية فى ظلال هذه العولة. فيمكنهم نقلها فى دقائق عبر شاشات الكمبيوتر من بلد الى بلد. وبهذا يمكنهم افلاس أى دولة بين عشية وضحاها.

وهذا ما حدث مع النمور الآسيوية عندما قلصت أنيابها الاقتصادية وتدهورت أسواقها وعملاتها.

والعولة حلبة اقتصادية عالمية لاهوادة فيها ولارحمة. لأن البقاء فيها للاقوى والأغنى. ولن تراعى العدالة الاجتماعية والبعد الاجتماعى والحياتى للبشر. فالأغنياء سيزدادون غنى والفقراء سيتضورون جوعا. ناهينا عما تروجه العولة من الشرعية الدولية وحقوق الانسان. وهذه كلها شعارات جوفاء لاتسمن ولاتغنى من جوع ثلاثة ارباع سكان العالم الذين سيعيشون فى ظلالها القرن القادم.

●●●

ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.. كلها مؤسسات ضغط على الحكومات لسلبها إرادتها وهيمنتها على اقتصادياتها وبرامج تنميتها وحمايتها لصناعاتها الوطنية، لأن اسواق التجارة العالمية أصبحت تخضع لنظرية الأوانى المستطرقة بعدما أسقطت الحماية الجمركية وأصبحت الخدمات متاجرة عالمية سواء الكهرباء أو المواصلات أو الاتصالات أو المياه أو البريد.

واندمجت الشركات الكبرى فى شركات متعددة الجنسيات. فشركة هوكست الألمانية للأدوية اندمجت مع شركة روسيل الفرنسية وانضمت لهما مؤخرا شركة رون بلانك الفرنسية. واندمجت شركة إسو مع مويل مؤخرا. وسينضم البنك الفرنسى (ناسيونال باريس) مع كبرى البنوك الفرنسية لتكوين اكبر بنك أوربى.

وهذا ما يدعونا نحن العرب الى أن نفكر فى ايجاد كيانات اقتصادية لمواجهة هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية الكبرى. ولنبدأ هذا الاتجاه فى مصر فى دمج البنوك وشركات البترول والصناعات الكيماوية وصناعات الغزل والنسيج القومية بدلا من بيعها وخصخصتها على أن تقوم هذه البنوك بدعم الصناعات المتطورة وهذا يتطلب اختيار كوادرتها وقياداتها من أهل الخبرة وليس من اهل الثقة. لتحقيق خطط طموحة ومدروسة. وحتى لاتلاحقها لعنة القطاع العام وتجربته المريرة.

●●●

والعولة.. من خلال روشتة الاصلاح الاقتصادى النمطية والتى فرضها صندوق النقد الدولى على كل الدول قد افقدت البشرية منظور البعد الاجتماعى، حيث الغت الحكومات الدعم على السلع، والغت قوانين العمل، وأجبرت على منح تسهيلات واعفاءات ضرائبية وجمركية لرؤوس الأموال الأجنبية، حتى باتت الحكومات تخضع للابتزاز لأصحاب هذه الأموال الذين يطالبون بالمزيد من التشريعات والامتيازات والقوانين وإلا سحبوا أموالهم. فيطالبون بدعم الكهرباء لمصانعم وعدم وضع حد أدنى للأجور. وهذا ماحدث مع دول شرق اسيا حيث يعمل العمال بالسخرة هناك رغم ازدهارها الاقتصادى.

هذه صورة العولة بلا زيف ولاتضليل وقد عرضتها من منظور اقتصادى وتحليلى وضعه خبراء عالميون منصفون. بعدما بدت هذه الكلمة مصطلحا اقتصاديا ضبابيا لدى الكثيرين بين الشعوب والحكومات.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٤/١٩٩٩

النظام العالمى الجديد يلغى دور الأمم المتحدة

المستشار : **سعيد الجمل**

الأحداث الخطيرة التى تمت فى العقد الأخير من هذا القرن والتى بدأت بحرب الخليج الثانية كانت لها آثار عالمية فلم تكن مقصورة على المناطق التى شملتها وساعد على ذلك وسائل الاتصال والإعلام المتطور والتى جعلت من العالم قرية واحدة كما يقولون. فحرب الخليج هذه التى قادتها امريكا ومعها التحالف الدولى الذى نظمته لم تقتصر على تحرير الكويت كما كان متصورا بل كشفت هذه الحرب – التي كانت البداية العملية للنظام العالمى الجديد – كشفت عن غاياتها البعيدة واستراتيجيتها التى كانت معدة سلفا وهى الاستيلاء على منابع البترول ووضع اليد على منطقة الخليج بحجة الدفاع عنها فى مواجهة العدوان العراقى الذى ظل مزعوما حتى الآن. فقد خلقت الولايات المتحدة المبررات تلو المبررات للبقاء فى المنطقة وأنشأت لذلك تلك اللجنة العجيبة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل حتي فى الجامعات ومعاهد العلم وقصور الرياسة لتبقى هذه اللجنة ويبقي اختصاصها مبررا للحصار وضرب العراق وتمزيقه ومحاولة اعادة رسم الحدود من جديد للمنطقة وكان هذا يمثل سياسة واستراتيجية ثابتة لا تتغير. ولو كانت الولايات المتحدة تريد مجرد اسقاط النظام فى العراق وتكوين نظام جديد لكانت قد فعلت ولكن سياستها اقتضت ابقاء النظام فى العراق وتصويره على أنه تهديد دائم للجيران بل وتهديد لأهل العراق انفسهم من اكراد او شيعة. وكانت لجنة التفتيش الدائمة عن الاسلحة مجرد كيان تجسس على العراق لحساب اسرائيل اساسا وكانت فى الموقف نفسه ضرورية لبقاء الوجود الامريكى في المنطقة. والأكثر من ذلك عبثا قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بلعبة مناطق الحظر فى شمال العراق وجنوبه توطئة لتفتيت العراق وكانت الوسيلة الى ذلك اتخاذ قواعد دائمة للطيران فى كل من تركيا والكويت والسعودية وذلك للاغارة على مناطق الحظر بمقولة الدفاع الشرعى ازاء الاعتداء العراقى على هذه المناطق!! وللدفاع عن الاكراد فى الشمال والشيعة فى الجنوب دون ان يطلب الاكراد او الشيعة ذلك . ولقد جندت الآله الاعلامية الضخمة للولايات المتحدة وللغرب عموما لقيادة هذه الحملة من الأكاذيب الكبيرة لتضليل الرأى العام العالمى الذى لم يكن مستسيغا المنطق الامريكى المبرر للعدوان . وقد انسحبت بقية دول التحالف مثل فرنسا حتى لا تشارك فى تمثيلية مناطق الحظر الجوى لأنها وجدت فيها عدوانا صريحا وخروجا على مبادئ الشرعية الدولية التى يمثلها مجلس الأمن والأمم المتحدة. وقد وجهت الولايات المتحدة حملتها الأخيرة فى ديسمبر الماضى لتدمير مدن العراق بمقولة خروج العراق على مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها ودون عرض الأمر على مجلس الأمن.

وتخلقت سياسة جديدة كان أداتها حلف الاطلنطى واتخذ النظام العالمى الجديد الذى تقوده امريكا سياسته واستراتيجيته التى يحل فيها محل الامم المتحدة ومجلس الأمن.

وانتقلت السياسة الامريكية الى مرحلة جديدة لتنفيذ نظامها العالمى الجديد الى أوروبا وتدخلت فى يوغوسلافيا القديمة لضرب دولة الصرب التى تمثل نتوءا غير مرغوب فيه للسياسة الامريكية فى اوروبا ولتحطيم آخر معاقل الشيوعية فى جنوبها وكان المبرر كالعادة هو الدفاع عن حقوق الإنسان.

وكانت حقوق الإنسان هذه المرة ممثلة فى مسلمي كوسوفا الذين كانوا يتوقون الى الاستقلال ويتوق بعضهم الى الحكم الذاتى فعجلت ضربات حلف الاطلنطى للصرب بالتطهير العرقى والتهجير القسرى لهؤلاء الضحايا ولم تحفظ ضربات الأطلنطى لألبان كوسوفا المحافظة على استقلالهم او مصيرهم، كان الاعتداء مبررا واضحا لعمليات الطرد الجماعية التى لم ير التاريخ لها نظيرا. ولقد تم هجرة حوالي مليون ألبانى مسلم من سكان كوسوفا الى البانيا او مقدونيا وغير ذلك من الاماكن القريبة او البعيدة. وكانت ضربات حلف الاطلنطي موجهة الى المدن الصربية لتحطيم كل عناصر القوة العسكرية والمدنية فى شكل مصانع او جسور او اماكن حكومية وغير حكومية وكان مقصد ذلك كما ذكرنا هو تصفية آخر معاقل الشيوعية والحيلولة دون وجود حلف روسى صربى يمكن ان يمثل محورا معاديا للغرب فى قلب اوروبا. ومن الجانب الآخر فقد تجاوز حلف الاطلنطى بقيادة امريكا صلاحيات الامم المتحدة ومجلس الأمن والشرعية الدولية بصفة عامة. وكان الاجتماع الاخير الذى تم فى واشنطن وعقدت بمقتضاه قمة لدول الحلف احتفالا بانقضاء خمسين عاما على انشائه هو الاجتماع الذى تطور فيه نظام الحلف ليصبح كيانا دوليا جديدا له قواعده واختصاصاته كما عبرت عنها القرارات التى أذاعها سكرتير الحلف خافيير سولانا أخيراً. لقد اصبح لحلف الناتو مهام جديدة فوق مهمته الدفاعية التى كان قد انشئ من اجلها اساسا لمواجهة حلف وارسو بقيادة روسيا. وهذه المهام الجديدة التى اعلنها سكرتير الحزب سولانا لا تقتصر على مهمة الدفاع التى كانت مقررة له اصلا وانما اصبح للحلف صلاحيات التدخل فى النزاعات الاقليمية داخل حدوده وخارجها لضمان الأمن الأوروبى والديمقراطية.

وعندما سئل الرئيس كلينتون عن دور الحلف الجديد صرح بوضوح بأن مهمة الحلف الآن لم تعد مقصورة على الجغرافيا وانما اصبح للحلف دوره الجديد فى مواجهة النزاعات التى تؤثر على الأمن والاستقرار فى كل أوروبا بما يشمل الدول الأعضاء فى الناتو أو غيرهم ممن ليسوا أعضاء محدداً معياراً آخر للتدخل عسكرياً وهو قوله ان الحلف سيسمح للحلفاء بتعزيز قدراتهم على التصدى للنزاعات خارج حدودهم لحماية المدنيين من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وهذا التطور الأخير فى اختصاصات حلف الاطلنطى يعطى للحلف مكانها سلطات كانت موجودة اصلا للامم المتحدة فحل الحلف ووظفت بذلك مسائل حقوق الإنسان وحماية المدنيين للتدخل ذى شئون الدول الأخرى وسلبت من المنظمة الدولية حقها فى التدخل الذى كان قائما لها بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وبذلك تم انهيار الشرعية الدولية



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩/ ٤ /١٩٩٩

وحل حلف الاطلنطى محلها ليتفادى «الفيتو» الذى من الممكن ان تستعمله روسيا او الصين في مجلس الأمن وفتح الطريق للمصالح الغربية لتعبر عن نفسها وفقا لمصالحها الخاصة ولها ان تتخذ في ذلك المعايير التى ترتضيها فى كل حالة على حدة بما يسمح بسيادة المعايير المزدوجة وكما هو حادث بالنسبة لإسرائيل ومزاولتها للارهاب والقتل والتدمير والاعتداء على حقوق الفلسطينيين والعرب عموما ودون ان يتصدى لها احد. وتهديدها للدول المجاورة لها بحيازتها لقوة نووية على خلاف كل الاتفاقات الدولية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٩٩٩



نعمة أم نقمة..؟!

منذ فترة ليست بعيدة اعلنت صحيفة (صن) الانجليزية ان لديها شريطاً مسجلاً لحديث غرامى ساخن تم بين سيدة بريطانية مهمة قد تكون أميرة او وزيرة وبين احد الاشخاص.. وابدت الجريدة استعدادها لأن يسمع من يريد هذا الشريط الساخن على خط خاص مقابل عشرة جنيهات..

وبعيداً عن الشكل الظاهرى للقضية فى مسلسل الفضائح الاخلاقية للشخصيات المهمة، وايضاً بعيداً عن المناورات واحياناً الاغراض الخفية والخلافات السياسية التى تستخدم أساليب ووسائل غير نظيفة وصولاً إلى اغراض ومصالح محددة..

فالجديد والخطير الذى أثارته هذه القضية وغيرها من القضايا المماثلة هو مفهوم الحريات الخاصة والعامة والعلاقة بينهما فى المجتمعات المعاصرة خاصة فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية.. وفى مجال الاتصالات والمعلومات بشكل اخص.. تلك الثورة التى تتوالى كل يوم لتغير الكثير من اوراق الماضى ومقولاته وقيمه وتطرح إشكاليات جديدة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالشريط الساخن المذكور الذى جرى فى إحدى الليالى الباردة يسجل حدثاً خاصاً للغاية، تم بين شخصين عبر الهاتف، ولا يهم هنا أن يكون احد الأطراف أميرة أو وزيرة، ولكن الاهم أن الذى قام بالتسجيل ليس له صفة رسمية أو قانونية، بل هو رجل على المعاش كان يعمل فى أحد البنوك ولديه هواية خاصة فى استخدام الراديو واجهزة الاتصالات الحديثة. واستطاع بالصدفة ومن خلال ممارسته هوايته ان يلتقط هذا الحديث الخاص ويسجله.

طبعاً من حق المتضرر ان يرفع قضية ضد الهاوى العجوز على أساس انه انتهك مقدسات حياته الخاصة، ولكن المؤكد انه من حق موظف المعاش أن يرد ببساطة انه اشترى جهازاً مطروحاً فى الأسواق ضمن الكثير من اجهزة التنصت والاستماع والتسجيل الموجودة وبكثرة فى الأسواق العامة وتباع باقل من ٢٠ جنيها استرلينياً.

والأمر فى الواقع أبعد وأخطر بكثير من أن يكون مجرد نزاع قضائى قد تحتار فيه المحاكم البريطانية نفسها فى إيجاد حل له، ولكنه يطرح عددا من التساؤلات الجديدة التى لابد أن تثار حول صيغة ومفهوم الحريات الخاصة والعامة فى المجتمعات المعاصرة.

وهذا مجرد مثل من أمثلة كثيرة وكثيرة تجرى يومياً، ليس فى بريطانيا وحدها بل وفى جميع انحاء العالم وتفرض على علماء الاجتماع والسياسة ضرورة دراستها لمحاولة الوصول إلى أبعادها الحقيقية التى لم تتبلور بعد..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٩٩٩

فمع التطورات العلمية الهائلة اصبح واردا لأى فلاح مصرى فى قرية نائية فى الصعيد، أو أى صياد يمنى عند باب المندب او حتى أى ساع على الجبال والأودية العربية شرقاً وغرباً أن يستقبل بالصوت والصورة المجسدة كل ما يجرى فى عالم اليوم من أحداث بما فيها الصالح والطالح، وبما فيها ما يستطيع أن يستوعبه وما يقف امامه مبهوراً ومندهشاً وأحيانا مذعوراً.

كما يستطيع أن يشاهد ويرى وينتقى لنفسه ما شاء من برامج بكل ايجابياتها وايضا بكل موبقاتها لو كانت هناك موبقات حقا وذلك دون أن يستطيع احد أن يحجب أو يمنع او حتى يراقب..

ومن الواضح أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تغير الكثير من أوراق الماضى ومقولاته وقيمه وتفرض واقعاً جديداً لم يستقر بعد لأنه مازال فى حالة الفوران البركانى، ولكنها وفى كل الاحوال أصبحت تمس وأحياناً تهدم الكثير من المسلمات التى كانت راسخة وحتى وقت قريب..

ويتجه علماء الاجتماع إلى القول بان هذه الثورة العلمية والتكنولوجية هى التى ساعدت على تهميش الكثير من الايديولوجيات والأفكار التى كانت وحتى عهد قريب تمثل منظومة من المعتقدات والقيم الراسخة.

والأمر لا يتعلق فقط بمجموعة التغيرات السياسية والدرامية التى جرت ومازالت تجرى فى عالم اليوم ابتداء من انهيار الثنائية القطبية وحتى انفراد الحلف العسكرى للاطلنطى بالسيادة، فمن الواضح ان الدائرة مازالت تدور وأن ما هو قائم اليوم قد لا يكون قائماً فى الغد..

ولكن التغيرات الأعمق والاهم هى تلك التى تجرى فى الأعماق، ومن الممكن أن ينتج عنها تغيرات جذرية فى الأبنية الفوقية والعلاقات القائمة بين الخاص والعام، بين الفرد والمجتمع والدولة، بين القومية والكونية، بين ما كان يعد واقعاً وبين ما كان يعتبر خيالاً جامحاً..

إن مفاهيم كثيرة كانت تبدو مستقرة فى العرف والوجدان الدولى والقومى بدأت تخلى مكانها بالفعل لمفاهيم أخرى جديدة ومثيرة، فلقد أصبح من الصعب فى بعض الأحيان أن يفرق الإنسان بين مفهوم الاستقلال وحدوده ومواصفاته، ومفهوم الاعتماد المتبادل وابعاده وضروراته فى عالم تضيق فيه المسافات وتتشابك وتتداخل فيه المصالح والرؤى..

وحتى مفهوم العولمة الذى بدأ يدخل مفردات اللغة الدولية منذ سنوات يتعرض هو الآخر للكثير من التطوير والتحوير والتفسير، وستتداخل وتتشابك المصالح المتناقضة تحت هذا الشعار، ودون أن يستطيع احد القطع بشكل يقينى إذا ما كانت هذه العولمة يراد بها من جانب بعض القوى الهيمنة والسيطرة والتفرد بالسلطة وإذلال الشعوب والعباد.

أم انها تعبير علمى وواقعى ينتعش مع معطيات الثورةالعلمية التى يحلو للبعض القول بأنها جعلت من العالم مجرد قرية كونية.

ومع الاعتراف بان هذه الثورة العلمية والتكنولوجية المندفعة والهادرة بكل ما هو جديد ومثير قد اصبحت تمثل عاملاً هاماً، إن لم يكن الاهم، فى إعادة صياغة وتشكيل العالم المعاصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالتالى ثقافياً وفكرياً، إلا ان الخلاف الحقيقى يدور حول تقييم طبيعة هذه الثورة لآثارها..

وهل هى نقمة أم نعمة..!؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٤/١٩٩٩

سباق الأمم!

نكاد ـ ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ـ أن نلمس بأيدينا ونشعر بحواسنا ونعانى بأفكارنا من الإيقاع اللاهث للزمن! تكاد روح العصر الجديد أن تكون بذاتها روح السباق بين الأمم لتحقيق وعود التنمية الشاملة، وفى مقدمتها النجاح الاقتصادى البارز، والذى يسمح بإشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، تمهيدا لتوسيع نطاقها لتلتحم فى بنية واحدة مع الحاجات الكمالية.

ويتوهم الكثيرون ـ بحكم التركيز على الجانب الاقتصادى فى معادلة القوة الشاملة للدولة ـ أن الاقتصاد هو المحور وهو الهدف وهو الوسيلة. ومن هنا ـ تحت تأثير العولمة الاقتصادية ـ وسيادة النموذج الرأسمالى، والتأكيد على حرية السوق، وفتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والمعلومات ـ ينظر للاقتصاد باعتباره متغيرا يخلو من المضمون الثقافى، مع أنه لو تأملنا النظر لأدركنا أن أى مشروع اقتصادى هو مشروع ثقافى فى نفس الوقت.



ويتأكد قولنا هذا لو تابعنا مسيرة النظم الاقتصادية التى تصارعت بعنف شديد طوال القرن العشرين. وهل هناك من يستطيع إنكار أن الراسمالية كنظام إقتصادى يقوم فى الواقع على نسق ثقافى متكامل، يعتمد على الفردية والحرية والمنافسة والعقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، وقبل ذلك كله الاعتقاد فى مقولة التقدم الإنسانى المطرد؟ وفى مقابل هذا النظام قامت الاشتراكية كنظام بديل ينهض على نسق مغاير فى القيم الثقافية. وهو ان كان يشترك فى بعض قيم النظام الراسمالى وأبرزها قيمة العقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا، الا انه يفترق عنه جذريا فيما يتعلق بالفردية أساسا كقيمة محورية فى الراسمالية. وذلك لان الاشتراكية ترفع فى مقابلها قيمة "الجماعية" التى تعنى ـ بين ماتعنيه ـ تهذيب وحشية الفردية التى يمكن ان تؤدى فى صورتها المتطرفة الى انانية مقيتة، والعمل للصالح الخاص ولو كان ذلك ضد المصلحة العامة. ومن هنا تعلى الاشتراكية من قيمة المصلحة العامة والعمل الجماعى، وتحقيق الأهداف المجتمعية الكبرى، دون أن تستأثر الطبقة العليا بأعلى نسبة من الدخل القومى كما هو الحال فى الاقتصادات الراسمالية.

خطاب العولمة المعاصر

ومن هنا فحين يركز خطاب العولمة المعاصر على البعد الاقتصادى فقط فى سباق الامم، فهو يتجاهل فى الواقع الأبعاد السياسية والثقافية الأساسية التى ترتبط بأن نشاط اقتصادى. ويمكن القول فى هذا الصدد أن الأبعاد الثقافية تكاد تعلو فى اهميتها على الأبعاد السياسية ذاتها. ويرد ذلك على ماتبين فى العقود الاخيرة من ان المناهج السياسية التقليدية عجزت عن تفسير ثورات الأمم، والتى تاخذ فى بعض الاقوال صورة الانتقام البدائى والقمع الذى تمارسه جماعات عرقية متطرفة، ضد جماعات عرقية أخرى. وليس هناك أوضح من مثل كوسوفا، ومن قبله البوسنة والهرسك، لبيان الأثر المدمر للقيم الثقافية السلبية، التى تحض على كراهية الآخر واحتقاره والاتجاه الى تدميره، بل وإبادته كلية من خلال دعوات التطهير العرقى.

ربما كانت حالات الصراع العرقى تمثل جوانب متطرفة لتأثير القيم الثقافية، ولكن يمكننا التاكيد على أن دائرة عمل القيم الثقافية أوسع بكثيرمن دائرة الصراع، بل إنه فى مجال التعاون بين الامم هناك تأثيرات حاسمة للقيم الثقافية الايجابية، وأهمها التسامح والاعتراف بالآخر المختلف ثقافيا، والاتجاه الى الحوارمعه من خلال حوار الحضارات. يتعلق هذا البعد كما واضح بالتفاعل بين الامم، ولكن ماذا عن تأثير القيم الثقافية على مسيرة الدول والمجتمعات ذاتها، فى سعيها للتحديث وتحقيق التقدم كما يفهمه العالم المعاصر؟

ان هذا السؤال يدخلنا على الفور الى مجال محدد وهام من مجالات العلم الاجتماعى، وهو مجال بحوث الشخصيات القومية بوجه عام، وتأثيرها الحاسم على الانتاج القومى للمجتمع بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل خاص.

وقد عنينا بالبحث الاكاديمى المتعمق للشخصية القومية منذ عام ١٩٧٣، حين نشرنا كتابنا "الشخصية العربية بين مفهوم الذات وتصور الآخر" الذى نشره فى طبعته الاولى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ونشرته مكتبة مدبولى عام ١٩٩٥ فى طبعته الرابعة المزيدة والمنقحة. وقد حاولت فى هذا الكتاب أن افند الدعاوى الإسرائيلية التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧ فى ضعف الشخصية العربية وتهافتها، وعجز المصريين عن المبادأة العسكرية بشن الحرب ضد إسرائيل لتحرير الاراضى المحتلة، وذلك سعيا لتثبيت اليقين فى إيجابية الشخصية العربية كما أثبتت حرب اكتوبر المجيدة.

غير ان اهتمامى بالشخصية العربية دعانى فى المقام الاول الى الدراسة النظرية والمنهجية الشاملة لمشكلة "الشخصية القومية" والتى يدور حولها خلاف علمى حاد بين العلماء الاجتماعيين. فهناك فريق يزعم ان دراسات الشخصية القومية ليست علمية، وان اغلبها ينطلق من اعتبارات الفخر القومى بشعب معين، او من اعتبارات التهوين من قدرات شعب اخر، كما حاولت إسرائيل أن تفعل فى حربها النفسية ضد الشعب العربى عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧. غير ان هنك فريقا آخر يؤكد علمية دراسة الشخصية القومية، خصوصا إذا ماانطلقت من تعريف اجرائى واضح للشخصية القومية، واتبعت فى البحوث الأساليب المنهجية المعتمدة فى العلم الاجتماعى. وقد انحزت فى دراستى عن "الشخصية العربية" الى الفريق الثانى. وبلورت منهجا علميا متميزا يقوم على اساس انه لدراسة شخصية قومية ما، ولتكن الشخصية العربية فعلينا ان نطبق منهجا مزدوجا. نبدا اولا بدراسة مايطلق عليه فى علم النفس الاجتماعى "مفهوم الذات"

Self concept اى كيف يرى العرب انفسهم، اذا كنا بصدد دراسة الشخصية العربية، ثم نشرع ثانيا في دراسة كيف يري الاخرون الشخصية العربية وفي كل حالة حاولنا أن نطبق اساليب بحث متعددة لكى نبلور صورة الذات ومفهوم الاخر.

وقد دفعنى هذا الاهتمام المبكر بالشخصية العربية،ان ابحث من منظور مقارن، عديدا من الشخصيات القومية الاخرى ،في الشرق والغرب على السواء.فعنيت عناية خاصة بدراسة الشخصية اليابانية،وربما جذبنى اليها بالذات زياراتى المتعددة لليابان، واطلاعى المباشر على العلم الاجتماعى اليابانى مترجما الى الانجليزية والفرنسية، بالاضافة الى انها تمثل نموذجا فريدا في التاليف الخلاق بين الاصالة والمعاصرة .. واهتمت بالاضافة الي ذلك بالاطلاع على ابرز الدراسات التى نشرت عن الشخصيات الالمانية والفرنسية والروسية والصينية، بالإضافة الى ما كتب عن الشخصية اليهودية والاسرائيلية،لارتباط هذه الكتابات ارتباطات وثيقة بالصراع العربى الصهيونى، وهو أحد المجالات التى شغلتني منذ أواخر الستينات.

الشخصية القومية والتنمية

والواقع ان الذى يدعونى اليوم للعودة الى بحوث الشخصية القومية مرة اخرى ،هى الإشارات المتواترة عن علاقة الشخصية القومية بالتنمية فى عصر العولمة.وتاخذ هذه الإشارات اهميتها على وجه الخصوص فيما يتعلق بظاهرة صعود النمور الآسيوية،والتى تضم عديدا من البلاد الآسيوية التى تتشابه الى حد كبير فى تضاريس خرائطها الثقافية.ومن هنا يثور السؤال الرئيسى عن العلاقة بين سمات الشخصية القومية والتنمية والتقدم.

وقد سبق لنا ان وضعنا تعريفا للشخصية القومية مبناه انها "هى السمات الأساسية النفسية والثقافية والاجتماعية التى تتسم بثبات نسبى والتى تميز شعبا من الشعوب".

وهذا التعريف يركز على السمات الاساسية الفارقة التى تميز شعبا عن الشعوب الاخرى. فسمات الشعب اليابانى - على سبيل المثال - تختلف عن سمات الشعب الامريكى، حتى لو كان كلا الشعبين يخضعان فى تنظيمهما الاقتصادي الى نظام واحد وهو الراسمالية. ذلك انه بالبحث والتحرى سرعان ماسيظهر لنا ان الشعب اليابانى استطاع ان يصبغ النظام الراسمالى العالمى الصفات بصبغته الخاصة، ولذلك نجد ان الراسمالية اليابانية تختلف عن الراسمالية الأمريكية،وخصوصا فيما يتعلق بالارتباط العضوى - فى مجال اتخاذ القرار الاقتصادى - بين الحكومة ورجال الاعمال والنخبة السياسية في اليابان، بصورة لا علاقة لها بطريقة اتخاذ القرار الاقتصادي الأمريكى.

ويكفى أن نشير الى أن "الميتى" او وزارة التجارة اليابانية تعد العنصر الفاعل فى اتخاذ القرار.

والسمات الفارقة النفسية والاجتماعية والثقافية لشعب ماعادة ماتكون نتاج تراكم تاريخى طويل،يتعلق بنوعية النظم السياسية، والتركيب الطبقى ، واتجاهات النخب السياسية،ونوعية البناء الاجتماعى بكل أنساقه، بالاضافة الى تاثير العوامل الخارجية من غزو واستعمار او تفاعل سياسى وثقافى ، على العوامل الداخلية المشكلة لتجربة كل شعب. غير أن تركيزنا على الثبات النسبى للسمات النفسية والثقافية والاجتماعية تثير قضية تغير الشخصيات القومية عبر الزمن نتيجة عوامل شتى، وعدم جمودها .ومعنى ذلك اننا نستطيع فى مراحل الإحياء الثقافى العمل بشكل مخطط وعلمى لتحييد القيم الثقافية والسمات النفسية السلبية، وتعظيم القيم الايجابية،على اساس أن هذا الجهد سيصب لا محالة فى تعظيم قدرة المجتمع فى مجال سباق الامم الذى بدأ فعلا ببداية عصر العولمة الاقتصادية.

وهكذا يمكن القول انه ليس بالاقتصاد فقط يحيا الانسان،ولكن بالثقافة اولا والثقافة اخيرا.

غير ان كلمة الثقافة بذاتها لن تحل مشكلة ضرورة الاعتماد على منهج تكاملى فى مجال التنمية الشاملة، لا يركز على الاقتصاد فقط . لانه سيبقى السؤال اى نوع من انواع الثقافة؟ ،هل هى ثقافة الماضى أو ثقافة المستقبل، هذا هو السؤال.

مؤتمر دولى بالأزهر غدا لاقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة



د . محمد سيد طنطاوى



د . أحمد عمر هاشم

كتبت نعيمة جليل :

تبدأ بجامعة الأزهر غدا اعمال المؤتمر الدولى لاقتصاديات الدول الاسلامية فى ظل العولمة وينظمه مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى تحت رعاية فضيلة الامام الاكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الازهر، برئاسة الدكتور احمد عمر هاشم رئيس الجامعة ويشهده الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد، والدكتور احمد محمد على رئيس البنك الاسلامى للتنمية بجدة .. ووزراء اقتصاد ومالية وخبراء فى مجال الاقتصاد والبنوك. صرح بذلك الدكتور محمد عبدالحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى، وقال يناقش المؤتمر خلال جلساته التى تستمر ثلاثة ايام اربعة محاور هامة، حول الواقع الاقتصادى للدول الاسلامية من حيث حجم الموارد وتقويم الاداء الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية بين الدول الاسلامية، وبينها وبين الدول الاخرى، لبيان ضرورة احداث تحولات فى اقتصاديات الدول الاسلامية حتى يمكنها التعامل الايجابى مع نظام العولمة كما يناقش المؤتمر الاليات الاقتصادية للعولمة وموقف الدول الإسلامية منها.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٥/١٩٩٩

محاكمة القرن

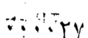
بقلم : د. مصطفى الفقي

كثيرة هي الدراسات ومتعددة تلك المحاولات التي تتناول القرن العشرين - قبيل نهايته - بالبحث والتحليل وأحيانا بتأمل سلسلة أحداثه الكبرى، لوضعه في مكانه الذي يستحقه من تاريخ الإنسان على الأرض، كما تجرى محاولات على الجانب الآخر لرصد توقعات أحداث قرن قادم يطل علينا عبر الأفق القريب، مع القياس على وقائع قرن يلملم أوراقه الأخيرة استعدادا للرحيل، ومابين القرنين تتأرجح الأفكار وتتوارد الخواطر، وتزدحم الرؤى، وذلك كله رغم أن واقع الأمر يشير إلى أن خطوط التماس بين القرون لا تمثل حدثا في حد ذاتها، ولكنها مجرد وقفات يراجع فيها الجنس البشرى ماضيه، ويدرس حاضره، ويتهيأ لمستقبله، والذين يرددون مقولة تاريخية مؤداها أن القرون الخمسة الأخيرة قد قدمت للبشرية حصادا يفوق ماقدمته كل قرون عمر الإنسان على الأرض، يضيفون أن القرن العشرين وحده قد قدم لها مايفوق ماقدمته القرون الخمسة التي سبقته.

فإذا كانت تلك القرون قد شهدت استكمال مقومات الدولة القومية بعد صراع طويل بين الكنيسة والدولة، وقدمت عصر النهضة بإنجازاته الرائعة، والثورة الصناعية بنتائجها الضخمة، والكشوف الجغرافية بأثارها الواسعة، والظاهرة الاستعمارية التي نزح بها الشمال ثروات الجنوب، والاختراعات العلمية التي اختزل بها الإنسان معاناته الطويلة، إذا كانت هذه هي - في إيجاز - إنجازات تلك القرون الخمسة فإنه يبقى للقرن العشرين أنه قرن التحولات الجذرية في مسيرة الإنسان على الأرض .. تحددت معه ملامح الكون الواحد فشهد حربين عالميتين، وظهر فيه السلاح النووي الذي استخدم لأول وأخر مرة في الحرب الثانية، كما أنه هو القرن الذي شهد انحسار الظاهرة الاستعمارية عندما ظهرت عشرات الدول الجديدة، التي ترفع علما قوميا وتغني نشيدا وطنيا، بغض النظر عما يحدث لها بعد ذلك، وهو القرن الذي تشكلت فيه ملامح ثورة الاتصالات، وبرزت معه نتائج التقدم العلمي المذهل، فهبط الإنسان على القمر، وسيطر الكمبيوتر على معلومات العصر،وهو قرن التطبيق الماركسي في الدول الاشتراكية على نحو استغرق من عمرها أكثر من سبعين عاما، دخلت فيه النظم الشيوعية طرفا في العلاقات الدولية مع أجواء الحرب الباردة لأكثر من أربعة عقود .. إنه باختصار القرن الذي بدأ بهزيمة روسيا أمام أمة شرقية هي اليابان، وانتهى بهيمنة أمة غربية على مقدرات العالم وأعني بها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعيد ترتيب أوضاعه، وترسم من جديد خريطته السياسية، وهو بالنسبة لنا كمصريين يمثل شأنا أخر، فإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد ميلاد الدولة المصرية الحديثة وتثبيت أركانها بمحاولات متعاقبة بدأت بعلماء الحملة الفرنسية، ثم تبلورت بدور محمد علي، وتحددت ملامحها بكوكبة من الرواد مثل رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك، حتى جاء الخديو إسماعيل، وأحمد عرابي، ومحمد عبده وغيرهم من رموز الحكم أو النهضة أو الإصلاح، فإن القرن العشرين كان لمصر هو قرن مصطفى كامل وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وعبدالناصر، والسادات، ومبارك، وفوق كل ذلك وقبله هو قرن نضج مكونات المجتمع المدني المصري ورسوخ مؤسساته الحديثة من البرلمان إلى الجامعة، ومن الأحزاب إلى النقابات، ومن فكر الإصلاح إلى حماس الثورة، كما أنه هو القرن الذي ألقى نصفه الثاني بمصر في أتون السياسة العربية بكل مالها وماعليها، ووضعها في المواجهة عبر حروب أربع عرفها الصراع العربي - الإسرائيلي، لذلك فإن حصاد هذا القرن بالنسبة لمصر لا يخلو من إرهاق ومرارة، وإن كان يطوي أخر صفحاته وهي في وضع أفضل بكثير من بعض سنواته التي مضت.

لقد احتلت هذه الأفكار وغيرها مساحة من تفكيري على امتداد الأيام الأخيرة، وكان محركها المباشر تلك المحاضرة القيمة التي ألقاها «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكي السابق في إدارتي كينيدي وجونسون ثم رئيس البنك الدولي بعد ذلك لأكثر من عقد كامل، وهو بذلك قد جمع بين ممارسة السياسة الأمريكية في ذروة سنوات الحرب الباردة عندما حدثت أزمة الصواريخ الكوبية والمواجهة بين موسكو وواشنطن في خليج الخنازير عام ١٩٦٢، وبين التجربة الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي على أوسع نطاق وأعلى مستوى، وقد ألقى «ماكنمارا» محاضرته حول توقعاته إزاء مفهوم الحروب في القرن القادم وذلك بدعوة من منتدى «كرايسكي» بالعاصمة النمساوية في شهر إبريل ١٩٩٩، ويهمني هنا مناقشة بعض أطروحاته، علما بأننا نكرر مرة أخرى أن الانتقال من قرن إلى أخر هو في المقام الأول مسألة حساب زمني ولايعني بالضرورة تحولا مفاجئا في نمط العلاقات أو نقلة نوعية في أسلوب الحياة إلا بإرادة الإنسان وحده، ورؤيته البعيدة، وانطلاقته المؤكدة، ولعل شيئا من ذلك يتحقق لمصر مع مطلع القرن القادم على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية.

ونعود الآن إلى «ماكنمارا» ومحاضرته القيمة، ونوجز مناقشة ما ورد فيها في النقاط التالية:





● أولا : يسجل في مستهل محاضرته ان القرن العشرين هو اكثر القرون الملطخة بدماء الجنس البشرى عبر التاريخ كله، حيث قتل فى حروبه ونزاعاته مايقرب من ١٦٠ مليون إنسان، مضيفا أن انتهاء الحرب الباردة لم يحقق السلام العالمى المنشود، إذ ظلت الحروب والنزاعات تحتل مركز الصدارة في قائمة الاهتمامات الوطنية والمشكلات القومية، ثم ينتقل «ماكنمارا» برؤيته المتشائمة إلى القرن الحادى والعشرين لكى يتوقع إمكانية حدوث حروب جديدة بين القوى الكبرى فى العالم مع احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل فيها، وسقوط عشرات الملايين من الضحايا الذين لابد منهم كوقود لأتون الحرب المستعرة، وفى رأينا أن نظرة «ماكنمارا» تبدو ذات طابع عسكرى بحت، ولا تحتوى فى إطارها رؤية شاملة لعوامل أخرى يأتي فى مقدمتها تنامى ظاهرة الرأى العام العالمى، وبروز خصائص العولمة التى لن تعفى طرفا، مهما تكن قوته، ومهما يبلغ جبروته، من لسعة نيران يكتوى بها فى غمار أى حرب عالمية قادمة، كما أن مراحل النمو الاقتصادى والتقدم العلمى تجعل كل الاطراف تفكر عدة مرات قبل الوقوع فى براثن التصور الذى ذهب إليه وزير الدفاع الامريكى السابق، إذ لم يعد الحرص على السلام هو أمر يتصل بحماية التراث الإنسانى وحده، ولكنه أصبح ضرورة للحفاظ على المكاسب اليومية التى تحققها التكنولوجيا الحديثة والثورة العلمية الباهرة.

● ثانيا : تحدث «ماكنمارا» فى محاضرته عن قوى دولية جديدة يقدر لها أن تلعب دورا محوريا اكبر فى القرن القادم، ويضع فى مقدمتها الصين التى قد يصل عدد سكانها فى منتصف القرن الحادى والعشرين إلى مايقرب من ستة مليارات نسمة، كما يضيف إليها احتمالا يتصل بقوة اسيوية أخرى هى اليابان، بمنطق اخر لا يعتمد على عدد السكان ولكن يركز على التقدم الصناعى والتفوق التكنولوجى، ويزعم «ماكنمارا» فى أطروحته ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل هى القوة الأكبر فى العالم الجديد، لذلك يتعين عليها أن تتعايش بكل جدية مع عالم متعدد الاقطاب فى تلك الحالة، وهو قول مردود عليه بأن التوقعات حول القوى الآسيوية فى القرن الحادى والعشرين ليست أمرا جديدا، كما أن استمرار التفوق الامريكى قد لايظل هو الآخر أمرا حتميا، فمابين الاحتمالين تبدو قوى أخرى مرشحة للتأثير فى عالم الغد مع الوضع فى الاعتبار لظواهر جديدة برز تأثيرها مع نهاية هذا القرن وفى مقدمتها إحياء الظاهرة القومية، وانحسار مفهوم الدولة الايديولوجية، إلى جانب حقائق جديدة تنضوى تحت مسميات شائعة مثل الكفاح المسلح وحق تقرير المصير بل وأثار مفهوم الإسلام السياسى أيضا، وفوق ذلك كله وقبله نواجه ظاهرة الإرهاب الدولى الذى يقوم على دعائم ثلاث هى : قناع عقائدى، وجريمة منظمة، ومصادر للتمويل لانستبعد المخدرات منها، وهكذا فإن أفكار «ماكنمارا» تبدو مجردة للغاية فهى تركز فقط على عاملى التقدم الاقتصادى والتفوق العسكرى، وهما عاملان رئيسيان فى تكييف نسق العلاقات الدولية ولكنهما ليسا العاملين الوحيدين على مسرح الأحداث في القرن القادم.

● ثالثا : يعترف «ماكنمارا» ان بلاده لم تتقدم خطوات ملموسة نحو دعم مفهوم الأمن الجماعى الدولى INTERNATIONAL COLLECTIVE SECURITY، وأن دولا كبرى مثل روسيا والصين مازالت تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بكثير من الشك، بل إن بعضها يحاول تطوير أسلحته النووية والمضى فى برامج أسلحة الدمار الشامل فى ظل غابة كثيفة من الشكوك والأوهام، ويضيف فى محاضرته أن أطراف العالم المتصارعة تحتاج إلى مصالحة تاريخية على نمط تلك التى تمت بين ألمانيا وفرنسا عقب الحرب العالمية الثانية لإزالة ركام كبير من الشكوك المزمنة بين الدولتين، وهو قول نتفق فيه مع «ماكنمارا» ونضيف أن الهواجس لاتقبع فى موسكو وبكين وحدهما، بل إن هناك قوى صاعدة فى عالم اليوم تحمل نفس القدر من المخاوف والمحاذير، ولعلى أذكر منها دولا أسيوية أخرى تتقدمها الهند، بل وأجازف بالقول أن بعض عواصم الاتحاد الأوروبى لديها نفس المخاوف وإن كانت لاتعلن عنها، وتراودها ذات الشكوك وإن كانت لاتصرح بها، فى وقت تحاول فيه الولايات المتحدة الامريكية استخدام قفاز جديد هو شراكة الأطلنطى مع حلفائها الأوروبيين بديلا لقفازها الآخر المتمثل فى قرارات مجلس الأمن والتى أصبح ازدواج المعيار فيها أمرا ساطع الوضوح لكل الأطراف.

● رابعا : يشير «ماكنمارا» فى محاضرته إلى أكثر من أربعين ألف رأس نووى جاهزة للاستخدام حاليا وهى تكفى لتدمير العالم عدة مرات، ويعتبر وجودها مجازفة بشرية هائلة فى ظل إمكانية استخدامها، ويدعو بإلحاح إلى أهمية العمل بكل حماس لإزالتها بالكامل من العالم، ويضرب مثالا بأزمة الصواريخ الكوبية فى الستينيات والتى كان هو طرفا فاعلا فيها، ويرى انها نموذج لمفهوم المخاطرة النووية حيث تعرض العالم وقتها لإمكانية استخدام السلاح النووى، بل ويضيف «ماكنمارا» إلى ذلك بعدا أخر للمخاطر النووية يتمثل فى إمكانية حدوث حرب بها عن طريق الخطأ، وهو أمر يجعل وجود السلاح النووى خطرا فى حد ذاته حتى ولو انتفى استخدامه الإرادى بشكل مؤكد، ـ ونحن نتفق مع «ماكنمارا» فى رؤيته، ونظن عن يقين ـ أن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد مرحلة الاختبار الحقيقى لأسلحة التدمير الشامل، إذ يقع على البشرية عبء القرار المؤجل بشأنها، لأنها فى النهاية قضية البقاء أو الفناء للإنسانية كلها.

● خامسا : يأتى «ماكنمارا» إلى أكثر افكاره أهمية فى محاضرته عندما ينادى بضرورة تطبيق مبدأ الأمن الجماعى للدول، أى ربط أمن مجموعات منها ببعضها، مع التركيز على السعى الدءوب لإزالة المخاوف والشكوك بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى فى العالم مثلما تم بينها فى جانب وبين كل من بريطانيا وفرنسا واليابان ـ خلال هذا القرن ـ من جانب أخر، وهو يؤكد فى سياق محاضرته أن مبدأ الأمن الجماعى سوف يستلزم بالضرورة إنشاء اليات إقليمية لتسوية النزاعات فى المناطق المختلفة دون تدخل القوى الكبرى، وهنا يناقش «ماكنمارا» فى شجاعة وأمانة، اهمية إعادة تقوية أجهزة الأمم المتحدة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/٥/١٩٩٩

وفى مقدمتها مجلس الأمن، مع مراجعة حق الفيتو الذى تتمتع به حاليا الدول دائمة العضوية فقط، مؤكدا أنه من غير الطبيعى أن تعطل دولة واحدة إرادة المجتمع الدولى بأسره، ويضرب مثالا بما أدى إليه مبدأ الاجماع unanimity من إخفاق منظمة الوحدة الإفريقية - على سبيل المثال - عندما تتجه لمحاولة حل النزاعات الاقليمية الافريقية حيث يمكن أن توقف دولة واحدة إرسال قوات إلى إحدى مناطق النزاع فى القارة المنكوبة بمشكلاتها العرقية والاقتصادية والثقافية، ثم يأتى «ماكنمارا» إلى أكثر النقاط إثارة فى محاضرته بتوجيه النقد لسياسة بلاده الحالية، ويطالب بتعديل تلك السياسة فورا، ويضرب أمثلة محددة لتأكيد مايذهب إليه متسائلا كيف تتأخر الدولة الأقوى فى عالم اليوم عن سداد مساهماتها للأمم المتحدة وهى الجهاز الأول المسئول عن السلم والأمن الدوليين؟ وينتقد «ماكنمارا» اتجاه واشنطن لاستخدام قوتها العسكرية والاقتصادية بشكل منفرد أحيانا UNILATERAL مؤكدا أن الولايات المتحدة لم تتقدم حتى الآن خطوات ملموسة لدعم مفهوم الأمن الجماعى الدولى، ولم تقلل من هواجس الصين أو شكوك روسيا أو مخاوف غيرهما تجاه مستقبل السياسة الأمريكية على ضوء حاضرها، وهو أمر يؤكد مصداقية ذلك الرجل الكبير الذى جاوز الثمانين بسنوات عدة، ولم يفقد أمانة النظرة تجاه المستقبل والتى اكتسبها بخبرته الطويلة، وأدركها برؤيته العادلة، وهو الذى عايش الأحداث الجسام بدءا من ورطة الصواريخ الكوبية، مرورا بأحراش الحرب الفيتنامية، وصولا إلى مقعد رئاسة أكبر مؤسسة إئتمانية معاصرة.

.. ونضيف من جانبنا ونحن نقف فى طابور مودعى الفية كاملة، شهودا على عصر فريد، أن القرن العشرين سوف يظل، برغم كل طموحاته وإنجازاته، متهما لدى الضمير الإنسانى بأنه القرن الذى تبلورت فيه ظاهرة إزدواجية المعايير، وترسخت عبر عقوده سياسة الكيل بمكيالين، وهو القرن الذى عرف شعارات براقة، ظاهرها حق وعدل وباطنها باطل وظلم، ويكفى أن نتذكر أن القرن الذى نحاول اليوم محاكمته إنسانيا - إنطلاقا من محاضرة «ماكنمارا» - هو قرن الاعلان العالمى لحقوق الانسان بكل ماجاء به من معان نبيلة وافكار سامية وقيم رفيعة .. ولكن أين كل ذلك من مئات التجاوزات الصارخة لإطاره القانونى أو معياره السياسى؟ إن سياق أحداث القرن فى مجملها يعطى انطباعا بالزيف، ويؤكد إحساسا بالخوف، ويطرح تساؤلا حول سلامة المسار الانسانى على مشارف الألفية الثالثة، وسوف تظل التعبيرات المستحدثة من نظام عالمى جديد الى كونية ثم عولمة بمثابة لافتات ضخمة لتغطية أوضاع عارية، وكأنما يأبى القرن أن يرحل دون أن تزفه دماء اللاجئين فى كوسوفا، ودموع المعذبين فى العراق، ومعاناة الأطفال فى إفريقيا، وأنات الضحايا فى قارات الدنيا كلها.

العولمة والطريق الثالث

ينتهى كتاب «العولمة والطريق الثالث» للمفكر الكبير السيد يس الى رسم خريطة معرفية للعولمة فى خضم عمليات التغيير الكبرى التى تشرف عليها الانسانية وهى تخطو بخطواتها الاولى نحو الفية جديدة، وعصر جديد، هذه التغيرات - كما يقول المؤلف لا يمكن لنا ان نفهم منطقها الكامن، ولا منطلقاتها واسبابها بغير تبنى نموذج معرض تكاملى لا يفصل بن الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وهذا النموذج طبقناه فى دراستنا للعولمة من زاوية تعريفها واصلها التاريخى وتجلياتها المختلفةوأما الطريق الثالث فهى المحاولة التى تدور الأن فى عديد من بلاد العالم للتأليف الخلاق بين ايجابيات الاشتراكية وحركية الراسمالية، ومن زاوية معينة يمكن اعتبارها من تجليات العولمة السياسية

وللعولمة تجلياتها الثقافية والاقتصادية والسياسية وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الحرب الباردة وزوال الشمولية الى الأبد. وأبرز تجلياتها الدعوة الى الديمقراطية التى اصبحت اساسا لشرعية اى نظام سياسى معاصر والتعددية واحترام حقوق الانسان. وهذا الكتاب هو خلاصة أبحاث عديدة وندوات ومؤتمرات عقدها المؤلف وشارك فيها وراسها فى مختلف العواصم العربية وهو عبارة عن دراسة اكاديمية فى تعريفات مختلفة للعولمة والطريق الثالث. وكان التساؤل الذى بدأ البعض فى طرحه هو اذا كان الصراع الايديولوجى الذى هيمن على القرن العشرين قد دار اساسابين الراسمالية الاشتراكية، فهل هناك امكانية نظرية ووسيلة عملية تاريخية تتمثل فى التقارب بينهما، اخذا فى الاعتبار الجوانب الايجابية والسلبية البارزة فى كل ايديولوجية بالاضافة الى الحيرة التاريخية التى تتمثل فى ممارسة كل من الفكر الاشتراكى والفكر الراسمالى وعقدت فى جامعة نيويورك منذ شهرين تقريبا ندوة بكلية الحقوق موضوعها «الطريق الثالث» وكانت هذه الندوة من الاهمية بمكان لعدة أعتبارات، اهمها شخصية من مقررها، والموضوع المطروح، والمستقبل فقد حضر هذه الندوة الرئيس الامريكى بيل كلينتون رمز الراسمالية المعاصرة، وتونى بلير رئيس الوزراء البريطانى زعيم حزب العمال واسهم فيها رئيس الوزراء الايطالى رومانى برودى ورئيس الوزراء الهولندى ديم كوك، وكان مقررا ان يشارك فيها جوسبان رئيس الوزراء الفرنسى الاشتراكى.

ترى ما الذى جمع بين كل هؤلاء الساسة الذين ينتمون الى الفكر الراسمالى من ناحية والفكر الاشتراكى من ناحية اخرى وبدرجات متفاوتة لقد أعلن منظمو الندوة أن الغرض الرئيسى منها هو تبادل وطرح الأفكار دعما للجهود الرامية الى ايجاد حل للمشكلات العالمية المعاصرة وتتلخص الأطروحة الرئيسية فى وجود طريق ثالث بين الاشتراكية التى أدانها التاريخ. حسبما يقول البعض، والراسمالية التى اهتزت بعنف من جراء الأزمات الراهنة فى أسيا وروسيا وامريكا الجنوبية وترتكز.

الفكرة كما هو واضح على تطوير حركة جديدة تحل محل «الاشتراكية الدولية» وتفرز احزابا جديدة مثل الحزب الديمقراطى الامريكى الجديد وسائر أحزاب يسار الوسط فى كندا وامريكا الجنوبية واوروبا. ومن خلال مشاهدة المؤلف للحوارات انتهى إلى ضرورة البحث عن اتجاه توفيقى وذلك من خلال كتاباته السابقة عن الوعى التاريخى والثورة الكونية وقال أنه لو حاولت القراءة المتأملة لمؤشرات التغيرات الثقافية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية يمكن لنا ان تقرر أنه سيظهر خط سياسى اقتصادى ثقافى توفيقى جديدا سيحاول ان يؤلف تأليف خلاقا بين متغيرات فى الظاهر متناقضة، وستمرهذه المحاولة فى مرحلة تتسم بالصراع الحاد العنيف والذى قد يأخذ احيانا فى شكل المجابهة العسكرية المحدودةوفى هوامش النظام وليس فى مركزه واستطرد قائلا ستكون هناك محاولات للتوفيق بين الفردية والجماعية على الصعيد الايديولوجى والاقتصادى السياسى، وبين العلمانية والدين وبين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق. وبين القطاع العام والقطاع الخاص... الخ. واكد فى تقييمه النهائى اننا سنرى فى المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت، ومدينة تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها وحدة الجيش البشرى ويتعرض المؤلف لطبيعة التغيير واتجاهاته والذى يختلف من دولة المفكرين والسياسة حول الطريق الثالث وتغيره واثاره السياسية والاقتصادية والثقافية او يرجع اسباب التغيير الى اختفاء اسباب الصراع الايديولوجى بين الراسمالية والشيوعية. او الولايات المتحدة رمز الرسمالية والاتحاد السوفيتى رمز الاشتراكية والشيوعية .ويتساءل المؤلف فى النهاية اذا كنا قد خلصنا الى ان الطريق الثالث هو طريق وسط يحاول التأليف الخلاق بين ايجابيات الراسمالية وحسنات الاشتراكية، فهل المهمة ممكنة حقا على مستوى النظرية والتطبيق؟.. وهل يمكن استباحة مبادئ الطريق الثالث من واقع التطبيقات الفعلية التى تقوم بها الحكومات التى تتبناه، والتى عادة ما تتبلور فى شكل سياسات اقتصادية واجتماعية محددة.أم انه من الافضل ان نبدأ بالبحث عن القيم الاساسية التى ينهض على اساسها الطريق الثالث؟ للاجابة على هذا السؤال بعض الباحثين فضل ما يمكن تسميته «بالنهج التطبيقى» وأثر أخرون ما يمكن ان نطلق عليه بالنهج القيمى وأن لكل نهج مميزاته وعيوبه، تميز ان الراى الراجح يذهب الى انه لا يمكن فهم الطريق الثالث بغير دراسة كل من السياسات والقيم، مع الاعتراف بأهمية التركيز على محددات العالم الواقعى ؟

السيد يسين

العولمة والطريق الثالث



المصدر : الأهـرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٥/١٩٩٩

بدائل مفتوحة فى عصر «القطبية الأحادية»

«تفاهم استراتيجى» مصرى آسيوى

● يهتم مقال اليوم بقضايا العلاقات المصرية ـ الآسيوية فى اتجاه بناء «تفاهم استراتيجى» يقوم على صفقة من المصالح المتبادلة. ومن وجهة نظر الكاتب أن هذا «التفاهم الاستراتيجى» مشروع متعدد الأبعاد والمراحل، تدخل فيه اعتبارات المشاركة الاقتصادية والسياسية، ويسعى إلى فتح المجال لبدائل متنوعة فى علاقات عصر القطبية الأحادية، والاستفادة من خبرات التكامل الإقليمى وعبر الإقليمى فى عصر العولمة. ويركز الكاتب على أهمية «فهم آسيا» ـ ويطرح فى هذا الشأن عددا من الأفكار والمقترحات.□

تمثل الزيارة الرئاسية المصرية للصين، وكوريا الجنوبية واليابان، التى تمت مؤخرا، نقلة نوعية فى علاقات مصر بدول شرقى آسيا. وذلك بالنظر إلى ما أسفرت عنه تلك الزيارة من اتفاقيات، وما تضمنته من اتجاه مصرى جديد نحو الاهتمام بالقضايا السياسية الآسيوية. وقد بدا واضحا أيضا اهتمام الرئيس مبارك ليس فقط بتوقيع الاتفاقيات مع دول شرقى آسيا، وإنما أيضا بمتابعة تنفيذ تلك الاتفاقيات. وذلك بالنظر إلى سجل الإتفاقيات السابقة مع تلك الدول التى لم تنفذ منها إلا القليل، سواء لعدم متابعة الجانب المصرى للتنفيذ أو لتردد الدول الآسيوية فى السير قدما لتنفيذ الاتفاقيات.

وفى تقديرى أن هذه النقلة النوعية ليست إلا نقطة بداية لمشروع مصرى متعدد الأبعاد والمراحل. يهدف إلى بناء وضعية شرق آسيا كشريك اقتصادى وسياسى لمصر، وإلى تفعيل البديل الآسيوى فى عصر القطبية الأحادية وإلى الاستفادة من الخبرات الآسيوية فى التنمية والتكامل الإقليمى وعبر الإقليمى فى عصر العولمة. ونقطة البداية فى هذا المشروع هى فهم «آسيا» من منظور آسيوى. واستيعاب أساسيات الأسلوب الآسيوى فى التعامل الدولى. فأحد الأسباب الجوهرية لمحدودية الدور الاقتصادى المصرى فى شرقى آسيا هو عدم استيعابنا للثقافات الآسيوية وتعاملنا مع دول شرق آسيا كما لو كنا نتعامل مع الغرب. فالعلاقات بين رجال الأعمال والأكاديميين المصريين ونظرائهم الآسيويين، لم تتطور بشكل جذرى مالم يكن ذلك التعامل مبنيا على فهم عميق للثقافات الآسيوية ووجود قاعدة عريضة من الخبراء المصريين الذين يتوفرون على تمكين غيرهم من فهم آسيا. ويشمل ذلك التوسع فى تدريس اللغات والثقافات الآسيوية فى جامعاتنا.

وتفعيل أنشطة المؤسسات الأكاديمية التى أنشأتها مصر مؤخرا فى الميدان الآسيوى. بحيث تقوم بدورات تدريبية منتظمة

د . محمد السيد سليم

للمهتمين بالشأن الأسيوى فى مجال « فهم أسيا »

ويرتبط بذلك بناء «تفاهم أستراتيجى» مع الدول الأسيوية المحورية. تقوم على صفقة من المصالح المتبادلة واستثمار كل طرف لأرصدته التى يحتاجها الطرف الآخر . ولدى مصر العديد من الأرصدة التى يمكن أن تكون موازية لما تطلبة من الدول الشرق اسيوية فى مجال التكنولوجيا، والاستثمار والتجارة. إن المعضلة الجوهرية التى تواجهها مصر فى بناء هذا التفاهم، هى أن دول شرقى أسيا تتجه أساسا إلى جنوب شرقى أسيا وامريكا الشمالية ومنطقة أسيا ـ المحيط الهادى.

ففى هذه المنطقة تقع معظم استثماراتها وتعاملاتها الاقتصادية.

ومن ثم، فإن اهتمامها بتطوير هذا التفاهم مع مصر ربما لايقع فى قمة اجندة سياستها الخارجية . ومن ثم يقع على عاتقنا مسئولية وضع مصر فى قمة تلك الأجندة من خلال استثمار أرصدتنا الثقافية والاقتصادية، والسياسية.

على المستوى الثقافى، فإنه من المهم تطوير الدور الثقافى المصرى فى شرقى أسيا من خلال استثمار الرصيد المصرى لدى مسلمى تلك المنطقة . وتطوير ادوات جديدة . وفى هذا الصدد، فإننا نطرح ثلاث أفكار محددة:

(١) إنشاء صندوق مصرى للتعاون الفنى مع الدول الأسيوية أو توسيع اختصاصات الصندوق المصرى للتعاون مع دول الكومنولث، بحيث تشمل الدول الآسيوية. على ان يتولى هذا الصندوق مهام التبادل الثقافى والاعلامى والاكاديمى مع الدول الآسيوية. فبدون هذا التبادل لن يكون لدى الأجيال الآسيوية الجديدة وعى بأهمية مصر . ففى زيارة قمت بها للصين لحضور مؤتمر عن الشرق الأوسط، همس فى اذنى احد المخضرمين الصينيين بان الأجيال الجديدة من الباحثين الصينيين لا تكاد تعرف عن مصر شيئاً. لان هناك قوى أخرى فى الشرق الاوسط تجذبها. ويدخل فى مهام هذا الصندوق بناء منتديات للجوار المصرى مع الدول المحورية فى اسيا كاطر للتفاعل والتفاهم. وقد لفت نظرى فى زيارة مؤخرا لليابان، الدور الذى يلعبه منتدى الحوار اليابانى الاسرائيلى فى دعم الدور الاسرائيلى فى اليابان.

(٢) تطوير تعاون مصرى ثقافى واقتصادى مع بعض « مثلثات النمو » فى جنوب شرقى آسيا. وبالذات مثلث « إندونيسيا/ ماليزيا/ تايلاند، ففى هذا المثلث اغلبية من المسلمين الذين يتطلعون إلى بناء تعاون مع مصر من خلال مشروعات مشتركة، وقيام مصر بدعم المؤسسات التدريبية الاسلامية فى هذا المثلث.

(٣) تطوير دور المؤسسات الدينية المصرية فى أسيا الاسلامية

من خلال برامج محددة تناسب احتياجاتهم. ومن خلال بلورة علاقات مصر بمسلمى آسيا، وبالذات جنوب شرقى آسيا، يمكن ربط رحلات الحج التى يقومون بها بالسياحة الدينية فى مصر من خلال رحلات تنظمها المؤسسة الوطنية للطيران .

وعلى المستوى الاقتصادى، فإن التفاهم الاستراتيجى مع شرقى اسيا ينبغى ان ينهض فى احد ابعاده المحورية على الربط بين المشروعات الإقليمية وعبر الإقليمية المصرية فى العالم الأوروبى ـ المتوسطى، وفى منطقة الكوميسا فى افريقيا من ناحية، والمشاركة الاقتصادية المصرية ـ الاسيوية من ناحية أخرى ونحن ندرك صعوبة هذا البعد . ولكن لا بديل عن المثابرة والاصرار لتضمين هذا البعد فى التفاهم المقترح. وقد استطاعت الدبلوماسية المصرية اقناع كوريا الجنوبية بقبول هذا البعد فى مشاركتها الاقتصادية، مع مصر ويبقى ان يستمر الجهد المصرى (على كل المستويات الدبلوماسية، والاكاديمية، والشعبية) لكى يكون هذا البعد احد ابعاد تفاهمنا مع الصين واليابان والهند.

ويرتبط بذلك كله الدخول فى المشروعات الاقليمية وعبر الاقليمية الآسيوية. مثل رابطة الآسيان ورابطة تجمع المحيط الهندى. وقد نجحت مصر مؤخرا فى الانضمام إلى الرابطة الأخيرة كشريك حوار (وليس كعضو كامل العضوية)

وينبغى مواصلة المهمة للانضمام الكامل والدخول كشريك حوارى ايضا مع الآسيان.

وفى هذا الاطار، فإنه من الضرورى أن تنضم مصر إلى البنك الآسيوى للتنمية.

فمصر يمكنها طلب الانضمام إلى البنك (بحكم كونها دولة أفريقية ـ اسيوية).

ويمكن ان يوفر هذا البنك العديد من أشكال التمويل للمشروعات المصرية ـ الآسيوية المشتركة، ولتمويل تجارة مصر مع دول آسيا

واخيرا، فإنه عند بناء التفاهم الاستراتيجى الاقتصادى مع دول شرقى أسيا، فإنه من المهم مشاركة كل القوى الاقتصادية المصرية فى هذا التفاهم .بحيث لا يقتصر على الحكومات ورجال الاعمال. وعلى سبيل المثال، فإن الانجازات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية المركزية المصرية . تستطيع أن تقوم بدور مهم مع بناء هذا التفاهم. سواء من خلال تبادل الخبرات التعاونية او تبادل المنتجات.

واخيرا، فإننا نعتقد انه لاغنى عن ربط البعدين الاقتصادى .

والسياسى فى بناء التفاهم الاستراتيجى مع دول شرقى اسيا. فلكى تاخد تلك الدول مصر بشكل جدى، فإنها يجب أن تشعر بوزن مصر فى القضايا السياسية التى تهمها. فكيف يمكن ان تطلب من دول شرقى آسيا ان تضطلع بدور محورى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط دون أن تقوم مصر بدور مماثل فى عمليات السلام فى شرق أسيا.

كما لعلاقات بين الكوريتين والمشكلات المطروحة حول الجزر المتنازع عليها وغيرها.

إن التفاهمات الاستراتيجية بين الدول هى صفقات متبادلة يقدم فيها كل طرف أرصدته.

ومصر تستطيع أن تقوم بدور سياسى فى شرقى اسيا لبناء السلام فى تلك المنطقة. وهذا الدور ليس هدفا فى حد ذاته

وليس مدخلا لإثارة الصراعات . ولكنه وسيلة لوضع مصر على

أجندة الدول الشرق اسيوية. ولذلك، فإننا نعتقد ان العرض المصرى بالقيام بدور فى تهدئة العلاقات بين الكوريتين هو خطوة فى الاتجاه الصحيح من شانها تعزيز المشاركة المصرية مع الدولتين.

ومن المهم تطوير هذا الدور من خلال مبادرات مصرية ولهذا نحن فى حاجة إلى دراسة القضايا السياسية الأسيوية المطروحة، وبلورة سياسة مصرية متوازنة تجاهها. والاضطلاع بدور إيجابى فى التعامل الدولى مع تلك القضايا كمدخل ضرورى لبناء التفاهم الاستراتيجى مع دول اسيا.

ويأتى على رأس الدول المحورية لبناء هذا التفاهم، الصين واليابان. وقد كان إعلان « المشاركة الاستراتيجية» بين مصر والصين، خطوة موفقة تحتاج إلى خطوات متتالية. لعل اولاها قرار استراتيجى سياسى صينى يتعلق بوصول الصادرات المصرية إلى الأسواق الصينية. فوصول تلك الصادرات ليس مجرد عملية تجارية، ولكنه ايضا عملية ذات بعد سياسى. ومن المهم بناء منتدى للحوار بين الصين ومصر يطرح القضايا المشتركة والوصول إلى تفاهم حولها، وهو امر يحتل أولوية بالنسبة لليابان أيضا .

إن التعامل مع آسيا يتطلب قدرا كبيرا من الإصرار والنفس الطويل فى إطار فهم عميق للأسلوب الآسيوى فى التعامل،، مع حساب الخسائر والمكاسب فى الأمد البعيد وليس فقط فى المدى القصير

وإذا كانت الزيارة الرئاسية لشرق آسيا هى الخطوة فى الطريق الطويل الذى يمثله هذا الجهد، فإنه بلاشك تكون قد نجحت فى تحقيق اهدافها .☐

[كاتب هذا المقال، أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الآسيوية ــ جامعة القاهرة]☐



توصيات المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة.. أقل من طموح الأبحاث والآراء التى أبداها الخبراء المشاركون

كتب كمال حبيب:

انهى المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة اعماله التى استمرت ثلاثة ايام الأربعاء الماضى بإصدار عشر توصيات هى أجندة إسلامية لمواجهة العولمة، شارك د. نصر فريد واصل مفتى مصر فى صياغة التوصيات، واكد ان التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية واجب شرعى ودينى توجبه العقيدة الإسلامية، ويجب على كل دولة ان تعمل من اجله باعتباره فرضاً إيمانيا وواجباً شرعياً، كما اعتبر المفتى أن وضع السوق الإسلامية المشتركة موضع التطبيق هو امر ملزم ايضا من الناحية الشرعية والدينية، ودعت التوصيات إلى ضرورة العمل من أجل التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية لمواجهة ظاهرة العولمة، واعتبرت التوصيات ان المؤسسات الاقتصادية القائمة فى العالم الإسلامى هى نقطة الانطلاق نحو تطوير ادائها لخدمة التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية، وطالبت التوصيات الدول الإسلامية بان تضع قرار مؤتمر القمة الإسلامية فى طهران بإنشاء سوق إسلامية مشتركة موضع التطبيق، وطالبت التوصيات العالم الإسلامى بإسراع الخطى التكاملية لتحقيق حرية التبادل التجارى بشكل كامل بين الدول الإسلامية بإزالة جميع القيود والعوائق التى تحول دون انسياب السلع والخدمات والعناصر الإنتاجية بحرية كاملة. وطالبت التوصيات بالاهتمام براس المال البشرى بدءاً من محو الأمية التعليمية والدينية والتكنولوجية، باعتبار أن ذلك هو المنطلق الاساسى للتنسيق والتكامل الاقتصادى، جاءت أعمال المؤتمر التى استمرت ثلاثة أيام من ٣ - ٥ من مايو ساحة مفتوحة للنقاش الحر بين الخبراء المشاركين بابحاثهم والمعلقين والمعقبين، حيث اعتبرت مسألة الديمقراطية وفرض الأحكام العرفية من اهم الأسباب التى تحول دون جذب الاستثمارات إلى المنطقة العربية والإسلامية باعتبار أن غياب الديمقراطية وفرض الأحكام العرفية هما مؤشران على عدم الاستقرار الذى يجعل هذه البلدان مناطق غير مأمونة للاستثمار، وطالب حسن عباس زكى -وزير الاقتصاد الأسبق- مصر بشكل خاصة بإلغاء الأحكام العرفية التى تحكم بها منذ ما يقرب من عشرين عاماً، وفرض قوانين طاحنة لمواجهة ما يطلق عليه الاعمال الإرهابية. كما اعتبر غياب الديمقراطية والاحكام الاستثنائية اهم معوقات للتكامل الاقتصادى بين البلدان الإسلامية، وطالب المشاركون بحرية الصحافة فى مصر حتى يمكنها أداء دورها، واكدوا ان الديمقراطية هى القاطرة التى سينهض عبرها العالم العربى والإسلامى من اجل مواجهة العولمة. واعتبر المشاركون ان تغليب القطرية العنيفة هى اهم عوائق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية، وبدا واضحاً ان هناك حروباً اقتصادية بالمعنى الحقيقى يقودها العالم الغربى من اجل تحقيق مصالحة، ونهب ثروات العالم الإسلامى وهو ما اوضح أن مجال الصراع القادم بشكل أساسى هو صراع حول المصالح الاقتصادية، وكما كشفت المناقشات عن الأبعاد الثقافية والاجتماعية الخطيرة للعولمة وكيف ان الإسلام مقصود، وانه هو الحل امام الهجمة الشرسة على العالم الإسلامى فيما يتصل بجانب السلوك والهوية على وجه الخصوص. وكانت هناك أرقام مخيفة بشأن سلوك العالم الإسلامى والاقتصادى، فمثلاً العالم الإسلامى يستورد وسائل نقل فقط بـ ٣٠ مليار دولار، ولا يساهم العالم الإسلامى فى الناتج العالمى سوى بـ ٣,٥٪ بينما يمتلك ٢٥٪ من المساحة الجغرافية للعالم، ويمثل سكانه ٢١,٥٪، ويستورد العالم الإسلامى ٧٨ مليار دولار للغذاء سنوياً، وذكر د. سلطان ابو على -وزير الاقتصاد الأسبق- ان العالم الإسلامى لا توجد لديه شركة واحدة متعددة الجنسيات بينما الشركات العملاقة متعددة الجنسية تمتلك اكثر من ٧٠٪ من راس المال العالمى. وذكر د. حسن عباس زكى ان ٢ بليون فرد فى العالم يعيشون على اقل من دولارين، واشار إلى ان راس المال الأجنبى فى مصر لم يسهم فى زيادة صادراتها سوى بـ ٤,٠٪ واكد على ضرورة مراقبة البنوك المركزية للاستثمارات. استمرت أعمال المؤتمر ثلاثة أيام كاملة، شارك عدد من وزراء الاقتصاد فى مصر والعالم الإسلامى فى رئاسة الجلسات والتعقيبات، وكانت المداولات والمناقشات تجرى بحرية كاملة من المشاركين من غير الرسميين وفهو ما اوجد توازنا بين الآراء الرسمية والآراء الشعبية، عقد المؤتمر تحت رعاية د. محمد سيد طنطاوى -شيخ الأزهر -بالتعاون بين البنك الإسلامى للتنمية بجدة وجامعة الأزهر الشريف ممثلة فى مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، حضر المؤتمر د. احمد عصمت عبد المجيد -امين عام جامعة الدول العربية- ود. محيى الغريب -وزير المالية- ود. بطرس غالى -وزير الاقتصاد.

ورغم اهمية المؤتمر وضخامته إلا انه افتقد المركز الإعلامى الذى يتعامل مع رجال الصحافة والإعلام، وبدا موظفو المركز وكانهم يعاقبون رجال الصحافة من خارج مؤسسة الاهرام، حيث علمت «الشعب» ان حقائب المؤتمر وصلت إلى صحفيى الاهرام فى منازلهم بينما لم يتمكن الصحفيون الآخرون من الحصول عليها.



القضية وأبعادها

عود إلى بدء تواصل صفحة قضايا وآراء فتح ملف [نحن وظاهرة العولمة] استكمالا للمنشور بتاريخ ٤/٢،٣/١٩ للتعرف إلى أبعاد موقفنا تجاه الظاهرة فكرا كان او منهجا او سلوكا أو برمجة.

وفى مقاله يحدد أ.د.محمود حمدى زقزوق الموقف من الظاهرة قائلا:لسنا مع او ضد العولمة ولكننا مع النظرة النقدية الواعية لها ولغيرها من التيارات الوافدة. مؤكدا انه لا خوف ولا تخوف على الاسلام كدين من مثل تلك التيارات ،فالاسلام كدين ليس تيارا فكريا او ظاهرة وقتية ،ومن هنا يجب التعامل مع الظاهرة على نحو سليم ،وعلى اساس انها واقع ،وهذا الواقع ليس كله شرا وليس كله خيرا.

بالنظرة النقدية اذا نحن مطالبون . كما يقول د.زقزوق . بان نعمل عقولنا فيما يرد الينا او يقدم لنا من ثقافات العصر،لاسيما وان الاسلام يعد دين العولمة الحقيقية.

وتجنبا لسوء الفهم بحسن او بسوء نية يرصد د.زقزوق الفروق الجوهرية بين العولمة الاسلامية والعولمة الجديدة مؤكدا ان الواجب الدينى والانسانى يحتم علينا ان نشارك مشاركة فعالة ومؤثرة فى العولمة الجديدة للحد من اندفاعها المدمر لجوهر الانسان وتعديل مسارها وتقويم توجهاتها من اجل مصلحة الانسان ،مطلق الانسان.

وفى سياق مسئولية التعامل مع ظاهرة العولمة يقدم أ.د.محمد رءوف حامد نموذجا استرشاديا لكيفية التعامل مع الظاهرة للاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها وانحيازاتها واختار د.رءوف عنوان [الوطننة] اسما لهذا النموذج محددا اعتبارات حاجتنا اليها ،وهى اعتبارات خاصة بالسياسات العالمية ،واعتبارات معرفية وادارية وثقافية فضلا عن الاعتبارات الداخلية ،ثم يتطرق د.رؤوف إلى المحددات المنظومية والفكرية للوطننة مشيرا فى ختام مقاله إلى ان الوطننة تعد بنموذجها الاسترشادى اداة تصحيح للعولمة.

أحمد يوسف القرعى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٩

«الوطننة».. طريق رئيسى للتفاعل مع العولمة

د. محمد رءوف حامد

استاذ الرقابة والبحوث الدوائية

المقصود بالوطننة هنا ليس بالذات نقص العولمة او شن حرب عليها، وإنما تحفيز، وتنظيم، وتعضيد، وتعظيم القدرات الوطنية فى استيعاب وإعمال كل من المعارف والامكانات المحلية (والعالمية الممكنة) بالكيفية التى تجعل من هذه «القدرات الوطنية» سندا لبعضها بعضا وللوطن وللمواطنين فى التنمية، وفى الاستفادة من ايجابيات العولمة، وأيضا فى تجنب سلبياتها وانحيازاتها.

تنطلق الحاجة الى الوطنية من عدد من الاعتبارات نشير فيما يلى الى أمثلة عليها: -

١ـ اعتبارات خاصة بالسياسات العالمية:

● تحول الشمال من السعى الى تطبيق مفهوم التنمية فى اطار عالمى (كوكبى) الى الاهتمام شبه الكلى بتنمية ذاته.

● حقيقة ان العولمة تمثل بيئة وظروفا، ولا تمثل قاطرة للتقدم، وذلك حيث تظل القاطرة الاساسية للتقدم رهينة صلاح وفلاح المنظومة الوطنية.

● اتجاه الشركات العالمية الكبرى الى العملقة والاستحواذ، مع تجنبها اقامة منشآت بحث وتطوير فى البلدان النامية أو نقل التكنولوجيا الى هذه البلدان مالم تكن هناك قدرات محلية تنافسية (خاصة فى مجالات البحث والتطوير والتغيير التكنولوجى).

● تحول متوقع فى الاقتصاد السياسى الدولى فحواه الانتقال الى مرحلة مابعد التقلبات الاقتصادية AFTE THE BUSINESS CYCLE حيث ستتمكن الشركات متعددة الجنسية وكذلك الكيانات الوطنية الكبرى من «امتصاص» و«تحمل» اى متغيرات اقتصادية ومالية سلبية، وذلك من خلال تعدد انواع ومستويات الانشطة، وفى المقابل يزداد الضعف فى قدرة الكيانات الصغيرة (شركات وبلدان) على امتصاص هذه الازمات.

٢ـ اعتبارات معرفية وإدارية وثقافية:

● ارتقاء الاستيعابات والابتكارات المعرفية الى مستويات لا يمكن التوصل اليها الا من خلال جهد منظومى جماعى وهو مايعرف بالطبيعة المنظومية للابتكار (والمعرفة)، والتى يجب ان يمتد اطارها المنظومى فى الدول النامية ليشمل الوطن ككل (السياسة ـ التخطيط ـ التعليم ـ التشغيل ـ التشييد ـ الرعاية.. الخ).

● ثبوت الحاجة الى «التكتلات» و«الاقترابات» بين الكيانات فى جهات الانتاج والخدمات على المستوى الوطنى وذلك من اجل احداث قفزات في القدرات الخاصة بالتدريب والتسويق والتطوير والتنافسية، وكذلك فى ترشيد التفاعل و(التعاون) مع الحكومة ومع الراى العام، وايضا مع العلاقات الدولية والاسواق العالمية.

● التحول من مرحلة تاثير كبير للثقافة فى صنع التكنولوجيا الى مرحلة تاثير كبير للتكنولوجيا فى صنع الثقافة، وهو الامر الذى يستلزم استحداث «طفرة وطنية الابعاد» فى التغيير التكنولوجى بحيث يمكن ان نصل كمصريين (وكبلدان نامية عربية وغيرها) الى القدرة الى استخدام التكنولوجيا لتطوير ثقافتنا بأنفسنا بدلا من ترك الغير يقوم بهذه المهمة من أجل ـ وفى اطار ـ اهداف تختص بسياساته هو، فضلا عن وجوب المساهمة الايجابية فى تنمية الثقافة العالمية من خلال المكون الثقافى المحلى، وكذلك منع تشويه الغير الصورة الذهنية عن شعوبنا وتاريخنا من خلال استخدام التكنولوجيا فى نشر منتجات ثقافية مغرضة.

٣ـ اعتبارات وعوامل داخلية:

● صعوبة ترك التنمية الوطنية بالكامل لسياسات السوق، حيث العولمة لا تسمح لسياسات السوق فى الدول النامية بتحقيق جهد تنموى وطنى، وحيث تؤدى الحرية المطلقة لسياسات السوق الى تحول تدريجى لقوى الانتاج والخدمات الوطنية إلى أعمال «وكالة» وإلى ملكيات يمكن أن تكون أجنبية صرفة (؟!)

* مساهمة أوجه سلبية للعولمة فى تفتيت الانتماءات الأسرية والاجتماعية والوطنية.

المحددات المنظومية للوطننة:

تحتاج الوطننة إلى حسن استخدام وتطبيق المعارف المنظومية العالمية فى كل مستويات العمل المنظومى الوطنى (عمليات تحديد الأهداف ـ التشغيل ـ التنسيق ـ متابعة وتطوير وتوليد المنظومات الوطنية على اختلاف مستوياتها)، وفى هذا الإطار توجد محددات يتطلب الأمر الالتزام بها وعدم الحيود عنها، وذلك من خلال إتفاق وطنى عام، ومن أمثلة هذه المحددات ما يلى:

١ ـ تجنب إزالة التناقض بين المصالح الوطنية والتوجهات العولمية على حساب الكيانات الوطنية.

٢ ـ ممارسة العمل العام والخاص من خلال مجموعة من الأطر المرجعية الوطنية والتى تتكون مما يلى: ـ

أ ـ اطر مرجعية مستقبلية خاصة بما نريد الوصول إليه (الدخل ـ التغيير التكنولوجى ـ التعليم ـ الصحة ـ التصدير.... إلخ).

ب ـ أطر مرجعية حياتية خاصة بالممارسات الافضل التى نرتضيها ـ قوميا ـ بخصوص أداء جميع شئون الحياة اليومية للوطن (مثل: المرور ـ العلاج ـ الإعلام ـ البيئة ـ تعيين القيادات ـ العلاقة بين أفراد الأسرة ـ العلاقة بين الكبير والصغير ـ العمل الحكومى ـ استخدام المنشآت العامة.. إلخ.. إلخ).

جـ ـ قياس مستويات الاداء وقدر التحولات طبقا لأطر مرجعية وبواسطة «مسطرة التغيير» والتى تقوم على حسابات تدخل فيها مؤشرات الإبداع والزمن والعائدات الخاصة والمجتمعية.. إلخ، ولا يدخل فيها ابدا اعمال «البروباجندا» ولا تشدق كل مسئول بتوجيهات رئيسه.

٣ ـ تقوية الانضباط الوطنى من خلال ما يلى: أ ـ تقوية الفاقد الوطنى العام، وذلك بتجنب العشوائية والمجاملات فى وضع الأهداف وفى الادارة وفى السلوكيات وفى تعيين القيادات ب ـ تعظيم أداء المصريين لأعمالهم، وتقوية قدراتهم على العمل الجماعى وعلى الابتكارات وذلك باستخدام رشيد لاساليب الادارة الحديثة جـ ـ جعل «المعرفة» جزءا من نسيج البيئة الأساسية للوطن ولمستقبله، وذلك بتغلغل البحث العلمى بأدواته (فى العلوم الطبيعية والانسانية وفى الرياضيات) فى مختلف مجالات العمل (فى الحكومة والقطاعين العام والخاص وفى كل مجالات الانتاج والخدمات)، وهو أمر يحتاج إلى تغييرات جذرية فى



الرسالة والسياسات والدور القومي لوزارة البحث العلمي (انظر: البحث العلمي في مصر - البناء الوطني قبل العولمة - أحوال مصرية - العدد ٣ - ١٩٩٩).

فكر الوطننة: إن إدارة مسيرة البلدان النامية في زمن العولمة تكون من خلال احد امرين، إما الانصياع الجبري (أو الاكراهي) لسياسات وأدوات العولمة من خلال إجراءات لا تخرج عن حد ردود الفعل المباشر والقاصر أمام عولمة تعتمد خطواتها على سياسة «كش ملك»؛ وإما من خلال فكر وطني فكر عالم ثالثي.. فكر يرتكز على استيعاب معرفي عالمي وعلى حس وطني قوي (كما فعل اليابانيون). هناك حاجة إذن من مفكري وخبراء الدول النامية (في العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ.. إلخ) إلى تعضيد قوة الدفع الوطني (والجنوبي) في التفاعل مع العولمة (أنظر: قوة دفع وطني للتعامل مع العولمة - الأهرام - ٢٠/٩/٩٥)، وفي هذا الإطار نشير إلى بعض الحاجات أو التوجهات

● حاجة مجتمعات الدول النامية إلى تقوية الإبداع المجتمعي وإلى الإبداع في إدارة المجتمع (أنظر: من الإبداع الفردي إلى إبداع إدارة المجتمع - الأهرام ٢٦/٨ و٢/٩/١٩٩٤).

● الانتباه الى منطقية «التقدم الأسي» كمنهج لعبور الفجوة بين المتخلفين والمتقدمين (انظر: ادارة المعرفة - سلسلة اقرأ - العدد ٦٣٧ - دار المعارف).

● الحاجة الى غرس ثقافات واخلاقيات التقدم في شعوب الدول النامية (مثل: التواصل في جهود - العمل الجماعي - إعطاء كل فرد أو مجموعة أحسن مالديه من عمل لغيره - التحالف والتعاون كوسيلة للتقدم - التفاوض الايجابي - التكامل وعدم التجزئة - القضاء على التلكؤ - الحب والتعاضدية بين الافراد والمنظومات كوسيلة للارتقاء - القفز فوق عقبات مجتمعية تقليدية او تراثية)..

● الانتباه الي ان احتياجات معظم سكان دول الجنوب في حاجة الى صياغة جنوبية تختص بالعلاقة بين القيمة (قيمة السلعة سواء هي منتج أو خدمة) من ناحية، والسعر والجودة من ناحية اخرى، وذلك حيث ان دول الجنوب قد وقعت أسيرة (بسبب الخداع أو الاكراه أو عدم المعرفة) لسباق التوافق في المواصفات في اطار العولمة، وهو سباق توضع شروطه بواسطة الشمال المحتكر، والذي يهيمن على جني ثماره بشكل يكاد يكون مطلقا. إن الصياغة الجنوبية التي نشير اليها يجب ان تتأسس على معايير الاحتياجات والظروف الخاصة بشعوب الجنوب.

الوطننة تصحيح للعولمة: وبعد، إذا كان التغيير في زمن العولمة هو شرط للاستقرار، فإن «الوطننة» في دول العالم الثالث هي - في تقديرنا - نموذج استرشادي يرشد عمليات التوصل الى ممارسات صحية، سواء في التغيير داخل هذه الدول، او في استجابة هذه الدول لمتغيرات العولمة. وإذا كانت الدول المتقدمة وشركاتها متعديات الجنسية تحاول محاصرة العالم في «عولمة» تفيد الشمال اكثر من الجنوب، فان على دول الجنوب بسياسييها ومفكريها النضال من اجل تحويل «العولمة» الى «عالمية او كوكبية» بمعنى عالمية المصالح، اى ان تعود المصالح على كل أعضاء الكوكب بشماله وجنوبه وشرقه وغربه. وهكذا، «الوطننة اداة تصحيح للعولمة».



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧/٩/١٩٩٩

نحن.. وظاهرة العولمة (٣)

الإسلام فى عصر العولمة

ج البعض فى عالمنا الإسلامى على ابداء تخوفهم وفزعهم ضج عند ظهور اى تيار فكرى جديد أو مذهب اقتصادى أو سياسية او غير ذلك من تيارات تهب علينا من الشرق او من ب، من منطلق خشيتهم على القيم الدينية وحماية المسلمين من طار تلك التيارات يتجهون ابتداء إلى رفض هذا التيار او ذاك لما يمثله - في نظرهم - من غزو فكرى او اقتصادى او غير ذلك، وقد يميلون إلى الاعتقاد بان هذا الغزو يمثل احد فصول مخطط مرسوم بعناية للقضاء على الإسلام والهوية الإسلامية.

وفى المقابل نجد فريقا اخر فى عالمنا الإسلامى يتقبل كل ماياتى من الشرق أو من الغرب دون تمحيص، ويتحمس له، ويتهم الرافضين بالجهل والتخلف والرجعية، فكل ما ياتى من البلاد المتقدمة - فى نظر هذا الفريق - لابد ان يكون ايضا متضمنا الاسباب التقدم والرقى.

ويحدث فى كثير من الاحيان ان يتصارع هذان الفريقان: الرافض باطلاق والمتقبل باطلاق، ويهدرون فى مناقشات عقيمة الكثير من الجهد والوقت فى جدل لاطائل من ورائه، ومن الأمثلة على ذلك الموقف من الحضارة الغربية بصفة عامة أو الموقف من الدراسات الاستشراقية فى الغرب، أو الموقف فى السنوات الأخيرة من قضية العولمة، وغيرها من قضايا أخرى. ويمثل هذان الفريقان - على الرغم من تباعد مابينهما - نظرة احادية الجانب لاتريد ان تستوعب القضايا المطروحة على بساط البحث بكل مالها وما عليها بطريقة موضوعية.

ومن هنا فنحن - ابتداء - لسنا مع أو ضد العولمة، ولكننا مع النظرة النقدية الواعية للعولمة ولغيرها من التيارات الوافدة، وأعتقد أن الضرورة تحتم ان يكون للمسلمين نظرتهم النقدية التى تتعمق القضايا بكل ابعادها، وتحللها من جميع جوانبها، وتخط لنفسها طريقا لايتجاهل الواقع من ناحية، ولايندفع دون وعى نحو كل دعوة جديدة من ناحية أخرى واود أن أشير هنا إلى بعض الملاحظات المبدئية:

أولا: الإسلام كدين ليس تيارا فكريا او ظاهرة وقتية حتى يخشى عليه من التيارات الفكرية الوافدة، انه دين له جذور ضاربة فى اعماق الكيان الإسلامى، وأصول راسخة لاتستطيع ان تنال منها التيارات الوقتية الطارئة، ولايخشى على هذا الدين من أى تيارات داخلية او خارجية مهما تكن قوتها مادام المسلمون قد فهموا هذا الدين فهما صحيحا، وادركوا ادراكا واعيا اهدافه النبيلة وغاياته السامية وجوهره الحقيقى.

ثانيا: العولمة واقع لايجدى معه اسلوب الرفض، انه تيار بدأ بالمجال الاقتصادى وامتد إلى المجال السياسى والمجال الثقافى، وهذا الواقع يعد حقيقة ماثلة امامنا لامجال لانكارها.

ثالثا: لايجوز لنا ان نتجاهل اننا لانعيش وحدنا فى هذا العالم، واننا نعيش الآن فى عصر ثورة الاتصالات والمعلومات، والثورة التكنولوجية، وفى عصر السماوات المفتوحة، وهذا يعنى انه لا مجال للانعزال أو التقوقع.

واذا كانت العولمة تهدف إلى ازالة الحواجز الزمانية والمكانية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين الأمم والشعوب، وتحاول بطرق مختلفة فرض قيم معينة وحضارة معينة هى قيم الحضارة الغربية، او قيم الاقوياء، فإن ذلك لاينبغى ان يصيبنا بالفزع وفقدان التوازن لان ذلك لن يجدى فتيلا، ولن يتيح لنا الفرصة للتفكير السليم، فنحن - كما سبق أن أشرت - امام واقع، وواجبنا هو ان نتعامل معه، وهذا الواقع ليس كله شرا، وليس كله خيرا، ومن هنا ينبغى التعامل معه على هذا الأساس..

ومن الواضح ان العولمة تشتمل على عناصر جوهرية، كما تشتمل على عناصر أخرى مصاحبة، ولكنها اصبحت تحاصر الناس فى كل مكان فى العالم عن يمينهم وشمالهم، ومن امامهم ومن خلفهم، ويتمثل ذاك - على سبيل المثال لا الحصر - فى انتشار الماكولات السريعة مثل الهامبورجر والكوكاكولا، والملبوسات مثل الجينز، والبرامج والافلام والفنون المختلفة - الجيد منها والردئ - ووسائل الترفيه المختلفة.. الخ.

ولكن الشيء الأهم فى ذلك كله هو ماتحمله العولمة فى طياتها من الترويج لانماط معينة فى العلاقات الاسرية والاجتماعية والجنسية السائدة فى الغرب - المصدر الأول للعولمة - وليس بخاف على احد اننا اذا اغلقنا الابواب والنوافذ امام هذا السيل الجارف من العولمة فإننا لن نستطيع ان نمنع وصول ذلك إلى المواطنين عن طريق الاقمار الصناعية والدش وشاشات التليفزيون، والانترنت، ومن أجل ذلك قلنا اننا امام واقع لابد من التفكير فى التعامل معه على نحو سليم.

ان العولمة - فى رأينا - تمثل بالنسبة للمسلمين دعوة غير مباشرة إلى ممارسة النقد الذاتى ليعيدوا النظر فى حساباتهم، ويعيدوا ترتيب البيت من الداخل، وهذه الدعوة تاتى بطبيعة الحال دون قصد من اصحاب العولمة، وقد يرى البعض ان العولمة تمثل استفزازا للمسلمين، ونرى انه استفزاز مفيد اذا احسن المسلمون الرد عليه بأسلوب عقلانى بعيد عن التشنج والانفعال.

واذا كنا هنا بصدد الحديث عن الإسلام والعولمة فاننا لن نستطيع - بطبيعة الحال - ان نفصل القول فى كل جوانب العولمة، فهذا التفصيل له مجال اخر، ومن اجل ذلك سنركز فيما يلى بإيجاز شديد على بعض العناصر الجوهرية فى العولمة، وبخاصة فى أهم جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية، والموقف الإسلامى من ذلك كله.

اما الجانب الاقتصادى فانه يعد ابرز مجالات العولمة، وتتمثل العولمة فى هذا المجال فى حرية السوق ومايرتبط بها من ازالة الحواجز، وفتح ابواب التبادل دون عوائق، وتكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى.. الخ.

واذا جاز لنا ان نبدى وجهة نظر عامة - غيرمتخصصة - فى هذا الصدد فإننا نعتقد ان العولمة الاقتصادية ينبغى ان تحمل المسلمين على الاستفادة مما قامت عليه من تكتلات اقتصادية، وهذا يعنى ان عليهم ان يتجهوا دون إبطاء إلى تكوين تكتل اقتصادى عربى، وتكتل اقتصادى إسلامى، والمشاركة فى تكتلات أخرى اقليمية ودولية، وعندما ينجحون فى هذا السبيل فلن تكون هناك على الارجح مخاطر ذات بال من جانب العولمة الاقتصادية على العالم الإسلامى، واذا واجهنا القوة الاقتصادية بقوة اقتصادية مقابلة فاننا سنكون مشاركين فى العولمة وليس مجرد تابعين للغير، وبالتالى سيكون لنا تاثيرنا الذى لايمكن تجاهله على اقتصاد العولمة وتصحيح مسارها. فالقضية - فى رأينا - تدور حول اسلوب التعامل مع هذا الواقع الجديد والتفاعل معه بطريقة سليمة. اما اذا تجاهلنا الواقع واكتفينا بعبارات الرفض والشجب والادانة والاستنكار لأساليب الهيمنة والسيطرة وفرض النظم الغربية.. الخ فإننا بذلك سنظل ندور حول انفسنا مكتفين بدفاع الحناجر، وهذا أمر لايرضاه مسلم عاقل، ولسنا فى حاجة إلى تأكيد ان العالم الإسلامى يملك كل اسباب القوة الاقتصادية، وكل مايحتاجه هو الارادة الفاعلة لتحقيق ذلك.

اما العولمة فى المجال السياسى فان ابرز مايصادفنا فيها هو الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية، والذى يفهم الإسلام فهما حقيقيا يتضح له ان الإسلام بما اشتمل عليه من قيم وتعاليم قد سبق العولمة فى هذا المجال، ورسخ قيم الشورى وحقوق الانسان والتعددية، وعلى الرغم من ذلك نجد من بين ابناء المسلمين من يتصدى لرفض الديمقراطية بوصفها استيرادا غربيا أو مفهوما اجنبيا.

والواقع ان الإسلام حين قرر الشورى فانه قد ارسى قاعدة مبدئية ملزمة لايجوز التنصل منها، ولكنه فى الوقت نفسه ترك للمسلمين حرية اختيار الشكل الذى تطبق فيه الشورى بما يتناسب مع كل عصر، وقد تكون الصورة المناسبة هى الصورة الحالية المتمثلة فى المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا مباشرا، وقد تكون صورة أخرى حسب ظروف كل عصر.

اما حقوق الانسان فان الإسلام كان اشد حرصا على ترسيخها فى النفوس وتطبيقها فى الواقع، فقد كرم الله الانسان - مطلق انسان - وساوى بين الناس جميعا بصرف النظر عن اعراقهم واجناسهم والوانهم ومعتقداتهم، وامر باقامة موازين العدل بين البشر، وتمثلت مقاصد الشريعة الإسلامية فى حماية الانفس والعقائد والعقول والاموال والاعراض، ويتصل بذلك حقوق أخرى كثيرة لم تعرفها البشرية إلا فى العصر الحديث، ومن هنا فانه لاينبغى ان نخشى اونتخوف من تيار العولمة المطالب بالديمقراطية وحقوق الانسان.

اما التعددية السياسية فانها لاينبغى ان تؤخذ من جانبها السلبى، فانه اذا كان الإسلام قد اباح لنا الاجتهاد فى امور الدين فمن باب اولى فى امور الدنيا، وقد وجه النبى صلى الله عليه وسلم إلى ذلك حين قال: «انتم اعلم بأمور دنياكم» والاجتهاد يعنى وجهات نظر متعددة، وقد جعل الإسلام للمجتهد - اذا اجتهد واخطأ - اجرا واحدا واذا اصاب فله أجران، حفزا لنا على الاجتهاد والتمسك به، وأوضح مثال على ذلك تعدد المذاهب الفقهية.

فالتعددية السياسية اذن ليست بدعة او امرا مرفوضا فى الإسلام، وانما هى وسيلة اجتهادية للوصول إلى افضل السبل لتنمية الحياة فى جميع المجالات، ولايجوز لنا ان ننسى ان ذلك كله محوط الإسلام بسياج منيع يتمثل فى منظومة القيم الاخلاقية التى قررها الإسلام، وفى القاعدة النبوية المعروفة «لاضرر ولاضرار».

واذا كان الامر كذلك فان الأجدر بنا - نحن المسلمين - ان نكون مشاركين ومؤثرين تاثيرا ايجابيا فى ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية، ومن خلال مشاركتنا الايجابية نستطيع ان يكون لنا دور فاعل فى تجنب كل السلبيات التى تنحرف بهذه القيم عن مسارها الاخلاقى السليم.

اما العولمة فى المجال الثقافى والتى تعنى ان تكون هناك ثقافة عالمية من شأنها ان تهدد الخصوصيات الثقافية للامم والشعوب فان ذلك ربما يكون اهم اعتراض يطرح على الساحة الإسلامية، وقد يعد اهم التحديات التى تواجه الهوية الإسلامية.

ولكن الأمر فى حاجة إلى شىء من التامل، فالإسلام دين متفتح لايرفض ثقافة معينة لمجرد كونها اجنبية، وانما ينظر فيها ويفحصها بعناية ويأخذ منها مايفيد فى مسيرته الحضارية.

ويؤكد ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم «الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها اخذها» والأثر المشهور «اطلبوا العلم ولو فى الصين» اى ولو كان فى يد من لايدينون بدينكم، او بمعنى آخر: ولو كان فى ابعد مكان فى الدنيا، وقد استفاد المسلمون عندما ارادوا بناء حضارتهم من كل الثقافات التى كانت قائمة حينذاك، وفى هذا الصدد يرى الفيلسوف ابن رشد ان الشرع يوجب الاطلاع على كتب القدماء، ويدخل فى ذلك بطبيعة الحال الاطلاع على كل جديد فى مستقبل الأيام.

ويقول ابن رشد فى هذا الصدد ننظر فى الذى قالوه من ذلك وما اثبتوه فى كتبهم، فما كان منها موافقا الحق قبلناه منهم وسررنا به وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه وحذرنا منه وعذرناهم.

بهذه النظرة النقدية كان ابن رشد ينظر إلى الثقافات الاخرى، ونحن مطالبون ايضا فى عصرنا الحاضر ان نعمل عقولنا فيما يرد الينا أو يقدم لنا من ثقافات العصر، وأن نأخذ منها مايفيدنا فى مسيرتنا، فالاسلام قد جاء لمصلحة الانسان، ولايمكن ان يرفض ثقافة نافعة فيها مصلحة للبشر، وبهذا الموقف النقدى يمكن لنا ان نحافظ على هويتنا الثقافية وفى الوقت نفسه لانتعزل عن عصرنا، ولا عن ثقافته، وانما نتعامل معها كواقع، ونتفاعل معها بصورة إيجابية، ونتجاوب مع كل مايحقق المصلحة للمجتمع.

فالعقلية الإسلامية يفترض فيها انها عقلية مرنة ليست جامدة أو متزمتة، ولدينا من رصيدنا الدينى والحضارى ما يمثل سياجا قويا يحمى اجيالنا من اية تيارات سلبية.

ولسنا بدعا بين الامم عندما نعمل على تجنب السلبيات التى قد يكون لها تاثير ضار على هويتنا الثقافية فالدول الكبرى ايضا تعمل على الحفاظ على هويتها الثقافية، ومنذ سنوات قليلة اصدرت فرنسا تشريعا لحماية اللغة الفرنسية وتحريرها من سيادة المصطلحات والمفاهيم الاجنبية.

والحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية وحماية ابناء المسلمين من خطر الذوبان فى أى ثقافة أخرى يكون بتحصينهم بثقافة إسلامية رشيدة تحرك المياه الراكدة فى مجتمعاتنا الإسلامية، وتؤدى إلى تغيير العقليات لتنطلق الأمة الإسلامية إلى آفاق التقدم والارتقاء. فالثقافة السكونية او ثقافة المحفوظات والترديد - بتعبير المرحوم الدكتور/ زكى نجيب محمود - لن تستطيع أن تغير شيئا من واقع هذه المجتمعات، وبالتالى لن تستطيع أن توفر اى حماية ثقافية للاجيال الجديدة فى عصر العولمة.

إن ما تحتاجه الأمة هو ثقافة التغييروالإبداع التى تستلهم قدرتهاعلى التغيير من القانون القرانى الثابت: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

إن الأمر بيدنا - نحن المسلمين - وعلينا أن نختار لانفسنا الطريق القويم المحقق للأهداف، وعلينا أن ندرك أن الإسلام منذ اللحظة الأولى كان ولا يزال دعوة عالمية للناس جميعا. ومن هنا لفت نظرهم إلى وحدة الأصل الإنسانى. فالناس جميعا إخوة. وإذا كانوا مختلفين فى أجناسهم واعراقهم ومعتقداتهم فإنهم - على الرغم من ذلك - ينتسبون جميعا إلى أصل إنسانى واحد.

وهذه الاختلافات - فى ضوء هذه الوحدة الإنسانية الراسخة - من شأنها أن تكون منطلقا للتعارف والتآلف والتعاون، لا للتنازع والتخاصم والشقاق - كما يقرر القرآن الكريم: «ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا».

وهكذا كانت دعوة الإسلام دعوة عالمية إلى الأخوة الإنسانية فى كل زمان ومكان.

ويمكن القول بأن الإسلام يعد دين العولمة الحقيقية، وإن كان هذا القول لن يروق لفريقين على طرفى نقيض، أحدهما سيعتبر ذلك محاولة لأسلمة العولمة، وثانيهما سيعده دعوة إلى تغريب الإسلام. وكلا الفريقين جاهز بشعاراته لخوض معركة وهمية.

وتجنبا لسوء الفهم بحسن نية أو بسوء نية يكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى فروق جوهرية بين العولمة الإسلامية والعولمة الجديدة. فالعولمة الإسلامية هدفها نشر القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية لكل البشر، وتأكيد حق كل انسان فى الحرية والمساواة، وحماية الأنفس والمعتقدات والعقول والأموال والاعراض، وإقامة موازين العدل بين الناس، وصيانة مؤسسة الأسرة، واحترام المرأة، ومنع الظلم والاستغلال فى كل أشكاله وصوره.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٩

أ.د. محمود حمدى زقزوق

أما العولمة الجديدة فإنه على الرغم مما تنطوى عليه من عناصر إيجابية مقبولة لا يمكن إنكارها فإنها تنطوى أيضا على استغلال وقهر للإنسان من حيث هو إنسان من جانب الشركات العالمية الكبرى التى لا هدف لها إلا الربح على حساب كل القيم والأخلاق والمعتقدات.

وإذا كانت العولمة الجديدة تركز على حرية الفرد فإنها تصل فى ذلك إلى المدى الذى يتحرر فيه هذا الفرد من كل قيود الأخلاق والدين والأعراف المرعية والوصول به إلى مرحلة العدمية.

وفى النهاية يصبح اسيرا لكل ما يعرض عليه وتلاحقه به الشركات العالمية الكبرى التى تستغله أسوأ استغلال بما تنتجه وتروج له من

سلع استهلاكية أو ترفيهية لا تدع للفرد مجالا للتفكير فى شىء آخر، وتصيبه بالخواء الداخلى. ومن هنا فإن الواجب الدينى والإنسانى يحتم علينا ان نشارك مشاركة فعالة ومؤثرة فى العولمة الجديدة. وهذا يعنى أن نعمل جاهدين على الحد من اندفاعها المدمر لجوهر الإنسان، وان نعمل كذلك على تعديل مسارها وتقويم توجهاتها من أجل مصلحة الإنسان، مطلق إنسان. وإذا لم نفعل فإننا نكون قد تخلينا عن مسئوليتنا، وارتضينا لأنفسنا أن نجلس فى مقاعد المتفرجين نشاهد ما يعرضه الآخرون علينا شئنا أو أبينا.

فهل يليق بالمسلمين فى عالم اليوم - وقد بلغ عددهم خمس سكان العالم - ان يكتفوا بموقف المتفرج فى المسرح: تعجبه بعض المشاهد فتتهلل اساريره، ولا تعجبه بعض المشاهد الأخرى فيقطب جبينه ويمط شفتيه امتعاضا؟

إن العالم يسير من حولنا بسرعة مذهلة، والمتغيرات على الساحة الدولية لا تكف عجلتها عن الدوران. وكل يوم يمضى يزيد من اتساع الفجوة بين المسلمين و العالم المتقدم. ولا خلاص لنا إلا بالأخذ بكل اساليب التطور العلمى والتقنى والحضارى.، والعمل الجاد المنتج على جميع المستويات، والمشاركة الفعالة فى تقرير مصير هذا العالم الذى نعيش فيه، والإسهام فى استعادة التوازن المفقود فى حضارة العصر. وإلا فلسنا جديرين بالحياة.. ولم يعد لصياح الحناجر ورفع الشعارات الجوفاء اى معنى.

لقد اضاع المسلمون الكثير من عمر الزمن فى تفاهات الأمور، والآخرون يصارعونهم فى عظائم الامور.والغالبية من المسلمين غير واعين بمتغيرات العصر، وغير مدركين أبعاد المخاطر التى تحيط بهم من كل جانب، لانهم مشغولون بقضايا هامشية، ومهتمون ببعض المظاهر الشكلية فى الدين، والآخرون يزلزلون فى جذورهم وهم لا يشعرون.

إن الأمر جد خطير، وعلى مفكرى المسلمين فى كل مكان الا يكفوا عن الدعوة إلى إيقاظ النائمين وتنبيه الغافلين لتنهض الأمة وتشارك فى مسيرة التقدم على المستويين المادى والروحى، وتحتل مكانها اللائق بها بين الأمم.

ولا ينفى ذلك - بطبيعة الحال - ان هناك دولا إسلامية رائدة فى مقدمتها مصر تعمل جاهدة من اجل البحث عن مخرج لأزمة العالم الإسلامى، بتقديم النموذج الأمثل فى التنمية الشاملة، وفتح الأبواب للتعاون والتنسيق والتكامل فى جميع المجالات.

والأمل كبير فى ان تجتاز الأمة الإسلامية ازمتها الراهنة، وتكلل جهود المخلصين من ابنائها بالنجاح، من أجل غد مشرق تنعم فيه الأمة كلها بالأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، وتشارك بفاعلية فى سلام هذا العالم الذى هو عالمنا جميعا.

من قريب

بين الهيمنة والحماقة

يتبنى بعض الكتاب السياسيين فى مصر والعالم العربى، منطقا مغلوطا يكاد يعيدنا الى نوع من التبعية السياسية الكاملة، يقوم على أن امريكا هى الحل.. الحل فى كل أزمة. والمفرج من كل ضيق. والقادر على فرض السلام او شن الحرب. والمتفوق فى التكنولوجيا. والرائد فى العلم. والمالك الوحيد لترسانة الأسلحة الذكية والغبية. والمدافع عن حقوق الانسان والديمقراطية وتقرير المصير (بشرط الا يكون اسرائيليا). ولهذا السبب فلابد ان نسارع جميعا للانضمام الى امريكا أو الى حلف الاطلنطى. او فى اقل القليل ان نتجنب معاداة أصدقاء امريكا وحلفائها.. بعبارة اخرى ان نمشى جنب الحائط فلا نفتح افواهنا بكلمة نقد او هجوم.. او كشف لمثالب السياسة الامريكية وقصورها وأخطائها واخطارها حين تنفرد وحدها بادارة شئون العالم.. والا فمصيرنا الى الدمار الشامل والهلاك المبين.

ولا احد يمارى فى كثير من هذه المقولات.. فامريكا فى ظل النظام الدولى الجديد بعد تراجع مكانة روسيا الاتحادية وامكانياتها، وتفكك الامبراطورية السوفيتية، قد اصبحت تقف على قمة العالم سياسيا واقتصاديا، وتستند فى ذلك الى شبكة واسعة من المصالح والاحلاف المتبادلة، والى طفرة غير مسبوقة فى مجالات التقدم العلمى والتكنولوجى وما يترتب عليها من تفوق عسكرى شبه مطلق.. تحرص امريكا على تاكيده واستعراضه فى كل مناسبة وبدون مناسبة

ومن ثم ففى ظل موازين القوى الراهنة، لم تعد مناطحة امريكا او معارضتها بالقوة امرا ممكنا.. إلا اذا تملكت البعض ممن يتصرفون فى مصائر شعوبهم دون حساب او عقاب نزعة انتحارية مثل صدام او ميلوسفيتش.. وهو ما تحرص امريكا على تاكيده، حين تسرف اسرافا شديدا فى استخدام قوتها العسكرية بطريقة شبه عمياء، كما يحدث مع العراق ومع يوجوسلافيا .

ولايعنى هذا ان كل ما تفعله امريكا او تقوله او تنتهجه من سياسات صحيح او اخلاقى او متفق مع القوانين والمبادىء الدولية - وان خطاب الهيمنة الامريكية خطاب مقدس لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ولايكفى فى هذا أن يقال ان اجماع الدول الاوروبية على معاقبة ميلوسفيتش مثلا بسبب عمليات التطهير العرقى وما يمكن ان يثيره من مشكلات بسبب تناثر العديد من الاقليات فى أوروبا، يعطى للقوة الأمريكية حق تدمير بلد باكمله دون حاجة الى الشرعية الدولية.. لان هذا هو النظام الدولى الجديد!! اذ الثابت أن معظم الدول الاوروبية لديها تحفظات على الاسلوب الذى عالجت به امريكا مشكلة كوسوفا. وان ثمة خلافات وتوترات شديدة داخل حلف الاطلنطى بسبب التدمير العسكرى الساحق الذى لم يؤد إلا الى مزيد من البؤس والتشريد للاجئين الالبان.

وفى اعتقادى انه لولا الضغوط والانتقادات الدولية من حلفاء امريكا، الذين رأوا أن السياسة الامريكية يمكن ان تقتل المريض بدعوى انقاذه، لما بدات بوادر السعى لتسوية سياسية فى هذا الصراع.. وقد كان السناتور فولبرايت هو اول من حذر من حماقة القوة الامريكية فى عز حرب فيتنام!

سلامة أحمد سلامة



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٥/١٩٩٩

الندوة العمالية حول العولمة تستأنف أعمالها

د. الابراهيم : على الدولة أن تعيد صياغة هياكلها الاقتصادية لتتلاءم مع الظروف والمعطيات المحلية للدولة

■ استأنفت الندوة العمالية التي يقيمها معهد الثقافة العمالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية اعمالها صباح اليوم حول العولمة وانعكاساتها على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد القى الدكتور يوسف الابراهيم عميد كلية العلوم الادارية في جامعة الكويت محاضرة بعنوان «العولمة والاثار التنموية» وقدم محاولة لمناقشة لتوضيح الابعاد الرئيسية للعولمة وسماتها الرئيسية وبشكل خاص في مجتمعاتنا الخليجية والعربية وعلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال، من الصعب تعريف شامل ومحدد للعولمة ولا تتوفر وسائل قياس واضحة لها ولكن البعض يعرفونها في ازدياد العلاقة والتشابك بين دول العالم واندماج اقتصادات هذه الدول في سوق عالمي شبه موحد تنتقل فيه رؤوس الاموال والسلع والخدمات بحد أدنى من القيود والحواجز وعلى الرغم من ان الاقتصاد هو الركيزة الاساسية لها الا أنها تغطي ايضا جوانب الحياة المختلفة.

وقال، العولمة لها بعدها وامتدادها التاريخي هي ليست نتاج لأيديولوجية فكرية جديدة أو مذهبا سياسيا حديثا بل هي مرحلة في حلقات متصلة ولكن هناك مديري هذه الظاهرة كايديولوجية جديدة وان هذه الظاهرة شمالية وليست شمولية وانها عاصفة هوجاء وساخنة ورياح سموم وهي غول يحركه الكبار وسيبتلع الصغار وبعد استعراض واقع الاقتصاديات العربية وتخلفها الانتاجي قال ان المرحلة الراهنة تتسم بتعاظم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعد أن لعب القطاع العام الدور الريادي في النشاط الاقتصادي في فترة الحرب الباردة حتى في الدول الرأس مالية وقد تزايد تأثير دور القطاع الخاص في صياغة القرار السياسي المحلي والخارجي في بعض الدول وحدد المحاضر في ورقته ملامح مسيرة التنمية في عصر العولمة في ثلاث ركائز أساسية هي:

- تقليص دور الدولة واعطاء القطاع الخاص دور أكبر في آلية السوق
- الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي والتركيز على الصناعات التقديرية
- تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب بهدف تطوير قوة العمل.

وأكد أن هذه الركائز الثلاثة تمثل اطارا عاما لجميع الدول التي تسعى الى مواجهة مرحلة العولمة في مسيرتها التنموية وان تطبق هذه الركائز ليست بالعملية السهلة والنتائج المضمونة التي تؤهل الدولة لتحقيق أهدافها التنموية في ظل عصر العولمة.

وقال الدكتور الابراهيم ان العامل البشري يمثل العنصر الاساسي لمسيرة التنمية في عصر العولمة فهو الاداة والهدف للسياسات التنموية فالعنصر البشري هو العامل الرئيسي في نجاح الكثير من الصناعات ويتطلب التعليم المهني والتدريب في مجالات التكنولوجيا وفي الوقت نفسه لابد من السيطرة على معدلات النمو السكانية المرتفعة حتى تتلاءم مع معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحقيق مستوى معيشي مناسب لافراد المجتمع.

وفي نهاية محاضرته أجاب عن أسئلة المشاركين في الندوة حول المخاوف من تطبيق سياسة العولمة على الطبقة العاملة والشرائح الصغيرة من الدخل الوطني.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٥ / ١٩٩٩

القيم المحلية تواجه قوي العولمة! العالم يتغير أم يتآمر؟!

قد تجد القيم المحلية نفسها فى مواجهة مع قوى العولمة، تلك القوى التى قفزت فوق الحواجز والسدود، وحطمت القيود، وفتحت الحدود، وفرضت وجودها بقوة، وأزعجت عادات وتقاليد مستقرة، وقضت مضاجع ثقافات امتدت الى عمقها التاريخى.

لا شك ان هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية تصب جميعها فى بوتقة تذيب الحدود الجغرافية، وتزيح الاسواق المحلية من الساحة لتفسح المجال للاسواق العالمية، وتعمل على ايجاد كيانات اقتصادية كبيرة وتفتح المجال امام انتقال الافكار والمعلومات على نطاق واسع من الحرية وبما يرتبط بذلك من حرية سياسية، ومن غير المتصور فى عالم اليوم جماعة او فرد لم يلمس تلك المتغيرات، والتى اطلق عليها لفظ العولمة.

وقد انقسمت القوى المحلية التى تواجه العولمة الى فريقين، الاول يرى فيها محاولة لسحق الهوية الوطنية، والثقافة المحلية، وكل المصالح القومية لصالح الغزو الثقافى والحضارى الوافد، ويرى فيها ايضاً محاولة لتهميش شعوب العالم النامى واذلالها، وهذا الفريق ما هو الا امتداد ثقافى لتيار قديم يرى ان كل ما ياتى من الخارج ما هو الا غزو حضارى يستهدف الثقافة الوطنية ويتآمر على القومية والهوية الحضارية تمهيداً للسيطرة الاقتصادية والاستغلال المتوحش. وهذا القسم لا يقدم من حلول سوى النصح بالتقوقع، واحياء التراث القديم.

اما الفريق الثانى فيرى ان ليس كل ما تاتى به العولمة هو بالضرورة يتعارض مع المفاهيم والقيم والثقافات المحلية، فالتفاعل مطلوب، وهو ظاهرة صحية، بل وضرورية لدفع عجلة الحياة نحو الإثارة والتجدد، والاستفادة من خبرات وثقافات الشعوب الاخرى، فلا يهم ان تكون الموسيقى امريكية مادامت هى التى تصل بالوجدان الى المتعة والصفاء، ولا يهم ايضا ان تكون الماكولات ذات نمط امريكى مادامت هى الارخص، والاجود، والاسرع فى التقديم، وكل ذلك تحت شعار تواصل مع الآخر بلا حساسيات، وقيل فى تاييد تلك الوجهة من النظر ان الشعب الامريكى ياكل الطعام الصينى منذ مائتى سنة حتى الآن وتنتشر المطاعم الصينية فى طول امريكا وعرضها ومع ذلك لم نسمع من رفع صوته محذراً من ان المجتمع الامريكى سوف «يتصين»!!

فالمجتمعات الناجحة المتعددة الثقافات سواء نتج هذا التعدد عن اتجاهات قومية او فيدرالية هذه المجتمعات تدرك اوجه الثقافة التى لا تهدد الوحدة او الاستقرار اوالرخاء الاقتصادى، وتواجه الاوجه الاقصائية للمعتقدات واللغة والقناعات السياسية الايديولوجية. غير ان نجاح ابناء الوطن الواحد فى التغلب على آثار الغزو الثقافى والحضارى يتطلب هياكل اجتماعية معينة، وقوانين ومؤسسات ونظم سياسية مستقرة تعتمد التعددية، وتسمح بتداول السلطة فالاصلاح السياسى هو المكمل والمتمم لعملية الانتقال من الاقتصاد الشمولى الى اقتصاد السوق.

وقد تكون لنا عبرة من تجارب حاضرة للتعددية الثقافية مثل تجارب الاتحاد الاوروبى، والهند، وجنوب افريقيا، والولايات المتحدة، وقد تم بناء هذه الكيانات الناجحة على فكرة ان التسامح عامل حاسم من اجل الوصول للرفاهية الاجتماعية .

وفى الحقيقة لا يوجد مبرر للتخندق والانعزال فى عالم اصبحت فيه الاقمار الصناعية وشبكة الانترنت تربط اطراف العالم ببعضها البعض بما يعرض الافراد فى كل مكان للاحتكاك بثقافات مغايرة واساليب متباينة للحياة وطرق متعددة للتعامل مع الآخر، وقد اوجدت هذه الاوضاع بعض المفارقات. فالشعب الروسى اصبح مغرما بالمسلسلات التليفزيونية الامريكية، وقادة الشرق الاوسط يعتبرون محطة الـ «سى. ان. ان» الامريكية مصدرا رئيسيا حتى للمعلومات المحلية، والجمهور العادى يرى احداثا محلية تظهر على شاشة تلك المحطة الامريكية قبل ان تظهر على شاشات التليفزيون المحلى.

وقد قيل فى هذا السياق وبحق ان جانبا من اسباب سقوط الاتحاد السوفيتى يرجع الى ان المجتمعات المغلقة لا تستطيع ان تنافس فى عصر المعلومات. فالعالم اليوم اصبح به تكنولوجيات وخدمات ثورية جديدة فى المجال المعلوماتى، بل اصبح هناك سوق دولى للافكار والخدمات، وهذا السوق بآلياته الضخمة يؤثر فى اسلوب الحياة والمعتقدات واللغة وكل مكونات الثقافات الاخرى.

ويجب الا يغيب عن نظر الباحث فى هذا الموضوع ان هناك تيارات قوية داخل المجتمع الامريكى نفسه ترفض العولمة، وان كان هذا الرفض ينبع من قناعات اقتصادية بحتة، فاذا كان هناك قطاع يرحب بالافادة من المنافسة العالمية التى تبدأ بخفض الاسعار على اعتبار ان هذا القطاع من المستهلكين فان قطاعات اخرى ترفضها من حيث ان العولمة تعمل على ترحيل الاعمال باتجاه البلاد ذات العمالة الرخيصة، وقد تكونت جبهة داخل الكونجرس الامريكى من الاعضاء الذى ينحدرون من اصول



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] / ٥ / ١٩٩٩

افريقية بغرض اتخاذ موقف موحد معارض ضد حرية التجارة وما يستتبعها من اجراءات سوف تؤثر سلبا على تكلفة العمل والعمال.

العالم يتغير ام يتأمر؟ ذلك هو السؤال، فالذين كتبوا عن العولة فى عالمنا الثالث هاجموها بشدة واعتبروها شكلاً من اشكال الاستعمار، وقناعاً جديداً للمستعمر المستغل الذى ليس له من هدف سوى التآمر من اجل السطو على الخيرات والبركات التى نبتت بطريقة شيطانية فى اراضينا، فنحن دائما مطمع ، وهم دائما طامعون، نحن دائما كعكة شهية وهم دائما جائعون، على مدى عشرات من السنين، على مدى اكثر من مائة عام، لا هم استطاعوا ان يصنعوا كعكتهم، ولا نحن استطعنا ان نصنع لانفسنا انياباً واظافر، اما كعكتنا فلا تزال كما هى لم يصبها الفساد، فهى صالحة لكل زمان ومكان، وهذا الوضع غير منطقى، وبعيد عن الواقع، ويتعارض مع طبيعة الحياة على هذا الكوكب.

يجب على شعوب العالم الثالث ان تلوم نفسها على تقصيرها فى حق امتها، ويتعين على حكام العالم الثالث ان يعترفوا بأخطائهم فى حق شعوبهم، فخمسون سنة مرت على حركات التحرر من الاستعمار فى افريقيا واسيا، والأمر لم يختلف كثيرا، الفقر، والجهل، والمرض، فى ظل الادارة الوطنية او فى ظل الاستعمار، بينما نجد فى اماكن اخرى من العالم مثل اليابان التى تم تدميرها فى الحرب العالمية الثانية قد اصبحت قوة اقتصادية كبرى وكذلك الصين، فهل فى اليابان والصين وسنغافورة يخشون من العولمة ويرون فيها انها نوع من الاستعمار؟!

محمود السمادونى



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٥ / ١٩٩٩

مؤتمر الإسلام فى عصر العولمه يؤكد:

العولمة بمفهومها الإسلامى هى قاطرة التقدم الحضارى الشامل



د . حمدى زقزوق

الاسلام دعوته عالمية أقرت حقوق الإنسان وشجعت على الحوار بين الأديان والثقافات

اكد مفكرو وعلماء الاسلام المشاركون فى مؤتمر «الاسلام فى عصر العولمة» الذى عقد بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة الاسبوع الماضى ان العولمة بمفهومها الاسلامى هى قاطرة التقدم الحضارى الشامل للشعوب الاسلامية .. وان الاسلام كدين ليس تيارا فكريا يخشى عليه من التيارات الفكرية الوافدة، وان العولمة واقع لايجدى معه اسلوب الرفض والانعزال عن العالم، لاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات والمعلومات وعصر السماوات المفتوحة.. كما اكدوا ان العولمة تهدف لفرض قيم الحضارة الغربية، ولن نستطيع مواجهتها إلا بتجديد تراثنا الفقهى والاسلامى ليواكب متغيرات العصر، والحفاظ على الهوية الثقافية الاسلامية واوضح العلماء المشاركون فى اعمال المؤتمر ان الاسلام كان ولايزال دعوة عالمية للناس جميعا، اقرت حقوق الانسان والتعددية السياسية والفكرية ، وشجعت على الحوار بين الاديان والثقافات ودعت لتطبيق معايير واحدة على كل الشعوب.

□ الدكتورة سلوى محمد مصطفى - قسم الدراسات الفلسفية، كلية البنات جامعة عين شمس تقول : إن مفهوم العولمة اصبح يلعب دورا بارزا ومؤثرا فى إيقاع شتى توجهات حياة عالمنا المعاصر سواء كانت فى الجوانب السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية أو الفكرية نتيجة للثورات العلمية والمتلاحقة خلال القرن العشرين فى وسائل الاتصال والاتصالات والمواصلات.. وحقيقة الامر ان العولمة فى اسمى معانيها التى تمنيها الانسان بنفسه نادت بها الاديان السماوية فى صورتها السمحة الايجابية نظريا وعمليا.. فالله يقول : «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا» «ياايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة» «إن اكرمكم عند الله اتقاكم» ويقول رسول الله فى حديثه الشريف «لافضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى».

هذا وقد كفل الدين الاسلامى الحنيف لمفهوم العولمة التطبيق العملى الصحيح بعيدا عن الافراط والتضييق، بسن وإقرار منظومته الاخلاقية الرائعة ، ويجب ان نعلم - والكلام مازال للدكتورة سلوى محمد مصطفى - ان من سنن العولمة التغيير والتحديث مما يتنافى معه عدم الثبات ويصير متطابقا مع المقولة الحالية الشائعة «لاشئ اصبح له صفة الثبات والدوام فى العالم غير دوام التغيير» ولا احد يعترض على التغيير، لكننا نريد التغيير المرتبط بقواعد الاسلام السمحة التغيير الذى يهدف إلى تحقيق النهوض والتقدم فى شتى المجالات.. التغيير الذى يوضع فى إطاره الصحيح، الإطار الذى رسمته الآية الكريمة «إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم».

ثقافة جديدة

● الدكتور حامد طاهر عميد كلية دار العلوم يقول : من المعروف ان الثقافة تطور الانسان كما أن الانسان يطور الثقافة، فإذا سلمنا بصحة ذلك، امكن القول بأن ظاهرة العولمة بمتطلباتها الحديثة قد اصبحت تتطلب نوعية جديدة من الثقافة، حتى يتمكن الانسان المعاصر من معايشتها والتفاعل معها.. وخصائص العولمة تتمثل فى :

- ثقافة منفتحة على العالم كله
- ثقافة متعددة الوسائل (مقروءة - مسموعة مرئية - الخ)
- تتطلب متابعة يقظة وسريعة ويغلب عليها الطابع الكمى على حساب الكيف والنوعية
- ثقافة تتطلب قدرا من التسامح مع وجهات النظر المخالفة وزيادة الوعى بالقضايا الانسانية والتفاعل معها..

ويرى د. حامد طاهر ان ثقافة العولمة ليست بركة ساكنة وإنما هى بحر متحرك بالموجات المتتالية، ولابد من متابعتها بوعى حتى يمكن الافادة منها، وهذا هو السبب فى المطالبة بثقافة جديدة تستجيب لظاهرة العولمة وتعيش فى قلبها دون خوف منها او ذوبان كامل فى سراديبها.

الاسلام دين العولمة

● الدكتور حمدى زقزوق وزير الاوقاف عندما تعرض لمناقشة هذه القضية وضع ضوابط لهذه الثقافة الجديدة التى تتطلبها العولمة والتى اشار إليها عميد دار العلوم.

فقد اشترط ان ترتبط هذه الثقافة بقيم الإسلام ولاتتعارض معه.. ايضا يرى د. زقزوق أن الاسلام هو دين العولمة الحقيقى، فله مبادئ فى الجانب السياسى تدعو للتعددية السياسية والشورى الملزمة وله مبادئ فى الجانب الاقتصادى تدعو للعدل والحرية الاقتصادية وإقامة تكتلات وتكامل بين الدول الاسلامية.. وله مبادئ فى الجانب الثقافى..

فالاسلام دين متفتح لايرفض ثقافة معينة لمجرد كونها اجنبية وإنما ينظر فيها ويفحصها بعناية ويأخذ منها ما يفيد فى مسيرته الحضارية.. وانظروا معى اقول الرسول صلى الله وعليه وسلم : «الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها اخذها» اليست هذه عولمة.. ياسادة يجب ان نتعلم من القدامى الذين ترجموا التراث الاغريقى كله إلى العربية ولاننغلق على ذاتنا او نتقوقع.

● وقد أيد وجهة النظر هذه د. محمد عبد الله الشرقاوى استاذ الفلسفة الاسلامية ومقارنة الأديان بكلية دار العلوم، وهو مفكر له باع كبير فى الفكر الاسلامى، عندما قال : ان العولمة إذا كانت تمثل موجة من موجات الهيمنة فإن تمسكنا بهويتنا الدينية والثقافية يشكل الأساس الأمتن فى حفظ الذات وحمايتها من مخاطر العولمة لكننا نرى فى نفس الوقت أن تاكيد هويتنا الدينية لن يعطى ثمرته المرجوة إلا إذا جددنا ديننا، وخلصناه مما ليس منه وهو كثير.. لابد ان نفرق للناس بين اصول العقائد وفروعها، وأن فروع العقائد محل اجتهاد يخطئ فيها العلماء ويصيبون، ولا عصمة لاجتهاد ومجتهد، وعلينا ان نحدد ثقافتنا وأن نحكم العقل الناقد فى كل ما ناخذ وما ندع من ثقافة العولمة»

انتهى كلام د. محمد الشرقاوى وهو كلام جيد، يدعو لتجديد الفقه ومواكبة العصر والانفتاح المتوازن على الشرق والغرب والماضى والحاضر.. والحق أن الاسلام هو دين العولمة الحقيقى فقد سبق امم العالم فى إقرار مبدأين اساسيين هما: المساواة والحرية.. كما ان ما حفل به الاسلام «كما يقول د. نصر الله محمد مدرس الفلسفة الاسلامية بآداب قنا - من حريات وما شرعه من عدالة ومساواة، لم يكن بدرس فى عواصم الأمة الاسلامية وحدها.. لقد عبر الى اوروبا مع شتى الثقافات الأخرى وظل يحرك الحياة الأوروبية حتى انفجرت فى ثورات التحرر تهتف بمبادئ، ماكانت معروفة فى ارضها خلال القرون الماضية.

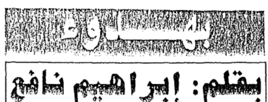
الفكر الوافد

□ الدكتور عزت قرنى استاذ الفلسفة بجامعة الكويت : إن واقع الحال يشهد بأن هناك غزوا شاملا تقوم به الحضارة الغربية لشتى ارجاء المعمورة وليس من بضع سنين أو عقود، بل منذ نشأتها ذاتها، وينتظر له مزيد من

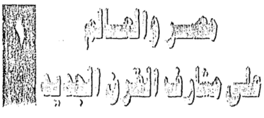


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٩



بقلم: إبراهيم نافع



مصر والعالم على مشارف القرن الجديد ١

تحولات كثيرة وعميقة شهدها العالم والوطن منذ ان تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم في مصر مع نهاية عام ١٩٨١. في ذلك الوقت، كان العالم في سبيله لان يشهد الفصل الاخير من الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكان الوطن في طريقه بعد شهور قليلة لاستعادة البقية الباقية من الأرض المحتلة في سيناء، بعد ان خاض ابناؤه معركة طويلة بقوة السلاح أولا، ثم بهجوم كاسح للسلام تعددت ميادينه لتغطي معظم العواصم والمدن الكبرى في العالم المعمور من القاهرة إلى القدس إلى نيويورك وموسكو وجنيف وباريس وواشنطن. ولعل خلاص مصر بالحرب ثم بعد ذلك بالسلام، كان آخر مشهد كبير في تلك المنطقة الحساسة من العالم، يتواكب مع نهاية الحرب الباردة، فيتحقق الخلاص رغما عن ثوابتها المرتجفة، ليس كمشهد أخير لعالم يشرف على الأفول، ولكن كإطلالة وبشير لعالم قادم جديد.

لقد بدا مبارك تحمله المسئولية وهو يعلم عن يقين ان مصر بما حققته في ملحمة الحرب والسلام قد وضعت اللبنات الاولى في بناء عالم جديد، واصبحت بذلك شريكا في مستقبله. لبنات تتمثل في ممارسات مبتكرة شجاعة لصراع الحرب والسلام من اجل تغيير الوضع الراهن، وتحويله إلى واقع جديد تتمثل فيه عناصر الاستقرار والبقاء. فلقد دفعت الحرب بالقدم الاولى للجندي المصري عبر القناة تحت النار إلى الشاطيء الآخر، ثم دفع السلام بالقدم الاخرى، وفي قفزة واحدة، وتحت الأنظار المبهورة للعالم إلى القدس، منتزعا الارض مقابل السلام. ولقد عرف مبارك مفهوم «كفاءة التغيير» للواقع من خلال قيادته كطيار محترف في القوات المسلحة، ثم كقائد للقوات الجوية، ثم في النهاية كقائد لكل المصريين. عرف كيف يمكن ان يقود نظاما ديناميكيا معقدا إلى هدف محدد وسط ظروف متغيرة باقل طاقة ممكنة، وباكثر قدر من الامان!

إن جوهر القيادة هو إحداث التحولات والتحكم فيها.. اما الكفاءة فتتحدد بمدى استقرار تلك التحولات وبقائها. لقد شكل مفهوم «الاستقرار ضرورة للتحول» جانبا اساسيا من فكر مبارك في الحكم والقيادة، والمفهوم نفسه يقود الآن جوهر التحرك الدولي نحو نظام عالمي جديد.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد كان السؤال المطروح دوما على المفكرين والعلماء: ما هو النظام الدولى الذى يمكن ان يوفر للبشرية افضل الظروف والأطر والبيئات الملائمة لمنع الحروب ووقف القتال والصراع بين الدول والأمم، وهو السؤال الذى يطرح دائما فى اعقاب كل تحول جوهرى فى النظام الدولى. ولقد كان آخر التحولات وربما اهمها على الإطلاق فى تاريخ العلاقات الدولية، تلك التحولات الضخمة التى حدثت بين عام ١٩٨٩، مع سقوط حائط برلين، ونهاية عام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفيتى، وما توالى على العالم من احداث اخرى جسام كان ابرزها حرب الخليج وانهيار حلف وارسو والوحدة الالمانية.

وقد واكب تلك الاحداث، وما تلاها من تفاعلات أخرى فى الشرق الاوسط وشرق اوروبا وجنوب اسيا وغربها، طرح سؤال مهم عن قدرة النظام الجديد، الذى تتبوا الولايات المتحدة مركز القيادة فيه، على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والتقدم.

ففى اعقاب حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) تولدت صورة متفائلة لمدرسة متكاملة فى العلاقات الدولية رات فى ازمة الخليج ومعالجتها من جانب النظام الدولى نموذجا يحتذى به ليس فقط فى إدارة الأزمات الدولية، وإنما ايضا فى القضاء على بؤر التوتر فى العالم. فبالعالم الجديد طبقا لمفاهيم تلك المدرسة سوف تنطبق نظمه، وقواعده على الدول والشعوب الداخلة فيه، ومن خلال مبدا الأمن الجماعى وحكم القانون الدولى سوف يتكفل بتوقيع العقاب على الخارجين عليه. ولقد قامت تلك المدرسة على منظومة فكرية تنظر إلى النظام الدولى بطريقة اكثر تعقيدا من مجرد التفاعلات بين الدول القومية، حيث ادخلت عوامل مؤثرة اخرى إلى نسق التفاعل لم تقتصر فقط على الصراع والتنافس بل اكدت - من جانب اخر - انماط التعاون والاعتماد المتبادل. وبعد ان مضى عقد كامل من التفاعلات خلال سنوات التسعينيات يخطو النظام العالمى إلى عتبة القرن الجديد يقوده عدد من المتغيرات الاساسية هى:

المتغير الأول: يتمثل فى الثورة التكنولوجية المعاصرة التى تعتمد على التطور الكبير فى مجالات المعلومات والعقول الإلكترونية والفضاء والهندسة الوراثية، وهذه الثورة تحكمها ثلاثة عناصر رئيسية هى:

الثورة الرقمية: وتمثل المجال الفاعل المشترك بين مجالات التطور التكنولوجى بصوره المختلفة. لقد غيرت تلك الثورة بشكل جذرى «صورة العالم إلى مكافىء رقمى» غزير المعلومات سهل الحفظ والتداول والانتقال إلى مسافة بعيدة وبكفاءة عالية. ويمكن تخيل اثر تلك الثورة الرقمية من حقيقة ان نصيب كل فرد على سطح الارض من الترانزيستورات المكون الاساسى لشرائح المشغلات الدقيقة MI-CROPROCESSOR العقل المسيطر داخل اجهزة الحاسب والنظم الإلكترونية الحديثة، قد وصل حاليا إلى اكثر من نصف مليون ترانزيستور. وتنطلق تلك الثورة الرقمية من اهم عشرة اودية للتكنولوجيا على مستوى قارات العالم حيث نجد فى الولايات المتحدة: اوستن وتكساس (١٧٥٠ شركة)، بوسطن (٣٦٠٠ شركة)، سولت ليك سيتى (٢١٢٠ شركة)، سياتل (٢٥٠٠ شركة)، وفى اوروبا: كامبريدج - بريطانيا (١١٥٠ شركة)، صوفيا - فرنسا (١١٠٠ شركة)، هلسنكى - فنلندا (٤٠٠ شركة)، وفى اسيا: سنغافورة (٣٠ شركة)، بانجالور - الهند (٢٥٠ شركة)، تل ابيب - إسرائيل (١٠٠٠ شركة).

اما ثانى العناصر فهى العولمة: وتمثل البيئة الإنسانية الحاضنة لعملية التطور التكنولوجى التى جعلت من الاعتبارات العالمية والتعاون الدولى فى التخطيط والتمويل احتياجا اساسيا للتقدم التكنولوجى الفعال.

وثالث العناصر هو استكشاف الكون والتحرك نحو افاق جديدة داخل مجموعتنا الشمسية وخارجها: ويقوم هذا الهدف على حشد تعاون دولى عريض لتشييد بنية فضائية تتيح للإنسان خلال العقدين القادمين استعمار القمر ووصول الإنسان إلى المريخ.

المتغير الثانى: هو اسلوب إدارة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق منظومة من الشبكات الممتدة والمعقدة التى تغطى حاليا شمال امريكا وغرب أوروبا واليابان ودول الباسفيك وتتكون من مؤسسات عابرة للدول مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية، والجات، والبنك وصندوق النقد الدوليين، وفوق هؤلاء جميعا توجد قمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى. والأمر المهم المميز لذلك النظام هو سعيه الدءوب من اجل توسيع السوق، وتكثيف التعامل فيها وهو الأمر الذى أصبح متاحا الآن كما لم يحدث فى التاريخ من قبل بفعل الثورة التكنولوجية الكاسحة.

اما المتغير الثالث: فيتمثل فى الموضوعات والأهداف ومجالاتها الجديدة التى تتناسب مع طبيعة النظام والتغير التكنولوجى الحادث. ذلك انه فى حين سادت موضوعات الحروب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح فى المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية، فإن موضوعات النظام الجديد قد غلبت عليها مشكلات البطالة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ /٥/ ١٩٩٩

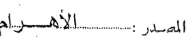
والتضخم واسعار العملات واسواق المال وحواجز وحوافز التجارة والاستثمار والاتصال العالمي والتماس بين الثقافات. وإلى جوار تلك الموضوعات توجد طائفة اخرى تزداد اهميتها كل يوم مثل البيئة والتلوث والإرهاب ومكافحة المخدرات واللاجئين والامراض العابرة للقوميات مثل الإيدز.

وبشكل عام لقد بدا واضحا خلال سنوات التسعينيات ظهور منطقة من العالم اكثر استقرارا تمتد من امريكا الجنوبية صعودا إلى امريكا الوسطى والشمالية حتى غرب اوروبا واسكندنافيا، مرورا بايسلندا ثم تلتحم هذه المنطقة بعد ذلك بمنطقة شمال الباسفيك وجنوبه مع منطقة شرق اسيا. وتمثل روسيا القطعة الكبرى داخل هذه المساحة الشاسعة، لذا فإن عملية إدماجها فيها سوف تظل على رأس مهام النظام العالمي المعاصر. اما المنطقة التي تقع خارج ذلك النطاق بين حدود الصين حتى المحيط الأطلنطي مرورا بوسط وجنوب اسيا والشرق الأوسط وإفريقيا فتعاني بدرجات متفاوتة من عدم الاستقرار. ولقد بدا الاهتمام بتلك المساحة من جانب القطب الرأسمالي العالمي بدرجات تركيز متفاوتة مع اختلاف نوعية الاهتمام . ففي شبه الجزيرة الكورية تركز الاهتمام على معالجة التوتر الأمني الذي تثيره مشاريع التسلح الصاروخي والنووي لكوريا الشمالية، وفي جنوب شرق اسيا تركز الاهتمام على المسائل الأمنية التي تجمع المثلث الصيني الهندي الباكستاني وما ينشا عنه من انفلات في سباق التسلح الصاروخي والنووي. اما الجهد المبذول في منطقة شرق اوروبا فكان موجها إلى جذب أجزاء منها إلى النظام العالمي من خلال الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الاوروبي، واسفر ذلك الجهد في النهاية عن انضمام المجر وبولندا ودولة التشيك رسميا إلى الحلف في إبريل ١٩٩٩، وتجري استيعاب تلك النوعية من الدول في النظام العالمي من خلال سياسات متنوعة امنية واقتصادية، تبدا بسياسات التكيف الهيكلي وتنتهي بمحاولة إيجاد اسواق إقليمية فرعية لاتتخذ شكل تكتلات اقتصادية بقدر ما تكون وسيلة للتقليل من هيمنة الدول القومية على الاقتصاد في ظل سوق اكثر اتساعا. وبالنسبة للشرق الأوسط فيرجع الاهتمام به ليس فقط لانه يمثل سوقا متسعة، ولكن ايضا لانه يتمتع بدرجة مهمة من المشاركة في الاقتصاد العالمي بفعل مصادر الطاقة الموجودة فيه، ومشاركة بعض دوله في حركة المال والاستثمارات العالمية، فضلا عن احتلاله للساحل الجنوبي للبحر المتوسط.

ويمثل وضع الصين في اسيا الاهمية التي تمثلها روسيا في اوروبا من ناحية ضرورة تكاملها مع العالم. و في مقالة للرئيس الامريكي بيل كلينتون نشرت في النيوزويك (٢٩ يونيو ١٩٩٨) قبيل سفره لزيارة الصين قال «عندما تضطرب الاسواق في هونج كونج نستشعر صداها في وول ستريت. وسوف يتاثر القرن المقبل بلا شك بالدور الذي سوف تقوم به الصين في منع انتشار الأسلحة النووية، ومحاربة الجريمة المنظمة، وحماية البيئة، وتشجيعها للتجارة الحرة، واحترامها لحقوق الإنسان». والصين برغم قفزتها الاقتصادية الكبرى وحصولها على ما يقرب من السبعين بليون دولار من الاستثمارات الخارجية فمازال المشوار امامها طويلا، فنصيب الفرد من الناتج المحلي مازال ضعيفا للغاية (٧٥٠ دولارا) مقارنة باليابان (٤٠٩٤٠ دولارا)، كما أن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ طفل فيها يصل إلى حوالي (٣٣ طفلا) في حين انه في اليابان لايتعدى ٤ أطفال.

اما إفريقيا القارة التي ظلت طويلا ضحية لظروفها التاريخية فقد بدات في التحرر من آثار ثلاثين عاما من صراع القوى الكبرى حولها خلال الحرب الباردة، ولقد زالت الآن الأيديولوجيات القديمة واخذت معها معظم التجارب الاشتراكية الفاشلة وفتحت الطريق لإصلاحات اقتصادية واسعة، وأعطى التخلص من التفرقة العنصرية للقارة السوداء دفعة نفسية وسياسية واقتصادية قوية. وبرغم أن القارة مازالت في طور طرح نفسها على جدول التكامل مع النظام العالمي إلا انها قد دخلت بالفعل مرحلة الاستكشاف، بواسطة مراكز القيادة العالمية في أوروبا والولايات المتحدة. وبرغم بعض الحقائق المضيئة فالإحصائيات فيها تشير إلى شيوع الفقر والامية وانخفاض متوسط العمر. ومن المؤكد أن الاستقرار في إفريقيا يصب مباشرة في مصلحة تقدم مصر والعالم، إذ يجب أن نتذكر في هذا المجال خسارة مصر خمسة بلايين متر مكعب من مياه النيل نتيجة توقف مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان بسبب الحرب الأهلية. تضاف إلى ذلك مشاريع اخرى واعدة في مجال الطاقة والمياه في منطقة منابع النيل والحبشة سوف تكون سندا لخطط مصر الطموحة في القرن المقبل. كذلك يعني الاستقرار في إفريقيا الكثير بالنسبة لأوروبا وامريكا، فلو أن إفريقيا قد تركت لتخلفها لتطورت سيناريوهات مرعبة في قارة يسودها اليأس ولتنوعت السيناريوهات من عصابات المخدرات والجريمة المنظمة إلى إرهاب الدولة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٩

والجماعات إلى موجات الجوع والأوبئة، وموجات المهاجرين، والتدهور البيئي الواسع.

ولقد تميزت السياسة المصرية خلال عقد التسعينيات بالحرص على الإسهام الجاد في تشكيل الفكر العالمي، وإثراء الحوارات المختلفة التي تدور حوله. وكان إيمانها في ذلك يعتمد على عدم الركون إلى الاعتقاد في الصواب المطلق للخبراء والمؤسسات العالمية، وفي الوقت نفسه عدم الانسياق وراء نظريات المؤامرة والاستهداف. وكانت روح المشاركة وتحمل قسط من المسئولية الفكرية هي التي توجه القيادة المصرية في تفاعلها مع المتغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية. ولقد سجلت مصر عددا من النقاط المهمة في حوارها الإيجابي مع العالم، وكان توجهها الأساسي هو «دعم الاستقرار» على المستوى الإقليمي والعالمي في هذا المجال، فلقد كانت التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي ميدانا لعرض نظرية مبارك في «كفاءة التغيير»، حيث تجلت قدرته في السيطرة على عوامل التحول من حيث السرعة والكم والتوقيت والتعامل الماهر مع الظروف الخارجية والداخلية. ولقد صوبت التجربة المصرية بنجاحها كثيرا من نظريات المؤسسات الدولية أحادية التوجه، حول أساليب التعامل مع المشكلة الاقتصادية والتي أدت في كثير من الأحيان إلى مآس اجتماعية وسياسية في الدول التي طبقت بها.

كما كان مبارك أول من قال إن الإرهاب هم عالمي له أسبابه وجذوره الفكرية والثقافية والأيديولوجية إلى جانب أسباب الظاهرة الاقتصادية والسياسية. قالت مصر ذلك في مواجهة رؤية غربية ترى الإرهاب مقصورا على دول العالم الثالث لأمراض خاصة به تتصل بالفقر وغياب الديمقراطية وسوء الحكم. ونجح السعي المصري الدءوب في النهاية في انتزاع الاعتراف الغربي بصدق الرؤية المصرية، بعد أن ضرب الإرهاب عواصم العالم واحدة بعد أخرى.

وكان لموقف مصر النشيط في معارضة المد الدائم لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أثره في مناقشة القصور الكامل في هيكل تلك الاتفاقية التي مازالت تقنن بقاء عالم نووي. ومازال الفكر المصري يدفع باقتراحاته الجادة أمام المنتديات الدولية للوصول إلى عالم أكثر أمانا واستقرارا.

وعلى مستوى الاقتصاد العالمي فقدكان لمصر كلمتها في تقويم وتحليل أزمته الراهنة. وفي كلمة مبارك أمام منتدى دافوس في ٣١ يناير ١٩٩٩ دعا إلى تطوير الرقابة على أسواق المال، ومراجعة دور المؤسسات الدولية الاقتصادية في البنيان العالمي الجديد، وأكد أهمية وجود حوار حقيقي تكون للاقتصادات الصاعدة فيه كلمة مسموعة وصوت حقيقي في مستقبل البنيان المالي الدولي.

والخلاصة هي أن العالم يتقدم إلى قرن جديد، ومصر مبارك في الطليعة تتقدم معه، وعلينا أن نواصل العمل والجهد لطرق أبواب هذا القرن الجديد بمتغيراته وتحدياته.

[وللحديث بقية]..



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ٥ / ١٩٩٩

مخاطر النظام العالمى الجديد

لم يتردد الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى الكشف عن أكبر أهداف الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلنطى فى البلقان وذلك عندما أكد أن المطلوب هو «طحن» الآلة العسكرية لنظام بلجراد.

ويرر كلينتون سياسة «طحن» الآلة العسكرية بأنها السبيل الوحيد لوضع حد لعمليات التطهير العرقى التى يمارسها نظام بلجراد ضد مسلمى كوسوفا.

صحيح ان الجرائم التى يرتكبها نظام بلجراد تستوجب المحاكمة الدولية والاستنكار الشديد، الا انه من المؤكد أن «سياسة الطحن» التى يتحدث عنها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون تمثل ترسيخا لأحد أسس النظام العالمى الجديد.. هذا النظام العالمى الجديد الذى يقوم أولا على تنصيب الولايات المتحدة شرطيا دوليا يتحكم فى حركة العالم ويتولى عقاب من يخرج على النظام.

ويستعين الشرطى الأمريكى فى ذلك بالآلة العسكرية الضخمة التى يتملكها حلف شمال الاطلنطى.

والحقيقة ان مايدفع الى استنكار او رفض الأسلوب الأمريكى فى معالجة الأزمة رغم جرائم الصرب الواضحة هو ماسوف يسفر عن هذا الاسلوب من ايجاد لسوابق دولية فى غاية الخطورة مع تأكيد أو اضفاء صفة الشرعية على اجراءات وتحركات مماثلة فى مناطق أخرى من العالم.

ويمكن للولايات المتحدة ومن ورائها حلف الناتو التحرك من هذا المنطلق «لطحن» الآلة العسكرية لأى نظام حكم يعارض توجهات النظام العالمى الجديد فى الصيغة والأسس الأمريكية.

وليس أدل على ذلك من العمليات التى تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا لفرض مناطق الحظر الجوى فى شمال وجنوب العراق بدعوى حماية الاقليات الكردية والشيعية.

والشىء المؤكد أن الاقليات الكردية والشيعية فى العراق وكذلك الاقليات المسلمة فى يوجوسلافيا لاتعنى النظام العالمى الجديد من قريب أو من بعيد الا بقدر ماتستخدم فيه لتبرير استخدام القوة أو اللجوء لسياسة «طحن» الآلة العسكرية لبعض الدول على حد وصف الرئيس الأمريكى كلينتون.

والشىء المؤكد ايضا ان هذه السياسات التى يتبناها النظام العالمى الجديد لن تكون أبدا فى صالح الدول الضعيفة أو التى اختارت السير فى طريق اخر يخالف الأسس التى وضعها الشرطى الأمريكى.

وهنا ينبغى الاشارة الى ان الأمم المتحدة بوصفها اكبر منظمة دولية ينبغى أن تمارس دورها فى منع العالم من الانزلاق الى هذه الهاوية لان معنى ذلك هو القضاء على دور هذه المنظمة الدولية أو على الأقل تحويلها الى مجرد دمية تحركها القوى الكبرى وفقا لمصالحها الخاصة وعلى حساب الدول التى اختارت أن تظل ضعيفة.

المحـــرر



المصدر : ......الأهـــرام......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...١٩/٥/١٩٩٩...

«العولمة» ليست اختياراً والبديل ليس فى مقاومتها

كيف تتحقق المصالح الوطنية فى ظل سوق كوكبية واحدة؟

تعددت الاجتهادات فى كيفية التعامل مع المعطيات الجديدة لظاهرة «العولمة» وتأثيرها، فى أحد جوانبها ـ على عوامل النمو والاستقرار الاقتصادى وتوزيع الدخل والثروة والاستثمار الأجنبى. ويطرح مقال اليوم، من وجهة نظر كاتبه، اجتهاده فى هذا الشأن. وبرأيه أن «العولمة» ليست اختيارا، والبديل ليس فى مقاومتها، وإنما فى كيفية ادارة السياسات التى تحقق المصالح الوطنية فى ظل سوق كوكبية واحدة، وهو يتناول الأفكار المطروحة على الساحة الدولية من زاوية تأثيرات «العولمة»، والمقترحات الخاصة بإعادة تشكيل السياسات والمؤسسات لتتواءم مع مايسمى بالثورة الاقتصادية الجديدة.□

ينص التعريف الاكثر قبولاً للعولمة، على انها « العملية» التى من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى، والذى يتحقق نتيجة النمو فى حجم ونوعية التجارة عبر الحدود فى المنتجات والخدمات والتدفقات المالية، ونتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا

والروابط المؤسسية بين المنشآت فى الدول المختلفة»، وبرغم أن العولمة تؤثر بشكل جذرى على السياسة والاجتماع والقيم، إلا أن عامل الاقتصاد يبقى هو المحرك الأساسى لها والمحدد الأول لتطورها. فالعولمة إذن حقيقة وليست اختيارا. والدليل الوحيد أمام الحكومات لا يتمثل فى مقاومتها، ولكن فى كيفية إدارتها وفهم خصائصها وقياس أبعادها وابتكار

السياسات فى الداخل والخارج التى تحقق المصالح الوطنية والسؤال الرئيسى الذى يتطلب بذل الجهد للرد عليه، يتمحور حول قدرة الاقتصاد الوطنى على الأداء الجيد فى ظل سوق كوكبية واحدة تربط بين دول العالم. وتأثير هذه الثورة الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل والثروة على أنماط التجارة والمال. وهى كلها الامور التى مازالت قيد

البحث فى الفكر الاقتصادى على حد قول « جيفرى ساكس» مدير معهد هارفارد للتنمية الدولية.

النمو الاقتصادى

هل ستؤدى العولمة إلى نمو اقتصادى متسارع؟

إن النمو، على المدى الطويل، يعتمد أساساً على الزيادة فى معدلات الإنتاجية. فإذا زادت إنتاجيتنا ٢٪ سنوياً، فإن دخلنا الحقيقى سيزيد بحوالى ٢٪ سنويا. بصرف النظر عن الزيادة فى الإنتاجية فى الدول الأخرى سواء كانت ١٪ أو ٣٪.

ولن يتأثر الاقتصاد القومى بالخارج إلا إذا توافرت عوامل تسئ إلى شروط تجارتنا. بمعنى الخلل فى النسبة بين «أسعار» الصادرات والواردات. ويؤكد«بول كروجمان» أستاذ الاقتصاد بجامعة استانفورد أن معدل الزيادة فى الإنتاجية لا علاقة له بالتجارة الدولية. وإذا انصب اهتمامنا على محددات الدخل القومى، فإن تأثير العولمة سيكون محدوداً نظرا لاعتماد الدخل الحقيقى على الإنتاجية الوطنية والتى تتحدد أساساً من خلال عوامل محلية. ولكن يجب الاعتراف بأن مكاسب النمو، على المدى الطويل أيضاً، لن يتقاسمها الجميع بنفس القدر. وذلك كنتيجة للتقسيم الجديد للعمل على الساحة الدولية. فالدول النامية تتخصص فى المنتجات أو أجزاء المنتجات كثيفة العمالة بينما تستحوذ الدول المتقدمة على صناعة المنتجات كثيفة المعرفة ذات المنتجات المضافة العالية. كما أن منتجى الموارد الطبيعية(مثل دول الخليج المصدرة للنفط) قد تجد نفسها سجينة لنوع من التخصص فى التجارة الدولية لا يحقق لها النمو المنشود. وتقترح النظرية الاقتصادية للتغلب على هذا الوضع تدخلاً

يتراوح بين حماية الصناعات الناشئة إلى توفير اشكال من الدعم لعمليات التصنيع لا تهدر كفاءتها فى الأداء.

استقرار الاقتصاد الكلى

هل ستؤدى العولمة إلى الزيادة أم الإقلال من استقرار« الاقتصاد الكلى»؟

تفترض النظرية الاقتصادية أن التجارة فى الأصول المالية ستفيد كل دولة بنهج يماثل المكاسب المجنية من التجارة فى المنتجات. إلا أن النظرية تقر أيضاً بمحدودية هذه النظرة المتفائلة. فالأسباب الحقيقية من التجارة فى المنتجات. إلا أن الأزمة المكسيكية وازمة دول شرق أسيا وأخيراً البرازيل، مازالت غير واضحة المعالم. ولقد اكدت هذه الأزمات المتتالية أن عشوائية تدفق الأموال من الأسواق المتقدمة إلى الناشئة قد تسبب اوضاعاً غير مستقرة. مما دعا بعض خبراء الاقتصاد فى العالم إلى المطالبة بفرض ضرائب على التعاملات المالية بهدف إحداث تباطؤ فى تحركات راس المال. وكما أكده «الان جرينسبان» رئيس البنك المركزى الأمريكى وجود حالة غير عقلانية فى الأسواق المالية. وربما يعود ذلك إلى التضخم المصطنع فى اسعار الأصول المالية نتيجة وفرة الائتمان والسيولة فى الأسواق العالمية. ويتساءل «جرينسبان» عن مدى استمرارية هذا الوضع وتأثير انهيار هذه الأسعار على الاستقرار الاقتصادى والمالى. ويرى«جون بادلر» أن تضخم الأصول المالية يعود إلى عملية تحرير الأسواق المالية والتى ارتكزت على انهيار نسب اسعار الصرف الثابتة وعلى ـ

رفع القيود على تعاملاتها. وكذلك على تخفيف قبضة القواعد الحاكمة لأسواق المال المحلية. مما أدى إلى نمو ملموس فى التعاملات المالية عبر الحدود. علاوة على ما استحدث من أدوات جديدة فى أسواق المال نتيجة التكنولوجيا المتقدمة أدى إلى الاستغناء عن الوسطاء وبالتالى الإقلال من تكلفة الصفقات.

توزيع الدخل

هل تؤدى العولمة إلى زيادة الفجوة بين الدخول؟ لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول آثار الاقتصاد الكوكبى على توزيع الدخل داخل وبين الأسواق المتقدمة والناشئة. وذلك برغم الجهد الشاق للباحثين فى هذا المضمار. والولايات المتحدة، على سبيل المثال، تصدر منتجات كثيفة راس المال وكثيفة المهارات والمعرفة (معدات الاتصال المتقدمة) وتستورد منتجات كثيفة العمالة(الأحذية والملابس).

وعليه فإن العمال فى امريكا الذين يعملون فى صناعات الأحذية والملابس قد يفقدون وظائفهم امام منافسة العمال فى اسيا ذوى المرتبات المنخفضة عنهم. بينما سيفقد العمال المهرة فى اسيا وظائفهم فى مجال معدات الاتصالات المتقدمة. كما أن التغيرات التى تحدثها التكنولوجيا (الثورة المعلوماتية) قد تزيد فجوة الدخول بين العمال المهرة والعمال الأقل مهارة فى نفس البلد. وبوجه عام فإن ذوى المهارات، وبصرف النظر عن جنسياتهم، سيستفيدون من اتساع السوق العالمية وذلك على حساب من هم أقل مهارة. ويذهب بعض الخبراء إلى تأكيد محدودية تأثير العولمة على توزيع الدخل. وأن العامل المؤثر فيه هى التكنولوجيا المتقدمة وليست العولمة(جيفرى ساكس - أوراق بروكينجز).

الاستثمار الأجنبى المباشر

ماهو تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات المتعددة الجنسيات على مستوى المعيشة؟ تختلف آراء الاقتصاديين ايضا حول هذا الموضوع. فمنهم من يرى أن الشركات متعددة الجنسيات تجوب العالم وتستفيد من العولمة دون اى مساءلة من المجتمع الدولى. وأن انتقال راس المال بحرية فى ارجاء الكون يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وبعض المهن(المديرون وأصحاب التخصصات النادرة) دون غيرهم من الفئات. وأن التهافت على جذب الاستثمار الأجنبى بين الدول هو نوع من« السباق إلى القاع». بينما يرى أصحاب نظرية «السباق نحو القمة» أن المنافسة من أجل الاستثمار الأجنبى تؤدى فى دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية. مما يرفع فى النهاية من مستوى المعيشة فى كل الدول. ويرى فريق ثالث أن الاستثمار الأجنبى المباشر ينمى ويرتقى بمناطق جغرافية معينة. وذلك على حساب مناطق أخرى فى العالم. أما الرأى الأكثر شيوعا فيتمثل فى محدودية الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى فى التأثير على مستويات المعيشة ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى تأكيد مفهومهم إلى القول بأن الاستثمار الأجنبى مازال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومى. وبأنه عادة ما يتنقل بين الدول الغنية وبعضها. وبأن عدد الدول النامية التى حصلت على ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات لا تزيد على عدد أصابع اليدين. ويفند «جيرالد ايبشتاين» أستاذ الاقتصادبجامعة ماساشوستس كل الآراء السابقة مؤكداً أن الاستثمار الأجنبى ليس شراً وليس خيراً. وأن تأثير تنقلية رأس المال على مستويات المعيشة يعتمد بشكل اساسى على الأطر والسياسات التى تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلى وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التى تحكم هذا الاستثمار. ويقودنا هذا الرأى الأخير إلى ملاحظتين جوهريتين. الأولى وهى أن نفس المستوى من الاستثمار الأجنبى قد يؤدى إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد خاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول. وذلك نتيجة اختلاف الأطر والقواعد الحاكمة فى كل دولة. والملاحظة الثانية تتلخص فى أن المنافسة الهدامة بين الدول النامية من اجل جذب رأس المال، والتى تتمثل فى حوافز مبالغ فيها وإعفاءات ضريبية، غالباً ماتؤدى إلى خفض الإنفاق العام(نتيجة انخفاض الحصيلة الضريبية). وانتقال عبء الضرائب إلى المواطنين والمنشآت الوطنية وازدياد القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات. ومن المفارقة أنه بينما يتطلب الاستثمار الأجنبى مستويات عالية من الموارد البشرية والبنية الأساسية الحديثة ومن الطلب المحلى، فإن الدول النامية ستخفق فى تحقيق هذه المستويات نتيجة دخولها فى سباق الإعفاءات الضريبية وإجراءات التقشف الناجمة عن نقص الحصيلة.

التعامل مع السوق الجديدة

ماهى إذن سبل التعامل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية مع السوق العالمية الجديدة ؟

وهل تقلل العولمة من إمكانات الدولة - القومية فى رسم واتباع سياسات مستقلة؟ هذه الأسئلة وغيرها مازالت تشغل بال أهل السياسة والاقتصاد وبرغم أن عصر العولمة يمكن تعريفه جزئياً بالتحديات التى تواجه الدولة - القومية(بالمفهوم المتعارف عليه منذ الثورة الصناعية) إلا أن دور« إدارة العولمة» يبقى اساساً فى يد الدول وحكوماتها من خلال الممارسات التى تتبناها والاتفاقات التى تبرمها وشبكات الأمان التى توفرها فهى التى تقرر وتحسم فى النهاية مدى الاستفادة من فرص هذا العصر الجديد. فعلى المستوى المحلى لا يمكن عزل أية دولة عن الآثار المترتبة على العولمة. وأنه من المستحيل، على سبيل المثال، حماية المهن التى تندثر نتيجة التغير التكنولوجى والمنافسة العالمية. والحل لا يكمن فى التمسك بها بل فى إدارة التحول بشكل يدفع العاملين ويعاونهم على التأقلم مع الأوضاع الجديدة. وعلى المستوى الإقليمى فإن على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق التعاون الإقليمى(السوق العربية المشتركة فى حالتنا). وذلك بضمان التدفق الحر للعمالة والمنتجات والخدمات، وراس المال وتشجيع الاندماج بين المؤسسات والشركات. وبناء قواعد لضبط الأسواق المالية الإقليمية قبل فتحها للمنافسة الخارجية. والارتقاء بتكنولوجيا البنوك وتحديث أدواتها المالية. والالتزام بشفافية المعاملات الاقتصادية وضمان تدفق المعلومات وتطبيق مواصفات عالية الجودة فى الإشراف على نظم الإدارة والمحاسبة للمنشآت الوطنية.

وعلى المستوى الدولى فإن الدول النامية بحاجة إلى اتفاق يمنع المنافسة الهدامة فى مجال خفض الضرائب بهدف جذب الاستثمار الأجنبى. وعلى المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد، التوقف عن ممارسة الضغط على الدول النامية لفتح اقتصاداتها للاستثمار الأجنبى كشرط رئيسى للحصول على قروض دولية. وفى هذا المقام لا يجب إغفال الدور الحيوى الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى العالم. فلقد نجحت هذه المنظمات فى عام ١٩٩٨ فى التصدى بشكل فعال لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف التى تعطى صلاحيات وامتيازات عابرة تتعدى بمقتضاها على التشريعات الوطنية والدولية!

وبشكل عام ومختصر يمكن القول بأن هناك الآن ثلاثة اتجاهات على الساحة الاقتصادية للتعامل مع مشاكل الاقتصاد الكوكبى. الاتجاه الأول يتبنى فكر الاقتصاد الحر ويطالب بالتخلى تماماً عن دورصندوق النقد فى توفير حزم لإنقاذ الاقتصادات المتعثرة وترك هذه المهمة كاملة للأسواق. ويدعى أصحاب هذه المدرسة بأن تدخل المؤسسات الدولية سيؤدى إلى مزيد من الأزمات نتيجة معرفة حكومات الدول مسبقاً بإمكانية الحصول على معونات مالية فى حالات التعثره والاتجاه الثانى يطالب بإنشاء مؤسسات جديدة لإدارة الأسواق العالمية والإشراف على حركة انتقال رءوس الأموال وعلى توجيه القروض. ويقترح المستثمر العالمى « جورج سورس» إنشاء هيئة دولية

د. شريف دلاور

تشابه مؤسسة« فانى ماى» الامريكية(والتى تقوم بضمان الرهن العقارى فى مجال الإسكان). ويقترح أن نسمى المؤسسة الجديدة بالهيئة الدولية لضمان الاقتراض. أما الاتجاه الثالث فيقترح إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات القائمة بهدف تحقيق الانضباط فى المعاملات المالية والإشراف على المؤسسات المالية فى الدول المختلفة. ووضع قواعد محاسبة صارمة لقياس أداء البنوك والشركات واليات جديدة لإعادة هيكلة المنشآت المتعثرة دون تصفيتها وإغلاقها ولعل أهم جزء فى هذه المقترحات هو المتعلق بضرورة تحمل المقرضين نصيبا فى حالة الخسارة والتعثر. مما سيدفع المقرضين إلى تحميل المقترض الذى لا يفى بالشروط الكاملة للشفافية والقواعد المالية الجديدة بفوائد مصرفية أعلى. بحيث تعبر تكلفة الاقتراض عن مخاطر احتمالات عدم السداد.□

[كاتب هذا المقال، خبير اقتصادى بارز، عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية والجمعية العربية للادارة والجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية]□



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٩

الظواهر البارزة والأصول العميقة!

نعيش فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين احداثا جسيمة، ترمز إلى نهاية القرن بكل ما فيها من تصفية عميقة للحسابات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتبرز على السطح وتؤثر على الوعى الكونى - بحكم ثورة الاتصالات العالمية - ظواهر متعددة، تثير عشرات الأسئلة عن الطبيعة الإنسانية ومستقبل النظم السياسية واتجاهات المذاهب الاقتصادية، ونوعية العلاقات بين الأنا والآخر، فى عالم يموج بالأحداث ويزخر بالوقائع. ومن هنا يحق لنا أن نثير سؤالا رئيسيا: ترى هل تكشف الظواهر البارزة التى تتجلى باشكالها المختلفة أمام أبصارنا بذاتها عن تفسيرات اسباب وقوعها واحتمالات توقفها أو استمرارها، أم لابد لنا أن نحفر حفرا عميقا فى بنية العصر الذى نعيشه حتى نكشف عن الأصول العميقة لهذه الظواهر؟

وتصفية حسابات نهاية القرن السياسية والاقتصادية والثقافية لا يمكن وصفها باقل من انها تصفية تاريخية! ونقصد بذلك أنها تصفية حاسمة من ناحية، وتتسم بالشمول، بمعنى انها تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة من ناحية اخرى، بالإضافة إلى انها تمهد المسرح للقرن الحادى والعشرين. وهى عملية تاريخية ايضا لانها تتضمن وعودا بتقدم محسوس للإنسانية، ولكنها تحتوى على نذير ايضا بتراجع شديد فى ميدان بعض القيم الإنسانية الكبرى، التى كان الظن أنها قد رسخت واستقرت فى ضمير البشر.

ولا اعتقد ان هناك خلافا أيا كان بين الباحثين والمحللين السياسيين، على ان المعركة السياسية الكبرى التى حسمت نهائيا دارت بين الشمولية كنظام سياسى وبين الديمقراطية. فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان الشمولية بمعنى سيطرة حزب وحيد على مجمل الفضاء السياسى لمجتمع ما، وإلغاء جميع مؤسسات المجتمع المدنى، وزعم ممثلى النظام السياسى انهم هم وحدهم الذين يمتلكون الحقيقة المطلقة قد ثبت فشلها وفسادها وعمقها فى الوقت نفسه. وحتى إذا تجاوزنا عن الحقيقة التى مؤداها ان النظم الشمولية، ومن ابرز نماذجها النظام السوفيتى ونظم الكتلة الاشتراكية قبل الانهيار العظيم عام ١٩٨٩، قد ثبت فشلها الاقتصادى فى سد الاحتياجات الأساسية للجماهير العريضة، وعجزها عن اللحاق بمستوى الحياة فى المجتمعات الراسمالية المعاصرة، فإن اخطر سلبيات تجاربها الفاشلة تتمثل فى كونها بدت كما لو كانت تعاند الطبيعة الإنسانية ذاتها! فالطبيعة الإنسانية - كما اثبتت الخبرة التاريخية - تقوم على التنوع بكل اشكاله، وفى مقدمته التنوع بين اجناس البشر، بالإضافة إلى التنوع الثقافى، كما تشهد على ذلك تعدد الثقافات الإنسانية. وإذا ركزنا البصر على التنوع الفكرى داخل المجتمع الواحد، وتعدد الايديولوجيات المتصارعة فيه، والصراع بين رؤى متعددة للعالم تتفاعل بين ظهرانيه، لأدركنا ان اعتقال هذا التنوع، وتجميده، او محاولة إلغائه، او الزعم بعدم وجوده، واختزال المجتمع كله، فى ايديولوجية سياسية وحيدة البعد، ولتكن هى الماركسية، او النازية، او الفاشية، فإن ذلك يعد صداما عنيفا مع الطبيعة الإنسانية ذاتها التى تقوم على التعدد.

ومن هنا، فإن النظم الشمولية - كما اكدنا من قبل فى دراساتنا اكثر من مرة - قد سقطت إلى الابد، فى الوقت الذى تحاصر فيه النظم السياسية السلطوية التى تنتمى بصورة ما إلى فئة النظم الشمولية، بحكم تضييقها للفضاء السياسى، واعتمادها القهر كاداة لحكم الشعوب. هذه السلطوية ايضا تحارب اخر معاركها التاريخية، لان شعار العصر السائد اصبح هو الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. غير ان الدراما الإنسانية تكمن فى ان رفع شعار العصر الجديد لن يحل مشاكل القهر السياسى بين يوم وليلة، بل ان القرن الحادى والعشرين سيشهد فى عقوده الخمسة الأولى - على الأقل - اكثر المعارك ضراوة فى سبيل تحرير البشر فى جميع انحاء المعمورة من هيمنة النظم السلطوية المستبدة. وستدفع الشعوب ثمنا غاليا من شهدائها فى معارك الحرية للوصول إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية.

وإذا نظرنا إلى جانب المذاهب الاقتصادية لادركنا على الفور ان تصفية الحسابات التاريخية ادت إلى هزيمة ساحقة لمذاهب التخطيط الاقتصادى المركزى الجامد، سواء تحت شعارات الماركسية او الاشتراكية، وانتصارا مدويا لمذهب حرية السوق، الذى تذيع الآن تطبيقاته تحت شعارات الراسمالية الصريحة وبدون اى مداراة، باعتبارها المذهب الاقتصادى المنتصر. غير انه لا يمكن الزعم ان انتصار الراسمالية على الماركسية والاشتراكية حاسم مثل انتصار الديمقراطية على الشمولية. فهناك جدل شديد بين الباحثين حول انحسار الماركسية والاشتراكية. والجدل يدور حول موضوعات شتى ابرزها زعم بعض المدافعين عن الماركسية والاشتراكية ان الفشل التاريخى للتجربة السوفيتية ومثيلاتها فى دول الكتلة الاشتراكية، مرده إلى الممارسة الخاطئة وليس إلى فساد القيم ذاتها التى قام التطبيق على اساسها.

ونسى هؤلاء ان الفشل، بل والانهيار باعتباره محصلة ممارسة امتدت عقودا طويلة من السنين، كان من شانه ان يدفعهم لمراجعة الأسس النظرية ذاتها للماركسية والاشتراكية للكشف عن جوانب العيوب الكامنة فيها، بدلا من التعلل بسوء التطبيق! وهذا ما يفعله الآن بالفعل بعض الماركسيين والاشتراكيين المجددين الذين لم يركنوا إلى الكسل العقلى ويقنعوا بهجاء التطبيق السيى وشجب استبداد القيادات! وإنما تجاوزوا ذلك إلى التحليل النقدى لأسس الماركسية ذاتها.

وإن كان البعض منهم الذين لاجدال فى نزعتهم للتجديد، يؤكدون ان الذى سقط ليس هو الماركسية، وإنما مشروعه الراديكالى لتغيير العالم، ولذلك على الماركسيين ان يصوغوا - فى إطار من الحرية النظرية الواسعة - مشروعا راديكاليا جديدا لتغيير العالم.

غير انه على الجانب الراسمالى - وبغض النظر عن مزاعم المفكر الأمريكى - اليابانى الاصل فرانسيس فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ»، من ان الراسمالية ستكون هى دين الإنسانية إلى ابد الآبدين - فإن هناك مفكرين مثل ليستر ثورو فى كتـ



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢/٥/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



السيد يسين

المهم «مستقبل الراسمالية» يشككون فى صلاحية منطلقاتها، ويؤكدون انه ينبغى التفكير من الآن فيما بعد الرأسمالية.

بمعنى انها وإن كانت تصلح كمذهب اقتصادى لعقود قادمة، فإن ذلك لا يعنى صلاحيتها المطلقة، لانها كمذهب اقتصادى يتضمن فى داخله عيوبا جسيمة. ولعل شومبيتر الاقتصاى النمساوى الجنسية هو ابرز من ركز على هذه العيوب الكامنة، حين تحدث فى كتابه الشهير «الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية» عن التناقض الرئيسى فى الراسمالية بين الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والطابع الاجتماعى لعملية الإنتاج ذاتها.

ونصل اخيرا إلى الجبهة الثقافية لنجد حسابات مختلطة. بمعنى أن القرن العشرين قد سجل بالفعل نقاطا إيجابية متعددة فى مجال احترام حقوق الإنسان، وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير، واستقلال عديد من الشعوب فى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية، إلا اننا نشهد فى الوقت الراهن، ليس فقط تراجعا فى احترام حقوق الإنسان فى بعض البلاد، بل - واخطر من ذلك - بروز العنصرية الجديدة فى اوروبا وخصوصا فى فرنسا والمانيا وانجلترا ضد العمال العرب والاتراك والأجانب عموما، واشتعال الحملات الثقافية ضد الإسلام، والمحاولات المسمومة لربطه بالتطرف والإرهاب، بالإضافة إلى ظهور مذهب التطهير العرقى اولا فى البوسنة والهرسك، والآن ضد الباان كوسوفا بواسطة الصرب.

ولاشك فى ان ظاهرة التطهير العرقى على وجه الخصوص - بما تتضمنه من جرائم إبادة ضد الإنسانية - تحتاج إلى تامل فلسفى عميق قبل ان نخوض فى غمار التحليلات السياسية. وذلك لسبب بسيط مؤداه ان الطبيعة الإنسانية ذاتها اصبحت محل تساؤل.

فالنزعة الدموية للصرب، وإبادتهم لعشرات الالوف من البشر بدماء باردة، ودفنهم فى مقابر جماعية، والتهجير القسرى لعشرات الالوف من الالبان وإجبارهم للتخلى عن مساكنهم وقراهم، كل هذه الظواهر تثير القضية المحورية التى ستكون اهم قضايا القرن الحادى والعشرين، وهى العلاقة مع الآخر.

وهذه العلاقة مع الآخر لابد أن تثير قضايا متعددة، اهمها قبول حقيقة التنوع الإنسانى الخلاق، والتسامح الثقافى، والإيمان بوحدة الجنس البشرى، وحق الشعوب والجماعات الثقافية فى حق تقرير المصير.

إن التساؤل عن جوهر الطبيعة الإنسانية، واحتمالات تحولاتها فى القرن الحادى والعشرين سيظل سؤالا يعيش معنا طويلا فى المستقبل.

ولاشك ان من الاسئلة المطروحة والتى تحتاج إلى تصدى: مدى تاثير العولمة على الخصوصيات الثقافية للشعوب، وهل هناك تضخيم للآثار الثقافية السلبية للعولمة على حساب اثارها الإيجابية كنوع من انواع مقاومتها، وضرب من ضروب التصدى لها خوفا وفزعا من التجديد فى نوعية الحياة الذى تعد به، فى مجتمعات تقليدية عاشت طويلا أسر خرافات الماضى وتحيا بدون امل إحباطات الحاضر؟

ما سبق من اسئلة سياسية واقتصادية وثقافية، وهى التى اوجزناها فى عبارة تصفية الحسابات التاريخية للقرن العشرين، تشير - مجرد إشارة - إلى عديد من الظواهر البارزة التى تحيط بنا فى كل لحظة نتيجة لارتفاع صوت البث التليفزيونى المباشر وانتشار شبكة الإنترنت، ومعايشة البشر لاحداث عصرهم فى زمن وقوعها الحقيقى، مما رفع مستوى الوعى الكونى إلى ذرى بعيدة غير مسبوقة.

وهكذا يمكن القول إننا نعايش فى الواقع عمليتين متزامنتين: تقويم القرن العشرين من ناحية، واستشراف القرن الحادى والعشرين من ناحية اخرى. عملية التقويم زاخرة بالصراع الفكرى حول محصلة القرن العشرين، اما عملية الاستشراف فهى محملة بالرؤى اليوتوبية من جانب، وبالتنبؤات الدقيقة المبنية على الأسس العلمية من ناحية اخرى.

وايا ما كان الامر، فإن صخب الظواهر البارزة لا يغنى عن محاولة فهم اصولها العميقة، ولعل هذه الاصول جميعا تجمعها بنية واحدة، يمكن الكشف عنها لو حللنا مناخ العصر برؤية نقدية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٩

المحاسن والأفخاخ وتوسع الديموقراطية: ماذا تفعل بنا العولمة وماذا نفعل بها؟

حازم صاغيّة *

■ توماس فريدمان، احد المع كتاب «نيويورك تايمز» واحد اكثر انصار العولمة في ان. سافر في ارجاء المعمورة وقابل اناسا من فلاحي غابات الامازون البرازيلية الى اصحاب المشاريع الجديدة في اندونيسيا، ومن الطلاب الاسلاميين في طهران الى «سحرة» وول ستريت وسيليكون فالي.

وخلاصة هذا التجوال المحموم كان كتابه «الليكسوس وشجرة الزيتون - فهم العولمة» (فرّار ستراوس جيرو) حول تلك المنظومة الجديدة التي تلعب الدور الاكبر في تشكيل عالمنا: العولمة. ففي الايام الماضية كان في وسع الكاتب او المعلق او المراسل ان يُعنى بسوق من الاسواق، او بسياسة بلدية من السياسات، الا ان السوق والسياسة اليوم هما الارض بما تشهده من دمج كوني يطاول التقنية والمال والتجارة والمعلومات، تاركاً تاثيراته على الأجور والفوائد ومستويات المعيشة والثقافة وفرص العمل والحروب، بل انماط الطقس والمناخ ايضاً. وهذا لا يعني، لفريدمان، ان نظام العولمة يفسر كل ما يجري تحت انوفنا، الا انه، وبلا قياس، اكثر الانظمة تاثيراً.

الكتاب يبدا بانفجار ازمة تايلاند المالية في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٧. هذه الازمة التي ما لبثت ان اصبحت اسيوية انعكست انخفاضا في اسعار الذهب والنحاس والالومينيوم، كما انعكست انخفاضا في سعر السلعة الاهم: النفط. روسيا التي لم تكن تنتج شيئا ذا قيمة، كان لا بد ان تتاثر، وكان التاثر عميقاً. والحال ان انهيار الاقتصاد الروسى ما كان له أن يرتّب هذا الاثر على الاقتصاد الكوني، اذ ان اقتصاد روسيا اصغر من اقتصاد هولندا. لكن، بما ان الاقتصاد كوني اكثر من اي وقت سابق، انتقلت العدوى الى البرازيل.

هذا النظام الذي تنعكس نتائجه على مواطني الكوكب جميعهم تقريبا، ولد مع انهيار جدار برلين في ١٩٨٩ الذي تعدت اثاره حدوده الموضعية، فازاح العوائق من امام حركة الكون، وتراجع الانقسام القديم الى عالم اول وعالمين ثان وثالث، لمصلحة انقسام جديد بين عالم سريع واخر بطيء. فولادة وانتشار ما لا حصر له من وسائل الاتصال بدءا بالتليفون الخليوي وانتهاء بالانترنت والكايبل، عملا على «دمقرطة التقنية» التي غدت في المتناول. ويكفي القول ان كمية المعلومات التي بات يمكن تخزينها في اسطوانة واحدة باتت تتزايد، سنويا، منذ ١٩٩١ بنسبة ٦٠ في المئة، بينما انخفضت كلفة التخزين من ٥ دولارات للميغا بايت الى ٥ سنتات. وصار يمكنك لا ان تتلفن الى اي شخص فحسب، بل ان تتلفن من اي مكان تشاء، حتى ان احدى الدعايات لشركة تليفونات محمولة نصّت على ان تليفونها «كبير بما يكفي لتغيير صناعة بكاملها، وصغير بحيث تضعه في جيبك».

وهذه مجتمعة امكن تحقيقها بفعل الثورة الرقمية التي سهّلت ايضا، من داخل دمقرطة التقنية، لمئات الملايين في العالم ان يتواصلوا فيتبادلوا المعلومات والأخبار والمعرفة والمال والصور العائلية. وهذا ما يعولم الانتاج بجعلنا جميعا منتجين. فعولمة اليوم ليس مدارها ان البلدان النامية تنقل موادها الخام الى البلدان النامية حيث تُنتج السلع، بل ان جميع البلدان قادرة على الانتاج وانجاز



مـهـمـات تجـمـيـع التـقـنـيـات والمواد الاولية المطلوبة. وذلك ما يفسر انتقال بلد كتايلندا من انتاج الارز الى انتاج الشاحنات والدراجات النارية، لكنه يفسر ايضا القدرة على نقل عدد من الوظائف الاساسية الى بلدان كانت بعيدة ومعزولة. وعن دمقرطة التقنية نشأت دمقرطة التمويل، اي الطريقة التي يتم بها الاستثمار. وهذه عملية كسرت احتكار المصارف التجارية الكبرى، بادئة في اواخر الستينات مع ظهور سوق «الاوراق التجارية». والاوراق المذكورة سندات غدت الشركات تصدرها من اجل رفع راس المال. ولئن تعاظمت في السبعينات بيوت الاقراض والرهن، الا ان الثورة انفجرت انفجارها الكامل في الثمانينات.

ودمقرطة الاستثمار تعززت دوليا مع ما حصل اوائل السبعينات اذ انهار نظام النسب الثابتة للفائدة والقيود الصارمة على تدفق الرساميل عملاً ببريتون وودز بعد الحرب الثانية. فقبل ١٩٧٠ كان صعبا جدا على مستثمر ما ان يشتري سندات في غير بلده. لكن مع انهيار النظام المذكور، بدأت الدول المتقدمة تدريجاً تدقرط اسواق رساميلها، فاتحة اياها لاي متاجر اجنبي يود ان يلعب. وما لبث ان حذا حذوها بعض الدول النامية، فتوافرت سنداتٌ لا حصر لها من جنسيات لا تُحصى، وغدت اوعية لتحريك كم هائل من الرساميل.

وجاءت دمقرطة المعلومات لتحدث تغييرا هائلا في النظر الى العالم. فبفعل صحون الساتلايت والانترنت والتلفزيون يمكننا الآن ان نرى الى ما وراء اي حائط في الكون. واذا كان الامر كله بدأ بالتلفزيون، فالمتوقع ان لا ينتهي عند حد. وهكذا تعجز الحكومات من الصين الى ايران عن ضبط سيولة المعلومات، او عن الحؤول بين الناس وبين مثالات العالم «الآخر» في «الغرب». ولان في وسعنا جميعاً ان نرى الى نوافذ بعضنا، غدا من الاصعب على الشعوب ان تتقبل انخفاض مستويات معيشتها او انخفاض ما تتمتع به من حرية.

وبدورها عززت دمقرطة المعلومات التحويل الذي تتعرض له الاسواق المالية. فالمستثمرون ما عادوا يستطيعون فقط بيع وشراء السندات في اي مكان يريدون، او انجاز هذين البيع والشراء من كومبيوتراتهم الشخصية فحسب، بل غدا الانترنت يقدم لهم مجانا المعلومات المفيدة لدخول اسواق التداول.

لقد ضغطت، في موازاة عمليات الدمقرطة، التاتشرية - الريغانية في الاتجاه نفسه، فانتزعت قوى اساسية من الدولة واعطتها للسوق. لكن كل ذهاب في الاتجاه هذا عنى توسعا في الاقتصاد وانكماشا للسياسة بحيث جعلت خيارات السياسي تتضاءل لتصير اقرب الى التسيير. ولهذا تنكمش الفوارق بين الاحزاب على طريقة بيبسي او كوكا. اما خروج سياسيين راديكاليين على القواعد فلا يفضي الا الى طرد المستثمرين وارتفاع نسب الفائدة وهبوط في البورصة.

على ان سلوك هذا الطريق ليس مستقيما ولا دائما. البعض يسلكه لوهلة فقط (مصر، الهند)، والبعض يسلكه ثم يتراجع (ماليزيا، روسيا)، والبعض يفكر في مزاوجته مع خصوصية ثقافية او قومية (المانيا واليابان وفرنسا)، والبعض يرفضه جملة وتفصيلا مستنداً الى ثروة طبيعية (ايران...)، والبعض فقراء وعاجزون الى الحد الذي يتركون فيه لحكومتهم ردعهم عن سلوكه (كوريا الشمالية، السودان، افغانستان). لكنهم جميعا سيضطرون الى ذلك. اما المتذرعون بالخصوصية فيستطيعون فعل هذا الا انهم سيصيرون افقر وابأس شاؤوا ذلك ام ابوا.

«نظام العولمة نما وتطور باسرع كثيراً من ادراكنا له. ففي ١٩٩٠، مثلاً، لم تكن اغلبية الناس الساحقة سمعت بالانترنت. وبعد تسع سنوات فقط غدا الانترنت والتليفونات الخليوية والاي ميل أدوات أساسية في التواصل لا تستطيع اعداد متعاظمة في العالمين المتقدم والمتأخر من العيش بدونها.»



فدمقرطة التمويل والتقنية والمعلومات لم تؤد فقط الى اطاحة جميع الجدران العازلة لانظمة الخصوصية، بل ولدت مصدراً جديداً للسلطة هو «القطيع الكهربائي». والقطيع هذا يضم بشرا بلا وجوه يعملون في عالم السندات والبورصات والعملات ويجلسون خلف كومبيوتراتهم، محركين كميات لا تُحسب من الرساميل نحو الاسواق والاقتصادات الواعدة وذات القوانين الاكثر ليبرالية. والقطيع هذا الذي شرع يحل محل الحكومات كمصدر رئيس لراس المال المتجه الى الشركات كما الى البلدان، يجعل ادانات سياسي كمهاتير محمد للعولمة شيئاً اقرب الى السخرية.

لكن اذا كان الجدار الذي يفصل كل شيء عن كل شيء هو رمز الحرب الباردة، فإن الويب الذي يوحد كل شيء بكل شيء، هو رمز العولمة التي يعرفها بانها اندماج عالمي بين الاسواق الكونية والامم - الدول والتقنيات من داخل راسمالية السوق الحرة، وعلى نطاق غير مسبوق من قبل. ولسوء الحظ فان نظام العولمة قد نما وتطور باسرع كثيراً من ادراكنا له. ففي ١٩٩٠، مثلاً، لم تكن اغلبية الناس الساحقة سمعت بالانترنت. وبعد تسع سنوات فقط غدا الانترنت والتليفونات الخليوية والاي ميل ادوات اساسية في التواصل لا تستطيع اعداد متعاظمة في العالمين المتقدم والمتاخر من العيش بدونها. وكما في الانتقال الى زمن الحرب الباردة حيث انقضى وقت طويل لكي يستوعب الناس نشوء الترسانات النووية وانظمة الردع، فنحن الان في ١٩٩٩ لا نعرف عن نظامنا الجديد اكثر مما كان معروفا عن نظام تلك الحرب في ١٩٤٦. واذا كانت المعاهدة هي الوثيقة التي تعرّف نظام الحرب المذكورة، فان الاتفاق التجاري (الديل) هو الوثيقة التي تعرّف نظام العولمة. واذا كان قياس الحرب الباردة هو الوزن، وزن البلد ووزن الصواريخ، فان قياس زمن العولمة هو السرعة، سرعة التجارة والسفر والاتصال والابتكار. واذا كان الاقتصاديان المرجعيان لزمن الحرب الباردة كارل ماركس وجون ماينرد كينز اللذان اراد كل منهما بطريقته تدجين الراسمالية، فان الاقتصاديين المرجعيين لنظام العولمة هما جوزيف شومبيتر واندي غروف. ثم اذا كان القلق الملازم للحرب الباردة هو الخوف من التصفية الكلية على يد عدو تعرفه جيداً، فان القلق الملازم للعولمة هو الخوف من التغيرات المتسارعة تاتي على يد «عدو» لا تستطيع رؤيته ولا لمسه ولا تحسسه. وهذا ما يخلق الاحساس غير المثير للارتياح بان حياة المرء يمكن ان تتغير في اية لحظة بفعل قوى اقتصادية وتقنية غفل. ولئن توصل العالم، ابان الحرب الباردة، الى بناء الخط التليفوني الساخن بين البيت الابيض والكرملين، وهو علامة على قسمة ظلت مضبوطة بقوتين عظميين، ففي حقبة العولمة توصلنا الى الانترنت، وهو علامة على اننا كلنا موصولون ببعضنا البعض من دون ان يكون بيننا من يمسك بخطوط اللعبة. واخيراً، اذا كان السؤال المتكرر في عهد الحرب الباردة: «كم حجم الصاروخ؟»، فان السؤال الأشد تكراراً، مع العولمة، «كم سرعة المودم؟»

ولا بول كينيدي فهم هذا النظام ولا صموئيل هانتنغتون: الاول ظن ان اميركا التي راها تتراجع نسبيا في الثمانينات، ستنحط كما انحطت وسقطت امبراطوريات الاسبان والفرنسيين والبريطانيين. لكنه لم ينتبه الى ان اميركا تهيء نفسها للتكيف مع النظام الجديد، وهي العملية التي يلهث اليوم باقي الكون لانجازها. فهو لم يقدر انها ستقلّص انفاقها العسكري وتقلّص حكومتها وانفاقها الحكومي، وتوجه قوى متعاظمة نحو السوق الحرة بطريقة تضمن بها موقعها كقوة عظمى. اما هانتنغتون فراى ان الاميركان، بانتهاء الحرب الباردة، سيقاتلون الهندوس والمسلمين بعدما استسلم السوفيات. لكن صاحب «صراع الحضارات» استبعد احتمال نهوض نظام دولي جديد يمكن ان يؤثر في الحدث على نحو مغاير. ذاك ان القبلية، ولا شيء جديداً سواها، هي ما يمكن ان يلي الحرب الباردة في عرفه. واذا كان فوكوياما عبّر عن الراي الاصوب في وصف ما هو جديد، اي انتصار الليبرالية وراسمالية السوق الحرة بوصفها الطريقة الافعل في تنظيم المجتمع، الا ان عنوانه انطوى على تثبيت نهائي ومرسّخ وجامد للانتصار هذا.

لقد حلت العولمة محل القوى والتوازنات التي سادت العالم ابان الحرب الباردة، مع تعديل فعلي للقوى والتوازنات. فالصراع الاساسي لم يعد بين الامم - الدول، كما كان في الماضي، ولا بين «الحضارات» على ما توقع هنتنغتون للمستقبل. بل بين المجتمعات التقليدية على اختلاف انواعها (وهي المرموز اليها بشجرة الزيتون) وبين الاختراعات والتجديدات التقنية التي قادت وتقود الى العولمة (مرموزا اليها بسيارة الليكسوس). ومصدر استيحاء الرمزين زيارة قام بها الكاتب الى معمل ينتج الليكسوس في طوكيو حيث اكتشف كيف ان الروبوت ينفذ العمل الاهم، في مقابل تامّل في نزاع الشرق الاوسط حيث يجري النزاع على آخر شجرة زيتون في «الاراضي المقدسة». وهذان الرمزان يقتسمان العالم، واحيانا يقتسمان البلد نفسه، بل احيانا الشخص الواحد.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٥/٢٠

فداخل العالم الاسلامي يتصارع المعولمون والاصوليون في الجزائر كما في ايران ومصر. وفي العالم اليهودي يتصارع الطرفان على ما تدل معركة «من هو اليهودي؟» وما اذا كانت اسرائيل دولة علمانية حديثة ومعولمة، ام دولة محكومة باليهودية الارثوذكسية؟ وفي العالم المسيحي نفسه يتواجه المعولمون والاصوليون، فنجدنا أمام مساجلة تطول الحزب الجمهوري الاميركي وما اذا كان ينبغي، في انتخاباته المقبلة، ان يركّز على القيم الاخلاقية التقليدية ام على الاقتصاديات الكونية؟ وفي اسيا تنشق القارة ما بين نصير لما يسمى القيم الأسيوية، ونصير لقيم جديدة لن تستطيع الاولى ان تصمد في مواجهتها. وحين تصل الدعاية الشهيرة للبيبسي «تعال حياً مع جيل البيبسي» الى الصين، تُترجم على النحو التالي: «البيبسي تبعث اجدادك من القبر».

وأذا كان سائر العالم يتخوف من غزو كوني خطير تمارسه الثقافة الاميركية، فالخوف نفسه ينتاب الكثيرين في اميركا. فهذه الثقافة الجديدة وإن صنعت في الولايات المتحدة، الا انها في انظار اميركان قدامى ليست ثقافة اصيلة او تقليدية. ولهذا ترى هؤلاء يخوضون معركة «روح» الحزب الجمهوري، طالبين حكومة تفرض ما يرونه قيماً تقليدية على الاميركان جميعاً، تماما كما يريد بعض القادة الاستبداديين في اسيا ان يفرضوا قيمهم التقليدية على جميع سكان بلدانهم.

و«شجرة الزيتون» مهمة، فهي تربطنا بجذورنا وتمنحنا دفء علاقاتنا الشخصية والصداقية والاسرية، الا ان المبالغة في اهميتها قد تفضي بنا الى اجتثاث اخرين و«تطهيرهم». اما الليكسوس فيشير الى رغبتنا في التقدم والمستقبل وتحسين الاوضاع، وفي العلوم والتقنيات التي توصلنا الى بلوغها. وهذا الصراع اذا كانت تعابيره جديدة، الا انه نسخة اخرى عن صراع قديم ودائم.

لكن اذا كانت الليكسوس اقوى بما لا يقاس من شجرة الزيتون، وفي وسعها ان تجرف ما لا حصر له من اشجار زيتون، الا ان عالمه يعطي كل مجموعة، مهما كانت صغيرة، القوة التي تحفظ بها اشجار زيتونها. وقد ينتصر نازع الزيتون على نازع الليكسوس، كما حصل في الهند حين استانفت تجاربها النووية، الا ان نازع السيارة ما لبث ان انكفأ، باموالة واستثماراته، عن الهند. على ان النازعين يمكن ان يعملا بطريقة منسجمة، ومن دون انسجامهما يمكن لجذور الشجرة واغصانها ان تتمرد وتخنق الليكسوس. والمجتمع المعولم الصحي هو الذي يستطيع الموازنة بينهما موازنة دائمة. وليس من نموذج لهذه الموازنة على ارضنا، وفي رأهننا، افضل من اميركا. ولهذا فمصلحة التقدم والعولمة تستدعي قوتها. فاذا قيل ان الصين او روسيا مرشحتان لمنافستها، فهذا لا يلغي ان على البلدين قطع اشواط اساسية عدة قبل تمكنهما من ذلك. والحال ان اميركا، وعلى عكس ما يقال، تخاف عناصر ضعفهما وتخلفهما، اكثر بكثير مما تخاف عناصر قوتهما وتقدمهما.

وقد يقال ان التغييرات التقنية والاستثمارية والمعلوماتية تعني العالم المتقدم، لكن ماذا عن باقي العالم الذي يعيش في القرى من دون ان يستخدم الكومبيوتر وان يسمع بالانترنت؟

صحيح ان العولمة، عند فريدمان، لم تصبح عالمية، علما ان ٣٠٠ الف مستخدم للانترنت ينضمون اسبوعيا. الا انها صارت عالمية بمعنى ان كل فرد، مباشرة او مداورة، غدا يستشعر ضغوطها اذا ما اراد التكيّف مع كونه وعمله فيه. واذا كان كل واحد من البلدان يضم شطراً غير معولم، بما في ذلك الولايات المتحدة التي تعتبر منطقتها الممتدة من واشنطن الى فرجينيا جنوبا منطقة متخلفة، فهذا لا يعني ان هذه البلدان غير معولمة. والسياسة ربما كانت اول ما يتعولم، لانك حين تذهب الى اقصى قرى الصين وتستمع الى متنافسين في الانتخابات القروية، التي اشرف عليها فريق اميركي، تنتبه الى وحدة المعايير والقياسات والوعود التي وصلت اليهم من الجريدة والراديو وكلام المسافرين.

وعدم استجابة رغبات الناس هو تعلّق بالضخامة والمركزية والقرار النهائي الصارم على ما كان حال الاقتصاد السوفياتي. وبانهيار هذا النمط البطيء وانفجار ثورات الدمقرطة، تم نزع الكثير من العوائق التي لا تحول فقط بين الفرد وبين دخوله البيزنس، بل تلك التي تحول دون انتقاله من بيزنس الى اخر من خلال الكومبيوتر والكريديت كارد وخط التليفون والمودم والطابعة الملونة والانترنت والويب سايت والفيدريل اكسبرس الخ. وفي هذه الخضون صير الى تسريع عملية تحويل ناتج ما او خدمة ما من كونهما اختراعا وابداعا الى كونهما سلعة للتداول. هكذا يموت الزمن والمسافة ويتغير مفهوم القيادة فلا يعود اوامر تصدر من الاعلى الى الاسفل، خصوصا وان ذكاء اي منا لن يكون مساويا لذكائنا كلنا. وحين يكون صنع القرار ناتج جهد الفريق المتفاعل، والذي يستند عمله الى معلومات توافرت له، يتبدل نظام الاستخدام وتحديد الكفاءات المطلوبة لمهنة بعينها.



بيد أن الحكومات الوطنية تخسر قدرتها على التحكم بمصائر شعوبها وبلدانها. ولكي تبقي الشعوب على ثرائها او تعززه وتزيده، فان عليها ان تلعب بموجب قوانين الاقتصاد الكوني، لا الوطني. ذاك ان الانكماش الأسيوي في ١٩٩٧ لم يكن الا الرسالة الاولى توجهها الراسمالية الكونية للاقتصادات الوطنية ومفادها: اما اللعب بموجب هذه القوانين او التعرض للانسحاق. فالراسمالية قد ترتّب اكلافاً باهظة الا ان بدائلها فاشلة سلفاً. انها اللعبة الوحيدة المتوافرة والطريق الوحيد الموجود: قد تختلف سرعة السائرين عليه، الا ان الوجهة واحدة وحيدة. فاليوم غدا في وسع افقر سكان الكوكب ان يتلصصوا على مستويات الحياة المرفّهة من خلال التلفزيون، وباتت الهجرة غير الشرعية والتي يستحيل وقفها، تطيح فكرة الحدود الوطنية والقومية. فحين تكف الحياة الجيدة عن الاتيان اليهم، فما من شيء يمنعهم من التوجه اليها، بحسب ما تشير هجرة الملايين الكثيرة كل عام.

وربما كان من علامات تصدع الحدود والمؤسسات السياسية التي تلازمها، ان حكومة كحكومة اميركا صارت تطلق صواريخها على فرد هو اسامة بن لادن، فمنذ متى كانت الدول تعلن حروباً على فرد؟

ولا يزال في وسع الحكومات ان تبقى خارج العولمة وتؤبّد فقرها، الا انها لن تستطيع تحويل وجهة العولمة، ناهيك عن الحاق الهزيمة بها، لسبب بسيط: فهذه الاخيرة ليست مسوقة بقوة التجارة، وهو ما تملك الحكومات قدرة على تقييده الى هذا الحد او ذاك. انها، في المقابل، مسوقة بالتقنية، وهو شيء لا تستطيع السيطرة عليه مهما ارادت. فحين تُلعَب اللعبة بنجاح، فان العتاد الثقيل للعولمة (اجهزة الاتصالات والمواصلات) يحتل المرتبة الثانية بعد عتادها الخفيف (قوة العمل الجيدة التعلّم، الصدق والنزاهة في العمل، الشفافية والانظمة التشريعية التي يمكنها ان تساعد الراسمالية الكونية). وهنا يتبدى خطا تلك المناطق من العالم التي ظن القيّمون عليها ان في وسعهم ان تلعب اللعبة من دون ان تعيد هيكلة عتادها، لا سيما الخفيف منه.

مع هذا، فان حكومات كثيرة ستجاهد للبقاء في الخارج في محاولة لعدم دفع الكلفة المتوجبة. فالصين الشعبية، مثلا، قد تحاول غزو تايوان اذا ما استكملت الاخيرة استقلالها واعطته طابع الديمومة، علما بان الكثيرين من قادة بكين يعرفون ان عملا كهذا هو نهاية نموهم الاقتصادي واعدامه. وثمة بلدان غير قليلة قد تختار التمسك بثوابتها السياسية والقومية، كما بثوابتها القيمية، حتى لو افضى ذلك الى تقهقر اقتصادي بيّن.

لكن انتشار الثقافات والماكل المعولمة ليس بالضرورة تغريباً او ابعاداً عن الوطن، كما راى الروائي توم وولف والخائفون من الاستلاب والتغريب. فانت الآن لا تستطيع ان تبارح الوطن لان التاكو بيل والبيبسي والماكدونالد وبعض الالحان الموسيقية تعم اربع ارجاء الارض، من خلال سوق واحدة منسجمة في استهلاكها. فهذه تربط الشعوب بصورتها عن الحداثة وتُطلعها على مصادر فانتازياتها. فالمشكلة، اذن، في الانسجام لا في الانسلاخ. ولان الوتيرة التي تتقدم بها العولمة على هذا الصعيد بالغة السرعة، فثمة خطر

> اذا كان سائر العالم يتخوف من غزو كوني خطير تمارسه الثقافة الاميركية، فالخوف نفسه ينتاب الكثيرين في اميركا. فهذه الثقافة الجديدة، وإن صُنعت في الولايات المتحدة، الا انها في انظار اميركان قدامى ليست ثقافة اصيلة او تقليدية. ولهذا ترى هؤلاء يخوضون معركة "روح" الحزب الجمهوري.

جدي يهدد بامحاء قد يحصل في غضون عقود، ويطول التنوع البيئي والثقافي الذي استدعى انتاجه ملايين السنوات من التطور الانساني والبيولوجي. اما العلاج الذي

يقترحه فريدمان فقيام الدول والمجتمعات بتطوير قنوات وسيطة، ثقافية وبيئية، تكون قوية بما يكفي لاحداث التفاعل بين المحلي والوافد المعولم. فاذا لم يحصل هذا اصيب العالم كله بادقاع ورتابة مضجرين. ومدينة بانكوك التي لم يعد فيها مكان لحديقة عامة، مثل واضح على هذا: لقد غدت مدينة غنية وبالغة الاكتظاظ لكنها ذات حياة فقيرة. وهي لا تزال تدفع اكلاف عدم قيامها باي تخطيط مركزي، فيما يستشري فيها فساد «راسمالي» وضيع ناجم عن عدم تطوير حياة ونصاب سياسيين قادرين على الضبط والرقابة.

وقد يراهن البعض على قدرة التقنية، كان تنجح في الحفاظ على مساحات خضراء اكبر من التي يحاصرها التوسع والبناء. بيد ان الابتكارات التقنية لا تكفي وحدها لتحييد الآثار البيئية الناجمة عن التقدم لان الاخير اسرع نمواً من الاولى. واذا تطلب هذا مضاعفة في جهود المحافظين على البيئة، الا ان ذلك لا يكفي ايضاً. فالامل الذي يبقى هو محاولة ركوب القطيع والسيطرة على حركته، او توجيهها. هكذا يتم تخضير العولمة عن طريق ديناميات جديدة يتناول بعضها دمج الثقافة البيئية في التعليم الجامعي، ويقوم بعضها الآخر على ادراج الاثنين في حوار حميم مع البيزنس، حوار يتوخى اقناع الثاني بان الحفاظ على البيئة هو ضمانة ازدياد الارباح على المدى البعيد. وهو ما شرعت تاخذ به، الآن، شركات متعاظمة. والشيء نفسه ينبغي قوله عن دمقرطة مالية للعولمة تشرف عليها الحكومة لاعانة وتمكين الذين يعجزون عن اللحاق دولا وافرادا، وكذلك دمقرطة سياسية لها تحصّن وظائف الضبط والرقابة، فضلاً عن صدقية التمثيل وتقريريته.

وباختصار فحجة فريدمان يمكن تلخيصها على النحو الآتي: العولمة ليست مجرد ظاهرة ولا مجرد تيار عابر. انها نظام كوني حل محل نظام الحرب الباردة. انها اندماج راس المال والتقنية والمعلومات بما يتعدى الحدود الوطنية، وعلى نحو يخلق سوقاً كونية موحدة، والى حد ما، قرية كونية. فانت لا تستطيع الآن أن تفهم أخبار الصباح، ولا تعرف اين تستثمر أموالك، ولا تحيط بمعنى مجريات العالم إن لم تستوعب هذا النظام، الجديد الذي يؤثر في السياسات الداخلية والعلاقات الدولية لكل بلد من بلدان المعمورة.

وهذا الكون الجديد يقوم، في رأيه، على توزنات ثلاثة تتقاطع في ما بينها ويؤثر واحدها في الآخر: اولها التوازن التقليدي بين الامم - الدول. فالولايات المتحدة، في نظام العولمة، هي القوة الوحيدة المسيطرة فيما الدول الاخرى تابعة لها بشكل او بآخر. وتوازن القوى بين الولايات المتحدة وغيرها لا يزال له تاثيره في استقرار النظام هذا، لا بل لا يزال يسعه ان يفسر الكثير من الانباء التي نقراها على صفحات الصحف الاولى، اتعلق الامر باحتواء العراق في الشرق الاوسط او بتوسع الناتو ضد روسيا في اوروبا الوسطى.

والتوازن الثاني بين الامم - الدول والاسواق الكونية. فالاخيرة تضم ملايين المستثمرين الذين ينقلون الاموال حول العالم بتحريك طفيف لفئران اجهزة الكومبيوتر، وهؤلاء الذين يسميهم فريدمان «القطيع الكهربائي» يتجمعون في مراكز مالية كونية، كوول ستريت وهونغ كونغ ولندن وفرانكفورت، التي يسميها الكاتب ايضا «السوبر ماركات». ومواقف هذه القطعان والسوبرماركات واعمالها في غاية التاثير على الامم - الدول اليوم، وصولا الى اسقاط الحكومات. فانت لا تستطيع ان تفهم تماما معنى احداث الصفحات الاولى، اتعلق الامر بسقوط سوهارتو في اندونيسيا او انهيار روسيا من الداخل او السياسة النقدية للولايات المتحدة، ما لم تدخل السوبرماركات والقطعان في تحليلك. فاذا كان في وسع واشنطن احداث التدمير عن طريق رمي القنابل، فان في وسع السوبرماركات احداث التدمير نفسه عن طريق قيمة الاسهم.

واما التوازن الثالث، وهو الاكثر جدة، فهو بين الافراد والامم - الدول. فلأن العولمة اسقطت الكثير من الجدران التي حدت من حركة البشر، ولانها في الوقت نفسه شبكت العالم بعدد من الشبكات، فقد اعطت مزيدا من القوة للافراد كيما يؤثروا في الاسواق وفي الامم - الدول سواء بسواء، وعلى نحو غير مسبوق في التاريخ. وهكذا لم نعد امام قوة عظمى واحدة، ولا امام سوبرماركات فحسب، بل ايضا حيال افراد ذوي قوة فائقة. وهؤلاء الافراد، بدورهم، في وسعهم ان يؤثروا من دون توسط الحكومات والشركات والمؤسسات، عامة كانت ام خاصة.

ورغم شمولية الكتاب فان حصة ضئيلة جداً هي التي يعطيها فريدمان للشعوب، والبلدان الذين يخرج الاقتصاد الكوني منهم، او يخرجون منه، لا سيما معظم القارة الافريقية الغائبة تماما عن الكتاب. فمعدل الناتج الفردي هناك، مثلاً، تراجع عما كانه في الستينات، لحظة نهاية الاستعمار. وهذا كاف لتسليط بعض الضوء على عيوب الكاتب المتسرع قليلا، على رغم تحفظات كثيرة اريد منها الحد من التسرع.



لكن يبقى ان فريدمان، وباسلوب صحافي بالغ التشويق، يقرب صورة العالم المعولم، فيضفي طابعاً درامياً على استعارته: صراع الليكسوس وشجرة الزيتون، او صراع نظام العولمة والقوى القديمة في الثقافة والجغرافيا والتقليد والالحمات الاجتماعية. كذلك فانه يدخل في ثنايا التفاصيل في تناوله ردود الفعل العنيفة التي تنتجها العولمة، من خلال اولئك الذين يعتبرون انفسهم ضحاياها، ولا يقتصد في تقديم الاقتراحات التي تعمل، في رأيه، على تلطيف العولمة وتأثيراتها. فالعثور على توازن مناسب بين الليكسوس وشجرة الزيتون هو الدراما الكبرى لحقبة العولمة. وهو، اذا كان منحازا بوضوح، الا انه يرى في الدراما هذه حتمية ممزوجة بالصحية في آن.

لقد جمع فريدمان محاسن العولمة وافخاخها اذا صح القول، في نص بالغ الوضوح والمباشرة، وبامثلة لا تحصى بحيث ينسى المرء بسهولة انه يقرأ كتابا اقتصاديا. فالتعابير الجديدة التي يحيكها والقصص الكثيرة التي يوردها، والمستقاة من شوارع اسيا كما من مصارف اوروبا، تبسط المفاهيم من دون ان تكون دائما تبسيطية. امنا اسلوبيته التي لا بد ان يتعرف عليها بسرعة وسهولة قراؤه في «نيويورك تايمز» او من قراوا كتابه «من بيروت الى القدس» ١٩٨٨ والذي نال جائزة بوليتزر، فتجعل كابوسية الموضوع مستساغة وفي متناول السيطرة.

---

* كاتب ومعلّق لبناني.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٥ / ١٩٩٩

نحن.. وظاهرة العولمة (٥)

الإسلام فى عصر العولمة.. عود على بدء

أ.د. محمود حمدى زقزوق

لقد قرأت مقال د. الرخاوى حول «العولمة ونوعية الحياة» (أهرام الجمعة ١٩٩٩/٥/١٤)، والذى من خلاله اراد أن يخطو - كما يقول سيادته - خطوة أبعد مما ذهبت إليه فى مقالى فى أسبوع سابق حول «الإسلام فى عصر العولمة». ويرى سيادته أن الحديث الذى كثر حول العولمة يركز على الوسائل دون الغايات ويهتم بسرعة وكم الانجاز على حساب نوع وامتداد الوجود. ويؤكد سيادته ضرورة اكتشاف وتاكيد حقيقة جوهرية فى الوجود البشرى تقول إن وجود الله يعد ضرورة حيوية ليكون البشر بشرا. وبذلك تختلف الحياة كل الاختلاف إذا كان الله موجودا عنها إن لم يكن موجودا.... الخ.

والمقال لا يشتمل على شىء نختلف فيه مع سيادته، بل إننا نتفق معه فى كل ما قاله مقدرين له جهده المشكور. ولكن نظرا لأن سيادته قد كتب هذا المقال فور قراءته لمقالى ومقال اخر نشر معه - كما جاء فى كلمة الأستاذ احمد يوسف القرعى - فإن ذلك ربما يعطى انطباعا بأننا قد ركزنا على الوسائل وكم الإنجاز ولم نلتفت إلى القضية المحورية التى تتلخص فى الوعى بوجود الله الذى به ترتقى حياتنا. ولذلك كان لابد من التوضيح الذى نجمله فيما يلى:

إننا إذا كنا نتحدث عن «الإسلام فى عصر العولمة» فالسؤال هو: عن اى إسلام نتحدث؟ إن من المسلمات ان الإسلام هو الدين الذى يتمحور حول قضية اساسية هى وجود الله ووحدانيته وضرورة الوعى بهذه الحقيقة التى تصوغ حياة الإنسان كلها من ألفها إلى يائها. ومن هنا فإنه إذا لم يكن ذلك فى الاعتبار عند الحديث عن الإسلام فإن الحديث يصبح عن إسلام اخر لا يمت إلى الإسلام الذى نؤمن به بأية صلة. فهذه إذن قضية اساسية مفروغ منها ولا خلاف عليها على الصعيد الإسلامى، ولا يجوز أن يكون عليها خلاف على الإطلاق.

وحتى لا يفهم كلامى على غير وجهه الصحيح حرصت فى بداية مقالى السابق على ذكر بعض الملاحظات المبدئية وكان أولاها التاكيد على أن الإسلام دين لا يخشى عليه من تيارات فكرية طالما فهمه المسلمون فهما صحيحا، وادركوا إدراكا واعيا اهدافه النبيلة وغاياته السامية وجوهره الحقيقى. فماذا يكون جوهر الإسلام الحقيقى إذا لم يكن قائما على حقيقة وجود الله وما يترتب على هذه الحقيقة من مسئوليات؟

كما اكدت فى المقال ضرورة تحصين أبناء المسلمين بثقافة إسلامية رشيدة للحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية. فماذا تكون هذه الهوية الثقافية الإسلامية بدون حقيقة وجود الله والوعى بهذه الحقيقة؟

وفى إشارتى إلى الفروق بين العولمة الإسلامية والعولمة الجديدة ذكرت فى المقال: ان هذه الأخيرة تنطوى على استغلال وقهر للإنسان «من حيث هو إنسان» على حساب كل القيم والأخلاق والمعتقدات. واشرت ايضا فى صراحة ووضوح إلى انه «إذا كانت العولمة الجديدة تركز على حرية الفرد، فإنها تصل فى ذلك إلى المدى الذى يتحرر فيه الفرد من كل قيود الأخلاق والدين والأعراف المرعية والوصول به إلى مرحلة العدمية» كما تصيبه بالخواء الداخلى. ومن اجل ذلك اكدت على «ان الواجب الدينى والإنسانى يحتم علينا أن نشارك مشاركة فعالة ومؤثرة فى العولمة الجديدة للحد من اندفاعها المدمر لجوهر الانسان، وأن نعمل على تعديل مسارها وتقويم توجهاتها من أجل مصلحة الإنسان، مطلق إنسان».

وإذا لم نشارك فكيف نصحح وكيف نفيد الآخرين وننقذهم من أوهامهم؟ وإذا تجمدنا وتقوقعنا فكيف نضمن حماية هويتنا الاسلامية فى مواجهة التيارات الجارفة للعولمة على جميع الأصعدة؟

وإذا كنا قد اشرنا إلى خطر تدمير جوهر الإنسان. فما هو هذا الجوهر إذا لم يكن مشتملا على الجانب الإيمانى؟

إن جوهر الإنسان لا يتمثل فى حياته المادية البحتة التى يشترك فيها مع بقية الحيوانات، وانما يتمثل فى الجانب الروحى الذى به أصبح الإنسان إنسانا بعد ان نفخ الله فيه - عند خلقه له - من روحه سبحانه، وطبع فى فطرته الإيمان بوجوده ووحدانيته - كما يشير القرآن الكريم إلى ذلك فى صراحة ووضوح.

كل هذه الحقائق الإسلامية الاساسية لم تغب عن ذهننا، بل كانت فى حقيقة الأمر هى منطلقنا فى الحديث عن «الإسلام فى عصر العولمة» وبالتالى فنحن ننطلق من الغايات وليس من الوسائل.

ولكن الإسلام فى تركيزه على الغايات لا يهمل الوسائل، ولا يجعل منها امرا هامشيا. فهو دين لا يفصل الدنيا عن الدين ولايفصل الجانب المادى عن الجانب الروحى.

ومن أجل ذلك كان اهتمامنا فى المقال - بالإضافة إلى الأسس



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢/٥/١٩٩٩

المركزية الاوروبية ، لم تكن وحدها الطرف الفاعل في هذه الصناعة، ولا أن هذه الصناعة تعني الرسملة أو نشر السيطرة الراسمالية ، من خلال الشركات متعددة الجنسيات، على أرجاء الكون، وذلك لسببين . أولهما : ان الدقة الالكترونية اليابانية، وصناعة الاغذية السوفيتية كانتا شريكا في صناعة العولمة المركزية الأوروبية ، وثانيهما: أن المركزية الأوروبية على حد قول المفكر الدكتور / سمير أمين توشك ان تغادر مكانها المتميز في قمة النظام العالمي لتفسح هذا المكان لقوى وأطراف عديدة مؤهلة للمشاركة في حركة العولمة والنظام الدولي.. كيف ذلك؟

. . . .

إن أخطر ما في العولمة بالمفهوم الأمريكي انها انتهازية تريد انتهاز الوضع الدولي الحالي لاقتياد العالم صوب مصالحها وتريد فرض قيمها عليه، وهنا تكمن خطورة «الأمركة» أو العولمة الأمريكية في محاولتها لتنميط العالم وفرض الأمركة هو قيمها، تلك القيم القائمة على مبدأ حرية الفرد المطلقة أو «الفردانية» — والتي باتت تهدد المجتمع الامريكي نفسه من الداخل، وتؤدي الى تفكيكه ، وتحيله الى جحيم اجتماعي متصارع ومتصادم كما يشير لذلك العنف والاجرام المتنامي في هذا المجتمع، وعنف المواجهة بين الزنوج والاسبانيوليين من ناحية والجماعة الأوروبية الأنجلو سكسونية المهيمنة عليه ، اما الاداء الراسمالي الامريكي فقد جعل طبقة محدودة من الافراد والاسر الامريكية تهيمن على مقدرات البلاد، وتعرض الدولة للعبث بها وتحيل حياة المسئولين بمن فيهم رئيس الدولة ليس فقط الي جحيم لا يطاق، بل إلى مهزلة اخلاقية غير مقبولة عالميا . بهذا فإن قدرة الولايات المتحدة الدعائية لاسيما في مجال الاعلام ، تؤكد سلبيات هذه القيم الامريكية ، وأدت الى إجماع الدول والشعوب على عدم أهلية الولايات المتحدة لقيادة العالم على الاقل من الناحية الأخلاقية، ثم جاءت الممارسات الامريكية الأنانية، وكيلها بمكيالين في قضايا الصومال والعراق وفلسطين وغيرها .. لتؤكد للعالم أن الخلل جوهري وان مرجعه الى تصادم القيم التربوية الأمريكية مع قيم التماسك الاجتماعي والروح الأبوية السائدة في المجتمعات العربية والافريقية والاسيوية، بل والأمريكية اللاتينية والأوروبية ، ومن هنا بدأ المهتمون بهذه القيم يجابهون الموجة التحللية والانحطاطية الامريكية ، ويؤكدون ان العولمة الموضوعية ليست انهزاما امام «الأمركة» .

واذا كان العالم يقبل مبادئ العولمة الاساسية من الاقرار بحقوق الانسان والديمقراطية السياسية والثقافية ووحدة الاداء الاقتصادي، فإن أهم انتصار لهذه المبادئ الانسانية الراقية هو صياغة نظام دولي ديمقراطي حقيقي، يوزع الاعباء كما يوزع الارباح، ويمارس الاعتماد المتبادل كما يمارس فرض فتح الاسواق ويشترك الجميع فيه على قدم وساق دون ارغام من ناحية واذعان من ناحية، فهل تقبل الولايات المتحدة الامريكية الانتصار لاعلى القيم التي تتبناها منزلة - أعني الديمقراطية وتسمح بمشاركة دولية حقيقية في صياغة نظام عالمي جديد حقا .

وديمقراطي صدقا؟

هذا هو السؤال التاريخي الذي على الولايات المتحدة أن تجيب عليه، وعلى العالم أن يضعها في قابل الايام في موقف الاجابة عليه.

واظن ان مستقبل النظام العالمي سيرتبط الى حد كبير بالاجابة على هذا السؤال ، اما العولمة الموضوعية، تقدم البشرية نحو الوحدة والتعايش والترابط فسوف تتسارع خطاها في ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية ولكنها في اعتقادي ستترك مجالا رحبا لتوازن اتجاه الوحدة والترابط مع اتجاه التميز . لا التمايز بين الأمم والشعوب، فستبقى للثقافات والحضارات بريقها وعطاؤها في ظل العولمة، كما بقيت هذه الحضارات رغم وجود الأديان السماوية ، اذا ظل المصري والافريقي والصيني على تميزهم الحضاري رغم اشتراكهم في الانتساب للإسلام.

اما الاتجاهات العنصرية القائمة على التمايز والتحامل والكراهية كالعنصرية الأوروبية والصهيونية الاسرائيلية فهي ان اتسقت مع العولمة في جانب التقدم التقني، فإنها تتصادم مع قيمها ومبادئها القائمة على الترابط والتعاون ومن ثم فلا أرى لها مستقبلا في ظل العولمة ، ولعل هذا هو السبب في فشل مشروع السوق الشرق اوسطية ، وفي فشل مشروع القرن الافريقي العظيم، وكلاهما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية معضدة له، ودافعة كل القوى اليه في الشرق الأوسط وافريقيا. ولعل مرجع فشلها الاساسي انهما كانا يقفزان على الواقع الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ويجسدان الهيمنة الامريكية من ناحية أخرى ويتجاهلان قوى اقليمية فاعلة - مثل مصر - وهي رأس النظامين الاقليميين العربي والافريقي.

ويبقى سؤال أخير الا يوحي فشل هذين المشروعين ، رغم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة العالم أن القوى الاقليمية المترابطة يمكن ان تقول للهيمنة الأمريكية لا؟ ثم الا يعني هذا أيضا أن التناقض جوهري بين العولمة الموضوعية والعولمة الأمريكية ؟

واليس من الأجدر بنا - أخيرا - أن نملأ اطارنا الاقليمي العربي والافريقي بالعمل والعلم والتقدم وأن نسعى لفهم العولمة الموضوعية ، حتى نحيط بها، ونلم بتجلياتها المعاصرة ونشارك فيها، وحتى يكون لنا قول مسموع في شئون العالم، يمنع أصحاب القيم العولمية الانتهازية ، من فرض أنفسهم وحافاتهم علينا، ومن التأثير على أوضاعنا وقيمنا ومصالحنا ، وحتى يستمر أداؤنا الحضاري متميزا ومؤثرا في المستقبل الذي انبلج فجره.



المصدر : الأهـرام
التاريخ : ٢١/٥/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عولمة القوانين

أحمد أبوبكر أحمد
محام بالنقض والدستوريه العليا

سال البعض عن علاقة العولمة بالقوانين ولكن الحقيقة او العولمة فرضت وسوف تفرز قوانين جديدة عن طريق الاتفاقات الدولية التى يتم إدخالها على القوانين المحلية بالاتفاق بين المنظمات الدولية وبين الدول وبعضهابعضا والاتحادات الاقليمية ممايجعلها جزءا من القانون الداخلى تعامل معاملة النصوص القانونية المعمول بها باية دولة تصدق عليها وتقرها طبقا لنظامها الدستورى والقانونى واكبر مثال على ذلك جولة اوروجواى التى بدات منذ عام ١٩٤٧ وانتهت بصدور أتفاقية الجات التى ترتب على قبولها من معظم دول العالم واقرارها كأحد قوانينها التزام الدول بتنفيذ نصوصها على مراحل اقصاها مدة عشر سنوات .

وترتب على ذلك قيام منظمة التجارة العالمية وسوف يترتب على ذلك اتجاه قوى فى خلال خمس سنوات تالية لبدء الالفية الثالثة تغييرات فى العديد من القوانين التى تحكم النواحى الاقتصادية والتجارية وهو مايمس النظم السياسية ويدفعها إلى سرعة تغيير أو تعديل الدساتير والقوانين المنظمة للحياة فيها للتوافق مع القوانين التى يفرزها عصر العولمة الذى أصبح قدرا لايمكن الفرار منه رغم اثاره البالغة السوء على الدول النامية التى سوف تسعى إلى التلكؤ فى احداث تلك التعديلات أو التغييرات لإمكان استيعابها وإعمالها للإقلال من اثارها السلبية عليها، وقد أكد ماسبق السيد عمرو موسى وزير الخارجية حين قال ان العولمة واقع وليست خيارا ولايستطيع احد أن ينكر أن هناك قوانين جديدة لم نكن نعرفها جميعا قبل عشر سنوات ولكننا فى ظل النظام العالمى الجديد وجدنا أنه لامفر من اصدار هذه القوانين لحماية اسواقنا واقتصادنا «قانون منع الاغراق، قانون منع الاحتكار، قانون سوق المال، قانون حوافز الاستثمار، قانون التجارة الجديد الجارى مناقشته، قانون التحكيم الجديد المدنى والتجارى، قانون العمال الجارى إعداده وغيرها». وقد اصبح موضوع تعديلات وتغيير القوانين لتجارى العصر مسألة غاية فى الأهمية حيث تعدل معظم القوانين بما فى ذلك قوانين الاحوال الشخصية كأثر من اثار مؤتمر السكان بالرغم من ان ماصدر عنه مجرد توصيات.

والمحامون جميعا مطالبون ومعنيون بشكل مباشر بالاهتمام بهذه القوانين التى لم يسبق ان درست حتى تاريخه ولم تتم الاشارة إليها فى دراسات كليات الحقوق حتى مرحلة الليسانس وعلى حد علمى وحتى تاريخ تحرير هذا المقال.

ولاشك ان ذلك يتطلب قبل دراسة هذه القوانين ومعرفة المشاكل الجديدة التى توجدها العولمة دراسة التحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الراسمالى والاثار المترتبة على تطبيق اقتصادات السوق وهو تغيير يحتاج إلى موضوعية فى النظر إلى الامور من جوانب مختلفة «إعادة برمجة العقول على النظم الجديدة» حتى لاتفاجأ الغالبية العظمى من المحامين بوجود شركات أجنبية للمحاماة تقوم عنهم بتحمل اعباء الدفاع عن مصالح الشركات التابعة لدولهم مما يهز صورة المحامين ويقلل من فرص العمل أمامهم وهى مأساة نتمنى الا تحدث ابدا.

فلابديل امام المحامين غير الاهتمام بدراسة اللغات الاجنبية خاصة اللغة الانجليزية حتى لانصبح خارج التاريخ وخارج المستقبل ، فمصر بدأت تتعامل فى علاقات البعض منها لايحكمها القانون المصرى وهو ماأجازه قانون التحكيم التجارى من حيث جواز الاتفاق على ذلك فى العقود الدولية التى تشتمل على شرط التحكيم الاجبارى أو الاختيارى مما يجوز فيه خضوع العلاقات التعاقدية إلى قوانين اجنبية من حيث الشكل او الموضوع مما يتطلب خبرات قانونية فى اللغات والانفتاح على القوانين الدولية، ولعلى اذكر بالاثار التى ترتبت على تفسير القرار «٢٤٢» الخاص بالأرض المحتلة عقب حرب أكتوبر والفارق بين التفسير للنص الفرنسى والنص الانجليزى وماترتب على ذلك من آثار مازال يعانيها العالم العربى.

خاصة أن اللغة العربية ليست إحدى اللغات التى اعتمدتها منظمة التجارة العالمية مما يترتب عليه ضرورة الاهتمام برفع مستوى اللغات لإمكان احتفاظ المحامين بدور لهم فى ظل عالم البقاء فيه للاقوى بمقياس عصر العولمة الذى لايمكن لدولة ان تتجنب اثاره أو تتجنب الدخول فيه وهى آثار يصعب احتمالها على كثير من الدول النامية لدرجة قد تحتاج فيها إلى ولادة قيصرية خلال سنوات قليلة مقبلة.

جنبنا الله الانتظار حتى لانقع فى المحظور والانشغال عن لب الموضوع والبحث فيما يعوق انطلاق المسيرة لمصلحة المحامين والوطن.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/٥/١٩٩٩

نعم للعولمة الموضوعية..
ولا للهيمنة

د. السيد فليفل
رئيس قسم التاريخ - معهد الدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

أعلن الرئيس جورج بوش في ١٧ يناير ١٩٩١ تدشين ما اسماه بالنظام العالمي الجديد New World Order مستخدما لفظة Order وفيها من القسر والتوجيه والامر ما ليس في كلمة System او Institution أو غيرها ، وكانما اراد الرئيس الامريكي ان يوحى بان النظام المدعى وبلاده على راسه ، قد أسقط كل قوة معارضة للتوجيهات الرئيسية لبلاده، وهى الليبرالية، والراسمالية، والديمقراطية ، وتبع هذا تعميق الكتاب لاستخدام مصطلح النظام العالمى الجديد ومصطلح العولمة لتجسيد معنى التفوق الامريكي انف الذكر.

ومن أبرز المؤرخين الذين خدموا هذا الوضع المؤرخ الأمريكى - اليابانى الاصل - فوكاياما وكتابه «نهاية التاريخ» ، والذى ظن التاريخ متجمدا عند منعطف تاريخى معين لا يبرحه، هذا بينما جاءت الأيام بتغيرات فى الاداء الراسمالى الأوروبى نفسه تتناقض مع الفكرة الرئيسية لهذا الكتاب، فإذا الأحزاب الاشتراكية تقفز على كراسى الحكم فى غرب أوروبا واذا سياسيو الراسمالية يطرحون لها ما سمى «الطريق الثالث».

وفى لحظة التفوق الأمريكى هذه كتب المؤرخ صمويل هنتجتون كتابه «صدام الحضارات» من منطلق تفكيك العالم الى شظايا حضارية متصادمة، وإدخاله فى دوامة صراعية لا تنتهى ، ربما على أمل أن يكون صدام تلك الشظايا مدعاة لبقاء الولايات المتحدة محورا للاداء العالمى، ومجمعا لوحدة القرار الدولى، وبهذا ظن المؤرخان أن المركزية الأمريكية هي نفسها النظام العالمى الجديد، وهى نفسها العولمة.

وقد دفع هذا بعض الكتاب والمفكرين الى احتكار النظام العالمى الجديد والعولمة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما اندفع بعض اخر ينكرون عليها ممارستها، الي حد انكار ان العالم يشهد ظاهرة العولمة اصلا ، حتى ظهرت فى كتابات البعض منهم «فخا» كما ذكر هانس بيتر مارتن وهارلد شومان او كما ظهرت صناعة للجوع، في رأى البعض الثالث، وهكذا فهى ليست إلا هيمنة قيم وقوى الغرب الأوروبى والأمريكى ، اما المؤرخ الامريكى الرصين بول كيندى فى عمله الابداعي الاعداد للقرن الحادي والعشرين Preparing for the 21th Century فانه راح يدرس ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة انسانية تطورية وتقدمية ، خرجت من رحم حس انسانى وحدوي راق، وتولدت من رحم الثورات الصناعية المتعاقبة، ولا سيما الثورة الالكترونية ، وثورة علوم الليزر وثورة المعلومات والاتصالات، والهندسة الوراثية، وثورة المواصلات، وهى الثورات التي اختزلت المسافات، وضيقت الفجوة بين الخلافات الحضارية والأيديولوجية، ويسرت فرصة السفر والسياحة، وجعلت الحدود السياسية وسيلة تنظيمية وليست عقبة عسكرية، ويسرت انتقال رؤوس الاموال، والأفكار، ونقل التكنولوجيا والموديلات، كما جاءت ظاهرة تلوث البيئة لتوجيهها مطالبة دولية بصيانة ووحدة الاداء البيئى فى عالم واحد، مؤكدة أن هذه الصيانة تعنى نضج البشرية فى التعامل مع الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة ومعادن واشجار ونباتات فى اطار من التناغم البيئى، باعتبار ان الاضرار بغابات الامازون أو الكونجو لا يعنى فقط الاضرار بابناء امريكا او أفريقيا ، بل أيضا بأبناء أوروبا وأسيا، وهكذا يصير الاحساس بوحدة العالم مقدمة لادراك قيم بشرية واحدة، وهو ما يمكن تسميته «العولمة» كظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم كل بقدر نصيبها من المؤثرات انفة الذكر. وبذا فقد نظر المؤرخ بول كيندى للعولمة في مضمونها «الموضوعى» باعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عام للبشرية ككل، اسهمت فيه جميع حضاراتها وشعوبها ومن ثم فالعولمة الموضوعية ليست قرينا للعولمة الأمريكية ، التى هى نمط من الهيمنة سوف يتعاظم رفض العالم له، بل إن بول كيندى يعتبر الولايات المتحدة اعجز من الاستجابة للعولمة الموضوعية بكامل مفرداتها فى الوقت الراهن ، فلا هى قادرة على إنهاء مشروعاتها الملوثة للبيئة طبقا لمقررات قمة ريودي جانيرو ١٩٩٢ ولا هى قادرة على فتح أسواقها امام سلع اليابان، والصين، وأوروبا، بدليل ما تتخذ إجراءات جمركية حمائية. على أنه إذا كانت المركزية الأوروبية قد احتلت مكانا متميزا فى صناعة التطور الذى تسير فيه البشرية صوب العولمة ، فإن هذه المركزية علي حد قول بيتر جران فى كتابه، ما بعد ...

التى لا خلاف عليها : هو التنبيه إلى تخلف المسلمين فى الجوانب الحياتية الأخرى، وفى مقدمتها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية . وهذا التخلف لا يرضاه الإسلام لأتباعه. فقد أكد الإسلام على أن للإنسان مهمة أساسية فى هذا الوجود تتمثل فى إعمار الأرض بالمعنى الشامل لهذا الإعمار، كما يقول القرآن الكريم: (هو انشأكم من الأرض واستعمركم فيها) أى طلب منكم عمارتها.

وعمارة الكون وصنع الحضارة فيه لا تكون إلا بالعلم الذى هو فريضة إسلامية لا تقل عن أية فريضة إسلامية أخرى. وقد سلح الله الإنسان ـ قبل أن يهبطه إلى الأرض ـ بهذا العلم الذى يحتاجه، والذى عجزت الملائكة عن معرفته لأنها ليست فى حاجة إليه وليس من مسئولياتها، وإنما يقع فى إطار مسئولية الإنسان.

وقد أهمل المسلمون هذه المسئولية الحضارية فى القرون الأخيرة ـ بعد أن كانوا حين قيامهم بالتزاماتها سادة هذا العالم ـ فتخلفوا فى الجانب المادى تخلفا واضحا لكل ذى عينين.

ولعلى لا أكون مبالغا إذا قلت إن الأمر قد وصل بالمسلمين فى عصرنا الحاضر إلى حد أصبحوا فيه أضيع من الأيتام فى مادبة اللئام، كما أصيبت الإرادة الإسلامية بالشلل بحيث أصبح حال العالم الإسلامى يكاد يكون مثل حال المريض الذى يعرف علته، ويعرف الدواء الذى يقضى على هذه العلة، ولكن ليست لديه الإرادة لتناول هذا الدواء.

وأبلغ دليل على عجز العالم الإسلامى ما نراه اليوم من عدم قدرة المسلمين على المشاركة بفاعلية فى القضايا المصيرية التى تخصهم. وهذا واضح وضوح الشمس فى قضية كوسوفا ومن قبلها البوسنة، بالإضافة إلى مناطق أخرى فى العالم الإسلامى التى يقرر الآخرون وحدهم مصيرها.

إن الأمر بالنسبة للمسلمين ـ كما قلت فى مقالى السابق ـ جد خطير، والتيارات الجارفة ـ إذا لم يتيقظوا ويدركوا أبعاد المخاطر التى تواجههم ـ قد تكتسحهم فى طريقها وتقتلعهم من جذورهم، تلك الجذور التى نحرص كل الحرص على ترسيخها فى النفوس وتعميقها فى العقول وهى الجذور الإيمانية. ولكن الإيمان ـ كما قال صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام ـ : «ليس بالتمنى ولكن ما وقر فى القلب وصدقه العمل. وإن قوما غرتهم الأمانى وقالوا نحسن الظن بالله، وكذبوا، لو أحسنوا الظن لأحسنوا العمل».

فهناك علاقة وثيقة بين الغايات والوسائل. فالغايات بمثابة الأساس، والوسائل ـ لتحقيق هذه الغايات ـ بمثابة البناء. ولن يغنى أساس ما لم يكن فوقه بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن له أساس. إننا إذ نريد أن نحافظ على هويتنا الحضارية المبنية على الإيمان بالله، فإننا فى الوقت نفسه مطالبون بالالتزام بتنفيذ الأمر الإلهى بإعمار الكون بكل أبعاد هذا الإعمار ماديا ومعنويا. فكيف لنا أن ننفذ هذا الأمر الإلهى إذا لم تكن لدينا الوسائل لتنفيذه؟ وأين هى الوسائل التى فى يد المسلمين كى يحققوا هذا الأمر الإلهى؟

إن العصر الذى نعيش فيه لم يعد فيه مكان للضعفاء، والمسلمون اليوم يشكلون خمس سكان العالم وعددهم يعادل ضعف سكان أوروبا وأمريكا الشمالية. ولكنهم أصبحوا فى عالم اليوم ـ كما وصفهم د. أحمد كمال أبو المجد ـ «أمة حائرة فى عالم محير». وأدى هذا الوضع إلى ارتباكهم وانقلاب هرم الأولويات لديهم. ولابد من وضع حد لهذا كله.

ولن يحدث ذلك إلا بالأخذ بالأسباب والتسلح بكل أسلحة العصر حتى يكسب المسلمون احترام الآخرين، ويتعاملوا معهم على أساس من الندية والاحترام المتبادل. وحينئذ يستطيع المسلمون أن يشاركوا فى عصر العولمة فى توجيه سفينة العالم إلى شاطىء النجاة. وبدون ذلك لن يسمع لهم صوت.

إن المسلمين فى عصرنا الحاضر فى حاجة ملحة إلى ممارسة النقد الذاتى، وضرورة التحديد الدقيق لما يريدون، وكذلك التحديد للوسائل التى توصلهم إلى ما يريدون، والعمل المتواصل لتحقيق ذلك حتى يكونوا جديرين بالانتساب إلى الإسلام الذى هو دين الوسطية والاعتدال والتوازن.

وهكذا فإننا إذا كنا فى أشد الحاجة إلى الغايات لنبنى على أساسها فنحن فى الوقت نفسه فى أشد الحاجة إلى الوسائل لنبنى بها. وأى خلل فى ذلك لن يكون فى مصلحة الأمة الاسلامية.

ومن هنا فإن مسئولية كل القادرين على التوجيه فى العالم الإسلامى الا يملوا من العمل على إيقاظ النائمين وتنبيه الغافلين حتى تنهض الأمة وتجد طريقها إلى الخلاص، وتشارك بفاعلية فى صنع مستقبل هذا العالم الذى نحن جزء منه. وأرجو أن أكون قد أوضحت وجهة نظرى بما فيه الكفاية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢/٥/١٩٩٩

العولمة .. والتعليم

د. السيد أحمد عبد الخالق

مدير مركز الدراسات السياسية الدولية

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

لقد اسهمت التحولات التكنولوجية والتدفق الغزير واللامتناهى فى المعلومات فى التوجه نحو العولمة ومن ثم فى احداث تغيير فى المفاهيم والافكار والسياسات المتعلقة بالتعامل بين الدول والاقتصادات المختلفة على نحو من المشاركة التنافسية.

إذ تعنى العولمة فى مفهومها البسيط إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول القومية ليكون العالم أشبه ما يكون بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية اقاليمها على جانب، كما تعكس المتطلبات التى يفرضها التكامل الاقتصادى العالمى على جانب اخر، ولابد ان نعترف بأن الدخول فى العولمة لم يعد خيارا وإنما يعد ضرورة يفرضها الواقع والتطور العلمى والتكنولوجى، بل ومصلحة الدول ذاتها.

وينبغى أن نسجل ان العولمة، هى بحق، عملية بدأت منذ أمد ليس بالقصير، ولكن الجديد هو السرعة الكبيرة، التى تمت بها، والنطاق الواسع الذى تشمله تحت تاثير رغبة الاقتصادات متعدية التاثير اقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا لإعادة ترتيب قاعد اللعبة الدولية بحيث يكونون هم صانعى الألعاب وموزعى الأدوار فيه.

وأيا كانت الدوافع ، فإن العولمة وما تعنيه من السوق الموحدة أو شبه الموحدة تحمل فى أحشائها الصراع الاقتصادى او ما يمكن ان يسمى بالحرب فى زمن السلام وهى المنافسة وفى هذا الصدد نزعم ان هذه المنافسة، ستكون من طبيعة معقدة ومركبة، إذ بالإضافة إلى المنافسة بين المشروعات فى داخل السوق الموحدة نجدها تتسع لتضم مشروعات تنتمى لعدة اقتصادات ذات قدرات اقتصادية متباينة إلى حد كبير ستكون منافسة شديدة وقاسية تحتاج إلى مقومات وقدرات أكبر من ذى قبل، ستكون منافسة كونية لا تقف عند حد خفض الأثمان وتحسين جودة السلعة، بل تشمل الجودة البيئية وغيرها وأخيرا ستكون منافسة على أساس القدرة على الابداع والابتكار أى دخول السوق بمنتجات جديدة لم يكن يسمع عنها، بل وفى وقت قصير منافسة تتسم بالدينامية المستمرة اى ذات مقومات وأركان متحركة الخ هذه المنافسة فى السوق العالمية الموحدة تعنى انها فى حاجة إلى مقومات وأدوات وقدرات تنافسية جديدة كذلك، وهذه المقومات والقدرات لابد أن تستند إلى ما يشهده العالم من تحولات تتمحور أساسا حول ازدياد الوزن النسبى لدور القدرات العقلية والذهنية والمهارات الرفيعة، التى يمتلكها العنصر البشرى.

فى ظل هذا المناخ الجديد نجد أن العولمة تفرض تحديا مهما يخلص فى ان كل اقتصاد عليه أن يصنع فرص نجاحه اعتمادا على ذاته فى الأساس وتحت مسمع ومرأى الجميع، بل وتحت وطأة منافستهم كذلك إذ أن قيام السوق الموحدة فى ظل العولمة لا يعنى ان هناك فرصا متساوية للجميع، بل أن القدرة على للبعض تعتمد على القدرة على التفاعل فى السوق العالمية أخذين فى الحسبان طبيعة العلاقات التى تسود فيها لذا بات من المعروف أن الدول النامية ذات الاقتصادات التى تتسم بالدينامية ستحقق مكاسب من العولمة وتداخل الاقتصادات مع بعضها البعض ، هذا فى حين ستمنى الاقتصادات النامية الأخرى بالخسائر خاصة فى الدول الإفريقية جنوب الصحراء.ومن هنا يمكن القول إن التغييرات السابقة ادت إلى إحداث بعض التغييرات على أرض الواقع وكذلك فى المفاهيم التى ظلت سائدة حينا من الدهر إذ:

- لم يعد الإنتاج يتم وفقا للمعايير التقليدية، بل يجب أن يتم وفق المعايير الدولية على نهج الحكمة القائلة فكر وتأمل دوليا وعالميا وأصبح محليا، حيث إن ما يصنع فى مكان يجب أن يكون

- حلول مفاهيم العولمة والدولية محل مفاهيم الإقليمية والمحلية.

- تزاوج اعتبارات الكيف مع الكم دون التركيز على الأخيرة فقط فى عمليات الإنتاج والتسويق.وتفرض العولمة تحدياتها كذلك على الأشخاص الاقتصادية الفاعلة فى كل اقتصاد وطنى إذ لم يعد فى وسع المشروعات فى دولة ما أن تعتمد على مساندة الدولة لها فى مواجهة المنافسة الأجنبية، بل عليها أن تعتمد بصفة رئيسية على مقوماتها الذاتية اى انه على كل مشروع أن يطور قدراته من خلال الحرص على اكتساب افضل العقول والمهارات وتشجيع منسوبيه.على الارتقاء بمستوياتهم.

لذا ليس من قبيل المبالغة القول إن الحصول على موضع قدم فى السوق العالمية يقف عند اعتاب مدارسنا وجامعاتنا وما يدور من تفاعل بين كل عناصرها من اسس وملاعب ومبان وتجهيزات ، فالتعليم وما يرتبط به من تدريب يقع موقع القلب من اى إصلاح او تطوير اقتصادى منشود، فالواقع أن التعليم فى أى دولة أصبح ذا أبعاد دولية متعددة الجوانب ومن أهم الأمثلة على ذلك هناك تدويل مباشر لقدرات العنصر البشرى، حيث أصبح من الواجب أن تتوافر مهارات وقدرات عقلية وذهنية رفيعة المستوى ومطلوبة عالميا لكى يستطيع العنصر البشرى أن يهاجر أو ينتقل إلى دولة اخرى بقصد العمل، كما ان الصورة الأكثر شيوعا على هذا التدويل أن السوق العالمية تطلب نوعية معينة من السلع والخدمات ذات مواصفات لم تكن معروفة من قبل، كما يتطلب التدفق السريع للمعلومات فى عصر الانفجار المعرفى والحاجة إلى رأسمال بشرى قادر على تحقيق ذلك، كما اثبتت التجربة والدراسات أن القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى القطاعات الأكثر تقدما كذلك القدرة على استيراد التكنولوجيا الأجنبية وتطويعها وتكوين قاعدة تكنولوجيا وطنية يقف وراءها عنصر بشرى فاهم وقادر على انجاز المطلوب.لذا قد يكون من المفيد الاشارة إلى أن التعليم فى ظل العولمة يجب أن يراعى العديد من الاعتبارات المهمة:

- التركيز على دور التعليم والتدريب فى مواجهة المشاكل المحلية، بالإضافة إلى متطلبات السوق العالمية باعتبارها جزءا متكاملا ومتفاعلا مع الاقتصاد العالمى ومن هنا وجب التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل ، بل وما يعرف بصناعات المستقبل، هذه الصناعات التى تعنى أن من يقف وراءها من أيد عاملة يجب أن تكون ذات مواصفات عالمية اى يعنى ضرورة توافر الجودة الشاملة فى العنصر البشرى ذاته، فالمنافسة السلعية الخدمية تخفى وراءها منافسة عمالية، ولعل هذا يؤكد ما قاله «ارنولد توينبى» أن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة.

- يجب أن ندرك أن التعليم يعد احد المرتكزات المؤسسية والأساسية التى تدخل فى إطار ما يعرف بنظرية «التجارة الاستراتيجية» التى تعنى بالتدابير المؤسسية والتنظيمية والسياسات التى تتخذها الدول بقصد إعادة ترتيب البيت من الداخل فى علاقاته مع الخارج وزيادة القدرة التنافسية.

- يجب ونحن نطور التعليم ان ندرك الأهمية الثقافية والقيمية للتعليم إذ يعد ضرورة للحفاظ على التراث الثقافى والأصالة بما يتفق وحركة المجتمع دون انكار إمكانية الاستفادة مما لدى الغير والتفاعل معه.



- يجب أن نهتم ليس فقط بالتعليم قبل الجامعى، بل نؤكد أهمية التعليم الجامعى أكثر من أى وقت مضى، حيث تزداد أهمية هذا النوع الأخير فى عصر المعلومات والإنترنت واللغات واقتصاد السرعة والحاجة إلى الابداع والابتكار.

- يجب العمل على رفع كفاءة عنصر الإدارة التعليمية على كل مستوياتها لما له من دور حيوى وفاعل فى تنظيم الاستفادة من الموارد المالية من ناحية، وعدم التذرع بنقص الموارد المالية اللازمة للعملية التعليمية من ناحية أخرى، إذ يمكن زيادة مشاركة المتعلمين أنفسهم فى تحمل جزء من الانفاق العام على التعليم، خاصة وانهم يجنون مكاسب خاصة من وراء ذلك، كما يمكن فتح المجال للتمويل الأهلى وقبول التبرعات وإفساح المجال للقطاع الخاص ليسهم فى إيجاد فرص للتعليم فى ظل الضوابط المحكمة والاشراف الدقيق وعن قرب من قبل الحكومة.

فلابد ان نعترف باننا أصبحنا نعيش فى عالم مختلف عما عهدناه وهو عالم لا يرحم ولا ينتظر ومن هنا وجب ان نتكلم اللغة التى يتكلمها ونستعمل الأدوات التى يستعملها وبإذن الله نستطيع بما لدينا من موارد بشرية تحقيق ذلك ومرة أخرى نؤكد محورية دور التعليم فى ذلك والله تعالى أخرى من وراء القصد.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٥/١٩٩٧

مواصفات الدولة المعولمة

محمد نور الدين افاية *

■ يتجدد السؤال عن الدولة باستمرار، ولا احد يمكنه الادعاء انه قادر على تقديم تعريف شامل، مانع، ونهائي لها. يتداخل فيها ثقل الماضي، باكراهات الحاضر، وبحسابات المستقبل. كل «تفكير حول الدولة يدور على محاور ثلاثة: الهدف، التطور، الوظيفة». كما يقول عبدالله العروي. كما انه ليس هناك نموذج واحد للدولة، حتى ولو عمل قادة العولمة، بكل ما يملكون من قوة، على فرض مناهج وقواعد وشروط يريدون تعميمها على العالم. فالليبيرالية الجديدة التي تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى القطع مع المرجعيات السياسية التي جعلت من الدولة - الامة اطاراً تنظيمياً ومؤسسياً قادراً على خلق التوازن بين حسابات السياسة، وتحولات الاقتصاد، ومطالب المجتمع. كما تتطلع الى تقليص مفعولات العمل السياسي والرفع من شان الاعتبارات الاقتصادية التي يتحكم فيها الراسمال وتقلبات الاسواق.

وإذا كانت الدولة عبارة عن مجموعة أجهزة، حسب ما قال به الفيلسوف لويس التوسير، فيها ما يتكلف بالردع والعنف والمراقبة (مثل الجيش، والشرطة، والقضاء، والسجون... الخ)، وما يختص بالدعاية والتعبئة والتوجيه والترويض (مثل نظام التعليم، والاعلام والمؤسسات الدينية، والاحزاب... الخ)، فإن الدولة، اضافة الى هدفها وتطورها ووظيفتها، تتقوى بفضل اقامة مؤسسات عصرية تكلف، بطرق مختلفة، العقلانية الاجتماعية، واجهزة «بيروقراطية» تسعفها في التحكم في المكان والانسان. فسلطة الدولة تتمثل في قدرتها على الحكم والتحكم. وذلك مهما كانت طبيعة الدولة، ديمقراطية، شمولية، قمعية،... الخ. لان المهم هو الاختيارات الكبرى التي تقوم بها الدولة في علاقاتها بالمجتمع، وبالاهداف التي تتحرك من اجل تحقيقها. والفارق بين الدول يظهر في قدرة كل دولة على الاستجابة لانتظارات مختلف الفئات المكونة للمجتمع. لذلك فلكل دولة مساوئها ومحاسنها، والحكم عليها يتحدد حسب الموقع الذي يحتله الشخص او الفئة في التراتب الاجتماعي القائم.

يشهد العالم، الآن، ما ينعته البعض بانهيار «التفاؤل التاريخي»، أي انه في الوقت الذي عملت فيه فلسفة الانوار والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، على فتح مرحلة جديدة في التاريخ السياسي امتدت قرنين من الزمان، يبدو، من خلال مؤشرات عدة، ان هذه المرحلة استنفدت امكاناتها، في ما يتعلق بالدولة وبالديموقراطية. واذا كان ميشال البير يعتبر بأن الراسمالية شهدت عهوداً ثلاثة تساوقت مع انماط محددة من الدولة، فإن النزوع القوي للعولمة نحو التقليص من ادوار الدولة، وتنامي «استبداد» الاعتبارات المالية، جعل مفاهيم عديدة محط تساؤل واعادة نظر، مثل السيادة، نجاعة العمل السياسي



الديموقراطي، الحماية، الحدود... الخ. املاءات لاحصر لها تتعرض لها الدولة من طرف الراسمال المالي، خصوصاً في بلدان الجنوب التي وجدت نفسها عاجزة عن تحقيق تنمية متوازنة للخروج من التخلف، كما وصلت سياسات التعاون الى طريق مسدود لاسباب متعددة يعود بعضها الى طبيعة انظمة الحكم، والفساد، واللااستقرار السياسي... الخ، ولم يبق امام هذه البلدان سوى العمل على جلب الاستثمارات الاجنبية او اللجوء الى الاقتراض الخارجي.

امام انهيار العمل السياسي، وسطوة لعوامل الاقتصادية، ولا سيما الاعتبارات المالية، ولاستقطاب الاستثمارات يفرض الراسمال المالي شروطاً على الدولة تحت شعار ضرورة ادخال اصلاحات على مؤسساتها الاقتصادية واجهزتها المالية والادارية والتعليمية وعلى اختياراتها الاجتماعية والثقافية. من بين هذه الشروط توافر ما تسميه المؤسسات المالية الدولية، وعلى راسها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، القواعد الاساسية المتمثلة في الاستقرار الماكرو - اقتصادي، والاستقرار السياسي، والتوازنات المالية الكبرى، ثم خلق مناخ جاذب للاستثمارات الخاصة، والخارجية منها على وجه الخصوص، وذلك بتحرير الاقتصاد، ورفع المراقبة على الاسعار، والتبادل، والرساميل، ومعدل الرواتب، وادخال المرونة في علاقات الشغل، واقامة نظام جمركي غير حمائي، يشتغل بشكل ناجع، ونظام جبائي محفز، وخوصصة المنشات الاقتصادية التابعة للدولة، واصلاح الاطار القانوني والجهاز القضائي، والتخفيف من ثقل الادارة، واحترام الالتزامات بالسرعة المطلوبة، والغاء كل الاجراءات الكابحة للمبادرات الاستثمارية، وتاهيل النسيج الاقتصادي لبناء مقاولات قادرة على المنافسة... الخ.

هذه هي الوظائف الجديدة التي يتعين على الدولة، الآن، القيام بها كما تتصورها المنظمات المالية والتجارية والاعلامية المرافقة لحركة العولمة. وليس يهم، بالنسبة للآخذين بهذه التوجهات الجديدة، طوعا او بالرغم منهم، ان تكون لهذه الاجراءات القاسية انعكاسات اجتماعية ومضاعفات سياسية، لانه لا احد يستجيب لشروط اقتصاد السوق من اصحاب القرار يتوهم بانه يمكن تحقيق اكثر ما يمكن من مكاسب لاكبر عدد ممكن من الناس، وفي كل الميادين. فكل فكر يقبل باسس اقتصاد السوق ممنوع عليه «ان تكون له تطلعات شاملة».

صحيح ان قادة العولمة اهتدوا، متاخرين، الى اهمية الحفاظ للدولة على بعض صلاحياتها التقليدية، وتعزيز ما يسمح لها بتوفير شروط الاستقرار السياسي، ولكن دون التنازل عن المبادئ الموجهة لليبرالية الجديدة. وهنا تطرح اسئلة جدية حول صدقية العمل السياسي، ودور النظام الديموقراطي التمثيلي. هل ما زال للإرادة الشعبية، من خلال الاقتراع والانتخاب، دور في تقرير مصير الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبرى للدولة ؟

كثير من الباحثين والمختصين يلاحظون ان الديموقراطية التمثيلية تتعرض للطعن والانتقاد، سواء من طرف تيارات شعبوية لها قدرة كبيرة على تعبئة الناقمين والساخطين من الفئات الشعبية التي تجد نفسها على هامش المجتمع، او لا يسمح لها المجال السياسي بالتعبير عن اسئلتها ومشاغلها. كما ياتي هذا النقد من المنظمات الكبرى الداعمة لحركة العولمة حين يصبح الراي الحر، والقرار المستقل، والارادة الشعبية الحرة، عوامل تزعج شروطها ومقاييسها، حتى ولو لم تتوقف عن التبجح بشعارات حقوق الانسان، والاهتمام بالاطفال والمراة... الخ.



ازاء هذا الذي يحصل الآن على صعيد السياسة العالمية لم تعد هناك مثاليات كبرى ترتبط بمسالة الدولة، او التعويل عليها لتحقيق الخير والسعادة لجميع المواطنين. فكل مجتمع يبحث، اعتبارا لشروطه الاقتصادية والسياسية والثقافة المميزة، عن دولة معقولة. فالانتصار التاريخي للراسمالية، والطور «الهائج» الذي تشهده، حاليا، مع ظاهرة العولمة، فرض على كل رجالات الدولة درجة كبيرة من التعامل النسبي مع المطالب المتصاعدة للمجتمعات ومع الضغوط القاهرة للسوق، وذلك لتجنب الاخطار المهددة للاستقرار، والاشكال المختلفة للعنف الناتجة عن الفوارق الصارخة التي يولدها الاقتصاد المعولم.

ارتبكت امور السياسة بشكل كبير، ووجدت الدولة نفسها في اوضاع تتغير فيها مكوناتها بالتدريج. ففي الوقت الذي كانت الدولة/الامة، سيما في اوروبا، تتميز فيه باعتماد الديموقراطية التمثيلية، وبمبادئ الرعاية، متكئة في ذلك على الطبقة الوسطى، اصبحت هذه الدولة، الآن، مطالبة باعادة النظر في هذه المرتكزات بسبب تنامي الراسمال المالي، وازدهار ثالوث جديد يتمثل في سلطة القاضي والقضاء، ووسائل الاتصال، والراي العام.

اعتبارا لذلك تطرح رهانات كبرى على دول مثل الدولة المغربية او غيرها من الدول العربية. فالمجتمع ما زال في حاجة الى دولته. ولا شيء اكتمل بالشكل المطلوب، مؤسسيا وسياسيا وثقافيا. فوظائف الرعاية والتعليم والتنظيم والتاطير... الخ، ما زالت لم تستنفذ بعد. والدعوة الى تقليص دور الدولة، وانسحابها من المجهودات التنموية والتربوية والاجتماعية، دعوة تحتمل مخاطر لا احد يمكنه التكهن بمداها وبمضاعفاتها. وليس المرء في حاجة الى نصائح قادة العولمة حتى يهتدي الى الادوار التاريخية للدولة، شريطة اصلاح مؤسساتها ودمقرطة حياتها السياسية، وتنمية مجتمع مدني مستقل، والاعتراف بحقوق المساواة والعدالة، والتوزيع المعقول للثروة الوطنية، والاعلاء من شان المراة والشباب، والانفتاح الدائم على الجديد، وعلى العالم.

* كاتب مغربي.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٧

الدور الاجتماعي للدولة.. في ظل العولمة

بقلم

د. أحمد يحيي عبدالحميد

جامعة قناة السويس

يخطيء من يعتقد ان العولمة تعنى القضاء على دور الدولة فى التخطيط والمتابعة ووضع التصور العام للعمل والاستثمار والتجارة والتصنيع وكافة مناحى الحياة العامة.. فعلى الرغم من ان العولمة تعتمد فى جانبها الاقتصادى على حرية التجارة وفتح الاسواق وزيادة الاستثمارات ومنح حرية تنقل راس المال فى الاسواق المالية والبورصات دون قيود على الرغم من ذلك يظل دور الدولة غاية فى الاهمية لحماية تنفيذ ذلك.

وهناك مفهومان متميزان لتدخل الدولة.. اولهما ما يعرف بدولة التخطيط المركزى وهو ما كان سائدا فى المفهوم الاشتراكى بحيث تسيطر الدولة ممثلة فى اجهزتها التنفيذية على مجريات الاقتصاد وحركة المال والاعمال فى مقابل القيام بمسئولياتها فى توفير الرعاية الاجتماعية والعمل والسكن والدعم والتامينات تحت مقولة.. انه طالما ان الدولة تخطط وتنفذ كل شيء فعليها ان تقدم للانسان كل شيء ايضا!! وهو ما ادى إلى الوقوع فى براثن البيروقراطية الادارية.. علاوة على ان التخطيط المركزى يستند إلى السلطة فى كثير من الاحوال مما ادى إلى الاسراف والتبديد لابتعاده عن الاعتماد على المعلومات الصحيحة والمشاركة الشعبية فى ادارة الاقتصاد.. وقد سمعنا عن الخسائر الفادحة للقطاع العام فى مؤسساته الانتاجية والمخزون الراكد.. والسحب على المكشوف وخلل الهياكل المالية لتلك المؤسسات مع انتهاء العمر الافتراضى لكثير من الآلات والمعدات وعدم مواكبة التغير السريع فى التكنولوجيا الصناعية هذا مع فساد الادارة ومحاولة استرضاء العمال لدرجة صرف ارباح لبعض الشركات الخاسرة وانعدمت بذلك القدرة علي الانتاج المتميز بالجودة وعدم المنافسة وسوء حالة التصدير.. مما ادى إلى عجز فى ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية وارتفاع معدل الدين الداخلى وانهيار كثير من الهياكل الانتاجية لعدم قدرتها على مسايرة او ملاحقة التطورات السريعة والتغيرات المتلاحقة فى التقنيات الحديثة.. مما ادى إلى ظهور نموذج جديد او فلسفة جديدة تدعو إلى الاخذ بنظام «اقتصاد السوق» وحرية التجارة وفتح ابواب الاستثمار للافراد وانتهاج سياسة الخصخصة.. وتصفية القطاع العام بالبيع او بتحويله إلى شركات مساهمة وتخفيف الضغوط على حركة التجارة.. وتداول المال فى الاسواق العالمية وترك كل الامور إلى احكام قانون العرض والطلب فى حركة الاقتصاد العالمي.. وتغير بذلك بمفهوم تدخل الدولة وظهر مفهوم الخصخصة..

غير ان عدم فهم معنى مفهوم الخصخصة ادى إلى التشكيك فى اهمية دور الدولة وعدم قدرتها على التخطيط او التدخل وابتعادها عن مسئولياتها الاجتماعية للمواطنين.. وهذا هو الخطأ بعينه فالخصخصة تعنى فى ابسط معانيها «اعادة استخدام الموارد ومواجهة التحديات الاقتصادية عن طريق مشاركة الافراد بما لديهم من كفاءة وامكانيات فى ادارة حركة الاقتصاد الوطنى والعالمي» بمعنى اخر تخفيف «وليس الغاء» سيطرة الدولة علي وسائل الانتاج وادارته وعلى مركزية التخطيط والتنفيذ وترك مجال السوق لآلياته الثلاثة «الجودة - المنافسة - الاسعار».. معنى هذا ان الخصخصة تهدف الى رفع كفاءة استخدام الموارد وتوسيع قاعدة الملكية.. وهذا يتطلب بالضرورة ازالة الحواجز بين الدول على صعيد التجارة وحركة رؤوس الاموال.. وكذلك تجاوز مرحلة التخطيط المركزى الدولة.. وقيامها بما يعرف بالتخطيط الاستراتيجى للاهداف.. بمعنى قيام الدولة بالتخطيط لحماية الاستثمارات الخاصة وتحديد استراتيجية التخطيط دون مركزية مفرطة واتاحة الفرصة لادارة الاستثمار بالكفاءات الفردية.

وقد يسال سائل ما هى الدوافع والاسباب والتغيرات التى ادت إلى ذلك؟! نقول ان من هذه الاسباب الرئيسية لظهور مفهوم العولمة وعدم تدخل الدولة المباشر بالمفهوم المركز للتخطيط يرجع إلي:

● سرعة حركة التحضر وانتشار المدن والهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة وما صاحب ذلك من تغيير فى العادات والتقاليد والقيم والانماط الاستهلاكية وهو ما يعرف «بالحراك الاجتماعى الافقى».

● ازدياد معدل استهلاك الطاقة وتطور الانتاج والاستهلاك على مستوى الافراد والدول والذى تزامن مع الانفجار الرهيب فى اعداد السكان خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

● تعاظم حركة الابداع التكنولوجى والابتكارات العلمية الحديثة وخاصة فى مجال النقل والمواصلات والمعلومات وهو ما يعرف بثورة الاتصالات والمعلومات.

● ظهور عصر التكتلات الاقتصادية والمصالح المشتركة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى معقل الفكر الاشتراكى القائم على التخطيط المركزى والتدخل المباشر للدولة فى حركة الاقتصاد والسيطرة على مقاليد الامور

● ظهور برامج الاصلاح الاقتصادى الشامل خاصة الدول التى عانت من التطبيق الاشتراكى للتخطيط وما صاحب ذلك من تحولات فكرية وسياسية ادت إلى تجاوز مرحلة المركزية وتغيير جغرافية العملية الانتاجية والسيطرة الحكومية.

اذن لايمكن القول ان العولمة ادت إلى القضاء على دور الدولة نهائيا فى الاقتصاد الحر وآلياته من تجارة ورؤوس اموال وادارة المشروعات.. الخ غير ان التساؤل الاكثر اهمية يتعلق بالدور الاجتماعى للدولة فى ظل هذه المتغيرات.. بمعنى هل تتنازل الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية فيما يتصل بالدعم والتعليم والصحة والخدمات الانسانية الاخرى؟!! كثير من الناس يعتقدون ذلك ويشيعون ان الدولة تسعى الى «بيع البلد» وان الخصخصة وبال ودمار على المجتمع. وان الاغنياء فقط هم اصحاب القرار وان الدولة قد رفعت ايديها وتنازلت عن مسئولياتها تجاه مواطنيها وهذا هو الخطأ بعينه..

وللاسف.. ساهمت بعض وسائل الاعلام فى ترسيخ هذا الفهم المغلوط اضافة إلى عدم توضيح حقيقة الموقف على الجانب التعليمى فى المدارس والجامعات وانعدام التثقيف العمالى لتوضيح حقيقة الاوضاع وابعادها!!

الشخص الوحيد الذى يحرص على تاكيد دور الدولة والاهتمام بالبعد الاجتماعى ومسئوليات الدولة تجاه المواطنين هو الرئيس محمد حسني مبارك فى كل خطاب له.. غير ذلك فمازالت فلسفة وفكر وقيم التغيير فى ظل نظام العولمة بعيدة عن المواطنين وهذا مسئولية ثقافية تعليمية اعلامية بالدرجة الاولى ولاينكر احد ان سياسة الاصلاح كانت ضرورة حتمية



المصدر : الجمهورية

التاريخ : [illegible]/[illegible]/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لواجهة التحديات الاقتصادية واتباع اسلوب المواجهة الشاملة للمشكلات الاقتصادية وخاصة ما يتصل منها بالبنية الاساسية والتوظيف الايجابي للموارد الاقتصادية والانتاجية والبشرية فى مواجهة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ومؤسساته بهدف زيادة ايرادات الدولة لواجهة اعبائها الاجتماعية وزيادة كفاءة المشروعات عن طريق ادارتها بواسطة القطاع الخاص.. وهكذا تطور دور الدولة من اعتمادها على نظام التخطيط المركزى الشامل ومركزية القرارات الاستثمارية الاساسية.. إلى تبنى دور جديد يعتمد على التخطيط الاستراتيجى فالدولة الحديثة فى ظل العولمة لايمكن أن تستغنى عن التخطيط.. فهى مطالبة دائما بتوفير نظرة عامة ومستقبلية فى رؤية واقعية وصادقة تضع فى حسبانها زيادة النمو السكانى وتوزيعهم وسياسة التعليم والسياسة الصناعية وسياسة البحث العلمى وسياسة التصدير وحركة رؤوس الاموال كل ذلك مع السماح للافراد والمشروعات الخاصة والاستثمارية بتفجير طاقاتها فى الاتجاهات التى ترسمها الخطة الاستراتيجية اعتمادا على مؤشرات السوق مع توفير اكبر قدر من المعلومات الواقعية والصادقة عند اتخاذ القرارات كما يقول بذلك «حازم الببلاوى فى مؤلفه التغيير من اجل الاستقرار ص ٨٠ ـ ٨١». من هنا فإن الدعوة فى ظل العولمة الى استخدام سياسة السوق والخصخصة ليست دعوة لتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى والاقتصادى وليست دعوة لعدم التدخل فلا يمكن تحقيق النجاح فى النظام العالمى الجديد فى ظل دولة ضعيفة بل يحتاج التغيير إلى دولة قوية تفرض احترامها وهيبتها مما يضمن نجاح سياسة التخطيط الاستراتيجى وذلك ما نحتاج اليه فى هذه الظروف وهذه التحولات حتى لاينعكس الابتعاد النسبى للدولة عن التخطيط المباشر إلى كارثة على رؤوس المواطنين واستغلالهم واستنزاف مواردهم وتوسيع الفجوة بين الاغنياء والفقراء وعدم قدرة الفقراء على الحصول على الحد الادنى من احتياجاتهم ورعايتهم ويتطلب تحقيق ذلك من خلال:

١ـ فرض القانون على المخالفين دون تفرقة ودون مجاملة ودون اعتبار للمركز الاقتصادى او الاجتماعى للمخالف وخاصة فيما يتصل بمسالة الضرائب والسلوك الاجتماعى مع دعائم الاقتصاد فى البنوك والمؤسسات الصناعية والانتاجية وتلك المؤسسات التى تتصدى لخدمة المواطنين.

٢ـ متابعة السلع والخدمات ومراعاة المواصفات وشروط حماية المستهلكين وحقوق العاملين. فالتجربة افرزت بعض اشكال الجشع والسعى للكسب السريع وتحقيق اعلى معدل من الارباح على حساب الجماهير من المستهلكين والعاملين.

٣ـ ضرورة استمرار تدخل الدولة المباشر لانتاج وتوفير عدد من السلع والخدمات الاساسية المتعلقة باستهلاك الطبقات الفقيرة مع حسن اختيار القيادات الادارية وحسن توظيف الموارد المالية والقوة البشرية فمازال هناك خلل واضح فى سوء توظيف الموارد والانفاق والتعليم والبطالة وغيرها.. فى ظل هذه الرؤية يجب التعامل مع النظام العالمى الجديد والتاكيد على دور الدولة فى الرعاية الاجتماعية وتطوير التعليم ليواكب التطورات العالمية مع الاهتمام بالاعلام التثقيفى اكثر من الاعلام الترفيهى وتوفير الثقة والمصداقية فى البيانات والتمسك بسياسة الاصلاح الاقتصادى فى بعديها السياسى والاجتماعى. اذن فدور الدولة من الاهمية بحيث لايمكن الاستغناء عنه فى ظل العولمة. وهذا ما يطلق عليه الطريق الثالث والحديث بقية



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]/٥/١٩٩٩

من تحدي إسرائيل إلى تحدي العولمة: نظرية الفرز في مواقف النخبة

صالح بشير* وحازم صاغيّة **

■ هل يمكننا ان نكتفي بصدّ العولمة على ما يقول كلام كثير عندنا، متعجل غير ابه بعواقبه، أم هل يمكننا ان نُقبل على ذلك المستجد في التاريخ الحديث إقبال المتردد الذي ينتقي بين ما يمكنه ان ياخذ وما عليه ان يهمل؟ بل هل تفسح العولمة، اصلاً، مجالاً لمثل هذا الضرب من البرانية في التعامل معها، إن رفضاً قطعياً او قبولاً انتهازياً ببعض الاوجه دون سواها؟

تلك اسئلة جوهرية، قصر خطاب العولمة عندنا في طوره الراهن عن الإحاطة بها. ينطبق ذلك على ما كان منه رفضياً وما كان انتقائياً، وحتى ما كان إشادياً بسذاجة (لدى قلة قليلة منا). وهذا قصور ربما عاد، بالدرجة الاولى، إلى العجز عن استكناه ذلك التحول الكبير، قصور عائد، بدوره، إلى ذلك الإشكال المزمن في علاقتنا بالحداثة.

فنحن درجنا على النظر الى الحداثة، منذ استفاقتنا عليها، من خارجها. فتبدّت لنا مساراً ملغزاً، مدهشاً او مروّعاً، اطواره، كما رأينا إليها، هي ما ينعكس منها من خلال ادوات، مادية او غير مادية، جرى ابتداعها. ومن المنطلق هذا اقبلنا على استخدامها او اعرضنا. اما روح الحداثة، لبّها وديناميكيتها الدفينة والفاعلة، فكادت تبقى عصيّة على كل فهم من جانبنا أو إدراك، حتى إذا ما استجد طور في مسار الحداثة تلك احترنا في قراءته وفي تدبّر امره. اهو فعل مراكمة، يضيف إلى اشياء الحداثة كمّاً، ام هو بشير تحول دراماتيكي الطبيعة والابعاد (او نذير، وذلك حسب الموقع ووجهة النظر) اطبق علينا فلم نحسن التحسب له، ولا استطعنا لانعكاساته ولآثاره علاجاً؟

هكذا تتطور الحداثة وتتحول، وتعيد صياغة نفسها وتشكيل العالم من حولنا، ونظل نحن مقيمين على سلوك حيالها يكرر نفسه، لا ابتكار فيه ولا خيال: رفضٍ لها عقيم، لانه قاصر عن مجاراتها تاريخياً، او قبول انتقائي لا يشي، في واقع الامر، بقدرة سيّدة على الاختيار، بقدر ما هو تسليم ببعض ما فرضه العصر، واضطرار إلى الاقرار بما لا بد من الاقرار به. وذلك السلوك الذي كان ديدننا منذ ان وفدت إلينا الحداثة دون استئذان، هو ما يستعيده، في شقيه المانع او الانتقائي، خطاب العولمة عندنا بحرفية عنيدة صماء.

كل ذلك معلوم لا يحمل جديداً، إلا انه ربما كان، في ما يتعلق بالعولمة، وهي التيار الجارف الوافد على أنحاء الارض، اكثر فداحة من كل ما خبرناه حتى الآن. فإذا امكن تلمس الاعذار وظروف التخفيف للأجداد، بالقول إنهم باغتتهم الحداثة على حين غرّة، وانتهكت عالماً كان لهم منغلقاً ما انفك يعيد انتاج نفسه منذ قرون فاربكته، فإن الامر ليس كذلك في ما يتعلق بمعاصرينا. صحيح ان الجميع ليسوا سواسية امام العولمة، وان الفارق شاسع بين من يحتل منها موقع القوة الدافعة والمحركة، من حيث إبداعه لتقنياتها وإرسائه لطرق عملها ووسائل فعلها، وبين من يكتفي بتلقي كل ذلك وهو شحيح القدرة على المبادرة. لكن ما لا شك فيه ان هناك قدراً من المساواة بين الجميع، وإن مع بعض تفاوت غير جوهري على صعيد وعي الظاهرة المذكورة. فالحيرة، والنزوع إلى التجريبية، في صدد تعقّل العولمة وإدراكها ووضع إطار نظري يستوعبها ويحتويها، هذا ناهيك عن حصر مفاعيلها الكثيرة المحتملة، سمات بات يشترك فيها

مفكرو الغرب، مهد العولمة ومنبعها، مع سواهم من اقران وزملاء لهم في بقية انحاء العالم، وإن اختلفت درجة الكفاءة.

وإذا كان الغرب، في اطوار الحداثة السابقة، منبع تلك الحداثة وصاحب القول الفلسفي الفصل فيها في ان، فالامر ليس كذلك مع العولمة الراهنة، بحيث تبدو المجافاة كبيرة بالغة بينها كواقع يعيد تشكيل حياة البشر، وبين وعيها. وهذا ما لا تنفيه كتابات «فكرية» كتلك التي وضعها، قبل سنوات، فرانسيس فوكوياما، حول «نهاية التاريخ»، او كتلك التي جاء بها صموئيل هنتنغتون حول «صراع الحضارات»، بقدر ما تؤكده. فإذا ما كانت الحداثة التقليدية قد طورت خطاباً رفيع القيمة الفكرية حول المواطن، فما الذي تقوله صنوتها الراهنة بشان الكائن المعولم الحالي - المقبل، سوى ما حددته له مكاتب التسويق من مواصفات بوصفه مستهلكاً؟ وإذا كانت الحداثة التقليدية قد انشات الامة - الدولة، بقدر ما صاغت اسسها النظرية والفلسفية، او النظام الديموقراطي وسبل تسويغه وشرعنته، فما الذي يقوله خطاب العولمة في كل ذلك؟ هل هو يقر بتجاوزه؟ ولكن نحو ماذا؟ واستناداً إلى اية منظومة فكرية؟... وقس على ذلك العديد من الاوجه والجوانب الاخرى.

ولان الجميع في مرحلة التلمّس، على صعيد وعي العولمة هذا، فإن في ذلك ما قد يسمح بتعدد الإجابات وبتعدد مصادرها، بل في ذلك ما من شانه ان يمنع صاحب الموقع الغالب في إنتاج العولمة وادواتها وتقنياتها، من ان يحتكر، بالضرورة، اجتراح افكارها وقيمها. ذاك ان حالة التلمس تلك ربما اوجدت، في ذلك كله، مجالاً اوسع لمشاركة البشرية، ونحن منها، عموماً. وهذا، مع الوعي بكل الصعوبات وباختلال ميزان القوى، هو ما لا يمكن رد العجز عن خوض غماره إلا إلى نقص في الكفاءة قد لا يحاسب عليه سوانا، وإلى التشبث بذلك الموقع البراني في التعاطي مع العصر، رفضاً او قبولاً انتقائياً - اضطرارياً.

ولكن على اي اساس يمكن لانخراط واعٍ وإرادي ان يحصل؟ بطبيعة الحال هناك الاعتبار الذي كثيراً ما يرد على السنة كثيرة، ومفاده ان العولمة تيار جارف مدعو إلى السيادة، منطقاً ومصالح، على الارض باسرها، وان محاربتها، او ادعاء مواجهتها، محكوم عليهما بالفشل مسبقاً. والكلام هذا، وإن كان صحيحاً، إلا ان من شانه ان يطرح الامر على انه مجرد امر واقع لا دفع له، صفيق متعجرف، يغذي بذلك مشاعر الغبن والضغينة التي كانت، بالتحديد، من ابرز ما وسم علاقتنا السيئة بالحداثة. هكذا، فإن الاخذ بذلك الاعتبار بمفرده لا يفعل شيئاً سوى إعادتنا إلى نقطة الصفر.

ربما توجب البحث عن وسيلة لطرح المسالة على نحو اقل سلبية، تتخطى مجرد الدعوة إلى الخضوع لمستجد محتوم قاهر، كيما ترسي معايير اكثر «موضوعية»، واكثر «حيادية» قياساً باكراهات موازين القوى. وهذا، على الاقل، صالح لان يشكل مدخلاً نظريا اوليا في مقاربة موضوع الحداثة والتحديث. ولعل اول ما يجب القيام به، في هذا الصدد، إنما هو إعادة النظر في مفهوم اساسي اعتُبر حتى الان مفصلياً، ومسلمة راسخة ينطلق منها كل بحث او نقاش: نعني ذلك المتمثل في تقسيم مجتمعات العالم وثقافاته إلى حداثية، ناجزة الحداثة من ناحية، وإلى اخرى ما قبل حداثية، تجهد في تحقيق تلك النقلة فلا تقوى، او تميل الى مواجهتها بالمقاومة.

ونزعم هنا ان هذا المفهوم الذي كان صحيحاً في توصيف واقع الحال منذ القرن الماضي، لدى بدء الخروج الغربي الى العالم استعماراً وتوسعاً ومثاقفة، وحتى اواسط هذا القرن او ما بعدها بقليل، فقد في عصرنا هذا الكثير من قدرته التفسيرية. ذاك ان المجموعة البشرية اصبحت الان تعيش كلها، وبشكل يكاد ان يكون كاملاً، في مناخ الحداثة وفي كنفها، متداخلة ومترابطة بما لا يُحصى من وشائج. وفي اغلب الاحيان جدّ ما تم انجازه بادوات محلية واهلية. إذ لا شك في ان سلطات الاستقلال، من خلال استعارتها مفهوم الامة - الدولة ومن خلال فرضه، وبواسطة انشائها المؤسسات الحديثة في ميادين التعليم ونظم احتكار العنف (العسكري والبوليسي) وما إلى ذلك من وسائل التاطير الجماهيري (احزاباً ومنظمات مهنية ونقابية ووسائل اتصال...) حققت من حيث التغلغل في اوصال المجتمع، ما لم يُقيّض بلوغه للسيطرة الاستعمارية. او لنقل إن سلطات الاستقلال - وإن بطرقها الملتوية حيناً والمتعثرة حيناً - استانفت ذاك



التـغلغل الكولونيـالي بزخم اكـبـر ينمّ عن نجاحنا في استدخال «السلطة»، ولو لم ننجح بالقدر نفسه في استدخال «الدولة».

صحيح ان حركة التحديث تلك اتخذت في الغـالب سـمـة اجـرائيـة بحـتـة، واكـتـفت باستنساخ الادوات دون الروح، وانها كثيراً ما وُصفت بالتشوه لانها نات بنفسـها عن «قيم الحداثة»، او مـا يوصف بهذه الصفة، او انها كادت ان تكون، استبدادية باطلاق. فلم تتردد، مثلا، في إعادة إدراج اكثر المكونات تقليدية (من قبلية او طائفية او سواها) ضمن التها

التـسلطيـة. إلا ان ذلك كله لا ينفي ان مظاهر اسـتـبـدادها تلك إنما تربطهـا بالـتـجـارب التـوتاليـتـارية الحـديثـة، من فـاشـيـة ومن ستـالينية، وشائج اقوى بما لا يقاس من تلك التي قد تنشا بينها وبين انظمـة الاستـبـداد العتيقة، والسابقة على الحداثة، من «شرقية» او سواها.

اما العولمة فاستكملت عملية تحديث العالم تلك، بان حولته إلى مجال تبادل واحدا وحيدا ومندمـجـا، تُتداول فـيـه البضـائع والتـقنيات والافكار والرسـاميل لا يكاد يعرقل سيـولتهـا معرقل، على ما هو معلوم. بيد ان مـا يهمنا التـوقف عنده، هنا، ان ذلك المفـهـوم الذي سـاد طويلاً، والذي يقسّم اجـزاء الكون بين مـجـالي حداثة وما قبل حداثة، مـا عاد يفي بالـغـرض كمقياس امثل (باراديغم) يزعم الإحاطة بعلاقة شعوب العالم بالحداثة وبموقعها منها. وذلك تحديداً بفعل المسار الذي سبقت الإشارة إليه، والذي بدا منذ عقود وتتوج بالعولمة. فالاخيرة، ولاستـكمـالهـا عمليـة تحـديث الكون، ولانـهـا جـعلت من الحـداثة، بقـضـهـا وقـضـيـضـهـا، بحلوها ومـرهـا، بايجـابيـاتهـا وسلبـيـاتهـا، قاسماً تشترك فيه جميع شعوب الارض على تفاوت، انتجت انقساماً آخر مستجداً هو الذي قـد يكون الأجـدى في التـعـبـيـر عن الوضع الراهن: إنه ذاك القـائم بين شـعـوب منتـجـة للحـداثة، وبين اخـرى تكتـفي بـ«استـهلاكـهـا»، وقد تدفع، جراء انزوائها في موقعها ذاك، ثمناً باهظاً ربما فاق ما قد تجنيه من فائدة.

وإذا مـا سلمنا بهذا الأمر، فإن في ذلك مـا يجب ان يدفعنا إلى إعادة طرح مسالة إقبـالنا على الحـداثة، والعولمة اخر تجلياتها وارقاها، من منظور غير الذي اعتدناه حـتى الآن وارتد علينا بالوبال. فـالسـؤال مـا عـاد: هل نقـبل بالحـداثة ام نُعرض عنهـا، على اعـتـبـار انهـا منتـوج غاز ومؤامرة للسيطرة الغربية، او هل نقابلها بالانتقاء فناخذ بعض ما يسنح منها ونرفض مـا لا نريد وكـاننا نتـبـضـع داخل سوبرماركت. السؤال الآن هو: كيف يمكننا ان نتحول إلى موقع انتاج الحداثة، او المساهمة فى انتاجها، بعد ان اصبحت معطى راسخاً فاعلاً يشمل حياتنا ويطغى عليها، انجرفنا فيه بما لا يدع مـجـالاً لتـحـلل او لتنصل، وتبـعـاً لحـركـيـة تاريخـيـة لم تكن دومـاً، وفي كل الحالات، مفروضة من الخارج.

فالتخلف عن الإقرار بذلك الواقع هو بمثابة طعن في شرعية وجودنا التـاريخي كمـا هو عليــه الآن، ومكابدة لكل مـا يطرا علينا من تطورات بوصـفـه هزيمة حلت بنا، ومـازقـا اضطررنا إليــه اضطراراً، وولوجـاً في مـا لم نختره ولم نرده، مهمـا زعمنا لانفسنا القدرة على الانتقاء، أو ادعينا القدرة على الرفض.

إن مثال العولمة يتعدى العولمة نفسها، وإن نبعت بعض اهمـيـتـه من ان الصلة بهـا هي أعلى، واخر، مراحل الصلة بما هو «غربي» او «حداثي» على ما جرى الوصف المتعارف عليه. ذاك ان منطق الصلة هو نفسه مـا سـبق ان رايناه يعمل في مـا خصّ الظاهرات السابقة: من «الحـضـارة» إلى «الامـة – الدولة»، ومن «اقتصاد السوق» إلى مجالات «الديموقراطية والقيم».

فـالفـرز الذي اعـملناه في تلقي هذه العمليات التاريخية، وهو ابعد مـا يكون عن التركيب الابداعي بين افكار وقوى وافدة وبين اجسام حالاتنا الخاصة، جعلنا في منأى عن التفاعل مع رياح العصر الأشد تاثيراً. إلا انه، ايضـاً، الحق بنا هشاشة داخلية اتسم بها تصدينا لبناء مجتمعاتنا وسياساتنا.

وعلى هذا النحـو شئنا أن نـاخـذ مـا هو «مـادي» وتقني من الحضارة الغربيـة، او مما وُصف هكذا، نابذين «الروحي» او «الثـقـافي» الذي فيها. وفي ما خصّ «الأمة – الدولة» التي سـبقت الإشارة إليـهـا، أضـعف العنصـر الدستوري في تشكيلنا لها بقدر ما أضعف الوعي الدولتي الحديث الذي حاصرته القبلية والعصبية من جهة، والقومية الايديولوجية من جهة اخرى. وشان بلدان متخلفة كثيرة في «العـالم الثـالث»، اصطبغ اخذنا بـ«اقـتـصـاد السوق» و«الانفتاح» بجرعة مرتفعة جداً من الفساد وراسمالية الشنطة، تماماً كما اصطبغ إقبالنا على «الديموقراطية» بتـحـفظ مـتشدد واصولي عن نظام قيمها وحرياتها المفتوحة.

والواقع ان الإضـعـاف الذي نجم عن هذا الفرز، وفيه الكثير من الغنج الصبياني حين يُعطى الخيـار للصبيـة، هو مـا تسبب في اضطرارنا إلى تجرّع السلعة الغربية الوحيدة التي لم نستطع إعـمـال الفـرز فيـهـا، اي إسرائيل.



صحيح ان توازنات القوة كانت ماثلة وراء النتائج التي افضت إليها مواجهة ١٩٤٨، إلا أن القدرة على التحكم بهذه التوازنات ما كانت لتنعدم على النحو الذي رايناه لولا اعتماد نظرية الفرز الصبياني المشار إليه والتي لا تزال تعمل، على ما نرى في خصوص العولمة.

والحال ان ما حصل في البلدان المجاورة لفلسطين بين أواسط العشرينات، حين أخذ في مصر ولبنان بدستورين منسوجين على منوال الدساتير الاوروبية، واواسط الاربعينات عندما قوي التطرف وتضاعف العداء للغريب كما نشأت ونمت الاحزاب الراديكالية، ليس قليل الدلالة. ففي هذه الغضون كان العراق قد عرف مذبحة الآشوريين وفرهود اليهود وانقلابي بكر صدقي ورشيد عالي الكيلاني. وكانت فلسطين غارقة في احتراب أهلي يوازي تصديها للهجرة اليهودية والانتداب البريطاني، مؤشراً على الفشل في بناء امة - دولة فلسطينية. اما سورية فشكلت دائماً مهد الرفض المشرقي الاوسع لمحمولات الغرب الكولونيالي، هي التي بدا اشتباكها المتصل معه منذ معركة ميسلون وانهيار السلطة الشريفية في دمشق. وما بين ثورة حوران في ١٩٢٥ والاندراج في حقبة الانقلابات العسكرية عام ١٩٤٩، ترسخت عناصر القطيعة مع التقليد السياسي الحداثي، سمّه غربياً او غير ذلك.

بهذا حيل دون بناء الوسائط والقنوات التي كانت لتتكفل الاندراج في العمليات التاريخية الهابّة علينا، اندراجاً لا يقلل الاكلاف فحسب بل يضاعف فرص الاسهام وتوسيع الحيّزات المشتركة. فبالنتيجة انقطع الخط الذي كان بدا ضعيفاً مع الطهطاوي والتونسي والافغاني وعبده، ليكسب شيئاً من القوة مع لطفي السيد وشبلي شميل وغيرهما.

وعلى العموم غدا دور النخب الثقافية، انطلاقاً من نظرية الفرز اياها، دوراً مدمّراً، يتعدى الردّ على ظروف ما بين الحربين والضغط الكولونيالي إلى استراتيجية افراغ المجتمعات الشرقية من قوامها ومعناها وقدرتها على التعاطي القوي مع ما يعرض لها. ولأن الحال غدت على ما هي عليه، كان الاضطرار الاليم إلى «قبول» إسرائيل كلاً كاملاً لا مجال للتأثير عليه، حتى في ما خصّ الوصول الى تسوية إنسانية لمشكلة اللاجئين.

ولأن تلك الانتقائية اتسمت بالذرائعية او بالاضطرار، فانها ادت الى نزع كل شرعية عن الواقع الذي نعيشه، وعن كل ما نبنيه في اطاره وما نقيمه. فنحن ننشيء الدول والكيانات الوطنية، ولا نني، عملياً، نرسّخ دعائمها. لكننا لا ننفك نهجوها لأنها ناجمة عن «التجزئة الاستعمارية»، وندحضها باسم هلامي الكلام وفضفاضه، دول الأمة العربية او الاسلامية، فنقبل بوطنياتنا على مضض وكامر واقع مقيت وغاشم. وهو ما تغذّيه، على اية حال، الطبيعة القمعية لسلطاتها. كما اننا ننخرط في قنوات واطر الانتظام الحديثة، من احزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني، ونردد ما تستوجبه من رطانة، الا ان حنيننا الحقيقي عالق في العشيرة والطائفة والحي وما عداه مما له الفة الاهلي وعبق الحميم السابق على «صدمة الحداثة». ونحن نقبل على اتفاقات السلام، نفاوض عليها ونوقّعها وفق اسوأ الشروط واقساها، بيد اننا لا نكف عن التحدث حديث حرب نحن اول من يعرف عجزنا عن خوضها.

هكذا نصوّر واقعنا الراهن على انه كابوس، ونعيشه على انه كذلك، طاعنين في شرعية كل مكوّناته بما فيها تلك التي من صنع ايدينا. غير ان المشكلة انه ليس لدينا من واقع سواه، بالمعنى التاريخي وليس بمنطق الاذعان بالضرورة. ومثل هذا السلوك هو ما يفقدنا كل قدرة على المبادرة، مراوحين بين مشاعر الهزيمة والاحباط وبين فورات رفضية رعناء.

والخشية، الآن، هي ان يتكرر امرنا مع اسرائيل، مع العولمة، وهي ليست، بالضرورة، متعارضة مع العرب ومصالحهم تعارض إسرائيل.

* كاتب تونسي مقيم في فرنسا.
** كاتب لبناني مقيم في بريطانيا.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٩

رداً على بشير وصاغية

تحدي العولمة يختلف عن تحدي إسرائيل

خالد عمر بن ققه *

■ قد تكون الاسئلة التي طرحها الكاتبان صالح بشير وحازم صاغية في مقالهما المعنون «من تحدي اسرائيل الى تحدي العولمة: نظرية الفرز في مواقف النخبة» (صفحة «افكار» - ١٩٩٩/٥/٢٧) ما تزال في بدايتها المبكرة نظراً إلى ان استيعاب مسألة العولمة نفسها ما يزال في بدايته، غير ان ذلك لا يحول دون القول ان ما ترتب عليها من نتائج كاجابات لها، جاء مخالفاً للطرح العام، او على الأقل غير منتظر، خصوصاً في نهاية المقال، مع ان هذا الاخير بيّن وعياً عالياً بحقائق التاريخ، وإحاطة شاملة بالاحداث التي مرّ بها الوطن العربي وبالتراجع المستمر في التعامل مع الحداثة، ناهيك عن الوعي ايضاً بمعطيات الحاضر ومحاولة لامتلاك اللحظة انطلاقاً من حال رد الفعل، التي هي سمة عامة تواجه الكتاب والمثقفين العرب، طبقاً لما يعايشونه منترديات تشمل واقعنا بكل ما فيه.

والواقع ان ما يطرحه الكاتبان يحمل - بغض النظر عن القبول به او رفضه - همّاً حضارياً، سواء في تلك الكتابات المشتركة القليلة بينهما، أو تلك الكتابات الاخرى المنفردة، خصوصاً مقالات حازم صاغية، وهما بلا شك في تناولهما لذلك الهم المشترك يجسدان تطبيقات العولمة في مجال الكتابة والفكر. لكنهما باعترافهما - ونحن معهما في ذلك - بان ما طرحاه اسئلة جوهرية إلا انها لا تقبل باعتبارها رفضاً لاطروحات الآخرين، حيث نلاحظ منذ بداية المقال ان هناك تقسيمات يقدمها الكاتبان بالتعامل مع خطاب العولمة اما رفضاً او انتقاءً، او كما يسميانه اشادة ساذجة، ويرجعان كل ذلك الى التحول الكبير الذي يعود قصوره الى الاشكال المزمن في علاقتنا بالحداثة، ويسردان تفصيلاً لما يؤكد فكرتهما، منتهيين الى نتيجة مفادها - حسب فهمي - انه تعذر علينا التكيف مع الحداثة، مما حال دون بلوغنا درجة المشاركة في الحقل العالمي للثقافة. يلاحظ ان الكاتبين يبحثان في السبل لا في كيفية تجاوز التعامل من ذلك الموقف البراني - كما يسميانه - في التعاطي مع العصر، وينتهيان الى ضرورة البحث عن اجابات تكون بمثابة الفعل في كيفية الانخراط بوعي وارادة. غير انهما في مسعاهما ذاك لا يختلفان مع الذين يعتبرون ان العولمة تيار جارف لا تمكن مواجهته او ردّه كما يرى البعض، وفي الوقت ذاته يحذران من خطورة هذا الفهم، على اعتبار ان ذلك يصبح امراً واقعاً لا دفع له، صفيقاً متعجرفاً يغذي بذلك مشاعر الجبن والضغينة التي كانت بالتحديد من ابرز ما وسم علاقتنا السيئة بالحداثة، على ما يذكر الكاتبان.

لتفادي ذلك يطالبان، او بالاحرى يدعوان إلى البحث عن وسيلة لطرح مسألة العولمة على نحو اقل سلبية تتخطى مجرد الدعوة الى الخضوع لمستجد محترم، ويريان ان اول ما يجب القيام به هو اعادة النظر في مفهوم أساسي اعتبر حتى الآن مسلمة راسخة ينطلق منها كل بحث ونقاش، وتخص تقسيم مجتمعات العالم وثقافاتها، الى حداثية واخرى ما قبل حداثية. لكنهما لا يبينان لنا كيف تتم اعادة النظر في هذا الموضوع، ثم كيف يمكن ان يعتبر الوقوف او الاندماج في العولمة من منطلق البحث عن وسيلة اخرى لم تتضح معالمها حتى بالنسبة الى الكاتبين؟

من ناحية اخرى يذهب الكاتبان الى ان الدول المستقلة في منطقتنا استعانت بمفاهيم خاصة بالحداثة بالنسبة الى المجتمعات الاخرى سواء تلك المتعلقة بمفهوم الامة - الدولة، او انشائها مؤسسات حديثة في ميدان التعليم ونظم احتكار العنف ووسائل التأثير الجماهيري بلغت شأناً لم يبلغه الاستعمار، وحققت من حيث التغلغل في اوساط المجتمع ما لم يقيض بلوغه للسلطة الاستعمارية، وهذا التصور لا يختلف كثيراً عن دعوات يرفعها بعض اطراف داخل الدول العربية واخرى خارجها من الدول الاستعمارية السابقة، مفادها: ان الفشل الذي اعترى الدول والسلطات الوطنية يعود أساساً إلى عدم وعيها باهمية الاستقلال، وحقوق المواطنة والانسان والحريات الخاصة والعامة، ولا شك ان هناك نقصاً ملحوظاً لكن علينا ان لا ننسى دور الفترة الاستعمارية بحجة الفشل في مشاريع الدولة الوطنية، ثم ان القول بناي تلك الدول عن قيم الحداثة ليس صحيحاً بالمرة لان هناك جهوداً بذلت من دول عدة وحال الرفض الاجتماعي دون بلوغها الهدف.



بذل الكاتبان جهداً مضنياً من خلال تذكيرنا بطريقة غير مباشرة واخرى مباشرة بان التجارب التي مررنا بها يجب النظر اليها في وقتنا الراهن بنوع من الدرس الواعي، بحيث لا تتكرر الاخطاء، ذلك لان العولمة جارفة لا محالة، وان عدم الإقرار بها يعد بمثابة طعن في شرعية وجودنا التاريخي. ولا ندري عن اي وجود تاريخي يتحدث الكاتبان؟ اولم يعلما ان المثقف العربي عاش من سنوات بداية العولمة في المجال الاقتصادي من دون ان يستطيع ايقافها لانها تتجاوزه، هذا اولاً. وثانياً: عدم الوعي المبكر بها، وكانت السلطات الحاكمة هنا وهناك في تعاملها من خلال القروض والاستثمار والشراكة وتوظيف رؤوس الاموال تعاملت مع العولمة في وقت سابق. لذلك تعتبر الكتابة عنها او لها الآن مرحلة تجاوزها الزمن. ومن المنطقي، وطبقاً لمعطيات التاريخ ان يصل الكاتبان الى هذه النتيجة، اي ضرورة الإقرار بالعولمة، لكن من الصعب القول باعتبار تحدي العولمة مثل تحدي إسرائيل لعوامل عدة منها:

١- ان اسرائيل تحد يخص العرب، في حين العولمة شاملة للتعامل في العلاقات الدولية، بما يمكن اعتباره كونية شاملة.

٢- ان هذا التحدي خاص باجيال بعينها، ومن غير المقبول المطالبة بقبول الاجيال الاخرى له بحكم الاستيلاء او احتكار التاريخ، في حين تتعدى العولمة الجيل الحالي الى اجيال اخرى.

٣- انه لا وجه للمقارنة بين تحدي العولمة، وتحدي اسرائيل على اعتبار ان هذه الاخيرة نتاج صراع القوى، وليس كما يشير الكاتبان الى عدم تعامل او رفض مسبق للحداثة اضطررنا بعد ذلك الى تجرعها.

٤- القول بوجود نظرية فرز في مواقف النخبة، يفترض مسبقاً ان هذه النخبة كان لها من القدرة ما يؤهلها للتاثير في صنع القرار السياسي وهذا غير موجود من الناحية الواقعية، وفي إمكاننا درس كل التجارب العربية، سواء تلك التي تعاملت عن طريق البعثات مع الغرب او تلك التي اندمجت مع الغرب حين جاءها مستعمراً.

٥- منذ ان تم استبعاد المثقفين والمفكرين عن عملية التاثير في صنع القرار السياسي ومن دون الدخول في تجارب التاريخ، اصبح الفعل السياسي اسبق من الفعل الثقافي - الفكري، وهذا لا ينفي وجود بعض الاصوات الرافضة وذلك لغياب المؤسسات والاعتماد على الاشخاص.

٦- هناك تداخل واضح ومقصود، ينتهي الى نتيجة ضرورة القبول بالعولمة، وهو قبول لا مفر منه، باعتبار ان اسرائيل اصبحت واقعاً، ولا ندري هل هذا التاكيد، دفع للهمم من اجل الاستنهاض، او هو إقرار لحال الإحباط بغية القبول الكامل بحال الانجراف التي نحن على مقربة من ولوج ابوابها.

* كاتب جزائري مقيم في مصر.



المصدر : السياسة

التاريخ : ٤/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تآكل الخصوصية في عصر المعلومات (2-2)

بقلم: د. السيد بخيت*

يثير موضوع اختراق الخصوصية في عصر المعلومات الكثير من الاشكاليات، خاصة وانه يناقش قضيتين اساسيتين، هما امكانية الاستفادة من ثورة المعلومات دونما احداث اي آثار ضارة، وفي ذات الوقت كيفية حماية اسرارنا الخاصة ومعلوماتنا الشخصية عند الدخول والتعامل مع هذه الوسائل المعلوماتية الجديدة وهو ايضا يطرح قضايا اخرى ينبغي التفكير فيها:

اولا: قضية نقمة ونعمة التكنولوجيا، فالامر المطروح هنا، هل تتصادم التكنولوجيا مع الحريات الشخصية للافراد؟ وهل اصبح اتحاد «الكمبيوتر وقواعد المعلومات والشبكات» يمثل قوة قتل ثلاثية لهذه الحريات؟ وهل آن الاوان للعودة للماضي؟ بالطبع لا، فعلى الرغم من مثالب التكنولوجيا، فإن العيون الساهرة لا تتوقف عن اكتشاف سبل جديدة لحماية الحريات واكتشاف دروع تكنولوجية جديدة لصيانتها فكما تهدد التكنولوجيا الخصوصية، يمكن ان تحميها وان كان يجب ان تستخدم التكنولوجيا اساسا لتعزيز حقوق التمتع بالخصوصية.

ثانيا: قضية تزايد التهديدات الرسمية والناجمة عن زيادة القدرة للجهات الرسمية على ايجاد شبكات رقمية ومعلوماتية ضخمة متصلة ببعضها لتسهيل اداء اعمالها، ومن بينها جمع بعض الدول وتخزين المعلومات عن مواطنيها، وهو امر محمود، ولكن يحتاج الى مزيد من الرقابة على هذه البيانات، خوفا من ان تقع في ايد غير امينة او يسيء استخدامها، وهو امر يتطلب سن تشريعات حماية لمنع اساءة استخدام هذه المعلومات وحماية خصوصيات الافراد.

ومن جهة اخرى فإن بعض الحكومات تحتكر لنفسها حق جميع المعلومات عن المواطنين، فمثلا اصدرت الولايات المتحدة ما يعرف بـ per propsal-clip في عام 1994 وبمقتضاه منحت الحكومة الامريكية لنفسها حق الوصول غير المقيد او المحدود للمعلومات الخاصة بالافراد والتي تتم من خلال عمليات التناقل الالكتروني، وهو ما يثير قضية «من له حق الوصول للمعلومات ولأي نوعية من المعلومات في وقت اصبحت بعض الدول تبتكر طرقا حديثة في تتبع حركة مواطنيها وجمع المعلومات عنهم، ففي نورث كارولينا مثلا تستخدم حكومة الولاية اقمار صناعية متقدمة للتعرف على ما يقوم به الافراد من تحسينات وتطويرات في ممتلكاتهم الخاصة، وذلك لمساعدتها في رصد القيمة الضريبية المستحقة على هؤلاء الافراد وغيرها من الامثلة الكثير كاستخدام اشعة جاما، واستخدام اشعة اكس الفائقة.

ثالثا: قضية التهديد باستخدام البيانات الشخصية كسلعة في سوق المعلومات وهو امر يتزايد خطورته اذا ما تركت الشركات التجارية تعمل بلا تشريع قانوني، او تركت تغمر صناديق بريد الافراد بما يريدون وبما لا يريدون.

رابعا: قضية التهديد من قبل مخترقي شبكات المعلومات والذين قد يعبثون بقواعد المعلومات ويثيرون الفوضى بها، وكذا خطورة عمل سماسرة المعلومات، الذين يجمعون بيانات عن الآخرين بدون علمهم.

خامسا: قضية التشريعات الخاصة بحماية الخصوصية في عصر المعلومات، فالامر المؤكد ان التشريعات وحدها لا تكفي، وان عملية ضبط المخالفات عملية صعبة، مما يقتضي معه، العمل على زيادة الوعي على مستوى الجمهور، وعلى مستوى الشركات العاملة في مجال تقنيات المعلومات بضرورة حماية حق الخصوصية للافراد، وايجاد نظم تصحيح ذاتي يسمح بمعاقبة المخالفين وايجاد حلول ناجعة للمتظلمين والمتضررين.

سادسا: قضية التشفير، وهي قضية معقدة، وابعادها سياسية وعسكرية ودولية اكثر منها اجتماعية وفردية ومحلية، حيث تمنع بعض الدول استخدام تقنيات التشفير المتقدمة، ولا تسمح بنقلها للخارج، حرصا منها على حماية مصالحها من جهة، وعلى اعطاء نفسها حق التصنت على الآخرين ومعرفة اسرارهم، كما تحد تشريعات بعض الدول من قدرات مواطنيها على ابتكار برمجيات جديدة تساعد في تشفير الرسائل والمعلومات سعيا لتحقيق اكبر قدر من السرية لها، وذلك بحجة عدم اختراق المعلومات العسكرية والحساسة، ومع التسليم بحق الحكومات لعمل بهذا إلا انه لا يجب تعويق التطور التقني في هذا المجال.

والجانب الآخر في قضية التشفير انه بينما تساعد بعض تقنياته في خلق شمولية وانضباط في عملية تنقل المعلومات فإن البعض الآخر منها يثير فوضى في عالم المعلومات، وبصفة عامة، فإن تكنولوجيا التشفير بدأت تتزايد جماهيريا وستصبح يوما ما متاحة على مستوى كبير للافراد.

سابعا: قضية دعم التفاعلية على الويب، ففي الوقت الذي يحتاج فيه تطور الانترنت، الى دعم المصداقية بها فإن تزايد ظهور حالات اساءة استخدام المعلومات والنصب والخداع، قد يعيق دعم صفة التفاعلية التي تتميز بها شبكة الانترنت، بفعل فقدان الافراد للثقة في الوسائل الحديثة، ومن ثم بدأت بعض الجهات المعنية تسعى لصياغة ما يعرف بمواثيق للخصوصية وبمقتضاه تجبر المواقع والشبكات الالكترونية على الحصول على موافقة الافراد قبل استخدام اي معلومات عنهم.

ولكن ماذا سيحدث في المستقبل، الامر المؤكد از



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٦/١٩٩٩

تكنولوجيا اختراق الخصوصية ستتزايد في الوقت الذي يتزايد فيه قدرة الافراد على تحصين انفسهم من الغزو الالكتروني في ظل تزايد الوعي الرسمي والجماهيري بأهمية القضية، وهو الامر الذي سيؤدي الى تقنين تشريعات جديدة تحمي الخصوصية وان كان سيتطلب الامر وقتا طويلا.

والآن ما هي الحلول التي تساعد في دعم التمتع بحق الخصوصية في ظل ثورة المعلومات؟ بداية على المستوى الشخصي، اليك بعض النصائح منها لا تضع اسمك وبريدك الالكتروني بلا اهتمام ضمن القوائم البريدية على الانترنت او ضمن الجماعات الاخبارية او في حجرات الدردشة فيمكن ان يستخدمها البعض ويفرض نفسه عليك دون رغبتك، وايضا ضع حماية على كلمة المرور الخاصة بك وحاول ان تغيرها من وقت لآخر واستفد بقدر الامكان من البرامج التي تساعد في حماية خصوصيتك.

وعلى المستوى العام، ثمة اتفاق عام حول العناصر الضرورية لضمان حق التمتع بالخصوصية، ولكن الخلاف حول تنفيذها وعامة يتمحور الاتفاق حول ضرورة وضع سياسة جديدة تحمي خصوصية الافراد فما كان جائزا في العصر الورقي لا يليق استخدامه كما هو في العصر الالكتروني.

ومن المبادىء الاساسية لهذه السياسة ضرورة تأكيدها على حق وصول الافراد للمعلومات التي تجمع عنهم والتعرف عليها مع توفير اقصى درجات الأمن والحماية للمعلومات، وتحقيق التكامل الامن بين الشبكات المعلوماتية وان تعتمد هذه الشبكات في تجميع معلوماتها على المصادر ذات السمعة الطيبة، والبيانات المرجعية الاساسية، واستبعاد المصادر المجهلة، وايجاد آلية تضمن تعزيز فلسفة التنظيم الذاتي للشبكات المعلوماتية من حيث توافر وسائل فحص شكاوى الافراد وايجاد علاج لها، وان تنفيذ هذه السياسة في ظل تصور يؤمن بأن توعية المستخدمين بحق الخصوصية هو استثمار طويل الاجل، وبحق السلطات في اجراء التحقيقات القانونية الضرورية مع عدم منع استخدام الناس للوسائل الضرورية لحماية خصوصيتهم وكفالة ذلك لهم، وان يتم ذلك في ظل سياسة اعلامية تسعى لتنبيه الجمهور وتوعيتهم بحقوقهم، وبطرق التعامل مع الشركات والجهات التي تجمع معلومات عنهم وكيفية التعرف على طبيعة استخدام هذه الجهات للمعلومات وكيفية استخدامها، مع تكتيل الرأي العام وراء هذه القضية، سعيا لاجبار العاملين في هذا المجال لاحترام حق الخصوصية وبالحفاظ على الخصوصية والحرية معا، يمكن ان نعبر بالجيل المقبل في العصر الرقمي الى بر الامان وراحة البال.

* استاذ قسم الاتصال الجماهيري. جامعة الامارات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٦/١٩٩٩

ماذا يعنى «الاستقلال الثقافى» فى زمن العولمة؟

بقلم: د. ماهر الشريف

من أين ينبع التشوش الفكرى الذى ولده مصطلح «العولمة» او «الكوكبة»؟.

إن هذا التشوش ينبع، كما يبدو لى، من التناقض الكامن فى هذه الظاهرة بين الوعد الإنسانى الذى تحمله وشكل تمظهرها الحالى. فالعولمة تعكس التقدم الكبير الذى بلغته سيرورة توحيد العالم، التى اطلقتها الرأسمالية قبل عدة قرون والذى بات معه الفصل بين «داخل» و«خارج»، عند تحليل الديناميات السياسية والاقتصادية والثقافية التى تشهدها المجتمعات، أمراً صعباً. فبفضل ثورة الاتصالات والمعلومات، تغيرت صلة الإنسان بالمكان، بصورة جوهرية، وبات «العالم» او «الكوكب» يفرض نفسه كوحدة تحليل رئيسية لفهم وإدراك الأحداث المحلية كما طرأ تحول جذرى على مفهوم الزمن الذى لم يصبح عالمياً فحسب، بمحو المسافات والحدود الجغرافية، بل اصبح قصيراً وقصيراً جداً. ومن جهة أخرى، تبين ظاهرة العولمة أن الخلق والإبداع الإنسانيين، القائمين على استغلال العلم وتوظيف المعرفة فى الإنتاج، لم يعد لهما حدود، واننا بتنا على عتبة دخول عصر الإنسان - السوبر مان الذى تخيله عدد من المفكرين والفلاسفة فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وعلى اساس سيرورة توحد العالم المتسارعة، والقدرة العلمية والمعرفية الهائلة التى بات يملكها الإنسان، صار من المشروع الحلم بقيام عالم جديد تحل فيه كل المشكلات الخطيرة التى يواجهها النوع الإنسانى ويتحقق فيه تقدم عظيم للحضارة الإنسانية.

غير أن هذا الحلم ما ان يرتسم فى المخيلة حتى يصطدم بواقع معيوش متعارض معه تماما، إذ إن العولمة بشكل تمظهرها الحالى، سياسياً واقتصادياً وثقافيا، ليست، فى الحقيقة، سوى شكل جديد من اشكال السيطرة والهيمنة، إلى درجة ان كلمة «استعمار» صارت تلازمها كظلها: «استعمار السوق»، استعمار الصورة»، استعمار سنيبرنتى».. إلخ.

xxx xxx

وبغض النظر عن الشحنة الإيديولوجية التى يمكن ان تتضمنها كلمة «استعمار»، إلا انها تعبر تعبيراً صادقاً عن أشكال تمظهر هذه



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٩

العولمة، لا سيما عندما يتعلق الامر بـ«استعمار السوق»، السوق التى لا يحركها سوى البحث عن الربح ومعاظمته، ولا تضبطها أية قيود ولا تخضع لأى تخطيط. وتتخذ هذه السيطرة أشكالاً مالية وتكنولوجية فى الأساس، تتمثل فى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، التى يعانى منها ما يقرب من ٨٠ بلدا وبروز ظاهرة انتقال رؤوس الأموال من «الجنوب» إلى «الشمال» تحت شكل خدمة الدين الخارجى، وفى التهميش المتزايد لعدد كبير من بلدان العالم فى نظام التجارة العالمية التى صارت تتمركز أكثر فأكثر حول الأقطاب الرأسمالية الثلاثة، وفى خفض أسعار المواد الخام. أما أشكال السيطرة التكنولوجية فيجرى التعبير عنها من خلال بروز تقسيم جديد للعمل على النطاق العالمى، نتج عن تحكم عدد قليل من البلدان بالتكنولوجيات المتقدمة وحرمان القسم الأعظم من الشعوب والأمم من الاستفادة من نتائج البحث العلمى المتقدم وتوظيفها فى تطوير الإنتاج ووسائله. وفى مجال تكنولوجيات الإعلام بالذات، أدى التطور الكبير الذى طرأ على هذه التكنولوجيات فى السنوات الأخيرة إلى توسيع مجال هذه السيطرة، حيث ظهر أن ما سمى بـ«أوتوسترادات الإعلام»، التى صورت بوصفها تعبيراً عن تقدم حاسم فى ميدان تقاسم المعرفة، لم تكن، فى الواقع سوى أداة إضافية للسيطرة: سيطرة «الشمال» على جزء كبير من «الجنوب»، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على شركائها ومنافسيها فى «الشمال» نفسه.

أما حوامل هذه السيطرة «الاستعمارية» الجديدة فهى

أمبراطوريات اقتصادية من نمط خاص، برزت فى عالم المال والتجارة والإعلام، وصارت تتحرك، على نطاق العالم بأسره، تحت شعار «كل السلطة للأسواق»، تنقل أموالها بسرعة الضوء، قافزة فوق الحدود والدول، وغير عابئة بالنتائج الاجتماعية الخطيرة التى تترتب على سياساتها. ويتوقف ايغناسيو رامونيه -مدير شهرية «لوموند ديبلوماتيك»- أمام كيفية نشوء سلطات نهاية القرن هذه أو «أسياد العالم الجدد» كما يسميهم، فيذكر أن ثورة الاتصالات وتعميم المعلوماتية على معظم قطاعات الإنتاج والخدمات قد أحدثا انقلابا فى نظام العالم، لا سيما فى نظام عالم المال، وخلقا عبادة جديدة هى عبادة السوق. فالتبادل الفورى للمعطيات بات يتم على مدار ٢٤ ساعة، وصارت البورصات المالية، المرتبطة فيما بينها، تعمل دون توقف، يحركها عدد ضئيل من المختصين يمثلون «أسياد السوق»، ويستطيع الواحد منهم بحركة بسيطة أو كلمة أن يتسبب فى خفض قيمة العملات وفى انهيار البورصات.

وأدى تشابك الأسواق المالية وعولمة رؤوس الأموال إلى تدويل الاستثمارات واختفاء الطابع القومى لرأس المال، كما صارت البضائع تفقد صبغتها القومية وبات من الصعب نسبها إلى جنسية محددة، إضافة إلى أن الجهاز الإنتاجى الذى يوزع عملياته على أكثر من موقع أخذ يستقل، أكثر فأكثر، عن موطنه الأصلى. وباندفاع المؤسسات المالية الكبيرة والشركات متعددة الجنسية على طريق الاستقلال عن الدول، باتت للقرار الاقتصادى صبغة عالمية وصار يخرج، إلى حد كبير، عن نطاق تحكم الدولة القومية. واستناداً إلى أشكال السيطرة، التى يمارسها «أسياد العالم الجدد»، لا تتخذ العولمة -كما يزعم- شكل «بناء فضاء اقتصادى عالمى يقوم على الاعتماد المتبادل»، وإنما تبرز بوصفها حرباً تجارية ومالية



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قاسية، تزيد من حدة الاستقطاب وتؤدى إلى تعميق الهوة فى مستوى التطور، بين بلدان «الجنوب» وبلدان «الشمال» إلى مفاقمة المشكلات الاجتماعية فى بلدان «الجنوب» و«الشمال» على السواء، حيث تتسع فى البلدان الأولى، الخاضعة لوصفات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، مساحات الفقر وتتضاعف معدلات التضخم، وتلجأ السلطات الحاكمة إلى فرض التقشف على الموازنات وضغط الأجور وتصفية وبيع مؤسسات قطاع الدولة وخفض النفقات الاجتماعية، ولا سيما فى مجالى الصحة والتعليم، فى حين تتفاقم فى البلدان الثانية ظاهرة البطالة، خصوصاً فى صفوف الشباب، ويتوسع حجم فئات المهمشين وتتنامى الفوارق فى المداخيل بشكل كبير وتصبح دولة الرفاة من ذكريات الأمس.

والخطير فى الأمر أن «استعمار السوق» أخذ يسعى للهيمنة على حقل الثقافة، موظفاً فى ذلك ايديولوجيا تزعم موت الأيديولوجيات كى تؤيد وتسوغ هذا الشكل الجديد من السيطرة، وإذ انطلقت عملية تصنيع هذه الأيديولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد باتت تحملها اليوم «نخبة» كونية متجانسة تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرائق العيش على نمط واحد، تختزل الحريات إلى «حرية التعبير التجارى» وحقوق المواطن إلى «حق التمتع بسيادة المستهلك»، وتشيع خطاباً يعتبر أن التاريخ قد انتهى، وأن حاجة الإنسان للنضال من أجل التغيير قد انتفت، وما على الإنسان إلا أن «يتكيف» باعتبار أن الوضع القائم هو سقف التطلع الإنسانى وأنه لم يعد هناك من خيار، سياسى أو اجتماعى، سوى خيار الراسمالية القائمة. وفى نظر مروجى هذه الأيديولوجية، أصبح التنافس هو القوة الحقيقية المحركة للتاريخ، «والسوق هى التى يجب أن تحكم وما على الحكومة سوى أن تدير»، أما الدور الذى كانت تقوم به الدولة فيمكن أن تضطلع به -اعتباراً من الآن- شبكات عالمية تتشكل من منظمات خيرية وتطوعية.

ويبشر أنصار هذه الأيديولوجيا باننا قد بتنا، فى عالم المعلوماتية، على عتبة طور جديد و«رائع» من أطوار التطور الإنسانى، وأن القضايا التى واجهها الإنسان فى العالم الصناعى «المتقادم» لم يعد لها من معنى. وفى الواقع، فقد استفاد مروجو هذه الأيديولوجيا من أزمة الأيديولوجيات والمشروعات التحررية التى حملت للإنسان وعداً بالتغيير لكنها اخفقت فخلفت اليأس والإحباط، كما استفادوا من التطور الذى طرا على تكنولوجيات الاتصال ومن بعض الظواهر الخطيرة التى برزت فى العقود الأخيرة، ومنها ظاهرة الانتقال من «حضارة الكتاب» إلى «حضارة التليفزيون» وهى الظاهرة التى جعلت من التليفزيون منبعاً أساسياً للمعرفة، وهى معرفة مبسطة يتملكها المشاهد دون أن يبذل أى جهد نقدى ودون أن يعبا بخلفيات ولا بأبعاد الأحداث التى يشاهدها. فحتى زمن قصير مضى، لم يكن الإعلام يكتفى بتصوير الحدث فحسب، بل كان يشرحه ويبين خلفياته وأبعاده كذلك، أما اليوم فقد فرضت الأخبار المصورة تصوراً مختلفاً كلياً للإعلام، الذى صار يجعل الإنسان شاهداً على الحدث ليس إلا، وهكذا برز الوهم الخادع بأن «المشاهدة تعنى الفهم والإدراك». وفى كل بلدان العالم بات الوقت الذى يخصصه الإنسان لمشاهدة التليفزيون أكبر بما لا يقاس من الوقت الذى يخصصه لوسائل الإعلام الأخرى، ففى الولايات

المتحدة الامريكية يمضى المواطن الامريكي -وفقا لبعض الإحصائيات- ٥٦ يوما فى مشاهدة التليفزيون و١١ عاماً من عمره عندما يبلغ الثانية والسبعين. وتعترف تقارير عديدة، ومنها تقرير نشرته اليونسكو مؤخراً، بان التليفزيون ينمى ثقافة العدائية، خصوصاً بين الاطفال، ويشجع تحول العنف إلى ظاهرة عالمية.

لقد ادى طغيان الصورة وضعف قيمة الكلمة إلى دخول الصحافة المكتوبة، نتيجة تاخرها عن مواكبة الحدث، فى ازمة هوية خانقة تجلت فى تراجع توزيعها يوماً بعد يوم، كما ادى طغيان الصورة إلى تغيير العلاقة بينها وبين الصوت، فمزاوجة موسيقى البوب والفيديو، وانتشار الفيديو كليب، غيرا التوازن بين الاغنية وصورة المغنى، فبينما كانت الصورة فى الماضى ملحقة بالموسيقى باتت الموسيقى اليوم هى فى خدمة الصورة التى هى بدورها فى خدمة حملة إعلانية للتسويق التجارى. وقد تسبب هذا الطغيان فى ارتفاع اصوات عديدة تدعو إلى مراجعة مبدا التداول الحر عندما يتعلق الأمر بالصورة على اعتبار ان الاختلاف بين المشاهدة والقراءة هو اختلاف جذرى لان الصورة ليست بريئة ولا محايدة، وبخاصة الصورة المتحركة التى تقلد الحياة.

إن الثقافة مهددة اليوم بالخضوع إلى القواعد نفسها المعمول بها فى سوق البضائع. فالإعلانات التجارية باتت تطغى على كل وسائل الإعلام والاتصال بما فيها شبكة إنترنت. ونظراً إلى ان صناعة الثقافة الامريكية، هى المسيطرة عالمياً، لا سيما فى مجال السمعى البصرى؛ وهى القادرة اكثر من غيرها على استخدام التكنولوجيات الطليعية، اصبحت الشعوب والامم تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافى عالمى على النمط الامريكى يكون فى خدمة المتطلبات السلعية.

وامام جدية هذا الخطر، تتصاعد فى البلدان المختلفة، بما فيها الحليفة للولايات المتحدة الامريكية، الاصوات الرسمية والشعبية الداعية إلى اعتماد مبدا «الاستثناء الثقافى» و«الاستبعاد الثقافى». ففى كندا، اعلنت السيدة شيلا كوبس -نائبة رئيس الوزراء سابقاً ووزيرة حماية التراث- فى تصريح ادلت به قبل فترة، انه «إذا ما واصل الامريكيون فرض سيطرتهم على الجماعة الثقافية العالمية، باستعمال الوسائل التى يمتلكونها، فعليهم ان يتوقعوا لجوء الآخرين إلى إجراءات انتقامية بحقهم». وكانت الحكومة الكندية قد فرضت على الإدارة الامريكية استبعاد كل الصناعات الثقافية، لا سيما فى مجال السمعى البصرى، من اتفاقية التبادل التجارى الحر التى ابرمت قبل سنوات بين البلدين. اما فى فرنسا، فقد بات هناك إجماع قومى على ضرورة التمسك بمبدا «الاستثناء الثقافى» واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بضمان حماية اللغة الفرنسية والإبداع الثقافى الفرنسى. والمثير فى الامر ان الإدارة الامريكية التى تتمسك بحرية التجارة فى مجال الصناعات الثقافية، وتشجع التوجه إلى خصخصة قطاعات الإعلام والاتصالات فى البلدان الاخرى، لا تزال تتعامل مع هذه القطاعات على اساس كونها شانا من شئون الدولة الاستراتيجية وتستمر فى تقديم الدعم غير المباشر لها.

ومن جهة اخرى، فإن خطر هذه السيطرة على الجماعة الثقافية العالمية، والذى نجم عن «استعمار السوق» الذى تتمظهر به العولمة، قد اثار ردود افعال عديدة، على مستوى العالم باسره، وشجع على تنامى الاصوليات الدينية والقومية وعلى تصاعد دعوات الانكفاء



والتقوقع على الذات والاحتماء بالهويات. ولم تقتصر ردود الافعال هذه على البلدان التى تحتل موقعاً غير متكافىء فى إطار النظام الراسمالى العالمى، بل شملت كذلك البلدان الراسمالية المتقدمة نفسها. ففى هذه البلدان صارت قطاعات واسعة من الناس تشكك فى جدوى التقدم التكنولوجى وتعتبره -بعد ان اصبح محركه هو البحث عن الربحية التجارية فقط- مولوا لكل الأزمات، وتلجا اكثر فاكثر، إلى اشكال لاعقلانية من التفكير وإلى ممارسات غيبية او إلى «جنة» المخدرات والكحول. ففى اوربا، بات اكثر من اربعين مليونا من المواطنين يترددون سنويا على منجمين ومشعوذين يدعون القدرة على الشفاء من الامراض، كما تتزايد بنسب كبيرة اعداد المنتسبين إلى الطوائف الظلامية وإلى الحركات الخلاصية التى تبشر بقرب ظهور «المخلص»، والتى وصل عدد مريديها فى اوربا إلى ٣٠٠ الف. اما فى الولايات المتحدة الامريكية، فينمو بشكل متسارع نفوذ الحركات اليمينية المتطرفة الداعية إلى «النقاء العنصرى» والميليشيات المسلحة التى تعرب عن معارضتها للعولمة وللشركات المتعددة الجنسية وللامم المتحدة. ومن جهة اخرى، يشهد الغرب، -كرد فعل على طغيان السلعة- تحولاً نحو ديانات وفلسفات الشرق الروحية، حيث تشير التقديرات إلى ان عدد معتنقى البوذية فى اوروبا قد وصل إلى مليونين ونصف المليون، وبلغ عدد معتنقيها فى الولايات المتحدة الامريكية ما يقرب من خمسة ملايين.

---

* مفكر عربى من فلسطين



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العولمة.. في عيون غربية

لم يثر مفهوم العولمة الجدل والنقاش فقط بين أوساط المفكرين من الاقتصاديين في دول العالم الثالث فقط بل وايضا بين الثقاة من رجالات الاقتصاد في الفكر الغربي وان إختلف منظور الجدل والنقاش فيما بين الاثنين. إذ في الاول يدور حول المخاوف والهواجس مما يمكن ان تخلفه العولمة من اثار اقتصادية على دول العالم الثالث وهو يعد اهم الهواجس والمخاوف على الاطلاق وان كان هناك ايضا تساؤلات ومخاوف لاتقل عن ذلك اهمية تدور حول الابعاد التفصيلية للمفهوم ومحاولة الوقوف على ابعاده ومن محدداته بعد ان اقتحم حياتنا وافكارنا دون استئذان ولايكاد يخلو حديث او دراسة من الاشارة إليه على اعتباره إحدى اللازمات الاساسية في اي حديث اقتصادي اذ انه دون الاشارة إليه يصبح الحديث محض هراء وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما نظرا لطبيعة الظروف والمتغيرات الدولية الراهنة التي تعتمل في النظام الاقتصادي العالمي. إلا ان حديث الغرب وجدله لايدور حول اي من الافكار والهواجس السابقة ولكنه حديث من نوع اخر يكرس المناورة والالتفاف والتطويق للاقناع بمزايا العولمة بالنسبة لدول العالم الثالث وأنها حتمية ولامفر منها وان على الدول الامتثال لقواعد واجراءات التهيؤ للدخول إلى ذلك العالم وتدور ايضا حول ابراز المزايا الاقتصادية التي ينتهجها ذلك النظام الاقتصادي الجديد الذي تجره عربة العولمة والتي يرون انها تمثل تحديا ايجابيا للدول النامية سوف يدفعها بالتاكيد إلى زيادة ودعم قدرتها التنافسية من خلال البحث عن المزايا النسبية التي يتمتع بها اقتصادها والسعي إلى ابرازها وتعظيمها كما انها سوف تمكنها من تجويد منتجها وتخفيض سعره على النحو الذي يتيح لها الدخول في حلبة المنافسة الاقتصادية العالمية بعد زوال وانهيار كافة الموانع والحدود. ويرى الكثيرون ان مفهوم العولمة على الرغم من انه مفهوم اقتصادي في المقام الاول إلا انه له ابعاد اجتماعية وسياسية وذلك امر مؤكد فالسلع والمنتجات ليست مجرد سلع مادية بل هي تحمل في الواقع فكرا وثقافة من صنعوها وبذلك فانها تحمل في طياتها بذور التغيير في الانماط السلوكية الاجتماعية كما انها لابد وان تؤدي في النهاية إلى المزيد من تكريس التبعية الاقتصادية من خلال ربط الدول باقتصاديات الدول الكبرى المهيمنة وما يحدث فيها من تغيرات وهزات اقتصادية وهو ما يعني في نفس الوقت المزيد من التبعية السياسية قرينة التبعية الاقتصادية وتوأمها. والعولمة كمفهوم نظري لايملك مقومات تاصيلها ومبررات اثبات وجودها فهي تفتقر إلى خصائص المفهوم بالمعنى العلمي وهي لاتعدو أن تكون مجرد بدعة او تقليعة كبيرة لعنونة فترة او مرحلة قائمة من حياة النظام الاقتصادي العالمي مرحلة تعد تطورا طبيعيا وتلقائيا سعت وعمدت إليه الدول الراسمالية الكبرى منذ انهيار نظام بريتون وودز عبر عدة سنوات طويلة كان هدفها الاول هو ربط جميع اقتصاديات الدول بعجلة الاقتصاد الراسمالي وذلك من خلال تعميق العلاقة بين الاطراف «الهوامش» والمراكز في نظرية جالينج الاستعمارية التي تفسر تخلف الدول النامية ومن ثم فان سلمنا بما يعنيه تعريف العولمة والذي يقوم على فرضية قوامها ان الشق الاكبر من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الدول اصبح مرتبطا إلى حد كبير بنهج الحركة وما يقع من احداث وتغيرات في الاطار الاوسع للعلاقات الدولية ممثلا في النظام الدولي بشقيه السياسي والاقتصادي ولاسيما الاخير وهو ما يعني ايضا فقدان الحدود القومية لوظيفتها بحيث اصبح هناك تداخل وامتزاج بين الثقافات والاقتصاديات على نحو كبير فالنظام الاقتصادي العالمي الذي تعبر عنه العولمة هو امتداد وتطور طبيعي للنظام الاقتصادي العالمي الراسمالي السابق إلا انه في ظل هذه الحالة سوف تزداد درجة التحجر والغبن فيه وتتعمق العلاقات غير المتكافئة بين الدول الكبرى المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي والدول الاقل المعروفة بدول العالم الثالث ففي ظل العولمة سوف يزداد الفقير فقرا والغني غنا والضعيف ضعفا والقوى قوة. ومن المسلم به ان الخصخصة هي القاطرة التي تقود عملية التغيير في الهياكل الاقتصادية للدول لتصبح ملائمة للدخول إلى ذلك النظام العولمي الجديد والذي يعني في مضمونه التعميم والتعميق لآليات النظام الراسمالي لتخصم وتشمل بقية دول العالم ومن إحدى المحاولات التي تؤكد وهم وخيالية العولمة تلك الدراسة المتعمقة إلى حد ما والتي خلص فيها «بول هيرست» في كتابه اشكالية العولمة الذي نشره في عام ١٩٩٦ إلى ان ما يحدث في النظام الدولي الاقتصادي الراهن لايعدو ان يكون نوعا من التدويل العميق للنظام الاقتصادي الدولي بدرجة اعمق عما سبقه في اطار مراحل عملية التدويل التي بدات منذ فترة بعيدة تعود إلى عام ١٨٦٠ ويذهب إلى القول بان العولمة باعتبارها تقوم على فرضية ذوبان الحدود والثقافات القومية بين الدول امر غير عملي ولاوجود له يكذبه الواقع المعاش في ظل خصائص النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يطلق عليه نظام العولمة. إذ ان الشركات متعددة الجنسية باعتبارها احد اشكال ومظاهر التعبير عن العولمة تعد قليلة نسبيا ولاتوجد اية دلائل على انتشارها وتعميمها في المستقبل لذلك فان النشاط التجاري كان ومازال مقتصرا على عدد معين من مراكز الانتاج والتسويق ويدفع بنقطة اخرى من شأنها الزج بمفهوم العولمة في مدارج الخيال وهي ان انتقال رؤوس الاموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لم يؤد إلى حدوث تلك الطفرة المرجوة والمأمولة في مجالات الاستثمار والتوظيف بل على العكس في ظل الواقع الدولي الراهن تقتصر الاستثمارات الخارجية على مجموعة من الدول المتقدمة صناعيا ومازال العالم الثالث مهمشا وذلك باستثناء عدد قليل من الدول الناهضة صناعيا. كما ان معظم الاستثمارات والنشاط التجاري وتدفق رؤوس الاموال يتمركز حول ثالوث هو اوروبا واليابان وامريكا الشمالية وهو ما تنتفي معه فكرة العولمة في معناها النظري والعملي ايضا وعلى الرغم من ان هذه المحاولة قد دارت حول التاصيل النظري لمفهوم العولمة والتاكيد على انها لاتعبر عن حقيقة ودوافع النظام الاقتصادي الدولي الذي تنتمي إليه وتعنونه فهو قد اشار ولو بطريق غير مباشر إلى الاثار الجانبية التي تنطوي عليها العولمة بالنسبة لدول العالم الثالث وان نتائجها تظهر فقط بالنسبة للدول الكبرى وقد اتضح ذلك من خلال حديثه عن تهميش دول العالم الثالث في نصيبها من الاستثمارات المباشرة ورؤوس الاموال الاجنبية وبالتالي لم يحدث فيها اي تغيير ملموس في مستوى النشاط الاقتصادي اذ مازالت البطالة قائمة والاستثمارات دون الحد الذي يمكن من اقامة قاعدة صناعية تمكنها من الانطلاق الى معارج التنمية وكذلك اشارته إلى تركز النشاط التجاري حول الاقطاب الثلاثة «اليابان وامريكا واوروبا» مما يبرز بوضوح مضار العولمة عن فوائدها عموما وان لم يكن قد عبر عن ذلك صراحة فالعبارات تنطق بما لم يبح به الكاتب كما ان الحياء الذي غلف به عباراته لم يمنع من ظهورها



بقلم:

د. جميل كمال جورجي



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ٦ / ١٩٩٩

مثقف العولمة .. العربة أم الحصان أولا ؟!

د . مصطفى عبد الغنى

ماهى علاقة العربة بالحصان هنا ، ومادلالة التعبير الذى يطلقه البعض حين يحاولون التدليل على أمر معكوس فيقولون : تم وضع العربة امام الحصان او يجب وضع ثقافة السلام - اخلاقيا - قبل ايةثقافةاخرى؛ ثم ما هى دلالة العربة والحصان ونحن نناقش موقف مثقف العولمة من قضايا عصره ؟

..هذا هو الانطباع الغريب الذى يلاحظ فى اكثر من مؤتمرطيلة التسعينات، نتحدث فيه عن المثقف ومثقف العولمة ، ثم مدى ايثاره لقضية السلام حين يصل الامر بعلاقتنا من الطرف الاخر فى قضية الحرب والسلام، واعتقد انه ما من مؤتمر اوندوة او مداخلة او حوار داخل الورق او خارجه الا وسمعنا او قرانا مصطلحات كثيرة من قبيل «ثقافة السلام»او«ثقافة الحرب»، ثم راح البعض منا يتوقف عند المصطلح الاول« ثقافة السلام» فيسأل وهو يشخص بعينيه عن موقف الطرف الاخر : «لماذا لا ننتمى لثقافة السلام ؟»

وما يلفت النظر فى هذا كله انه ما من مؤتمر يبدا فيتخذ له موضوعا بعينه الا وينتهى ، وفى توصياته توصية مكررة ضد ثقافة السلام وضد ما يعرف برفض(التطبيع) مع الطرف الاخر ، غير ان الإمر مع عدد كبير من مثقفينا لا يتوقف عند هذا الحد ؛ وانما يبرز(دائما) عدد غير قليل من مثقفى عصر العولمة فى التسعينات ليتحدثوا فى (براءة) عن ثقافة السلام وما يجب ان نفعله لنكتسب هذه الثقافة التى هى - وبالنبل اخلاق هذه الفئة - ضدثقافة الحرب !! وتستمر التساؤلات :لم لا نراهن على قوى السلام داخل اسرائيل، ولم لا .. ونتوقف عادة امام ردود الافعال - وهى غالبا تكون فى مناقشات المؤتمرات -

لنسال اية ثقافة ، وهل يجب دائما- ونعود للسؤال التقليدى - ان نضع العربة امام الحصا ؛ وهو مايدفعنا الى نعيد طرح السؤال : ما علاقة هذا كله بمانريد ان نقوله ؟

لنتمهل ، اكثر عند مثال بعينه ، قبل ان نعاود الاجابة

[٢]

المثال هنا يتوقف بنا عند هذا المؤتمرالهام الذى عقد منذ عدة ايام فى احد الفنادق الكبرى تحت عنوان (مؤتمر الحوار الاوروبى العربى الشعبى/ الاجتماعى والثقافى)، وهو يستمد اهميته - كما نرى - ممن يشاركون فيه : المركز الوطنى للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية NCPO والهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية CEOSSويشهده عدد كبير من العرب والاوروبيين من شتى انحاء العالم .

ويستمر الحوار بالفعل ثلاثة ايام ، وتدور فيه الحوارات بين الشعوب بلغات عدة ، ويمضى فى وتيرة ، تحسين العلاقات بين الشعوب العربية والاوروبية لتحقيق تنمية مستديمة لا تعطلها الصراعات العرقية او الدينية او الايديولوجية ، ونلحظ هذه الروح الحضارية فى اليوم الثالث فى جلسة مفتوحة ، حيث يفتح النقاش بين المنصة والقاعة ليستمر الحوار الذى يدعو الى الحوار بين الشعوب ، ولكن فجاة - نستمع فى السياق - وكانه شىء عادى - من يتحدث عن ثقافة السلام.

نحاول ان نلتفت الى صوت المثقف الذى يتحدث اخلاقيا فى مؤتمر لتحسين العلاقات بين الشعوب ، فاذا بنا نكتشف رويدا رويدا اننا امام مثقف العولمة السعيد ، المثقف الذى يدمن الوقوف فى المؤتمرات العامة ، ويكتب فى الصحف المهمة، ويصيح بين رحلات الخارج ناصحا ايانا باننا يجب ان نعتنق نحن الشعوب المعتدى علينا«ثقافة السلام»، ولانه لايبقى بين الشعوب - كما يردد - غير «ثقافة السلام» فانه يجب الدفاع عنها باية صورة ، ولاننانركز فى ورقة العمل هنا فى الحوار على البعد الثقافى -- كما نقرا فى ورقة العمل ،فان ثقافتنا لابد ان تنتمى الى الموقف المسالم مع اسرائيل لنسعى الى غاياتنا ، وبهذا نكون شعوبا متحضرة تصل الى غاياتها باسلوب العصر.

هكذا حدثت نفسى وانا استمع الى هذا المثقف او ذاك ، وتذكرت دعاة سلام كما يطلقون على انفسهم، اما نحن ، وفرغم اننا قدمنا كل شىء لنبدو اننا شعوب سلام ، فيجب ان نستمر هكذا فى الانتماء لثقافة السلام التى هى ،بالضرورة، نقيض ثقافة الحرب.

وبهذا نري وضع العربة امم الحصان !

تقف د. منى ابوسنة ، تطلب الكلمة ، فتدعو لتاسيس السلام بين الشعوب ، «ففي اسرائيل الان حركة للسلام ، وهى حركة علمانية » - وتضيف استاذة الجامعة - «اريد من الشعوب بناء ثقافة السلام، يجب ان نفتح قنوات للحوار المباشر ولثقافة السلام بين الشعوب العربية والشعب الاسرائيلى ولاسيما مع حركات السلام هناك ؛ وسوف يشكل هذا - تشدد على الحروف - .. ضغطا على الحكومة الاسرائيلية، ولاسيما حركات السلام الاسرائيلية »..

تنفض اكثر من مشاركة ، تطلب امراة سورية الكلمة ، تقول نوال يزجى بالحرف . ان. منى قدمت اقتراحا ووجدت انه لابد من مناقشته خشية من ان السكوت على الاقتراحات التى لا يناقشها احد فى المؤتمرات، ربما يؤخذ بها ، وللتوضيح اكثر ؛ فان اقتراحها كان يتناول موضوع حركة السلام فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى، ان هذا لايخص العرب انما يخص اسرائيل، اعتقد انه لوكان هذا الاقتراح قدم بالشكل التالى :انه على الشعب الذى يعيش فى اسرائيل ان يقوى حركة السلام ويضغط على حكومته بضرورة تبنى سلام شامل وعادل بالمنطقة العربية لكنا قبلنا الاقتراح

نحن لسنا ضد السلام، ولكن السلام ليس شروطه الارهاب وعدم ترك الاراضى المحتلة .. نحن مع سلام عادل وشامل -تضيف -بشرط اعادة الارض العربية لاصحابها، بشرط تنفيذ المواثيق الدولية، بشرط ترك السياسة العدوانية التى يعامل بها الشعب العربى ؛ عندئذ يمكن ان نتحدث عن حركة السلام بما يحقق هذا الإقتراح



تعود د. ابوسنة الى الاستطراد ، تضيف .. انا لا اتكلم فى السياسة وانما فى الثقافة ، ادعو لتاسيس (ثقافة سلام) بين الشعوب، توجد الان هناك (جماعة للسلام) لا تنتمى للسياسة وانما للثقافة، لجنة فى اسرائيل تدعو بحركة السلام وهناك جماعات علمانية واحزاب تساند الفلسطينيين اكثر من بعض الدول العربية وبعض الدول الاوروبية ، اننى اريد - تضيف - وعلى مستوى الشعوب تبنى ثقافة السلام، لا انكر ان هناك موقفا لدى الاسرائيليين كما عند العرب، اذن نريد القضاء عليه خلال التعليم ، وقد حضرت بالامس اجتماعا للتعليم يعمل على مستويات ثلاثة عظيمة : المسيحية واليهودية والاسلام ، وهذا هو بالضبط ما اتحدث عنه ، ليس لى علاقة لا بالحكومات ، ولا ادعو للتطبيع.. اتحدث عن موضوع اخر تماما ..

ارتفع اللغط فى القاعة الواسعة ، طلبت ممثلة فلسطينية الكلمة ، حملت غادةرباح من فلسطين الميكرفون وهى تقول كلمات بسيطة .. ان الموضوع ليس ان يدعو الشعب الفلسطينى للسلام - مثلا - وانما الموضوع يتعلق بالاسرائيليين، اذا كانت هنا جماعات اسرائيلية تعمل للسلام فهم غير فاعلين لانهم - كما يرددون -ليس لديهم ميديا، وقبل ذلك لا يملكون ما يستطيعون به ان يؤثروا به على حكومتهم، لا احب ان نتسول السلام مع اسرائيل ، السلام ياسادة مع اسرائيل وليس معنا!قد قدمنا كل شىء

ياتى صوت سوزان شمالى من فلسطين : نريد ان نكون بناة سلام ؛ لذلك اقترح علينا ان نرفع صوتنا امام قرارات الامم المتحدة ضد شعوب العراق وفلسطين ولبنان.. وعلينا ان ندعو لتنفيذ مواثيق حقوق الانسان فى ارضنا العربية بالفعل وليس القول، لكن ، من يقنع الامم المتحدة ، ومن يسمع ان حقوق الانسان فى الارض العربية مهدرة ثم ياتى من يحدثنا عن ثقافة السلام.

يعود الميكرفون الى يد مثقفة عربيةاخرى تنهض لتصيح فى الجميع : نرجو من اصحاب الاجندة الاوروبية ان يساعدوا الشعوب العربية، وبشكل محدد نرجو ان يطلبوا من اسرائيل ان تحدد ارضها ،حدود ارضها التى تزعم انها تغطيها، هل يمكن للشعوب الغربية - تضيف المثقفة اللبنانية - ..ان ترغم اسرائيل على تحديد خريطة بعيدة عن الارض العربية وبعيدة عن الاطماع الصهيونية فى الاستيلاء ليس على ارض الغير فقط وانما - ايضا - على سلام الغير ؟

تعلو الاصوات ، تختلط، نترك التسجيل الذى حرصنا ان ننقل منه كلمات الوفود العربية والغربية ، وكلمات دعاة السلام او - بشكل ادق - ثقافة السلام ..!

(منذ شهر كانت د. منى ابو سنة وفى ندوة عن الانتخابات الاسرائيلية بمركز بحوث الشرق الاوسط. وصفت المثقفين المصريين بانهم«ديماجوجيون» ،تساءلت من اعطى النقابات والاتحادات الرافضة للتطبيع مع اسرائيل هذا الحق المزعوم فى الرفض؟)

[٣]

اية «ثقافة سلام»تدعو اليها هذه الجماعة ، انه مصطلح يرتدى ثوبا اخلاقيا فى مواجهة مصطلح اخر مراوغ«ثقافة الحرب»، فالمعنى يشير الى نقيضة ، ومادمنا نرفض ثقافة السلام فبدهى اننا نتقبل نقيضها ، وهذا لا يفسر هذا السياق الذى تعيش فيه الشعوب العربية اليوم ، او الذى يراد لها ان تعيش فيه :ان تعتنق السلام وثقافته حتى ولوكانت ارضها تحت نير الاستعمار ، وتراثها يفترس ويتحول كل يوم الى ثقافة مضادة، يفسر د. عبد الوهاب المسيرى فى موسوعته عن اليهود واليهودية فى الجزء الاول منها هذا المصطلح فيقول (.. تمت تعبئة مصطلح ثقافة السلام بكل الايحاءات الممكنة واصبح الحديث عن «الحرب» مهما كانت اسبابها ، مهما كانت الدوافع وراءها« مثل الحرب من اجل تحرير الارض والذات على سبيل المثال» اما سلبيا وشكلا من اشكال العنف)

وكان على الاخرين ، مقابل ما تسلحت به الدكتورة من دعوى(ثقافة السلام) ان يتسلحوا بثقافة(العدل والظلم) ، والا ، فان اصرارنا فى مؤتمراتنا على الحديث المستمر عن «ثقافة السلام» يضع فى الاعتبار ان الشعوب المقهورة او المحتلة ارضها يجب ان تذعن لدعوى السلام ، فيتحول شعار« الارض مقابل السلام » فى الماضى الى شعار «السلام مقابل الامن» فى الامس ثم ها نحن نلتقى اليوم بمن يستبدل بالمصطلح الاخير «الامن مقابل السلام»ولا شىء عن الارض ثم ها نحن الآن امام مصطلح جديد « ثقافة السلام» مبتعدين عن الارض والامن الى الامن والسلام والا فان النقيض يظل الحرب ، والحرب - بالطبع - معنى غير اخلاقى يجب الا نتحدث عنه

○○ ما معنى هذا كله ؟

ان نضع ثقافة السلام قبل ثقافة «العدل والظلم»

ان نضع شيئا اسمه السلام قبل شىء اخر -لا اخلاقى - اسمه الحرب

ان نضع العربة امام الحصان ، اليس كذلك؟!....

لبضة

الخوف من الآخر



هل نحن مصابون بمرض الخوف من الآخر ؟!.. تتردد عبارات اكل عليها الزمن وشرب من عينة الغزو.. الاختراق التآمر.. واننا نفتقد إلى حسن النوايا فى التعامل مع الآخر. هذه الخواطر لحت بشدة مع الجدل الثائر الآن حول قانون الجمعيات والذى يعنينا فيه على وجه التحديد المادة «١٧» التى اغلقت حنفية الدولارات المتدفقة على من باعوا الوطن فى شكل ابحاث وتقارير تناولت كل شىء بدءا من المشاركة السياسية والأمن القومى وحتى الختان والمراهقين والعلاقات الزوجية.

ولما لا ففى ظل العولمة والشفافية تصبح «تعرية الأوطان» حرفة واسترزاقا. والغريب فى الجدل الثائر الآن هو اسقاط حق اساسى وهو الحفاظ على الهوية والآخر الذى يمول والذى ازعجه القانون أعلن رفضه وغضبه وكأن الداخل بيت اهله يريد أن يفرض ثقافته بدءا من الچينز والهامبورجر وحتى العلاقات الاجتماعية.. الاخر يريد أن نتحول إلى «مسخ» استعان فى ذلك بوسائل كثيرة مراكز وجمعيات يضخ إليها بالاموال ووسائل إعلان تروج لنموذجه الثقافى. ونحن فى حالة استرخاء تحولنا إلى متلقين سلبيين وعندما انتبهت الدولة لإحدى حلقات الاختراق وهو تحويل المراكز والجمعيات من العمل الأهلى الذى قدم خدمات ملموسة إلى مراكز للبحوث والتقارير لم نسمع صوت احتجاج جاء فى الداخل اقصد الشارع المصرى ولكن الاحتجاج والرفض جاء من الخارج بشكل اقوى.

● ورغم أن أبسط حقوق الدولة أن تتخذ من الإجراءات وتصدر من التشريعات ما يكفل حماية امنها إلا أن بجاحة [illegible] «الآخر» الممول وصلت للتدخل فى التشريع ومحاولة فرض رأيه. والحقيقة أننا لسنا فقط المنزعجين من محاولات المحو الثقافى فدول أوربا انزعجت من الغزو الأمريكى واتخذت من الإجراءات ما يكفل حماية هويتها ففرنسا مثلا فى محاولة للتصدى التدفق الإعلامى الأمريكى اتخذت إجراءات وقائية لمواجهة الآثار السلبية ومنها تحديد نسب لا يمكن تجاوزها بالنسبة للبرامج المستوردة من اجمالى ساعات البث، وشجعت قيام اتحادات ثقافية وتكتلات اعلامية لمواجهة الانتاج الضخم للشركات الامريكية وطالبت باستثناء ثقافى فى اتفاقية الجات وركزت على ضرورة المحافظة على نمط الحياة الفرنسية واللغة القومية التى تاثرت بالانماط الامريكية.. فرنسا ليست المنزعجة الوحيدة من الغزو الأمريكى .انجلترا ايضا منزعجة ورفضت استيراد نسخ من البرنامج الأمريكى شارع السمسم خوفا على اللهجة الإنجليزية من اللكنة الأمريكية وفى إيطاليا وهولندا تم ادخال تشريعات لواجهة ما اسموه بالاستعمار الثقافى. إذن الخوف على الهوية ليس مرضًا اصابنا دون خلق الله ولكنه انتماء وحرص على البقاء. وإذا كان الغرب منزعجًا إلى هذه الدرجة من طغيان النموذج الأمريكى رغم عدم تباينات واضحة فالحال عندنا اكثر تعقيدا .



المصدر : الـبـيـان
التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتجاهات

الصناعة والعولمة 1 ـ 2

ما هي تأثيرات التغيرات الاقتصادية والتقنية المتسارعة التي يعيشها العالم وانفتاح الأسواق للسلع والخدمات، أو ما يعرف بظاهرة العولمة على الصناعة الخليجية؟ يقول الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (سابقا) ان الحديث عن تأثيرات ظاهرة العولمة، على صناعتنا الوطنية يرتبط إلى حد كبير بالتعرف على مواطن القوة ومواطن الضعف التي تميز هذه الصناعة، كما ويعتمد تقدير حجم هذا التأثير على ما يبذل من جهود لتطوير المنتجات الخليجية وأساليب تسويقها من القائمين على الصناعة الخليجية، سواء المصنعون أنفسهم أو المسؤولون في الأجهزة العامة.

ولا شك ان قضية تنمية وتنويع الصادرات الصناعية تعتبر من القضايا الرئيسية في الاقتصاديات الخليجية، ولذلك انطلاقا من دور نشاط التصدير في توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية لدول المجلس وتدعيم موازين مدفوعاتها وتوفير فرص العمل لأبناء شعوبها. لقد أن الأوان لتقييم واقع وأفاق الصناعة الخليجية لمعرفة مستوى انتاجيتها وقدرتها على الوفاء بمتطلبات السوق وتلبية احتياجات المواطن الخليجية رئيسية في الاقتصاديات الخليجية.

يؤكد الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ان الصناعة الوطنية، باستثناء تلك المعتمدة على المواد الهيدروكربونية، ما زالت في بداية الطريق. وإذا كانت الصناعة الخليجية لا تشكو من وفرة رأس المال التي تشكل أحد أبرز متطلبات الصناعة القوية، فإن هناك العديد من أسباب النجاح التي يتوجب الأخذ بها إذا ما أردنا اكساب الصناعة الوطنية القدرة على المنافسة في الأسواق المفتوحة، من خلال طرح منتجات تلبية المتطلبات الأساسية للنجاح؟ ان الاجابة على هذا السؤال يتوقف على توفير عدة مستلزمات ضرورية للصناعة الخليجية.

فمن المهم أولا الاهتمام بالمورد الطبيعي الرئيسي في المنطقة، وهو النفط، باعتباره السلعة الخليجية الأهم التي تباع للسوق العالمية، فالنفط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هو مصدر التمويل الأول الذي يسهم في توفير القدر الأكبر من الدخل القومي، ويعتبر الداعم الأساسي للتنمية الصناعية وتطوير القطاع الصناعي التحويلي، وهناك يكمن التحدي بالنسبة لنا، فكيف يمكننا البقاء على النفط موردا هاما من موارد الطاقة في العالم لفترة طويلة مقبلة؟ وهناك أيضا التحدي المتمثل في كيفية جسر الهوة العلمية والتقنية الواسعة بيننا والآخرين، وهي الفجوة المرشحة لمزيد من الاتساع إذا لم نتحرك بسرعة وفعالية للحاق بالركب، من خلال العمل على نقل وتطوير القاعدة التكنولوجية، باعتبار ان القدرة على الابداع والتجديد في المنتجات هي أحد مصادر القوة التنافسية، وهنا لابد من الاعتراف بأن ما ينفق حاليا على البحث والتطوير في الصناعة الخليجية لا يمكن أن يساعد على التصدي لهذا الأمر فهناك حاجة ماسة للتعاون البناء بين الشركات الصناعية والجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وكذلك زيادة ما يخصص من أموال للبحث والتطوير.

وتبرز ثانيا أهمية التوسع في الصناعات البتروكيماوية والمعدنية الأساسية وافساح المجال للقطاع الخاص وحفزه على المساهمة فيها،



المصدر : الرياض

التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٩م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والقيام بتحديد الصناعات الغائبة وتلك التي تساهم في استكمال السلاسل الانتاجية خاصة في مجال الصناعات الأساسية، والعمل على ترويجها لما تمثله من فرص استثمارية جيدة للقطاع الخاص، وتشجيع التحول نحو التقنيات عالية الكفاءة والمرنة من أجل معالجة الندرة النسبية في عنصر العمل وتشجيع العمالة الوطنية على العمل في الصناعة وزيادة انتاجيتها وتحسين كفاءة أدائها. ان أحد المقترحات الواردة هنا هي اقامة المشروعات المشتركة مع الشركات العالمية الكبرى لاكساب الشركات الخليجية مزيدا من الخبرات الفنية والإدارية. بالاضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في دول المجلس، ويحتاج الأمر في هذا الصدد مراجعة السياسات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار لتعديلها بشكل يساعد على تحقيق هذا الهدف وكذلك الاهتمام بالمواصفات والمقاييس الخليجية بحيث تصبح المنتجات الخليجية منافسة من حيث الجودة للمنتجات العالمية.

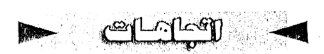
حسين محمد



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الصناعة والعولمة 2/2

ومن المستلزمات الاساسية لانجاح التطور الصناعي بدول مجلس التعاون الخليجي بوجه متغيرات العولمة هو ضرورة الاستمرار في تطوير وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وتقديم الحوافز لزيادة اعدادها والارتقاء بمستواها الفني والاداري، وذلك بهدف تحقيق الاستخدام الامثل للقوى العاملة الوطنية وتوفير متطلبات خطط التنمية الاقتصادية من القوى العاملة بمختلف تخصصاتها والعمل على الاحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمالة الاجنبية في القطاع الصناعي، وتأسيس مراكز متخصصة على مستوى الصناعات والمهن المختلفة لتأهيلها لعملية الاحلال، وتوعية العمالة الوطنية بأهمية الصناعات والحرف المهنية لزيادة الاقبال على العمل بها، بالاضافة الى منح حوافز تشجيعية لمؤسسات القطاع الخاص الصناعي التي تعمل على توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية، وتقديم الاعانات المالية للشركة والمؤسسات المؤهلة للاستفادة من هذه الحوافز وتطوير السياسات التعليمية، وعلى وجه الخصوص، برامج ونظم التعليم العام والفني والمهني بصورة تجعلها اكثر تنوعا وملاءمة مع احتياجات اسواق العمل، واتاحة الفرصة المتزايدة امام الاناث للعمل بعد تدريبهن مهنيا في القطاعات المختلفة.

ان صغر حجم الاسواق الخليجية يفرض ضرورة الاسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وازالة العوائق التي تحول دون تنفيذها واعطاء الاولوية لتوحيد التعريفة الجمركية وصولا للسوق المشتركة، والى ضرورة انشاء جهاز في كل دولة يتولى عملية تنمية الصادرات ويعمل على ازالة العوائق وتهيئة الظروف الملائمة لدخول المنتجات الخليجية الى الاسواق الخارجية وتقديم حوافز مشجعة للصادرات، والعمل على ايجاد مؤسسات خليجية على مستوى دول المجلس لتمويل وضمان الصادرات، كذلك العمل على زيادة فاعلية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية من خلال تعزيز رؤوس اموالها، وحثها على الاستثمار المباشر في الصناعة وتبسيط اجراءات الضمان المطلوبة لها، والعمل على زيادة القدرات المالية لبنوك التنمية الصناعية المتخصصة من خلال زيادة رؤوس اموالها، وزيادة قدراتها الفنية والادارية وتطوير اللوائح والانظمة المعمول بها وجعلها اكثر مرونة بحيث تستطيع الاقتراض من البنوك الاخرى، لتمكينها من المساهمة في رؤوس اموال المشاريع الكبرى وتوسيع مجال نشاطها الحالي. وفي هذا الاطار تبرز ايضا اهمية ربط اسواق الاوراق المالية في دول المجلس وتطويرها لتلعب دورها كقنوات لتجميع المدخرات المحلية، وجذب الاستثمار الاجنبي والاموال الوطنية المستثمرة في الخارج. بالاضافة الى الاهتمام بقطاعي التأمين والنقل البحري لما لهذين القطاعين من دور هام في تسهيل حركة التجارة الدولية.

قضية اخرى ينبه الامين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية اليها في هذا السياق وهي: الاندماجات بين الشركات العملاقة العالمية، فهذه الظاهرة الاخذة في الازدياد والتي تمليها اعتبارات عدة تشكل في ظل العولمة مصدر ضغط على الشركات الخليجية التي تعتبر صغيرة بالمقاييس العالمية، وامام مثل هذا الوضع لا يجد المصنعون الخليجيون مفرا سوى سلوك نفس الطريق لدعم قدراتهم التنافسية وجني المكاسب التي تتحقق من وراء الاندماج او انشاء تحالفات استراتيجية والمتمثلة في: الاستفادة من وفورات الحجم، وتعزيز القوة التفاوضية في سوق السلع، وتحسين الانتاجية، واختصار التكاليف في مجال البحث والتطوير، وزيادة القدرة على المنافسة، لابد ان نعد انفسنا في الاسواق المفتوحة يتطلب تضافر الجهود، في القطاعين العام والخاص لتعميق قدرة الصناعة الخليجية على اثبات وجودها واجتذاب الاستثمارات الخاصة المحلية منها والاجنبية، في وقت اصبحت فيه الساحة مهيأة لاضطلاع القطاع الخاص بالدور الاكبر في الاستثمار الصناعي في المنطقة.

واخيرا فإن على دول المجلس اتخاذ الخطوات للتعجيل بتكملة مراحل التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، الامر الذي يعزز موقفها الاقتصادي امام هذه التكتلات والدول الكبرى. ان العولمة تتطلب من دول المجلس ان تعمل على اعادة هيكلة اقتصادياتها وتعديل بعض انظمتها بما يتلاءم مع المستجدات الاقليمية والدولية ويكفل تعظيم العوائد للاقتصاديات الخليجية.

حسين محمد



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٩

آثار تجميد صفة «الأحادية القطبية» على المصالح العربية

د. عصام الدين جلال

هل تنجح أمريكا فى تجميد الصفة الحاكمة لنظام «القطبية الواحدة»؟

وما أثر ذلك على العرب وغيرهم؟

ينشغل مقال اليوم بالإجابة على هذين السؤالين، من وجهة نظر كاتبه. بدءا بفحص مكونات النظام التى تتفاعل وتتغير. ويرصد محاولات فرض شرعيات أخرى بديلة للشرعية الدولية، وما تؤدى إليه من متاعب وتكلفة. مستخلصا النتائج فى ضوء عدة حالات، ومنها فى الشرق الأوسط، حالتا الصراع العربى-الإسرائيلى.. والأزمة العراقية. ومنها فى أسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ينسى بعض المحللين ان النظم العالمية، حتى وإن تميزت بصفة حاكمة، تعبر عن نقلة تاريخية مميزة، وتتشكل من خلال تفاعلات متتالية بين مكونات النظام، وهى إن لم تنف الصفة الحاكمة له، إلا أنها تحدث تغييرات جذرية فى تشكيله. فالنظام العالمى ثنائى القطبية للحرب الباردة، مر بمراحل تشكل عدة، خلال عمر استمر أكثر من اربعة عقود.. وجاء

التشكل الأول عقب اتفاقية «يالتا» فى أثناء الحرب العالمية الثانية والتى هدفت إلى إيجاد صيغة للاقتسام والتعايش. ولكن بعد اجتياح الجيوش السوفيتية لشرق أوروبا وألمانيا وامتلاك الاتحاد السوفيتى للأسلحة النووية والهيدروجينية، انتقل النظام العالمى إلى مرحلة المواجهة، وإشهار الحرب الباردة وانفلات السباق النووى وإنشاء حلف وارسو وحلف الأطلنطى كمنصات للمواجهة.

وجاءت مرحلة التشكل الثالثة

بعد حصار برلين واجتياح ثورة المجر وتشيكوسلوفاكيا واقتراب الحزب الشيوعى الإيطالى والفرنسى من الوصول إلى السلطة. وذلك لإعادة التشكل بما يحافظ على استقرار المجابهة المركزية فى أوروبا وبعودة التعايش الاستراتيجى إليها، مع إطلاق المنافسة والمجابهة فى المناطق الطرفية. واشتعلت المنافسة الطرفية لتزامنها مع انفجار حركة التحرير فى المستعمرات السابقة والتنافس بين الحلفاء الغربيين. واضطرت القوتان العظميان لتحمل أعباء الدعم الاقتصادى والسياسى لحلفائهم. سواء عن طريق مشروع مارشال فى أوروبا أو اتفاقات

الدعم والتعاون في المناطق الطرفية. وتبلورت المنافسة الطرفية بظهور حركة عدم الانحياز وتطلع الدول النامية للمشاركة في تشكيل النظام العالمي. وأدى تصاعد المنافسة إلى تعريض التعايش المركزي للخطر. كما حدث في حروب كوريا وفيتنام والقرن الإفريقي. حيث مثلت مرحلة الحروب بالنيابة تفاديا للمجابهة المباشرة، والذي طبق في الصراع العربي - الإسرائيلي.. وحدث تطور جديد في التشكيل بعد ازمة البترول عام ١٩٧٣ ببداية اتجاه العملاقين لتهدئة التنافس الاقتصادي وانكماش المساعدات والدعم.

إضافة لتطورات التشكل السياسي والاقتصادي المختلفة، لعب سباق التسلح والتطور التكنولوجي النووي دورا لا يقل خطورة في تواصل مراحل التشكل.. فالسباق المجنون المبني على الاستقرار المركزي والمجابهة الطرفية، والذي هدف إلى أن يحقق القدرة لكل طرف على التدمير الشامل للطرف الآخر كضمان للحفاظ على هذا التوازن الحرج، اصيب بهزة عنيفة بسبب الخلاف على الصواريخ متوسطة المدى مثل بيرشنج الأمريكي و(س. س. ٢) السوفيتي، لأن نشر هذه الصواريخ في أوروبا كان معناه انهيار ضمان التعبير الشامل المتبادل. لأن هذه الصواريخ قادرة على تدمير مراكز التحكم والتوجيه خلال دقائق وتمنع الخصم من الاستجابة او الردع بتدمير الرأس المدمر لقواته، مما يلزمه بالمبادرة للتدمير الشامل بمجرد قيام الشك في بداية الهجوم. وبهذا تستحيل المحافظة على الاستقرار المركزي. بل يصبح المركز هو أول الرهائن تعرضا للدمار وساعد على ذلك محاولة إنشاء نظم دفاعية ضد صواريخ الردع للطرف الآخر. وهو ما سماه ريجان حرب النجوم. إضافة إلى تضخم صواريخ الغواصات الاستراتيجية السوفيتية التي يصعب التأكد من رقابتها لوجوب ضمان المراجعة والاستقصاء وإزالة الرعب المتبادل. وجرى تطور جديد للنظام الدولي، وأصبح أحد أركانه الرئيسية هو الحد من التسلح وبداية نزع القدرات الزائدة عن احتياج الامان. وساعد على ذلك أزمة الاقتصاد الغربي الذي تقلصت معدلات نموه، بداية تحقيق أهداف الأطلنطي من شل مؤشر التطور الاقتصادي والسياسي في دول حلف وارسو ونمو قوى التغيير فيها. ومن هنا بدأت محاولة وضع حد للسباق المجنون نحو ضمان التدمير الشامل المتبادل. وازيلت الصواريخ متوسطة المدى، وبدأت مفاوضات نزع السلاح لخفض الترسانة النووية من ٢٥,٠٠٠ صاروخ لكل طرف إلى ٢٥٠٠ فقط.

ومن هنا كانت كل تنبؤات شكل الحرب الباردة في الخمسينات بعيدة عن الصواب، لأن تفاعلات العناصر المتغايرة التي تشكل النظام، سواء كانت التوازنات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين العملاقين والأخرى في دول المنطقة المركزية والأخرى في دول المناطق الطرفية، إضافة لانفجارات التقدم العلمي والتكنولوجي وتقلبات الاقتصاد العالمي، كانت تحتم توالي متغيرات التشكل الذي يكتسب ديناميكية من هذه الصفة.

والصفة الحاكمة التي تبدو للنظام العالمي الجديد، هي أحادية القطبية، وأن الولايات المتحدة تملك مقومات فرض سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على المنطقة المركزية بما فيها مخالفات الاتحاد السوفيتي، والمنطقة الطرفية بما فيها الدول الأكثر تقدما إضافة لسيطرتها على المؤسسات والآليات الدولية السياسية والاقتصادية. وذلك لخدمة أهدافها ورؤاها للتوازنات والعلاقات القومية والدولية الأكثر ملاءمة لها، ولكن هذه الصفة الحاكمة تثير سؤالا جذريا ومصيريا، هو: هل يمكن لأي قوة دولية أن تفرض التجمد على تشكيل نظام عالمي هذه هي طبيعة مكوناته وطبيعته الديناميكية، بدوام إلزام هذه المكونات وتفاعلاتها بالخضوع أو التنازل أو الجمود؟ ومن ثم تجرد النظام العالمي من خصائصه الأصيلة وهي التطور والتغيير والتوازن ولو لحين. والحقيقة أن الإجابة الموضوعية على هذا التساؤل لا تدور بين اختيار الإمكانية أو الاستحالة، ولكنها تدور حول تكلفة أعباء المحاولة ومردودها.

وكمؤشر على التكلفة والمردود، علينا أن نستعرض التحديات التي يتصارع معها النظام العالمي مرحليا. فالشعارات الطنانة حول «العولمة» في عالم يتصاعد فيه التهميش، ليس فقط بين الدول، بل وبين الفئات الاجتماعية في الدول المتقدمة والفقيرة على السواء. وكذلك الشعارات عن القرية الصغيرة الواحدة في نظام تتسع فيه الهوة بين الفائزين والخاسرين، وبين العالمين والجهلاء وبين الثقافات الموروثة والغازية. وأيضا الحديث عن الشرعية الدولية في نظام يهدر عنها صفة الشرعية وصفة الدولية ويحجز عنها كل عوامل الفاعلية والمشاركة. والحديث عن الاقتصاد العالمي المفتوح والمشاركة الحرة في بيئته التي ينعدم فيها التكافؤ وتفتقر الغالبية إلى مقومات المساهمة او التأثير أو التحكم في اعاصير المؤثرات الخارجية التي يفرض عليها النظام درجة من الانطلاق يصعب معها التفرقة بين الحرية والفوضى ودرجة من الغموض والالتباس، يصعب معها على أعتى الخبراء التنبؤ بمنطقها وتداعياتها.

وفي النهاية يتحمل أعباءها وتكلفتها العاجزون والمحتاجون. وكذلك الحديث عن السلام الذي يتعامى عن سلام غير المؤثرين في المصالح العليا للقوى المهيمنة في شرق وغرب ووسط افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، ويحتكر ويهيمن على فرض أشكال السلام الملائمة لتطلعاته في المناطق الاستراتيجية المحيطة بحلف الأطلنطي وشرق آسيا ومنابع البترول. والحديث عن استقرار المنطقة المركزية بتوسع حلف الأطلنطي، دون التعامل مع ضرورة منع انقسام أوروبا مرة أخرى أو التمهيد لإرساء توازنات جديدة تستطيع استيعاب تناقضات المصالح والتطلعات التي تزداد تباينا وتباعدا.

أقول إن تداعيات هذه التحديات على تشكل النظام العالمي، هي بلاشك تحمل الدول المهيمنة والدول المهيمن عليها أعباء مضاعفة للتعامل مع الواقع المرحلي ومتطلباته الملحة وعبء المحافظة على القدرة والاستعداد للتعامل. ومع انعكاسات مراحل استكمال التشكل القادم لتحقيق



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٦/١٩٩٩

قدر اكبر من التوازن والواقعيه والفاعلية. ليس فقط لاغلب مكونات النظام، ولكن ايضا لالياته. وإذا كان هذا هو وزن التحديات الملزمة باستكمال التشكل، فإن تكلفة عرقلة التشكل لا تقل وزنا ولا خطورة.

فعلى صعيد الشعب العراقى - مثلا - تعارض التوجهات الامريكية والبريطانية مطالب ترشيد تشكيل جهاز الرقابة على إزالة أسلحة الدمار الشامل المشبوه. ومع أن هذه المطالب لغالبية الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن، مازالت التوجهات الامريكية والبريطانية،خارج إطار الشرعية، تصر على عقاب الشعب العراقي تحت ستار مناطق حظر الطيران غير الشرعية. وفى كوسوفا تتكرر الإشكالية نفسها برغم الإجماع العالمى على شجب الوحشية الصربية ورغم تجاوب اعضاء حلف الأطلنطى مع مطالب الولايات المتحدة لتوسيع دائرة مسئولية الحلف للتعامل مع الازمات والتحديات المحيطة. فالولايات المتحدة تعارض استكمال التشكل الواجب للتوافق مع الإبقاء على اطر الشرعية الدولية ممثلة فى مسئولية الأمم المتحدة ومجلس الامن، كركيزة اساسية للمشاركة العالمية وهو ما يطالب به اغلب الدول وعلى راسها فرنسا. وما يترتب على هذا التجميد هى تبعات جسام. منها فرض حظر توريد البترول من اطراف ثالثة دون غطاء شرعى. ما يفترض معه استخدام القوة وإذكاء عودةالحرب الباردة وتقويض اركان التوازنات الهشة القائمة. ويفرض شرعية إقليمية بديلة للشرعية الدولية. وما قد تؤدى إليه من فتح باب للمتاعب لا قبل لأى نظام ان يتحملها. ومن الأمثلة، الموقف فى الشرق الأوسط، حيث لا يعمل القطب الأوحد على كسر تجميده رغم كل القرارات والاتفاقات، بل يعمد بإصرار غير مسبوق إلى توفير القدرة العسكرية المدمرة للمغتصب مما يساعد على جمود التشكل، رغم المخاطر المهددة لسلام المنطقة ومحيطها.

والواقع ان التكلفة الأمنية ليست هى فقط القادحة، بل إن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتجميد حلقات التشكل لا تقل فداحة وتدميرا.

فلم يعد خافيا أن الاطر الاقتصادية للنظام العالمى فى حاجة ملحة للترشيد واستكمال حلقات التشكل. وتكفى متابعة المناقشات الجارية للدول الكبرى والنامية ومسئولى البنك الدولى وهى تفيد ان معالجة الآثار النقدية للازمات فى شرق اسيا وامريكا اللاتينية محتملة. اما الآثار الاجتماعية التى يتحملها محدودو الدخل والفاعلية، فسوف تستمر على مدى سنين. وذلك رغم تسليم الجميع بان إطلاق الحرية غير المحدودة للسوق دور أساسى فى إحداث هذه الأزمات، وان العلاجات الملطفة مثل نظام قروض الطوارئ الجديد بشروطه المجحفة، غير قادرة على تفادى هذه الأزمات مستقبلا، طالما أن حرية المضاربة لا تقابلها مسئولية تحمل جزء من التكلفة التى ينفرد الاقتصاد الوطنى ومستويات الدخل الأدنى بتحملها. ومن ثم، فإن ما يبدو أنه خاصية لازمة وأصيلة فى النظام العالمى النقدى، وهو تكرار الأزمات، تقترب بغالبية الدول الصغرى إلى استحالة التعايش مع الأوضاع المهيمنة المجمدة. مع ما تحمله من مخاطر امنية واجتماعية واقتصادية خطيرة. ولعل حديث الرئيس كلينتون الاخير غير الرافض للطريق الثالث لا يعنى عزما على كسر الجمود ولكنه على الأقل يعنى تقدير التكلفة الرهيبة له.

إن المسئولية العالمية على استيعاب تحديات الواقع والوقاية من مخاطره وتكلفته، هى مسئولية مشتركة لا تستطيع الدول الصغرى الهروب منها، ولكن هناك مسئولية إضافية على حكومات هذه الدول هى التعامل مع الواقع كمرحلة لابد أن نعد انفسنا لما يتلوها من مراحل التشكل.☐

[كاتب هذا المقال، مثقف مصرى بارز، مقرر جمعية باجواش الافريقية ☐]



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/ ٦ / ١٩٩٩

« اسلاميات » طرحت السؤال

فى عصر العولمة .. كيف نحفظ الهوية الثقافية الإسلامية؟

د. مصطفى حلمى :

إقامة السوق المشتركة بين الدول الإسلامية ضرورة للحماية من غزو العولمة الاقتصادية

فى عصر العولمة كيف نحفظ الهوية الثقافية الاسلامية؟ شغلت (العولمة) وهى الطور الأخير للنظام العالمى الجديد المنبثق من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ م جمهرة الباحثين وعلماء السياسة والاقتصاد والمحللين ورجال الصحافة، وعقدت لها الندوات والمؤتمرات لبحث طبيعتها وأهدافها.

الدكتور مصطفى حلمى الاستاذ بكلية دار العلوم يقدم لنا فى البداية التعريف بالعولمة وموقفنا منها قائلا:

تفاوتت الآراء بين التهوين من شأنها او الغلو فى وصف سطوتها، وكأنها وحش كاسر يستحيل مواجهته، وربما كانت الدراسة الموضوعية التى تسعى للتعريف بها وبأهدافها قد أصابت فى وصفها بأنها قطبية فى العلاقات الدولية، وضد الهويات الثقافية او الدينية لكل الحضارات الأخرى، ولتحقيق هذه الغاية، توظف التقنية الإعلامية - خاصة التليفزيون والإلكترونات والإعلام السريع لتؤدى الدور الحاسم فى تكوين الرأى العام، وتصدير الثقافة الجاهزة التى تغزو العالم كله، مدمرة ثقافاته الخاصة وتنفيذ(العولمة) من ابواب الاقتصاد والثقافة والقيم، مما يستدعى ضرورة المقاومة فى شتى هذه الأبواب للمحافظة على الهوية الخاصة للمجتمعات، لذلك اصبح الواجب الملقى على كاهل الأمة الإسلامية بكافة فئاتها اخذ الامر مأخذ الجد.

ولعل اصوب المواقف إزاء هذه الهجمة الجديدة التى تتعرض لها امة الإسلام، الا نغلق المنافذ تماما لحماية الذات الثقافية والحضارية، بل ينبغى أن نعمل على تحصين الذات فحسب.

ونرى أن أول مانوصى به هو الحرص على الا يدفعنا الواقع الأليم لامتنا العربية والإسلامية الى حافة التشاؤم أو اليأس - فهو واقع مؤقت قياسا على مامر بها من نكبات فى حياتها الممتدة طيلة اربعة عشر قرنا منذ الحروب الصليبية والغزو التتارى والاستعمار الغربى الحديث ، ونغلب بواعث الأمل فى مستقبل افضل بالحث على استثمار عوامل المقاومة والتصدى، وهى ذاتها المتمثلة فى المحافظة على هوية الأمة ايضا.

وعن مقومات المحافظة على الهوية والتصدى للعولمة يقول الدكتور مصطفى حلمى إنها فى مجموعها تكون طرق الصمود للتغلب على اية تحديات، نجمعها كرءوس مسائل قابلة للتوظيف الفعال، وهى: عقيدة التوحيد - التطبيق العملى بواسطة الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أسوة الأمة برمتها - وحدة الأمة بتماسكها فى العقيدة والتشريع - الثقافة الإسلامية بصفتها طريقة حياة - أو كما يقول السلف آداب اللغة العربية التى رشحتها الأقدار كى تكون لغة الوحى الإلهى الأخير.

كذلك لاننسى أن هذه المقومات جربت من قبل وأنقذتنا من الضياع، فقد تعرضت الأمة الإسلامية لغزوات مشابهة، ومحن متفاوتة الشدة - لاسيما فى القرن الأخير : من احتلال عسكرى مدعم بأفتك الأسلحة، إلى اجتياح نظام إلحادى ماركسى ، سحق التفرد والهويات الثقافية للشعوب الخاضعة له، وبالذات سكان الجمهوريات الإسلامية، إلى تبشير صليبى، إلى فرض اللغة والثقافات على المستعمرات كما فعلت انجلترا وفرنسا.. وقد ارتدت هذه الموجات امام المواقف الشجاعة لحركات المقاومة باستنادها إلى نفس المقومات، وقبل العمل بالخطط التفصيلية للمحافظة على الهوية إزاء (العولمة)، نرى إحداث وعى إسلامى عام بواسطة تعاون أجهزة الإعلام بكل الدول الإسلامية بأن مسئولية المحافظة على الهوية والدفاع عنها مشتركة بين الأفراد والمجتمعات والدول، بواسطة طريقين :

الأول : التغيير الذاتى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) الرعد/١١.

الثانى : الإعداد الذاتى ينصب على المجتمع والدولة (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) الانفال/٦٠.

ذلك بأن الإسلام - بإجماع اهل السنة والجماعة - قول وعمل ويعلو بهذا الازدواج على فكرة (الثقافة) النظرية المجردة، فقد ورد فى صحيح البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال (الإيمان بضع وستون - أو بضع وسبعون - شعبة أعلاها أو أرفعها أو أفضلها - على اختلاف الروايات - قول : لا إله الا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان).

ويوصى محدثنا بعدة امور لتحقيق ذلك منها

● إحياء اقتراح الدكتور السنهورى - إزاء واقع التجزئة الذى فرضته الدول الاستعمارية، بإنشاء منظمة دولية ومنظمة «دينية» تقوم بما كانت تتولاه (الخلافة) فى الماضى من مسئولية المحافظة على مقومات وحدة الأمة، وفى مقدمتها وحدة العقيدة والشريعة، وتتولى هاتان المنظمتان تدعيم التضامن بين الشعوب الإسلامية على المستوى السياسى والثقافى والدينى.

● - توحيد أجهزة الإعلام بالدول العربية والإسلامية لتكوين رأى عام موحد إزاء الاحداث والتوعية بمخاطر (العولمة).

- إقامة السوق المشتركة بين الدول الإسلامية على غرار دول اوروبا للحماية من غزو (العولمة) الاقتصادى المدمر للكيانات الصغيرة.

● - صبغ التعليم فى جميع درجاته وانواعه بالصبغة الإسلامية، اى أن يكون الجو العام للثقافة والتعليم هو جو العقيدة والمفاهيم الإسلامية، مع عقد المقارنات بالنظر للأنظمة الثقافية الاخرى التى غزت العالم الإسلامى لتتضح اصالة الأمة الإسلامية ومعالم هويتها الخاصة.

التنسيق بين الجامعات العربية والإسلامية بغرض أسلمة مناهج العلوم الإنسانية، وفق التصورات الإسلامية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٩

نحن.. وظاهرة العولمة (٦)

العولمة ونوعية الحياة: ٢

من حقنا، بل من واجبنا ان نؤكد ضرورة البحث عن هوية، وان نخاف من الاغراق الثقافى ومن التبعية الاقتصادية، الى اخر مثل ذلك. ويجرنا هذا بداهة الى الحديث عن خلاف جوهرى بيننا وبينهم، مرة فخورين بتاريخنا المجيد، واخرى متعصبين لديننا الفريد، وثالثة واهمين فى قدرتنا الكامنة التى تنتظر اشارة الانطلاق لنسوى الاهوال...

د. يحيى الرخاوى

وكلّ هذا تصبير مفهوم، وحكي مسلّ، لكن ان نتوقف عند ذلك او نروح نكرره راضين عن انفسنا، حاكمين على غيرنا، متكلمين عن مستقبل لا نساهم — الان — فى صنعه، مرددين — دون حياء غالبا — انه باق كذا ساعة على قرن قادم، فى نفس الوقت الذى نتقدم فيه بسرعة غير مسبوقة الى قرون [illegible] سحيقة مضت، ان يحدث كل ذلك ونحن فى غفلة عنه قليلا او كثيرا، فهذا هو الخطر المحيق.

ان خطر البكاء على الاطلال ومحاولة استنساخ الماضى لا يقل عن خطر الحديث عن المستقبل دون الاسهام فى صنعه (الآن).

إن ثمة اساسية تحتاج منا الى اجابات مناسبة قبل كل هذا، او مع كل هذا، اسئلة مثل: هل حقا نحن غيرهم؟ (هنا والآن [illegible]) من الضرورى ان نكون غيرهم؟ (لماذا، وكيف؟) وهل نستطيع ان نكون غير[illegible]نا (ايضا: لماذا وكيف؟) وهل نحن قادرون؟ وهل المسألة تستأهل؟ وهل نحن [illegible]

الى اخر هذه الاسئلة التى كانت وراء كتابتى ا[illegible]ابق عن العولمة ونوعية الحياة، والذى كان هدفي منه باختصار هو تأكيد حق[illegible]تين، الاولى: اننا لا نملك ان نقاوم الوسائل الاحدث فى الحياة المعاصرة ليس هذا من صالحنا، ولا هو فى مقدورنا حتى لو اردنا، والثانية: ان الاستسلام لنفس الوسيلة (او قل: استعمالها) لا يلزمنا بالضرورة بالتوجه الى نفس الغاية، على الرغم من صعوبة فصل الوسيلة عن هدفها الاصلى، ربما قياسا على استحالة فصل الشكل عن المضمون فى العمل او النقد الادبى.

وكالعادة. قوبل هذا المقال من كثير ممن اعرف بما اعتدت من الحذر والرفض والاتهام، وفى احسن الاحوال بالاحتجاج على الصعوبة والغموض، ولم يطمئننى الى عكس ذلك الا ذلك التقديم الشارح الموجز الكريم الذى قدمته به صفحة «قضايا واراء» ثم الاشارة الكريمة التى جاءت فى بريد اهرام الاربعاء (د. محمد شمس الريس — ٢٨ مايو)، اما ما تفضل به أ. د. زقزوق رداً على ماكتبت فى (اهرام الجمعة ٢١ مايو) فكان بردا وسلاما كسر وحدتى الا قليلا او الا كثيرا.

انهيت مقالى السابق بوعد بعودة تفصيلية للتنبيه على ضرورة الالتفات.. الى احتمال يقول: اننا فى حديثنا عن العولمة نركز على الوسائل دون الغايات منها، ونهتم بسرعة وكم الانجاز على حساب النوع وامتداد الوجود، ولم اقصد بذلك تحديداً مقال د. زقزوق بل ان لمقاله الاسبق هو الذى حفزنى على كتابة مقالى لأواصل ما بدأه هو، وليس لأنتقص منه، وحين قلت «ان الامر قد يحتاج الى خطوة ابعد» كان ذلك — حتى من واقع حرفية اللغة — يعنى الامتداد وليس الاعتراض، ومع هذا يبدو ان ما وصله هو اننى ادرجته او ادرجت مقاله مع من يهتم بالوسائل دون الغايات، وهذا ما لم اقصده طبعا بل ان املى فيه وفى امثاله ممن هم فى موقع المسئولية واتخاذ القرار ان يكون مثل هذا الحوار دافعا لانطلاقة تستلهم النصوص لا تكتفى بنقل التفاسير وتعيد صياغة الوعى الايمانى، لا تستنسخ التدين الاغترابى، لكننى لا انكر اننى سعدت بعدم وضوحى ذلك، لأنه اتحفنا بمقال الدكتور زقزوق التالى «أعود على بدء» ليؤكد رحابة الصدر ومسئولية الكلمة. ثم نعود الى اصل الحكاية: فيم الاختلاف — ان وجد — بيننا وبينهم؟ وهل من سبيل إلى اللحاق بهم؟ ام ان الطريق الاصوب هو محاولة لقائهم من منطلقنا الى امر مشترك يهمنا معاً؟ وهل مجرد اتقان وسائلهم مع تأكيد



هوامش الاختلاف هو كاف لنيل شرف الاسهام الحضارى المنتظر والمشترك ام ان ثمة اساسيات جوهرية غائبة عن اغلبهم، ومغيبة عن اغلبنا – هى التى تحدد المآل، لنا ولهم، وقد تنقذنا جميعا من احتمال الانقراض؟

ان المحاولات التوفيقية والتبريرية التى تتناول مسألة اختلافنا عنهم – على صدقها واجتهادها – يمكن ان توجز فى المقولات التالية:اولا: هذه الحضارة – حضارتهم – نحن اصحاب الفضل فيها (مثلا: فضل ابن رشد واضافات الاندلس).

ثانيا: هذه العلوم – علومهم – لها جذورها عندنا (حتى فى القرآن الكريم: وهات يا تعسف فى التفسير).

ثالثا: هذه الانجازات (التكنولوجية مثلا) نحن نستطيع تقليدها (شبه رطانة مدنية توفيقية، أو «كنظام» حضارة = حضارة كومباتيبل -COMPAT IBLE)

(رابعا: هذه المعلومات المستوردة يمكن ان نصيغها بالعربية (تعريب الطب مثلا، وكأن الطب اعجمى الجنسية ولا يحتاج منا الا الى ترجمة!!)

هذا، ناهيك عن محاولات عابثة تكاد تمسخ كلا من الاسلام والعلم معا وهى التى تسمى احيانا أسلمة العلوم (فثمة زعم بوجود جغرافيا اسلامية – وليس جغرافية العالم الاسلامى – وطبيعة اسلامية وكيمياء اسلامية، وطب نفسى اسلامى. الخ).

وانا لا انكر ما وراء كل هذا من حماس وحسن نية واخلاص جهد الا اننى اتصور انه لابد ان يحرمنا ذلك من فوائد الشعور بالنقص والوعى بحجم قصورنا الحقيقى) فاذا كان كل هذا التوفيق (والتلفيق) لا يفيد، بل قد يخدعنا ونحن نتصور اننا نتميز فى حين اننا لا نفعل شيئا الا اننا نستبدل بغياب معالم هويتنا الحصول على «هوية مزورة» غير متقنة التزوير.

اذا كان ذلك كذلك، فما هو البديل، وما هى القضايا الأولى بالتقديم والعناية؟

هذا ما حاولت أن أبينه فى مقالى السابق، وقد بلغنى أننى لم أنجح تماما، فلزم الاستطراد :

إن الحديث عن نوعية الحياة لابد أن يجرنا الى اصل الحكاية، وهى البحث عن ماهية الانسان، وكيف أسهمت، وتسهم، كل روافد المعرفة من علم وفن وايمان واديان، فى الكشف عنها، ومن ثم تعهدها وتنميتها، إن الانسان حين ابتلى بالوعى والحرية اصبح ممتحنا بالاسهام فى تحديد مساره ومصيره، وما يجرى الآن ممن استولوا قسرا على قيادة النظام العالمى الجديد لا يبشر بخير كثير فى الاتجاه الصحيح. وقد تعلمت اننى بمجرد استعمال لغة مثل «ماهية الإنسان» او «موضوعية الوجود الإلهى»، أو مسألة «الفطرة»، ان أواجه للتو باعتراضات الخائفين من الفلسفة (رهاب الفلسفة)، والحريصين على تصنيف البشر والاقلام، تصنيفهم : إما يسارا أو يمينا، إما متدينا تقليديا او ملحدا غبيا، إما اصوليا رجعيا او متنورا مدعيا، ولا ينقذك من كل هذا ان تؤكد ان هذه القضايا الاساسية هى جوهر الوجود البشرى، وانها تشغل الطفل والأمى مثلما تشغل المتفلسف والمتفيقه والعالم والفيلسوف جميعا، وإن اختلفت لغة ومستويات الانشغال. إن الإنسان بمجرد أن يمارس وعيه بانفصاله عن أمه يحاول ان يحقق بشريته جنبا الى جنب مع محاولة تحقيق ذاته، فامتدادها، هذه هى قوانين النمو الانسانى لكل فرد دون استثناء، وهى ليست خاصة بمناقشات نظرية او ابحاث مقصورة على الخاصة.

اننا نتعرف على ما هو نحن ليس من محفوظات المدرسة او نتائج الابحاث او نشرات الاخبار وانما من كل ما نأتى وما نذر، ما نعلم وما نحس، مانمارس ومانبدع، ونحصل على هذه المعرفة حتى ونحن نيام. ان مصادر التعرف على ماهية الانسان ليست هى العلم وحده، وليست المناقشات الفلسفية العقلانية الرصينة فحسب، وليست التلفيق: قص ولصق (شوية تكنولوجيا على شوية دين على شوية معلومات على شوية ديمقراطية – ملحوظة: شوية كلمة عربية = القليل من الكثير، الوسيط)، انما نتعرف على ماهية الانسان من واقع الدارسة التى تنتج نوعية من الحياة يختص بها الانسان حين يتصور انا ارقى المخلوقات المعروفة، مؤتنسا باقرار ذلك من رب العالمين «ولقد كرمنا بنى ادم» كرمنا بماذا؟ بمزيد من التكنولوجيا؟ بمزيد من الاستحواذ الاغترابى؟ بجنتيع الرفاهية؟ بفن جميل لكنه بديل عن الحياة الجميلة؟ بجنة خصوصية نطرد منها الاخر بكل اصرار؟

نعم كرمنا بماذا؟

٤٠١٠٠٠٠



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٩

ان الاجابة عن هذا السؤال فرض عين على كل حى، اذا قام به البعض لا يغنى عن الكل، حتى لو كان هذا البعض هو الرئيس كلينتون شخصيا، هداه الله وغفر له، وبالتالى فان على كل فرد ان يجتهد للاجابة اذا كان يريد ان يبرىء ذمته من الورطة التى تورط فيها اذ حمل امانة الوعى وشرف الاختيار.

من هنا تبدأ نقطة الانطلاق للحديث عن «نوعية الحياة» واحتمال ان يكون منطلقا اليها بالممارسة الآنية والواعدة مختلفا عما يلوحون لنا به، فلا نسارع بالتنافس على القسم بأغلظ الايمان، اننا ديمقراطيون جدا ومحافظون على البيئة ١٠٠٪ وعلى حقوق الانسان بالمواصفات التى يحددها ويتابعها الراعى الامريكى جدا.. الخ، ان علينا ان نبحث عن مواصفات بديلة -- هى موجودة حتما بدليل اننا مازلنا بشرا رغم كل شىء -- مواصفات يمكن ان تحقق الحرية وليس فقط الديمقراطية، او تحقق العدل وليس فقط الحقوق المكتوبة، او ان تصالحنا على الطبيعة لنظل فى حوار دائم معها، وليس فقط خفراء للحفاظ على ما نجتزئه منها ونسميه البيئة. ان قضايا العدل والحرية والعلاقة بالطبيعة وبالامتداد فى الكون بالايمان لم تحسم بانهيار الاتحاد السوفيتى، ولا بالسماح بانتقال الاموال، ولا باغراق العقول بقصاصات المعلومات الصادرة عن تثاؤبات الوعى البشرى المصنوع.

فهل ثمة سبيل نساهم به فى اضافة متواضعة يمكن ان تنير بعض هذه الجوانب الاساسية؟

ان تأكيد حقنا - بل واجبنا - فى اكتشاف نوعية الحياة يحمل فى طياته التكليف بالبحث عن ما هية الانسان فى حضوره المتطور ابدا فالدعوة ليست مقصورة على التنبيه الى حياة روحية (ضد المادية) او حياة بشرية راقية (ضد الحيوانية) او حياة ديمقراطية او نقابية (ضد الشمولية والتسلطية)، وانما هى دعوة للاسهام فى اكتشاف كيف خلقنا الله، وكيف اخترقنا التاريخ البيولوجى العريق حتى صرنا بشرا هكذا؟ هكذا ماذا؟.

يبدو ان سيدنا احمد البدوى كان يحاول الاجابة على هذا السؤال وهو يدعو ربه دعوته المفضلة: اللهم ارنى الامور كما هى، وهذا ايضا هو مابلغنى من تكرار الابتهال من صوفى لا اعرف له اسما محددا وهو يذكر الله بابتهال لم افهمه لأول وهلة، وهو يردد: «ربى كما خلقتنى، ربى كما خلقتنى، ربى كما خلقتنى» لقد خلقنا الله فى احسن تقويم ثم سمح لمن لم يرع هذا التقويم ان يرتد اسفل سافلين حتى لو كان هو قائد النظام العالمى الجديد، الا الذين امنوا وعملوا الصالحات فواجبنا الآن، وليس بعد. ان نعرف كيف نستعمل ادوات العولمة الجديدة لنكون من هؤلاء المستثنين الذين يحاولون ان يعرفوا كيف يحافظون على احسن التقويم الذى خلقوا عليه.

انها دعوة للجهاد الاكبر لنتعرف على كيف خلقنا الله وعندنا فرصة اكبر باستعمال الوسائل الحديثة، واكرر: التى لا تشمل تشويه الدين بالعلم، ولا اختزال العلم الى قشور التفاسير الدينية.

اننا حين نتصور أننا نختلف عنهم لابد ان نفهم ان ذلك الاختلاف -- ان صح -- يصب عائد ممارسته الايجابية فى كل من «هو انسان اينما كان» ان ميزة الغرب الحقيقية ليست فيما انجز، بقدر ما هى فى قدرته على نقد نفسه باستمرار وعلى المراجعة وعلى اعادة المراجعة الكرة تلو الكرة.

ان خطورة العولمة ليست فى ادواتها ولا فى منهجها، وانما تأتى الخطورة من احتمال ان تتمادى القوى الاغبى فى استعمالها لتحقيق مكاسب جزئية لفئة، او فئات خاصة، على حساب تشويه انسانية الانسان الذى تمثله الاغلبية الساحقة من التابعين او الذاهلين او الجوعى فتكون فتنة لا تصيب الذين عولمونا خاصة.

فكيف نتقى ذلك؟ وهل ثمة مجال بظروفنا الصعبة وامكاناتنا المتواضعة ان نساهم فى ان نكون كما خلقنا الله لا كما يرسمنا الامريكان، ولا كما يرسمون انفسهم حتى؟

وهل يمكن ان نعيد النظر فيما فعلناه بديننا، وادياننا، وعقولنا، ووجودنا، من منطلق آخر، منطلق ينقذنا فينقذهم، يضيف الينا فيرحمهم، وذلك حين نعطى لوسائل المعرفة الاخرى حقا فى صياغة حياتنا، او حين نتعمق فى التصالح مع الطبيعة، وليس فقط فى الحفاظ على البيئة لتطيل اعمارنا بنفس المواصفات. اننا نسينا معنى الحوار مع الطبيعة، حتى العبادات فى الاسلام التى ارتبطت بالطبيعة وايقاعها الحيوى طوال الوقت، رحنا تتنازل عنها خجلا لحساب علم الفلك وحسابات الحاسوب، وكان توثيق العلاقة بالطبيعة طوال الوقت، وبشكل مباشر، لا قيمة له فى مقابل تقديس علوم لم تجعل لتنظيم العبادات اصلا ان واجبنا ونحن نعيش ازمة التحدى المعاصر ان نجدد ايماننا باستلهامات ابداعية وليس ان نجمد تديننا بتفسيرات انتهى عمرها الافتراضى.

٥٠٠١٠٥

ان مقولة «ان الله موجود» هى محور التوحيد اصل الاديان وهى مقوله اذا حضرت فى الوعى تجلت فى كل نبض الحياة اليومية، وحتى الاديان التى لا تعلن مثل هذه المقولة مباشرة (مثل البوذية) انما تحضرها ممارسة والتزاما، ولأن الاسلام هو دين شديد البساطة (قبل التشويه والاغتراب) شديد الغور فى نفس الوقت، فان هذه المقولة تتبدى للمسلم الحقيقى بشكل حاضر طوال الوقت، وحين نقدت – فى مقالى السابق – مقولة «ان الدين لله والوطن للجميع» وكذا «ما لقيصر لقيصر وما لله لله» (وكان هذا من بعض ما اثار المنتقدين على المقال) كنت اعنى ان الدين لله، والوطن لله، والروح لله، والمادة لله، ليس بمعنى الدروشة ولا تحفيزا لكسل عقلى او اعتماد سلبى، بل تاكيدا على حضور هذه المقولة فى الوعى البشرى المنتمى اليها طوال الوقت، ان تغريب حضور الله سبحانه عن الوعى البشرى فى الفعل اليومى يجعل الممارسة الدينية وكأنها امر ثانوى اختيارى لمن شاء، (واحيانا كيف شاء المهم اننى لا أؤذى احدا!!!)، بل ان الجماعات الدينية وهى تنادى ان الاسلام «دين ودولة» وفن، ونوعية حياة، ونبض خلايا، وانفاس طبيعية، وكل ماهو «ربى كما خلقتنى».

فهل تمنعنا ادوات العولمة من مواصلة هذا الجهاد الاكبر؟ أم تسهله علينا؟.

حاولت ان اقول فى المقال السابق انها يمكن – اذا اردنا واجتهدنا – ان تسهله علينا فهل نحن اهل لذلك؟ وهم: اليسوا فى حاجة الى بعض ذلك؟.

اننى اتصور ان فرصتنا اكبر بفضل الفقر النسبى والايمان المتبقى دون وصاية الجمود والغرور، فهل نحاول؟ لعلنا نجد اجابات تنفعنا فتنفعهم .

وهل نملك غير ذلك ؟.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٩

البعد الإيجابى للعولمة

د. جورج فهمى

أستاذ الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

فى منتدى ثقافى رفيع، افاض عدد من اساطين الفكر بجريدة الاهرام بكم غزير من العلم والتحليل فى قضية العولمة واننى امام هذه الآراء لا تسعنى قدماى إلا الوقوف على استحياء للمشاركة فى هذا العرس الفلسفى الكبير، مبتدئاً بماهية العولمة وآثارها الفاعلة فى مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ليست العولمة اضافة جديدة و مصطلحا أنيقا فى ادبيات التنمية الاقتصادية لعلوم الموارد والغايات: انما هى امتداد طبيعى لانسياب المعارف ويسر تداولها اللحظى بين ارجاء المعمورة مما يجعل الصمود امام تضاعفها التنامى وتدفقها الهادر امرا يجافيه المنطق والصواب. ان حجم الطاقة الكامنة فى هذه المعرفة والتقاعس عن تفعيلها فى حياة البشر -- ان لم يتم استغلالها وتناقلها عبر الاثير - سيدفع بها الى الانفجار او التحلل والاضمحلال: لذلك فان تسييس هذه المعارف ومهادنة الواقع قدر حتمى علينا ان نتقبله ونتعايش معه لأنه يحمل بين طياته عدداً من الايجابيات اهمها:

اولا: إيجابيات اجتماعية: ١- لان العولمة هى حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمى بكل مفرداته، لذلك فانها تأتى اتساقا مع ما جاء به دارون قبل مائة عام او يزيد ليقيم فلسفة قائمة على الديناميية والصيرورة مفادها ان نظم الحياة المتنافسة – شأنها شأن الكائنات – اما ان تتكيف مع البيئة واما ان تموت وان البقاء دائما للاصلح من حيث التكيف مع الظروف.

٢- انها دعوة لاستنهاض الهمم والثورة على قبول المسلمات بعد ان اضحى قبولها آخر المطاف وليس بدايته -- اما اول المطاف فسماء مفتوحة نصعد فيها برؤوسنا ما اسعفتنا قوانا ان نصعد.

٣- إنها لا تقيم وزنا للأوانى المستطرقة، لأنها تسعى الى التمييز والتفرد والاختلاف والارتفاع بمستوى الطموح للفرد والجماعة.

٤- إنها تهدف الى مناشدة الكمال وقبول التغيير، لذلك فإنها تسعى إلى تهميش النزعات العنصرية والمذهبية من اجل التوحد مع الاسرة العالمية فى مسعاها لحقوق الانسان وحريته.

٥- انها تحمل فى طياتها عدم المغالاة فى توقير الوسائط والاستسلام للغيبيات وإعادة النظر فى ترتيبهم على سلم الاولويات اللازمة لرقى المجتمع ونهوضه.

٦- انها تنمى الصدق والجراءة فى الحق والوضوح فى التعامل مع النفس والآخرين بعد ان أزاح العلم القناع عن سحنتها لينكشف المخبوء منها، وبعد ان اضحت مبادىء السلوك عند علماء الانثروبولوجى لا تخضع لمنطق العقل الصارم فى تصنيفه للحلال والحرام، بل باتت إحكاما نسبية تمليها ظروف المكان والزمان وتتفرق فيها الشعوب تفرقها فى المنافع والاهداف.

٧- انها تسعى الى تبنى وترويج الفكر المستقبلى لابناء الوطن بصياغة عقولهم بعيدا عن الفكر التقليدى لتألهة الماضى والقبور وتأملات اخناتون فى كتاب الموتى، بل وبانفتاحهم ايضا على التعليم الحر ووسائط المعرفة المادية والالكترونية بدلا من التقوقع داخل شرنقة الانا او الاكتفاء بالذات والانكفاء عليها (مقالنا بجريدة الاهرام ١٩٩٩/٣/٢٣م).

ثانيا: إيجابيات اقتصادية: ١-- ليست العولمة قاطرة للتنمية الشاملة بقدر ما هى قضبان يسير عليها فكر جديد يسمعنا حشرجة الانقاض المتهاوية داخل تفكيرنا المدبر

- انها محك حقيقى لاختبار ما درجنا عليه من افكار، وجهاز قياس لما نطبقه من ممارسات عملية فى شتى قطاعات الاقتصاد القومى.
- انها النتاج الشرعى لتحرير التجارة العالمية ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التى يتقاسمها جميعا فكر الاعتماد المتبادل بين الدول.

٢- ان العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى خلاصها من مأزق التخصص فى تجارة منتجات اولية – متدنية القيمة المضافة -- وذلك عن طريق:

- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتقنين الاطر الحاكمة لتشغيلها فى الدولة المضيفة.
- التعرف على المميزات النسبية والتنافسية للسلع الاولية فى كل دولة مما يتيح لها فرص الاندماج والتكامل والتعملق ومن ثم الاحتفاظ بصبغتها الكثيفة فى العمالة وتحسين مستويات الدخول والبطالة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٩

٣- تنمية التعاون الاقليمى بين مصر وجيرانها عن طريق:

● امكانية التعامل مع منتجات وسيطة او نهائية الصنع بدلا من اولية مع توحيد المواصفات القياسية للمنتجات العربية.

● ضمان التدفق الحر للعمالة ورأس المال.

● توحيد معدلات الصرف بين الدول العربية بالشكل الذى يخدم حرية انتقال عناصر الانتاج وزيادة التجارة البينية عن ٣٪ وواقعها الحالى من حجم التجارة الخارجية.

● دعم تطوير الطرق واساطيل النقل متعدد الوسائط الى البلاد العربية [illegible]ريقية مع خفض الرسوم الجمركية على الشاحنات والسيارات المبردة حتى لا تصل تكاليف التصدير الى اكثر من ٤٠٪ من اجمالى التكاليف.

● الاهتمام بتنظيم رحلات جماعية بين الدول العربية لتهيئة الاجيال القادمة على التقارب فى التعامل التجارى.

٤- الاستفادة من النظام العالمى لاستغلال موانىء شرق وغرب افريقيا - بالادارة او الاستئجار بحقوق امتياز لعدد من السنوات - كمخازن ترانزيت واستقبال للحاويات. ان هذا الاتجاه من شأنه:

● ان تعمل كمعارض دائمة ومحاور ارتكاز لتكثيف الوجود المصرى فى الدول الافريقية والكوميسا كأفضل الاسواق ملاءمة للمنتج المصرى.

● حقن المجتمعات الافريقية بالعادات والتقاليد والانماط الاستهلاكية المصرية ومن ثم سهولة الترويج للمنتج المصرى والتهافت عليه.

● التعرف على متطلبات الافارقة من سلع وخدمات وعلى القوانين والاعراف الحاكمة لهذه الاسواق.

● زيادة الحصيلة النقدية من تجارة الحاويات والاستفادة من وفرة الائتمان والسيولة الحالية فى اسواق المال العالمية. (مقالنا بالاهرام ١٩٩٩/١/٦) ٥- يسهم النظام العالمى الجديد فى سرعة التوائم مع انظمة التصدير الحديث وذلك عن طريق:

● تبنى نظام للترويج والتوريد الفورى للبضائع فى الاسواق المحتملة والمأمولة.

● سهولة اختراق الاسواق العالمية (الكائنة والالكترونية) بالتعرف على الوكلاء المتخصصين فى التسويق الدولى.

● سهولة جذب مستثمرين لامتلاك طائرات لنقل البضائع وآخرين للعمل بنظام B.O.T لتطوير وانشاء مطارات متخصصة فى اعمال الشحن الجوى بما يحقق اللامركزية والسرعة فى نقل الصادرات (مقالنا بالاهرام الاقتصادى ١٩٩٨/١١/١٦).

● المراجعة المستمرة لتعريفة الشحن بالشركات المصرية للتاكد من تماشيها مع الاسعار المنافسة محليا وعالميا.

● ترحيب شركات التأمين العالمية بتوفير مظلة من الامان والتغطية لمخاطر الصادرات.

● امكانية المساعدة الفنية فى اعادة هيكلة البنوك المتخصصة فى تنمية الصادرات لتلائم طبيعة العملية الانتاجية من حيث تخفيض عمولة اعتمادات التصدير والقبول بالعقود كضمان للتسهيلات الائتمانية وتحفيز البنوك على التوسع والقيام بدور الوسيط للمصدر لتادية خدمات الخصم والتحصيل وغيرها.

٦- اسوة بسنغافورة وغيرها من دول الأمس القريب، تسعى العولمة ايضا الى اعادة تقييم الفكر التقليدى للتنمية القائم على حجم الانفاق فى المشروعات الكبرى وقبول البديل الذى يرتضى فلسفة القفز بالمجتمع منهاجا للارتقاء بنوعية الحياة ومستوى جودتها، وذلك عن طريق:

● عدم تحصين النفوس ضد التغيير والترحيب بإيقاعه السريع فى نظم الادارة الحديثة وتقليص القطاع الحكومى كلازمة للتخلص من التعويق البيروقراطى، وخلق واستغلال الموارد المتاحة.

● الاهتمام بالتدريب والتدريب التحويلى العاملين لتنمية مهاراتهم وتوحدهم مع النظام فى احتياجه السوقى.

● السعى للانتشار عالميا بزيادة حجم التعامل الدولى فى اسواق النقد والمال وشركات التأجير التمويلى وغيرها (مقالنا بالاهرام ٩٩/٢/٢٨).

ثالثا: إيجابيات سياسية: وأخيرا فإننا لا نرى العولمة مؤامرة سياسية تحاك ضد الدول النامية او الفقيرة انما هى عودة وإلحاح لفلسفة نيتشه القائمة على فكر القوة والغلبة لمن يستطيع ان يحملق فى الشمس بأجفان جامدة ويقبض على النار بأصابع ثابتة -- إنها:

١- سوق للاستثمار السياسى فى توازن المصالح بدلا من توازن القوى.

٢- اهلية العالم واستعداده لقبول متعدد الاقطاب يسمح باعتلاء القمم ويستنكر احتكار القمة الواحدة.

٠٠٠١٠٨



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/ ٦ /١٩٩٩

٣- فرصة لتعميق الانتماء والانتشار الوطنى بتسويق الافكار الاكثر مصداقية والاقرب تطبيقا والاكثر اتساقا مع مسيرة الفكر العالمى بدلا من حالنا قعودا فاغرى الأفواه ننتظر الصدقة الفكرية من سوانا.

٤- محاكاة النظم الديمقراطية وتعدد النظم الحزبية فى اهتمامها بحقوق الانسان ودوره فى قيادة المجتمع المدنى وتوهج قدراته.

٥- ولأن العولمة اخيرا هى الصيغة التى تبشر بإسقاط كافة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية، فانها دعوة مفتوحة لتقوية الروابط والتكتلات الدولية، واستغلال الملكات الوطنية فى إشعال الذكاء القومى للانتشار اقليمياً وعالمياً.



عولمة.. ولكن بلا ترويع.. ولا تمييع

د. عبد المجيد فراج

كلية الاقتصادو العلوم السياسية

جامعة القاهرة

العولمة ظاهرة لا يمكن تجاهلها.. لابد من استقبالها والتعامل معها بلا رقيب او ترويع.. فهي في البداية والنهاية تستهدف وتستند الى نمو التجارة العالميه ونمو الاسواق العالمية لراس المال والسلع والخدمات وتعمل فيما تعمل - على عولمة انظمة الانتاج وانتشار الاتصالات السلكية واللاسلكية عالميا. ولعلنا بالتدقيق في قراءة هذه الاهداف نكتشف ان العولمة لا تعدو ان تكون ظاهرة طبيعية وعادية وليس ادل على ذلك من ان بعض هذه الاهداف كان يسير في هذا الاتجاه طوعا او عمدا.. تلقائيا او تخطيطيا.. سواء تحت شعار العولمة او حتى بدون هذا الشعار.. ويكفينا للتدليل على ذلك ايضا ان نذكر ان تجارة البلدان النامية وهي التي لم تكن تتجاوز معدلات نموها واحد في المائة سنويا قد ارتفعت الى ٨ في المائة سنويا خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٥ حتى قبل أن ترفع العولمة راسها.. وقبل ان تعم وتنتشر رسميا.. وقبل ان تدق الابواب.. وقبل ان تفرض وجودها من خلال منظمة التجارة العالمية.

كما ان عدد المحادثات الهاتفية الدولية خلال العقد الماضي قد ارتفع من اربعة مليارات دقيقة الى ستين مليار دقيقة كما بلغت قيمة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية حوالي ستمائة مليار دولار بما في ذلك الخدمات المحلية.. وكانت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد ظلت تنمو منذ بداية التسعينات بمعدل ٥ في المائة سنويا بالاضافة الى اتساع وتزايد قوة اجهزة الكمبيوتر واتساع نطاق انتشارها بالاضافة الى تشعب وتضخم شبكة الانترنت بما لها وما عليها من اثار ومآثر في علم الاتصالات وعالم الاتصالات.

كذلك زادت وتوسعت وتعمقت شبكات الربط بين الشركاء والشركات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية وذلك بفضل انخفاض تكاليف الانتاج في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة.. وتطور نظم العقل وابتداع السبل لتطبيع وتطويع ونقل التكنولوجيا ممن يملكونها الى من لا يملكونها فأصبحت السلعة الواحدة (السيارات والاجهزة الالكترونية مثلا) تصنع او تجمع بعيدا عن الدولة الام او الشركة الام التي تصدر السلعة منها او باسمها.. فاذا بنا نراها تصنع او تجمع في بلدان نامية واذا بأجزائها واشلائها تتوزع وتتفرق بين هذه الدول النامية او بعضها ثم تجمع او تصنع حيث يراد لها ان تجمع او تصنع دون أدنى حرج.

وقد حدثت بالفعل تطورات وظهرت اتجاهات في انشطة كثيرة كالانشطة المالية والتسويقية والانتاجية والتقنية والمعلوماتية.. وكذلك في حركة الاموال وحركة البشر سواء كانوا سواحا او مديرين او منظمين او مصممين او منفذين.. وكلها ظواهر يصعب على اى دولة ان تقف بمنأى عنها او ان تقف منها موقف المتفرج بل انها تفرض على كل دولة حتمية الانفتاح، ولكن بلا خوف ولا رهبة ولا تهيب ولا ترويع. ذلك لأن العبور الى عصر العولمة لا يتطلب الا ان تحتل سلع الدولة او خدماتها موقعا متميزا.. في المكانة والجودة.. بان تتفوق الدولة في انتاج شيء او اشياء مختلفة - كثيرة او قليلة - وان تتميز ايضا في الاداء فالتميز ليس - ولا يصح ان يكون - حكرا على دولة او دول بعينها فتصبح بذلك اهلا لان تسمى دولة او دولا متقدمة.. كما ان التخلف ليس - ولا يصح ان يكون - حكرا على دولة او دول بعينها فتصبح بذلك اهلا لأن تسمى دولة او دولا متخلفة، او نامية.

فليس في العالم كله على اتساعه دولة واحدة متفوقة او متميزة في كل شيء.. فلكل دولة قطعا نقاط تتميز بها عن سواها وتتفوق فيها على سواها.. ولكل دولة مهما كانت متميزة.. نقاط اخرى تتخلف فيها عن سواها. بمعنى ان نقاط الضعف تختلط بنقاط القوة في كل دولة بلا استثناء.. مع التفاوت طبعا بين الدول في درجات اختلاط القوة بالضعف او امتزاج نقاط القوة بنقاط الضعف..

ومن هنا تنشأ الحاجة - في كل دولة وفي الدول النامية بالذات - الى توليد الجسارة والجرأة وعدم التهيب ازاء موجة العولمة التي حتى اذا اردنا ان نعترف بأنها موجة عارمة كاسحة فان هذا ادعى واوجب ان يعمل كل فارس فينا على ان يحتفظ توازنه فوق حصانه لكيلا يقع تحت سنابك الخيل.. فالفارس الحق في هذا المضمار هو الذي ينجح في استثمار نقاط القوة فيه وفي حصانه وذلك بالاعداد والاستعداد بما عنده من قوة ومن رباط الخيل لكيلا يخرج من المعركة او حتى من السباق بغض النظر عن موقعه في طابور المتسابقين.

الوضع اذن يحتم على كل دولة - بلا ادنى مكابرة - ان تسخر نقاط القوة فيها للتعايش مع راحتها فلا تزاحم الآخرين الا فيما تتميز فيه.. فتتحاشى وتباعد



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٩

بينها وبين الاصرار على التسابق مع المتميزين فيما ليس لها فيه تميز او تفوق يذكر.

فلابد لكل دولة (نامية بالذات) ان تركز على انتاج ماتحسن صنعه فقط وعلى اداء ما تحسن اداءه فقط وان تدرك من البداية بلا ادنى حياء او خجل وايضا بلا تورط او مكابرة ان هناك امورا لا يصح ان تغيب عن بال المفكرين والمخططين والمنفذين والسياسيين والاقتصاديين وولاة الامور فيها وتلك هي:

أ. انه لا جدوى من انتاج ما لا يمكن تسويقه

ب. انه لا جدوى من تسويق ما لا يمكن بيعه للغير

جـ. انه لا يمكن البيع بسعر لا يكون مجزيا للمنتج البائع

د. انه لا يمكن الشراء بسعر لا يكون عادلا للمشترى.

اذن فالمناط النهائى فى قضية التميز وتحقيق الجودة هو فى خفض تكاليف الانتاج وهذا لا يتأتى الا بحسن استثمار الموارد (المادية الملموسة والمالية والبشرية والبيئية) وكذلك بمراعاة حسن الصنعة واتقان الاداء..

الا ان مراعاة الجودة والحرص عليها لا يكفى فيه مجرد الاهتمام بالمنتج النهائى وحده بل لابد من مراعاة الجودة فى كل مرحلة من مراحل الانتاج وذلك من منطلق خفض التكلفة لان الاهمال فى اى مرحلة من مراحل التصنيع معناه ارتفاع التكلفة وهذا بدوره يعنى بوار الناتج وكساده وخصوصا فى المجتمعات التى يعيش فيها اصحاب الدراهم القليلة النادرة.

اذن فجودة المنتج وتجويده والاستمرار فى تجويده فى كل مرحلة من مراحل انتاجه ضرورة حتمية لا مهرب منها باعتبارها هى جواز المرور الرسمى والشرعى الى عصر العولمة وهذا رهن بقدرة المنتج واصراره على الصمود امام شراسة العولمة بمواصفاتها التى لا نريد ان ننظر اليها فى الدول النامية الا باعتبارها مواصفات تعسفية.. ومن يدرى ولعلها بالفعل كذلك.

وسواء كنا نعمل فى اطار العولمة و فى غير اطارها او سواء بسبب العولمة او بغض النظر عنها فإننا لابد ان نعترف بأن توخى جودة الانتاج امر محمود فى حد ذاته ومطلب ومطلوب ومشروع ومن ثم فاننا لابد ان نتمسك فى الدول النامية بضرورة تحقيق هذه الجودة على الاقل فى تلك السلع التى ليس من العسير علينا تحقيق الجودة فيها وذلك بمراعاة مواصفات معينة قد تكون دولية

وقد تكون اقليمية او قد تكون محلية فالخيار لا يزال فى يد الدول النامية -- او على الاقل بعضها – حتى فى عصر العولمة.

وهذا يقتضى منا ان ندرك ان المواصفات القياسية ليست فى الواقع من صنع الدول بل هى فى الواقع من صنع الانسان.. وذلك عن طريق البحث العلمى الذى يؤدى بتراكمه فى اى مرحلة من مراحل هذا التراكم الى احداث التقدم التكنولوجى اما فى تدرج سلس وإما فى قفزات، والذى يؤدى بتراكمه ايضا الى الابداع والتوصل الى المخترعات. ولسوف نعاود الحديث.



في وداع القرن العشرين: الأفكار المثالية لا تموت

حامد احمد الحمود *

■ الافكار وليدة وقتها، ان كانت علمية او اجتماعية او سياسية او اقتصادية. وعند التعبير عن ذلك باسلوب رياضي، يقال ان الافكار هي دالة الزمان والمكان، فالزمن له وقع او اثر كبير على الأفكار. وعندما نرسم خطاً بيانياً محوره السيني الزمن ومحوره الصادي درجة ارتقاء الافكار، سنلاحظ ان الافكار او الفكر الانساني بتشعباته المختلفة هو في حال ارتقاء دائم. والارتقاء الدائم يرجع الى ان الخلف يستفيد ويتعلم من وينقد وينتقد فكر السلف في العلوم والآداب والسياسة والاقتصاد. وقد يرى البعض ان منحنى الارتقاء ينحدر بعض الاحيان، اي ان ينحط الفكر في لحظة زمنية معينة عما كان عليه في لحظة سابقة، ان هذه الرؤية تظل ناقصة لأنها تستنتج ذلك من خلال رؤيتها للانتاج الفكري لمجتمع الفكر الانساني في حالة ارتقاء دائم. والفكر الانساني لا ينبني على تخطئة السلف وتمجيد الخلف، وانما على الانبهار والحب والنقد، فقدرة الخلف على اكتشاف نقاط الضعف في فكر السلف ليست مستمدة من ان القدرات العقلية للآخرين هي اعلى من الاولين وانما لتوفر ادوات للآخرين لم تكن متوفرة للاولين. وهكذا التاريخ الانساني سلسلة من الانبهارات والاعجابات والحب من قبل الابناء لآبائهم ثم التجرؤ على تخطي او تجاوز فكر الآباء. وهكذا اراد الله ان يكون التاريخ الانساني. فسبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز منتقداً المقلدين: «وإذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه اباءنا. او لو كان اباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون» ١٠٤ سورة المائدة.

وفي الفكر السياسي ما كان للانسان ان يصل الى ما عليه من الوعي دون معاناته من ماسي الحروب والاستبداد. وعندما تكون أولويات القيادة هي تجنب الحروب الاهلية وتامين الاستقرار للمواطنين فان ذلك يحتاج الى تاثير او ادلجة لفكر القائد. لذلك انتج التاريخ الانساني فكراً سياسياً ليكون مرجعية نظرية ليبرر سلوك وطموحات القيادة في تلك الفترة من التاريخ. وما كان «امير» ميكافيلي وفكر الماوردي وهوبز الا استجابة لذلك. الا ان الفكر السياسي لهؤلاء يتضمن الكثير من نقاط الضعف التي لا تناسب العصر الحالي. فالاستبداد من قبل الحاكم ربما كان ضرورة في العصور الوسطى ليفرض الحاكم سلطته لتامين السلم الاهلي. فلم يكن الوعي الانسان جاهزاً لتطوير انظمة ديموقراطية يكون فيها الحاكم خاضعاً لمسالة او ربما الرفض من قبل ممثلي الشعب. ولم تتوفر للحاكم وسائل الاتصالات لمواطنين عبر التلفزيون او عبر الهاتف ليفرض سلطته دون الاضطرار لإراقة الدماء. لا شك انه كثيرا ما تمرد الولاة الذين يبعدون مسافة اسابيع عن المراكز لكي يوصلوا للحاكم او الخليفة مطالبهم او مطالب الرعية. لكن اما كان ممكناً ان يعبر الوالي للحاكم او الخليفة عن عدم رضاه بوسائل اخرى لو توفر لكل منهما هاتف نقال؟



ان مقولة ميكافيلي الشهيرة: «الغاية تبرر الوسيلة»، هي ثلاث كلمات اخذت دون الإباحة الكافية عن النص تضمنته هذه العبارة، ثم انها ربما كانت مرجعية مناسبة لحاكم في القرون الوسطى مضطرا للتضحية بمئات لحماية الآلاف من المواطنين. لكن هذه العبارة التي تجد لها موضعاً مريحاً في عقلية الكثير من القياديين في دول العالم الثالث، ما هي الا مخدر ضار سيقضي على الحاكم وفكره، بالرغم من الكفاءة العالية لاجهزة القمع لديه. وسيرينا المستقبل الذي سيكون تاريخاً في فترة لاحقة، ان حكاماً مثل حاكم بغداد ما هم الا حلقة من الماضي تعاني منها الشعوب لكي تتعرف على اخطائها، لتتجرأ على نقد مستوى وعيها الاجتماعي في لحظة زمنية معينة، لتولد فكراً جديداً. في المستقبل عندما تقرا هذه الشعوب عبارة غرامشي الشهيرة: «الماضي يحتضر والجديد لا يستطيع ان يولد بعد، وفي ظل هذا الفاصل تظهر امراض عديدة ومتنوعة».

ستدرك هذه الشعوب ان حاكم بغداد ومن حوله ومن حالفه ما هم إلا حالة مرضية سببت الاماً لملايين من البشر. وسندرك ان هذا الانسان الذي استبد بالحكم واستباح ارواح مئات الألوف ليبني مجده الشخصي ما كان حالة مرضية فردية وانما حالة مرضية اجتماعية تاريخية ناتجة عن تلكؤ في فهم الحاضر، لان الشعب العربي لم يتمكن من استيعاب الماضي، لم يستطع ان يتجاوزه او يقدم شيئاً جديداً.

لكن العذابات والماسي الناتجة من الحروب والاضطهادات الاستخباراتية للشعوب لن تذهب سدى، فلا بد للجديد ان يولد. فكما ان الفرد يتعذب احياناً ليتجاوز ماضيه، فكذلك هي الشعوب. وكما يقول ريتشارد باسكال استاذ علوم الادارة في جامعة ستانفورد: «يخبرنا علماء النفس ان الآلام تغير الافراد، ولذلك فإن المنظمات الاجتماعية عليها ان تراجع فهمها للآلام على انها الوسائل التي تحدث ذلك النوع من التعليم الذي يؤدي الى قفزات في مستوى وعي هذه المؤسسات لنفسها». وعندما يتحدث علماء الادارة عن المنظمات الاجتماعية، فانهم يشملون بذلك اي نظام او نسق اجتماعي مثل عائلة او شركة او مجتمع او دولة او شعب باكمله. فكلها انظمة اجتماعية لها اهداف، تبذل طاقة داخلية لتتجنب التشتت، كما انها تتعلم من خبراتها الماضية وبيئتها الحاضرة.

اذا كانت العصور الوسطى انتجت فكراً سياسياً ممثلاً بما قدمه الماوردي وميكافيلي ثم هوبز بعد نهايتها فإن القرن التاسع عشر قدم للانسانية افكاراً عديدة ومتلاطمة، فجذور الحرب العالمية الاولى والثانية استمدت تغذيتها من هذه الافكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة حينا والمتحاربة احياناً اخرى. لقد كانت فترة غنية اعطت فكراً عميقاً لا يزال وقعه عميقاً على الفكر العالمي. فقد ابتدا القرن بعطاءات هيجل وانتهى بتشنجات نيتشه، هذا الذي تنبا الى حد كبير بالدمار الذي حل باوروبا وامتد الى العالم باجمعه خلال الحربين، وفي هذا القرن طور ريكاردو فكره الاقتصادي لكي ينقضه ماركس. ودون مرجعية هؤلاء، هيجل ونيتشه وريكاردو وماركس لما كان سمعنا في القرن العشرين عن عظماء مثل فرويد وهايدغر وكينز. الا ان هذه الافكار المتلاطمة حينا والمتداخلة احياناً اخرى كانت تنضج وتتطور وتنهزم حينا لتنتصر بعدها، والعالم العربي في نوم عميق. وعندما نقلت الية مع بدايات القرن الحالي، لم يكن لديه الاستعداد لقراءتها بتان، وان فعل ذلك غابت عن الغالبية من القراء مغزى الاطار التاريخي الذي تطورت فيه هذه الافكار. اما القلة من المفكرين العرب الذين استوعبوا هذه الافكار وحاولوا ان يقدموا شيئاً جديداً، فقد اخمد جذوة فكرهم سلطة الحاكم وسلطة القيم والاعتقادات السائدة. لقد ظلت عبارة ميكافيلي «الغاية تبرر الوسيلة» مؤثرة ليس على الحاكم فقط وانما مفضلة الى حد كبير لدى الرعية. ولا زالت صورة الحاكم المستبد الذي يغزو الشعوب المجاورة مفضلة عند الكثير.



الاعجاب بهتلر مع تجاهل المحرقة (الهولوكوست) في الاربعينيات واستمراره الى الوقت الحاضر، والاعجاب بصدام مع تجاهل ما حل بالاكراد في الثمانينيات. والثاني ما كان يمكن ان يتمكن من تسويق شعاراته دون دعم من العراقيين انفسهم وحتى الكويتيين. انها فترة تدهور فيها الوعي السياسي والاجتماعي في منطقتنا. ولكن ما جدوى المعاناة والآلام دون ان نتعلم منها؟، وهل من الممكن ان لا نتعلم منها؟. عند هذا الحد اميل الى احتمال ان لا نتعلم نها، ربما لكي نعمل لتقليل هذا الاحتمال لكي نتعلم منها. ربما هكذا اراد علماء الاجتماع ان يتعلموه من مبدأ اللاحتمية للفيزيائي هايزنبرغ. استعملوه مجازاً لكي يتجنبوا الحتمية التاريخية التي شكلت رؤى ماركس. ان كانت هناك مثالية في الفكر فعلى الافراد او الشعوب ان يدركوا ان تحقيق هذه المثالية او جزءاً منها ليس بالأمر الحتمي، او انه احتمالي اكثر منه حتمياً. كما ان تحقيق الهدف المثالي يعتمد الى حد كبير على نوع الوسيلة او المسار نحو هذا الهدف. فالغاية لا تبرر الوسيلة.

خلال المئة سنة الاخيرة نشبت في اوروبا والعالم حروب كثيرة، وخلالها كذلك وصلت الشيوعية والنازية الى قمة السلطة، الاولى في روسيا والثانية في المانيا ثم سقطتا. الاولى وصلت عبر ثورة وعنف وحروب اهلية، وسقطت بطريقة سلمية لم تتوقعها حتى وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية. وفي الثانية وصلت النازية بطريقة سلمية عبر صناديق الانتخابات، لكنها سقطت بعد أن ادت الى دمار المانيا، وبعد ان دك الحلفاء مدناً جميلة مثل درسدن وشتوتغارت وبرلين، لكن فكر الالماني فرناند لاسال المثالي لم يمت. فقد ظل الحزب الذي أسسه يزدهر برغم الضربات التي تعرض لها من النازية. ان الفكرة المثالية كالعلوم الطبيعية لا تموت وانما تتعرض الى نكسات.

وما الدليل الى ذلك الا ان الافكار والحزب الذي ساهم في تاسيسه لاسال في القرن التاسع عشر هو الذي يحكم المانيا حالياً. وعندما يصل الى الحكم، قد لا يكون مثالياً وانما تبقى مرجعيته مثالية. فالمستشار الالماني شرودر ينتمي الى هذا الحزب، الاشتراكي الديموقراطي. الفكر المثالي لا يموت عندما يكون شعاره «الغاية لا تبرر الوسيلة». وقد ينحدر الى وحش عندما يبرر حاملو هذا الفكر سلوكهم في الوصول الى السلطة، عندما تصبح الغاية تبرر الوسيلة. هكذا كان الوصول الى السلطة في معظم اقطار العالم العربي على مدى هذا القرن الذي سيودعنا عما قريب. لكن، طالما بدانا بالاشارة الى ان الفكر دالة الزمن، فلا يمكن ان نخطئ هؤلاء الحكام العرب جميعاً. لا شك ان بعضهم اجتهد بقدر ما توفر له من فكر وادوات.

ولكي نتخيل المصاعب والتحديات التي يواجهونها علينا ان نقدر كم يواجه الفرد من مصاعب وتحديات في ادارة منظمة اجتماعية صغيرة مثل عائلة او شركة، فكيف بادارة دولة وشعب مكون من ملايين البشر، وان كان هناك من مثالب في ادارة الحكومة، يجب ان لا يوجه اللوم الى الحاكم وحده، انما الى الشعب كذلك.

* كاتب كويتي.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٩

مثقف العولمة .. بين الوعي القومي والديني !

د . مصطفى عبد الغنى

الإشكالية اصعب مما تصورت .. والإشكالية طرحت عبر اكثر من سؤال .. رحت احدث نفسى فى المؤتمر الذى عقد اخيرا عبر عدة استجابات :

اين يقف المثقف الان : بين عصر العولمة والوعى القومى؟و ماهو دور التحولات الاجتماعية والثقافية ، المرتبطة بالخطاب الدينى وتاثيره فى الاوضاع السياسية والقومية من حولنا ؟

ثم كيف يتعامل مثقف العولمة مع الخطاب الدينى فى زمن تاكل بنى الدولة القومية ؟

وزادت الهوة مع الحوار الهادىء حينا المغاضب احيانا ،الثائر فى احيان كثيرة وبين ثنائيات : العام والخاص ، القومية والطائفية ، المحلى والعالمى.. الخ.

كان الزمن مستمرامتدا منذ بداية التسعينات لكن الاشكاليةتركزت الآن عبر هذا المؤتمر الذى دعينا اليه الايام الماضية واقامته الهيئة القبطية الانجيلية واسهمت فى انجاحه الى حد بعيد حول(تحليل الخطاب الدينى فى وسائل الاتصال..)وحضره عدد ضخم للبحث عن موقف مثقف العولمة بين الوعى القومى والدينى ، وكان من شهوده (مع حفظ الالقاب) نبيل صموئيل والسيد عليوة واسامة الغزالى حرب واحمد شوقى العقباوى واندرية زكى وعادل ابوزهرة وسميرعليش وحافظ دياب وامنه نصير وصلاح زيدان وسوزان القللينى وجمال مظلوم واكرام لمعى..الخ ونحن نورد بعض الاسماء لنرى هذا التنوع من المثقفين من شتى التيارات والعقائد والاهتمامات والمشارب. بدت القضية - على حد تعبير البعض - تصور لنا اننا نقف فى نهرقريب فاذا بنا فى النهاية نلقى فى بحرعميق .. لنقترب اذن من النهر قبل ان نصل الى البحر

[٢]

بعد عدة ايام من الحوارات الحادة ، وغير المجاملة وصلت الاشكالية الى اقصى درجة لها مع ارتفاع حدة التوتر الطائفى احيانا(..الذى لا تنفرد به مصر فقط) ، فلم تكن المنصة الجانبية لتفرغ من مثقف حتى ياتى اخر ليعلق او يغلو فى طرح السائد او يسهم اكثر فى ارتفاع نبض الواقع المتغير، ينظر البعض الى الامام بينما يلتفت البعض [illegible] الوراء.

ورغم هذه الحدة ، فقد سعى الكثيرون الى التعليق على بحث [illegible]دم به فريق بحث كان على راسه د. السيد عليوة المشرف على مركز القرار للاستشارات، والذى راح يفسر فى نهاية الندوة مايحدث على هذا النحو

«-ان العولمة ظاهرة عابرة للقوميات ، والحدود الدولية ، ومن ثم انتقل الخطاب الدينى فى ركابها لانه ذو طابع اممى ، وعلى الوجه الاخر ، فان الطابع الطاغى للعولمة والذى يميل الى طمس الخصوصيات الثقافية ادى الى تصاعد حركة الاحياء الدينى والاتجاه الاصولى ، اضفنا إلى ذلك ان دول الجنوب تمر بازمة ضائقة فى التنمية فى جوانب متعددة ..كازمات الشرعية والمشاركة والتخلف الادارى وسوء التوزيع الاقتصادى وبالذات الهوية الثقافية والتكامل القومى.

فاذا توقفنا عند العامل الاخير : التكامل القومى ، لوجدناه يتمثل فى عديد من صور التنافر بين الاغنياء والفقراء والحكام والمحكومين من اهل المدن ومن اهل الريف ، من النخبة والجماهير .. الى غير ذلك ، فاذا انهينا من هذا كله ووضعناه فى الاعتبار فى الوقت نفسه لوصلنا الى ان التوتر الطائفى احد هذه الصور المدمرة واكثر فرضا لآليات السلبية على الواقع الاجتماعى المصرى بشكل خاص.

الملاحظ ان التعليقات ووجهات النظر المتفقة والمختلفة لم تتوقف ، كانت تقترب من القضية حتى لنجد صاحبها اقرب الى تصور القومية فى رحاب الكونية،وكانت تقترب اكثر حتى لنجد صاحبها اقرب - فى دقة صريحة - الى تصور الطائفية فى رحاب العولمة وما ينشا عن هذا من استجابات متوترة غير مريحة للجميع .

ولان البحث الذى تقدم به فريق بحث كامل كان يصنف وسائل الاعلام والاتصال الى عدة وسائل : الصحف والمجلات والكتب والراديو والتليفزيون والسينما ..الخ ، فقد فرض السؤال نفسه :- ايهما اكثر تاثيرا من بين هذه الوسائل فى نقل الخطاب الدينى ؟

وهو ما انتقل الى ناحية اخرى

فقد بدا ان الشاشة الزرقاء(التليفزيون) اوسع انتشارا وتاثيرا من غيرها فى بلد يعانى نسبة عالية من الامية -الهجائية والثقافية - نظرا لان الاشكاليات الواسعة فى الصوت والصورة والجاذبية ذات اهمية بالنسبة الى الجماهير، وان كان يصيبها الافراط فى الاعمال المباشرة كالاحاديث التى هى اقل تاثيرا من الاعمال الفنية والادارية.

ثم ان هناك نوعا آخر من الاعلام الجماهيرى خاصا لدى الجماهير، وهو مايتمثل فى ظاهرة جديدة تتزامن مع التوتر الاجتماعى، وهذا النوع الجديد المؤثر يتمثل.. فى استخدام شرائط الكاسيت فهو يمكن الحصول عليه بشكل اكثر سهولة وارخص فى الحصول واسهل فى امكان استخدامه، ثم تاتى شرائط الفيديو فتلى شرائط الكاسيت من حيث امكانية استخدامها لانها مكلفه ثم تاتى فى مرتبة تاليه اسطوانات الكمبيوتر CDS وهى تحتاج الى وجود جهاز كبيوتر لدى المستمع او المتلقى للرسالة.

وتستمد اهمية هذه الوسائل ايضا لانها تمتد من المناطق الخاصة الى الوعاظ فى الكنائس والمساجد وفى دور العبادة بشكل عام.

وقد كان من السهل ان نستنتج ان استخدام هذه الوسائل يرتبط- فى خطورة استخدامها - بالتركيز الخارجى على رسائل معينه ، وهنا يبدا خطر العولمة التى يعمل لها فى الخارج ولا تبتعد عن مفاهيم ومؤثرات الداخل ، وهو مايجب التنبه اليه .

ان استخدام هذه الاجهزة لايجب ان يتم اعتباطا ، وانما يجب التنبه للدور الذى تقوم به فى هذه الحقبة الخطيرة من تاريخنا، اذ تختلط فيها ظواهرالواقع بظواهر العولمة بالاخطار الخارجية، وهو ما يمكن تخيله فى ترديد عبارات ومصطلحات كثيرة نجدها فى الصحف كما نجدها فى وسائل الإعلام ، كما ان لها انعكاسها الشرطى فى وسائل الاعلام الشعبية من مثل دعاوى : حقوق الانسان وحق الاختلاف وثورة المعلومات وحرية الاعتقاد وثقافة اقتصاد السوق.. وما الى ذلك واذا كان لهذه المؤثرات فعلها فى المثقف رجل الشارع او للانسان العادى ، فان فعلها يكون مضاعفا على المثقف لو لم يتنبه اليها؛ فالوعى لدى المثقف فى عصر العولمة يجب ان يصل الى اقصاه فى التعامل مع الخطاب الدينى، فمازال هو الاقوى والاكثر فاعلية، حيث ان المتلقى يلتقى بهذه المؤثرات وجها لوجه يوميا مع المتحدث ، الذى هو المثقف..

وهنا تقع المسئولية على المثقف وقادة الرأى بشكل عام ، وهو مايمكن ان يشير الى وعى المثقف فينأى بنفسه عما تقدم له من سموم عبر وسائل الاعلام ، او يتورط فيسقط فى مثل هذه الدعاوى الخبيثة فيجد نفسه فى موقف متباين بين طرفى المعادلة : التشدد والتسامح .

استمرت الندوات لساعات طويلة لم تنقطع فيها ردود الافعال المستمرة ولم تتوقف هذه الاستجابات عند التحذير من وسائل الاتصال فقط، وانما اتجهت ايضا الى الاراء التى قيلت فى (محاولة البحث..)، فقد اختلط الوعى بابراز الطائفى على حساب الوعى بمايحدث حولنا ، بتوجيه سهام النقد لهذه الافكار التى قيلت .. وعلى المستوى الشخصى ، ومع اعجابى الشديد بكل مايدور فقد كان على ان اختلف مع البعض .

[٣]

مع ان اكثر من متحدث اشار الى ان (العينة) التى اختيرت لم تكن موفقة ؛اثارنى ان يقال ان صحيفة (كذا) التى اختيرت كعينة قدمت الكثير من القيود للباحثين حين تم الاقتراب منها للاعتماد فيها على (الصفحة الدينية) .

كان على ان اوضح انه - فضلا عن التهافت فى حجة عدم الحصول على الارشيف فى مصر - فمن المهم ان نقول ان (المادة) الدينية ليست موجودة فقط فى (الصفحة) الدينية فى (الاهرام) فقط؛ وانما فى التوجه الدينى فى اكثر من مظان، ان (الخطاب الدينى) نجده فى اكثر من صفحة اخرى ، وفضلا عن الصفحة الدينية - فى اية مطبوعة - فمن السهل ان نعثر على هذا (الخطاب الدينى) - فى صفحات الثقافة او - حتى - فى صفحات الفن ، او حتى فى(الصفحات المحلية) خاصة ان فترة البحث لم تتعد التسعينات ،فلدينا - على سبيل المثال- فيلم مثل (الارض) تحول الى فيلم سينمائى ، كان من السهل ان نعثر فيه على انماط متباينة لعالم الدين ، ومن هنا ، فان التوقف فقط عند الجانب التقنى فى البحث عن (صفحة دينية) هو مبرر غير مقبول . اضف الى هذا ان مصادر (الخطاب الدينى) يمكن ان نجدها فى عديد من المظان الاخرى - وليس الصحف فقط -.فلدينا عدد من المراكز البحثية والعلمية الاجنبية فى مصر ، تضطلع ببحث الصفحات والوسائل التى تقدم(الخطاب الدينى) فى مصر يمكن الاستفادة منها دون جهد كبير(اليس لاهتمام هذه المراكز بالخطاب الدينى علاقة بالعولمة كما يريدونها ؟) ورحت اعدد جهات اجنبية لها جهد غير قليل فى هذا الصدد عندنا ثم اين ؟اضفت ..اين وسائل الاعلام غير المصرية التى يمكن ان تلقى فى تيار وسائل الاعلام عندنا ويستفاد بها - ورحت اضرب امثلة على ذلك - غير ان اكثر ما اثارنى مارردده بعض الباحثين من ان تاثير الراديو(الاذاعة) لا يتعدى جمهورالمثقفين فقط، فللاذاعة من المستمعين ما يجاوز فئة الاميين ويفوق اية نسبة اخرى يهتم بها من لم ينل حظا كبيرا من العلم ، ثم ان هناك خطابا شفويا لم يهتم به كثير، كان يجب الا يفلت فى نفس السياق .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٩

غير ان الانصاف يقتضينا القول ان اكثر العوامل ايجابية كانت ظاهرة (الخطاب الدينى) العام بوجهه الاسلامى والمسيحى، اذ بدا واضحا لدى المثقف ان هذا الخطاب كان موجها فى عديد من البرامج الى المصريين جميعا - كمواطنين - بغض النظر عن العقيدة.

ان الخطاب الدينى فى وسائل الاعلام المصرى - وهو انصاف لابد من تكرار الاشادة به - كان يتم بوعى، ويركز على القيم المشتركة كالتسامح والتضامن والعدالة والاخلاق والوعى الوطنى بالتاريخ الواحد والوعى المشترك وما الى ذلك

وفوق هذا وذاك هذا الوعى المشترك لدينا - بجميع تباين الدينى للخطر الخارجى الذى يستهدفنا جميعا : كمواطنين بغض النظر عن العقيدة او الانتماء العرقى الذى يصور لنا.

ان الوهلة الاولى ترينا ان مثقف العولمة عندنا حائر فى وجود هذا السيل المخيف لوسائل الاعلام التى تتدفق علينا من الخارج الى الداخل، واغلبها تدفع الى الطائفية او تنفع فى شحن اصحاب هذه العقيدة ضد هذه، غير ان التامل فى موقف هذا المثقف كان يمنحنا اقتناعا لا يراوده شك انه - اى مثقف العولمة العربى - كان يسعى دائما الى التنبه الى قيم ايجابية، كان يسعى ليكون سدا مانعا لهذه المؤثرات التى تغذى المشاعر الطائفية اوالنعرات القومية، ومن هذا موقف العديد من المثقفين من قيم عامة كان يتم التركيز عليها منها : الحرية الفردية وتدفق المعلومات وحقوق الانسان والمجتمع المدنى مقابل سيادة الدولة وتماسك الكيان القومى والخصوصية الثقافية السياسية

** لقد اكد هذا المؤتمر انه رغم حيرة مثقف العولمة فى مصر، فانه كان يدرك ان عصر العولمة هذا يحمل معه فرصا جديدة تسيرجنبا الى جنب مع تحديات العولمة. وظواهرها، فتغلبها وتتغلب عليها ؛ ! ، ان اهم مايحمى النسيج الوطنى هو الحوار والمشاركة والوعى بمايحدث لنا وحولنا هذا اذا اردنا ان نكون قرب النهرلا فى البحر نفسه..



اتجاهات

الدول الصناعية.. ضحايا العولمة ايضا 1 ـ 2

في ظل الاقتصاد الحر وسريان العجلة الضخمة للانتاج الرأسمالي، من الطبيعي ان تزيد العلاقات المركبة بين المؤسسات المالية في الدول المختلفة ما يزيد من التأثيرات المتبادلة للاوضاع الاقتصادية في بلد على الآخر بحيث تطال النتائج السلبية للازمات المالية الراهنة اكثر الدول تطورا.

وفي التطبيق الاسيوي نجد ان المؤسسات المالية في كوريا الجنوبية، استثمرت في اوراق مالية «مثل السندات» مصدرة في البرازيل وروسيا، وفي الوقت ذاته استثمرت البنوك والمؤسسات البرازيلية في العديد من الاوراق المالية المصدرة في روسيا، ومع انخفاض قيمة هذه الاصول المالية في كل من روسيا والبرازيل كان لابد ان تتأثر المؤسسات الكورية الجنوبية، وقد ادى التساهل في توفير التمويل للعملاء لدى البنوك الى دفع هذه البنوك وغيرها من مؤسسات مالية الى توظيف جزء كبير من اموالها الذاتية، واموال المودعين، في اوراق مالية تلتزم بالدفع بفوائد اكبر، وبلاشك فإن هذه الوضعية لابد ان تكون نتيجة لتعاملات مجموعة وغير منضبطة، ونتيجة لغياب الرقابة المحكمة من قبل السلطات النقدية.

ومن المتوقع واحوال الاقتصادات الاسيوية على ما هي عليه ان تزيد حدة المنافسة في اسواق التجارة الدولية، اذ تعاني الدول المتأثرة بالازمة من زيادة المنتجات على حاجة الاسواق الوطنية، ولذلك فإن اسعار السلع المصنعة والمواد الاولية قد تتعرض لضغوط باتجاه الانخفاض، ولابد ان يؤدي هذا الواقع الى ضغوط على الصادرات من دول امريكا اللاتينية، لكن هذا التنافس المحتمل في اسواق التجارة الدولية، ربما يدفع الى خلق بنيات استثمارية جاذبة للشركات العملاقة في الشرق الاوسط وأوروبا والولايات المتحدة عندما تصبح تكاليف الانتاج في الدول الاسيوية ودول امريكا اللاتينية معتدلة، ومن ثم تتدفق اموالها في قنوات هذه الاقتصادات.وفي الولايات المتحدة وفي ظل النمو المتسارع للاقتصاد «تبلغ نسبة النمو 4٪ سنويا» وانخفاض معدلات البطالة التي لا تزيد عن 4.7٪ فإن التوقعات تشير الى احتمال قيام السلطات النقدية برفع اسعار الخصم ومن ثم ارتفاع اسعار الفوائد توخيا وحذرا من النتائج التضخمية، لكن الخوف يكمن في ان يؤدي ارتفاع اسعار الفوائد الى الركود. ويشير بعض من الخبراء الى انه وعلى الرغم من احتمال حدوث ركود خلال السنة المقبلة، فإن ذلك لا ينبىء بالضرورة عن ازمة مزمنة، بل يقول هؤلاء ان ما تعرضت له شرق آسيا وعدد آخر من الدول اللاتينية قد يكون مفيدا باعتباره سيدفع الى اصلاحات اقتصادية ضرورية، والمزيد من الشفافية وتفعيل انظمة الرقابة، فلا شك ان هناك خاسرين مما جرى لكن ذلك شر لابد منه، عندما تتجاوز الانشطة الحدود المنطقية لاقتصاداتها، والاهم من كل ذلك ان الانظمة السياسية ذات العلاقة في الدول المعنية لابد ان تراجع حساباتها وتدقق في اساليب العمل الاقتصادي، وتتفاعل مع الاسواق بموضوعية واتزان.

حسين محمد

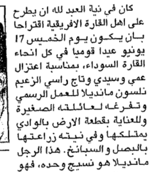


المصدر : البيان

التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عظيم في عصر العولمة!



بقلم: محمود السعدني

كان في نية العبد لله ان يطرح على اهل القارة الافريقية اقتراحا بان يكون يوم الخميس 17 يونيو عيدا قوميا في كل انحاء القارة السوداء، بمناسبة اعتزال عمي وسيدي وتاج راسي الزعيم نلسون مانديلا للعمل الرسمي وتفرغه لعائلته الصغيرة وللعناية بقطعة الارض بالوادي يمتلكها وفي نيته زراعتها بالبصل والسبانخ. هذا الرجل مانديلا هو نسيج وحده، فهو مسيح افريقيا وجيفارا افريقيا ايضا، فهو كافح كما لم يكافح احد مثله، وهو انتصر في النهاية كما لم ينتصر احد قبله. وتم دفنه حيا في احقر واقذر سجون العالم لمدة 27 عاما، ومع ذلك لم يركع ولم ينحن، وخرج من الزنزانة الى مقر رئاسة الجمهورية، وهي معجزة حقيقية خصوصا انها حدثت في عصر العولمة وآليات السوق وحلف الاطلسي، وتتضاعف قيمتها لانها حدثت على ارض افريقيا، الارض التي انجبت رجالا من امثال تشومبي وموبوتو سيسي سيكو وبوكاسا وساني اباتشا. وكان مانديلا هو افضل اعتذار عن انجاب مثل هؤلاء الرجال الفاسدين الذين اكلوا الاخضر واليابس، والذين امضوا العمر كله في التكويش والتحويش، ثم ماتوا بعد ذلك ميتة الكلاب كما حدث مع موبوتو بعكس البطل مانديلا الذي انفق حياته كلها ولم يأخذ في المقابل شيئا، سوى حب الملايين من افراد شعبه، واحترام كل ابناء ادم الذين يعيشون على كوكب الكرة الارضية. والحق اقول ان مانديلا اذا كان هو العلم الخفاق على النضال من أجل المبادئ والمثل، فهناك اخرون بدؤوا حياتهم على نفس الطريق ولكن ليس بنفس القدر. ذكرني بهذه الحقيقة خطاب تلقيته هذا الاسبوع من مناضل عربي لايزال يعيش بعيدا عن مسقط رأسه منذ 37 عاما كاملة. المناضل اياه اسمه عبدالهادي البكار المذيع المعروف والمواطن في دولة الجمهورية العربية المتحدة. واذا كان مانديلا قد قضى اغلب عمره في السجن داخل بلاده، فالعبدلله يعرف عشرات ومئات من العرب قضوا اغلب العمر في المنفى، وهو اقسى الف مرة من السجن، عمدة هؤلاء المشردين هو المرحوم المناضل التونسي ابراهيم طوبال الذي اسلم الروح على سرير بأحد المستشفيات الجزائرية، يعاني من الوحدة والسرطان ويرنو جعينين مريضتين عبر حدود بلاده الى تراب الاسلاف. ومن حسن الحظ ان زميله في النضال وفي المنفى الوزير السابق يوسف الرويس لم يحدث له ما حدث للمناضل طوبال، اذ سمح له الرئيس بورقيبة بالعودة الى مسقط الرأس قبل موته بفترة قصيرة وأشهر هؤلاء المشردين العرب هو الرئيس السوري الاسبق الفريق امين الحافظ الذي دخل السجن عقب سقوطه من السلطة، حيث قضى اعواما في سجنه قبل ان يغادر بلاده في العام 1967، حيث ذهب الى بغداد وأقام فيها لمدة ثلاثين عاما، يعاني من الامراض ومن بعض زملائه الذين هربوا من بلادهم ومارسوا النفي بمزاجهم ليس من اجل مبدأ او قضية ولكن بحثا عن عيش افضل! وبر الشام الذي يبدأ من الحدود المصرية ويمتد الى حدود تركيا له سوابق عديدة في ممارسة النفي ومنذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين. وكانت مصر هي الملجأ والملاذ وقد اسهم الشوام المنفيون في تطوير الفنون المصرية وفي تأسيس الصحافة المصرية الحديثة. بعكس المصريين الذين لم يعرفوا الطريق الى المنفى الا بالنسبة للزعماء الكبار امثال عرابي والنديم ومحمد فريد زعيم الحزب الوطني وسعد باشا زغلول وصحبه من زعماء الوفد المصري، ولكن في السبعينات وفي عهد الرئيس انور السادات، جاء وقت بلغ فيه عدد المنفيين المصريين عدة آلاف، كان اغلبهم من الكتاب والادباء والصحفيين وعدد من السياسيين، وفي الوقت نفسه انتهز الفرصة عدد من الارزقية فهربوا من مصر ولجأوا الى بعض البلاد العربية والاوروبية ليس من اجل هدف او قضية، ولكن بحثا عن الرزق الذي يحب الخفية! وكان اشهر هؤلاء الكتاب والادباء الذين هربوا من مصر طلبا للنجاة بحريتهم وحياتهم الشاعر عبدالرحمن الخميسي والناقد محمود امين العالم والمؤلف المسرحي الفريد فرج والصحفي المشاغب سعد زغلول فؤاد والسياسي المحترف ميشيل كامل ولكن الامر المؤسف ان الشاعر الفنان عبدالرحمن الخميسي مات في منفاه دون ان تكتحل عيناه برؤية الوطن مرة اخرى. وبالرغم من التشرد والمحنة الا انني ضحكت ذات يوم عندما تلقيت رسالة غريبة من شاب في

السابعة والعشرين، ولم ينس ان يدس صورته في المظروف. وقال الشاب في رسالته انه من سكان حي شبرا وخريج معهد التعاون منذ عامين، وانه سافر عن طريق البحر الى ايطاليا، وقضى فترة من الوقت يعمل في بعض المطاعم، ثم (اكرمني الله ونجحت في تسجيل نفسي كلاجيء سياسي تحت مظلة الامم المتحدة، واعيش الان في سعادة غامرة) وطلب من العبدلله نشر صورته على صفحات مجلة (23 يوليو) التي كان العبدلله يصدرها في لندن مع المرحوم محمود نور الدين السيد. وبالطبع كان يريد الاخ اللاجيء السياسي نشر صورته لكي يرسل نسخة من المجلة الى السيدة الحاجة والدته لكي تفقع زغرودة ابتهاجا لحصول ولدها على وظيفة محترمة في اوروبا!

ويبقى بعد ذلك سؤال وجيه يجب طرحه في هذه المناسبة. متى تختفي هذه الظاهرة المؤسفة من العالم العربي؟ عراقيون في سوريا وسوريون في بغداد وسودانيون في القاهرة وجزائريون في المغرب ومغاربة في الجزائر. متى نشهد عصرا جديدا في العالم العربي يختلف فيه العربي مع حكومته دون ان يضطر الى مغادرة الوطن؟ واعتقد ان هذا الحلم سيتحقق اذا توفرت بعض الشروط، ان يكون اصحاب السلطة في العالم العربي يحتلون مواقعهم برغبة الناس وباختيارهم الحر، وان تصبح الحركات السياسية العربية ناضجة الى درجة عدم استخدام السلاح في العمل السياسي وان تكون الممارسة السياسية من الجميع بشرط استخدام القلم واللسان في الحوار وعدم استخدام المسدس والمطوة قرن الغزال، ويا اسفي على عميد المشردين العرب المذيع اللامع عبدالهادي البكار الذي يحلم بيوم يعود فيه الى ارض الوطن. المواطن العربي الذي استهل خطابه للعبدلله بعبارة (الصديق العزيز المعتق الاخ محمود) وفي الحقيقة العبدلله يعرف الصديق البكار منذ زمن طويل. وخلال هذه المدة جربت السجن مرتين والنفي لمدة مائة شهر. واشعر بلوعته ومرارته، فليس اشد مرارة على النفس من حرمان الانسان من وطنه. هذا الحرمان الذي يكابده الصديق عبدالهادي البكار ويصفه بقلمه (لقد مضيت اتابع خطاك طيلة السنوات الاثنتين والخمسين منذ التقينا معا لاول مرة، رغم انني منصرف الى الاعتكاف الفواح بنكهة الزهد وربما التصوف منذ عشر سنين، اعاقر الصمت والتأمل والسكينة، منكبا على المطالعة المبرمجة، خمس عشرة ساعة على الاقل نهارا وليلا دون انقطاع.

أسأل الله ان ينقذ عبدالهادي البكار من صمته ووحدته وان القاه على ارض وطنه كما لقيته منذ 52 عاما في دمشق. والف تعظيم سلام للمعلم والقائد والزعيم الانسان العظيم نلسون مانديلا، فاكهة عصرنا والمثل الاعلى في زماننا والعلم الذي سيظل يرفرف الى زمن طويل على القارة السوداء!.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



العولمة.. والعروبة

اكاد اكون موقنا ان رحلات الرئيس مبارك للدول العربية تضع قضية السوق العربية المشتركة والتعاون الاقتصادى العربى على راس اولويات همومه العربية والعالمية.

وللرئيس كل الحق فى ذلك.. فهو ينطلق من واقع حى يقول ان الصراع الاقتصادى المباشر قد اصبح هو البديل المستقبلى للصراع الفكرى والايديولوجى الذى كان قائماً من قبل ، وان العالم يتجاوز صراعات مرحلة القوى الكبرى ليدخل مرحلة صراعات الأسواق الكبرى.

هكذا تقول الجغرافيا السياسية والاقتصادية المعاصرة لعالم اليوم، وهذا هو جوهر التحدى الحقيقى الذى تواجهه الامة العربية.

وليت الذين يملاون الدنيا صراخاً بالشعارات السياسية الفخمة اراحة للضمير المعذب والعاجز يولون اهتماماً اكثر بتلك القضية الهامة والمحورية والتى تمثل المضمون المعاصر والمستقبلى لأى حديث عن العروبة فى عصر العولمة.

فنحن نعيش فى عالم يجرى فيه تنافس محموم على كسب الاسواق سواء بين دول الشمال الغنى نفسها او بينها وبين دول الجنوب، وهناك ثلاثة تجمعات اقتصادية كبيرة يمثل كل منها ثقلا اقتصادياً هاما وتكاد تحتكر التجارة العالمية، وهى الاتحاد الاوروبى ومنظمة التجارة الحرة الامريكية «النافتا» ومنظمة التعاون الاقتصادى لدول شرق اسيا «الآسيان».

ووسط كل هذا لابد من البحث عن موقف وموقع عربى آمن خاصة وان المنطقة العربية تكاد تكون المنطقة الوحيدة فى العالم الخالية من اى تجمع اقتصادى كبير، وهى بذلك الوضع الخطير تتحول إلى ارض مستباحة للصراعات التجارية بين عمالقة التجارة العالمية ونكاد نقف عرايا وسط موجات العولمة الاقتصادية المعاصرة، عاجزين حتى للدفاع عن الذات وباسلحة العصر..

واسلحة العصر لم تعد تحتمل الكلمات الضخمة الفخمة الرنانة دون ان يكون لها رصيد حقيقى قادر على المنافسة فى عالم يتغير ويتحول وسيفه وهو زيادة الانتاج وقلعته وهى السوق العربية المشتركة..

وبلغة الارقام فإن الاتحاد الأوروبى بصفته الحالية يضم ٤٠٠ مليون نسمة ويبلغ اجمالى الناتج القومى لدوله الخمس عشرة نحو ٨ ترليون دولار ومتوسط دخل الفرد فيه يتجاوز ٢٠ الف دولار سنوياً وحصته من التجارة العالمية نحو ٢٤٪.

اما دول اتفاقية التجارة الحرة فى امريكا الشمالية «النافتا» فيتجاوز اجمالى ناتجها القومى ٧ ترليون دولار بينما يبلغ عدد السكان حوالى ٣٠٠ مليون نسمة ومتوسط دخل الفرد حوالى ١٨ الف دولار وحصتها من التجارة العالمية نحو ١٧٪.

بينما يبلغ عدد سكان منطقة التجارة والتعاون لدول شرق آسيا «الآسيان» حوال ١.٥ مليار مليار نسمة وتحتل ٢٣٪ من التجارة العالمية.

وفى العالم العربى يوجد حوالى ٢٥٠ مليون نسمة ويبلغ الناتج القومى حوالى ٥٠٠ مليار دولار ومتوسط دخل الفرد حوالى الفى دولار كما يبلغ نصيب كل الدول العربية من التجارة الدولية ٢.٣٪ غالبيتها العظمى من البترول والمواد الخام.

ورغم ان المقارنة الاولية تشير بوضوح الى تدنى الانتاجية فى العالم العربى مقارنا بالتجمعات الاقتصادية والتجارية الاخرى، إلا أن الدول العربية تملك فى الواقع قوة اقتصادية لا يستهان بها وفقاً للمعايير الدولية. فهى تضم ثروات طبيعية هائلة بما فى ذلك الاحتياطات الضخمة من البترول والغاز الطبيعى وعدد آخر من المواد الاولية، ايضا تملك طاقات بشرية وامكانات زراعية وصناعية هائلة وان لم تكن تستغل وتستثمر بالدرجة الكافية وبالشكل الامثل، بل واحيانا ما يجرى اهدار هذه الامكانات ومحاصرتها لعوامل داخلية وخارجية.

وقد شهد العالم العربى فى السنوات الخمس الأخيرة ووفقاً لتقارير البنك الدولى والمراكز الاقتصادية العالمية زيادة معدلات التنمية بنسب تتراوح بين ٣ إلى ٥٪، إلا ان الاحصائيات المتاحة وحتى ١٩٩٨ تقول ان حجم التجارة البينية فى العالم العربى يربض عند حدود ٦٪.

ويتباين حجم التبادل التجارى البينى العربى فى مختلف البلدان العربية فهو فى دول المغرب يصل إلى ٤٪ وفى دول التعاون الخليجى يصل إلى ١٠٪ مع بقية الدول العربية و٨٠٪ داخل هذه الدول نفسها، فى حين تختلف الصورة إلى حد كبير بين الدول العربية الواقعة خارج التجمع الخليجى والمغربى «مصر وسوريا واليمن والسودان والعراق» اذ تمثل تجارة هذه الدول مع بقية العالم العربى حوالى ٢٠٪ من اجمالى تجارتها الخارجية.

ومن الواضح ان التقدم النسبى فى اتجاه الوحدة العربية الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية يقتصر فى الوقت الحالى على دول مجلس الاتحاد الخليجى ودول الاتحاد المغربى، بينما تتطلب عملية التكامل الاقتصادى العربى موارد كبيرة، وهذه الموارد تاتى حتى الآن وفى معظمها من خارج العالم العربى وهى تعمل فى نفس الوقت على زيادة المديونية الخارجية.

وتنطبق هذه الحالة بشكل خاص على الدول العربية الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية حتى ولو كانت من الدول المنتجة للبترول مثل مصر والجزائر، وان كانت هذه الظاهرة قد بدأت ايضا بالنسبة لدول الخليج التى كانت غنية بالتراكم المالى، خاصة فى السنوات الأخيرة فى ضوء الانخفاض الذى تعانيه اسعار البترول فى الأسواق العالمية.

ايضا فى اعقاب الاستنزاف المادى الذى جرى للمنطقة فى الحربين التى جرت فى الخليج فى العشرين عاماً الماضية وخاصة حرب الخليج الثانية.

واذا كانت التجارة العربية البينية والعالمية مازالت تعانى من تشوهات هيكلية تجعلها مهمشة فى الحسابات العالمية، تحتل اوروبا مركز الشريك التجارى الرئيسى للعالم العربى والذى تمثل صادراته ٤١٪ من واردات العالم العربى بينما تستوعب ٢٨٪ من قيمة الصادرات العربية واساساً البترول.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحتل الاسواق الآسيوية المرتبة الثانية بينما تجيء دول مجموعة النافتا في المرتبة الثالثة وتبقى الحقيقة الحزينة وهي ان الصادرات العربية تشكل ٤٪ من الصادرات العالمية، بينما تشكل واردات العالم العربي ٨٪ من مجمل الاستيراد العالمي اى حوالي الضعف الأمر الذى يضعنا بالضرورة في خانه المحتاج والقابع..

ان كل هذه الارقام والمقارنات بين الأوضاع التجارية في العالم العربي والاوضاع في التكتلات الاقتصادية والتجارية المتواجدة على الساحة العالمية تكشف عن الواقع المؤلم بل والمهين وتؤكد ان العالم العربي يشكل حتى الآن السوق المفتوح والمستباح للآخرين.

وما دامت هذه الحقائق المعلنه معروفة، فإن السؤال السائج او الحائر والمطروح على كل العرب يدور حول الحلول التى يجب البحث عنها لتقديم مخرج من هذا المازق الذى يجعلهم يستهلكون اضعاف ما ينتجون، وهل العرب غافلون عن هذه الحقائق وعاجزون عن البحث عن الوسائل التي تحمي وتخدم مصالحهم، ام انهم مازالوا في حاجة إلى ادلة دامغة اخرى لتدفعهم إلى التعاون والتكامل التجارى والاقتصادى.

ويا ويلنا مع السنوات القادمة حين يجرى فرض كل قوانين العولمة والجات، فالأمر لم يعد في حاجة إلى المزيد من الشرح والتفسير لكى يتاكد لنا أن الانعزال الاقتصادى والتجارى القطرى أو حتى الاقليمي المحدود اصبح عاجزاً عن مواجهة تحديات في عالم اصبحت فيه التكتلات الاقتصادية والتجارية العملاقة هي لغة العصر وسلاحه..

وبدلاً من الاختباء وراء صب اللعنات على العولمة وموبقاتها وهى تستحق اللعنة بالفعل، الا أن علينا البحث عن مخرج جدى وفعال لمواجهتها ولا سبيل لذلك إلا بالعروبة الاقتصادية والتجارية..

ورياح التغير والتطور التى تهب على عالم بداية القرن الواحد والعشرين لن تتسامح او تحنو على من ياخذون موقف المتفرج اللاهى والرضاء الغبى عن الذات

اللهم فاشهد



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٩



الدول الصناعية .. ضحايا العولمة ايضا 2 -2

لقد كانت اليابان الاكثر عرضة لتأثيرات الأزمة الآسيوية السلبية، نظرا لارتباط اقتصادها بشدة بالمنطقة (يذهب نحو 44٪ من صادراتها الى باقي الدول الآسيوية)، وقد فجر انهيار مجموعة «ياماتشي» للسمسرة والأوراق المالية التي تعد واحدة من بين أربع مؤسسات مالية الاكبر من نوعها في اليابان والاقدم على الاطلاق، شكوكا قوية وواسعة في مدى قدرة النظام المالي في اليابان على مواجهة العولمة ونظام التجارة الحرة الذي يعني ان اليابان لن تبقي على أسواقها مغلقة الى الابد، في الوقت الذي تتمتع بفائض تجاري مع العالم تجاوز العام الماضي نحو 130 مليار دولار، ويتوقع المحللون ان يكون القطاع التالي الذي سيشعر بأزمة ياماتشي هو قطاع التصدير، بحيث يقل الطلب على المنتجات في الاسواق الآسيوية، وبالتالي سيبدأ كل قطاع يتأثر بالتدريج وسيصبح الجميع اكثر حرصا على أموالهم، ومن ثم سيعم الكساد جميع الاسواق اليابانية، ثم باقي الاسواق العالمية.

والمفزع ان العديد من المؤسسات المالية الكبرى التي لم يكن احد يتصور انهيارها في يوم ما، مثل مجموعة «يمورا» للاوراق المالية اليابانية والسمسرة التي انهارت قبل «ياماتشي» بأسابيع قليلة، قد اعلنت افلاسها وأغلقت أبوابها في الوقت الذي هزت الأزمة المالية التي تواجه النظام النقدي في اليابان، وفي العديد من الدول الآسيوية الأخرى البنوك اليابانية الكبرى التي احنت هاماتها لرياح الأزمة، ودخلت في سلسلة اندماجات طويلة، وكان في مقدمة تلك البنوك اثنان من أكبرها وأضخمها وهما «بنك أوف طوكيوش و«بنك ميتسو بيشي» اللذان أعلنا اندماجهما قبل نحو عامين.

وتبدو مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تواجه اليابان حاليا في اشياء كثيرة، ولا حديث لليابانيين ـ الذي يعدون أكثر شعب مدخر في العالم ـ الآن الا عن كيفية التصرف في اموالهم المكدسة بالبنوك، واتجهت اعداد كبيرة منهم الى تحويل ارصدتهم الى بنوك أمريكية أو أوروبية حيث يعتقدون ان ذلك أكثر أمنا.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٩

ويقول المحللون انه ومنذ دخول اليابان مع بداية عقد التسعينات ما يطلق عليه اقتصاد الفقاعة أو الإقتصاد المشتق، وهو اقتصاد المضاربات الذي لا علاقة له بالعملية الانتاجية نفسها، اصبحت معدلات التنمية في ادنى مستوى لها، حتى انها بلغت الصفر، وبدأ الاقتصاد الياباني يواجه صعوبات قوية خصوصا النظام المالي الذي يواجه تحديات حقيقية، وفي عام 1990 تلقى الاقتصاد صدمة شديدة عندما تراجعت الأسعار بحدة في اسواق العقارات والاسهم، ما جعل البنوك التي تخشى تعرضها لخطر تطالب باسترداد ديونها فضلا عن اجرائها لعمليات بيع لممتلكاتها من العقارات، وبلغ اجمالي الخسائر في الاصول في النصف الاول من العقد الجاري نحو 10 تريليونات دولار، أي ما يعادل خسائر اليابان في الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من خطط الانعاش التي حاول رؤساء الوزراء اليابانيون على مدى السنوات السبع الماضية من خلالها تنشيط الاقتصاد، عبر ضخ مبالغ مالية ضخمة في المشروعات العامة وغيرها، والتي بلغت في احدى المرات اكثر من 175 مليار دولار، فان محاولات الانعاش لم تنجح وازدادت الفضائح المالية المتورط فيها كبار السياسيين وطبقة البيروقراط وبخاصة من وزارة المالية، ويحتاج الى اصلاحات حقيقية كبرى وليس مجرد اجراءات تسكين مؤقتة ومن المعروف ان لدى الولايات المتحدة رغبة جامحة في فتح الاسواق اليابانية أمام الشركات الامريكية في العديد من المجالات، في مقدمتها البنوك والمؤسسات المالية، وشركات السمسرة والتأمين وغيرها، بدعوى خفض الفائض التجاري مع الولايات المتحدة الذي بلغ في عام 1997 نحو 60 مليار دولار، وقد حاولت الشركات الأمريكية مرات عدة اقتحام السوق اليابانية غير انها لم تنجح حتى الآن.

حسين محمد



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٩

رحلة — بقلم : جلال دويدار

خبراء فى تضييع الفرص

وسط موجة العولمة التى تسود العالم وجدت الدول حتى الكبيرة منها ان التوحد اقتصاديا مع دول اخرى اقليميا هو طريقها لتحقيق المزيد من المكاسب. فى اوروبا نجحت دولها فى تحقيق وحدتها الاقتصادية على مدى سنوات طويلة وبعد خطوات متدرجة انتهت فى العام الماضى بعملة اوروبية واحدة هى «اليورو» فى نفس الوقت هناك وعلى نفس المنوال اقامت الولايات المتحدة الامريكية - اكبر قوة اقتصادية فى العالم - كيانا اقتصاديا واحدا مع امريكا اللاتينية ومع دول المحيط الهادى.

وانتقلت عدوى الدفاع عن المصالح والوجود الى كل قارات ومناطق العالم الأخرى حيث اقامت الدول الناهضة اقتصاديا فى اسيا تجمع الأسيان الذى ضم مجموعة النمور الآسيوية بالاضافة الى عدد آخر من دول القارة المنطلقة الى السير فى نفس الطريق.. وكان طبيعيا الا تتخلف القارة الافريقية عن هذا التوجه السائد فكان تجمع «الكوميسا» لدول شرق القارة وكذلك تجمع دول غرب افريقيا. وحتى لا يفوتها القطار نجحت الدول الاسيوية والافريقية الواقعة على المحيط الهندى فى الدخول هى الاخرى فى تجمع اقتصادى كبير بمشاركة الهند ثانى اكبر دول العالم فى التعداد السكانى والقدرة التنموية.

●●●

وسط عالم الكيانات الضخمة لمواجهة العولمة الاقتصادية ارتفع صوت الرئيس حسنى مبارك يدعو الدول العربية الى تدارك الخطر الذى يحيط بها مطالبا بسوق عربية مشتركة او اى نوع من التعاون الاقتصادى يحفظ لها حقوقها الاقتصادية ويحميها من محاصرة الكيانات الاقتصادية. قال فى محاولة لتحفيز الحماس العربى لانشاء هذا الكيان ان جهود ومحاولات قيام هذا الكيان بدأت من خلال الجامعة العربية منذ اكثر من ٥٠ عاما ولكن وللأسف لم تستطع ان تتقدم خطوة واحدة لتنفيذ هذا الامل.. وللخروج من هذا المأزق طرح الرئيس فكرة انشاء مناطق حرة للتبادل التجارى بين مصر والدول العربية وبين الدول العربية وبعضها البعض.

●●●

وفى الشهور الأخيرة بدأت الدول العربية تشعر بالخطر المحدق بها الذى قادها إليه تشرذمها الاقتصادى وسلوكها الانانى وميولها الانعزالية وفقدانها للثقة وهو الأمر الذى دفع بها مؤخرا الى الدعوة الى التعاون الاقتصادى. ولأن مصر دولة كبيرة تتمتع بنظرة ثاقبة لاكتشاف آفاق المستقبل فقد سعت للانضمام الى التجمعات الافريقية بالاضافة الى التفاوض من اجل الشراكة مع اوروبا والتعاون مع دول البحر المتوسط.. وفى خط متواز والى ان يقضى الله امرا فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة تم التفاوض مع عدد من الدول العربية من اجل الوصول إلى حد ادنى من التعاون التجارى من خلال انشاء المناطق الحرة. انها فى سبيلها للمضى قدما فى هذا المشروع مع المغرب ومع السعودية وسوريا والأردن ولبنان والبقية تأتى وربنا يسهل.

●●●

ان اقامة الكيانات الكبيرة لم تعد تقتصر على التعاون على مستوى الدول بل انتقلت - وهذا شيء طبيعى - الى الشركات والمؤسسات باعتبارها العناصر الاقتصادية التى يقوم عليها اقتصاد اى دولة. وفى مجال الطيران والسياحة اخذت الشركات فى هذا النشاط تتوحد فى كيانات كبيرة. جاءت البداية مع شركات الطيران التى اقامت تجمعات للتعاون استطاعت من خلاله ان تسيطر على جانب كبير من حركة السفر فى الأسواق العالمية. نجحت هذه التجمعات فى تحقيق مزيد من المكاسب لكل شركة من شركات التحالف الكيانى تصل الى مئات الملايين من الدولارات. اشار الى ذلك رئيس مجلس ادارة طيران لوفتهانزا عندما كان فى زيارة الى القاهرة منذ حوالى شهرين حيث اعلن فى مؤتمر صحفى ان شركته كسبت من وراء تحالفها مع عدد من شركات الطيران حوالى ٤٠٠ مليون دولار فى ميزانية عام ١٩٩٨. فى نفس الوقت بدأت الخطوط الجوية البريطانية تدخل فى تحالف مع شركة الطيران الاسبانى «ايبريا» ومع شركة امريكان ايرلاينز الأمريكية كما ان هناك شركات اوروبية وامريكية اخرى دخلت فى تحالفات أخرى.

●●●

ان كل هذه التحالفات من اجل قيام كيانات كبيرة فى مجال الطيران تحدث من حولنا بينما تقف الشركات العربية متفرجة لا تتحرك وكأنها تنتظر قضاءها الذى قد ينهى وجودها. انها مطالبة بالتحرك سريعا لمواجهة الخطر قبل تطبيق اتفاقية التجارة العالمية التى ستفتح السماوات والأسواق أمام شركات الطيران الاخرى بما تقضى تماما على اى اجراءات حمائية.

ما يحدث فى شركات الطيران يحدث ايضا بالنسبة لشركات السياحة حيث تقوم الشركات السياحية فى اوروبا التى تمثل اكبر سوق للسياحة المصرية والعربية بشراء بعضها البعض بما يسمح لها بالسيطرة على الأسواق واحتكارها. وبينما تشهد اوروبا قيام كيانات سياحية كبرى نجدنا فى مصر وهى اكبر بلد سياحى عربى تشجع على قيام الكيانات الهزيلة ممثلة فى شركات صغيرة لا حول لها ولا قوة بلغ عددها اكثر من ٩٠٠ شركة. الغريب ان الشركات التى تعمل فى المجال السياحى بالفعل لاتتجاوز الخمسين شركة فقط، ورغم هذا مازالت أجهزة السياحة تمنح تراخيص بانشاء شركات سياحة جديدة.. وهكذا تؤكد الأيام اننا لسنا اصحاب الفرص الضائعة فى السياسة فقط وانما خبراء ايضا فى تضييع كل الفرص فى كل شيء.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٧

الحروب المقبلة.. على أساس حقوق الانسان

النظام العالمي الجديد مطالب باعادة الاعتبار لمجلس الأمن

أكد المعهد الدولي لابحاث السلام في ستوكهولم ان تدخل حلف شمال الاطلسي في يوغسلافيا يدل على ان «الحروب المقبلة» حتى اذا جرت على نطاق واسع، لن تشبه تلك التي وقعت في الماضي».

واوضح المعهد ان هذه النزاعات «الجديدة» ستنجم عن «انتهاك واسع النطاق لحقوق الانسان والاقليات وعمليات التطهير العرقي التي ترتكبها سياسات وطنية عدائية».

واضاف ان «الاسرة الدولية لن تكون قادرة على السكوت على هذه الانتهاكات لكن مسألة معرفة الجهة التي يجب السماح لها باجبار الدولة على احترام الحقوق التي انتهكت بما في ذلك حقوق مواطنيها، تبقى مفتوحة».

وبعد ان اكد ان وحدة اراضي الدول يفترض ان تشكل اسس القانون الدولي، قال المعهد في تقريره ان سيادة هذه الدول ليست «مطلقة». واضاف ان البلدان «بممارستها سيادتها ضد مواطنيها ملتزمة في الوقت نفسه باحترام تعهداتها الدولية».

وبموازاة ذلك، قال المعهد ملمحا الى حلف شمال الاطلسي الذي تدخل في يوغسلافيا من دون تكليف من الامم المتحدة، ان اي دولة لا تملك حق احتكار تطبيق القانون الدولي ويعود الى مجلس الامن الدولي البت في الاجراءات الواجب اتخاذها بهذا الهدف.

ورأى ان التدخلات العسكرية لتكون مبررة «يجب ان تملك تفويضا وصفة شرعية من قبل وكتلة من الدول التي تتمتع بوزن»، مشيرا الى وجود ثغرات في القانون الدولي عندما يتعلق الامر بعملية تدخل ذات طابع انساني.

وقال التقرير «يجب اعتبارا من اليوم اقامة نظام عالمي جديد لا يحتكر اعلانات احترام حقوق الانسان والاقليات، بل يحدد ايضا آليات لاعادة هذه الحقوق التي تكون قد انتهكت».

واضاف ان الامن الدولي في سياقه الحالي يتصف:

- بدور جديد للولايات المتحدة التي تملك قوة لا تعادلها اي قوة وترى نفسها مدفوعة الى اتباع سياسة هيمنة امنية تشكل فيها الشراكة مع دول اخرى بديلا».
- بزعزعة للاستقرار ناجمة عن «الضعف والطابع غير الديمقراطي» لبعض الدول التي تتسبب في معظم الاحيان بتدويل الازمات المحلية.
- العولمة الاقتصادية والتكنولوجية التي تتناقض مع المنهج الاقليمي وتفكك العالم السياسي.
- اسلحة الدمار الشامل التي يمكن كما هو الحال في الهند وباكستان اللتين تتحاربان حول كشمير، ان تخدم اهدافا غير الغايات السياسية فقط.

واوضح المعهد ان هذا النظام الجديد فرضته ثلاثة متغيرات اساسية في العلاقات الدولية وهي العولمة التي تدل على ان القوة والثراء لم تعد مرتبطة بالارض فقط وان الحقوق الانسانية وقواعد القانون لم تعد تلقى معارضة كقيم مشتركة تشكل اساس النظام العالمي وان المسؤولية الشخصية للقادة باتت مطروحة للبحث بموجب قانون الجزاء الدولي. - أ.ف.ب



النزاعات الاكثر دموية في العالم

فيما يلي لائحة بالنزاعات المسلحة الكبرى الاكثر دموية في العالم في 1998 مع العدد الاجمالي لعدد القتلى منذ بدء النزاع، وفقا للتقديرات الواردة في التقرير السنوي للمعهد الدولي للابحاث حول السلام في ستوكهولم:

البلد	القتلى في 1998	العدد الاجمالي للقتلى	منذ سنة
الجزائر	4000	40 الف إلى 100 الف	1992
السودان	2500	37 الف إلى 40 الف	1993
افغانستان	اكثر من 2000	اكثر من 20 الفا	1997
الكونجو الديمقراطية	اكثر من 2000	اكثر من 2000	1997
يوغسلافيا	1000 إلى 2000	1000 إلى 2000	1997
سيراليون	اكثر من 1500	اكثر من 5000	1991
رواندا	اكثر من 1500	غير معلن	غير معلن

العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة

د.مصطفى النشار

إن المقصود بالعولمة الثقافية بالطبع هو التقارب الذى يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها، وصهرها جميعا فى بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة.

ولاشك أن اليات تحقيق هذا التقارب قد زادت فى السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها فى أى مكان فى العالم المترامى الاطراف خاضعا لتلقى كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر وسائل الاعلام المختلفة، وعبر كل تلك المخترعات التى سهلت له الاطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها وديالناتها وعلى كل ما تنتجه قرائح هذه الشعوب فى نفس اللحظة التى تنتجه فيها أو بعد ذلك بقليل. مع تسليمنا بوجود هذا التقارب الثقافى بين شعوب العالم المعاصر، فاننا لانميل إلى التسليم بإمكانية أن تتوحد الثقافة عالميا، ولا نؤمن بإمكانية ان تنصهر ثقافات العالم فى ثقافة مشتركة واحدة على الأقل فى المستقبل المنظور من القرن القادم. وذلك لأسباب عديدة ولعوامل تعوق هذه العولمة الثقافية، ويمكن أن نشير إلى بعض هذه العوامل فيما يلى:

(أ) أن الثقافة المعولمة او التى يراد تعميمها هى فى الواقع ثقافة الغرب الرأسمالى، اذ على الرغم من انها كما قلنا فيما سبق تمثل الثقافة السائدة أو قل الثقافة الغالبة فى هذه الأيام، على الرغم من ذلك فإن ما تحمله من مبادىء وقيم هى فى الواقع مبادىء وقيم مادية فى جوهرها. ولاتستقيم حياة الانسان ككل إذا ما عاش وفقا لهذه الثقافة المادية. إذن فإن مضمون الثقافة المعولمة نفسه، لايستقيم مع الحياة السوية للإنسان وهو يخالف جوهره وحقيقة وجوده. ومن ثم فإن الإنسان وان تظاهر بقبول هذه الثقافة المادية او تعلق بها لفترة فإنه حتما سيكتشف أوجه قصورها. وليس ببعيد عن ادراكنا ان بعض فلاسفة الغرب المعاصرين انفسهم قد أدركوا جيدا هذه الحقيقة وحذروا من سيادة النموذج الثقافى الغربى التقليدى على الغربيين أنفسهم، بل بشروا بانهيار الحضارة الغربية ككل ان لم تتراجع عن هذا النموذج المادى فى النهوض الحضارى وعلى راس هؤلاء فلاسفة من امثال شبنجلر وتوينى واشفيتسر.

(ب) أن الثقافة المعولمة لاتستطيع النفاذ إلى الأفراد والشعوب كما اشرنا فيما سبق إلا عبر عقولهم وضمائرهم الاخلاقية وعبر ارادتهم الواعية الحرة. وليس هذا بالأمر السهل اليسير، لان كل انسان عاقل إن قبل ظاهريا التشكل بمظاهر ثقافة الغرب وتمثل بعض عادات الغربيين، فإنه حتما سيفكر ويعيد التفكير فيما ال إليه حاله من هذا التقليد وتلك التبعية، وحينئذ سيهتدى إلى العقائد الصحية الصحيحة مستلهما فى ذلك تراثه الثقافى وزاده الحضارى المستقل.

(ج) ان هويات الشعوب الثقافية تستند على عراقة الحضارات التى تنتمى إليها وتاريخية هذه الحضارات، ومن ثم فإن الشعوب ان قلدت النموذج الثقافى الشائع والسائد فإن هذا لا يستتبع انها قد وقعت أسيرة لهذا النموذج المقلد، لأن الشعوب سرعان ما تمل من التقليد وتعود إلى التمسك باصالتها خاصة ان النموذج الثقافى السائد والغالب يعد نموذجا هشا يركز على بعد واحد، بينما الانسان كائن مركب. والبعد الروحى فيه هو الأصل وليس البعد المادى المتمثل فى الجسد.

(د) الاعتقاد السائد لدى ابناء معظم الثقافات المعاصرة وخاصة من أصحاب الحضارات الكبرى فى التاريخ الإنسانى، بأنهم ابناء حضارات عظمى متكاملة، وانهم وإن استفادوا من الحضارة الغربية الحديثة بعض التقنيات والمخترعات والمناهج البحثية، فليس معنى ذلك أنهم قد خضعوا لها او سلموا بتفوقها. فتلك التقنيات وتلك المخترعات وهذه المناهج الجديدة فى البحث العلمى انما هى ميراث للبشرية ككل أسهمت فيه كل الحضارات البشرية منذ فجر التاريخ الإنسانى بنصيب وقد نجحت الحضارة الغربية الحديثة فى استثمار هذا الميراث الحضارى للبشرية فطورته. ومن حق جميع شعوب العالم ان تستفيد من هذا الميراث ومما أدخل عليه من تطورات مستحدثة.

ان من شأن هذا الاعتقاد أن يقوض الظن السائد بأن الثقافة الغربية الحديثة هى ثقافة العالم أو ينبغى ان تكون كذلك لانها من وجهة نظر ابناء تلك الحضارات العريقة وعلى رأسها الحضارة العربية الإسلامية، وحضارات الشرق القديم والحديث، انها من وجهة نظرهم حضارة ناقصة غير متكاملة ولاتفى بكل اغراض الحياة الإنسانية، ومن شأنها ان توجد انسانا مشوها يسعى إلى الكمال ، ولكن هيهات أن يصل إليه أن لم يتغذ على الزاد الروحى من الحضارات الأخرى. ان هذا الاعتقاد من شأنه تقويض اى محاولة لعولمة الثقافة، فالثقافة الأفضل والأكمل والارقى ستكون فى النهاية الثقافة الوطنية لأبناء تلك الحضارات العريقة وليست الثقافة الوافدة الخارجية الغازية!

(هـ) النظرة الاستعلائية العنصرية للثقافة الغربية. فعلى الرغم من أن فلاسفة الغرب ومفكريه المحدثين والمعاصرين كثيرا ماينادون بالحوار الحضارى، وكثيرا ماينشدون فى فلسفاتهم نشيد الاستفادة من الحضارات الأخرى، إلا أن الواقع يقول إن الإنسان الغربى قد ترسخت لديه عقدة التميز الحضارى، وأنه وحده القادرعلى الإبداع. وأن الآخرين عليهم التلقى والاستفادة دون أن يحاولوا التميز والابداع المستقل لأنهم غير قادرين على ذلك بشكل مستقل.. ومن هنا فإن أى دعوة للحوار الحضارى من جانب الغربيين انما هى فى الواقع دعوة إلى الإذعان لمبادىء وقيم الحضارة الغربية الحديثة المتفوقة المتطورة.. الخ.

وحينما يبدأ الحوار من هذه العقدة، عقدة التميز لدى الانسان الغربى، ومن هذه الدعوة الخفية إلى الإذعان، فإنه بلا شك سيكون حوار الطرشان، أى لن يكون حوارا بحق. فالحوار ينبغى أن يبدأ من التسليم من قبل الجميع بما اسميه «التكافؤ الحضارى»، فعلى من يتحاورون أن يؤمنوا أولا بأن كل حضارة لديها عناصر تفوقها الذاتية وأنه بالامكان أن تستفيد كل حضارة من الحضارات الأخرى المعاصرة لها دون أن تسعى إلى مسخها او تشويهها أو التقليل من شأنها. التى تفرض عليهم نفسها مع دفع الثمن!!

ولعل هذا يدعو كل مثقفى العالم ومفكريه خاصة من أبناء الحضارات الأخرى أن يعيدوا النظر فى الانخراط فى فلك الثقافة الغربية، وأن يتوقفوا عن السعى إلى تقليدها والتبعية لها. وأن يعيدوا بناء ثقافاتهم القومية وتجديدها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحاضر حتى يمكنهم مواجهة الثقافة الغربية التى تفرض عليهم نفسها مع دفع الثمن!!

التحدى الثقافى للعولمة

د. محمد سعد أبو عامود

بداية يمكن القول إن العولمة كظاهرة معاصرة ليست ظاهرة جديدة تماما، فلقد عرف العالم ظواهر قريبة الصلة من هذه الظاهرة خلال فترات تاريخية مختلفة. الحقبة الرومانية تقدم نموذجا واضحا يعرف بالـ PAX ROMANA، الحقبة الإسلامية خاصة فى عهد هارون الرشيد تقدم نموذجا آخر يطلق عليه بعض العلماء PAX ISLAMIC، الحقبة الحديثة تقدم نموذج السلام البريطانى خاصة فى العهد الفيكتورى، حيث كانت الإمبراطورية البريطانية هى الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس وهو ما يعرف PAX BRITINA بالعامل المشترك بين هذه النماذج التاريخية الثلاثة يتمثل فى الاعتماد على القوة فى محاولة فرض النموذج الحضارى للدولة القوية، وإن كان النموذج الإسلامى قد حاول الاستناد إلى أساليب التعامل النفسى من أجل فرض النموذج الحضارى الإسلامى، إلا أن عنصر القوة ظل عنصرا حاسما فى فرض أى من هذه النماذج.

والحقبة المعاصرة تقدم نموذج العولمة كتعبير عن المحاولة الأمريكية لفرض النموذج الأمريكى اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا، من أجل تحقيق ما يمكن أن نطلق عليه بالسلام الأمريكى أو PAX AMRICANA والجديد فى هذا النموذج أنه يقوم على رؤية أمريكية للعالم تقوم على أن الحياة على كوكب الأرض تواجه مشكلات خطيرة تهدد الحياة على هذا الكوكب باستمرار، وأن مواجهة هذه المشكلات إنما تتطلب اطارا عالميا منظما وفقا لقواعد معينة تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية غير الحكومية، من أجل الوصول إلى استراتيجية عالمية متناسقة ومنسجمة تكفل الحفاظ على استمرار الحياة على كوكب الأرض وتحقق فى ذات الوقت آمال شعوب العالم فى الحياة الحرة الكريمة، ومن ثم فالعولمة تحاول أن تستند إلى اطار أيديولوجى أخلاقى نابع من ظروف العالم الموضوعية، ومن الجوانب الجديدة أيضا فى هذا النموذج هو أسلوب تحقيقه، فهو لا يقوم على أساس استخدام القوة الظاهرة فحسب وإنما يعتمد أساسا على ما يطلق عليه علماء السياسة الأمريكيون بأساليب القوة المرنة أو اللينة SOFTPRESSURE وهى أساليب واسعة المدى تبدأ من الحوار والإقناع وصولا إلى الحملات الإعلامية المكثفة التى تروج للرؤية الأمريكية للعالم وللأساليب الأمريكية المقترحة للتعامل مع هذا العالم وانتهاء باستخدام أساليب التعامل النفسى مع شعوب العالم للتمهيد لاستخدام أساليب ا القوة الظاهرة بما فى ذلك القوة العسكرية، إذا ما تطلب الأمر ذلك من أجل الحصول على القبول العام لاستخدام هذه القوة باعتبارها البديل الوحيد المناسب للتعامل مع موقف معين،

وفيما يتعلق بمصر، فإننا نستطيع القول إن موقف مصر من العولمة له خصوصيته المتميزة لاعتبارات تتعلق بالموقع الجغرافى المصرى، والخبرة التاريخية المصرية فى نطاق التفاعلات العالمية، والدور المصرى الإقليمى والعالمى الذى يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدولة المصرية على مدى التاريخ.

فبحكم الموقع كانت مصر دائما فى بؤرة التفاعلات العالمية على مدى التاريخ، بل أن كيان الدولة المصرية ذاته قد تأثر على مدى التاريخ تبعا لمدى النجاح أو الفشل فى إعادة تأهيل نفسها للمشاركة فى التفاعلات العالمية بما يتوام والظروف الموضوعية اللازمة للمشاركة وشروط هذه المشاركة فى كل مرحلة تاريخية، نماذج الفشل والنجاح عديدة فى التاريخ المصرى، فعندما فشلت دولة المماليك فى إعادة تأهيل الدولة المصرية للقيام بدورها فى حركة التجارة العالمية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح تحولت مصر إلى ولاية عثمانية بسهولة، وعندما نجح محمد على فى إعادة تأهيل مصر للدخول فى حركة التفاعلات العالمية فى مطلع القرن التاسع عشر من خلال التحول إلى زراعة المحاصيل النقدية كالقطن وإنتاج الحرير والبذور الزيتية من أجل المشاركة فى حركة التجارة العالمية نهضت الدولة المصرية، ثم جاء افتتاح قناة السويس لتستعيد من خلالها مصر دورها الحيوى فى مجال التجارة الدولية وإن كانت مصر لم تستفد الاستفادة الكاملة من هذه التحولات نتيجة لظروف الصراع الدولى القائمة آنذاك وعدم قدرة محمد على على وضع استراتيجية ملائمة للتعامل معها، إلا أن ما تحقق لمصر من مظاهر للنهضة والتحديث كان يفوق غيرها من الدول المجاورة والدول الأخرى التى خضعت للاستعمار فى آسيا وأفريقيا.

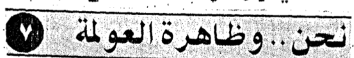
إذن فليس جديدا على مصر أن تدخل فى نطاق التفاعلات العالمية وأن تتعامل مع نماذج من النماذج الحضارية للآخر، وإنما الإشكالية التى تواجه مصر المعاصرة تتمثل فى كيفية إعادة تأهيل الدولة المصرية ومؤسساتها وكذلك الإنسان المصرى بما يتوام ومتطلبات العولمة، وبما يؤدى إلى تعظيم عناصر الاستفادة منها وتجنب المخاطر الناجمة عنها، وبؤرة الإشكالية التى تواجه مصر هى بؤرة ثقافية فى الأساس، لأن متطلبات العولمة تصطدم ببعض عناصر المكونات الثقافية المصرية الراسخة، فالعولمة تتطلب اطارا مركزيا مرنا قادرا على التكيف السريع والحركة الناشطة وهو ما يتعارض مع المركزية المصرية الراسخة على مدى التاريخ، وهى تتطلب كذلك درجة عالية من الاستعداد الفردى للمبادرة وتحمل المخاطرة، وهو ما يتعارض مع الأسس المصرية للتنشئة الاجتماعية والسياسية، التى تجعل الفرد جزءا من كل، وتتطلب العولمة قدرا كبيراً من المشاركة الأهلية غير الحكومية، وهو ما يصطدم بالتقاليد المصرية فى رعاية الدولة شبه الشاملة للإنسان المصرى، ومن ثم فنقطة البدء فى التوصل إلى إعادة تأهيل الدولة المصرية حكومة وشعبا للتعامل مع متطلبات العولمة لابد أن تتركز فى نطاق تغيير وتجديد المنظومة الثقافية للمجتمع المصرى بجميع فئاته ومؤسساته، هذا التغيير المطلوب يمكن أن يتحقق من خلال أداة الحوار والتوسع فى المشاركة فى العمل العام، والمشاركة فى صنع القرارات على المستويات المحلية خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية. والواقع أننا نلحظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة إدراكا من جانب صانع القرار المصرى لأهمية هذا التغيير المنشود، فثمة رؤية مصرية جديدة لإعادة توظيف الموقع الجغرافى لمصر وإعادة تأهيله للقيام بالدور المطلوب والملائم لمتطلبات العولمة، مشروع شرق التفريعة يقدم أبرز النماذج فى هذا المجال، كما أن فلسفة المشروعات القومية العملاقة تقوم على أساس اعادة توزيع السكان على مساحة أكبر من الأرض المصرية، وهو ما يعنى التخفيف من الضغوط الاجتماعية المدعمة للمركزية، كما أن أسلوب تنفيذ هذه المشروعات يعتمد على تشجيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية وهى مسألة مهمة تدفع نحو التغيير الثقافى المطلوب لمواجهة متطلبات العولمة.

والمطلوب الآن هو عملية صياغة متكاملة لاستراتيجية مصرية قومية من أجل اعادة تأهيل الدولة المصرية وتعبئة قدراتها المادية والمعنوية بما يؤدى إلى زيادة قدرة مصر على الاستجابة لتحديات العولمة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/ ٦/ ١٩٩٩



العولمة والثقافة البائسة!

د. عبد الله هدية

عميد كلية بورسعيد

انفرد القطب الراسمالى بالعالم منذ عام ١٩٩٠ بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار الدولة البيروقراطية العتيدة بفعل عوامل متعددة داخلية وخارجية ،واستخدم العامل الخارجى كل انواع الأسلحة الباردة: من حرب جواسيس وفتن ومؤامرات وحروب بالوكالة.

ويعتقد القطب الرأسمالى اعتقادا جازما، وفقا لمصالحه وتقاليده الثقافية،انه صاحب رسالة فى العالم، وقد حان الوقت لنشرها بعد أن عمل طويلا منذ أن وضعت الحرب العالمية اوزارها حتى مطلع عام ١٩٩٠ (الحرب الباردة) من أجل تهيئة هذا الظرف الموضوعى الا كونه القوة الوحيدة فى العالم والتى لا تبزها أية قوة أخرى، على كل الأصعدة: السياسية والاقتصادية والعسكرية.. إذن، حان الوقت لكى يترجم هذه القوة إلى استراتيجية وسياسات وبرامج تهدف فى النهاية إلى الهيمنة على العالم وفرض انماطه الاقتصادية والثقافية.. وعن طريق اليات محددة على الصعيد الاقتصادى: اتفاقيات تحرير التجارة والأسواق المفتوحة وتدفقات رؤوس الأموال وتداولها فى البورصات المتعددة لدول العالم وشركات متعددة الجنسية وتقسيم دولى جديد للعمل، يحتكر فيه العمل فى أنواع معينة من إنتاج سلع محددة تتميز: بالتقنية العالية وكثافة رؤوس الأموال وانعدام التلوث وربحيتها العالية مثل صناعة الات الحاسب وصناعة البرامج وعلوم الفضاء والبحث العلمى فى هذه المجالات.. ونقل الصناعات الملوثة للبيئة وكثيفة العمالة إلى البلدان النامية. وعلى الصعيد العسكرى إضعاف أية قوة إقليمية بازغة فى أية منطقة فى العالم عن طريق تدمير الاتها الحربية وأهم عناصر الإنتاج فيها.. ولكى ينفذ هذا الهدف اضطر إلى اجراء «عمليات تمويه» متعددة لتكون بمثابة غطاء شرعى امام العالم يبرر الإجراءات العسكرية المدمرة ضد هذه القوى الإقليمية.. وعلى الصعيد الثقافى، فرض أنماط تفكيره ومسلكه فى الحياة وفى الغذاء، ويتم ذلك عن طريق تغيير برامج التعليم وإضعاف جوانب الثقافة القومية فى هذه البرامج خاصة فى المجالات النظرية: التاريخ والاجتماع ،بجانب غزو هذه الدول عن طريق برامج إعلامية كثيفة مصاغة بحبكة شديدة وجاذبية عالية، وتهدف فى النهاية إلى تمجيد قيم معينة تتسلل إلى وجدان ملايين الشباب فى هذه الدول، بحيث يصبح القطب الراسمالى هو المثل الأعلى والنموذج المحتذى وهو البداية والنهاية: وإذا كانت الثقافة الوطنية هى نتاج تعايش شعب من الشعوب وتفاعله مع بعضه فى وسط ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، ومن خلال هذا التعايش والتفاعل مع الظروف الموضوعية التى يعيشها والتى تشمل التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والاجتماع.. تبرز الملامح والسمات المحددة لكل ثقافة وطنية.. وإذا كانت طريقة العيش وتمازج الشعب وتفاعله مع بعضه البعض كأفراد وجماعات وانصهاره فى بوتقة واحدة كمزيج واحد هو الذى يؤدى فى النهاية إلى إنتاج تقاليد وعادات ولغة ومفرداتها وطرق تفكير وأحزان وافراح وفنون وقواعد عرفية.

وإذا كانت طريقة العيش لأى شعب من الشعوب تؤثر فيها العوامل الاقتصادية تاثيرات حيوية ولكن ليس بمفردها بالقطع وإنما مع التفاعل مع العقائد والظروف التاريخية.. وإذا كانت العولمة عن طريق الإجراءات التى تعرضنا لبعضها سلفا تؤثر فى المجتمعات تاثيرا حاسما وفعالا من جهة انقسام المجتمع إلى فئات وطبقات.فإن هذا الانقسام شهدته مجتمعات البلدان النامية منذ فترة طويلة، ولكن الجديد فى ظل العولمة هو تباعد هذه الطبقات والفئات عن بعضها البعض فى المجتمعات، وتعايشها كجزر منفصلة متباعدة بعد ان تقطعت كل حلقات الاتصال بينها.. بحيث تتحدد الخريطة الاجتماعية كالتالى: فئة باهظة الثراء وترتبط ارتباطا مباشرا بكل القطاعات الاقتصادية الحديثة التى جلبتها العولمة من شركات متعددة الجنسية وتوكيلات تجارية فى مجال الغذاء والعقار.. وهذه الفئة ترتبط بثقافة القطب الراسمالى وتحاول أن تنسلخ تماما عن الثقافة الجديدة فى اللغة الجديدة التى تتحدث بها، وفى نمط الحياة من غذاء وسلوك وتعليم الأبناء والتوجه إلى عواصم هذا القطب على الدوام والعيش هناك أشهر معدودة من العام.. وأغلبية ساحقة، تقوقعت على نفسها فى أحياء عشوائية وتجوع وكفور.. واضطرت إلى هذا الانكفاء «بعد أن تقطعت كل الخيوط بينها وبين الفئة العالية» التى لا تحاول أن تلبى ابسط مطالب لها: من صحة وسكن وعمل.. حتى برامج الإعلام لا تتوجه لها .

وبالتالى فهى تحس بأنها تعيش خارج الزمان والمكان.. وتبدأ فى ممارسة حياتها وفق هذه الظروف الموضوعية الجديدة.. ومن خلال تفاعلها مع بعضها فقط وبالطريقة التى لا توجد أية صلات اتصال بينها وبين النخبة.. هذا التعايش المنبت الصلة بين فئات المجتمع، يؤدى حتما إلى ان تفرز هذه الأغلبية عادات وتقاليد وطرق تفكير وسلوكيات بائسة ومشوهة، يمكن أن يطلق عليها ثقافة «منحطة» يتمثل هذا فى مجالات كثيرة: مفردات اللغة التى تبتدعها والتى تراها مجسدة فى الاغانى والفنون الهابطة، والنظر إلى المرأة بما فيها خطف الإناث وإزهاق ارواحهن.. وجل هذه الأغلبية لا تقرأ - بالقطع - أية جرائد ولا تعرف ماذا يدور حولها ولا تعرف إن كانت هناك مجالس تشريعية تغلظ العقاب على الخطف أم لا؟ وتبرز المشكلة حادة تماما فى دول امريكا اللاتينية خاصة البرازيل والارجنتين.. وإذا كان ذلك كذلك فهذا يؤثر تماما على الثقافة الوطنية التى تبدأ فى التاكل والانزواء، تماما مثل الطبقة الوسطى راعية هذه الثقافة الوطنية بكل قيمها وزخمها. وإذا كان هذا يمثل خطورة بالغة على مقومات الدولة ذاتها وعلى أمنها القومى وعلى هوية شعبها: حيث لا يبقى فى الساحة إلا ثقافة أجنبية للنخبة، وثقافة أخرى خاصة بالأغلبية المعزولة، ولكنها ثقافة ذات خصائص متدهورة وبائسة ومنحطة.. ويكمن الحل السريع والجذرى، أنها مهما بالغت الدولة فى ليبراليتها لابد ان يكون لها دور فعال فى الاستجابة للمتطلبات الضرورية للأغلبية من غذاء جيد وسكن وعمل وتعليم وطنى عالى الجودة وبرامج إعلام تمجد القيم الوطنية وتستهدف رفع مستوى المواطنين العقلى ولا تكون مقصورة على التسلية المقززة والبائسة. من الضرورى أن تقيم الدولة هذه الصلات المتعددة وتقوى الحلقات بين كل فئات المجتمع عبر تخصيص جزء من ثروة الدولة وتوظيفه توظيفا جيدا لخدمة هذه الأغلبية، بحيث يستوعبها المجتمع مرة أخرى، وعن طريق التعايش المشترك، ولو بقدر، تنسج خلايا جديدة تغذى الثقافة الوطنية وتحميها من التاكل والاندثار. إذا كان هذا حال الكثير من دول العالم الثالث والتى توغلت أساليب العولمة من اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية فيها، إلا أن مصر لم تقذف بنفسها فى أتون «العولمة» بدون روية وعلى عجل، فالقيادة الوطنية تدرك أبعاد هذه المخاطر، وتراعى فى اجراءاتها الاقتصادية البعد الاجتماعى بالرغم من الصوت العالى لبعض الفئات الاجتماعية التى اصابت ثراء فجائيا والتى تتملل فيه من صيانة الدولة حتى الآن الوفاق الاجتماعى بين الفئات.. وإذا فعلت الدولة غير ذلك، واستجابت لهذا الصوت العالى فهى تسير فى طريق العدم المعنوى وإن كانت موجودة شكلا.

ثقافة رجال الأعمال تجاه العولمة

د. السيد عليوه

استاذ العلوم السياسية ـ جامعة حلوان

من اكبر التحديات المرتبطة بظاهرة العولمة ـ التى ينغمس فيها رجال الاعمال إلى اذانهم ـ سواء كانت تلك التحديات مع أو ضد العولمة وجود تحولان اثنان قادمان ذوا طبيعة ثقافية وهما: نبوءة يوم القيامة وتصاعد الخصوصية الثقافية. الاول على نسق كارثة كمبيوتر ٢٠٠٠ التى تحاول كل الدوائر العلمية وتكنولوجيا المعلومات حلها، ولكنها مشكلة ثقافية حيث تتغلغل فكرة او اسطورة مجيء يوم القيامة على رأس الالفية الثالثة فاثرت هذه الفكرة على تسلسل العديد من الاحداث السياسية والاقتصادية والتجارية الدولية خلال عقد التسعينات. راجع مثلا الكتب التى راجت لتناولها موضوع نهاية العالم حتى ان البعض شبه حرب الخليج بنبوءات القديسين عن يوم الحساب مما ولد لدى البعض مخاوف دفعتهم الى التفكير فى الهجرة خارج المدن الى المناطق الريفية البعيدة، كذلك عمليات الارهاب التى شهدتها الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية.

اما التحدى أو التحول الثانى فهو تصاعد الخصوصية الثقافية القومية والمحلية كرد فعل لتزايد العولمة مما يستدعى التفكير عالميا والعمل محليا، على سبيل المثال تستمد الشهرة العالمية لبعض المنتجات جذورها من السمعة القومية لبلد المنشأ مثل الالكترونيات اليابانية أو الهندسة الالمانية أو السينما الأمريكية. وفى إطار هذا الفهم للتحول الثقافى المعقد الذى ينتظر ظاهرة العولمة يلزم ان يتسلح رجال الاعمال والمال فى بلادنا بالنظرة الشاملة والرؤية الحضارية حتى يستطيعوا البقاء والارتقاء، لذا لم نندهش حين قال متحدث ان بعض رجال الأعمال فى بلدى محدثون!!، بمعنى ان البعض يغلب على سلوكهم الفجاجة وضعف التقاليد الراسخة، انهم محدثون فى التعامل مع ثلاثة: المال، والشهرة، والسلطة، وسر هذا العطب فى سلوكهم العام هو الافتقار الى الثقافة بمعنى ترسخ القيم المنسجمة مع روح العصر.. عصر العولمة والمعرفة والتنافسية والديمقراطية وحرية الاختيار.

تقول الثقافة الرفيعة ان التعامل مع المال ينبغى ان يلتزم بالقصد والتدبير والمسئولية الاجتماعية والبعد عن التبذير والأبهة وان الصعود على اجنحة الشهرة يلزم ان يكون وقورا عفوفا لا يسابق نجوم الفن والرياضة وان الاقتراب من السلطة يتوجب أن يكون حذرا غيرجشع ولا هياب.

لكن الجارى فى سلوك البعض من رجال الأعمال انهم مسرفون فى المال فى غير موضعه ويجرون وراء الشهرة بأى ثمن ويتمسحون بالسلطة نفاقا او طمعا، وتفسير ذلك أن التكوين الطبقى لهذه الجماعة الراسمالية الجديدة لم يأخذ مسار النمو الطبيعى التدريجى بالاضافة الى انهم ـ لضيق الوقت على الأقل ـ لم يقفوا على نهر الثقافة القومية والانسانية لينهلوا من رافده فى الفن والأدب والمسرح والشعر والموسيقى والفنون التشكيلية والبحوث العلمية والدراسات المستقبلية.

لنتامل معا الانفاق البذخى لهذه الشريحة الاجتماعية الجديدة فى الافراح والمهرجانات وصفحات التهانى وسرادقات العزاء التى ينصبونها فى طيات الصحف ـ نحن لسنا ضد المشاركة الوجدانية او المجاملات الاجتماعية ولكن الاسراف المقيت فى التعبير عن عواطفنا والذى يقابله شح بغيض فى رعاية التفوق والنبوغ وتشجيع النماذج الجيدة من الشباب والتقتير فى رفد نهر الخير ليتدفق بالعطاء للمحتاجين والمرضى واغاثة الملهوف.

الملكية الخاصة ـ ونحن معها ـ ليست انطلاقا وراء الكسب والربح الانسانى متحللة من كل قيد انسانى فمازالت للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية ومسئولية مجتمعية بل ان الاموال الطائلة التى يستثمرونها ليست الا ودائع صغار المدخرين لدى البنوك والمصارف، كما ان الملايين التى يربحونها هى من فائض جهد العمال المنتجين ومن أربحية المواطنين الذين يتمسكون بشراء الانتاج المحلى رغم الضيم والمظالم التى تلحق بهم ولا تحمى حقوقهم كمستهلكين.

اما عن شهوة الدعاية والشهرة التى تملكت بعض رجال الاعمال لدرجة باتت الصورة فاقعة حيث استأجروا بعضا من الاقلام الصغيرة لتلميعهم (على حد قول صحفى كبير) بمناسبة وبغير مناسبة اهلا بالصحافة المعبرة عن رجال الاعمال والمستثمرين فنحن نجلها ونحترمها، ولكن ان يتم اختراق نظام الاعلام القومى (صحافة وتلفزة) لصالح الدعاية لافراد بعينهم فهذا امر يتنافى مع القواعد المهنية بل ان بعض الراسماليين اسسوا منابرهم الثقافية لتكون فى خدمتهم على نسق شعراء الأمير فى عصر الجاهلية.

نجيء اخيرا الى اللعبة السياسية التى يحلو للبعض الخوض فيها جريا وراء استكمال مظاهر الابهة ومصادر القوة ورموز المكانة. لقد حذرنا قبل ذلك من الخلط بين الدوائر الثلاث: الحمراء للسلطة والصفراء للنخبة والخضراء للعامة. وقلنا إن مكان رجال الاعمال هو الدائرة الوسط للنفوذ والتأثير وليس ممارسة السلطة والا برز خطر سيطرة راس المال على الحكم من هنا لسنا متحمسين لاختيار بعض رجال المال على أساس فردى وشخصى بحت للدفع بهم الى مقاعد المشرعين والنخبة الحاكمة اللهم إلا إذا كانوا نوابا يمثلون بحق وبالانتخاب الحر منظماتهم المهنية وجماعات المصالح المعبرين عنها سواء كانت جمعيات مستثمرين أو غرفا تجارية وصناعية وغيرها.

لقد اوى منتدى دافوس ـ وهو قمة رجال الأعمال فى العالم ـ فى فبراير الماضى مسألة التحولات الثقافية السابق الاشارة اليها اهتماما خاصا سواء فيما يتعلق بنبوءة بداية الالفية الثالثة أو من حيث موقع الخصوصية المحلية فى ظاهرة العولمة. فالمستثمر الناجح ليس هو ذلك الراسمالى ضيق الافق الذى يهتم فقط بتنمية امواله ـ وان كان ذلك من حقه ـ ولكن كذلك بتنمية مجتمعه المحلى والقومى بل والانسانى. والثقافة هى صناعة العصر القادم، فالملكية الفكرية والعمالة الذكية والتنافسية الحضارية والابداع والتفكير الابتكارى.. هذه كلها محور النشاط المتصاعد للتجارة والاقتصاد والتبادل الدولى. وإذا تخلف رجال الأعمال عن فهم جذورها الفكرية والفلسفية.. لن يكون لهم نصيب يذكر من كعكة المستقبل.

من المأمول ان يدرك المستنيرون من رجال الاعمال المصريين ـ وهم كثيرون ـ اهمية المساهمة فى التنمية الثقافية بعيدا عن الشكليات المظهرية والمهرجانات الدعائية واظن ان جهود السيدة الأولى قدمت نموذجا فريدا فى هذا الصدد، حيث المكتبات العامة والمتنقلة والمتاحف والمدارس والمشروعات الصغيرة وشباب رجال الاعمال وتحسين شروط الحياة فى العشوائيات.

كما ان امام رجال الأعمال فى بلدى مجالين للابداع الثقافى التطوعى فى حماية البيئة والدفاع عن المستهلكين فالأولى هى معركة مصر القائمة والقادمة لارتباطها بازدحام المدن وضيق الوادى واتساع آفاق المشروعات العملاقة. كما ان الثانية ـ حماية المستهلك ـ هى عصب التنمية المستدامة لتأثيرها المباشر على التنمية البشرية والكفاءة الاقتصادية والانتاجية الاجتماعية.

خلاصة القول ان الصحوة الثقافية لرجال الأعمال هى دعوة خاصة وعاجلة لهم كى يساهموا فى مشروع النهضة المصرية بل والعربية الناجحة بمشية الله.



اشتباك فكري حول الكتاب واللغة ومحاور أخرى

ندوة بدمشق تبحث الثقافة في زمن العولمة

دمشق ـ محمد أحمد يوسف :

في الندوة الأولى التي أقامتها دار المدى بدمشق والتي جاءت محاضرتها الأولى تحت عنوان عريض هو «العولمة»، أثار المفكر العربي د. صادق جلال العظم مجموعة من الأسئلة الجديدة والملحة بطرحه الخاص لفكرة جديدة في هذا المجال من حيث تركيبها البنيوي الذي يتفرع عنه أفكار ورؤى ذات صلة وثيقة مع جوهر هذا الطرح ومع جوهر مفهوم العولمة مما أثار نقاشا واسعا وسجالا متنوعا فيه جدية كبيرة وتميز هادف.

شارك في هذه الندوة د. نجيب الراضي من العراق وحاور فيها د. ماهر الشريف من فلسطين وقدمها د. رفعت السعيد من مصر حيث ابتدأ بالتمهيد لهذا الموضوع لتأتي محاضرة د. نجيب الراضي ثم محاضرة د. العظم والتي أتت تحت عنوان «العولمة والثقافة» قائلا في مقدمتها: انتهى عصر السبعينات ثقافيا وبدأ عصر الثمانينات فكريا بالكتاب الواسع والحاد جدا الذي أطلقه كاتبه إدوارد سعيد «الاستشراق» والذي حاز وباللغتين العربية والانجليزية بالمناقشات والسجالات والاتهامات والمشادات التي استعرت في كل مكان تقريبا على سطح الكرة الأرضية بشأن القضايا الهامة التي أثارها الكتاب.. ومع تطور الجدل واشتداد الهجوم واستمرار الدفاع دار الاهتمام بالكتاب لاننا نقف أمام ظاهرة جديدة تماما لا عهد لنا بها في عالم الكتب الجادة والثقافة العالية والدراسات الأكاديمية المختصة.

وتابع يقول: وكأن مناقشات الاستشراق ومناظراته وسجالاته قد انفجرت فجأة ودفعة واحدة على أكثر المستويات العالمية والدولية وباسلوب عابر للقارات والثقافات والقوميات واللغات لم يسبق له مثيل في ذاكرتنا الحية، وما كان يمكن أن يقال هذا عن أي كتاب آخر قبل كتاب ادوارد سعيد.

وأكد الدكتور العظم انه لا يوجد أي كتاب مهما كان نوعه استطاع أن يستجمع في اللحظة ذاتها ردود فعل على هذا الكتاب سلبا وايجابا من جانب الأوروبيين والروس والعرب والمسلمين والأمريكيين والهنود والأمريكيين الجنوبيين والأفارقة والصينيين والماركسيين والليبراليين والقوميين والاسلاميين والمسيحيين في مجتمعات الأرض كلها تقريبا وتابع حديثه: ان ذلك أيضا استقطب حتى الرجال ووصفهم بمن فيهم من علماء النفس الى الفلاسفة إلى النقاد السياسيين واللغويين.

وقال العظم اقنعت نفسي يومها ان هذه الظاهرة الفجائية الفريدة هي مجرد حدث استثنائي.. وحاولت البحث عن تفسير أو تعليل لها وللتطورات التي انطوى عليها.. اقنعت نفسي أيضا بأنه لابد من ظاهرة معينة أن تكون نتاج تضافر مجموعة من الظروف الاستثنائية، وحدد هذه الظروف بالسياسي والايديولوجي بالفكر، وفيها الدولي وفيها الفكري.. الشبيه بأية ظروف كالتي اختلقت الأزمة الثقافية الناجمة عن فوز الرواية الروسية والدكتور شيكاغو بجائزة نوبل للآداب سنة 1958، ووضح بأن شمول الأزمة كان كشمول الحرب الباردة وعالميتها تماما.. حيث تورطت بها الدول العظمى والتي لا علاقة لها على الاطلاق بصراع ثقافي أدبي أيديولوجي سياسي ورفعت من أجله الطاقات واستنفرت له الأقلام وشحذت بسببه القرائح بكل مكان.

وتابع د. صادق جلال العظم سرد الأعمال التي أثرت على العالم من خلال وجهة نظره وذكر رواية سلمان رشدي «آيات شيطانية» وما ترتب عليها من نتائج ومرة أخرى تساءل العظم هل نحن أمام ظاهرة استثنائية ومرة أخرى في حالة الكتب والثقافة والأدب؟ أما اننا أمام بداية نمط يتكرر وليل يتتالى وخط يتقدم مع اقتراب نهاية القرن العشرين.. واستأنف سألت نفسي مجددا ماذا جرى في العالم مؤخرا حتى يثير ردود فعل هائلة لا سابقة لها بالتاريخ وعبر القارات والمحيطات.

ثم تحدث عن مقال فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ» الذي نشر في صيف 1989 وما أثاره من ردود فعل عالمية ودولية، ثم ذكر مقال صموئيل هنجتون «صدام الحضارات» الذي نشر عام 1993 والذي تحول الى كتاب اكتسب شهرة جدالية ونقدية لا تقل بشموليتها وكونيتها وعموميتها عن مقال نهاية التاريخ لفوكوياما .. واستنتج ان المقال مس عصبا حساسا لدى أهل كل حضارة من حضارات الكرة الأرضية على حد تعبير هنتجتون نفسه.

ورأى العظم ان ما بدا له على انه لايعدو أن يكون له، أكثر من ظاهرة استثنائية فريدة مع كتاب ادوارد سعيد في نهاية السبعينات أصبح حدثا روتينيا عاديا كما يظهر في حدود أواسط تسعينات هذا القرن، ثم يعود ليتساءل ماذا جرى في العالم مؤخرا كي



تثير هذه المؤلفات الواحدة تلو الأخرى ردود فعل نقاشية وسجالية ونقدية لا سابقة لها في التاريخ من حيث شموليتها وكونيتها ولحظيتها وعبر القارات واللغة والقومية .. ورأى ان الجواب يكمن في ظاهرة العولمة التي أخذت تجتاح منذ فترة قريبة نسبيا الكرة الأرضية كلها بشموليتها ومجتمعاتها وبلدانها ودولها وثقافاتها وحضاراتها كافة دون أي تميز .. ومن شأن هذا الجواب أن يستدعي اسئلة هامة أخرى ويطرحها بالحاح على جدول اعمال الفكر النقدي الراهن من ناحية وعلى جدول أعمال التحليل الثقافي التاريخي المعاصر من ناحية ثانية .. أسئلة مثل هل نشهد تبلور ثقافة عالمية حديثة جديدة تتجاوز الثقافات المحلية والوطنية والقومية التي لا تعد ولا تحصى .. وهل نحن أمام صيرورة ما للعام المعاصر ليس اقتصاديا وتجاريا واتصاليا وتكنولوجيا وحسب .. بمعنى نشوء وتطور بنية ثقافية عالمية عليا ما تضاف الى بنية الثقافات العالية المحلية في كل مكان والتي تستند بدورها الى قاعدة ثقافية وسطى قوامها جمهور المتحدين في كل منطقة من مناطق العالم.

وتابع السؤال، هل نشهد في الوقت الحاضر تشكل نخبة ثقافية عولمية عابرة للقارات والثقافات والقوميات واللغات والدول تتواصل فيما بينها باستمرار بغض النظر عن توضعها المكاني المادي أو انتمائها الثقافي أو القومي أو الوطني على الكرة الأرضية .. نخبة تتصف بخصائص مناسبة وتقوم بوظائف محددة وتتمتع بامتيازات معينة. نخبة تحمل حاجات معنوية وثقافية وروحية متميزة لكونها تطفو على سطح مجتمعات الكوكب .. أي هل نحن أمام عملية تشكل ثقافي ما على غرار ما يقال هذا اليوم عن عملية تشكل نخبة مالية عولمية مثلا متواصلة فيما بينها في هذا الوقت بالذات.

وبما ان هذه التساؤلات برأي العظم مرهونة بظاهرة العولمة وبفهمنا لحركة نموها واتساعها وتناقضاتها وتأثراتها وتأثيراتها مع التأكيد على ان تقدمها وتسارعها هو الذي فرض الشروط الضرورية لتحول رواية سلمان رشدي على سبيل المثال من حدث داخلي اسلامي مزعج الى انفجار عالمي وقضية عالمية وكذلك حدد الدكتور صادق جلال العظم الكتب الأخرى التي ذكرها وطريقة تحولها الى ظاهرة عالمية، ومع ذلك فهو يرى أولا ان في ذلك عزاء من حيث ان الكتاب ما زال ظاهرة خطيرة وفاعلة ومؤثرة وخاصة في لحظات حاسمة على الرغم من اعلان (ما بعد حداثية) اعلانها موت الكتاب ونهايته، وتابع العظم: وعزائي ثانيا ان الكاتب والمؤلف والأديب ما زال حيا يرزق يصارع ويناضل ويؤثر ويتأثر يحرك ويتحرك يثير العواطف العالية دوليا ويسجل أعلى المناقشات والمشادات عالميا، والعزاء الثالث للدكتور العظم ان اشياء كالأدب والفكر والثقافة ما زالت كلها قوية يحسب لها ألف حساب وحساب وهي قادرة على استنفار الناس وطاقاتها وعلى الاحاطة بنظمهم ومشكلاتهم.

ولأن هذه الكتب المذكورة هي كتب شاملة فان الدكتور صادق جلال العظم يرى ان هذه الكتب هي طليعة كتب العولمة.

وبعد انتهاء العظم من محاضرته قدم الدكتور ماهر الشريف مداخلته حول محاضرة العظم ثم فتح المجال للنقاش، في هذا الطرح الذي تبناه الدكتور العظم ورفضته معظم المداخلات.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٦ /١٩٩٩

عالم فى حيز التشكيل (٢):

الطريق الثالث أو اليسار الليبرالى الجديد!

الرأسمالية ليست بالكلمة الأخيرة على ما يبدو! «فالبندول» متجه يسارا! يسار جديد. ليبرالى. ما بين رأسمالية الأسواق الحالية واشتراكية فى الرخاء (ليست اشتراكية فقر)! فالكلمة فى حد ذاتها صارت سيئة السمعة! انما يمكن استعارة تعبير تونى بلير: المسألة ميلاد جديد للسياسة التقدمية!

و.. انتهينا فى الأسبوع الماضى إلى ان العالم يعيش فى اتجاه عصر سيشهد المزيد من اللا مساواة. والإدراك أكثر من اى وقت مضى ان الأوضاع الحالية

تزداد شراسة طالما لم توضع ضوابط على الحريات المطلقة لاقتصاد السوق الذى أصبح فى موقف الدفاع بعد الهجوم الذى ينهال عليه..ولنستكمل الصورة لابد ان نعرض المزيد من التيارات التى تسود العواصم الغربية فى الأعوام الثلاثة الأخيرة، حيث يشتد الجدال ويقوى التيار باتجاه إعادة النظر فى أحوال العالم. فلا يمكن ترك الشعوب بلا حماية امام بولدوزر (يهرس) باسم عولمة السوق! حتى ولو بعودة إلى لون جديد من الاشتراكية ممزوجة بالليبرالية!

جان بول فيتوسى اقتصادى فرنسى ومستشار لرئيس الحكومة ليونيل جوسبان يرى انه لابد من إيجاد سبيل لكبح جماح «فرانكنشتاين» الجديد ذلك الذى تجسد فى أسواق المال المعولمة بلا ضابط ولا رابط! ولا حاجة طبعا لتسجيل ملاحظة توتر الاقتصاديين الأمريكيين من الربط بين الوحش فرانكنشتاين و«الأسواق» معا فى ذات الجملة نفس واحد!

على العموم فالولايات المتحدة شهدت تحت حكم كلينتون اقتصادا مفعما بالصحة والعافية وملايين الوظائف الجديدة.. على عكس اوروبا التى لاتزال تعانى من معدل بطالة عال والصورة العامة أمامها معتمة.

وإذا ليس بالمصادفة ان يحقق ذلك الكتاب من عنوانه: اقتصاد العولمة او «الاقتصاد المرعب» للكاتبة «فيفيان فوريستيير» الذى نزل الأسواق فى اواخر العام الماضى أرقاما قياسية فى التوزيع ويترجم إلى عدة لغات.. والمفكر الفرنسى «بيير بورديو» الذى يحظى بمكانة شعبية كبيرة بين دوائر المثقفين فى فرنسا تشبه إلى حد ما المكانة التى كانت لجان بول سارتر فى الخمسينيات والستينيات. فربما من أسباب شعبية بورديو هجومه الضارى على ما يسمى بالليبرالية المطلقة للأسواق...وأخطر ما يردده اتهامه لمنطق الانطلاق المطلق للأسواق انه يستهدف اضعاف جميع التجمعات المدنية المتضامنة. النقابات المهنية والاتحادات والتعاونيات والجمعيات بما فى ذلك الدولة.

وليحل مكانها ما يسميه بيير بورديو بحكم مرونته المطلقة.. بحيث يستطيع رأس المال الدولى والشركات متعددة الجنسيات ان تتعامل معه مع املاء شروطها بدءا من التوظيف إلى العمالة والأجور! اتهام صريح!

●●●

هذه المسائل العولمية والتنمية غير المتوازنة وما تؤدى اليه من الفوارق



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٩

بقلم: مها عبد الفتاح

اللاانسانية مسائل اشتد عودها فى أوروبا بوصول أحزاب إلى الحكم مستوحى فكرها أساسا من اليسار! مثل تونى بلير فى بريطانيا وليونيل جوسبان فى فرنسا وماسيمو داليما فى ايطاليا (قبل ان يستقيل) وجيرهارد شرويدر فى المانيا.. وقد بلغت واشنطن ذاتها مثل هذه التحولات النسبية إذ نقل على لسان جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولى قوله: علينا ان نتعلم كيف نجادل بحيث لا نترك مسائل الحسابات المجردة تهيمن وتتسلط على الأحوال الإنسانية! وفى ملاحظة للرئيس كلينتون مؤخرا قال بلهجة الأسف ان ربع تعداد العالم يعيش حاليا فى دول تعانى الكساد! ثم اخذ يتحدث عن الحاجة إلى رفع مستوى العيش للرجل العادى. إنما بأى ضوابط؟ وإلى أى درجة؟ هذه مسائل ماتزال مثار جدال وخلاف محتدم!

رئيس وزراء بريطانيا بلير يعرض ما أسماه ميلاداجديدا للسياسات التقدمية.. والمقصود ان للدولة دورا مهما تلعبه. دور يتيح لكل فرد فيها نصيبا أو مصلحة فى اقتصاد بلاده.. أى يتاح لكل مواطن ان يحصل على قطعة من (الكيكة) أو حتى قضمة منها! أى بدلا من اشتراكية الفقر التى عرفها العالم فى الماضى يستنبط نوعا من اشتراكية رخاء! طريقا وسطا أو حلا ثالثا!

الرئيس كلينتون للحق هو أول من طرح ما يسمى بالطريق الثالث تحديدا ظهر هذا التعبير للمرة الأولى فى خطاب الرئاسة السنوى المسمى بحالة الاتحاد فى يناير عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين والتعبير مايزال رائجا لدى دوائر اليسار الليبرالى فى أوروبا الغربية.. هذا رغم ان التعبير نفسه ليس جديدا وقد سبق أن استعير فى هذا القرن عدة مرات.. من الاشتراكية الديمقراطية فى المانيا الغربية إلى التجارب اليوغوسلافية المتعددة كما استعاره جورباتشيف فى عهد حكمه للاتحاد السوفيتى قبل انهياره..

●●●

انصار «الطريق الثالث» يرددون انه المزيج الأمثل الذى يجمع بين كفاءة قوى السوق الحر + التعاطف والاحساس بالمسئولية تجاه المتساقطين على الطريق! من أهم المتحمسين فى بريطانيا لهذا النهج الجديد الاقتصادى البريطانى انتونى جيدنز الذى يقول عن الطريق الثالث فى الاقتصاد انه محاولة لاحياء سياسات الليبرالية التقليدية مع سياسات الديمقراطيين الاشتراكيين.. اى المزج بين اقتصاديات السوق الحر مع تجديد سياسات دعم الدولة للفقراء وغير المحظوظين! بل يصل حماس جيدنز (عميد لندن سكول للاقتصاد) إلى حد انه يتنبأ بأن السياسات الاقتصادية للطريق الثالث هى التى ستهيمن على العشرين أو ربما الثلاثين عاما القادمة مؤكدا ان العالم يقف أمام نقطة تحول جذرى فى هذه الآونة!

لننتقل بالصورة إلى أوروبا الشرقية ولننظر ما حدث فى أعقاب انهيار حكوماتها الشيوعية وتحولها إلى اقتصاد السوق. سنجد ان كل حكومة فى وسط أوروبا ممن انتهجت نظام الاصلاح الاقتصادى قد سقطت! وعلى رأس هذه النماذج جمهوريتا التشيك والمجر! وقد خلفهما فى السلطة إما حكومات ذوات أسلوب أميل إلى الاشتراكية وإما شيوعيون اصلاحيون!

فى شهر سبتمبر الماضى شكلت هزيمة المستشار هيلموت كول فى المانيا امتدادا لهذه المعالم وتكرارا لهذه الصورة! فقد جاء سقوطه باجماع خبراء الشئون الأوروبية نتيجة الضغوط والمتاعب التى عاناها الألمان فيما بعد الوحدة مع الشطر الشيوعى السابق (المانيا الشرقية).. فكل هذه التطورات فى أوروبا الشرقية قد أدت إلى نزع الهالة ولو إلى حد ما من خفوت أفكار السوق الحر التى سُنادت معظم الدول الأوروبية الكبرى على مدى الثمانينيات والتسعينيات.. ومع ذلك فالتطورات الداخلية فى امريكا هى التى أدت الدور الرئيسى فى ظهور اتجاه الطريق الثالث وامتداده فى القارة الأوروبية! فإن انتصارات كلينتون فى الانتخابات لمدتين فى ١٩٩٢ و١٩٩٦ جعلت منه أول رئيس ديمقراطى منذ ستين عاما يفوز لمدة ثانية فى الحكم أى منذ فرانكلين روزفلت الذى انتخب ثلاث مرات متتالية لظروف استثنائية بسبب الحرب العالمية الثانية التى توفى خلالها! وفوز كلينتون هذا جعل من سياساته وافكاره بمثابة الموجة الجديدة أو الموضة الرائجة بين الزعامات الطموحة للمعارضة فى أوروبا الغربية من ليبراليين واصلاحيين وديمقراطيين اشتراكيين.. والملاحظ فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ان من نادوا بسياسات «فيها عناصر تعاطف وحنية» جميعهم قد اكتسحوا فى الانتخابات وتقلدوا الحكم!

المع هؤلاء على الاطلاق تونى بلير وأكثرهم توفيقا حتى الآن.

هذا غير روابط تفاهم وصداقة



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٦/ ١٩٩٩

فوق العادة مع الرئيس كلينتون على نحو ما كان بين المحافظين العتيدين ريجان وتاتشر فى الثمانينيات! ففى عام ١٩٩٧ فاز بلير فوزا مبينا فى الانتخابات بل حقق أكبر فوز لحزب العمال البريطانى على مدى تسعين عاما.. من بعد ١٨ عاما فى المعارضة! وقد كان لفوز بلير رجع صدى على متسع أوروبا الغربية.. فنجد ليونيل جوسبان زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسى يقود حملته الانتخابية مستخدما شعارات وإعلانات تشبه كثيرا ما استخدمه بلير وحزب العمال البريطانى قبل ذلك ببضعة شهور.. ويفوز جوسبان برئاسة الحكومة!

لنر ما حدث لايطاليا.. تراس الحكومة رومانو برودى عام ١٩٩٦ على راس ائتلاف وزارى يمثل يسار الوسط أما ما سمى بائتلاف «شجرة الزيتون».. وظل فى الحكم عامين ونصفا وتعتبر مدة قياسية فى عمر الوزارات الايطالى إذ هى ثانى أطول الوزارات عمرا بين حكومات ايطاليا (الخمس وخمسين) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية! (بعده توالت وزارتان حتى الآن)!

واخيرا وليس آخرا ماحدث فى ألمانيا حيث سقط كول فى الانتخابات وفاز جيرهارد شرويدر زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى. وكان كول هو صاحب أطول مدة على الاطلاق قضاها فى الحكم اى زعيم غربى منتخب! وهكذا تراءى لكل من كلينتون وبلير وانصارهما ان «الطريق الثالث» الذى فتحاه قد تحول إلى الموجة السياسية العالية والتيار السياسى الرابح فى أوروبا وبقوة تدفق كان يحظى بها اقتصاد السوق الذى حمل لواءه كل من اليمينيين المحافظين ريجان وتاتشر منذ عشرين عاما!

إنما لم تتوقف فصول رواية الطريق الثالث بعد عند هذا الحد من الثبات والنبات.. إذ حتى زعماؤه يعانون من المشاكل والعقبات وهم فى أعلى الموجة فإذا بحكوماتهم المنتخبة اما تتساقط على الطريق وإما تضطر للاتجاه مزيدا إلى اليسار.. وهو ما سبق وتنبأ به المحافظون الذين لم يروا فى هذه الحركة الجديدة ابنة السنوات الأخيرة سوى «طوبة» يصعد عليها من كانوا يتحكمون ويسيطرون ويؤيدون ملكية الدولة لوسائل الإنتاج توصلهم إلى الحكم.. فلم لا يستعيدون سلطانهم برفع شعارات شتى وجديدة ولن تكلفهم شيئا! هذا ما يقوله المحافظون ووقعت التطورات الآتية:

سقط حكم رئيس الوزراء برودى فى أكتوبر الماضى وخلفه ماسيمو داليما وهو شيوعى سابق بحكومة شكلها من اليسار الوسط! ثم سقطت أيضا حكومته!

فى ألمانيا لم تزل حكومة شرويدر تنظر من فوق كتفها الأيسر!

فى فرنسا يتحرك ليونيل جوسبان فى اتجاه السياسات الاشتراكية الفرنسية التقليدية، ومنتقدوه مع معارضيه يؤكدون انه لا يسلك الطريق الثالث الجديد كما يريدون ان يصور الأمور شكلا.. وإنما فى المضمون يتبع كما يرددون طريق الاشتراكية القديمة التى عفا عليها الزمن. والتى لا يعنيها شىء قدر معدلات البطالة والحد منها ولو بالتدخل الحكومى المباشر!

واخيرا ففى مفهوم المراقبين الكلاسيكيين انه لاشىء اسمه حركة طريق ثالث ولا رابع ولا موجة اكتسحت وموجة انحسرت. وإنما كله «حركة البندول»! ففى المجتمعات الديمقراطية يحدث ان يتبرم الناخبون من الحكومة فيقررون استبعادها احيانا لأسباب لا تتعدى الملل من الوجوه والشخصيات! ويتحرك البندول إلى الاتجاه الآخر! يتجه البندول يمينا أعواما قد تطول أو تقصر ثم يتجه يسارا ثم يمينا وهكذا عندهم أحزاب على جانبى البندول. بالمعنى المفهوم للأحزاب!





العولمة لا تعنى المساواة بين القوى

احيانا ما يثار الحديث عن العولمة الاقتصادية بمعنى يكاد يتعارض على نحو فج مع الوقائع اليومية التى نشهدها فى حلبة الاقتصاد العالمى. والمعنى الذى نقصده هو الحديث المبالغ فيه احيانا عن تدويل عملية الإنتاج والاستهلاك، بحيث تصبح جميع بلدان العالم وحدات ذرية فى مجرة اقتصادية لا يملك أحد التأثير فيها. والواقع أنه رغم صحة الحديث نسبيا عن هذه العولمة من زاوية ضخامة حجم التعاملات، وازدياد عدد الفاعلين الدوليين، إلا انه لا يلغى - فى رأينا حتى الوقت الراهن - من توزيع مراكز التاثير والثقل النسبى للوحدات المكونة لما يطلق عليه العولمة الاقتصادية. او بمعنى آخر فإن الحديث عن العولمة ينبغى أن يقترن دائما - إذا ما اريد أن يكون له فائدة تحليلية - باوزان نسبية محددة - بالمعنى الرياضى - للوحدات المتفاعلة فى إطار هذا الاقتصاد الدولى. ولا يقتصر الحديث هنا عن اهمية بعض الأطراف من حيث ضخامة الحجم فقط، مثل حجم الصادرات أو الواردات أو الاستثمارات، بل ينبغى فى الواقع أن يقترن ذلك أيضا بالآثار التى يمكن أن تنجم عن السياسات الاقتصادية فى أى بلد من البلدان، ومن هنا فإننا سنجد فروقا هائلة فيما تمارسه هذه السياسات من آثار، سواء على المستويات المحلية، أو الدولية باختلاف الطرف الفاعل ومكانته فى الاقتصاد الدولى.

من هنا لا يمكن مثلا الحديث عن أن الانتعاش فى بعض الاقتصادات سيكون له الأثر نفسه، بغض النظر عن موقع هذا الاقتصاد من خريطة القوى الاقتصادية، ولذا نجد أن العديد من الأقطاب يركزون حاليا على اهمية وأولوية دعم فرص النمو الاقتصادى فى اليابان، التى تلعب فى الواقع دور القاطرة فى منطقة جنوب شرق آسيا، وفى غيرها من مناطق العالم. كما أن السياسة الاقتصادية الوطنية كالسياسة النقدية او التجارية لبلد مثل الولايات المتحدة من المؤكد أنها تمارس آثارا أكبر من أى اقتصاد آخر فى عالمنا.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: /٦/١٩٩٩

وهـم التقـدم !

فهمي هويدي

ادعو الى إعلان الحرب على مصادر الخلل والعوج في بلادنا، وإلى اعتبار تحذير الرئيس حسني مبارك من ظاهرة «القيم المقلوبة» بيانا أول في تلك الحرب، التي ليست مشروعة فحسب ولكنها مصيرية لمصر وللعرب جميعا، لأننا اذا كسبناها أو خسرناها نكون او لانكون !

وهذا الكلام الاخير ليس فيه اى قدر من المبالغة او الانفعال . فعالمنا - الجنوبي والنامي - خارج عن حسبان الذين يرسمون خرائط القرن القادم، الذين يعتبرون ان خطوط التقدم ومن ثم الجدارة بالإستمرار والحياة، ستكون محصورة في حدود دول الشمال وحدها، التي تضم ٢٠٪ فقط من سكان العالم . أما الآخرون ونحن منهم، فسيكونون عبئا وعالة على هؤلاء المتقدمين، ولاحاجة للعالم إليهم !

مؤلفا كتاب «فخ العولمة» الالمانيان هانز بيتر مارتين وهارولد شومان، سجلا هذه الحقيقة التي اعلنها صراحة نفر من اكبر العقول في الغرب، اثناء اجتماع تاريخي لهم عام ٩٥ في «سان فرانسيسكو» بالولايات المتحدة . الانطباع ذاته خرج به أحد العلماء المصريين من اساتذة الهندسة ، الدكتور حامد الموصولي، حين شهد في شهر فبراير الماضي مؤتمرا عقد في طوكيو حول «اعادة التفكير في مستقبل التصنيع» . واكتشف اثناء المناقشة ان المؤتمر الذي شاركت فيه ٢١ دولة غربية وشرقية، في حقيقته محاولة لوضع «اجندة» التقدم للقرن الحادي والعشرين لدول الشمال وحدها، أما دول الجنوب التي تمثل ٨٠٪ من سكان العالم، فقد كانت مغيبة في موضوعات المؤتمر وفي أساليب وطرائق التفكير واستراتيجيات رؤى المستقبل !

اكثر من ذلك ، فإن علماءنا الذين يواظبون على المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية يلاحظون أن بعض العلماء الغربيين اصبحوا يتحدثون بلغة مسكونة باليأس والتبرم عن مستقبل العالم النامي .

وقال لي احدهم - الدكتور احمد حسن مأمون - انه شهد مؤتمرين، احدهما في «ستانفورد» بالولايات المتحدة والثاني في هولندا، وسمع أمثال أولئك العلماء، وهم يقترحون فكرة أن تعود دول العالم النامي في القرن القادم إلى حالتها الزراعية والبدائية لفشلها في الانتقال إلى طور التصنيع وامتلاك التكنولوجيا، وعجزها عن تحمل كلفة استيراد ذلك كله من الخارج .

لااريد ان استطرد في عرض الادلة والشواهد التي تثبت ان الأمر جد وليس هزلا، وان الخيار المطروح امامنا حقا هو ان نكون أولا نكون، وان نبقى في مجرى التاريخ او ان نخرج منه . ومن ثم فإن التعامل مع مظاهر الخلل في سيرتنا بدوره ينبغي أن يتسم بأقصى درجات الجدية والحزم، حيث الأمر لايحتمل انتظارا من اى نوع، والعبث واللهو والاسترخاء ترف لانملكه، بله دعوة بائسة الى الانتحار !

حلقات متابعة للخلل

في كلمته اثناء الاحتفال بعيد العمال (اول مايو) انتقد الرئيس حسني مبارك ظاهرة «الاستيراد العشوائي» ، الذي كان قد كشف حقيقته قبل ذلك بأسبوعين محافظ البنك المركزي، في حديثه الى وكالة «انباء الشرق الأوسط» (٢/٤) وبين فيه الى اى مدى وصل السفه في الاستيراد من الخارج ، وكيف أن المستوردين أصبحوا لا يتورعون عن جلب اى شيء من الخارج، من الفول المدمس ومسحوق الطعمية (الفلافل) الى لحم الطاووس.

وكيف أدى ذلك في النهاية الى التزايد المستمر في قيمة الواردات حتى أصبحت ١٥ مليارا و ٥٦٤ مليونا في عام ٩٧ - وارتفعت الى ١٦ مليارا و ٨٩٩ مليون دولار في سنة ٩٨، بزيادة مليار و٣٣٥ مليون دولار . حدث ذلك بينما تراجعت الصادرات المصرية من خمسة مليارات و ٢٤٥ مليون دولار في عام ٩٧ الى خمسة مليارات و١٢٨ مليون دولار في عام ٩٨، بنقص قدره ٢١٧ مليون دولار. وهو ماادى الى إصابة الميزان التجاري بالعرج والعجز، نتيجة التراجع المؤرق في الصادرات والتصاعد الفاحش في معدلات الاستيراد .

يوم الاثنين، ٦/٥ تطرق الرئيس مبارك الى الموضوع في حديثه الذي تناول بعض الشئون الداخلية مع رؤساء تحرير الصحف اثناء عودته من رحلة الجزائر والمغرب وأبدى الرئيس دهشته من المدى الذي بلغه النهم الاستيرادي حتى طال كماليات الكماليات اصبحت تغذي الاستهلاك غير الرشيد، الأمر الذي من شأنه أن يحدث «انقلابا» في قيم المجتمع المصري، على حد تعبيره .

وهي رؤية لايسع المرء إلا أن يتفق معها في المنطلق وفي المدى . أعني من زاوية حق الدولة ومسئوليتها عن تصحيح أمثال تلك الإنحرافات المرضية في المجتمع، ثم في واجبها الذي تنهض به لترشيد الأداء والمسيرة في هذا الجانب . وهو ترشيد ينبغي أن يتم بشروطه التي ليس هنا مجال التفصيل فيها . غير أن السفه في الإستيراد يعد حلقة في مسلسل يعتوره الخلل في حلقاته الأخرى بدءا من الخلل في توزيع الدخل، الى الخلل في قيم المجتمع . ومنتهيا بخلل ثالث في نمط الاستهلاك، ورابع في خطاب تشكيل الوعي العام . ذلك أن المستورد اذا كان يعد «سفيها» من وجهة نظر المسئولية الإجتماعية، إلا انه رجل ذكي ولماح على المستوى الفردي، فهو لايغامر باستيراد سلعة مهما كانت غرابتها او تفاهتها، إلا إذا كان مطمئنا الى انه بذلك يلبي حاجة لشرائح معينة في المجتمع، او انه قادر بأسلوب او آخر على تحريك الرغبة في الإقبال على تلك السلعة . فهو يستغل مثلا علو شأن قيم الوجاهة والمظهرية والتنافس على إقتناء أحدث «موضة» . ويعرف جيدا ان هناك كثيرين يكسبون اموالهم بسهولة، ولايترددون في انفاقها بنفس درجة السهولة . ويدرك تماما ان النهم الاستهلاكي بغير حدود، وان وسائل الاعلام، والتليفزيون في مقدمتها، لاتكف عن تشجيع الناس على الاستهلاك عبر الاعلانات (الراقصة!) .. حتى أصبحت مصر من أقل دول العالم في معدلات الادخار .

«المحمول» قبل الصرف الصحي!

المستورد يدرك ذلك كله، ومانعده في نظرنا «سفاهة» هو من جانبه استثمار أمثل لكل تلك الظروف التي اشرنا إليها . هو مشغول بالربح . ولايهمه كثيرا تلك المفردات التي يتحذلق بها البعض من أمثالنا ، حين يتحدثون عن القيم السلوكية والمجتمع والوطن والتقدم المنشود . وبطبيعة الحال فإنه لايعدم انصارا يزينون له مايفعل بحسبان ذلك نوعا من الليبرالية والحرية الاقتصادية .

ويندد على الذين يلوكون تلك المفردات أنهم من بقايا عهود الانغلاق وانصار بطاقات التموين وطوابير الجمعية، الذين يتميزون غيظا كلما لاحت في الأفق ايات البحبوحة والعيش الرغيد، حتى وإن تحقق ذلك عبر غسيل الأموال !

غير أننا إذ انعمنا النظر جيدا في المشهد، فسوف ندرك أن ذلك ليس مذهب المستوردين وحدهم، وإنما هو مذهب كثيرين من رجال الاعمال في مصر، الذين يرفعون عمليا شعار «ما تكسب به لاتتردد في أن تلعب به»، ولعلي لا أبالغ إذا قلت ان ذلك يعد احد أهم شعارات مجتمع المال والأعمال في مصر، وإن الحاصل في مجال الاستيراد يمثل احد تجلياته، التي لها نظائرها في مجالات أخرى .

ان مفارقة استيراد لحم الطاووس في بلد يعيش نسبة من سكانه في مستوى الفقر او دونه، لاتختلف كثيرا عن تهليل اعلانات الصحف عن وصول الهاتف المحمول الى محافظة سوهاج بصعيد مصر، وتردد رنينه الجذاب في مناطق لم يصل إليها الصرف الصحي بعد . أو حين نفاجأ بأن فاكهة «الفراولة» متوفرة في الأسواق بينما الشح والندرة من نصيب الخيار والطماطم . أو حين يتم انفاق ملايين الجنيهات على المنتجعات السياحية الفاخرة في الساحل الشمالي، بينما يسقط من الذاكرة من يسكنون المقابر . بل إنك تجد المفارقة شديدة في المناقشة الدائرة حول الاحتفال بالألفية الثالثة، ومقارنة ضآلة المبلغ الذي خصصته مصر لهذا الغرض بالميزانيات الكبيرة التي اعتمدتها لذات الغرض اسرائيل ودول أخرى مثل إنجلترا وفرنسا . وهو مادعاني الى القول بأن القياس مغلوط، لأن لكل بلد ظروفه وأولوياته وتساءلت : لماذا لا نجري مقارنة أخرى جادة نستخلص منها مايفيد الحاضر والمستقبل حقا، لتكن مثلا بين ماتنفقه تلك الدول على صناعة التقدم، وبين ما تنفقه بلادنا في ذات الإتجاه . واذا مافعلنا ذلك، فسوف تفاجئنا نتائج باعثة على الخجل، تحثنا على اعادة التفكير في أمور كثيرة . من تلك النتائج مثلا ان نصيب الفرد في الدول العربية من ميزانيات البحث العلمي ٨ دولارات في السنة، اما نصيبه في اسرائيل فيصل الى ٢٤٣ دولارا . وانه مع مراعاة نسب عدد السكان، تتفوق اسرائيل على العرب جميعا بحوالي عشر مرات في الأفراد العلميين، وأكثر من خمسين مرة في وصلات «الإنترنت»، وأكثر من سبعين مرة

فى النشـــر العلمى، وقـــرابة الف مـــرة فى براءات الاختراع !

- لماذا نتجاهل تلك المفارقات الصادمة واللاذعة، ونركز ونحاول أن ننافس فى مهرجانات واحتفاليات؟!

استنساخ لاتصنيع

غير ان اى خلل او عوج فى الاستيراد او غيره، يظل اهون بكثير من ذلك الذى نشهده فى قطاع الصناعة، الذى نعول عليه الكثير فى تحقيق النهوض المنشود، وكسر حاجز التخلف . وقد اتيح لى فى الاسبوع الماضى ان أستمع الى اراء خمسة من الخبراء المخضرمين فى ذلك المجال . ووجدت ان لهم ملاحظات مهمة تتقدمها مسألتان جوهريتان هما :

● إنه فيما عدا استثناءات قليلة

لايكاد يوجد فى مصر الآن رجال صناعة بالمعنى الحقيقى . أى رجال عصاميون اختاروا ذلك النهج وتفرغوا له وجعلوا رسالتهم فى الحياة هى النهوض به والتقدم والصعود من خلال الإنجاز فيه . اما الشخصيات العاملة فى هذا المجال فأغلبهم رجال اعمال هواة فى مجال الصناعة، دخلوه لسبب أو اخر، ثم حققوا ارباحهم من خلاله، وحين عززوا مكانتهم واستقر بهم الحال، فإنهم تحولوا الى مجالات اخرى . فانطلقوا الى تجارة العقارات والقرى السياحية والمضاربة فى البورصة، واقامة دور السينما والملاهى وملاعب الجولف . تطبيقا للشعار «ماتكسب به العب به» . الأمر الذى ادى فى النهاية الى تراجع اولوية الإنتاج وتقدم مجالات التجارة والمضاربة والترفيه .

● انه ايضا فيما عدا استثناءات قليلة لايوجد فى مصر صناعة بالمعنى الحقيقى . وإنما الموجود هو خطوط إنتاج لصناعات اجنبية حصرت دور المصانع القائمة فى مجرد الإستنساخ والتجميع، ذلك اوضح مايكون فى صناعات السيارات وغيرها مما يسمى بالسلع المعمرة (تليفزيونات - ثلاجات - سخانات - بوتاجازات) وحتى الادوية فالوحدات التى تنتج هذه السلع لاتصنعها ولكنها تستنسخ المنتج الاجنبى بعد الحصول على ترخيص بذلك، بناء على اتفاق خاص مع «صاحبه» الأصلى . الذى يحتفظ لنفسه بكافة اسرار الصنعة . هو يعطيك الآلات والخامات ويطلعك على طريقة التشغيل، ودورك بعد ذلك محصور فى الضغط على الأزرار لكى تتلقى السلعة !

الصناعة الحقيقية تكون - فى راى الخبراء .. حينما تتوافر المعرفة التطبيقية، التى تختلف عن المعرفة النظرية . والاولى هى التقنية او التكنولوجيا وهى لاتتوافر إلا فى حقل الإنتاج ومعمعته . والثانية هى العلم الذى يمكن ان يحصله المرء فى الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث النظرية . فكثيرون يعرفون مكونات القنبلة الذرية والطائرة والسيارة، لكن اسرار تصنيع وتطوير اى منهما لايعرفها إلا اقل القليل . والقائمون على الصناعة فى بلادنا يشترون خطوط الإنتاج دون المحتوى المعرفى لها . وهذا المحتوى هو المفتاح الحقيقى للصنعة، الذى يسمح للمنتج ان يطور ويعدل فيها بصورة تتكيف مع متطلبات المنافسة او متطلبات الواقع المحلى لكل مجتمع . وإذا تمكن المنتج (بكسر التاء) من احداث ذلك التطور فقد ينافس بذلك السلعة المستوردة وربما تفوق عليها، ولذلك فإن المنتج الأصلى - الأجنبى - يتمسك حتى اخر رمق بحبس تلك المعرفة عن اى منتج اخر .

فى هذا الصدد ذكر الخبراء أن مصر تنتج منذ اكثر من ثلاثين سنة السيارة نصر ١٢٨، وماكينة الخياطة «سنجر» ، لكن المصانع التى تتولى الإنتاج لم تطور اى منهما ولاتستطيع ذلك . لسبب بسيط هو أنها لاتملك المعرفة التى تمكنها من إحداث ذلك التطوير . ولهذا السبب فمن الممكن أن يظل الإنتاج بنفس الصورة لمدة خمسين سنة أخرى . وحده المنتج الاجنبى الذى يملك المعرفة هو القادر على ذلك .

ان أحدا لايتصور أن عبوات المنتجات الغذائية التى تنتجها المصانع المصرية، عبوات الألبان وأكياس البطاطس المقلية (شيبسى) مثلا، هذه العبوات الورقية تاتينا جاهزة من إيطاليا، حيث تطبع هناك وتصدر الينا فى لفائف كبيرة ، ويكون دور المصنع بعد ذلك محصورا فى عملية «القص واللزق» . الأمر الذى يعنى أن المنتج الأصلى للسلعة لايحبس سر صنعته فحسب، وإنما أيضا يستأثر بمستلزمات تعبئتها وتغليفها . وفى اغلب الأحوال فإن المنتج الأصلى يخفض كثيرا فى أسعار مستلزمات التغليف، لكى يغرى المصنع المحلى بتفضيل استيرادها بدلا من إنتاجها محليا . وهو إذ يحقق ذلك ، فإن نتيجته الطبيعية تكون ضخ المزيد من الصلات الصعبة الى الخارج، وحرمان السوق المحلية من إحدى حلقات التشغيل .

خطورة شيوع هذه الحالة انها تشيع انطباعا زائفا بالدخول فى طور التصنيع وتسرب الى الإدراك وهم التقدم . بينما واقع الأمر مخالف تماما إذ هى من الناحية العملية تجمد الصناعة وتحول دون تطويرها، وتغلق باب الإجتهاد والابداع فيها . ولاغرابة فى ذلك طالما ان المصنع المحلى لايفعل اكثر من تشغيل الأزرار والإلتزام بكل مارسم له فى الخارج . أما الأخطر من الإستغراق فى الوهم، فهو أن الوضع بهذه الصورة يبقى على المقدرات الصناعية للبلاد فى حالة تبعية وإلحاق مستمرين بالآخر الأجنبى .

الامر الذى يعنى ان كسر تلك الحلقة مهم للغاية، ليس فقط لإقامة صناعة حقيقية، ولكنه ايضا لإرساء دعائم الاستقلال الوطنى .

شرط الاقلاع : قرار ووضوح

أدرى ، والخبراء الذين حدثتهم أدرى منى ان الأمر ليس سهلا، ولكنها معركة طويلة وشاقة . ولاغرابة فى ذلك، فنحن نتحدث عن نهضة ومستقبل وتكريس للإستقلال الوطنى، وامور بهذه الأهمية من الطبيعى ان تكون لها كلفتها المرتفعة . غير أن الأمر ليس مستحيلا فى حالة واحدة : أن تتوافر الإرادة، بحيث يصبح الدخول فى طور التصنيع الحقيقى وإمتلاك التكنولوجيا قرارا استراتيجيا تتبناه كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها التعليمية والاعلامية المالية و الادارية، جنبا الى جنب مع المؤسسات الإنتاجية . وذلك شان ليس بمقدور رجال الاعمال أن ينهضوا به، وإنما هو قرار سياسى بالدرجة الأولى، تتبناه الدولة وتهتدى به وتلتزم به .

إذا تحقق ذلك ، فللخبراء كلام كثير فى كيفية إصلاح اى عوج، وشرائط كسب معركة النهوض والتقدم . وهم اولى واجدر بعرض تصوراتهم وإجتهاداتهم فى هذا الصدد . لكن لااستطيع ان امرر هذه النقطة دون ان اكرر الإشارة إلى الحاحهم على ان المدخل الى كسب تلك المعركة لايكون إلا من خلال اكتساب التكنولوجيا التى يتوهم البعض أنها قابلة للاستيراد بدورها من الخارج . وذلك فى رأيهم تبسيط مخل يصل الى حد الاكذوبة . وقد قال لى احدهم وهو يحاول تبرير ذلك الوهم أن الفرق بين العلم والتكنولوجيا هو بالضبط الفرق بين الفكرة والقدرة على التفكير . والفكرة يمكن أن تحصل عليها من اى مصدر، اما القدرة على التفكر فلا يكون الا من ذاتك ولا تتوافر إلا من خلال توظيف الذكاء والمثابرة والخبرة والتفاعل الحى مع الواقع . ولذلك فإن التكنولوجيا لابد أن تختلف من بلد الى اخر، فى فلسفتها وأهدافها واستجابتها، وأحيانا فى خاماتها التى تعتمد عليها .

قلت أن رحلة الإقلاع فى مسار النهضة ينبغى ان تبدأ بقرار ووضوح للرؤية الإستراتيجية، غير أن ذلك لايعفى من المسئولية رجال الاعمال المشتغلين بالإستيراد او الصناعة أو غير ذلك .

لان رأس المال الوطنى فى كل أحواله له مسئولياته الإجتماعية . وطلعت باشا حرب لم يكن اشتراكيا، ولم يفرض عليه بقرار سياسى اتجاهه الى إنشاء البنك الأهلى واستوديو مصر وشركة غزل المحلة . ولكنه كان رأسماليا وطنيا مخلصا لبلده ومدركا لمسئوليته .

وزكى ذلك الإدراك فى الأغلب أن مصر المحتلة كانت فى بدايات القرن تعيش أجواء مد وطنى بلغ ذروته فى ثورة ١٩١٩، حرك أشواق كثيرين نحو الاستقلال، وكان طلعت حرب الذى مات عام ٤١، واحدا من الذين استجابوا لذلك الشوق .

ولئن كانت مصر قد واجهت تحدى الدفاع عن الحرية والكرامة فى بداية القرن، فإن تحدى البقاء والإستمرار ضمن خرائط التاريخ هو الذى يواجهها فى نهايته . وكسب معركة من ذلك القبيل ليس فيه سر، وإنما له سنن وقوانين، من التزم بها عبر وفاز، ومن تخلى عنها نال جزاءه العادل فخاب وإنهزم . وليس من شك فى أن تصحيح الأوضاع المقلوبة، الذى دعا اليه الرئيس مبارك يمثل استجابة واعية لشرائط الفوز وقوانينه . لذلك فلسنا نبالغ إذا دعونا لاعتباره «بيانا أول» فى المعركة الكبرى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٩

● كل الأبعاد

الثابت والمتحول



بقلم:
محمد السماك

تطرح العولمة وكأنها ظاهرة جديدة فى تاريخ الانسانية .فى العالم القديم كانت الامبراطورية الاشورية أول مشروع للعولمة. وجاءت من بعدها الامبراطورية الفارسية، ثم امبراطورية الاسكندر المقدونى.

وحتى القرن العاشر مارس الاسلام عالميته من المحيط الاطلسى الى المحيط الهندى. وفى عام ١٩٠٠ كانت بريطانيا على راس النظام العالمى. واليوم تتربع الولايات المتحدة سعيدة على عرش العولمة. كانت العولمة تتحقق بتوافر عوامل ثلاثة اولاً، دولة كبرى، ثانياً، مجموعة من الدول الصغيرة. ثالثاً، قدرة الدولة الكبرى على استقطاب الدول الصغيرة سواء بالاقناع او بالاذعان. أما اليوم فإن العولمة تتحقق بوسيلة تمكن الدولة الكبرى من الجمع بين الاقناع والاذعان معاً. وهى وسيلة الاعلام الحديث.

ان الاعلام الذى يتدفق من الدولة الكبرى بامكاناتها الكبرى، الى الدول الصغيرة قادر على الوصول دون استئذان الى كل بيت، بل الى غرف النوم فى كل بيت وقادر تالياً على طعن البنى الفكرية والعقائدية فى مجتمعات الدول الصغرى وعلى تاهيل المجتمعات وإعدادها للاحتواء والتدجين، كما انه قادر على طعن موروثها الثقافى والقيمى والسلوكى وعلى زرع بذور ثقافة جديدة لا تقف عند تغيير العادات والتقاليد فقط، ولكنها تغير القيم والعقائد أيضا.

وما يعجز عنه الاعلام الموجه من الخارج يقوم به الاعلام الاعلانى. ففى الاساس تتمحور التربية الاجتماعية حول محور العمل والانتاج. وحول محور الراحة والاستهلاك. ومع تقدم وسائل الاتصال الجماعى عبر أجهزة الاعلام المختلفة، فإن حياة الراحة واللهو التى تروج لها الأجهزة الاعلامية تبدو أكثر تشويقا، وتتصدر بالتالى الاولوية فى توجه الاهتمام على الجانب التربوى الأخر المتعلق بالعمل والانتاج.

ان الاعلان بما يشكله من حافز للاستهلاك، وبربطه السعادة بالاستهلاك، يفرز المجتمع مبادىء ثقافية تقطع الصلة بالقيم وترسى قاعدة للنشوة تقوم على أساس انفق مما لا تملك، لاستهلاك ما لست فى حاجة اليه. يتناقض هذا النمط الثقافى مع الشخصية التى يجب تنميتها عند الناشئة العربية. ويطرح شعورا عاما بعدم الاكتفاء وبالتالى بعدم السعادة وذلك من خلال التسويق الاعلانى لاستهلاك مواد غير ضرورية دائما (كالعطور مثلا) او حتى ضارة (كالسجائر) او محرمة (كالمشروبات الكحولية). وفوق ذلك فهو يشكل عنصرا ضاغطا على الاقتصاد الوطنى وعلى ميزان التجارة الخارجية فى دول العالم العربى النامية التى تعتبر ان من مصلحتها ان تعطى الاولوية للانماء وليس للاستهلاك. فتقوم من جراء ذلك حالة من الصراع بين اهتمام الدولة بالبنية التحتية للاقتصاد الاجتماعى الوطنى، واهتمام المواطن (من خلال تاثره بالاعلان وبالتربية الاعلانية) بالكماليات الاستهلاكية. ان هذا الصراع فى بعده الحقيقى هو صراع بين التخطيط لبناء الدولة وما يتطلبه ذلك من تضحيات ومعاناة، ونشوة الاستهلاك السريع التى يحرض المواطن على إدمانها. وهو فى الوقت نفسه صراع بين المنهج التربوى الذى يقوم على اساس أن العبادة لله هى مفتاح السعادة وأن التقرب من الله يوفر الراحة والطمانينة، والمنهج المادى الذى يقوم على القدرة الشرائية ونشوة الاستهلاك هى مفتاح السعادة وقفلها.

لو كانت كل دول العالم دولا صغيرة لتتنعت بالتاكيد بحرية أكبر وبسعادة اكثر كما يقول عالم الاجتماع توكفيل، غير ان وجود دول كبرى امر لا يمكن تجنبه. مع ذلك فإن عالم اجتماع اخر هو أوجست كانت يرى انه اذا كان اتجاه الطبيعة نحو التنوع فان اتجاه الانسانية نحو التوحد. ويعتقد كانت انه إجلا او عاجلا فان شعوب العالم كلها سوف تصبح شعبا واحدا.

واليوم تربط شعوب العالم شبكة اتصالات واحدة، وشبكة مواصلات واحدة. وهى تقترب من اقتصاد واحد. وتكاد اذواق شعوبها ومآكلها وملابسها فى تماثلها وتشابهها تكون واحدة أيضاً.

عندما احترقت آبار النفط الكويتية فى عام ١٩٩٠ تكللت قمم جبال همالايا «بالشحتار» الأسود. وعندما وقعت كارثة المفاعل النووى تشير نوبيل فى اوكرانيا تلوثت الحقول الزراعية فى المانيا وفرنسا. التداخل المباشر بين مصالح دول العالم بات يستوجب ابتداع نظام يضبط عملية التداخل هذه او ينسق بينها وكلما استجاب العالم الى وضع مثل هذه التشريعيات التنظيمية، اكتشفت أن ذلك يتم بالضرورة على حساب المفاهيم التقليدية لمعاني السيادة والاستقلال التى تتمتع بها الدول او التى تحرص على التمتع بها. ذلك انه عندما يتناقض قانون وطنى مع القانون الدولى (ومع المعاهدات الدولية) فإن الراى ما يقوله القانون الدولى.

من هنا تواجه العولمة المازق الخطير، فمع اتساع رقعة التداخل فى المصالح الحياتية (البيئة والاقتصاد وحركة رءوس الاموال والاستثمارات)، تتراجع العلاقات السياسية. وبغياب منهجية متفق عليها للتعاون على حل الاشكالات المترتبة على هذا المازق، يجد العالم نفسه مدفوعاً الى صراعات والى حروب اقليمية ودولية، كما حدث فى العراق بعد غزو الكويت، وكما حدث فى يوجوسلافيا بعد التطهير العنصرى فى كوسوفا. وكما كاد يحدث فى الشيشان لو لم يتدارك الروس الامر ويعترفون بالدولة القوقازية اعتراف الامر الواقع.

ان العالم فى حالة تحول وتبدل وتغير مستمرة. لا شىء ثابت، ولا شىء مستقر الا الى حين.

● كاتب لبنانى

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٩

عن العولمة كنتاج اوروبي واميركي يرشح مصدره للتآكل...

نبيل ياسين *

■ يبدو عدد من الكتاب العرب مغتربين بفعل التناقض القائم بين التقدم في البحث في قضايا الفكر الاجتماعي في الغرب وبين محاولة «اجبار» المجتمعات العربية على تطبيق افتراضاته واطروحاته. وهذه الطريقة امتداد لفكرة غياب الفكر العربي عن ميادينه واقتصاره على كونه تنويعا على الفكر الغربي في مراحله واتجاهاته المختلفة. ويبدو الاغتراب واضحا في موضوع العولمة بعد موضوع نهاية التاريخ وصراع الحضارات. كان النظريات في ارض الغرب يجب ان تطبق الزامياً في كل بقاع العالم. من هنا يسعى العولميون الى اعطاء الافكار والنظريات الغربية طابع العالمية في وقت يمكن ان تكون مثل هذه النظريات او غيرها نظريات مكانية او زمانية محددة.

ان الفكر الاجتماعي الغربي ينطلق من قاعدة الصراع بين تقدم التكنولوجيا والقيم السابقة لمراحل هذا التقدم. بمعنى ان التكنولوجيا تؤسس لثقافة تستوعبها تجارياً وتطبيقياً. وان سرعة التطور في تقدم التكنولوجيا جعلت هذا الصراع متسع التناقض ويهدد باغتراب التقدم التكنولوجي نفسه عن مجتمعات الغرب التي يسعى الباحثون الى جعلها مهيمنة على بقية المجتمعات لتقليص هذا الاغتراب عبر توسيع مجاله الى بقية انحاء العالم وتغلغل ثقافته.

هذا هو مظهر العولمة بامتياز. صحيح ان جدول العولمة يشمل تيارات واتجاهات وميادين مختلفة، غير ان مضمون ازمته واحد. فمن الناحية السياسية تبدو العولمة معنية بنقل الديموقراطية الى المجتمعات الاخرى. واذا كان تحقق الديموقراطية هو في وضع الامة في مستوى الدولة المنبثقة عن ارادتها، فان مثل هذه الديموقراطية ماتزال عصية عن الظهور في العالم العربي مثلا، وماتزال الدولة فوق الامة التي لم تتعد ارادتها بعد حدود القبيلة او العائلة، في حين ان الدولة في الغرب اتجهت الى الاندماج بالمجتمع عبر تكريس اللامركزية الادارية وعبر مسؤولياتها في توفير الضمانات الاجتماعية المختلفة عن طريق قبض فائض قيمة غير الذي تحدث عنه ماركس وان كان شبيها به في جوهره. فدولة الضريبة تستولي على جزء كبير من رأس المال لتبقى ديموقراطية تؤمن ادارة الصراعات في المجتمع بروح القوانين والشرائع التي تحدث عنها مونتسكيو.

غير ان تقلص الديموقراطية قد يكون مظهراً يرافق العولمة من طريق التهديد المستمر من قبل الشركات الكبرى بانتقالها في ارض العولمة تهرباً من الضرائب الكبيرة وبالتالي تقليص خدمات الدولة وضماناتها الاجتماعية.

هذه النقطة تشكل تحدياً للعولمة كونها تنقل الديموقراطية الى المجتمعات بالمشاكل نفسها التي رافقت نقل التكنولوجيا الى المجتمعات غير الغربية. فما كان مطلوباً في نقل التكنولوجيا يقتصر على نقل آلات تقف في حدودها عند جعل البلدان الاخرى في حاجة الى الارتباط براس المال العالمي من طريق ادمان تلقي منتوجاته التي لم تكتمل تقنيا. وخلال اكثر من اربعين عاماً من عملية نقل التكنولوجيا خارج اوروبا والولايات المتحدة لم تكتمل صناعة اي من البلدان التي احتاجت الى نقل التكنولوجيا اليها من الغرب.

من الممكن اذن ان يتم، في هذا الشكل، نقل الديموقراطية الى البلدان المحتاجة للدخول في العولمة السياسية خارج اوروبا والولايات المتحدة. اي ان الديموقراطية يمكن ان لاتنقل معها الاسس الثقافية والاجتماعية اللازمة لبقائها وتطورها، ولعل تركيا تقدم مثالا حيا على ذلك.

في جانب آخر تبدو العولمة نظرية منطلقة من ازمة. غير ان الحماسة تأخذ البعض احيانا فيبدو تبنيهم للنظريات الاجتماعية اشبه بتبني نظريات علمية فيزيائية يقينية.

كما تبدو العولمة في كتابات مشايعيها حتمية بديلة عن «الحتمية التاريخية» الماركسية. انها ايديولوجيا جديدة اكثر مما

هي ظاهرة مركبة، والحال انها ليست حتمية الا بقدر وجودها في قلب الازمة الغربية التي نتجت عن وجود فراغ في الصراع العالمي يتيح لمفهوم العولمة ان يكون بديلا نظريا من التناقض. فالعولمة تعني الانسجام والتوافق والواحدية. بيد ان المجتمعات خارج اوروبا والولايات المتحدة واليابان تحتاج الى اعادة تنظيم اجتماعي قائم على المؤسسات يتيح للدولة ان تستقر بدعم قانوني واجتماعي كونها المؤسسة الاكبر. وهذا لا يتناسب مع العولمة الا اذا كانت الاخيرة تعني الهيمنة والتفوق على الطريقة الكولونيالية القديمة.

هذا يعني ان توفر العولمة، في مدى طويل وضمن اشواط معقدة، أسس البناء الديموقراطي في هذه المجتمعات. وهذه الاسس تتيح بروز التمايزات في الهوية وفي وعي الذات. فمن دون الهوية ووعي الذات لايتاح للديموقراطية ان تكون تعبيراً وتقوم بدورها في ابراز الخصائص الوطنية والقومية الثقافية،مما يعني انها ستواجه العولمة من خلال هذه الخصائص.

تضخيم الخصائص جرى في مراحل مختلفة وتم التعويل عليها كطوق نجاة مقابل الغرب. غير ان هذا لا ينفي بروز ظاهرة كبرى، في عصر العولمة ذاته وفي قلبه، هي تصاعد النزاعات القومية والاثنية والدينية حتى لتبدو العولمة و كانها تعود القهقرى الى عصر الدولة – الامة، في سعي الى التمايز القومي والاثني والديني على اساس ان الدولة وعاء للامة ذات السمات القومية او الدينية او المذهبية.

واذا سلمنا بامكانية مساعدة العولمة في ابراز هذه الخصائص، فاننا سنواجه تنافسا حادا في خصائص الهوية التي تلغي حتمية العولمة، او تحولها الى عامل وطني وقومي يقاوم التبعية التي تفرضها العولمة نفسها.

اما اذا سلمنا بان العولمة لن تساعد على ابراز الخصائص الوطنية والقومية على اسس ديموقراطية، وانما ستلغي هذه الخصائص لمصلحة عالمية المفاهيم، فاننا سنواجه حينئذ انغلاقا طبيعيا يشبه الغريزة البيولوجية لحب البقاء، وستكون العولمة في هذه الحال الزاما قسريا ينتج عنه استخدام القوة والعنف لفرضها كطريقة نهب واستثمار في البلدان الاخرى خارج الولايات المتحدة وأوروبا.

على صعيد آخر يسود الغرب منذ حوالي عشرين سنة خوف من تصاعد حرب التقنية والمعلومات. وكانت هذه الحرب طبعت جاسوسية الحرب الباردة، وهي تطبع، اليوم، الصراع بين الشركات الاحتكارية الكبرى وبين بعض الدول الصناعية. وهي ليست سمة العولمة ابدأمن حيث المبدا، فهذه العولمة تظهر في السوق والاستهلاك وانتقال راس المال والسلعة وامتداد اخطبوط الشركات العالمية التي تحاول فرضها (اي العولمة) كطريق وحيد للخلاص. بالطبع نعني خلاصها، لأن تراجع دور الدولة هو احدى سمات العولمة التي تتيح للراسمال الوطني ان يتعدى حدوده مستغلاً التفاوت في المستويات الاجتماعية، ولذلك يعتقد كثير من الباحثين ان الطبقة الوسطى في دول متقدمة عديدة ستسحق، وان نسبة العاملين خلال عشرين سنة مقبلة لن تتعدى ٢٠ في المئة من القوى العاملة، وان البطالة ستكون سمة القرن المقبل، في ظل تراجع خدمات الدولة للمجتمع وتجاوز كثير من الحقوق التي ارسيت خلال نصف القرن الاخير.

وتلخص العولمة نفسها، اقتصادياً، في سيطرة ٢٠ في المئة من دول العالم على ٨٥ في المئة من الناتج العالمي الاجمالي واستخدام الايدي العاملة الرخيصة في دول العالم الثالث في سبيل ارباح اكبر الشركات العالمية. واعلاميا في هيمنة فضائيات متحدة بالشركات الكبرى وتسويق انماطها عبر ٥٠٠ قمر اصطناعي تدور حول الارض. وثقافيا في سرعة انعكاس الافكار في اوروبا والولايات المتحدة على الثقافات الاخرى، وسرعة تبنيها باعتبارها حلا واكتشافا شاملاً، بينما يعود بعضها الى اعادة انتاج نفسه كحل لأزمة الغرب باعتبارها ازمة العالم كله.

* كاتب عراقي مقيم في لندن.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

عولمة واحدة لاتناسب الجميع



بقلم: محمد مهاتير
رئيس وزراء ماليزيا

العولمة وبلا شك فكرة قد اتى زمانها ولكن هذا لا يعني بأنها فكرة جيدة ويجب قبولها فهي لم تتنزل علينا من السماء. ولا يمكن افتراض كمالها وعدم نقصانها اذ عرف التاريخ عددا من الافكار المماثلة مثل القومية والامبريالية والدولية والكثير غيرها. واثبتت كل واحدة منها في النهاية عجزها وعدم اكتمالها.

وفكرة اليوم اي العولمة صارت في حيز الامكان في احد اوجهها بفضل التقدم الذي شهده العالم في تقنية الاتصالات وسرعة حركة السفر والانتقال وترى العقول الخصبة في الغرب في هذه التطورات امكانية لازالة الحواجز التي ظهرت نتيجة لتفكك امبراطوريتهم وبروز عدد ضخم من الدول المستقلة التي تتصف بمظاهر وعناصر شتى ولقد ازدادت امكانية ازالة هذه الحواجز بانهيار الشيوعية وانتهاء عالم القطبية المزدوجة والذي زود الشعوب الضعيفة بامكانية الدفاع عن نفسها وتهديد من نهبها واستلب خيراتها حينا من الدهر. وفي عالم اليوم ذي القطبية الواحدة، فإن مثل هذه الامكانية لاتبدو متاحة اذ اصبحت الرأسمالية الغربية القوة الوحيدة ويجب على شعوب العالم ان تقبلها سواء ارادت ام لا. ولاستدراج البلدان الاضعف للموافقة على هذه الطروحات فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بلعب دور ترغيبي، وتبحث بشكل ظاهر عن العواقب الوخيمة المزعومة التي ستتحدد لها ممارسات الحكومات والمجتمعات المستقلة، وطبعا فإن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك الصلاحيات الضرروية واللازمة لانجاز واستكمال مسيرة العولمة وهنا يأتي دور الحكومات الغربية التي تعمل على دعم جهود تلك المنظمات بالتهديدات العسكرية والدبلوماسية والاعلامية الرامية لضعضعة المقاومة التي تبديها الدول والمجتمعات الواقفة بعناد في وجه العولمة.

ان منظمة التجارة العالمية وجولات المفاوضات التي أحدثت الاتفاقية العامة للتجارة، بالاضافة الى العقوبات الاقتصادية للترويج بفكرة العولمة ولفكرة حق القوى العظمى للتدخل في شؤون الشعوب الاخرى. ومع ذلك لم تختف المعارضة للعولمة ولادعاء الدول العظمى بالحق في التدخل بشؤون الدول الاخرى عندها أتى دور رجال الاعمال وتحديدا المولين. ففي هجمة واحدة تمكن اولئك المولون من تدمير اقتصاديات «النمور الاسيوية» العنيدة والتي كانت تبشر يوما بأن تكون الرائد لعصر أسيوي مقبل في القرن الواحد والعشرين. وجاء ذلك في رسالة واضحة لهذه الدول مفادها انها ان لم تقبل العولمة بالكامل وتفتح ابوابها امام استغلال الدول الاغنى غير المحدود لها فستتعرض للمزيد من الدمار. والسلاح الذي استخدمه الرأسماليون الغربيون في هجمتهم تلك كان سلاحا بسيطا وهو افقاد عملة ضحاياهم للكثير من قيمتها بحيث يخسرون كثيرا من مقدرتهم الشرائية، وفي ذات الوقت سحب اصحاب رؤوس الاموال الغربيون اموالهم من اسواق الاسهم المحلية في هذه البلدان وتسببوا في ان تواجه البنوك المحلية والشركات والحكومات احتمالات الافلاس.

ودون ان يقوموا باطلاق طلقة واحدة، تمكن المولون الماليون ليس فقط من تدمير الثروة وانما عجلوا بحدوث قلاقل سياسية واجتماعية.

اما الحكومات فرأت سلطاتها وهي تتراجع دفعة واحدة وبعض هذه الحكومات اطيح به والاخرى وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه.

وهذه الاخيرة التي بقيت في السلطة تمكنت الوكالات الدولية من «اقناعها» بأن تفتح اقتصادياتها امام الاستغلال الاجنبي اذا ما ارادت ان تحصل على «المساعدة» عبر اتفاقيات ثنائية لانقاذها من حالتها المتردية.

لقد وجدت القوى الكبرى في مقدرة المولين الرأسماليين على زعزعة هذه الدول فرصة سانحة للتحكم بمصائر الدول المستقلة الاكثر نجاحا. وتمكنت القوى الغربية بذلك من ان تجد لنفسها وضعا يمكنها ليس من جعل شعوب هذه الدول تكفر بنظمها السياسية القائمة وحسب بل بقيمها ونظمها الاجتماعية والسياسية. وعند هذه النقطة سيصبح بمقدور القوى الغربية عن طريق العولمة ان تضع العالم كله تحت سيطرتها. وبمقدور المنظمات غير الحكومية وخصوصا المصارف الكبرى ان تدخل الدول المستقلة وتلتهم اقتصادها بالكامل، وعندما يتحكم الاجانب بالنظام الاقتصاد لاي دولة فإنهم يسيطرون اوتوماتيكيا على سياستها وتتحول هذه الدولة الى مستعمرة. وهذا هو ما يحدث في شرق أسيا الآن، وعندما تتعافي هذه الدول ستجد ان ثرواتها وامكانياتها الاقتصادة ترزح تحت هيمنة المصارف والشركات الكبرى المملوكة للاجانب. والواضح لي الآن، ان العولمة كما يدعو لها الغرب، يراد من ورائها جعل الدول النامية مراكز تدر المزيد من الارباح لمن هم وكلاء الدول الاغنى اي الغربية.

فالتعريف الحالي للعولمة تمت صياغته في الغرب بالكامل لتخدم مصالحه هو. والخطوة الصحيحة التي يجب علينا ان نقوم بها الآن، هي اما تبطيء تسارع العولمة، او ان تصوغ الدول النامية تعريفها الخاص لهذه العملية.

او ليست الديمقراطية، وكما القى الغرب بمواعظه علينا بشأنها تمنح الآخرين حق الاعتراض او الاختلاف، كذلك فان القيام باجبار الشعوب على قبول تفسير واحد لمفهوم العولمة هو في حقيقة الامر حرمان لهذه الشعوب من حريتها.

ان الدول النامية ترغب في ان تكون قادرة على القبول او الرفض او



المصدر : البيان
التاريخ : ٤ / ٦ / ١٩٩٩م

تكييف السياسات وفقا لاحتياجاتها الخاصة. وتدمير اقتصاديات كثير من البلدان النامية كنتيجة لعولمة حركة رؤوس الاموال لابد وانه سيدفعها نحو ادانة هذه الفكرة.

كما ان اجبار الدول النامية على قبول هذه العولمة قبولا غير مشروط يعتبر امرا غير عادل ولا صحيح ولا ديمقراطي، وعلى الغرب ان يعطي لكل دولة مستقلة الوقت لتتمكن تجهيز نفسها للتعامل مع العولمة وكأي شيء آخر، قيمتها بقدر فوائدها.

خدمة لوس انجلوس تايمز.



مطالب العولمة من.وعلى.التعليم!

بقلم:
ا.د. عزيز حنا داود
كلية التربية/ جامعة عين شمس

لم يحظ مفهوم بهذه الدرجة من الشيوع، مثل مفهوم «العولمة» globalism في هذا العقد الأخير من الألفية الثانية، مع التباين الواسع في الرؤى والاجتهادات. بداية لايمكن لمجتمع معاصر أن يفلت من العولمة، وإلا حكم على نفسه، بالعزلة في الطريق إلى الانقراض.. كيف؟

ليست العولمة، ايديولوجيا، يمكن لمجتمع ما أن يختارها أو يرفضها.. مثل الليبرالية أو الماركسية أو الاقطاعية... ولكنها «ايديولوجيا جبرية» ترتكز على الانفجار المعرفي المتسارع عالميا «explosion» في كل من المعلومات، والاتصالات، والتطور المذهل في التكنولوجيا بفروعها المختلفة، في جانب، وعلى الانفجار الضمني «implosion» في المفاهيم والأفكار، وانساق القيم، في الجانب الآخر! وكما يحدث في مراحل نمو الأفراد، طفولة/ مراهقة/ تمام النضج/ شيخوخة... فانه لايمكن لفرد ما، أن يرفض المرور في أي من تلك المراحل، وبالمقارنة لايمكن لمجتمع ما، أن يرفض المرور أو التعامل، أو الانخراط في مرحلة «العولمة».

وإذ أن الثقافة culture والثقافات الفرعية sub-cultures ، هي اسلوب حياة جماعة ما، أو مجتمع ما في مرحلة «زمكانية» . زمان ما ومكان ما - بما يتمثل ذلك في نوع العادات، والمفاهيم السائدة في العمل، وفي علاقات الأفراد، وفي انماط التفكير، وفي علاقات النوع gender (ذكر/ انثى)، وعلاقات الكبار بالصغار، وعلاقات الانتاج السائدة، والأدوار الاجتماعية للأفراد، والمحارم ... الخ من انماط حياتية وفكرية وسلوكية... يكون من الطبيعي أن تصبح «الثقافة» وفروعها منظومة مفتوحة open system، إذ إن الانغلاق يؤدي إلى العزلة فالانقراض.

بيد أن المنظومة المفتوحة. لاتعني محو الثقافة القائمة، واستبدالها بثقافة وافدة غازية، تدمر هوية أفراد هذا المجتمع أو ذاك. وانما تعني المنظومة المفتوحة «الغربلة» المستمرة للثقافة، باستبعاد مايعوق استمرارها بل وتقدمها، واستبقاء مايسهم في المشاركة الايجابية والانتاجية في مرحلة العولمة، ولدينا الكثير بل والكثير جدا.

والآن لننتقل إلى مطالب العولمة لمن يشارك فيها في أكثر من جانب: الاقتصاد - التقدم العلمي المعرفي - التقدم التكنولوجي الفيزيقي والحيوي - الخ وسنركز على التعليم في هذا المقال...

وإذ أن التعليم منظومة كبرى، ينتظم داخلها مجموعة منظومات اصغر على وفق مراحل التعليم المتعاقبة، سيكون العرض شديد الايجاز، ويختص بالأسس العامة: أما التفاصيل فلا يستطيع مقال أو أكثر استغراقها..

أولا : مع بعض التعميم غير المخل، يسيطر على التعليم في مراحله كافة، المنهج الوضعي Positivistic method، والتيار السلوكي Behavioristic trend وهما من افرازات القرن التاسع عشر، والعقود الأولى من القرن العشرين، وفيمايلي بعض الملامح العامة لهذين التيارين:

«الانسان كائن راد للفعل وليس فاعلا/ التعامل يكون مع الوقائع المحسوسة القابلة للملاحظة والقياس/ النظرة الذراتية للقضايا والمشكلات/ البعد عن التنظير والتركيز على «هنا والآن»/ تبرير الواقع/ الاقتناع بفكرة الحتمية determinism المعرفة هي التي نصل إليها من خلال الخبرات experienees، وتسمى معرفة «تجريبية» (امبيريقية) empirical، او قد نصل إليها من خلال التجارب experiments وتسمى معرفة «تجريبية» experimental/ رفض كل مايتجاوز الحس كالادراك، والتصور، وتشغيل العقل - بوصفه نشاطا للمخ، اى رفض التفكير المجدد، والناقد، اى الابداع/ رفض كل المفاهيم المرتبطة بكيان الانسان، كالارادة، والمعنى، والقصدية، والصيرورة، وتحقيق الذات/ يتشبع التياران بمفهوم العلية causality (سبب ونتيجة) كما يتشبعان بمفهوم التفاضلية differential، بمعنى التجزئة إلى عناصر أصغر، والتحليل إلى مفردات أدق - وبذا تغيب عن المتعاطي النظرة الكلية للظواهر./ يشيع أيضا في هذين التيارين - من خلال لغة الخطاب المستخدم discourse. الفاظا تبدا بـ «re» مثل الاستجابة response، رد الفعل reaction انعكاس reflex، استدعاء retension، تذكر remember تعزيز reinforcement، والمعروف أن الكلمات التي تبدا بـ «re» تشير إلى التكرار، والسلبية والخضوع للدفع والضغط، وفي الوقت نفسه تقل في لغة الخطاب في هذين التيارين، الالفاظ التي تبدا بـ «Pro» مثل التقدم Proceed، تصعيد النشاط Proactive، البرمجة Programming، التشغيل Processing، امداد Provide... الخ واستخدام الـ «Pro» فيه اشارة واضحة إلى الفعل، والايجابية، والقصدية، والدفع...

واعادة صياغة مناهجنا، وكتبنا، وطرائق التدريس، ووسائل التقويم، بحيث تتجاوز هذه السلبيات، وتبني مضامين مضادة، يعد ضرورة على الطريق الصحيح في العالم المعاصر.

ثانيا: تتم النظرة إلى التعليم بوصفه خدمة عامة تؤدى لأفراد المجتمع في مراحل التعليم كافة، وتاسيسا على ذلك، يدخل مايصرف على التعليم في بنود الاستهلاك، والنظرة المعاصرة تعد التعليم عملية انتاجية، يدخل مايصرف عليه في بنود الاستثمار، وقد أثبت الاقتصادي الكبير «كيروف» أن العائد أو المردود من التعليم الابتدائي- بمفرده - كان يمثل «١٧» ضعف ماصرف عليه، وهذا المردود يفوق الكثير من الصناعات الثقيلة..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٩

ثالثا: اذا كان المنحنى الخطى linear والذى يرتكز على العلم المنفرد، معزولا عن فروع العلم الاخرى، ذات الصلة العضوية الوثيقة . فى ضوء وحدة المعرفة . واذا كان المنحى الشبكى weblnet هو المطلوب فى الاتجاه المعاصر للتعليم، واذا كان ثمة استحالة للمعلم / الاستاذ فى الالمام بكافة فروع المعرفة، مع المزيد من التعمق فى تخصصه.. إذن يقتضى الأمر ان يصاغ التعليم . فى مراحله المتتالية . فى صورة «وحدات وظيفية» modules تتناول كل منها تجمعا من تخصصات مترابطة، ويقوم بتدريسها تجمع من المعلمين / الاساتذة، وليس بالضرورة معا فى وقت واحد، ولكن بطريقة بها العمق والتكامل معا، وعليه يمحى مايسمى بالتلقين (مرسل/ مستقبل)، ويترسخ مفهوم الفريق team الذى نفتقر إليه فى كل اجراءاتنا التعليمية.

رابعا : التقويم الشائع فى مراحل التعليم كافة يتم عادة مرة أو مرتين فى العام، وهو مايعرف بالتقويم النهائى Summative evaluation، ويرتكز اساسا على ماستظهره التلميذ/ الطالب خلال العام... اى ان التقويم يصبح مجموعة من الاختبارات التحصيلية، تقيس مااحتوته ذاكرة «المستقبل» من حقائق / مفاهيم/ مبادئ.. والمطلوب أن يكون التقويم بنائيا Formative على مدار السنة، وبصفة مستمرة، فى كل فصل دراسى، يوميا، واسبوعيا، وشهريا، «شفاهة وكتابة وعملا» بحيث تتاح للمتلقى فرص لتعديل المسار، اثناء عملية التعليم، فى ضوء مايعرف «بالتغذية الراجعة» Feedback فينمو كل من المعلم/ المتعلم، الاستاذ/ الطالب، وحصيلة كل ذلك هو مايمكن تجميعه فى صورة شرائح ا، ب، ج، د، بمعنى حصول مجموعة من التلاميذ على تقدير ا أو د، ويلغى نظام الأول/ الثانى/ الثالث.../ الأخير ومايترتب عليه من احقاد وضغائن، بين الدارسين واحيانا بين المعلمين/ الاساتذة، فى ضوء التنافس المحموم، الفردى الطابع، فى مناخ لايشجع على التعاون والمشاركة، بل يغذى الانانية المفرطة، ومايصاحب ذلك من سلبيات فى مؤسسة التعليم، وقد يكون من بينها ظاهرة الدروس الخصوصية المرضية.

خامسا : ثمة خلط شائع بين الكثير من المفاهيم ازاء التعليم.. وساحاول توضيح البعض منها:

١ ـ التمدرس sckooling المقصود بهذا المفهوم ذهاب الطفل/ المراهق/ البالغ إلى مراحل التعليم المنمطة ـ ابتدائى / اعدادى/ ثانوى / جامعى، والقضاء عدة سنوات فى كل مرحلة على وفق السلم التعليمى الشائع ٦/٣/٣/٤ او ٥

٢ ـ التعليم instruction ويهدف فى الأساس تنمية امكانات الطفل واشباع حاجاته المعرفية والنفسية، وتنمية القدرات، والمواهب، والميول المتنوعة ويتم ذلك عادة من خلال : المدرسة اذا كانت بالصورة المتوخاة.. وقد يتم التعليم من خلال مايعرف «بالتعليم الموازى» لمن فاتهم «التمدرس» وكذلك للكبار، لتجديد معارفهم ومهاراتهم، وتسمى احيانا دراسات اضافية extra- mural- studies، وقد يتم كل ذلك من خلال برامج اذاعية/ تلفزيونية/ الحاسوب. وربما كان اكثرها اهمية هو مايعرف بالتعليم الذاتى outomatedins. يتم بالمراسلة، وبالبرامج الاذاعية / التلفزيونية/ الحواسب . شبكة الانترنت . المكتبات العامة المتاحف . السفر ـ عروض الازياء ـ المؤتمرات ـ الندوات .. الخ

٣ ـ التعلم learning

التعليم هو علم التعليم The science of instructon فهو الحلم الذى يدرس كيف يتغير السلوك، أو الاداء للفرد، وثمة نظريات متعددة لذلك، وثمة قوانين تحكم هذا التغير، بعضها اصبح متقادما، وفى العالم المعاصر يعد التعلم هو العلم المعرفى cognitive science والمهم استكشاف واستشعار علوم المستقبل، وادخالها فى برامجنا بمستويات مختلفة.. حتى يمكن لنا أن نشارك فى صناعة التقدم من منطلق انتاجى وليس من منطلق استهلاكى، وعلى سبيل المثال: نحن نستعمل الكمبيوتر/ الحاسوب ولكننا لانصنعه، نحن نستخدم البرمجيات software ولكننا لاننتجها...

ودخول عصر العولمة بكفاءة انتاجية، يتطلب اعادة النظر فى كل ماسبق، وطرح المعوقات، وتغيير الكثير مما هو قائم، لوضع بناء، يعد بمثابة البنية التحتية infra-structure، للمساهمة الايجابية فى عصر العولمة بالمعرفة العلمية والإبداع.



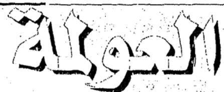
المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٩

الدكتور جميل جورجى والذى ترك تدريس العلوم السياسية بالجامعة واتجه الى مجال آخر وجد فيه نفسه له القدرة على عمل معادلة غاية فى الأهمية والخطورة فهو بجانب استخدامه للمنهج العلمى فى التحليل يتمسك ايضا بثوابت فكرية لايتخلى عنها بل ومتشدد فيها وهى معادلة صعبة فأصحاب المناهج العلمية هذه الايام تراجعوا عن مبادئهم واصحاب المبادىء لايرتكزون فى الغالب على اى منهج علمى.. وعن العولمة من منظور وطنى خالص استخدم د. جورجى ذات المعادلة.

بقلم

د. جميل جورجى



العولمة وشهد شاهد من أهله!

العولمة ذلك الحديث او ذلك المفهوم الذى ملأ الاسماع وكاد يصم الاذان واذ به يطيح بكل ماسبقه من مفاهيم هو ليس بغريب عنها بل ينتمى اليها وهو سليل عائلاتها بل وإن شئت فقل إنه أحد الاحفاد المدللين فى زمرة تلك العائلة الراسمالية التى اوفدت لتعيش بيننا اقصد دول العالم الثالث.. فالعولمة هى تلك المرحلة الاخيرة التى سبقتها العديد من المراحل والمفاهيم التى مهدت لها الطريق فهى احدى تلك النقاط فى تلك الدائرة والحلقة التى تستهدف بالقطع ودون ادنى قدر من الشك الى احكام السيطرة والهيمنة الاقتصادية على العالم بل والهيمنة فى عمومياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكافة الدلائل والمؤشرات توضح بل وتصرخ بهذه الحقائق وماعليك الا أن تنظر لما يحدث حولك فى العالم ومايدور على الساحة من احداث ومتغيرات.. فالعولمة تعنى ببساطة كيفية تحويل وتوظيف النظم والهياكل الاقتصادية فى دول العالم الثالث لخدمة ذلك الاقتصاد العالمى او كما يطلق عليه والذى هو فى معناه الحقيقى او مرادفه يعنى اقتصاد الدول الكبرى الساعية نحو الهيمنة.. وهناك تقسيم قديم ومعروف بل وواقعى الى حد كبير يروى بصدق حقيقة تلك العلاقة او الحالة القائمة فى النظام الاقتصادى العالمى منذ حدوث ذلك الانهيار فى نظام «بروتون وده» والاجراءات التى سعت اليها الدول فى [illegible] بعد لحماية نفسها وتعظيم مكاسبها ومكانتها الاقتصادية وهى ماتوصف بالنظم الاقتصادية التابعة والنظم الاقتصادية المسيطرة وقد حددوا مجموعة من السمات والخصائص للنظم التابعة من حيث انها نظم لاتملك قاعدة صناعية ولاتصديرية ولاتملك فنا انتاجيا متطورا خاصا بها وترتبط ارتباطا بالنظم الاقتصادية المسيطرة وبكل مايحدث فيها من تغيرات وهزات اقتصادية كما تتسم ايضا بتدنى حجم الاستثمارات وهذه كلها سمات اقتصاديات دول العالم الثالث اما النظم الاقتصادية المسيطرة فهى تنطبق كلها على دول ذلك العالم المدعو بالمتقدم او الصناعى وهى تتسم برسوخ وصلابة القاعدة الصناعية فيها وزيادة حجم الاستثمارات التى تتدفق الى الدول النامية كما انها دول تصديرية فى المقام الاول وتتمتع بدرجة عالية من التطور التكنولوجى الصناعى وهذه العلاقة كانت ومازالت قائمة منذ فترة طويلة بل انها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة قد زادت وامعن فيها فقد كانت هناك عبارة توصيفية تطلق على ذلك النظام الدولى السائد فى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية بشقيها السياسى والاقتصادى وهى انه نظام اقتصادى متحجر ومتفاوت ومغبن يزداد فيه الضعيف ضعفا والقوى قوة اى يزداد فيه الفقير فقرا والغنى غنى وهذا هو الحادث الان بل ان الامور فى ظل العولمة سوف تزداد سوءا والعولمة تعنى اننا سوف نصبح بمثابة قرية واحدة وعالم واحد وهى بذلك ليست بالمفهوم الجديد بل هى مفهوم قريب من مفهوم الدولة العالمية او الحكومة العالمية التى تعد احدى مراحل التطور فى الفكر السياسى ولكن هنا يبرز فيها العامل الاقتصادى بشكل محورى واساسى بمعنى اننا نصير امام نظام اقتصادى عالمى واحد ومتكامل هذا هو المعلن او المقصود او الظاهر من الامور اما بواطنها فهى على خلاف ذلك وهى كما تعبر عنها القراءة التحتية لبنود اتفاقية الجات الجديدة ذلك الميثاق الصريح الذى يعبر عن ذلك النظام العالمى الاقتصادى الجديد وهى لسان حال ذلك النظام الذى مهدت له الخصخصة باعتبارها احدى الادوات الفعالة والضرورية اللازمة لاجراء عملية التحول داخل اقتصاديات تلك الدول حتى تصبح لانقول فاعلين اساسيين او مشاركين فى قواعد اللعبة بل احد العناصر اللازمة لاتمام تلك اللعبة الدولية او «العولمة».. وهذه الاداة اى الخصخصة هى الوسيلة للولوج الى تلك العولمة وقد حدد لنا احد علماء الاقتصاد الامريكيين اربعة وجوه او ابعاد للخصخصة او التى على حد تعبيره من مجملها يتم خلق ذلك المحرك الدولى او القاطرة الدولية التى تقود عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى دول العالم الثالث او لها ما اطلق عليه عدم التمسك بالقومية او التخلى عن المحلية وهى التى تعنى التحول الفعلى عن التدخل من جانب الحكومة وتقليص ملكية الدولة لوسائل الانتاج فمن وجهة نظاره ايضا ان هذه العوامل الاربعة تؤدى الى دعم سيطرة وهيمنة القطاع الخاص والوجه الثانى هى الليبرالية بمعنى الحرية والمنافسة المطلقة

اما الوجه الثالث فهو ما اطلق عليه المتجرة ويقصد بها بيع القطاع العام والوجه الرابع هو تغيير اللوائح والاجراءات اللازمة للتغيير فهى اربعة ابعاد اساسية لازمة لعملية الخصخصة وهذه هى بالفعل الخطوات الحتمية اللازمة لاجراء التحول نحو اقتصاديات السوق الحر وهو ماحدث لدينا بالفعل.. فالليبرالية تعنى ببساطة اطلاق يد القطاع الخاص ورفع يد الحكومة كلية عن ادارة العملية الاقتصادية فى كافة القطاعات على نحو يسمح بسيادة جو المنافسة بدرجة كبيرة اما المتجرة فهى يقصد بها تلك المحاولة اللازمة لجعل القطاع العام يعمل بطريقة تجارية اما اللوائح فيقصد بها مجموعة القوانين واللوائح اللازمة لضمان الحرية فى ممارسة قواعد اللعبة والتى تعنى امتناع كل دولة عن اتخاذ اية تدابير او اجراءات من شانها الحد من عملية العولمة وذلك على حد تعبير «جر اهام مور دك» التى وردت فى كتاب «التركز والملكية فى مرحلة الخصخصة» الذى نشره فى عام ١٩٩٠ كل ذلك يؤكد ان الخصخصة ماهى الا الطريق نحو العولمة تلك الغاية او الحالة التى اصبحنا نعيش فيها ومن ثم كمفهوم تعد ذات قالب اقتصادى فى المقام الاول وإن كانت تنسحب على بقية العوامل والظروف الاخرى الاجتماعية والسياسية

ايضا.. اذ انه من احد المبررات التى يدفع بها «بول هيرست» فى كتابة اشكالية العولمة الذى نشر فى عام ١٩٩٦ يؤكد على تلك النقطة فاذا به يكتب يقول «انى اود ان اؤكد بقدر كبير اننا اصبحنا نعيش فى تلك المرحلة التى يرتبط فيها الجزء الاكبر من حياتنا الاقتصادى والاجتماعية برتم الحركة العالمية التى منها تذوب الثقافات والاقتصاديات وايضا الحدود القومية».. ومن ثم فانه يرى ان العولمة على ذلك النحو الذى يقدمها به الكثيرون انمانتجعلها تقرب من الاسطورة والخيال كما انها فى ذات الوقت ليس خلقا او ابداعا جديدا بقدر ماهى مجموعة من التراكمات التى مهدت لها العديد من الخطوات على مدار النظم الاقتصادية السابقة.

وإن الاتجاه نحو العالمية ليست بالفكرة الجديدة المستحدثة او نتاج القريحة الامريكية باعتبارها تلك الوصفة التى تقدم العلاج الناجع لمشكلات الدول النامية اذ انهم بانخراطهم فى ذلك الاطار العالمى سوف يكون لهم الفرصة للخروج من دوائر الفقر والتخلف الاقتصادى المشتجرة والمتداخلة وهو وإن كان ككاتب امريكى يدور ويلف حول الفكرة دون ان يعلن صراحة عن افكارها او عدم استحداثها فهو يسعى الى التاكيد على مشروعيتها فهو لايتناول فقط اضرارها بقدر مايحاول تاصيلها الا انه من خلال محاولا تاصيلها يمكن لاى باحث مدقق ان يشم رائحة ذلك الشك التى تفوح بين كلماته ونبرة عدم التصديق الخفية رغم محاولات اخفائها. فهو يقول مثلا ان تلك الدرجة العالية من العالمية او التدويل للنظام الاقتصادي ليست غير مسبوقة كما يدعون فهى تعد واحدة ضمن سلسلة واضحة من التحولات او المراحل فى النظام الاقتصادى العالمى التى وجدت منذ ان قام الاقتصاد على الصناعة والتى بدت فى التعميم منذ عام ١٨٦٠. كذلك يرى ان هناك نقطة اخرى على قدر كبير من الاهمية تعصف وتقوض من ذلك الاتجاه نحو العالمية بشكل عملى يتمثل فى ندرة الشركات المتعددة الجنسيات بشكل نسبى لان معظم الشركات القائمة الان تعد ذات صيغة قومية ويعتمد التبادل التجارى فيها بقوة على مجموع من المواقع القومية فى مجال الانتاج والتسويق ولايبدو ان هناك اتجاها كبيرا وقويا نحو نمو

الشركات ذات الصيغة العالمية بالمعنى الدقيق والمحدد للتلك الصفة العالمية.. ويضيف ايضا ان انتقال راس المال لم يؤد الى حدوث تلك النقلة والقفزة الكبيرة والمامولة في مجال الاستثمارات والتوظيف من جانب الدول المتقدمة فى الدول النامية بل على العكس كانت معظم الاستثمارات الخارجية المباشرة تتركز فيما بين عدد او مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة صناعيا ومازال العالم الثالث مهمشا فى كل من مجال الاستثمار والتجارة فيما عدا قلة قليلة من الدول الناهضة صناعيا.. وعاد وأكد ان بعض المتشددين والمتحمسين للعولمة يرون ان الاقتصاد العالمى فى شكله الراهن ابعد مايكون عن العولمة بصورة جوهرية اذ ان معظم الاستثمار والتجارة والتدفقات المالية تتركز او تتمحور حول «ثالوث» هو اوروبا واليابان وامريكا الشمالية ويبدو ان هذه السيطرة او الهيمنة سوف تستمر ولأجل غير معلوم.. واذا كانت هذه هى النتائج والمحصلات التى لم تات على لسان احد كتاب العالم الثالث بل واحد من اهلهم مما يدفع عنا شبه التحيز.. فاى خير يمكن ان تجنيه دول العالم الثالث من وراء العولمة الزائفة واذا كان بول هيرس يقول ويؤكد على ذلك فى مؤلفه وهى حقائق واضحة وملموسة تبين ان العالم الثالث على خلاف مايدعون لامكان له على خريطة هذه العولمة بل هو فى الاول والاخر احد المحددات والادوات اللازمة لممارسة قواعد اللعب واتفاقية الجات ذلك الميثاق او خطبة العرش لتتويج العولمة ليس كما تؤكد سطورها زيفا فهى لاتعنى سوى نتيجة واحدة هى زيادة الفقر والدخول الى الاعماق فى دوائر الفقر والتخلف والاشتجارية وكل ذلك لكى يعمل العالم الاول ويعيش ويزدهر على فقر

واحزان العالم الثالث. اذ ان ذلك الوهم الذى يروج له ممثلا فى زيادة القدرة التنافسية لدول العالم الثالث لاوجود له فى ظل العولمة ولن يتحقق اذ كيف يمكن لاقتصاديات وليدة تسعى الى دعم وترسيخ قاعدتها الصناعية ان تنافس اقتصاديات مسيطرة عملاقة تتمتع بكافة الوفورات الاقتصادية والمزايا النسبية للانتاج الكبير كيف يمكن لها ذلك وهى ليس لديها الوقت ولا حتى الفرصة لكى تعمل على دعم هذه الصناعات الوليدة التى لم تر النور بعد فالحدود قد اذيبت واصبحت السلع الاجنبية موجودة فى كل مكان دون استئذان وهى بالقطع ذات درجة عالية من الجودة ورخيصة الثمن عن نظريتها المحلية ان وجدت ذلك فى الوقت الذى اصبح لها طلب محلى عليها وهى بالتاكيد وهو ماشاهدناه فى الفترة الاخيرة وبدات الدولة تنوه عنه فى خوف سلع استهلاكية او سلع رفاهية لاتؤدى الى احداث اية تراكم او اضافة ملموسة للناتج القومى او الاقتصادى القومى فى عمقه.. هذه هى العولمة بصراحة دون أية رتوش وهذه حقائق يؤكدها المنطق الاقتصادى البديهى بعيدا عن المغالطات او التزويق والتزييف للحقائق بدافع المجاملة او التباسط.. فالعولمة لم تات بالجديد فيما عدا الاسم فقط فهى ربيبة وسليلة ذلك الفكر الاستعمارى الاوروبى الاصل والتى تطورت وتشكلت وتحورت بالنظام الراسمالى باثوابه واقنعته المتعددة الليبرالية والانفتاح والمتجرة والخصخصة والشراكة واخيرا العولمة وكلها مفاهيم ابتدعت خصيصا لايهام دول العالم الثالث ولا لخيره بل لاتعاسه هذه حقائق واضحة وليست تفانين من بنات افكارنا ولكنها ايضا من بنات افكارهم او على حد ذلك التعبير الدارج «قد شهد شاهد من اهله».



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٩

النظام العالمى وأحاديث العولمة

ماهى أوجه الاتفاق ونقاط الاختلاف؟

هناك محاولات للتفرقة بين العولمة وبين النظام العالمى الجديد وهى محاولات تستحق التامل والدراسة وتتطلب حوارا موضوعيا تشارك فيه الاطراف المختصة والمتخصصة لتحديد نقاط التداخل والتماس والتشابك حتى لايصل التفكير الى نتائج تستند الى الفصل التعسفى الذى يتعارض ويتناقض مع ابجديات الواقع الدولى ومعاملاته وتعاملاته بكل ما تحتويه وتضمه من ضغوط وتحديدات يتطلب التعامل معها لدرجة عالية للغاية من الفهم واليقظة والتيقظ.

شريف دلاور

وحول بعض الفوارق المحددة لمفهوم العولمة وخصوصية نطاقه يوضح الخبير الاقتصادى شريف دلاور مستشار جمعية رجال اعمال الاسكندرية ان العولمة هى «الموجة الثالثة» فى مسار حركة التقدم البشرى (الزراعة ـ الصناعة ـ مابعد الصناعة). وهى تلك الظاهرة او العملية التاريخية التى يتزايد من خلالها الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى نتيجة الانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصال، وبحيث اصبحت الأنماط والهياكل والمناهج القديمة غير ملائمة للحياة فى ظل المتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا الجديدة، وبلغة اقتصادية فان ذلك يعنى «نماذج جديدة لايجاد الثروة وأما بلغة الاجتماع فانه يعنى نظما جديدة للتنمية الاجتماعية.

من هنا فإن العولمة هى عصر «راس المال المعرفى» و «الاصول المعرفية» عصر تتبدل فيه كل المفاهيم التى عرفناها منذ الثورة الصناعية، فالتجارة تتحول إلى تجارة الكترونية والمنافسة تتحول إلى منافسة فى الوقت، والديمقراطية تغير من ابعادها نتيجة ثقافة الاختيار التى عمقتها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والعدالة ستدور حول سد الفجوة بين الذين لا يملكونها كما يشمل التغيير كل مناحى الحياة بدءا من عالم العمل ونمط التعليم وانتهاء بالأمن القومى (القوة اللينة والغطاء المعلوماتى).

وعلي الجانب الآخر فإن النظام العالمى يدور حول الوضع الذى تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسره مستفيدة فى ذلك بالمتغيرات التى تحدثها العولمة مع امتلاكها لعناصر القوة المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية.

ويعنى ذلك ان النظام العالمى «هدف» بينما العولمة اداة والخلط بين الاثنين يفقدنا مشروعية استخدام الاداة نفسها للوصول الى اهداف تتفق ومصالحنا الوطنية ويضيع حقنا فى تشكيل النظام العالمى بما يتماشى مع هذه الاهداف فالأمم المتحدة ومجلس الأمن والبنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية وحلف الناتو.. الخ، كلها اليات تشكل اركان النظام العالمى وليست اركانا للعولمة، فهى مفردات لنظام تحاول الولايات المتحدة والغرب السيطرة عليه وليست افرازا للعولمة بل انها وجدت قبل نشأة العولمة وانتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

ولقد اعلن الرئيس جورج بوش فى يناير ١٩٩١ قيام نظام عالمى جديد يعتمد على قوة واحدة مهيمنة لاول مرة فى التاريخ منذ الامبراطورية الرومانية، وبدأت منذ ذلك التاريخ المحاولات لتشكيل هذا النظام فى صوره المختلفة، وامتد الى منظومة للقيم العالمية تدور حول مواصفات الليبرالية الغربية لمفاهيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان متجاهلة تعاريف الثقافات الاخرى لنفس هذا المفاهيم، وتزامن ذلك مع سقوط الامبراطورية السوفيتية وتلاشى الصراع مع الايديولوجية الماركسية والدخول لعصر سيادة اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية. ..

ويوضح الخبير الاقتصادى شريف دلاور ان النظام الاقتصادى العالمى يتشكل الان من اربع وحدات: الوحدة الأولى هى الدولة القومية والوحدة الثانية هى التكتل الاقليمى (الاتحاد الاوروبى على سبيل المثال) والوحدة الثالثة تتكون من العالم المستقل لحركة انتقال الاموال والاستثمارات، والوحدة الرابعة هى الشركة الكونية متعددة الجنسيات او متعدية الحدود او عابرة القارات ايا كانت التسمية وبينما نجد فى النظام العالمى خضوع الوحدتين الاولى والثانية للمساءلة الدولية، فاننا نرى ان الوحدتين الثالثة والرابعة تستفيد ان اقصى استفادة من متغيرات العولمة دون مساءلة من المجتمع الدولى، وربما كان ذلك وراء الخلط غير المتعمد بين مفاهيم النظام العالمى والعولمة.

ويؤكد فى نهاية تحليله على ان اهمية التفرقة بين المفهومين ترتبط بان اشكالية هذا الخلط قد تؤدى إلى رفض «العولمة» وعدم تقبل المستقبل وبالتالي فقدان القدرة على استغلال الفرص التى تتيحها العولمة للعمل علي بلورة نظام عالمى جديد عادل ومتوازن، وقد تدفع البعض الى التمسك بمعايير الماضى مثلما فعلت بعض المجتمعات الزراعية التى رفضت معطيات الثورة الصناعية.

وجولة الرئيس مبارك الاسيوية الأخيرة لهى دليل على التوجه الاستراتيجى المصرى الذى لايخلط بين الأمرين ويركز على الاستفادة القصوى من الفرص التى تهيئها العولمة فى مجال الاقتصاد ولكن وفى نفس الوقت فإن هناك جهودا مصرية مكثفة على اعلى المستويات وفى جميع المجالات والمحافل الدولية والاقليمية للمطالبة بنظام عالمى جديد اكثر عولة يأخذ فى الاعتبار مصالح وتطلعات دول الجنوب وحقوق مواطنيها فى التنمية المتواصلة والمستدامة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية خاصة أن العولمة والنظام العالمى الجديد ارتبطا بالحديث المكثف عن صراع الحضارات والحديث عن ضرورة البحث عن «عدو» بعد سقوط العدو الأيديولوجى الماركسى الشيوعى.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٩

فكر على عتبة التفكير

بقلم: محمد وقيدي*

يصبح الفكر في أزمة عندما تكون علاقته بالوقائع غير متوازنة، أي عندما لا تستطيع خطاطات الفكر ان تتمثل الوقائع في حيويتها وان تجد الطريق إلى تفسيرها.

يوجد الفكر العربي اليوم، في نظرنا في مثل هذه الحالة، فخلال عقود قليلة من الزمن عاين الفكر العربي صدمات عنيفة كان مصدرها قوة الوقائع وعمق تأثيرها في مكانة المجموعة العربية ضمن نظام العالم الذي تشكل، وما يفتأ يتشكل منذ منتصف القرن الماضي.

لكن، رغم سلبياتها فان مثل هذه الصدمات القوية تكون فرصة سانحة لوضع السؤال واعادة النظر، وليست كل لحظات التاريخ فرصا سانحة للانطلاق منها بسؤال يسمح باعادة النظر وتوجيه الفكر توجيها جديدا.

سيكون علينا، مع ذلك، ان نعرف هل تمكن الفكر العربي من اصدار رد الفعل الضروري والملائم على مظاهر الصدمات العنيفة التي عرفها واقع البلاد العربية في العقود الماضية، لا غنى لنا عن معرفة سبب ما دعوناه بأزمة الفكر والبحث في مظاهره وفي السبل إلى تجاوزه.

أول مظاهر الأزمة في نظرنا، المفارقة التي تتميز بها علاقة الفكر بواقعه المباشر، ويمكن التعبير عن هذا المظهر بتعبيرات مختلفة، ونستطيع القول بهذا الصدد كتعبير أول عن مظهر المفارقة ان الفكر العربي لا يتجه إلى التفكير في القضايا المطروحة عليه تفكيرا مباشرا، ففي العلاقة بالوقائع تعطى الأولوية للوسائط التي تكون في بعض الحالات افكارا وتصورات ترجع إلى التراث الخاص، وتكون في بعض الحالات الأخرى أفكارا ترجع إلى تراث انساني أخر، أو تعود في حالات ثالثة إلى أفكار معاصرة، وليس ما يهم في هذه الحالة هو مضمون الأفكار والتفاضل بينها على هذا الأساس، بل المهم هو الطريقة التي يتم بها الاستناد إلى تلك الأفكار والتي تجعلها ذات أولوية بالنسبة للوقائع، هذا طريق أول للتيه بالنسبة للفكر العربي المعاصر والخلاص من هذا التيه يكون بقلب الأولوية وجعل العلاقة حيوية مع الوقائع على حساب الأفكار.

لابد من الاشارة، مع ذلك إلى ان الحكم الذي أصدرناه عام وانه لا يلغي لدينا الايمان بوجود توجهات فكرية قليلة تحاول ان تدرك الوقائع في حيويتها وتتجه الى التفكير فيها في صيرورتها الواقعية، ونجد أنفسنا ندعم هذا التوجه من التفكير، فالاتجاه المباشر للفكر نحو الوقائع هو الطريق إلى خلاصه من كثير من الاشكاليات المغلوطة التي عاشها منذ عقود من الزمن.

المظهر الثاني لأزمة العلاقة بين الفكر والوقائع، هو ان المفكر العربي لا يأخذ في كثير من الأحيان المشكلات التي يعالجها في ضوء بعدها الانساني الشامل. يطغى مفهوم الخصوصية في هذا المستوى إلى الحد الذي يصبح معه عائقا معرفيا يعوق المحلل عن بلوغ موضوعية الوقائع التي يفكر فيها، هكذا، فانه بدلا من ادراك المشكلات التي عرفتها المنطقة العربية بوصفها دلالة على مشكلات انسانية عامة، فانها تدرك بوصفها عاكسة لطابع خاص يتم الرجوع فيه إلى التاريخ.

ولا شك لدينا تأييد لهذا في ان المشكلات الانسانية العامة تتخذ ألوانا مختلفة من جهة إلى أخرى من العالم، ولكن ذلك لا يمنع من القول بأنها مشكلات تطرح على الانسانية بصفة عامة، هذه هي الصفة التي ينبغي ان ندرك بها الظاهرة الاستعمارية التي خضعت لها المنطقة العربية في فترة من الزمن وما ترتب عن هذه الظاهرة من مظاهر صراع مادي وثقافي وحضاري، فلهذه الظاهرة بعدها الانساني الشامل من حيث انها

تعكس مرحلة من توازن الانسانية، انها ظاهرة ذات دلالة بالنسبة لمن مارسها وبالنسبة لمن خضع لها على السواء، وينبغي اذن تحليلها من حيث المعنى العميق الذي تدل به على اختلال في علاقة الانسانية بذاتها، إذ هي دلالة على تراجع في القيم الانسانية التي قامت عليها الثورات التي عرفتها أوروبا، والتي تقوم عليها النزعات الفكرية الانسانية التي سادت هذه القارة، كما انها دلالة على انفصام في العالم الجديد الذي أرادت نزعات الحداثة ان تجعل منه بحق عالما يكون فيه الانسان قيمة أسمى، ولسنا نشير هنا سوى إلى الاتجاه العام الذي يمكن ان يسير فيه التحليل.

هذا المنظور صالح أيضا للنظر في الأزمات والصدمات والحروب التي عرفتها المنطقة العربية، فهي جميعها دلالة على توازن كانت المنطقة العربية مجالا حيويا له، حتى وان كان ذلك التوازن في مظهر آخر له اختلالا في عمقه.

ان ما نريد الوصول إليه هو التأكيد بأن لدى مفكري المنطقة العربية فرصة للمساهمة في تحليل مشكلات الانسانية المعاصرة، وذلك عبر تحليل المشكلات الخاصة التي تعرفها المنطقة فبامكان المفكر العربي في نظرنا ان يبرز اشكالات العالم المعاصر عبر اشكالات خاصة ربما لا يتاح لغيره معاينتها في واقعيتها وشموليتها، وهذا يعني رفع صفة الاطلاق عن خصوصية المشكلات وعن خصوصية الفكر الذي يقوم بتحليلها، وهذا أيضا.

هكذا نكون قد ارتقينا إلى توجيه النظر إلى عائقين ينبغي تجاوزهما عند التفكير في القضايا التي تطرح اليوم في المنطقة العربية: عائق الوسائط، وعائق الخصوصية المطلقة، ولا شك لدينا في ان تحرر الفكر العربي من هذين العائقين سيجعله مطابقا لذاته وللموضوعية، لا بوصفه فكراً خاصا هو نسيج وحده، بل بوصفه تجسيدا للفكر الانساني متكيفا مع تاريخ ذي سمات خاصة.



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور عبد العظيم المطعني الأستاذ بجامعة الأزهر:

العولمة صياغة جديدة لأحقاد الغرب القديمة ضد الإسلام

«الإسلام هو الحل» شعار طرح ليأس المسلمين من الأنظمة الوضعية المعاصرة

مقاطعة الدول التي تعتدي على الأقليات واجب على الحكومات والشعوب الإسلامية

القاهرة ـ مكتب «البيان»:

أكد الدكتور عبد العظيم المطعني الأستاذ بجامعة الأزهر أن شعار الإسلام هو الحل طرح على الساحة الإسلامية مؤخرا ليأس المسلمين من الأنظمة الوضعية المعاصرة التي تدير ظهرها لمنهج الله.

وأشار إلى أن الإسلام يرفض الثورات والانقلابات والعنف موضحا أن الإصلاح في الإسلام يكون خلال التربية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقال أن الحرية في الإسلام ليس معناها التطاول على القيم وحقائق الإيمان لأن في ذلك اعتداء على النظام العام وإيذاء للآخرين.

وأوضح أن الفقهاء الأقدمين لم يتركوا من المسائل الفقهية شيئا ليضيفوا إليها أو يجددوها مشيرا إلى أن دعاة تجديد الفقه إذا كانوا يقصدون إعادة النظر في الفقه كله قطعية واجتهادية فان هذا بمثابة ردة عن دين الله وكفر بكتابه وسنة رسوله.

وقال أن مستوى الطالب الأزهري أصبح متدنيا بسبب كثرة المناهج التي يدرسها فهو يدرس المناهج الأزهرية ومناهج وزارة التربية والتعليم. وأكد أن العولمة مجرد صياغة جديدة لمعنى قديم تهدف إلى محو شخصية الشعوب والأمم وفصلها عن ماضيها وإخراجها عن حاضرها. خاصة بعد فشل الغرب في القضاء على الإسلام بالوسائل العسكرية مشيرا إلى أن العولمة الحديثة استمرار لأحقاد الغرب القديمة ضد الإسلام.

ودعا الحكومات والشعوب الإسلامية إلى مناصرة الأقليات الإسلامية المضطهدة ومقاطعة الدول التي تعتدي عليها.

الإسلام هو الحل من الشعارات المطروحة على ساحة العمل الإسلامي.. ما الأسباب التي أدت إلى طرح هذا الشعار؟ وما تقييمكم لمن يتبنونه؟

الإسلام هو الحل تعبير حديث لحقيقة قديمة عاصرت نزول القرآن الكريم. فالله عز وجل ـ



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٩

يقول «ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون» وكثرة ترديد شعار «الإسلام هو الحل» الآن يرجع إلى اليأس والقنوط من جدوى الأنظمة المعاصرة التي تدير ظهورها لمنهج الله وتسير في موكب النظم الوضعية المختلفة، والإسلام هو الحل اتجاه صحيح لو هدى الله المجتمعات الإسلامية المعاصرة إليه، وتجارب الواقع تؤيد هذا الشعار، فالدول الإسلامية الأكثر صلة بالإسلام في نظام حكمها أكثر زمنا واستقرارا وأقل فسادا أو إفسادا من الدول ذات الصلة الهزيلة بمنهج الله، فالإسلام هو الحل نعم ولا حل سواه.

الطريق الأمثل

الإصلاح في الإسلام هل يكون بالثورات والانقلابات أم بالتربية أم بوسائل أخرى؟

الإصلاح عن طريق التربية القومية هو الطريق الأمثل والأجدى من جميع الوسائل أما الثورات والانقلابات فهذه وسائل عصرية لم يعرفها الإسلام، لكن الدولة الإسلامية شهدت أعمال العنف الجماعي والفردي منذ عصرها الأول فعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب كانا ضحية العنف الفردي، وثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان كان ضحية العنف الجماعي وليس معنى هذا أن الإسلام يقر هذه التصرفات أو يعتبرها طرقا من طرق الإصلاح، ومن الحقائق التي ينبغي أن نعيها أن الأخطاء التي تقع في مجتمعات إسلامية يجب أن تناسب إلى مرتكبيها فقط ولا تنسب إلى الإسلام.

فطريق الإصلاح في الإسلام هو التربية المبكرة للنشء في مراحل الطفولة والشباب الباكر، ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفروض التي يضطلع بها المجتمع الإسلامي وهو ما يطلق عليه الفقهاء مصطلح فروض الكفاية، وفرض الكفاية يقوم به المجتمع لا الأفراد، ووسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جدا في العصر الحديث وتتمثل في كل وسيلة إعلامية نزيهة لها تأثيرها في الأفراد والجماعات وعموما فان الإسلام يكره الفتن التي تزعزع الأمن وتعبث بحرمات الجماعة والفرد.

موازنة دقيقة

ما حدود وضوابط الحرية في الإسلام؟ وهل يجوز التطاول على العلماء تحت شعار الحرية؟

الحرية في الإسلام لها ضوابط واحد، لكن شرحه يطول هذا الضابط يمكن صياغته في العبارة الآتية: أن يمارس الإنسان حقوقه في الحياة مع عدم الاعتداء على حقوق الآخرين وهذا يعني أن مبدأ الحرية في الإسلام يقوم على الموازنة الدقيقة بين ما يفعله أو يقوله للشخص وبين حقوق غيره مع مراعاة آداب المروءة في السلوك، فليس من حق الإنسان أن يسير عاريا في الطريق العام لأن هذا سقوط خلقي دنيء، وليس من حق الإنسان أن يقلق جاره بتصرفات صادرة من بيته تحت شعار: «أنا حر» فمراعاة حقوق الآخرين واحترامها شرط أساس في الحرية الممنوحة للناس، وهذه القيود لا تؤثر في الحرية فالسائق الذي يقود سيارته حين يتوقف عند رؤية الضوء الأحمر لا يشعر بأن حريته سلبت منه لأن هذا التوقف يحميه هو نفسه من الضرر ويمكن غيره من السير في أمن وسلام.

والحرية في الإسلام ليس معناها التطاول على القيم وحقائق الإيمان لأن هذا التطاول فيه اعتداء على النظام العام ويكون سببا في إيذاء الآخرين، ومن لم يعجبه سلوك ديني معين أو قيم دينية معينة فهذا شأنه ونفسه، أما الجهر به ودعوة الناس إليه فليس هذا من حقه ولا من مفهوم الحرية التي تقوم أساسا على هدي الحديث الشريف: «لا ضرر ولا ضرار» أو الموازنة الدقيقة بين حق «الحر» وحقوق غيره من الأحرار مثله.

الاجتهاد الجماعي

لكن بعض العلماء يقعون في أخطاء تجعل الآخرين يتطاولون عليهم. كيف يمكن تجنب هذه الأخطاء؟ وما هي الصورة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها الاجتهاد؟

الخطأ الذي يقع من بعض العلماء في الأمور الدينية نوعان:

الأول: خطأ متعمد لأغراض ذاتية، ولا يجدي في دفع هذا الخطأ إلا عودة أصحابه إلى حظيرة الحق، فهؤلاء مهما أوتوا من العلم لن يتورعوا عن هذا الخطأ مادام الهوى هو الباعث لهم على ما يقولون.

الثاني: هو الخطأ الصادر عن سلامة النية، ويكون سببه إما العجلة في الإدلاء بالقول أو الفتوى، وإما عدم إدراك للموضوع الذي يتحدث فيه أو عنه أو الانسياق للرأي غير المدروس المعتمد على الاستحسان العقلي.

والعاصم من هذا الخطأ هو التثبت والدراسة والتأني قبل إصدار الأحكام، ولا ضير على العالم إذا طلب منه إبداء الرأي في موضوع صورته غير واضحة في ذهنه لا ضير عليه أن يرجئ الإجابة حتى يتمكن من الحكم الصحيح بمراجعته ما لديه من مصادر.

أما الاجتهاد فالحديث عنه ليس مكانه الصحف لأنه حديث متشعب الجوانب سواء كان اجتهادا مذهبيا أي على ما درسه العالم من



أصول مذهبه الفقهي أو كان اجتهادا مطلقا بالرجوع إلى أصول التشريع العام وفي مقدمتها كتاب الله وسنة رسوله. وكل هذين النوعين من الاجتهاد يتطلب مجموعة من الأوصاف يصعب وجودها الآن إلا في قلة من العلماء. والأمور المستحدثة يجب البحث لها عن حلول من خلال الاجتهاد الجماعي لا الفردي لأن الرأي الذي يصدر عن جماعة من أهل الذكر والبصر بطبيعة الموضوعات التي يدرسونها، هذا الرأي يكون أقرب للصواب من غيره من الآراء الفردية ولا بأس من الاجتهاد المتعلق بجزئيات من الفتوى إذا حسنت النية ولم يقصر المجتهد في طلب الصواب.

ردة وكفر

هناك دعوة لتجديد الفقه حتى يواكب العصر، ما أهم الضوابط التي يجب الالتزام بها في هذا التجديد؟ وهل يمكننا الاستغناء عن الفقه القديم كله واستبداله بفقه جديد؟

دعوى تجديد الفقه التي كثر عنها الحديث الآن، ينبغي فهمها والنظر إليها بحذر لأن الذين يروجون لها يخلطون الباطل بالحق وعند النظر الدقيق في هذه المسألة يتضح لنا الآتي:

أن في الفقه المعمول به الآن نوعا ما يصلح فيه الاجتهاد وهو كل الأحكام الفقهية التي كان دليلها نصا قطعي الثبوت والدلالة سواء كان دليل الحكم فيها قرآن أو سنة فهذا من الثوابت التي لا يجوز المساس بها أبدا.

أما ما يجوز فيه الاجتهاد فهو دربان:

الأول: ما كان دليل الحكم فيه ظني الدلالة سواء كان دليل الحكم قرآنا أو سنة.

الثاني: ما كان دليل الحكم فيه ظني الثبوت وهذا خاص بالسنة ولا شيء منه في القرآن لأن القرآن قطعي الثبوت وهذا ما يجوز فيه إعادة البحث والنظر - أي الاجتهاد - وهو ما يسمى بالفقه الاجتهادي وهو أوسع وأكثر من الفقه القطعي الذي أدلة أحكامه قطعية الثبوت والدلالة. لكن هناك حقيقة غابت عن المنادين بتجديد الفقه أن كان غرضهم إعادة النظر في الفقه الاجتهادي وحده هذه الحقيقة أن الفقهاء القدماء قلبوا وجهات النظر في أحكام الوقائع التي لم يرد بها حكم قطعي في الكتاب والسنة واستوعبوها ولم يتركوا ثغرة واحدة يمكن لمن جاء بعدهم أن يعيد النظر في تلك الوقائع من جديد، ولنضرب لذلك مثلا: إذا أكره رجل آخر على قتل إنسان معصوم الدم وقتل المكره ذلك الإنسان، ولولا تهديده بالقتل من المكره ما قتله.

هذه الواقعة الجنائية لم يرد نص شرعي قطعي الثبوت والدلالة يبين الحكم فيها ولذلك اجتهد أئمة المذاهب وتلاميذهم في التوصل إلى الحكم الشرعي فيها واختلفت وجهات نظرهم على الوجوه الآتية:

فريق قال بقتل الأمر بالقتل والمأمور به على وجه الإكراه لأنهما كالقاتل الواحد المتعمد للقتل فيقتل فيه قصاصا الأمر بالقتل لأنه لولا تهديده للقاتل ما قتل هذا الإنسان البريء، ويقتل المأمور بالقتل لأنه هو الذي قام بالتنفيذ والعلة التي استند إليها هذا الفريق هو المحافظة على حرمة الدماء.

فريق قال بقتل الأمر بالقتل، أما المأمور بالقتل فلا يقتل قصاصا لأنه يكون فاقدا الإرادة حين القتل.

وقال آخرون بقتل المأمور بالقتل دون الأمر به لأن المأمور هو الذي ارتكب الجريمة في الواقع.

فريق رابع قال: لا يقتل واحد منهما فالأمر بالقتل دون مباشرته لا يوجب القصاص ولا يقتل المأمور بالقتل لفقده الإرادة حين قتل.

إذا نظرنا إلى هذه النظرات الفقهية الدقيقة نرى أن الفقهاء الأقدمين لم يتركوا شيئا جديدا لمن جاء بعدهم يمكنهم إضافته، وهكذا بقية الأحكام الاجتهادية إلا ما ندر، فإذا طاوعنا الداعين إلى تجديد الفقه في هذه الوقائع وما ماثلها لم يجد المجددون شيئا يقولونه فيها أكثر مما قاله الأولون اللهم إلا ترجيح بعض الآراء على بعض وهذا لا يسمى تجديد فقه، أما إذا أراد دعاة تجديد الفقه إعادة النظر في الفقه كله قطعية واجتهادية، فهذا إذا تم يكون ردة عن دين الله وكفرا بكتابه وسنة رسوله الكريم.

خصومة العلماء

ما تعليقك على الخلافات بين شيخ الأزهر وأساتذة جبهة علماء الأزهر؟ وهل يصح أن ترفع خلافات العلماء إلى المحاكم؟

العلماء بشر يجري عليهم ما يجري على كل الفصائل البشرية فهم يتوادون ويتعادون ويتخاصمون، ويتفقون ويختلفون، وقد يصل الأمر إلى التخاصم لدى القضاء. لكن كان المنتظر من زمرة العلماء أن يكونوا أقل الناس خصومة لأن الخصومة تنشأ عادة بسبب ظلم أحد الطرفين للآخر أيا كانت صور هذا الظلم ولما كان العلماء قدوة للناس ومضرب الأمثال في العدالة والإنصاف فإن كثرة اختصامهم للقضاء تعد نقصا في حقهم، فهم أعلم من القضاة بالحقوق وحرمتها والواجب والوفاء بها. وقديما قال الشاعر: يا معشر العلماء يا ملح البلد.. من يصلح الملح إذا الملح فسد.



ومن المسلم به أن أحد طرفي الخصومة، وهو المشكو منه المرفوع شأنه للقضاء أكثر مظنة للاتهام بالظلم من الطرف الآخر «المدعي» وقد يكون صاحب الدعوى متجنيا على المدعي عليه.

وأيا كان الأمر فاللائق بالعلماء ترك الخصومات والنأي عن أسبابها وإذا وقعت بينهم خلافات فان حلولها عن طريق التصالح أولى من رفعها إلى القضاء وقد ورد هذا القول المأثور: «اثنان إذا صلحا صلح الناس وإذا فسدا فسد الناس: العلماء والأمراء، والعلماء أكثر إدانة ولو ما في هذا المجال من الأمراء».

مناهج متراكمة

لماذا ضعف مستوى الطالب الأزهري؟ وكيف يمكننا الارتقاء بمستواه مرة أخرى؟

غذاء العقول كغذاء البطون، وغذاء البطون ثلاث وجبات في اليوم والليلة، اثنتان خفيفتان وهما الإفطار والعشاء وواحدة ثقيلة وهي الغداء، ويحتفظ الجسم بقوته وصحته إذا تناول هذه الوجبات بانتظام وبالمعدلات التي يحتاج الجسم إليها فإذا تجاوز هذا النظام وتناول في غدائه ضعف الكمية المطلوبة أي غداءان في وجبة واحدة ثم إفطاران وعشاءان فيتناول في اليوم والليلة ست وجبات فانه لا شك سيعرض نفسه لأمراض خطيرة يكون سببها «المعدة» منها البدانة والترهل والضعف العام وأمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي ويصبح عالة على نفسه، وكذلك العقل له طاقات، والطالب الأزهري الآن مظلوم.. مظلوم لأنه يدرس مواد وزارة التربية والتعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية بالإضافة إلى المقررات الأزهرية بما يتراوح بين 18 مادة وخمس وعشرين مادة في العام الدراسي الواحد الذي لا يكفي إلا لمناهج الأزهر وحدها، كيف يستطيع عقل الطالب الأزهري استيعاب هذه المناهج المتراكمة؟ وهذا إلى ضعف مستواه لعجز عقله عن فهم كل هذه المناهج واستيعابها مثلما تعجز المعدة عن الهضم إذا تناولت في وجبة واحدة ما تتناوله في وجبتين، والعلاج هو أن يخفف العبء عن طلبة الأزهر وإعفائهم من مناهج وزارة التربية والتعليم أو التقليل منها.

العولمة

كيف نواجه الهجوم على القرآن والسنة والثوابت الإسلامية في المؤلفات والأعمال الفكرية؟

في ظل العولمة التي يدعو إليها الغرب الآن لا يستبعد الهجوم الشرس على القرآن والسنة وكل ما يتصل بالإسلام لأن العولمة من أبرز أهدافها محو شخصية الشعوب والأمم وفصلها عن ماضيها وإخراجها من حاضرها فاقدة الذاكرة ليتمكن الغرب الصليبي من السيطرة التامة على العالم الإسلامي.

ومعروف أن تعبير «العولمة» إنما هو صياغة جديدة لمعنى قديم وأوروبا منذ زمن طويل تسعى لإسقاط الإسلام الذي هو قوة المسلمين، حاولت هذا في الحروب الصليبية التي لم يتحقق الهدف منها، وفعلت هذا في إغراء المغول والتتر ودفعت الرشاوي ليتحولوا صوب العالم الإسلامي، وقد فشلت غارات التتر كما فشلت الحروب الصليبية، واصطياد الإسلام التتر فدخلوا فيه ولم يتمكنوا هم من اصطياد الإسلام، وحاولوا مرات أخرى من خلال الحربين العالميتين فتحقق لهم بعض المراد دون أن يستطيعوا محو العالم الإسلامي، وقد يئست أوروبا من تحقيق أهدافها عن طريق الأعمال العسكرية فاهتدت إلى الحرب الباردة المتمثلة في الغزو الفكري والأخلاقي فنهض المبشرون وتلاميذهم المستشرقون للقيام بهذه المهمة. المبشرون يعملون لإضلال الجماهير أو عامة الناس، والمستشرقون يستهدفون إضلال الخاصة أو المثقفين. وأخذت الدول الغربية تخصص ميزانيات سرية سخية للإنفاق على النشاط التبشير والاستشراق وإنشاء الكليات والمعاهد لتخريج جيش يعمل في حقل التبشير ورصد الأموال الضخمة للإنفاق على الشعوب الفقيرة لإغرائهم على اعتناق النصرانية أو إخراجهم من الإسلام.

والعولمة الحديثة استمرار لتلك الأحقاد القديمة وكما درس مفكروا الغرب عناصر القوة في الإسلام ليحاربوه من خلالها، وعناصر القوة هذه تتمثل في القرآن والسنة وشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم. والحرب الباردة ضد القرآن والسنة وشخصية الرسول يقوم بها عملاء لأعداء الأمة منتهزين جو الحرية في الفكر والإبداع وملؤوا الدنيا صياحا ولجاجة.



المصدر : اللواء

التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ينكرون السنة، ويغمزون ويهمزون في القرآن وينكرون ثوابت الإسلام ويتطاولون على شخصية الرسول الكريم. إنها جهود شيطانية مدفوعة الأجر لبعض الجهلة والحمقى من أبناء الأمة.

أما مواجهة هذه «الكفريات» فيجب أن ينبري لها الدعاة في كل وسيلة إعلامية، والدور المهم - في تقديرنا - يجب أن يخرج من المساجد لأن خطباء المساجد وهم يخاطبون ملايين المسلمين قادرون على مقاومة هذا الوباء وتحصين شباب الأمة ضد خطره.

جاهل

البعض يتصور أن الشريعة الإسلامية مجرد حدود وعقوبات كيف نقضي على هذا الفهم الخاطئ؟

الإسلام منهج حياة كامل وقصره على العقوبات لا يقول به إلا جاهل أو معاند، فالتربية القومية هي الأساس والإسلام لا يلجأ إلى العقوبات إلا إذا فشلت تربية بعض الأفراد فأصبحوا مجرمين. هذا فقط يتصدى الإسلام للجرائم التي تهدد أمن الفرد والجماعة وتعبث بالحرمات فالعقوبات في الإسلام لا تأتي إلا في نهاية المطاف.

ما واجب الدولة الإسلامية نحو الأقليات المضطهدة؟

العناية بالأقليات الإسلامية واجب الدول والمؤسسات أما الأفراد فإن تأثيرهم في هذا المجال هزيل لصعوبة إيصال نفعهم خارج الدولة المحكومين بنظامها، لكن إذا دعت الدولة إلى مشاركة الأفراد في عمل ما لرعاية الأقليات فإن الجهود الفردية ربما تكون أسرع من جهود الدول.

وإذا كانت الأقليات الإسلامية تتعرض للاضطهاد فإنه بجانب الدور السياسي والدبلوماسي للدول الإسلامية في مواجهة هذا الاضطهاد فإن جهود الأفراد تكون مهمة في مقاطعة مصنوعات وسلع الدولة التي تضطهد المسلمين، وتضامن الدول والشعوب الإسلامية واجب في رفع الظلم والاضطهاد عن الأقليات الإسلامية.



العـولة وحتمـية التكـتل العـربى

د.هدى جمال عبد الناصر

من الملاحظ الاهتمام بظاهرة العولمة فى الوطن العربي ، ودراسة تحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتخطيط لمواجهتها ،وذلك له ما يبرره. فإن الموقع الإستراتيجى للعالم العربى مجاوراً لاوروبا، وفى منتصف الطريق إلى أسيا والشرق الأقصى ، مكوناً كياناً ثقافياً عربياً واحداً ووحدة حضارية إسلامية ، كل ذلك جعله هدفاً مباشراً لسياسات العولمة ، كما يتضح من الكتابات الغربية مثل «نهاية التاريخ» و « صراع الحضارات».

ولعل مما يبشر بالخير أن ذلك الاهتمام بظاهرة العولمة ياتى من مستويات مختلفة فى العالم العربى : من بعض الحكومات والجامعات ومراكز الابحاث والجمعيات الأهلية ، ومن المثقفين والكتاب والفنانين والعمال . كل يعبر عن الجانب الذى يمسه مباشرة .

من اين نبدأ ؟

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال : من أين نبدأ ؟ إن الإجابة ليست بالمهمة السهلة، ولكن يمكن وضع بعض النقاط على طريق الحل ،أرى أن الكثيرين ممن تناولوا موضوع العولمة بالتحليل يتفقون حول:

اولاً : إن تقبل البعض للعولمة باعتبارها قدراً حتمياً، ورفض اخرين لها باعتبارها امتداداً للهيمنة الراسمالية الغربية هو مدخل غير مجد. فالعملية هنا ليست القبول او الرفض العولمة، فنحن أمام ظاهرة آخذة فى الاتساع وتتداعى تأثيراتها فى قطاعات هامة من حياتنا ، وما ينبغى إن تتجه إليه الجهود هو كيفية التعامل معها .

ثانياً : إن العولمة التى توفر وسائل الهيمنة الخارجية ، يمكن - إن استخدمنا وسائلها بكفاءة واقتدار - أن نحمى هويتنا القومية ، بل وأن نجعل ثقافتنا اكثر حيوية وتطوراً ، بمزيد من انفتاحها على العالم ، وحوارها مع الثقافات الأخرى. إن التحديات الكبرى يجب ان تستنفر المقاومة لدى الدول ذات الثقافات الحية والإمكانات البشرية الغنية .

ثالثاً : إن افتراض قيام ثقافة عالمية واحدة هو افتراض مستحيل ، فالثقافة ترتبط بالإنسان ، وطالما وجدت اختلافات فى الجغرافيا والتاريخ والتجارب والطموحات القومية فإن ظاهرة التعدد الثقافى ان تختفى. وتلعب اللغة القومية هنا دوراً مهماً، خاصة وان الترجمة بين اللغات لا تنقل إلا المعنى السطحى من دون روح الثقافة. كذلك فإن ثقافة العولمة تعتمد اساساً على اللغة الإنجليزية التى لا يتقنها إلا النخبة فى العالم العربى ، وهذا يعطى ميزة نسبية للإعلام العربي، حيث تؤدى رابطة اللغة، عندما تتلاقى مع أساليب الاتصال الحديثة من اقمار صناعية وشبكة اتصال إلكترونية، إلى مزيد من اواصر الاقتراب بين ابناء الوطن العربي ، ومن التلاحم الثقافى اليومى .

ولعل ذلك يدعونا إلى مقاومة اتجاهات تهميش اللغة العربية بدعوى ان إتقان اللغة الأجنبية من متطلبات القرن الحادى والعشرين : فلقد بدأ الاتجاه فى العديد من الجامعات العربية لاستحداث اقسام التدريس باللغات الأجنبية فى مجال العلوم الإنسانية كالحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية بديلاً عن اللغة العربية ، واخشى أن يؤدى ذلك إلى خلق نظام طبقي فى إطار المعاهد العلمية، وإلى إضعاف الارتباط باللغة العربية ، وإضعاف الرغبة فى دراستها ، لأن السوق تغلق ابوابها فى وجه انصار الثقافات الوطنية. إن الانفتاح على الثقافات الأخرى ، وإتقان اللغات الأجنبية ، لا يعنى إضعاف لغتنا العربية التى تشكل وجدان الأمة وأداة تفكيرها.

رابعاً : إن التفوق العلمى والتقدم التكنولوجى هو شرط اساسى للمشاركة بإيجابية فى القرن الحادى والعشرين ، ولعل ذلك يكون حافزاً لنا لوضع خطط لتنشيط دور العلم والثقافة فى حياتنا ، تلعب فيها الحكومات والجامعات والمؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدنى دوراً اساسياً .

خامساً : إن الدور الذى يلعبه الإعلام فى حوار الثقافات والاتصال والتفاعل فيما بينها لم يزل سطحياً وهامشياً : فالمحتوى الثقافي فى القنوات الفضائية العربية لا يتناسب مع القوة التكنولوجية التى تمتلكها، وليس قادراً على أن ينافس الإعلام الخارجي الذى يتدفق حراً طليقاً عبر الأقمار الصناعية . لذلك فإن التركيز على الإبداع والتجديد فى الرسالة الإعلامية يتطلب اتساع المشاركة السياسية، والسماح بمزيد من حرية التعبير، وإنشاء وسائل إعلام عربية دولية باللغة العربية وبغيرها من اللغات ، حتى تعبر رسالتها حدود الوطن العربي وتربط العرب فى المهجر باصولهم القومية العربية.

سادساً : إن الهدف الأساسي للدولة هو الهيمنة الاقتصادية والسياسية التى تقود إلى المواجهة الثقافية . ولن نتمكن من التصدى لهذه الهيمنة إلا بالعمل العربي المشترك والتكتل العربى، فالعالم العربي يحتاج إلى تخطيط إستراتيجى واضح الأهداف ، وحشد لطاقات المجتمع العربى البشرية والاقتصادية بتحقيق التكامل الاقتصادى، والتنمية الشاملة، وتاكيد الهوية القومية .

وفى هذا الصدد أعتقد أن تداعيات العولمة يجب ان تكون هى المنبه العصرى الذى يجب ان يؤدى إلى التغيير العميق فى العالم العربي ، وفى هذه المرة تاتى دعاوى التغيير من النخبة المثقفة ومن العمالة المعطلة، وليس كما كان الوضع فى الماضى عندما طرح التغيير من خلال القيادات التاريخية التى جسدت امال الأمة. وإذا كانت أوروبا تحمى نفسها من الهيمنة الأمريكية، فاولى بنا ان نتصدى لمحاولات الهيمنة الأمريكية والأوربية معا .

وفى إطار هذا التكتل العربى يمكن وضع مشروع ثقافى قومى يهدف إلى حماية هويتنا القومية، ويشمل تعريب التعليم الجامعى، ودعم المؤسسات العلمية والإنتاج الأدبى والعلمى والفنى، وتشجيع حركة الترجمة فى الأدب والعلوم والفلسفة إلى اللغة العربية.

سابعاً : يجب ان تحتفظ الدولة بدورها القيادى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى المحافظة على الثقافة والهوية القومية بمقاومة الضغوط الغربية لإتباع سياسات غير نابعة من المصلحة القومية. واود ان اشير هنا إلى ان قوى العولمة غير قادرة على أن تحكم سيطرتها إلا من خلال مؤسسات الدولة القومية ، التى تضع التشريعات والقوانين والقرارات التى تسهل هذه السيطرة. وفى نفس الوقت، فمازالت الدولة القومية تلعب دوراً لا ينافس فى مجال الأمن الداخلي، وتحقيق الاستقرار المطلوب الذى يسمح للشركات المتعددة الجنسية أن تمارس نشاطها الاقتصادى بما يعود بالفائدة على الطرفين. ومفهوم الأمن هنا يتعدى الإطار العسكري أو البوليسى إلى إطار أوسع هو الأمن الاجتماعى والاقتصادى، الذى لا يمكن أن يتحقق إلا فى جو من الاستقرار السياسى، والتفاعل الديمقراطى السليم بين المواطنين. ومما لا شك فيه أن التكتل العربي من شأنه أن يدعم قدرات الدول العربية فى هذا الاتجاه .

ثامناً : إن ما يثير القلق فى الحقيقة ليس مجرد الغزو الثقافى الغربى، فلدينا ثقافة بقيت متماسكة عبر العصور ، ولها نسق قوى يستطيع أن يتطور ويواجه المستقبل ، ولكن العامل الخطير هنا هو التبعية السياسية والاقتصادية التى تقود إلى الخلخلة الثقافية، وإلى الاهتزاز فى ثقة الشباب فى هويتهم العربية ، وإلى انتشار الشعور بالإحباط بينهم ، وخاصة مع حملات التشكيك فى كل ما هو قومي ، التى تقودها بعض



اجهزة الإعلام الأجنبية والعربية فى منظومة متسقة أهدافها .

ولست أرى فى هذا التحدي جديدا إلا من حيث مداه ، ومن حيث مقدار العجز الذى بلغته الدولة عن السيطرة والرقابة عليه. ويذكرنا ذلك بفترات قريبة من تاريخنا كانت مكرسة فيها محطات الإذاعة الأجنبية الناطقة بالعربية للتشكيك في هويتنا وفى عروبتنا ، إلا أن رد الفعل كان عكسيا ، فقد تمسكت الجماهير بعروبتها ، وافتخرت بهويتها ، وكان ذلك فى إطار عاملين أساسيين :

١ـ قوة المد القومي العربي فى الخمسينات والستينات الذى واكب حركات التحرر من الاستعمار الغربي ، والذى توفرت له القيادة التى نجحت فى إعادة طرح الفكر القومي مقرونا بالإنجازات القومية المعروفة ، وتجاوبت النخب المثقفة فى العالم العربي معه بإسهاماتها الفكرية ، وبالحوارات التى جرت بين فصائلها الفكرية المختلفة .

٢ ـ وصول ثمار التنمية الاقتصادية التى بدأت بعد التحرر من الاستعمار إلى الطبقة المتوسطة والطبقات الفقيرة .

إذن إن مفتاح التمسك بالهوية القومية والاحتفاظ بالتميز الثقافي يكمن فى الاستقلال السياسي المبني على حد أدنى من الاستقلال الاقتصادي وعدالة التوزيع ، والاتجاه إلى التكتل العربي على كافة المستويات ، أيا يكون الشكل الذى يتخذه هذا التكتل فى البداية .

ولا يجب أن ننسى أننا أصبحنا فى عصر بعث القوميات على مستوى العالم ، وذلك بعد انتهاء الاستقطاب الدولي فى زمن الحرب الباردة. ومن هنا أجد التناقض شديداً بين هذه الظاهرة العالمية نحو بعث القومية وبين الادعاءات من حولنا حول ضعف الارتباط القومي وضعف الهوية القومية فى العالم كله. فلماذا يؤدى هذا الوضع فى العالم كله إلى إثارة التميز الثقافي القومي ، ويؤدى فى وطننا العربي إلى الظاهرة العكسية ؟ اللهم إلا إن كانت الظاهرتان المتناقضتان تخدمان الهدف وهو تفكيك الدولة.

إن تلك حملة يجب ألا نتوقف عندها ، حيث أن القومية العربية توحد بين الأقطار العربية، بينما يذكى نمو الشعور القومي فى أوروبا مثلا الفرقة بين دول الوحدة الأوروبية ، ورغم ذلك اتخذت خطوات عملية على مدى نصف قرن جعلت من أوروبا قوة جديدة تستعد لتأخذ مكانها المميز.

لقد أقلق هذا الاختلاف فى مفهوم القومية فى العالم العربي عنه فى الغرب الكثير من الباحثين الغربيين ، وخاصة فى فرنسا. ومن هنا كانت الحملات المكثفة على دعوة القومية العربية منذ الخمسينات ، تلك الحملات التى لم تنجح إلا من الناحية الظاهرية فقط ، فالوجدان العربي مازال تنبض فيه الحياة ؛ تغذية الثقافة العربية والماضي المشترك ، وتدعمه اللغة العربية وتحميه ، ولكنه يحتاج إلى عنصر غاب سنوات طويلة وهو الإرادة العربية الواعية بقيمة التكتل العربي بدرجاته وأشكاله المختلفة ، وإن نبع هذه المرة من الحاجة إلى الاحتماء فى مواجهة قوى العولمة .

وإنه لمما يشجع على المضى فى هذا الاتجاه وجود عدو رئيسي للعرب وهو الصهيونية التى تعمل على استغلال قوى العولمة لمصلحتها ،وساعدها على ذلك آلياتها التنظيمية منذ بداية القرن. والأمثلة هنا كثيرة منها محاولة إسرائيل استخدام آليات السوق الرأسمالية لكى تجعل من نفسها وسيطا بين العرب والغرب ، وكذلك العمل على السيطرة على العديد من وسائل الاتصال العالمية لتنقل فى أغلب الوقت وجهة النظر الصهيونية .

إنه مع تقديرنا لصعوبة عملية التكتل العربي الفاعل ، إلا أنها قضية مصيرية ينبغي المضي فيها بصيغة جديدة تلائم العصر الذى نعيش فيه، وتحمى الهوية والسيادة فى العالم العربي فى الحاضر والمستقبل .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٧/١٩٩٩

مثقف العولمة .. بين الجائزة والوردة !!

د . مصطفى عبد الغنى

كنت على وشك الكتابة عن المائدة المستديرة التى عقدتها مجلة (سطور) عن كتاب المفكر التونسى الدكتور عبد السلام المسدى «العولمة والعولمة المضادة» والذى كان قد اثار لدى الكثير من الهواجس حول موقف المثقف العربى وما يتعين عليه عمله فى عصر العولمة خاصة انه تطرق الى انماط كثيرة للمثقف بعضها تدور فى فلك العولمة اضطرارا او اختيارا وبعضها يسعى الى اهتبال الفرص التى تمنحه اياها (العولمة السعيدة) فى تعبير الان مينك ..

اقول كنت على وشك الكتابة عن المائدة والكاتب لولا ان احداث الاسبوع دفعت بى الى ذروة الحملة الانتخابية التى اسفرت عن فوز الاستاذ ابراهيم نافع نقيباً للصحفيين ، وهو فوز كان منتظرا لاسباب كثيرة منها - واهمها فى رايى - موقفه المجيد والحاد من القضايا الوطنية والقومية.

وصحب هذا وغيره حادثة بسيطة تنامت الينا من اكثر من مصدر جعلتنا نتمهل كثيرا عند إعلان دعاة التطبيع .

ورغم ان قضية التطبيع مع اسرائيل يجب ألا تترك لمرات اخرى قبل تحرير الارض العربية بكامل ترابها ، فان هذه الحادثة البسيطة انتزعتنى من الحاضر الى الماضى ، ثم عادت بى من الماضى الى الحاضر مرة اخرى لأتمهل اكثر عند هذه الحادثة.

أثرت ان اذهب مباشرة الى هذه الحادثة البسيطة التى تشى بدلالات مركبة لا يمكن المرور عليها. وهى رغم بساطتها لا يمكن اهمالها، فالتاريخ هو الحاضر باثر رجعى، ومن ثم ، فمن البدهى الا يهمل اى انسان مايحدث فى التاريخ .

وهذا يعنى ان اية اشارة تاريخية - مهما يكن حجمها البسيط - يظل لها دلالة ابعد، وهو مايدفع بنا الى العود الى تلك الحادثة والتوقف عندها قبل ان نعاود التوغل اكثرفى الماضى

فما هى الحادثة القريبة؟

وما هوذلك الماضى البعيد ؟

لنتمهل أكثر...

[٢]

الحادثة تتلخص فى ترشيح احد اقطاب جماعة التطبيع لنيل جائزة «ديفيد بن جوريون» للسلام وهو احدى الشخصيات العربية المعروفة ، التى تعيش عصرنا او عصرها (لا اعلم؟) ا.

ورغم ان تفصيلات كثيرة عن الجائزة لا نعرف عنها شيئا ، ولم تصل اليها بعد وكالات الانباء ..فمن المؤكد ان هناك جائزة .

ومن المؤكد - كذلك - انها تمنح لاحد العرب او احدى الشخصيات المصرية.

وانها تشير- ايضا - الى مضمون خفى غاية فى الخطورة.

وانها - ايضا وايضا - تاتى فى هذه الفترة الحساسة من تاريخ المنطقة، حيث يتم إستبدال حكومة «ملك سابق» بحاكم جديد فى اسرائيل الآن ، فكلنا مازلنا نذكر كيف كان يطلق على الحاكم السابق لاسرائيل(ملك اليهود) وما فى ذلك من رموز لاتخفى عن الاذهان ..

هذه هى الحادثة ، وهى وان بدت بسيطة فى الظاهر ، فان دلالتها تفوق اى اثر لاية حادثة معاصرة ، وهو مايدفع بنا الى استدعاء التاريخ ، او - بشكل ادق ان يستدعينا التاريخ ، فيعود بنا الى اعماقه ، بدلا من ان نعود نحن اليه .

والتاريخ هنا هو التاريخ القريب، تاريخ الفترة التى جاء فيها نابليون الى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ، ثم سعى المستعمر/المستعمر - لا المستعمر/المتحضر كما يزعمون - ليحاول ان يخدع العالم ، عالم الدين، ويمنح بعض العلماء ، بعض الاوسمة او الاوشحة محاولا خداعهم بها .

والعودة للتاريخ هنا لا تخفى عن الذهن الواعى

ونؤثر ان نسجل هنا ما قاله عبد الرحمن الجبرتى - مؤرخ مفترق الطرق ، كما يطلق عليه - وسوف يكون استدعاؤنا له عبرماقاله بالنص ..

فحين يستهل شهر ربيع الاول بيوم الاثنين سنة ١٢١٣ فى تعبير صاحب (عجائب الآثار) نقرأ للجبرتى هذا النص :

[(وفيه) طلب صارى عسكر بونابرته المشايخ فلما استقروا عنده نهض بونابرته من المجلس ورجع وبيده طيلسانات ملونة بثلاثة الوان ،كل طيلسان ثلاثة عروض ابيض واحمر وكحلى ،فوضع منها واحدا على كتف الشيخ الشرقاوى فرمى به على الارض واستعفى وتغير مزاجه وانتقع لونه واحتد طبعه فقال الترجمان: يامشايخ انتم صرتم احبابا لصارى عسكروهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته فان تميزتم بذلك عظمتكم العساكر والناس وصار لكم منزلة فى قلوبهم ..

فقالوا له: لكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين .

فاغتاظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين انه قال عن الشيخ الشرقاوى انه:

- لا يصلح للرياسة ونحو ذلك .

فلاطفه بقية الجماعة واستعفوا من ذلك فقال لهم: ان لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار فى صدوركم وهى العلامة التى يقال لها الوردة فقالوا :

- امهلونا حتى نتروى فى ذلك واتفقوا على اثنى عشر يوما

(وفى ذلك)

حضر الشيخ السادات باستدعاء فصادفهم منصرفين فلما استقر له الجلوس بش له وضاحكه صارى عسكر ولاطفه فى القول الذى يعربه الترجمان واهدى له خاتم الماس وكلفه الحضور فى الغد عنده واحضر له جوكار اوثقه بفراجته فسكت وسايره وقام وانصرف فلما خرج من عنده رفعه على ان ذلك لا يخل بالدين.

(وفى ذلك اليوم) ..الخ]

وينتهى كلام الجبرتى ولا ينتهى مايثيره من تداعيات بدهية لا تحتاج الى تفسير.

[٣]

اول مايلفت النظر فى نص الجبرتى، ان المثقف المعاصر هو هو المثقف القديم

ففى حين كان المثقف السابق هو (عالم) بحكم الخروج من الفترة العثمانية ، كان المثقف الجديد هو (الافندى) بحكم حركة محمد على فى التحديث ومن المعروف تاريخيا انه تجاهل علماء الدين فى بعثاته ، فعادت البعثات على شكل (افندية) تعرف العلم الغربى وتتحلى بازيائه ، ومن ثم، فان المثقف اختلف فى طبيعة تحصيله للعلم دون ان يختلف فى موقفه ..

والدليل على ذلك اننا نرى ان الافندى الان (الذى هو سليل عصر التحديث الغربى فى القرن الماضى) يتباين فى مواقفه ، وان ظل الموقف المهادن هو الموقف نفسه الذى عرفناه فى عصر الجبرتى .

هذا لا يمنع اننا عثرنا على مثقف معارض للمستعمر مناقضا لمايريده ذلك المستعمر متمثلا فى الشيخ الشرقاوى - كما نرى - لكننا فى الوقت نفسه لا نعدم هذا المثقف المهادن .

هذا المثقف الاخير - المهادن - عرفناه فى عصر الجبرتى فى هيئة الشيخ السادات الذى بتعبير الجبرتى (سكت وساير)، كذلك عرفناه فى عصر العولمة فى هيئة «مثقف السلام الذى بتعبير وكالات الانباء ينتظر الحصول على الجائزة.

الاول قبل خاتم الماس.

والاخر قبل بهاءالجائزةالمضلل.

الاول قبل الوردة وفرح بها.

والاخر قبل الماس وسر به.

هل نلاحظ شيئا آخر ،

فمن حيثيات منح الجائزة عند (بونابرته) ان يستطلم القائد العام الفرنسى التاثير بها

على العالم(المثقف) على اعتبار انه المدخل المؤثر على الجماهير ، والواعى بحكم كونه (قائد راى)OPINION LEADER .

وهذا يعنى انه سيقود ويؤثر فى آراء الجماهير بحكم هذه المنزلة التى يتمتع بها بينهم كما يشار الى ذلك فى ادبيات العلوم الاجتماعية ؛ ومن ثم ، فقد بات مضمونا لدى الفرنسيين او ظنوا انهم قادرون على التاثير فى الجموع مادامت النخبة المثقفة(وكانت دينية فى ذلك الوقت) قد انقادت امامهم وتمثلت بافكارهم بل و«لاطفتهم» فى عبارة الجبرتى حول موقف الشيخ السادات .

هذه الحيثية ، هى التى ستقود (بعض مدعى الدعوة للسلام) فى المعسكر الاسرائيلى الى محاولة شق المثقفين العرب ، وذلك بالتلويح اليهم بالجائزة كاحد الشروط لاستمرارهم فى الدور الذى رسم لهم كمعبر ينفذون من خلاله الى عقول الجموع الشعبية لنشر مايزعمون انه «ثقافة السلام» المزعومة!!

فاليوم يذهب هذا المثقف الى اسرائيل لنيل الجائزة، والأمس يذهب اليه المستعمر الفرنسى فى بلاده/ بلادنا لتعرض عليه الجائزة التى سعى اليها فقبلها؛ والآن سعت هى اليه فانصرف اليها.

بقى ان نقول ان (مدعى السلام) - على الجانبين - لم يحاولوا خلط الاوراق وحسب ، بل انهم يسعون الى الظهور بذلك بهدف آخر؛ هو اعادة ترتيب الاوراق بما يتوافق مع اهدافهم المعلنة ، خاصة ، اننا فى عصر الملك الجديد(باراك) الذى لم يقدم حتى الآن مايدل على حسن النية، ونظرة سريعة الى ما اعلنه فى برنامجه الانتخابى توضح (انه صاحب (اللاءات) الشهيرة كما اشار اكثر من مثقف واع لا يريد الجائزة .. أو حتى الوردة!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٩

شباب وتنمية وعولمة

عبداللطيف الهرماسي *

■ شكلت التنمية في العصر الحديث، وعلى الأخص غداة الحرب العالمية الثانية مطلباً مشتركاً للحكومات والقوى الاجتماعية. كما عرف عالمنا الحديث سياسات وتجارب انمائية متنوعة تصدت للتبشير بها او تبريرها نماذج نظرية عقدت السيطرة لبعضها في مراحل محددة.

من ابرز سمات هذا المطلب الانمائي وهذه السياسات والنماذج النظرية النبرة التفاؤلية التي طغت عليها: اي تفاؤلها بقدرة مختلف المجتمعات البشرية على تجاوز أوضاع التخلف وما يرتبط بها من فقر وفوارق اجتماعية وأمية، وأي ارتقاء بها من حالة الخصاصة الى مجتمع الوفرة والرفاه، وهو تفاؤل وجد سنده الاساسي في الاعتقاد المشترك بحتمية التقدم والقدرة على تحقيقه.

واليوم تطرح بإلحاح إعادة النظر في ما كان يعد لفترة قريبة من باب المكتسبات ويطالب عديد المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية بمراجعة الاشكالية والمعارف المتعلقة بالتنمية، مراجعة تدعو اليها ازمة مزدوجة تطاول سيرورات التنمية في العالم الثالث.

وبصورة اعم على صعيد عالم تنامت فيه مظاهر التبعية المتبادلة، كما تشمل الإيديولوجيات والنظريات التي مثلت خلفية للسياسات الانمائية. والى هذه الازمة موطئ يتمثل في ظاهرة العولمة المتنامية بما تطرحه من أسئلة وما تدفع اليه من مراجعات.

تكمن هذه التغيرات وراء محاولة تعميق النظر في المدلول التاريخي لسيرورات التنمية وفي حصيلتها والبدائل الممكنة لها انطلاقاً من جهد فكري يذهب الى تفكيك المفاهيم التي شاع استخدامها ولاجل ادراك افضل لمعطيات واتجاهات الجدل الذي يدور حول التنمية، من المفيد التذكير باهم معالم التصور الذي كان سائداً والذي يتلخص في انموذج التحديث القومي.

وبقطع النظر عن الصيغ المختلفة التي اتخذها هذا النموذج المؤسس، من نظرية المراحل لروستوف الى المدرسة الانتشارية، فهي تشترك في مجموعة من الفرضيات نوجزها بما يلي:

- إدراك التنمية على معنى النمو الاقتصادي المعبر عنه بتزايد الناتج الداخلي الخام او معدل الدخل الفردي.
- اعتبار التصنيع محركاً للتنمية.
- القول بالتلازم بين التنمية والتحديث، ويغطي هذا المصطلح الاخير سيرورة التصنيع والعقلنة والعلمنة والفردانية. كما يمثل سيرورة لبث الحراك الاجتماعي والجغرافي والتغلب على مقاومة الذهنيات والبنى الاجتماعية التقليدية.
- اعتبار هذا النموذج، المستخلص من تجربة الغرب، مطروحاً للمحاكاة من جانب المجتمعات الطامحة الى التنمية.

كان النقد الاساسي الذي وجه الى هذا النموذج منصباً على طبيعة رؤيته للتاريخ، فهو ينطلق من فلسفة التطور والتقدم التي تتغذى من منظور مركزي غربي للتاريخ وللعالم. طبقاً لهذه الرؤية فإن مجتمعات الغرب تخط الطريق التي ستسلكها سائر المجتمعات الاخرى وتبين لها بالتالي صورة مستقبلها. كذلك يكتسي كل ما هو حديث افضلية مطلقة على حساب التقليدي الموسوم بالجمود والتخلف.

على رغم هذه المطاعن حقق نموذج التحديث نجاحاً كبيراً في صفوف النخب السياسية والاقتصادية بالعالم الثالث. ذلك ان الفئات الاجتماعية الصاعدة كانت تريد تحسين موقعها وبسط مراقبتها على الموارد بتطوير القطاع العام وبناء صناعة وطنية.

وفي هذا السياق التاريخي وفرت نظرية التحديث عناصر عقيدة انمائية تعتبر نمو التصنيع محركاً للتنمية القومية ورهيناً بتعبئة الموارد من القطاع التقليدي، اي من الزراعة والريف، وتحويلها نحو الصناعة والبنى الاساسية.

ومع استيراد هذا النموذج الانمائي ثم ايضاً استيراد انموذج الدولة القومية الى مجتمعات يتسم اغلبها بضعف بنية الدولة إن لم يكن بغيابها. كما تشكلت نخبة مسيّرة تعاملت مع مجتمعاتها كقوة خارجية، على أصعدة ثلاثة: أولها استنزاف الأرياف وما تسبب في تسارع الهجرة الى المراكز الحضارية على رغم محدودية



قدرتها على استيعاب السيول البشرية الزاحفة، وثانياً ان هذا النمو كان تابعاً على مستوى الاستراتيجية والمصادر المالية لمراكز القرار الدولية، وثالثها ان التدخل المكثف للدولة كان مصحوباً باخضاع مؤسسات المجتمع المدني وقيام أنظمة سلطوية فرضت توجهاتها وخياراتها على المجتمع الاهلي بشكل فوقي.

بدأت المؤشرات على وجود أزمة في سياسات التحديث تظهر منذ السبعينات. وفي تعارض مع النزعة التفاؤلية اتضح ان الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي لم تتراجع سواء داخل الاقطار الفقيرة او الغنية أو داخل كل قطر، كما فقد هدف «اللحاق» بركب البلدان الصناعية مصداقيته، وتتابعت تقارير المؤسسات الدولية حول وجود مئات الملايين من الاشخاص ممن يعيشون في حال فقر مطلق، محرومين من السكن والتعليم والرعاية الصحية.

في تقرير سنة ١٩٧٨ لروبير ماكنمارا، رئيس البنك العالمي انذاك، جاء «ان الهدف المتمثل في ردم الهوة في الدخل الفردي بين البلدان المتطورة والأخرى السائرة في طريق النمو لم يكن قط واقعياً، وان من بين البلدان السائرة في طريق النمو الاكثر ديناميكية، فإن سبع دول فقط يمكنها ادعاء سد الفجوة خلال قرن، وتسعة بلدان أخرى يمكنها ذلك من هنا الى الف سنة»!!

صدر هذا التصريح المغرق في التشاؤم والأزمة العالمية في بداياتها. ولكن منذ أواخر السبعينات استفحلت الازمة فاتخذت طابعاً كونياً كما تفاقمت أوضاع الأقطار الأكثر فقراً. ولم يقف الامر عند حدود البؤس المادي، بل تجاوزه الى اتساع نطاق الحيرة وعدم الاطمئنان بعلاقته بظواهر الفساد والاستبداد الحديث، وبصراع القيم ومظاهر الرفض لنموذج المجتمع الغربي. كما أدت سياسات الاقصاء وعدم الوفاء بوعود التنمية الى اضعاف الشعور بالمواطنة وتفكك عديد «الدول القومية» وفقاً لخطوط التضامنات الاثنية او الدينية.

من جهة المركز الراسمالي العالمي جاء الرد على الأزمة بتعميق ظاهرة التدويل والدفع باتجاه العولمة. فالقوى الاقتصادية والمالية المهيمنة استغلت مصاعب أقطار العالم الثالث الغارقة في الديون سلبيات النموذج القائم على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي كي تفرض علاقة قوة جديدة، أتاحت لها، عبر آليات عمل المؤسسات المالية الدولية، إملاء عقيدة انمائية جديدة» شعارها تفوق آليات السوق ووسائلها نزع التقنيات والإقلاع عن حماية السوق القومية والمستهلك وعقلنة التسيير وطلب النجاعة والمردودية.

هكذا انخرط معظم اقطار العالم الثالث في برامج للتعديل الهيكلي أخضع الاقتصاد والسياسات الاجتماعية للمعايير الدولية لتثمير راس المال دونما كبير اهتمام بالأوضاع والحاجيات الخصوصية للبلدان السائرة في طريق النمو.

ولم يقتصر الامر على تفكيك التيار العالمثالثي، بل اكتسح الهجوم الليبرالي ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي وغمرت موجته سائر البلدان الصناعية، وأطلت العولمة برأسها مؤذنة بكوننة اقتصاد السوق والتبادل الحر في كافة المجالات، ونهاية احتكار الدولة لإدارة التنمية في النطاق القومي.

كان لهذه التطورات انعكاساتها على الصعيد



الفكري، اذ تعددت المساهمات التي تناولت نقد مفهوم التنمية والمصادرات التي يستند اليها، كما تناولت العولمة وآثارها. وبوسعنا في هذه المستجدات في الفكر الانمائي ان نشير بالخصوص الى ثلاثة اتجاهات او منظورات نقترح تسميتها كما يلي: منظور العولمة، المنظور الديموقراطي، والمنظور الثقافي.

يعتبر الاتجاه الأول ان مفهوم التنمية ليس سوى اسم جديد للثورة الصناعية وان هذه الاخيرة ليست سوى الأسطورة المؤسسة للنظام الراسمالي وللحداثة، وهي اسطورة تقوم على خطأ اساسي: فالدول الحديثة ليست الإطار الرئيسي للتطور التاريخي، وانما هي مؤسسات داخلية تقوم عليها منظومة الاقتصاد - العالم الراسمالي. وعلى كل فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي بلغ غاية توسعه الفضائي، وإذا حصل أن التحقت منطقة او قطر بالمركز فهذا يعني ان منطقة أخرى ستغادره. والنتيجة هي ان التنمية القومية مستحيلة التحقق بالنسبة لأغلب الاقطار. كما يبين هذا الاتجاه التناقض الذي يقوم عليه مفهوم التنمية، اذ يعطي الزيادة في الانتاج واللحاق بالبلدان الاكثر تطوراً، وفي نفس الوقت يتطلب منه تحقيق المساواة الاجتماعية أو الحد من الفوارق، وهذان هدفان لا يتلاءمان بالضرورة، بل يمكن أن يتعارضا.

المنظور الثاني ينطلق من ظاهرة مرافقة لعولمة الاقتصاد. وهي بروز اقطاب اقتصادية سباقة ليس لها بالضرورة قاعدة ترابية محددة، كما انها مفتوحة على بقية العالم على صعيد تدفق المنتوجات والتقنيات والمعلومات والرساميل. الأمر الذي يجعل الاستثمار والتراكم مسؤولاً اكثر واكثر إزاء المعطى الاقليمي، ويسلم في تفتيت مكونات الحياة الاقتصادية القومية ويضعف دور الدولة القومية، كما يهدد فرص التطور الديموقراطي.

اما بديل هذا التيار النقدي فيتمثل في الفصل بين التنمية والتراكم من جهة، والربط بين إعادة بناء دائرة التنمية وتوسيع دائرة الديموقراطية، من جهة ثانية. يقتضي المطلب الاول دعم التنمية المحلية ومراعاة التوازن بين المناطق واعادة بناء الأرياف واعادة الاعتبار للمدن في نطاق احترام هويتها التاريخية. وفي هذا الإطار فإن احد الرهانات الرئيسية للديموقراطية هو ايجاد فضاء سياسي يتيح تحديد افاق للتنمية لا تكون خاضعة لضغوط التراكم المدوّل. فتوسيع حقل الحريات الملموسة للمواطن يتقاطع مع حقل التنمية، بما ان تلبية الحاجات تفترض تمكين المواطنين من قول كلمتهم في شأن معايير استخدام الموارد، وبالتالي ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

مع المنظور الثقافي ننتقل من البحث عن بدائل انمائية الى البحث عن بديل للتنمية ذاتها. في البداية تناول النقد المنطلقات الايديولوجية لتصورات المنظرين الغربيين والنخبة الانمائية بالعالم الثالث في اعتبار التنمية مساراً كونياً وحيد الاتجاه. وكان يستهدف البحث عن بديل لذلك النموذج. إلا أن عدداً من الباحثين تجاوز هذا المأخذ العام الى رفض مفهوم التنمية ذاته ورفض عدة مفاهيم ملتصقة به مثل «نمو قوى الانتاج» و«التبعية» و«التنمية المحورة ذاتياً» و«التراكم القومي» باعتبارها اوهاماً او تسهم في نشر الاوهام بأن التنمية مقولة طبيعية. كما دعوه الى ان تطور مجتمعات العالم الثالث، مفاهيمها العلمية الخاصة على ارضية تحديد مستقبل لمشاكلها ولحلول هذه المشاكل.

حصل الانقلاب في منظورات دراسة التنمية في الوقت الذي أصبح معه الاستقلال الثقافي ازاء النموذج الغربي اكثر صعوبة بكثير من ذي قبل. ورغم ذلك يبقى هذا الاستقلال الثقافي شرطاً لإمساك شعوب العالم الثالث بزمام المبادرة في تقرير مصيرها. ولكي تكتسي التنمية معنى الحركة التي تستعيد بها التحكم في اختياراتها. وهذا ممكن اذا نظرنا الى العولمة لا باعتبارها مسيرة حتمية نحو تفسخ وذوبان الثقافات الخصوصية والخصوصيات القومية، وانما كسيرورة تناقضية لا بد ان تفرز القوى المناهضة لنزعات الهيمنة الكونية والشمولية والاحادية والإقصاء.

* استاذ علم الاجتماع - الجامعة التونسية.



المصدر : الـوفـد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ / ٧ / ١٩٩٩

سؤال الهـــوية بين «خاتمى» وأمين معلوف

«أصعب أسئلة العولمة، ليست تلك المتعلقة بالقدرات التقنية والمبارزات التنموية، وإن كانت من تحدياتها العميقة، أصعب أسئلة العولمة وأكثرها تجذرا، هو سؤال الهوية، فثمة شعور بأن نمطا وحيدا يراد له أن يسود، طريقة وحيدة للحياة ينبغي ان تطغى، أمريكية فى تجلياتها الأساسية، غربية ومتفرنجة فى أحسن الفروض.

وإزاء هذا السيل الأمريكي الجارف، ثمة حيرة وقلق مشروعان يعبر عنهما الفرنسى بنفس الحدة والمرارة التى تجدها لدى المصرى والايرانى والهندى والزيمبابوى.»

وسؤال الهوية فى كل الأحوال ليس ترفا او رياضة فكرية حالمة، يمارسها مثقف نخبوى على ضفاف بحيرة لا تعرف صخبا، بعدما تمخضت أمواجها المتلاحقة عبر سنوات طويلة، عن انتصار ساحق للنموذج الراسمالى الأمريكى، اعتبره «فوكو ياما» فى اطروحته الخطيرة نهاية للتاريخ، فيما راى مواطنه «هنتجتون» ان ثمة أذيالا ينبغى «دهسها» ليسود هذا النموذج، فيما وصله فى اطروحته الأكثر خطورة بـ «صراع الحضارات».

سؤال الهوية يعبر فى جوهره عن قلق حضارات قديمة ، سادت ثم بادت، لكن قيمها الثقافية الأساسية مازالت ماثلة فى عقول وافئدة ابنائها، ما يخلق تناقضا وارتباكا مبعثه الرغبة ـ وربما حتمية ـ الاندماج فى حضارة جديدة هى الأكثر انجازا وفاعلية وطغيانا وشراسة إن شئت فى عالمنا المعاصر، فى وقت تناقض فيه هذه الحضارة الفتية قيما اساسية قامت عليها حضارات قديمة ، تراجع عطاؤها فى عالم اليوم وذبل شأنها.

وبين سيل من الكتابات العربية وغير العربية فى العولمة وآثارها وتوابعها، بين يدى اجتهادين اراهما على جانب كبير من الأهمية، يتفقان احيانا، ويفترقان فى مواضع اخرى بحسب موقع كل منهما وخلفيته الفكرية وتجربته الشخصية، وإن سادت كليهما روح انسانية بالغة الشفافية والصفاء.

الاجتهاد الأول صاحبه الرئيس الإيرانى الدكتور محمد خاتمى، وهو مفكر عميق ينتمى الى التيار الاصلاحى المستنير بين مفكرى الاسلام على مر العصور. واجتهاداته ـ كما سنلاحظ ـ تتميز برؤية إنسانية عميقة وشاملة، تحترم المنجز الحضارى ايا كان مصدره. وتتمسك بقوة فى الوقت نفسه، بثوابت لا مجال للتفريط فيها، وفى القلب منها الإسلام وتعاليمه.

والاجتهاد الثانى يقدمه باحث ومفكر واديب لبنانى يعيش فى فرنسا منذ ربع قرن تقريبا، يحمل جنسيتها ويكتب بلغتها وهو حائز على جائزة «جونكور» الأدبية الفرنسية قبل سنوات قلائل، وتأتى خصوصية تجربته من كونه يحمل جنسيتين ولغتين، وهو مسيحى مارونى يكن تقديرا كبيرا كما سنلاحظ للحضارة العربية والاسلامية التى يرى انها كانت دائما فى عصور تفوقها وازدهارها اكثر سماحة ورحابة من حضارة اوروبا.

ثقافة أم حضارة

ينفذ الدكتور محمد خاتمى فى كتابه «الإسلام والعالم» الصادر عن مكتبة الشروق منذ السطور الأولى الى جوهر المشكلة، فهو يعترف بما قدمه الغرب للإنسان من منجزات وثمار عظيمة، ومن معضلات ومشكلات جمة بحد قوله، ويعتبر «أن عالم اليوم هو عالم الغرب الفكرى والاخلاقى والفنى، ويتساءل لماذا تبدو مشكلاتنا رغم استفادتنا من المنجز الغربى اكثر واعقد من مشكلات الأوروبيين؟ ويجيب بأن ثقافة الغربى تنسجم مع حضارته، ومن ثم لا مشكلة لديه، وغياب هذا الانسجام هو سبب مشاكلنا وتناقضنا واهتزاز شخصيتنا.

وسنلاحظ هنا أن الدكتور خاتمى يميز بوضوح بين الثقافة والحضارة فبرغم أن الأولى ركيزة الثانية، إلا ان ذبول الثانية واندثارها لا يعنى فناء كل أثر للأولى، وهو ما يطرح سؤال الهوية بشكل اكثر وضوحا: نحن المسلمين نريد أن نعيش عصرنا ونستفيد من انجازه الحضارى أيا كان مصدره، دون ان نفقد هويتنا التاريخية التى هى الإسلام فماذا نفعل؟

بكل تواضع، يعترف خاتمى انه لن يقدم وصفة جاهزة وانه لا يقدر على ذلك لكن يقدم اجتهادا قد يتلاقى مع اجتهادات اخرى فى مواضع ويفترق عنها فى مواضع، والبديهة التى يقدمها فى البداية عن حاجة الإنسان الماسة إلى الدين، يتفق معه فيها أمين معلوف كما سنرى مع اختلاف المواقع، والدين الذى يرمى اليه خاتمى ايجابى ومشتبك مع الحياة والعصر، وهو يميز بذكاء بين جوهر الدين وسعى المجتهدين، فالأول مطلق ومقدس، أما الثانى فنسبى ومتغير ولا يصح إلا أن يكون كذلك، ولا يصح من ناحية ثانية أن ينقل احدى صفات القداسة والاطلاق والسمو التى تميز بها جوهر الدين، إلى تصوراته النسبية والمحدودة بالزمان والمكان، لكن كيف يمكن توظيف هذه الرؤية فى الاجابة عن سؤال الهوية؟

يقول خاتمى: «لابد لنا فى مرحلة المعرفة من النظر إلى الغرب نظرة محايدة لا تشوبها العواطف. لنتعرف عليه ونقف على ابعاده، ينبغى علينا التنبه واليقظة لدرء اخطاره من جهة، وللاستفادة من انجازاته ومعطياته الانسانية من جهة اخرى، وهذا ممكن إذا ما نضجنا فكريا وتاريخيا، وتوافرت لدينا القدرة على التشخيص والانتقاء»

عماد الغزالي

وفى دراسته المهمة عن التراث والتنمية والحداثة، يؤكد خاتمى على أن الحداثة ليست نهاية المطاف، لكنها مرحلة عابرة فى تاريخ الانسانية والتنمية التى تقوم على ركائز الحداثة ليست مسلمات ينبغى قبولها على اطلاقها، والحل فى رايه أن نتسلح بروح نقدية حقيقية، فى التعامل مع التراث والحداثة معا، فليست ثمة ما يمكن اعتباره مقدسا فيهما.

وفى مبحث أخر عن الدين والديمقراطية يؤكد خاتمى فى أكثر من موضع انه لا نجاة لشعوب العالم النامى والدول الباحثة عن تنمية حقيقية إلا بالديمقراطية. وفى رايه ان الشعب هو أساس كل سلطة وشرعية كل حاكم، حين يطرح خاتمى ما يراه تناقضا ظاهريا بين التنمية التى هى فى حاجة إلى الحرية كى تتحقق، والحرية التى هى بحاجة إلى مجتمع رشيد وناضج لتنمو، فإنه يؤكد دائما على اسبقية الحرية على التنمية مهما كانت الادعاءات فلا يجوز برايه ان تؤجل الديمقراطية وتعطل الحريات بزعم التنمية، فالحرية هى شرط التنمية الضرورى وضمان استمرارها.

هويات متعددة

ما يقدمه امين معلوف فى كتابه «الهويات القاتلة» الصادر اخيرا عن دار النهار فى بيروت، طرح مغاير يستند الى تجربته الخاصة كما اشرنا ويستفيد ايضا من مأسى التجربة اللبنانية فى تفتيت الهويات ونتائجها الدامية خصوصا وانه فى منذ ربع قرن من أتون هذا الجنون المطبق.

للوهلة الأولى يبدو أن امين معلوف يدعو إلى تذويب الهويات، فهو يقول انه أجاب دائما عن السؤال عما إذا كان لبنانيا ام فرنسيا بانه الاثنان معا، وهو يرى أن الهوية لا تتجزأ، إنما هى تتكون من مجمل العناصر التى تؤلفها وفق تركيب خاص يختلف من شخص إلى أخر.

ويقدم نماذج عديدة من واقعنا المعاصر، لعداءات تنشب بين الاشخاص لأسباب مختلفة، فالاتراك والأكراد مسلمون ويقتل بعضهم بعضا، والهوتو والتوتسى من الكاثوليك ويقتل بعضهم بعضا، والتشيك والسلوفاك من الكاثوليك ويقتل بعضهم بعضا، واليوغوسلافى الذى كان يعبر بذلك عن هويته قبل عشرين عاما مثلا، لم يعد اليوم كذلك، صار كرواتيا أو صربيا أو بوسنيا.. إلخ، وهو يستنتج من عرضه التاريخى وانتقاداته الذكية، أن الهوية مجموعة انتماءات تقع فى ترتيبة غير ثابتة، فقد تكون اللغة يوما هى عنصر الانتماء الرئيسى وقد يكون الدين وقد تكون الطبقة او اللون او القومية.. إلخ.

امين معلوف، فى ضوء المجازر التى تحيق بالعالم يرفض ما يسميه المفهوم القبلى للهوية، وهو مفهوم لا علاقة له بالانتماء وإنما يرتبط اساسا بمخاوف تهدد الجماعة، مما يدفعها بحسب قوله إلى انتاج القتلة لتستمر المأسى إلى ما لا نهاية.

ويعتقد معلوف ان فى كل مجتمع ملايين الاشخاص الذين يحملون انتماءات متنوعة، وهؤلاء هم صلة الوصل بين مختلف الجماعات والثقافات، اما العاجز عن الاضطلاع بوضعهم المتنوع، فسينضمون حتما إلى صفوف القتلة.

وفى مواجهة الأخر يدعو معلوف إلى التعامل بثقة وثبات وكرامة، ويقول: برغم كونه مبدعا باللغة الفرنسية: «إذا كان من أدرس لغته لا يحترم لغتى لا يعود تكلمى لغته دليل انفتاح، بل فعل تبعية وخضوع».

وبرغم رفضه للحجاب، فإنه يقدم فى مبحث خاص برهانا عمليا على امانته العلمية، فهو يبدى اعجابا شديدا بالتسامح الذى اظهرته الحضارة الاسلامية فى تعاملها مع ابناء البلاد التى دخلها المسلمون، ويدين فى الوقت نفسه روح الاستبداد والقهر التى تعاملت بها اوروبا مع اهالى البلاد التى دخلتها جيوشها، ويؤكد رفضه للفكرة التى يروج لها البعض، من أن الحضارة المسيحية هى فى حقيقة أمرها حضارة التسامح والمحبة، بينما الاسلام رمز كل تعصب واستبداد والأمر فى رأيه يرجع الى حالة عدم الأمان التى تشعر بها المجتمعات الاسلامية وحالة القهر التى يعانيها المسلمون سواء تحت وطأة حكام مستبدين أو بفعل نظام عالمى ظالم، ما يجعلهم يشعرون أنهم مهددون فى وجودهم، وهو ما يدفع البعض منهم الى اتخاذ اكثر المواقف تطرفا».

لكن معلوف برغم اعترافه بالدين، يحلم بعالم لا يكون فيه للدين مكان فى هوية الشخص، يقول: «لا احلم بعالم لا مكان فيه للدين بل بعالم تنفصل فيه الحاجة إلى الروحانية عن الحاجة إلى الانتماء (....) إن فصل الكنيسة عن الدولة ليس كافيا، وما يوازيه أهمية هو فصل الدين عن الهوية».

إن رياح العولمة فيما يرى معلوف، ستقود حتما إلى هذه النتيجة، أى أن يصبح الانتماء الى الجماعة البشرية هو الانتماء الرئيسى، دون أن تلغى انتماءاتنا الخاصة، ويرى معلوف ان الانتماء الذى نكتسبه من زماننا ومعاصرنيا، هو الأكثر تحديدا لنا، من ذلك الموروث عن الأجداد والتقاليد والجماعة الدينية.

إن الخلاصة التى يقدمها لنا معلوف فى كتابه تقول انه بقدر ما تهدد العولمة التنوع، بقدر ما توفر فرص اثبات الخصوصية وتاكيدالهوية، وهى فكرة تبدو متعارضة ومتناقضة ظاهريا، لكنه يصر عليها، مؤكدا ان القدرات الهائلة لوسائل الاتصال الحديثة، ستؤكدها يوما بعد أخر.

ومثل الدكتور خاتمى يؤكد معلوف على اهمية دعم الديمقراطية.. «فالسلطات التى تعادل الحياة الديمقراطية تساهم فى تعميق الانتماءات التقليدية (.....) فإذا أردنا القضاء على التفاوت والمظالم والتوترات العرقية أو الأثنية أو الدينية، فلا بديل عن السعى أن يعامل كل مواطن ايا كانت انتماءاته كمواطن كامل الحقوق».

كما نرى فإن ثمة تمايزات اساسية بين ما يطرحه الدكتور خاتمى، وما يطرحه امين معلوف، إذ تبدو افكار معلوف أقرب إلى اليوتوبيا منها إلى التحقق، لكن ما يثيره الاثنان، خاتمى ومعلوف، يستحق فعلا ان يناقش بجدية وصراحة.



بعدي

أوطان للبيع!

مع انتهاء سنوات القرن العشرين ودخول العالم للالفية الميلادية الجديدة نجد خريطة العالم حاليا فى حالة مخاض شاملة تتحرك فى كل الاتجاهات لتخرج لنا خريطة جديدة يتم رسم حدودها فى مراكز صنع القرار العالمية.

وما سوف يحدث للمنطقة العربية فى اوائل القرن الحادى والعشرين سيكون هو نفسه ما حدث لها تقريبا فى أوائل القرن الحالى عندما اعيد رسم خريطتها وتقسيم اراضيها فى الاتفاق الشهير المعروف باسم سايكس - بيكو عام ١٩١٦ من جانب قطبى العالم انذاك فرنسا وبريطانيا.

والفرق بين الحالتين هو ان الوضع كان يدار فى الماضى باسلوب الامبريالية والاحتلال العسكرى اما الآن فالوضع يخضع لمبادىء العولمة والنظام النقدى العالمى واتفاقية منظمة التجارة العالمية.

والعولمة تحبذ فتح الحدود وتوسيعها وحرية انتقال راس المال والسلع والافراد كما افرزت ايضا ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات او عابرة القارات.

ومن اخطر التصريحات التى خرجت فى إطار ترتيبات اعادة رسم المنطقة من جديد، ما ادلى به زعيم احدى الجماعات العراقية المعارضة التى تدعمها واشنطن وقال فيها ان هناك ترتيبات امريكية ايرانية للتعاون بين الجانبين للاطاحة بنظام الحكم العراقى.

وقال ايضا ان الترتيبات تقضى بموافقة واشنطن على تقديم اجزاء من نهر شط العرب العراقى لإيران بعد ان ينجح تعاون الجانبين فى اسقاط نظام بغداد وتنصيب حكومة جديدة!

فهل يعنى هذا ان موسم بيع اراضى المنطقة للاطراف الخارجية قد بدا؟

ان هذا التصريح ينذر بخريطة بالغة السوء للعالم العربى ستتكرر فيها ماساة فلسطين وسيكون لدينا فى القرن الجديد لاجئون عراقيون ولاجئون سودانيون بالاضافة للاجئين الفلسطينيين.

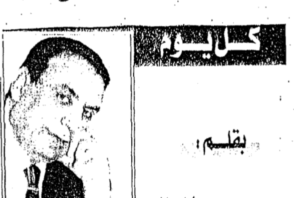
ولا يتبقى سوى ان نكرر ما قاله المؤلف العبقرى شكسبير «ان الذئب ما كان ليصبح ذئبا لو لم تكن الخراف خرافا»..!

أشرف زيدان

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / ٧ / ١٩٩٩





كل يوم

بقلم : مرسى عطا الله

والوعى وحده ليس كافيا !

من الذى يفرض النظام والانتظام فى أى مجتمع ... هل هو احترام القانون ... أم هو هيبة السلطة ... أم أنه انعكاس لدرجة الوعى وادراك الجميع بأن البديل لذلك هو «الفوضوية» التى يمكن تحت ظلالها استباحة كل شئ واستثناء أى شئ والاحتكام لقانون الغابة القديم الذى يسمح للقوى ان يفعل مايشاء حيث تكون القوة وحدها هى سيدة الموقف سواء كانت فى شكل مال أو نفوذ أو قوة بدنية واجتماعية؟

وبادئ ذى بدء اقول ان احترام النظام العام وجدية الانتظام فى دولاب العمل العام هما العنوان الرئيسى لأى مجتمع متقدم فليس هناك دولة بلغت درجة من التقدم والرقى والنهوض بعيدا عن التطبيق الصارم والدقيق للافتة احترام النظام العام وجدية الانتظام فى دولاب العمل العام.

واحترام النظام العام يبدأ باحترام الدولة - قبل الأفراد - لكل حرف من حروف القوانين المعمول بها والمستمدة من الدستور الذى لايحتكم لغير مواده وبنوده فى الفصل بين السلطات وعدم السماح لأية سلطة - تحت أى مسمى - أن تتجاوز حدودها او أن تجور على حقوق السلطات الأخرى.

والدولة - فى اعراف الشعوب المتقدمة - ليست هى الحكومة فقط ولا هى السلطات التشريعية والقضائية فحسب وانما هى كل مؤسسات المجتمع المدنى سواء كانت حكومية أو أهلية، وسواء كانت ظاهرة على السطح ولها صوت مؤثر ومسموع مثل وسائل الاعلام أو بعيدة عن الأضواء فى مراكز البحوث والدراسات.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٩

ان الدولة لم تعد - فى عصر «العولمة» والسماوات المفتوحة - مجرد أجهزة وهيئات تتوافر لديها الموارد والامكانيات اللازمة لتحقيق أهداف الحكم فيها، وانما أصبحت الدولة تركيبة جديدة أشبه بالنسيج المتكامل الذى قد يضم خيوطا متباينة ومتنافرة ولكنها تشكل معا ثوبا يصلح ارتداؤه صيفا أو شتاء ويمكن توظيف استخدام قماشته المتميزة فى كل الأغراض والمقاصد.

وفى ظل الاحساس الصادق بان الكل شركاء فى غزل خيوط هذا النسيج الواحد تتسع مساحة الحقوق المكفولة للأفراد الى الحد الذى لايكون فيه هناك أى وجود لسقف الطموح المشروع تحت مظلة القوانين والتشريعات المتعارف عليها والواجب احترامها وتقديسها من الكبير والصغير على حد سواء، وفى مقابل ذلك يتراضى الجميع مسئولية اقتسام الواجبات وتحمل تكاليف فاتورة العطاء الواجبة السداد كل حسب طاقته وقدرته وامكانياته.

وفى ظل مثل هذا الاحساس بان الأمل موجود وقائم وان الحصاد رهن بحجم العطاء والاجتهاد وان ما يتوجب عليك سداده من التزامات وواجبات ينسلخ على الآخرين بنفس المعايير، تقل درجة الشعور بالسلبية والفردية وتختفى نغمة ولهجة «الأنا مالية» ويرى الجميع ان أمنهم واستقرارهم وضمان مصالحهم وراحة معيشتهم رهن باحترام «العام» بنفس درجة احترام «الخاص» يصبح الحفاظ على نظافة الشوارع واحترام نظم وقواعد المرور بها موازيا تماما لمسئولية الحفاظ على نظافة المنازل من داخلها وخارجها على السواء ... فالكل يشعر أنه شريك فى ملكية الشارع والحديقة ووسيلة النقل العام ... والكل يشعر ان احترام النظام والحفاظ على الذوق والجمال يعود عليه فى النهاية بالفائدة عندما تزدهر السياحة وتنشط الأسواق وتروج التجارة.

وما أكثر الخواطر التى يعود بها المرء من الخارج خصوصا عندما يتاح له بعض الوقت لكى يغوص فى قلب الشوارع ويلتقى بنماذج متنوعة تملك القدرة على تفسير سبب هذا الاحترام الصارم للنظام وهذه الجدية الفائقة فى الانتظام داخل دولاب العمل العام.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٩

وليس مدهشا ان اقول لك ان الذين يمارسون ذلك على ارض الواقع مصريون يعيشون فى الخارج حياة الجدية والالتزام وعندما يعودون الى أرض الوطن يشاركون - بوعى او بغير وعى - فى كسر كل اشارات المرور ليس فى الشوارع فقط وانما فى كل المجالات!

وقبل ان يصاب احد بالدهشة والاستغراب من هذا التناقض الصارخ بين السلوك الملتزم خارج الحدود والسلوك الفوضوى داخل الحدود ... يجئ الجواب على السنتهم بوضوح: «نحن هنا لانعرف كلمة الاستثناء ولانتعامل بكلمة «معلهش» على عكس الحال فى مصر ، حيث يغلب الاستثناء ويستسهل الناس تغطية اخطائهم بكلمة «معلهش».

واذن فان الوعى وحده لايكفى لفرض النظام وتحقيق الانتظام وانما لابد من هيبة وجدية السلطة فى تأكيد احترام القوانين!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/١/٨

الطريق الثالث بين الرأسمالية والاشتراكية



أوراق ثقافية

السيد يسين

درجت مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية بعمان على أن تدعو مفكرا عربيا كل شهر لمناقشته فى بعض أطروحاته. وقد أصبح «حوار الشهر» تقليدا من تقاليد المؤسسة فى اطار نشاطها الثقافى المتعدد.

وقد دعى فعلا للمحاضرة فى هذا الاطار عدد من المع المثقفين العرب، وقد أتيح لى هذا الأسبوع أن أشارك فى هذا النشاط بمحاضرة هى «الطريق الثالث بين الراسمالية والاشتراكية» فى جلسة رأسها الدكتور فوزى غرايبة وزير التعليم العالى الأسبق فى الأردن، وشارك فيها بالتعقيب الدكتور لبيب قمحاوى الخبير السياسى، والدكتور وليد عبد الحى استاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك.

الجذور المعرفية

وقد عنيت اولا ببيان الجذور المعرفية للطريق الثالث، قبل ان اقدم قراءة جديدة لهذه الحركة السياسية النشيطة، تتجاوز ماكتبته من قبل فى سلسلة من المقالات التى تضمنها كتابى «العولمة والطريق الثالث» الذى صدر عن دار نشر ميريت هذا العام.

ويمكن القول إن حركة الطريق الثالث تجد اصولها المعرفية فى بزوغ نمط جديد للتفكير السياسى على انقاض التفكير القديم الذى ساد طوال القرن العشرين، والذى قام اساسا - بالاضافة الى سمات اخرى - على منطق الثنائيات المتقابلة: بعبارة اخرى كان علينا ان نختار بين الراسمالية او الاشتراكية، او بين الفردية والجماعية، او بين التركيز على الجوانب المادية او الجوانب المعنوية.

وقد سبق لى ان بشرت بقدوم نمط التفكير الجديد حين تنبأت بظهور نموذج للتوفيق الفكرى بين متغيرات ماكان يظن انه يمكن التاليف الخلاق بين عناصرها، واطلقت عليه «النموذج التوفيقى العالمى» وقد جاءت هذه الفكرة فى دراستى «تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية» التى نشرت عام ١٩٩٣ كمقدمة تحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى، ثم اعيد نشرها فى كتابى «الوعى التاريخى والثورة الكونية» الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عام ١٩٩٥.

وقد قررت فى هذه الدراسة - بعد استعراض الاثار السياسية والثقافية لسقوط الاتحاد السوفيتى واحتجاب الماركسية - انه لو حاولنا القراءة المتاملة لمؤشرات التغيرات الثقافية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، يمكن لنا ان نقرر انه سيظهر نمط سياسى اقتصادى ثقافى توفيقى جديد، سيحاول ان يؤلف تاليفا خلاقا بين متغيرات تبدو فى الظاهر متناقضة. واستطردنا قائلين «ستكون هناك محاولات للتوفيق بين الفردية والجماعية على الصعيد الأيديولوجى والاقتصادى والسياسى، وبين العلمانية والدين، وبين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل، وبين المصلحة القطرية والمصالح الاقليمية والعالمية، وبين الانا والآخر على الصعيد الحضارى..»

والواقع أن هذا النمط التوفيقى من التفكير يعد نتاج الخبرة التاريخية التى تجمعت فى حصاد القرن العشرين وماتعانيه الانسانية من جراء التطرف الايديولوجى لكل من اليمين واليسار معا. غير ان هناك جذرا معرفيا اخر يخفى على الكثيرين، ويتمثل فى بعض دعاوى حركة مابعد الحداثة، والتى تذهب الى ان عهد الانساق الفكرية المغلقة على نمط الماركسية الجامدة أو الراسمالية المتطرفة قد انتهى الى غير عودة، وانه بدا عهد الانساق الفكرية المفتوحة التى تتعدد فيها الاختيارات أمام الناس. ولعل المثل البارز لها حركة «الطريق الثالث» والتى هى ليست نظرية متكاملة على غرار النظريات السياسية التى سادت القرن العشرين، بقدر ماهى تاليف بين ايجابيات الاشتراكية متمثلة فى تركيزها على العدالة الاجتماعية، وبين حركية الراسمالية متمثلة فى تشجيع الحافز الفردى.

قراءة جديدة

الطريق الثالث حركة سياسية جديدة أهم مافيها انها ليست مجرد ايديولوجية صاغها عدد من المفكرين، بقدر ماهى برنامج سياسى نجحت على اساسه فى الانتخابات أكثر من خمسة عشر حكومة أوروبية، بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية. وهذه الحركة التى يقودها حزب العمال البريطانى بقيادة تونى بلير، والحزب الديمقراطى الجديد بقيادة الرئيس كلينتون، تعددت طرق قراءتها، حسب الزوايا التى يركز عليها كل باحث، وقد قدمنا فى دراساتنا السابقة نماذج من هذه القراءات.

وقد اثرنا فى محاضرة عمان أن نعتمد على قراءة جديدة قام بها باحث صينى هو «اوبنجامى» ونشرها فى مجلة «العلاقات الدولية المعاصرة» التى يصدرها «معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة». وتبدو اهمية هذه الدراسة فى تدليلها على حرص الصين على التتبع الدقيق للفكر السياسى العالمى من ناحية، وعلى دعوة الباحث الصينى الدوائر الثقافية والسياسية فى الصين إلى التامل العميق فى تجربة «الطريق الثالث» باعتبارها مصدرا للتنوير ينبغى للصين ان تستفيد منه، وقد تستلهمه.

ويلفت النظر فى قراءة الباحث الصينى انه ميز بين مضامين سياسات الطريق الثالث، وسماتها وعنى بالحديث عن خلفياتها، قبل ان يختتم قراءته بالتركيز على الأفكار الموحية التى يمكن استلهامها فى حركة الطريق الثالث. وفيما يتعلق بمضامين سياسات الطريق الثالث، تحاول هذه الحركة اقامة التوازن بين جوانب اربعة:

١ - السيطرة الحكومية مقابل تنظيم السوق، والحديث هنا عن التغيير فى وظائف الحكومة، سياسيا بتقليص حجم الحكومة المركزية واعطاء سلطات اكبر للمحليات، واقتصاديا بتقليل تدخل الدولة فى مجال الاقتصاد، وتركيزها على رفع مستوى القدرة الاقتصادية الكلية للمجتمع، وترسيخ قيمة حرية السوق من خلال التنازل عن السيطرة على ادارة رؤوس الاموال، وتشجيع الاعتماد على الذات وتعميق الخصخصة. كل ذلك فى اطار من تدعيم المبادرات الفردية واذكاء التنافسية بين المشروعات، ومراعاة أن يشارك كل شخص فى اطار اقتصاد السوق.

٢ - التنمية والعدالة الاجتماعية .
ويجرى الحديث عن تاكيد العدالة الاجتماعية فى مواجهة «الراسمالية المتوحشة» ، مع التركيز على أن العدالة الاجتماعية لابد ان تؤسس على مبدأ المساواة بين كل الافراد.
وهذا المبدأ من مبادئ الطريق الثالث يترجم عمليا بصياغة سياسة ضريبية هدفها اعادة التوزيع، برفع الضرائب على مجمل اصول الملكية، وتخفيض الضرائب على الاجور، وتخفيف الحمل عن دافعى الضرائب، وتشجيع الاغنياء على مساعدة الفقراء من خلال دفع ضرائب اكثر لضمان التماسك الاجتماعي ومن ناحية اخرى زيادة الاستثمار فى مجال التعليم والتدريب، باعتبار ان الارتقاء بمستوى التعليم، والتعليم مدى الحياة، من بين انجح الاساليب فى مكافحة البطالة.

وتدعو حركة الطريق الثالث الى بناء مجتمع مؤسس على نظام تشاركى فى اطار مبدأ تكافؤ الفرص امام الجميع، والحرص على اقامة اقتصاد تشاركى يسمح لكل مواطن بالاشتراك فى عملية صنع القرار. ومن شان هذا الاجراء التقليل من سيطرة القلة على مقاليد الامور. وتحتل مشكلة البطالة اهمية خاصة، ومن هنا الحرص على خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع العمالة من خلال الاقلال من ساعات العمل، لضمان حق الناس فى العمل.

٣ - الحقوق فى مواجهة الواجبات: تؤكد سياسات الطريق الثالث مبدأ «بغير التزامات ليست هناك حقوق» بمعنى ان الحقوق التى يتمتع بها الناس، ينبغى ان تعكس الالتزامات التى تقع على عاتقهم. ويجرى الحديث هنا عن تشجيع الاعتماد على الذات، واصلاح الرعاية الاجتماعية وترشيده وعدم اساءة استخدامه، وتدعيم الية فعالة للسوق لتوسيع النشاط الاقتصادى.

٤ - المصالح الوطنية فى مواجهة التعاون الدولي: تؤكد سياسات الطريق الثالث انه فى سياق العولمة الاقتصادية لن يكون هناك مجال لسياسات حماية الصادرات، او التذرع بالنعرات الوطنية المتطرفة. وفى تقدير حركة الطريق الثالث ان التقدم فى مجال التعاون الدولى والتنسيق بين الدول سيسهم فى ترقية الانسجام الكونى ورفع معدلات التنمية. ونستطيع فى هذا الاطار ان نفهم دعوة جوسبان رئيس وزراء فرنسا الى ضرورة وضع معايير اقتصادية واجتماعية وايكولوجية عالمية لضمان التعاون الدولى والمصالح الوطنية فى نفس الوقت.

سمات الطريق الثالث

ماهى السمات الاساسية لحركة الطريق الثالث؟ يمكن القول إنها سمات ثلاث: أولاها النزعة العملية، الاقلال من شان الايديولوجية والتركيز على البراجماتية، وهى تدعو لصورة تكاملية للتفكير الذى يجمع عناصر من اليسار واليمين. واهم مافيها انها ليست هناك شروط ايديولوجية مسبقة، فالمهم صلاحية الفكرة أو السياسة للتطبيق. وتزعم حركة الطريق الثالث ان ادارة الاقتصاد ليست بذاتها مشكلة يمينية او يسارية، كما كانت توصف فى الماضى! بل هى مشكلة تنمية الاقتصاد ككل.

ومن أهم السمات أنه ليس هناك «نموذج موحد» للطريق الثالث، المهم فى الموضوع تبنى مجموعة من القيم المشتركة التى تطبق فى مختلف البلاد وفق ظروف كل بلد، وبما يتفق مع خصائصها الوطنية، مع الحرص على التطوير الدائم للسياسات وفقا لتغير الظروف.

. ثانى سمات حركة الطريق الثالث هى الخصوصية، بمعنى أن كل بلد يطبقها بطريقة، فهى فى الولايات المتحدة الأمريكية، تختلف عنها فى بريطانيا.

السمة الثالثة والأخيرة لحركة الطريق الثالث هى عدم النضج بمعنى انها حركة سياسية فى سبيلها للتشكل، ولم تتحدد قسماتها النهائية بعد.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٩

القضية وأبعادها

لم تتوقف اجتهادات الفكر السياسى المصرى المعاصر عند محاولة التعرف على ماهية العولمة كظاهرة ومفاهيمها المتعددة وتيارات الفكر السياسى الامريكى والاوروبى بشأنها، ويواصل الفكر السياسى المصرى اجتهاداته لإيجاد سبل التعامل والتكيف مع الظاهرة وتحدياتها على ارض الواقع شأننا شأن الدول النامية ككل من منطلق اننا جميعا نبحر فى قارب واحد تتلاطم امواج العولمة العالية حوله ، ويقدم مقال مفكرنا المعروف د. عبدالمجيد فراج دليل عمل لنجاح الدولة النامية فى التعايش فى عصر العولمة. والنجاح هنا رهن بإدراك الدولة بان للعولمة مناخها الذى يفرض عليها ان تتفهمه مؤكدا ان الدولة النامية لايصح بل لاتستطيع ان تسقط من حساباتها فى محاولاتها مجاراة الدول المتقدمة او محاكاتها او التاسى بها، ويرى د. فراج ان مايضاعف من صعوبة الموقف بالنسبة للدول النامية انها عادة ماتكون عاجزة عن مسايرة ركب الحضارة فى نفس العصر ونفس الاوان، فما بالك اذا هى ادركت ان الصناعة فى المستقبل لن تكون نسخة مكررة من صناعة القرن الـ١٨ ولا حتى من صناعة الخمسينيات او الستينيات، ويختتم د. فراج مقاله بتقديم ست وصايا لن تنجح الدول النامية فى مواجهة المنافسة الا من خلال الالتزام بها.

وعلى المسار نفسه ياتى مقال د. محمد رؤوف حامد فى اطار معالجة تفاعل شعوب الدول النامية مع العولمة والتى قد تكون - كما يقول - اوفق مايمكن عند الأخذ فى الاعتبار للعولمة كمنظومة، وذلك من حيث معالمها والياتها وحركياتها وتفاعلاتها (بالفعل ورد الفعل) مع البيئة العالمية، وبعد ان يحدد د. رؤوف الملمح الإيجابى الرئيسى فى العولمة رغم انواع القصور العالمى (سواء من قبل المؤسسات الدولية او الشركات الكبرى او تفاقم مشكلات الجنوب... الخ) يطالب بالحاجة الى توجه مختلف فى التعامل مع العولمة، توجه يستلهم ايجابيات تجربة اليابان خاصة عنصر «الجماعية» كاسلوب حياة فضلا عن ضرورة تعظيم القدرات الوطنية... الخ.

ومن منظور بيولوجى يقدم د. على النفيلى صورة واقعية للعلاقات الانسانية فيما بين الافراد وتطابقها مع العلاقات فيما بين الدول مؤكدا ان من علامات نضوج الانسانية هو التعاون بين الافراد حتى وان ظن البعض انه اغنى من الآخر، ومتسائلا انه مع ثورة وسائل الاتصال الفيزيقى والمعرفى لماذا لايتم هذا التفاعل، مشيرا الى ان المشكلة تكمن فى الانانية والتعصب للذات ، موضحا ان النفس النقية اسعد واصلب من النفس المستقوية، وكل الأمل أن يكون ممكنا للانسان - اكرم المخلوقات - ان يكون تقيا ونقيا فى الوقت نفسه مع بداية الالفية الثالثة.

ويأتى مقال د. عبدالحميد حمدان ليخص مصرنا بالحديث ، وهى تتعامل مع ظاهرة العولمة موضحا ان التقدم الهائل الذى يجرى من حولنا يحتم علينا الاسراع بإعادة ترتيب بيتنا المصرى من الداخل، وفى جميع المناحى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمواجهة التحديات التى لم تعد مقصورة على افرازات العولمة، وانما تتجه طبيعته لعملية التطور الحتمية التى هى سنة الله فى خلقه.

أحمد يوسف القرعى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٧/١٩٩٩

مصـــر ورهـــان العولمـــة

د. عبدالحميد صالح حمدان

جنيف

لاشك ان المناخ الصحى الذى تعيش مصر فى ظله حاليا، يتيح لنا إمكان طرح مشاكلنا مع العولمة - إن وجدت - بكل شجاعة وحرية. وهى فرصة ذهبية للانفتاح على العالم دون التفريط فى هويتنا أو تقاليدنا او عقائدنا الثابتة. ومن المستحيل فى خضم هذه العولمة ان نطالب الدولة بتصحيح مافات دون مساندة حقيقية من جموع المواطنين، فالدولة تقوى بقوة المواطن كما ان المواطن يقوى بقوة الدولة، وذلك عندما ينجحان معا فى المحافظة على وحدة الأمة التى لاخوف عليها حينئذ من اى صراع للمصالح او الطبقات مادامت روح المواطنة هى السائدة.

ولقد نجح الغرب فى التصدى للعولمة ولهجومها ولاسيما بعد سقوط حائط برلين منذ عشر سنوات - بفضل إنشاء التكتلات والإتحادات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع التنسيق الوثيق لسياسات الدول الكبرى، ومع العمل المتواصل على استعادة المجتمع المدنى ومؤسساته لدوره البارز، ومع سن التشريعات الملائمة التاقلم مع اثار العولمة. وقد أسفر كل ذلك عن نتائج ملموسة بالنسبة لأرقام التجارة العالمية التى ارتفعت منذ ١٩٩٠ بمعدل ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالى العالمى، ووصلت المعاملات المالية منذ ذلك إلى رقم مذهل قدره ١٨٠٠ مليار دولار امريكى يتداول يوميا على مستوى كرتنا الأرضية!

وهذا التقدم الهائل الذى يجرى من حولنا يحتم علينا الإسراع بإعادة ترتيب بيتنا المصرى من الداخل، وفى جميع المناحى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية، يأتى فى الصدارة تفعيل دور الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى، وإرساء قواعدها على أسس الشرعية والكرامة الانسانية والحقوق والواجبات. ويلى ذلك فى الأهمية عملية محاربة البيروقراطية بشكل جذرى حتى لاتشكل عائقا سلبيا امام التصحيح الهيكلى لمؤسسات الدولة. وإنما تزدهر البيروقراطية وتعيث فى الأرض فسادا عندما تضعف السلطات السياسية وتنحسر قوتها امام جبروت هذه البيروقراطية وسطوتها، مما يجعل الحياة السياسية مجرد واجهة التمويه على الواقع الحقيقى الذى يعيشه المواطن.

واما على الصعيد الاقتصادى، فالأمل معقود على قيام السوق العربية المشتركة، فهى ملاذنا الوحيد اما ضراوة الأسواق العالمية. وإلى أن يتم ذلك بالمصارحة والمصالحة، فإننا فى مصر مطالبون بممارسة الضوابط المالية والتجارية كإجراءات فورية لإيقاف اى نزيف مالى او إختلالات تجارية، وهو الأمر الذى عانت منه فى السابق بلدان اسيوية كثيرة كنا نطلق عليها من فرط نجاحها الاقتصادى «النمور الأسيوية»! والشىء الوحيد الذى قد تتحطم العولمة على صخرته فى مصر - بل وفى العالم العربى بأجمعه - هو ثقافتنا العربية التى نبعت وتطورت نتيجة تفاعلها مع الثقافات والحضارات الأخرى، والتى تأسست على قيم أخلاقية ودينية لاتتزعزع. ويصدق ذلك صراحة على مصر التى كانت دائما بوتقة انصهرت فيها الحضارات والثقافات والأديان. ومما لاشك فيه ان هذا سيلقى بدوره على مثقفينا ومفكرينا ورجال إعلامنا بخاصة عبء مهمة مزدوجة، فعليهم أولا التعريف بثقافتنا وحضارتنا وعرضها عرضا سليما - وبكل حقائقها وثوابتها - فى الداخل والخارج، وأن يثقوا ثانيا فى ماضينا وحاضرنا وأن يتفاعلوا ويتحاوروا مع جميع الثقافات الاخرى دون تقوقع أو اعتزال. فالأختلافات بين الثقافات هى التى تسمح بتوسيع نطاق المفاهيم وأثرائها، وهى تفتح الباب لتطور الإنسانية الثقافى مرحلة فمرحلة. وينبغى لثقافتنا العربية الإسلامية ان تبقى حية أى أن تكون قادرة على التطور بواسطة الاحتكاك بالثقافات الأخرى دون تمييز أو تحفظات او أفكار مسبقة، والاهم دون خضوع أو خنوع.

ويقودنا هذا إلى الناحية الاجتماعية التى فطن العالم إلى اهميتها بوصفها المدخل إلى التنمية الشاملة القائمة على منظومة متناسقة من التكافل والمساواة وتقاسم المسئوليات والخيارات، ومع حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية.

ولايمكن فصل هذه الجوانب عن بعضها البعض، فكلها تصب فى خانة التوازن بين علاقات البشر، ونشر مفاهيم الصالح والمثل العليا التى تشدد على إتقان العمل والإحساس بقيمة الوقت والكفاءة والتميز. وهنا يصبح التعليم - بمختلف مراحله - الحجاب الحاجز والدرع الواقية لنا من الإختراقات أو التشوهات، وهو الذى سيحقق لنا الانطلاق نحو آفاق جديدة من العلم والمعرفة، وسينمى فينا ملكة الابتكار والإبداع، وسيدفعنا إلى تجديد حيوية لغتنا العربية وحسن توظيفها فى قضايانا الحياتية المعاصرة، مما يكفل تعزيز تمسكنا بهويتنا الخاصة لا سيما ونحن أمة فطرت على الإيمان والقيم الأخلاقية الرفيعة.

واخيرا وليس اخرا، اريد ان اشدد هنا على بديهية من البديهيات التى قد تغيب عن بالنا وهى أن هذه التحديات التى تواجهنا فى هذا العصر، ليست بالضرورة من افرازات العولمة وحدها، ولكنه أيضا نتيجة طبيعية لعملية التطور الحتمية التى هى سنة الله فى خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا، ولن تجد لسنة الله تحويلا...



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٩

العولمة بين الاستقلالية والتبعية

د. على النفيلى
المركز القومى للبحوث

يولد الانسان معتمدا اعتمادا كليا على المحيطين به فتقوم الام باطعامه وتنظيفه بل وحمله من مكان الى اخر.. اى ان المولود لايستطيع القيام باى عمل لبقائه وحماية نفسه بل يقوم الوالدان والمحيطون به بكل مايلزمه للبقاء. كائنا بيولوجيا ينمو ويتطور وكائنا بشريا ذا عقل متميز يتعلم ويتدرب، يفكر ويختزن المعلومات ذخيرة معارفه لاستخدامها فى حماية بقائه وتحسين حياته، كما أن الانسان منذ ولد كائن ذو مشاعر واحاسيس وعواطف ووجدان يحب ويكره، يسعد ويحزن، يحس بالرضا لصوابه حينا والالم لخطئه حينا آخر.

وفى الجانبين الآخرين ـ العقل والعاطفة ـ يكون الانسان فى اول حياته ايضا معتمدا الى حد بعيد على المحيطين به من والدين ومعلمين واخوة واقارب واصدقاء، كما ان البيئة الطبيعية ايضا ذات تأثير فعال فى تشكيل فكر ووجدان الانسان فى مراحل التعلم والتشكيل.

مع الزمن وزيادة المعارف يبدأ الانسان فى الاستقلال رويدا رويدا حتى يكون كيانا خاصا لما له من سمات فيزيقية خاصة، وايضا له من السمات الفكرية والعاطفية التى تميز ذاته. الا انه من بيننا من يبقى الى اخر العمر معتمدا على راى الآخرين فى تقييمه لذاته وفى احساسه بالامان والثقة، ومنا من يصبح مستقلا فى عواطفه، يحس الطمأنينة والأمان من داخله وعن اقتناع فى صدق مشاعره الذاتية. كما أن منا من يستمر فى الاعتماد على فكر الآخرين فى حل مشكلاته نيابة عنه فى امورحياته وبقائه الغاية منها الوسائل المستخدمة لبلوغ هذه الغاية، وهناك الآخرون ذو الفكر المستقل الذين يبنون خبراتهم بعقولهم وممارسة حياتهم.

مع تراكم المعارف والخبرات حينما يصل الانسان للمراحل الأولية للنضوج يتعلم ويعى انه جزء من جماعة وأن تحقيق ذاته والوصول الى غاياته رهن بالتفاعل بين امكاناته شخصيا ومواصفات المجتمع الذى يعيش فيه بكل امكاناته البشرية والطبيعية ايضا. اذ ان الأخذ والعطاء يكونان سمة مميزة للنضوج الفكرى والعاطفى، فلا يصح ان يستمر الانسان معتمدا على الآخرين فى بقائه وكفاياته النفسية سواء كانت عقلا او عاطفة لأن ذلك سيحرمه من مميزات مؤثرة قد تدفعه إلى الامام نحو تحسين حياته بقوة وبخطوات واسعة سريعة، ويعلم الفرد (او المجموعة) ايضا انه يجب الا ان يكون مستقلا استقلالا تاما عن الآخرين ويصنع لنفسه ستارا حديديا يعيش داخله معتمدا على كفاياته المادية والمعنوية من داخل ذاته دون اخذ الآخرين فى الاعتبار، فكلا الطريقين لايتسم بالنضوج وان كان كلاهما مراحل طبيعية فى حياة الأفراد من البشر.

ولما كان الانسان هو اكرم الكائنات الحية على هذا الكوكب ـ تلك الكرة الطائرة فى فضاء المجموعة الشمسية ـ الأرض، ويتفق جميع الثقاة من المفكرين على انه نوع خاص من الكائنات يجمع افراده ومجموعاته العديد من الصفات المشتركة التى تميزه كنوع عن كثير مما خلق الله من انواع الكائنات، الا ان هؤلاء الأفراد والمجموعات ليسوا صورا طبق الأصل من بعضهم البعض بل ان التنوع والتفرد هما طبيعة لازمة للكائن الحى داخل النوع الواحد، ان فلاسفة الاغريق قالوا ان كل فرد من البشر هو كون صغير به كل عناصر وتكامل الكون الكبير بما فيه من مجرات واجرام ولكن بترتيب خاص. اذن كيف يمكن ان نختزل الانسانية فى فرد واحد او مجموعة واحدة تنسى وتحطم بلايين الأكوان الأخرى حتى وان اوتيت الوسيلة لذلك؟! ان ذلك سيكون منافيا لطبيعة الأمور والوجود كما يفهمها اولوا الفكر من عناصر البشر.

إن من علامات نضوج الإنسانية هو التفاعل بين الأفراد والمجموعات فيأخذون ويعطون من وإلى بعضهم البعض حتى وإن ظن البعض انه أغنى من الآخرين.

اذن الفكرة التى يطلق عليها فى وسائل اعلامنا حاليا مصطلح «العولمة» تعنى من الناحية النظرية البحتة ان يترابط بنو البشر من سكان كوكب الارض ببعضهم البعض فيفيد كل منهم الآخر، خاصة ان المعوقات الطبيعية والمعرفية التى منعت الاتصال بينهم فيما مضى قد بدأت تختفى واصبحت وسائل الاتصال الفيزيقى والمعرفى اسهل واسرع فلماذا لانتفاعل مع بعضنا البعض فنساعد بعضنا البعض ونستفيد من بعضنا البعض؟!!!

لكن المشكلة تكمن فى طبيعة اخرى فى النفس البشرية نراها واضحة الآن وهى الانانية والتعصب للذات تلك العيوب التى تنبه لها فلاسفة وعلماء الاخلاق والدعاة ورجال الدين فطالبوا بمحاربتها لتهذيب الخلق ورقى الوجدان. ولكن بكل الأسف هناك تجارب للبعض من اخواننا البشر خلال القرون الماضية لم تقنعهم بان التسامح والايثار صفات مفيدة للانسان فى حياته ومماته، وجعلتهم يعتقدون ان الصراع بالاظافر والانياب هو وسيلة البقاء، وطريق التقدم المضمون، وبكل أسف ايضا ان تجارب هؤلاء الاخوان وجهدهم هو مانتج عنه مانتمتع به جميعا من انجازات تكنولوجية تسهل لنا الأداء فى حياتنا اليومية فتحسنها (او تفسدها)، وهو ما اكد عندهم الاحساس بالاستعلاء، بل ان الاسف يتزايد عندما نرى تلك الانجازات وقد توهت غايات الانسان من الوجود بل وطمست طرق الوصول الى تلك الغايات.

ان منجزى العصر الحديث وتابعيهم يرون فى العولمة كل الخير، فالطعام سيكون وفيرا والمال سيكون كثيرا، اى ان المحور المركزى للعولمة كظاهرة هو الاقتصاد والتقدم فى البيع والشراء. ولكننا ننسى ان الطعام ليس بوفرته واستعراضه وانما باستمرائه والمال ليس بكثرته وانما بطهارته واستخداماته، فالنفس التقية أسعد واصلب من النفس المستقوية لكن كيف يمكن أن يكون الانسان ـ اكرم المخلوقات ـ تقيا وتقنيا فى نفس الوقت؟ ربما يكون ذلك ممكنا فى الألفيه الثالثة!!!



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/ ٧/ ١٩٩٩

نحن ... وظـــاهرة العولمـــه ٨

طريق الدول النامية الذكية إلى العولمة

د. عبد المجيد فراج

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

مما لاشك فيه ان نجاح اى دولة فى التعايش فى عصر العولمة رهن بادراكها ان للعولمة مناخها الذى يفرض عليها ان تتفهمه . فمن الثابت مثلا ان عالم اليوم يشهد تراجعا ملحوظا فى نصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى فى عدد من الدول المتقدمة باعتباره عالما تسوده المعلومات وتحل فيه الخدمات، كمصدر مهم للقيمة المضافة، محل الصناعة مما ادى بالبعض الى القول ان الغرب يعيش مرحلة ما بعد الصناعة .. لصالح الخدمات بالذات.

ولكن هذا الادراك يجب ان يصاحبه ادراك اخر بان هذا لايعنى نهاية الصناعة والتصنيع وانما يعنى ان العالم فى اجتيازه مرحلة الصناعة الى مرحلة المعلومات لن يقضى على الصناعة والتصنيع .. تماما كما اجتاز العالم مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة دون ان يقضى على الزراعة .. وان انخفاض نصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى لصالح الخدمات لايختلف فى طبيعته عما حدث للزراعة فى الماضى لصالح الصناعة.

فمناخ العولمة الذى يتعين ان تتفهمه الدول النامية يتميز بلا مركزية السلطة ولا مركزية اتخاذ القرارات وشيوع المشروعات الصغيرة او بالاحرى تفتيت العملية الانتاجية الضخمة الى عمليات انتاجية اصغر .. وبذلك تحل المشروعات الصغيرة محل المشروعات الكبيرة الضخمة مما سوف يترتب عليه تغير فى حجم الوحدات الصناعية وتطوير فى اشكالها ونظم ادارتها.

هذا على الاقل هو المصير الذى تتوقعه الدول المتقدمة لنفسها بما قد لاينطبق بالضرورة بحذافيره على الدول النامية .. فالدول النامية يفصلها بين ماهى عليه ومايجب ان تكون عليه مسافات طويلة .. على عكس الدول المتقدمة التى لاتفصلها نفس المسافات بين ماهى عليه ومايجب ان تكون عليه .. ومن ثم فان التواؤم والتلاؤم مع مقتضيات المستقبل فى الدول المتقدمة سوف يكون غالبا اكثر يسرا واقرب فعالا منه فى الدول النامية .

فالدول النامية لايصح (بل لاتستطيع) ان تسقط من حساباتها فى محاولاتها مجاراة الدول المتقدمة او محاكاتها او التاسى بها، ان عمر الصناعة فى الدول المتقدمة اطول من عمر الصناعة فى الدول النامية وارسخ قدما الا انه قد انقضى على بدء وجود الصناعة فى الدول المتقدمة حوالى ثلاثة قرون ، بينما انه من بين الدول النامية مالايزال قابعا فى مرحلة ماقبل الصناعة والتصنيع.

كما ان الاثر الناجم عن تراجع نصيب قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المتقدمة لايمكن ان يكون هو نفس الاثر الذى يمكن ان تامل فيه الدول النامية فى حرصها على التحول عن قطاع الصناعة لصالح قطاع الخدمات، فقطاع الصناعة فى الدول المتقدمة اكثر رسوخا من نظيره فى الدول النامية.. وقطاع الخدمات فى الدول المتقدمة لايقل رسوخا عن قطاع الصناعة وكلا القطاعين فى الدول النامية يعتبر قطاعا هزيلا فى صورته النسبية والمطلقة بالمقارنة بوضع القطاعين فى الدول المتقدمة.

فقطاع الخدمات فى الدول النامية ضعيف الانتاجية رغم ضخامته النسبية على عكس الحال فى الدول المتقدمة حيث تتساند فيها الصناعة والخدمات فى تماسك لايمكن إنكاره أو تجاهله. وبديهى انه لاتوجد دولة يمكنها ان تعيش على قطاع متورم من الخدمات وقطاع هزيل او متداع من الصناعة كما لايمكن لدولة ان تستغنى عن صناعة او اخرى من الصناعات الشائعة او النادرة كالصناعات الغذائية او الدوائية او الالكترونية او حتى الحديد والصلب.. فكل دولة تريد داخلها صناعة او اخرى من الصناعات الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة.

كما انه لايمكن لدولة نامية ان تقنع بالمعلوماتية وحدها ولا بالاتصالات وحدها ولا بالسياحة وحدها وكذلك الحال فيما يتعلق بكثير من الانشطة المثلى التى يعج بها قطاع الخدمات .. فاى نشاط واحد فيها مهما تالق وانطلق.. فقد لايكفى لتوليد الحياة واستمرارها فى مثل هذه الدول النامية.

ويضاعف من صعوبة الموقف بالنسبة للدول النامية انها عادة ماتكون عاجزة عن مسايرة ركب الحضارة فى نفس العصر ونفس الاوان .. فما بالك اذا هى ادركت ان الصناعة فى المستقبل لن تكون نسخة مكررة من صناعة القرن الثامن عشر ولا حتى من صناعة الخمسينيات او الستينيات لانها سوف تكون بالضرورة صناعة متطورة تستند الى تطورات تكنولوجية وادارية جديدة تعمل على الحد من التلوث والوقاية منه .. وربما قد تتجه فى المستقبل الى العزوف عن استخدام الطاقة او ان تستخدمها ولكن ربما ليس بالقدر الذى لايزال شائعا حتى الان . فضلا عن انها سوف تعمل على ايجاد مواد جديدة والاقتصاد فى استخدام الخامات الطبيعية .. وتتجه الى تصغيرحجم الوحدة الانتاجية وتلتزم بلا مركزية الانتاج .. وذلك بالاعتماد على تقنيات لم تكن معروفة من قبل فى الاتصالات والمعلوماتية الحديثة ونظم الادارة المتطورة.

وفى زحمة هذه التغيرات سوف تتخذ التجارة الدولية وضعا متميزا يكون فيه البقاء للاصلح . والتجارة الدولية كما هو معلوم عادة مايتنازعها اتجاهان هما: التحررية والحمائية .. ونحن فى الدول النامية لابد ان نتعامل مع الاتجاهين والاستفادة منهما فى آن معا.

فنحن مثلا لايصح أن نفوت على انفسنا الفرصة للاستفادة من انفتاح الاسواق والنفاذ اليها من خلال تنمية القوى الذاتية والقدرات التنافسية لمجتمعاتنا كما لايجوز لنا ان نفوت على انفسنا الاستفادة من فرص الدعم والحمائية المشروعة من خلال تكوين التجمعات الاقليمية التى تشكل نوعا من الاعتماد الجماعى على الذات والتعامل الجماعى مع الغير.

بل قد يكون من الاوجب على الدول النامية أن تعمل على التوسع فى الاستثمار المشترك وزيادة الانتاج المشترك بين بعضها البعض إما فى المجموعة ككل واما فى مجموعة صغيرة من بينها سواء بين دول الجوار او بين الدول التخوم وذلك لتخفيض اثر عنصر المخاطرة التى لابد ان تواجهها كل دولة منها على حدة اذا هى لم تبادر بالالتحام معا للتعاون والتساند فى شكل عدد من المجموعات الصغيرة او فى شكل مجموعة كبيرة.

ولعل فى قيام مثل هذه التجمعات بين الدول النامية مايساعد على تدفق او انسياب رءوس الاموال من العالم الغربى .. وهذا بدوره قد يساعد على ايجاد نوع من التوازن الاقتصادى الدولى .. مما قد يساعد الدول النامية على مواجهة موجة العولمة باطمئنان اكبر.

هذا علما بان منظومة الجات تبيح وتسمح باقامة التجمعات التجارية الاقليمية (مناطق التجارة والاتحادات الجمركية) وان عدد هذه التكتلات قد زاد بالفعل على مستوى العالم وبمعدلات متسارعة اذ بلغ عددها ٨٥ تنظيما فى عام ١٩٩٣ وان لم يخرج منها الى حيز التنفيذ سوى ٢٨ تنظيما فقط .

وحرى بكل دولة نامية أن تعمل على تقدير مدى فائدة وفاعلية مثل هذه التجمعات اذا هى انضمت اليها على مستوى او اخر من مستويات التعاون، عربية كانت او افريقية او اسيوية او اسلامية او مسيحية . وان تتدبر امكانات زيادة فاعلية



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٩

مثل هذه التجمعات التى تنوى الانضمام اليها او تنوى المشاركة فى اقامتها .. وذلك فى ضوء تجارب التجمعات الاخرى للدول الاخرى النامية او المتقدمة .

فكلنا نعلم أن اكثر هذه التنظيمات الاقليمية نجاحا فى الماضى هى تلك التى قامت بين الدول الصناعية العريقة وهما على وجه التحديد :

أ ـ الاتحاد الاوروبى   ب ـ ومنظمة التجارة الاوروبية الحرة

ذلك لان ماحققه هذان التجمعان المذكوران لم يتحقق بعد لتجمعات اخرى تزعمتها الولايات المتحدة الامريكية وقامت بالفعل، ولكن بين دول صناعية احدث مثل:

أ ـ مناطق التجارة الحرة مع كل من اسرائيل ودول الكاريبى

ب ـ منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك ج ـ منتدى التعاون الاقتصادى الاقليمى لدول أسيا والمحيط الهادى

وهو احدث التجمعات ويضم الولايات المتحدة الامريكية واليابان واستراليا والصين والدول الصناعية الاسيوية الجديدة كما يضم ايضا بعض دول امريكا اللاتينية ويهدف هذا المنتدى الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الاعضاء بحلول عام ٢٠١٠.

ورغم حداثة هذه التجمعات فإن مجرد انشائها ونجاح التجمعات الاقدم يمكن ان يكون خير حافز للدول النامية الاخرى ان ترفع درجة استعدادها لتشكيل مجموعات أخرى لمواجهة المنافسة الأجنبية ليس فى الاسواق الخارجية فحسب ولكن ايضا داخل حدودها وعلى أرضها هى ذاتها.

وأحسب اننا فى الدول النامية على وعى ودراية وعلم تام بالشروط التى يجب توافرها لمواجهة المنافسة .. فالدول النامية لن تنجح فى مواجهة هذه المنافسة الا من خلال الالتزام بعدة امور نذكرها هنا على النحو التالى :

أ ـ زيادة انتاجية العامل زيادة مطردة الى ان تبلغ اقصاها فى كل نشاط وفى كل وحدة انتاجية داخل كل نشاط . ب ـ رفع معدلات الادخار والاستثمار. جـ ـ رفع كفاءة استخدام وغلة هذه الاستثمارات. د ـ تحسين جودة المنتجات. هـ ـ اتقان مهارات التسويق والتفاوض من أجل اقتحام اسواق جديدة ومجالات جديدة واعدة . و ـ ومن ثم الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى فيها.   وللحديث ـ طبعا ـ بقية

إطلالة عولمية على الدول النامية

د. محمد رءوف حامد

استاذ الرقابة والبحوث الدوائية

يأتي المقال الحالي في اطار معالجة تفاعل شعوب الدول النامية مع العولمة، فإن هذه المعالجة قد تكون أوفق مايمكن عند الاخذ فى الاعتبار للعولمة كمنظومة وذلك من حيث معالمها والياتها وحركياتها وتفاعلاتها (بالفعل ورد الفعل) مع البيئة العالمية .

واذا كانت قوى الدفع الرئيسية للعولمة تكمن فى سببين اساسيين وهما: تسارع التغييرات التكنولوجية ، والحركية المتسارعة لراس المال ، فإن من المهم الانتباه الى ان الملمح الايجابى الرئيسى للعولمة هو بزوغ المعرفة كمكون رئيسى فى انشطة الانتاج (والخدمات) . لقد كان من الممكن لهذا الملمح الايجابى ان يجعل من العولمة حركية انسانية عظيمة قادرة على اختراق. مستمر ومتواصل لظلمات الجهل والفقر والاستبداد فى كل انحاء المعمورة ، اى حركية عالمية بحق ، لولا ارتباطها (اى العولمة) فى بزوغها ونموها بالحركية المتسارعة لراس المال ، حيث راس المال يتمتع دائما بحب الذات وهو الأمر الذى يعوق توظيف المعارف العلمية والتكنولوجية فى اطارعالمى من اجل رفاهية العالم ككل (وحل مشاكله) ، حيث على النقيض من ذلك يجرى الحفاظ وبشراسة على حصر استخدام هذه المعارف فى دوائر خاصة من اجل زيادة قدرة القادرين على احتكار التقدم (من خلال ـ فى الأساس ـ اتفاقيات التجارة العالمية).

قيادات كبرى تئن من العولمة

ليس من قبيل المصادفة ان الولايات المتحدة الامريكية ـ والتى هى القطب الأوحد الآن فى العالم ـ تكاد تكون الشريك الدائم فى النزاعات الثنائية بين الدول بخصوص حقوق الملكية الفكرية منذ تطبيق اتفاقيات الجات عام ١٩٩٥، وهوالأمر الذى قد يحمل دلالة علي قدر هيمنة الولايات المتحدة (كطابع رئيسي للعولمة) . ان هذه الهيمنة قد إمتدت الى منع التجديد للدكتور بطرس غالى فى منصب سكرتير عام الامم المتحدة وهو الذى كان قد أوضح ان « الولايات المتحدة ليست هى الأمم المتحدة» كما ان هذه الهيمنة قد عبر عنها وبوضوح «ناكامورا» وزير خارجية اليابان فى قوله «إن ماتطلق عليه الولايات المتحدة تسمية إقتصاد السوق الحرة ليس حرية بحال من الاحوال ، انه نوع من الحرية يدفع بالقنابل والصواريخ كلما يظهر ان بلدا اخر يحقق تفوقا .. » ذلك فضلا عن الاتهامات المباشرة التى وجهها ويوجهها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا (وغيره) للعولمة (وللولايات المتحدة) بخصوص الازمة المالية التى تعرضت لها نمور جنوب شرق اسيا منذ نحو عامين .

انواع جديدة من القصور العالمى

إن انين بعض القيادات العالمية او الوطنية تجاه العولمة يأتى لاحقا وموازيا لانواع جديدة من القصور العولمى عبرت (وتعبر) عنها العديد من الكتابات المتخصصة فى الاقتصاد والمالية والسياسة والاجتماع والجغرافيا ، ومن أهم أنواع هذا القصور نذكر مايلى :

١ ـ خلو نشاطات وأجندات المؤسسات الدولية، خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية) من أعمال جوهرية تختص بنقل المعرفة (المعنية بالتقدم) الى الجنوب ، اللهم فيما عدا المعرفة الخاصة بانفاذ اتفاقيات الجات .

٢ ـ ازدياد تركيز الثروة على المستوى الدولى ، وكذلك داخل كل دولة على حدة ، مع نشوء تحالفات رأسمالية بالقدر الذى صار يشكل ماقد يمكن وصفه باممية رأس المال وهوالأمر الذى يصاحبه تعاظم فى تأثير تحالفات وقوى راس المال على الجماعات والاوطان ، وهى تأثيرات وتحالفات تنذر بوجود دكتاتورية صاعدة لراس المال . وهنا لاننسى ـ بشأن هذا الاتجاه ـ الاشارة الى التسارع المشاهد فى عملقة راس المال من خلال اتحاد الشركات الكبرى وشرائها لبعضها البعض . واذا كان العالم قد صار بالفعل على شفا ان يكون رهينة فى قبضة كبار المضاربين ، فان ما يستحق الحذر هو ان الخوصصة الجارية يستفيد منها عدد قليل من الراسماليين داخل البلدان النامية وخارجها.

٣ـ تراجع سلطة الدولة ، خاصة فى مجالات حماية المجتمع من العنف ، وضبط التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الرفاهية المجتمعية . ذلك مع تزايد تدريجى فى الخوصصة وفى احتواء الشركات الكبرى لمصير المجتمعات وكذلك تزايد فى العجز التجارى فى الدول النامية .

٤ ـ توائم الظاهرة السابقة (تراجع سلطة الدولة فى مقابل هيمنة الشركات الكبرى) مع ظاهرة اخرى وهى هيمنة متزايدة لسلوكيات الغاب فى الشارع الدولى (مثل : تجسس أمريكا على أوروبا ـ تباين الالتزام باتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ـ وجود صريح لاجندات خفية فى الساحة الدولية) ، وقد يكون من الطريف هنا أن ثقافة ومصالح بيئة العولمة تتجلى حتى فى الحروب حيث يشير كتاب امريكان الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد كسبت حوالى ١٤ مليار دولار من حرب الخليج الثانية ، بالاضافة الى إيجاد فرص عمل للامريكيين.

٥ ـ تفاقم متزايد فى المشكلات الاجتماعية ، والتى من أبرزها البطالة المتزايدة ، وانخفاض الاجور ، وتقلص الخدمات الاجتماعية ، والجدير بالانتباه هنا هو ان التطور السلبى لهذه المشكلات يتوافق مع سلبيات انسانية خطيرة تتمثل على وجه الخصوص فى حدة التقسيم الطبقى ، مع تآكل الطبقة الوسطى ، وتهميش الانتماءات الوطنية .

٦ ـ انحسار كبير فى قدرة الجنوب على الاتجاه الى حل مشاكله ، حيث تحاول كيانات الجنوب بلاهثة ملاحقة منتجات وخدمات بيئة العولمة فى علاقة تبعية وعبودية (وربما اكراه) وذلك على حساب الانتباه للمصلحة المجتمعية الجنوبية (والتى يمكن تمثلها فى معادلة تربط بين القيمة والجودة والسعر). ذلك فى الوقت الذى يتوقع فيه ـ مع استمرار سياسات العولمة ـ ان يتساقط ثلاثة ارباع سكان الجنوب فى غياب العوز والفاقة .

ردود الفعل فى الشارع الدولى تجاه العولمة : مع التسليم بعدم امكانية خروج اى دولة رشيدة عن بيئة التجارة العالمية (واتفاقياتها) ، فانه يمكن المتميز بين الملامح التالية فى ردود الافعال تجاه العولمة:

أ ـ قدر من الكراهية البازغة من الحماس الوطنى والمتركزة على العاطفة والخيال ومن امثلة ذلك قرار منظمة « اسيان» فى ١٩٩٨/١١/٢٤ منح الجوائز الاولى فى مسابقة فنية الى مصور ماليزى تقديرا لصورة رسمها بعنوان « ايها المضارب المالى الأجنبى قف عن تدمير بلادنا وداعا سورس والصهاينة ..اهلا وسهلا باليابان».

ب ـ تفكير مثالى يتجه الى اقتراح وسائل تساعد فى الانقاذ ، وذلك على غرار انشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر والمنطقة العربية ، او استصدار وثيقة اواعلان عالمى للتعامل بين دول الشمال ودول الجنوب . ذلك بالاضافة الى مناشدات من قيادات الجنوب بشأن تعاون الشمال فى نقل التكنولوجياوالمعرفة وتنمية راس المال البشرى .

ج ـ الدعوة لاحياء المجتمع المدنى وتنشيط المنظمات غير الحكومية .

د ـ اتباع وابتداع ميكانيزمات جديدة لضمان المصالح الوطنية فى المجابهة مع اتفاقيات التجارة العالمية . والجدير بالذكر (وربما الاندهاش) أن الغرب الصناعى هوالذى يحاول فى هذا الاتجاه ، ومن هذه الميكانيزمات نذكر اقامة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة ، وكذلك التخطيط التأشيرى .

هـ ـ بزوغ توجهات وممارسات سياسية تهدف الى تهذيب وتشذيب العولمة (مثل: المناداة بعولمة مسئولة ـ الطريق الثالث ـ البحث عن خيارات بديلة).

الحاجة الى توجه مختلف

وهكذا يمكن القول ان البلدان النامية بحاجة الى مسيرة مختلفة فى التعامل مع العولمة .. مسيرة تستلهم من الايجابيات عند « اليابان واخواتها » ، خاصة عنصر « الجماعية» كأسلوب حياة ، وذلك فى اطار توجه سياسى اجتماعى اقتصادى جديد يقوم على تحفيز، وتنظيم ، وتعضيد ، وتعظيم «القدرات الوطنية» فى استيعاب واعمال كل المعارف والامكانات المحلية (والعالمية الممكنة) بالكيفية التى تجعل من هذه القدرات الوطنية سندا لبعضها البعض وللوطن وللمواطنين فى التنمية ، وفى الاستفادة من ايجابيات العولمة ، وايضا فى تجنب سلبياتها وانحيازاتها انه التوجه الذى يقوم على « الوطننة» كمنهج للتفاعل مع (وتصحيح) العولمة (الوطننة طريق رئيسى للتفاعل مع العولمة ـ الاهرام ـ ٧ مايو ١٩٩٩).



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٨/ ١٩٩٩

العولمة المعلوماتية والتعليم

سفير د.محمد شعبان

عندما تنبأ مارشال ماكلوهان منذ ٣٠ عاما بقدوم «القرية الكونية» كان يعنى ان تكنولوجيات الاتصال سوف تربط بين الأفراد والدول والثقافات فى إطار بيئة معلومات مشتركة، واليوم أصبحت القرية الكونية حقيقية واقعة، خاصة فى المجال الاقتصادى، فالنظام الاقتصادى الجديد سوف يتسم بالحدود المفتوحة للسلع، والتكنولوجيا، وراس المال، والمعلومات، وسوف تتميز الحقبة المقبلة بانتقال غير مسبوق للتكنولوجيا عبر الدول، وبوجود اسواق لرءوس الأموال بدون حدود، وبنقلة كونية عميقة من الملكية الجماعية إلى رأسمالية السوق الحر.

وفى ظل هذا العالم الجديد، سيكون الإبداع التقنى أكثر أهمية من القدرة العسكرية وستركز الدول على تطوير الرقاقات او الشذرات الإلكترونية الصغيرة MICROCHIPS أكثر من تركيزها على تنمية مكونات المعدات التقليدية، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم الاقتصاد العالمى ليصل إلى ٤٨ تريليون دولار، وان يتضاعف حجم التجارة الدولية اربع مرات ليصل إلى ٧ تريليونات دولار.

وفضلا عن ذلك، فسوف تزداد سرعة إبرام الصفقات بدرجة غير مسبوقة، وتتغير الأسواق بسرعة مذهلة، وستؤدى ديناميكية الاقتصاد العالمى إلى تحويل عدد من الشركات غير المعروفة إلى شركات عملاقة تقود الأسواق العالمية، وإلى تقهقر الشركات الكبرى التى تفشل فى مسايرة التغيرات والتحولات.

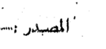
ويتوقع أن يكون توفر المعلومات الرقمية هو الوسيط لهذه التغيرات العميقة والمتلاحقة، خاصة إذا عرفنا ان ٧٠٪ من معلومات الأعمال والتجارة تبث حاليا عبر وسائل إلكترونية حالة ON-LINE ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٥ أن يتضاعف حجم سوق المعلومات المالية الالكترونية من مستواه الحالى وهو ٥,٩ مليار دولار ليصل إلى ١٢ مليار دولار.

ومن نافلة القول إن تكنولوجيا المعلومات كانت وستظل احد العوامل الحاسمة فى تشكيل البيئة الاقتصادية الكونية الجديدة، وبالتالى ستختلف الأساليب التقليدية للاقتصاد الصناعى الذى تكمن أصوله المادية فى الارض، والعمل وراس المال ليكون الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات هو الأساس فى تقدم اقتصاد ما، وبعبارة أخرى فإنه فى إطار الاقتصاد المعرفى تكون الأصول الفكرية عاملا أكثر اهمية فى إضافة القيمة عما هى عليه فى الاقتصاد الصناعى التقليدى.

ومن هنا كان اهتمام الدول المتقدمة بالاصرار على حماية الملكية الفكرية فى اطار منظمة التجارة العالمية وإلا فلن يكون هناك حافز أمام الشركات لاستثمار الملايين فى انتاج وتطوير وتوزيع منتجات معلوماتية حول العالم. ولهذا السبب ايضا نجد ان الشركات المنتجة لبرامج الكمبيوتر تصعب عاما بعد عام من امكانية نسخ أو تقليد الأسطوانات المدمجة أو المضغوطة لمنع عمليات القرصنة المعلوماتية التى تؤثر سلبا على مبيعات تلك البرامج.

وعلى عكس الاقتصاد التقليدى الذى كان يركز على كفاءة الانتاج والتوزيع للسلع النادرة، سوف تعمل الصناعات القائمة على المعلومات فى القرن المقبل فى بيئة تتسم بالوفرة وليس الندرة، فهناك وفرة فى أساليب الترتيبات الرقمية التى يمكن تسجيلها على اسطوانة مدمجة أكثر من عدد جزئيات المادة الموجودة فى الكون، ولذلك فستكون المشكلة هى



المصدر :  الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/ ٧/ ١٩٩٩

الاختيار من بين آلاف الترتيبات الممكنة لإنتاج برامج مبسطة وعملية توفر الاستخدام الأمثل والأسرع للمعلومات المطلوبة.

ومع سرعة إيقاع الحياة التى ستزداد فى القرن المقبل، سيكون توقف المستهلك النهائى أو المستخدم للمعلومة خلال سيره على طريق المعلومات السريع عند العلامة «الماركة» التى أكدت سمعتها وشهرتها فى إرشاد المسافر إلى وجهته بأسلوب أسرع وأبسط، ويعنى ذلك وجود ميزة تنافسية للشركات التى استطاعت من خلال برامجها الفوز بثقة المستهلك.

وفى ضوء السرعة المذهلة لحركة رءوس الأموال، فإن الاستثمارات سوف تتجه إلى الدول التى توفر مناخا مواتيا وقيودا أقل على الشركات الخاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية، لقد استطاعت دولة مثل إيطاليا أن تصبح خامس أكبر قوة اقتصادية فى العالم من خلال إدارة ناجحة لعمليات الانتقال من السوق المقيدة إلى السوق الحرة.

ويعزى الخبراء السبب فى النكسات التى حلت بعدد من النمور الآسيوية - بالرغم من إزالة القيود وتحرير انتقال رءوس الأموال - إلى ضعف الإنتاجية بالرغم من زيادة الإنتاج، وإلى الإدارة المعيبة للمنشآت والشركات، وإلى غياب رقابة الدولة، وبالتالى، فلن يؤدى تطوير الثقافة المعلوماتية وحده إلى تقدم اقتصادات الدول، ولكن لابد من تطوير ثقافات الاقتصاد من خلال دور الحكومات فى التعليم والتدريب، لابد إذن أن تلعب الحكومات دورا رئيسيا فى نقل المعرفة من جيل إلى جيل، وتعليم وتدريب الأجيال الجديدة على تعلم واكتساب المعارف، والاكتشاف والابتكار، فالإنسان هو الذى يسير الآلة وليس العكس، وهو الذى يزيد من كفاءة الإنتاج إذا توفرت له سبل اكتساب وتنمية العلم والمعرفة.

ولن يعنى تنمية العلوم والمعارف لدى الأفراد فى القرن المقبل زيادة الكم بمعنى عدد الخريجين وإنما الكيف بمعنى تطوير المناهج فى المؤسسات التعليمية والجامعات بحيث تسلح الخريج بالمعرفة المطلوبة للقيادة فى طريق المعلومات السريع المكتظ بالمطبات وأيضا بالفرص الكبيرة التى تسهم فى الوصول إلى الوجهة النهائية التى تفيد الفرد والمجتمع والبشرية.

ومثلما تحول عالم الأعمال من التركيز على عدد معين من المنتجات إلى تنويع وزيادة عدد هذه المنتجات، ومثلما يسعى العديد من الدول إلى عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير مادة أو سلعة واحدة أو عدد محدود منها، فإن الجامعات مطالبة بعدم التركيز على النمو الرأسى لعدد محدود من المواد والتحول إلى تنمية أفقية للمعرفة، والتحول من معرفة كل شىء عن شىء واحد إلى معرفة بعض الشىء عن كل شىء، فالمتدرب على العلوم السياسية مثلا لابد له اليوم من الإلمام بمسائل الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس واللغات الأجنبية والاستراتيجيات والجغرافيا الاقتصادية والسياسية.

وباختصار فإن اقتصاد القرن الحادى والعشرين القائم على المعرفة يستوجب تضافر جهود الحكومة، وشركات الأعمال، والمؤسسات التعليمية فى كل دولة فى تنمية مهارات الجيل الجديد حتى تكون القرية الكونية بحق مكانا يوفر الفرص ويتيح تحقيق الرخاء للفرد والمجتمع.



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٩

رد آخر على مقال علي حرب

موقف من بيار بورديو يتوافق مع «العولمة»

علي مصطفى سالم *

■ مقال علي حرب الذي نُشر في جريدة «الحياة» بتاريخ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٩، بعنوان «حملة بيار بورديو على أجهزة الإعلام... ما بين طفولة يسارية وشرطة عقائدية»، كان له وقع خاص لدي وكان مثيراً للدهشة والاستغراب وربما لدى بعض المثقفين والمختصين في المجالات العلمية، والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى تتبعي عن كثب لمؤلفات بورديو السوسيولوجية تحديداً ولاهتمامي الخاص بها، ولزخر المقال المذكور بالكلمات الاخاذة السياسية بشكل خاص والاستنتاجات والاحكام القيمية، الخ... وامام الضجة والصراخ النقديين اللذين اثارهما علي حرب، نحاول إبداء او استنتاج عدد من الملاحظات.

– قد يكون صحيحاً ان بورديو يمارس نجومية معينة من خلال النقد الذي يوجّهه لوسائل الإعلام والتلفزيون بشكل محدد (عن طريق ابراز مخاطره او تاثيراته السلبية في دوائر الإنتاج الثقافي المختلفة: الفن والأدب والعلم والفلسفة والقانون، او مخاطره بالنسبة الى الحياة السياسية والديموقراطية، او الإشارة الى الطريقة التي يعالج بها بعض الحوادث او المشكلات والى البعد الإيديولوجي الذي يخفيه وكيف يستغل المشاعر والعواطف والاحاسيس...)، او للفهم السائد عن الإعلام، غير ان هذه النجومية غير مقصودة وليست هدفاً بذاته وترتكز على مفاهيم ومعتقدات وتصورات وطريقة في التحليل مختلفة عمّا هو سائد، ممّا يعني ان بورديو يطرح فكراً جديداً او معتقداً جديداً، وإن حظي هذا الفكر بالهالة والإعجاب، فمرده الى قوة المنطق او البراهين والحجج التي يقدمها. لا ندري ان كان تهكم علي حرب هنا المقصود منه ان لا تحمل ممارسة بورديو اية قيمة معنوية، او كان المطلوب منها ان لا تحمل هذه القيمة. وبالتالي، هل المطلوب من المثقف ان يلغي دوره وفكره وأن لا يواجه او يحارب المعتقد السائد كي لا يحظى باية نجومية (او اي راسمال رمزي يبعدانه عن «حقيقة» المثقف، او ان يمارس نجوميته، إن اقتضى الامر، على ارضية النجومية السائدة؟ وهل توجد ممارسة مجردة عن اية قيمة؟

من جهة ثانية، إسهام التلفزيون «في تعطيل الوعي وتسطيح الثقافة»، لا ينطبق على كل المشاهدين، وانما على المشاهدين الذين يتميّزون بمستوى ثقافي او معرفي متدنٍ ويميلون الى تصديق ما يعرض عليهم بشكل عام. ويمكن القول، كما يرى بورديو، ان وسائل الإعلام بمجملها عامل ينزع التسيّس، ويؤثر في المجموعات المنزوعة التسيّس من الجمهور وفي النساء اكثر من الرجال، وفي الاقل ثقافة أكثر من الاكثر ثقافة، وفي الفقراء اكثر من الاغنياء. وإذا كانت تاثيرات وسائل الإعلام بشكل عام سلبية، فهذا لا يعني ان الحقيقة الى جانب عالم الاجتماع، فقد ينتج الصحافيون الحقيقة وعلماء الاجتماع الكذب...

– القول إن بورديو لا يعتبر التلفزيون وسيلة للاتصال والإشهار وانه يرى الابتكارات التقنية كما لو إنها الات شيطانية بذاتها على الشر والخديعة، كلام قيمي لا يعبّر عن فهم صحيح لبورديو، إذ كيف يكون الامر بهذه الدونية في الفهم والتحليل. بالطبع، لا ينطلق بورديو من المسلّمة او البديهية او المفترض المسبق الذي ينطلق منه علي حرب من ان التلفزيون وسيلة للاتصال والإشهار (اداة تسجل الواقع – الاولوية للمرئي)، غير انه يرى في هذا التعريف شكلاً ظاهرياً (اداة وسيطة). فيامل مثلاً بان يتحول التلفزيون الى اداة للديموقراطية المباشرة إذا ما تم رفع المستوى العلمي للمشاهدين المستمعين وتعزيز/ تقوية استقلاليته بإدراك الميكانيزمات التي تعمل على ضرب هذه الاستقلالية. وهكذا، لا يجوز الاكتفاء بفكرة الاتصال والإشهار او بما هو مرئي فقط وبنفي البنى غير المرئية الموضوعية المنظّمة. وهل التلفزيون اداة مجردة على القوى السياسية والاجتماعية والسوق والربح التجاري؟ وحين يرفض علي حرب ان يحمل التلفزيون معاني غير مرئية، الا يعني هذا انه هو الذي يعتقد بانه اداة بحد ذاتها؟ وحين يحاول بورديو إدراك ما وراء التلفزيون او الميكانيزمات غير المرئية التي تمارس من خلالها الرقابة (السياسية المفروضة عليه وعلى المدعوين والصحافيين ايضاً من خلال شروط الاتصال او تحديد الوقت او ما يمكن قوله، والذاتية الممارسة بشكل واعٍ او لا واعٍ) على المستويات كافة، يكون فهمه مرتكزاً على ان التلفزيون اداة شيطانية بحد ذاتها؟ وإذا كان التلفزيون اداة للحجب والهيمنة، فهل هذا لا يخفي ميكانيزمات معينة تنفي ان يكون التلفزيون اداة بحد ذاتها؟ وهل الصفة الشيطانية ناتجة عن التلفزيون كالة بحد ذاتها تتكلم بمعزل عن الإنسان ام كالة مسيّرة من فئات ومجموعات معينة؟ التناقض في فهم علي حرب لبورديو يعود إذاً الى العبارتين التاليتين: اعتبار التلفزيون اداة للحجب والهيمنة من ناحية، واعتباره الة شيطانية تنطوي بذاتها على الشر والخديعة من ناحية اخرى.

– يطلق علي حرب كلمات لا ندري من اين اتى بها، مثل، «جرم معرفي» و«متعاملين مع الاحتلال النازي»، ويستخدمها بإطار التقليل من اهمية موقف الخصم او تحقيره. ما يقوله بورديو، في الحقيقة، عن الكتّاب والعلماء والفلاسفة الذين يتعاملون مع التلفزيون هو انهم لا يتمتعون بالاستقلالية المطلوبة نتيجة عوامل عديدة، اهمها، الهيمنة التي يمارسها الصحافيون الإذاعيون مع انهم في موقع ادنى في حقل الإنتاج الثقافي، والشروط التي تتم على اساسها الدعوة او الحديث، والخضوع لمتطلبات المستمعين والقوى الخارجية المحدّدة، واللجوء الى حسم المسائل الثقافية والعلمية المتنوعة من خلال التحكيم والديموقراطية، واللجوء الى الاحكام القيمية، والهامش الضعيف لاستقلالية التلفزيون، إلخ. ويوضح بورديو



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٩

ان الهدف من هذا النقد هو الدفاع عن الشروط الضرورية للإنتاج وعن نشر الإبداعات الاكثر رقياً للبشرية وعن ثبات ورفع حق الدخول الى حقول الإنتاج الثقافي، وبالطبع بالنسبة الى علم الاجتماع. امام هذا الموقف نسال صاحب المقال، هل مهمة عالم الاجتماع تتحدد بما هو مرئي ظاهري شكلي فقط دون العمل على كشف الميكانيزمات غير المرئية التي تشكل البنى الموضوعية الفعلية لوسائل التعبير؟

– صحيح ان بورديو يعتبر الحقيقة في العلوم الاجتماعية حقيقة اجتماعية او رهاناً من الصراعات، لكن هل الاعتقاد بنسبة المعرفة او الحقيقة يُفترض ان يكون مطلقاً او تعسفياً، بحيث يمكن القول، بالنسبة الى اية نظرية مهما كانت اهميتها، بانه لا قيمة لها ما دامت ملتبسة (تحمل اكثر من معنى) او نسبية؟ هل يجوز القاء الاتهامات والاحكام دون العودة الى الواقع كمقياس اساسي للحقيقة والعلم؟ وإذا كانت اتهاماته ملتبسة، فلماذا لم يُعمل على كشفها؟ هل القول بدفاعه عن سلطته الاكاديمية وموقعه الفكري كاف لإدانته؟: هل التاكيد على شرط الاستقلالية الاكاديمية والسياسية امر مشابه لعدم التاكيد على هذا الشرط؟ اية نظرة اقرب الى الحقيقة، تلك التي ترتكز على موقع يتصف بدرجة لا باسٍ بها من الاستقلالية، ام تلك التي تفتقد الى هذه الصفة وتتميز بدرجة من التبعية؟ لا نعتقد بان نفي صفة الإطلاق عن نسبية المعرفة او التخفيف من وطاتها بالتاكيد على صفة الاختصاص يعدّل او يغيّر من حقيقة موقف صاحب المقال الذي يتسم بالتفلّت الإرادي من اي ضوابط علمية او منطق علمي. كما ان التاكيد على ارتباط المعرفة بالسلطة او على ان المعرفة سلطة او على أنه لا توجد معرفة صافية مستقلة قائمة بذاتها، لا يغيّر من حقيقة موقفه الرافض بالمطلق شكلاً لاي سلطة او راسمال رمزي كيفما كانت طبيعته، دون العمل على كشف حيثيات او ميكانيزمات هذه السلطة او هذا الراسمال. لا نطلب منه أن يتقبّل اي سلطة او اي راسمال رمزي، إنما ان يشرح هذه السلطة ويفسرها. المطلوب ليس مواقف قيمية تتسم بالقبول او بالإدانة او الرفض، إنما مواقف تبرز وجود السلطة او الراسمال الرمزي علمياً باسباب محددة من الواقع. ويوجب هذا الموقف خيارات سياسية محددة لها وقع سلبي على بعض الفئات والمجموعات الاجتماعية. فاعتبار المعتقد الجديد او الاتجاه الفكري الجديد مثلاً بانه سلطة جديدة (مما يفترض منا ان نرفض اي سلطة) يعني بصريح العبارة، وبواسطة هذه الحجة، مصادرة حقوق أن نضالات المجموعات الاجتماعية المقهورة او المهيمن عليها، ودعم السلطات القائمة. لا شك بأن اي معرفة او اي نظرية مرتبطة بسلطة ما، وقد يكون من الصعب او المستحيل الغاء اي سلطة، لكن ليس من العلم بشيء ان نصادر قوى التغيير او ان نردع تحركها او رغباتها ومطامحها وطريقتها في التفكير والفهم بحجة انها ستشكل سلطة جديدة، وعلينا رفضها. القبول او الرفض يجب ان يرتبط بحيثيات السلطة.

– لا ندري ما المقصود من وصف علي حرب للوضعية المدرسية لعلماء الاجتماع كما يراها بورديو! هل الدعوة الى اليقظة من السبات المدرسي او الى الخروج من المعاقل الأكاديمية تتناقض مع الهجمة على التلفزيون ووسائل الإعلام او مع محاولة فهم حقيقة الإعلام؟ هل المطلوب من بورديو ان يبقى في اطاره الأكاديمي ليبقى مخلصاً لمعاييره الاكاديمية؟ ما يحذر منه بورديو، بهذا الصدد، هو المعرفة العفوية لعلماء الاجتماع، إذ خطرها في العلوم الإنسانية هو اكبر منه في العلوم الطبيعية او الفيزيائية نظراً للفصل غير الواضح بين الراي المتداول المشترك والحديث العلمي، او للتمييز غير الدقيق بين المفاهيم العامية غير العلمية والمفاهيم العلمية. فعالم الاجتماع متورط اكثر من غيره في الموضوع الذي يتناوله لصعوبة الفصل بين الذات والموضوع، بحكم الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، وهو مدعو لنقد اللغة العادية التي يستعملها والمفاهيم الفلسفية التي تحملها...

واما بالنسبة الى فكرتي انفتاح الحقل العلمي على الواقع اليومي والوجود المعاش والتجديد او الانفتاح على المجالات والممارسات التي يستبعدها اهل الاختصاص، نسال: هل هاتان الفكرتان يجب أن تشكلا هدفين بحد ذاتهما، انفتاح من اجل الانفتاح وتجديد من اجل التجديد؟ الا يجب ان تسيرا وفق منطق علمي محدد لا يؤثر سلباً في استقلالية الحقل وتعزيزها؟ وبخصوص الرواية الموجهة الى القارىء العادي، كيف يمكن اللجوء الى تحكيم هذا القارىء خارج النُقاد؟ هل هذا الاخير يملك القدرات او الإمكانات والاهلية التي تمكّنه من الحكم؟

– لا ندري من يتخبط في مواقفه، بيار بورديو أم علي حرب! هل الهجمة على التلفزيون ووسائل الإعلام من قبل بورديو غير مبرّرة؟ هل يتوجب ادانته لمجرد تهجمه على التلفزيون؟ هل ممارسة النضال من قبله تعني ممارسة للنبوة؟ هل ممارسة السياسة تعني رفضاً للتغيير؟ اليس علي حرب الذي يقع في سبات ايديولوجي يخدم الوضع القائم حين يرفض أي شكل للنضال لمجرد ان اية فكرة تنتج سلطة؟ ما الذي يفهمه علي حرب بتفكيك بنية المؤسسات؟ هل تفكيكها هو لجهة فهمها وتحديد آلياتها ثم هدمها فيزيائياً وعملياً؟ هل التهديم هدفٌ بذاته؟ هل المؤسسات شيء قائم بذاته مستقل عن الإنسان؟ حين يدعو بورديو الى الحفاظ على بعض المؤسسات الاجتماعية، فإن



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعوته نابعة من فكرة أن هذه المؤسسات تخضع لميزان قوى اجتماعي او سياسي معين بحيث إذا ما تعدل لمصلحة الفئات المتضررة او المهيمن عليها يصبح عندها بالإمكان توجيه هذه المؤسسات وجهة مختلفة. وبيار بورديو لا يضمن نجاح اي وجهة لان المسالة متعلقة بطبيعة التناقضات والعلاقات الاجتماعية، كما انه لا يصادر اي تغير بحجة انه سيتحول الى سلطة. فالدولة مثلاً ليست حيادية كلياً، ومستقلة عن المهيمنين، وإنما لها استقلالية تكبر بقدر ما تكون قديمة وقوية ومسجل في بناها اجتياحات او مكتسبات اجتماعية وثقافية مهمة (الحق في العمل والضمان الاجتماعي - كانط او هيغل، موزار او بيتهوفن...). انها مكان للصراعات. وللمهيمن عليهم مصلحة في الدفاع عن الدولة، وبشكل خاص، بوجهها الاجتماعي. فالقوانين الاجتماعية او الاقتصادية لا تمارس إلاّ إذا تركناها تعمل. ونسال علي حرب: هل محاربة العقل المدرسي لدى علماء الاجتماع يعني التفلّت الفكري وادانة الدعوة الى تعزيز او تقوية الاستقلالية الأكاديمية او العلمية للحقول الثقافية؟ وإذا كانت هناك إدانة لبورديو لأنه ينظر الى التلفزيون من زاوية أكاديمية علمية، فهل مطلوب منه أن ينظر اليه من زاوية سياسية؟ وهل المسالة شخصية بين بورديو والتلفزيون، بحيث لإنه لم يُتح له ممارسة سلطته الأكاديمية ثارت ثائرته؟ أهذا هو التفسير العلمي؟ وهل يُعقل ان نشرح هجوم بورديو على التلفزيون بلبوس النبوة والرسالة؟ ولنفترض انه لم يهاجم التلفزيون، فهل هذا يعني انه اصبح علمياً واكاديمياً؟ وهل تصح الاستنتاجات العامة الضبابية لجهة القول بالوقوع في المازق والغرق في الاوهام والاساطير؟ وهل تفضّل بتوضيح هذه الأوهام والاساطير؟ ومن ينخرط في التيارات السياسية ويمارس طفولة يسارية يكون اكثر تقوقعاً وانغلاقاً ويلعب دور الشرطي العقائدي أم يكون اكثر انفتاحاً وتفلّتاً؟ وما معنى القول ان يكون منطق النضال مختلفاً عن منطق المعرفة وان لكل حقل مقتضياته ورهاناته وان نتحدث في الوقت نفسه عن التباس المعرفة او الحقيقة؟ وكيف نطلب من بورديو عدم التحصن وراء الاختصاص من جهة، وندينه لانه يمارس طفولة يسارية من جهة اخرى؟ وهل يُفترض ان ندين اي عالم لمجرد انتمائه السياسي، ام يجب ان نبحث في طبيعة الموقف المتخذ؟ وإذا كان الخروج من المازق يكون بتجاوز أي من الموقفين من خلال التفاعل بين العقل الاكاديمي والعقل اليومي والعقل الميديائي والمجال التلفزيوني، فهل العقل اليومي مجرد عن السياسة؟ وهل التفاعل مع المجال التلفزيوني يفترض عدم التهجم على وسائل التعبير؟ وهل قال لنا الاستاذ علي حرب ما الاسباب التي دفعت بورديو الى ان ينقلب راساً على عقب من حارس للاصولية الاكاديمية الى مناضل اجتماعي والى ان ينتقل بين المواقف المتعارضة بنوع من التخبط؟ وإذا كان العصر عصر الإعلام، فهل هذا يفترض منّا التعامل معه بلطف من دون اثارة حساسيته، وبالتالي التوافق والتكيف معه؟

- صحيح ان «الفضاء» الميديائي يسهم اليوم في صناعة الحقيقة، غير ان هذه الحقيقة مصطنعة تبعاً لوجهة نظر معينة او لفئات محدّدة من التصنيف والرؤية، وتخدم فئات ومجموعات سياسية واجتماعية، ولها بصماتها في الحقول الثقافية المختلفة. ونعتقد بفكرة ان «العولمة» تسهم في تشكيل نمط الوجود واسلوب العيش، غير ان هذه الظاهرة ليست حتمية محدّدة مسبقاً تفرض تاثيرها في الإنسان من دون تاثير منه، او حتمية طبيعية وتفترض تقبلها او التكيف معها، ومهمة العالم ان يعمل على تفكيكها او إظهار الميكانيزمات المحددة. ونسال اخيراً، هل بورديو يقف ضد لغة العصر ومنطقه لانه لا يفسر هذه اللغة او لا يتوافق معها؟ وإذا كان يدعم المؤسسات القائمة مثل العائلة والكنيسة والدولة والحزب، فكيف تكون له ممارسة طفولية يسارية؟ وهل معرفة كيف تُلعب اللعبة تمنعنا من ان ننصب انفسنا اوصياء على الحقيقة او شرطة للمعرفة؟ وهل يجوز القول بان بورديو لا يعترف بما يقع، لانه يعطي معنى مغايراً للمعنى الذي يعطيه علي حرب للتلفزيون؟ وهل الوجود هو فقط للحقيقة او للمعنى الذي يعطيه علي حرب؟ وما المعنى الذي يضيفه لنا بخصوص العدالة والحرية والمساواة؟

- تتسم رؤية علي حرب، بشكل عام، بالطابع الليبرالي الإرادوي، وبانها مباشرة تستند الى الإدانة، بدل الرؤية غير المباشرة التي تستند الى التواضع الإدراكي والميكانيزمات غير المرئية في التفسير. ويتسلح بالتقدم والعقل والعلم، ويؤيد او يبجل ما نسميه التكنولوجيا والحداثة ووسائل الاتصال، ويعتقد بحتمية او بقدرية «العولمة»، دون اي نقد، ويعتبر نقمته فاضلة، ويتسم خطابه بالطابع السياسي باسم الموقف العلمي، ولديه إجوبة جاهزة، بدل العمل على ابداع طريقة في ابداع الاجوبة بشرح او كشف الموضوع من خلال طرق وتقنيات علمية.

- مع أن صاحب المقال يتحدث عن بورديو من خلال مفهوم الحقل، غير انه لا يبيّن قيمته العلمية لجهة كونه اداة نظرية مهمة تسمح بالتخلص من فكرة البدائل (القراءة الداخلية والقراءة الخارجية)، ودون خسارة لمكتسبات هاتين المقاربتين المدركتين تقليدياً كانه لا يمكن التوفيق بينهما! وبإدراك التجاذبات ووجهات النظر المختلفة، وبالقول بوجود وضعية نظرية مولدة لخيارات منهجية سلبية وايجابية في بناء المواضيع! وبتقديم المؤلفات كحقل من المواقف المتخذة التي لا تُدرك إلا علائقياً... كما لا يقوم باي مقارنة بين مفهوم الحقل ومفهوم البنية او النسق.

* استاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٩

بعد أن أصبحت واحدة من المقولات الأكثر انتشارا أو استقطابا

مستقبل العولمة.. صراع عالمي.. أم مجتمع مدني؟

دمشق - السياسة:

■ لقد اصبحت العولمة واحدة من المقولات الاكثر انتشارا او استقطابا سواء على صعيد المفكرين والمختصين ام على الصعيد الجماهيري ورغم انها لازالت واقعة في مجال تعددية المفاهيم الا ان تيارها بدأ ومنذ زمن بالتمظهر في مستويات الحضارة البشرية المعاصرة. في قراءة لهذا المفهوم واستجلاء لادواتها ونتائجها وامكانيات مواجهتها يقدم الباحثان، د. رسلان خضور، ود. سمير ابراهيم حسن دراستهما «مستقبل العولمة» الصادرة على المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق فيبدأن بالتنوية الى اهمية التهيؤ لمستقبل آت لا محالة، فتجاهل التغيرات المستقبلية ينطوي على مخاطر كثيرة، وقد تبين اننا العرب حتى الان لم نقم سوى بردود فعل على المشكلات بعد استفحالها بدلا من استباقها والتهيؤ لها، والحقيقة التي لا ريب فيها الان ان المجتمع الانساني مقبل على تغيير كمي ونوعي كبير، وان علينا ان نكون مستعدين لمواجهة ذلك ولاكتساب مهارات ومواقف جديدة وان نجعل ازمات اليوم اقوى الاسباب للتفكير بالمستقبل لا بالماضي. فيما يعلق بظاهرة العولمة فليس من السهل ان نحدد مفهوما نهائيا وثابتا عنها فهي عدا عن كونها لا تزال مشرعا فانها متعددة المعاني والدلالات، وعموما يمكن التعبير عنها بانها الاتجاه الى وجود منظومة او مجموعة من الانظمة والمعايير المتكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية صالحة لجميع البشر او ستسود قريبا حياة الناس على اختلاف اقاليمهم وقومياتهم واعراقهم. وفي هذا التوجه نحو المنظومة الجديدة يبدو حضور الخبرة الغربية الراسمالية عموما والاميركية خصوصا ماثلا واتجاه وتوزيع وفرض نتائج هذه الخبرة على العالم واضحا فالعولمة في اساسها درجة اعلى في تاريخ التطور الراسمالي وعلاقات الهيمنة الامبريالية وفي بذلك تعد ظاهرة موضوعية تفتح الافاق وتوسع المجال الحيوي لراسمالية القرن الواحد والعشرين، وهي - اي العولمة - تعميم لنمط حياة معين ودعوة لتبني نماذج معينة باستخدام ثلاث ادوات اساسية ساهمت وتساعد على بلورة الظاهرة وهي الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس العولمة بكفاءة عالية وتكنولوجيا الاتصالات والاعلام والمؤسسات والمنظمات الدولية.

وللنظر للموضوع باكثر من زاوية نرى ان هناك تياران يتجاذبان مفهوم العولمة تيار يرى انها هيمنة القوى الاقتصادية والعسكرية على الكوكب وبكلام اكثر دقة امركة العالم، اما التيار الاخر فانه يرى العولمة عملية تبادل منافع وخبرات ومعارف بين امم وشعوب الارض وتحاول الولايات المتحدة عبر صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاخرى المهيمن عليها اميركا تقديم العولمة وفق هذا الفهم.

وعلى الرغم من ان موقع الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي ليس مطلقا والاقتصاد العالم متعدد الاقطاب الا ان الاطار السياسي والامني الدولي ذو قطب واحد وهذا ما جعل الاوروبيين واليابانيون يخشون العولمة ويعدون العدة للتعامل معها وقد تصبح العولمة عملية تبادل منافع عندما يتطور العالم الى مرحلة تعدد الاقطاب المتكافئة سياسيا واقتصاديا وعسكريا والحالة هنا تبادل المنافع والخبرات بين الاقطاب الصناعية المتقدمة لكن تعددية الاقطاب تلك تخفف من هيمنة العولمة بالنسبة للبلدان النامية.

من جانب اخر يمكن النظر الى العولمة على انها واحدة من اهم مشاريع الراسمالية لادارة ازمتها الراهنة والمتمثلة في وجود ركود طويل الامد وبأن الادخار اكبر من الاستثمار بسبب الافتقاد الى منافذ الاستثمار المربح داخل حدودها القومية وبالتالي تكون العولمة احد متطلبات التطور الراسمالي لتوفير مجالات الاستثمار واستيعاب الفوائض لهذا تتجلى الصيغة التنفيذية للعولمة الاقتصادية بعدة مظاهر منها اتساع نشاط الراسمالية متعدية الجنسيات وتنامي قوتها فيوجد في العالم حوالي 40 الف شركة متعددة الجنسيات تبلغ ايراداتها اكثر من نصف الناتج الاجمالي العالمي وقيمة اصولها حوالي 94 ترليون دولار.

اما الشركات الخمسمائة الاولى من هذه الشركات فهي متركزة في دول الشمال «472 شركة» مقابل 28 شركة في الجنوب وبلغت ايراداتها في عام 1996 حوالي 11435 تريليون دولار، المعلومة لا تعني باحوال سوق معينة وانما بالسوق العالمية ككل وبذلك بدأت



تظهر السلع مجردة من بعدها الوطني لتدخل بعدها الكوكبي.

ومن المظاهر ايضا تقويض وتغيير دور الدولة الاقتصادي والسياسي حيث بدات الشركات متعدية الجنسيات تحل محل الدولة فالسوق الداخلية ليست كافية لنشاط هذه الشركات ولكي تستطيع النشاط في السوق العالمية بحرية لابد من اضعاف دور الدولة في الحياة الاقتصادية ان ما تقوم به العولمة هو تفكيك للاطار الوطني للراسمالية وتقويض الدولة، دون ان تخلق اطارا عالميا بدلا يكافىء ما كانت تفعله الدولة في تسيير وضبط الراسمالية وهنا يكمن الخطر الاساسي للعولمة.

كذلك اضعاف فاعلية السياسات الاقتصادية الوطنية، والتحرير شبه المطلق لحركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال وعولمة السوق الاستهلاكية وعولمة العرض والطلب، حيث يتم الاستفادة من التطور الكبير في تكنولوجيا الدعاية والاعلان لتنميط اذواق المستهلكين وخلق نمط استهلاكي موحد، وتظهر العولمة في النمو السريع لاسواق المال العالمية وتزايد درجات الارتباط والتشابك في الاقتصاد الدولي، واهمال البعد الاجتماعي فمع تبلور العولمة يزداد تركز الثورة وتمركزها ففي العالم اليوم 358 مليارديرا يملكون ثروة تضاهي ما يملكه 2,5 بليون من سكان العالم، وهناك 20 في المئة من دول العالم تستحوذ على 85 في المئة من الناتج العالمي وعلى 84 في المئة من التجارة العالمية ويمتلك سكانها حوالي 85 في المئة من المدخرات العالمية.

ومن اهم ادوات ظاهرة العولمة، الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات والمنظمات الدولية وتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات كما ان عولمة الاقتصادي يتبعها ويترافق معها عولمة الثقافة، وتحمل عولمة الاقتصادي ايديولوجيا التنميط والاختراق الثقافي التي تتجلى في صياغة ثقافة عالمية منمذجة لها قيمتها ومعايير لضبط سلوك الافراد والشعوب والدول، وكما هي التكنولوجيات ليست محايدة تجاه الهوية الثقافية كذلك هي السلع والخدمات المستوردة ليست شيئا محايدا بل تحمل معها ثقافتها اي ثقافة البلد المقبلة منه، وبما ان هناك ثقافات مدعمة بكل الوسائل التكنولوجية واخرى شبه مجردة من تلك الوسائل او لا تحسن استخدامها، فان التبادل الثقافي العالمي هو تبادل غير متكافىء، اكثر مما هو تثاقف بين الشعوب والثقافات. الى هذا فان العولمة تحمل تناقضاتها في ذاتها فرغم ان خطابها ينزع الى توحيد العالم الا انه وفي ظلال العولمة نفسها تنشا وتنمو تفاوتات جديدة بين البشر ففي الدول الصناعية نفسها لا يزال «7 - 17 في المئة» من البشر فقراء وفي الولايات المتحدة ربانة هذا المشروع اكثر من 45 في المئة من الاسر فيها لم تدخر شيئا عن سنة «1997» كما تعاني الولايات المتحدة من الفقر البشري، والاسرة المعيشية الافريقية العادية تستهلك اليوم اقل مما كانت تستهلكه قبل 25 عاما بنسبة 20 في المئة، وفي 70 بلدا من البلدان النامية اصبح الاستهلاك الان اقل مما كان قبل 25 عاما، بل ان ثروة اغنى «250» فردا في العالم تزيد بنسبة «4 في المئة» عن التكلفة الاجمالية لتعميم الخدمات الغذائية والصحية والتعليمية في البلدان النامية وثروة اغنى «3» افراد فقط، في العالم تبلغ اكثر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي لاقل البلدان نموا وهي «84» بلدا وبالنسبة لوضع هيمنة الولايات المتحدة فإن مؤشرات النمو الاقتصادي ليست في صالحها في المدى المنظور فسرعة انتاجيتها الصناعية الان تقل «3» مرات عن اليابان ومرتين عن اوروبا الغربية، وميزانها التجاري يزداد عجزا يوما بعد يوم ومعظم صناعاتها تضاعف عجزه «6» مرات خلال الاعوام العشرة الماضية وبينما كان ناتج اميركا القومي «50 في المئة» من الناتج العالمي عام 1945 فقد تراجع الى 23 في المئة فقط عام 1996، وبينما قدمت اميركا ما نسبته 75 في المئة من المعارف الجديدة في العالم عام 1977، فقد تراجعت هذه النسبة الى 36 في المئة عام 1996، ويتنبأ المحللون الاميركيون في ضوء ذلك بانزلاق اميركا عاجلا ام آجلا الى الصف الثاني من الامم الكبرى او تحولها الى دولة متوسطة القوة. في مواجهة تيار العولمة هذا تتكون اليوم في جميع انحاء العالم الاول والثاني والثالث جمعيات ولجان منتديات ومؤسسات لحماية الثقافة الوطنية والحفاظ على التنوع والحوار الثقافي ورفض ومقاومة شتى اشكال الهيمنة، وعربيا تقترح الدراسة سبل مواجهة العولمة فاقتصاديا لابد ان يتم بناء تكتل اقتصادي عربي فاعل لمواجهة ضغط العولمة، الاقتصادي وثقافيا تواجه بالتحصين الداخلي وتطوير الثقافة العربية بإعادة انتاج منظومة القيم الاجتماعية وتنمية وتعميق الوعي المدني وتطوير مؤسسات التكوين الثقافي والاجتماعي «الاسرة، المدرسة، الجامعة، المؤسسات الاعلامية» واعادة النظر بالطرق التعليمية بتعليم الفكر النقدي وتطوير وتنمية فكر ديناميكي وعند مواجهة التحديات الثقافية للعولمة تبرز اهمية الحوار المستمر ومعرفة مكامن القوة والضعف في ثقافتنا وما يجب المحافظة عليه اذ ليس بالضرورة الاحتفاظ بكل القيم السائدة. ان سيرورة العالم الحالية يمكن تمييز مستويين تسير بهما العولمة، فهناك حركة موضوعية تاريخية باتجاه عولمة العالم فللعولمة جانبها الموضوعي والواقعي فتتضمن حركات ملموسة، وتوجهات انسانية ايجابية، وهذا الاتجاه يكون تدريجيا نوعا من «المجتمع المدني العالمي» وهناك حركة ثانية تمثل جانبا سياسيا ايديولوجيا يحاول استغلال تلك الحركة الموضوعية لفرض هيمنة قوة ما او دولة محددة او تسويق ثقافة ونمط حياة محددين وبالنسبة لهذا الاتجاه



الايديولوجي فان رفضه ومقاومته امر مشروع ومهل في آن، اما رفض ومقاومة الاندماج في العالم المعاصر والانفتاح عليه والاخذ والاستفادة من تقدمه وتطوره فهو حكم على الذات ، على المجتمع، بالنفي خارج سيرورة العالم والتاريخ. ان العالم يتوحد اليوم بشكل متزايد ليس فقط بفعل تطور الراسمالية، بل ايضا من خلال الجماعات غير الاقتصادية وغير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني العالمية، التي بنموها الهندسي مرشحه لصنع المستقبل البشري ولابد ان يلاحظ المرء ان البشرية قد حققت اهدافها دائما بمصاحبة اقسى المصاعب والصراعات وهي الان امام هدف وحدة حضارية كونية تمتلك كل اسبابها وامكاناتها.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٩

.. ماهي «العولمة المضادة» أي سؤال لأي جواب ؟!(١)

د . مصطفى عبد الغني

مازال مثقف العولمة وانماطه التي تتكاثر تفرض نفسها على اى نقاش او مدخل يقترب من هذه القضية، وهو مايصل بنا الى المثقف : مرجعياته وخطابه ..

في البداية كانت تلح علينا هذه العبارة مما دار في هذه الندوة : « .. وان المرجعيات المتعينة على المثقف العربي واكثرها استعجالا - بالحاح اللحظة الحضارية الراهنة - ان يجدد وعيه وان يتخذ مسافته الذهنية ليس فقط حيال خطاب العولمة ولكن ايضا حيال ماقد نسميه بخطاب العولمة المضادة نعني : الخطاب الثقافي الذي..»

ودار حوار طويل بين د. عبد السلام المسدى صاحب كتاب(العولمة والعولمة المضادة) وبين عدد كبير من المثقفين، لقد جاء المسدى من تونس ليحضر هذه الندوة التي اعدت لها جيدا مجلة فصول وبذل فيها د. محمد عناني ود. فاطمة نصر وغيرهما من هيئة التحرير جهدا علميا كبيرا .

ان الملاحظة التي بدت منذ اللحظة الاولى ان خطاب العولمة عند المؤلف لم يتوقف حول الثقافة العربية فقط او الدلالات الثقافية وحدها لمواجهة العولمة ' وانما تحدد اكثر خارج النص ، وقبل ان يشارك عدد كبير في المناقشة بافكار متباينة ..

في الكلمة الاولى التي قدم بها كتابه راح يحدد عدة ملامح تعين على وضع الكتاب في سياقه الاكبر، اولها، ان العولمة اليوم لم تعد هي العولمة الثقافية فقط ،بل ان العولمة السياسية التي انجبت العولمة الاقتصادية اصبحت معززة بعولمة عسكرية وظهرت بوضوح في صراع (الناتو) مع يوغوسلافيا.لقد عاد د.المسدى الذي شغل في كتابه كثيرا بالمنهج السيميائي(وهومانعود اليه فيمابعد) .. عاد ، في كلمته الاولى ليضيف الى مقدمات خطابه(في سيمياء التحليل والتفسير والتاويل) بعدا اخر ، هو البعد العسكري؛ العولمة لم تعد لتنفصل عن العولمة العسكرية، بل وصلت في اقصى تعبير لها في العولمة السياسية او الاقتصادية.

ثم ان -- اضاف -- .. هناك من يصور لنا العولمة على انها كتلة هيدروجينية ما ان تفكك حتى تنفلق، وهذا سائد في الخطاب السياسي الاعلامي في وطننا، فالكتاب يحاول ان ينبش في هذه القناعات ليقول ان العولمة يمكن ان تتوازى مع عولمة مضادة، واذا سلمنا او اضطررنا الى التسليم بعولمة سياسية او اقتصادية او عسكرية فان الحتمية لاينبغي ان تسلم بعولمة ثقافية ، بل ان الثقافة يمكن ان تظل هي مجال المقايضة على المستوى العالمي . واضاف الكاتب عدة ملاحظات مهمة وهي انه ممايلفت النظر ان دعاة الهوية في العالم الغربي وفي امريكا تحديدا يتبوأون منزلة الريادة الفكرية، فهم مسموعون وهم اصحاب قرار وضغط، ولا يجب ان ننسى في واقعنا العربي ان لدينا اختلالا ثقافيا لدى السياسيين ثم اختلالا سياسيا لدى المثقفين ، ثم ان الثقافة المضادة..

ثم ان الامر الذي بدا مؤكدامن خلال الكاتب ومحاوريه ان (الثقافة المضادة) لاقت من الغموض اكثر مما لاقت من الفهم والتشريح ، وهو غموض لاحظته على المستوى الشخصي ، فمازلت اذكر هذه الاحصائية التي خرجت بها بعض دور الاحصاء في الغرب .. وكان العام هو عام ١٩٩٧ والتي تقول ان ما اقيم من ندوات ومؤتمرات ومداخلات وكتابات ..الخ يزيد على ١٧٠٠ الف مرة ، فاذا وضعنا في الاعتبار اننا الان في نهاية التسعينات - اى بعد عامين لفزعنا مرتين، مرة من الرقم الذي يكون قد وصل اليه عدد هذه اللقاءات التي اقيمت حول العولمة ومرة اخرى اذا تصورنا ان الغموض الذي لف العولمة او(العولمة المضادة بوجه خاص) مازال هو هو رغم مضي كل هذه الفترة .

فماهي هذه(العولمة المضادة)؟

اى سؤال ؟

وما هي (العولمة المضادة ؟)

اى سؤال لاى جواب ؟ ...

مامعنى ان نصل الى ضعف هذا الرقم الان دون ان نصل الى سؤال واف يسهل الاجابة عنه او جواب كاف يزيل الغموض عن هذا المصطلح(العولمة المضادة)؟

سالت نفسي وعدت لمثقفينا وانا اتامل اكثر

[٢]

رغم ان حديث الغموض راح يهيم بالمنهج ويستعيد معاني جديدة لالفاظ عصر العولمة كالارهاب والشرق الاوسط والتطبيع والاختراق والثقافة البراجماتية..الخ ، فان اكثر المصطلحات غموضا ظل مصطلح(العولمة المضادة) ..

ماهي هذه العولمةالمضادة التي قصدها د. المسدى؟

ان المؤلف لم يكف عن ترديد عبارة (العولمة المضادة) المشوبة بغموض شديد رغم رؤيته بان(الخطاب الثقافي) يرتبط بالعولمة من حيث هي الية اقتصادية و بنية علمية ضمن الهرم الاجتماعي .. بدا ان المؤلف يتوسع اكثرحول هذا المضمون الثقافي ويضيف اليه معنى المقاومة التي تبدو اكثر ماتبدو في اللغة العربية، وقداسهم في الغموض اكثر المنهج الذي اختاره

وتخفت التعليقات وتعلو تداعياتنا حول (..العولمة المضادة)

ان فوكوياما صاحب كتاب (نهاية التاريخ) على سبيل المثال -- راح يعيد النظر في رؤيته مرة اخرى بعد مضي عشر سنوات ، ففي الخميس قبل الماضي وفي جامعة ويستمنستر البريطانية راح يقول انه قصد «بنهاية التاريخ، انتهاء حقبة وبداية اخرى..و» ، وراح يتحدث -- لاول مرة عن بذور التدهور الذي يمكن ان تلاقيه الحضارة الغربية.

ان التامل في هذه المراجعات التي نجدها حتى لدى الغربيين انفسهم ان (العولمة المضادة) تاتي من الداخل ، من داخل الراسمالية الغربية المتوحشة ذاتها.

ان مايحدث في التاريخ الان هذه التصدعات الكبيرة التي يشهدها المجتمع الامريكي بوجه خاص، واهم تصدع الان لاحظه فوكوياما ان الولايات المتحدة تدخل في عصر الالكترونيات هذا التدهور



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٩

الذى يبدو كثيرا فى « ارتفاع معدلات الجريمة، وتفكك العائلة الثنائية(بين الزوج والزوجة) ثم التقلص الكبير فى مجال المودة والرحمة والتعاون.

ورغم ان المسدى يشير فى عديد من فصوله الى مايحاول الغرب ان يفعله لعولمة عالمنا العربى بمقولات كتحرير المراة والانجاب(المؤتمر الدولى للسكان والتنمية مثلا)وحماية مؤسسة الاسرة(المؤتمر الديموغرافى الدولى) الاقليات والحرص على حقوق الانسان الى غير ذلك هو ما ينخر الآن فى البنية الغربية نفسها ليسلم هذا المجتمع الى التدهور والسقوط.

ومع ان هذا التدهور يبدو فى الغرب منذ الستينيات ، فان القيم العالية تستمر فى التدهور(كان قد تراجع فى ندوة سابقة عن اطروحته الانثوية منذ سنين) وعاد الآن ليرى ان تدهور القيم العائلية .. على سبيل المثال - تسعى لتاكيد هذه (العولمة المضادة) هناك

وعلى هذا النحو ، ففى حين يحاول ان يحرص فوكوياما فيه ان يؤكد انه يجب الدفاع عن قيم الغرب الديموقراطية واقتصاد السوق يرى تفسخ المجتمع بفعل التهاوى الاخلاقى الذى يصنع التضاد من الداخل .

وعلى هذا ، فان فوكوياما يبحث لانقاذ الغرب عن طريق سلطة دينية واخلاقية تحول بينه وبين السقوط الذى يجب الا نتوقف عنده بدون فعل .

ليس معنى هذا اننا يجب الا نرى هذه العولمة المضادة فى صورة المقاومة الثقافية والمعرفية لدينا ، وانما لان مقدمات السقوط تبدا من هناك ، وهو ما يعلق على اكتافنا مسئولية التنبه الى مايجب ان يحدث فى حالة ان تتسلل هذه القيم .. ضمن قيم التحلل الكثيرة .. الى مجتمعاتنا .

ومن البديهى اننا هنا نتجاهل دورنا الايجابى فى (العولمة المضادة) ، غير ان ما تعرفنا عليه داخل النص ان هذه العولمة المضادة يعمل لها فى الغرب من داخل النظام ، وهو فى الوقت نفسه لا يلغى دورنا الفعال الذى يجب ان نسال معه اين هو ؟

اين دورنا فى مواجهة هذه العولمة التى تتسلل الينا عبر الاقتصاد والسياسة والثقافة؟

اين دورنا ازاء المركزية الغربية التى ينظر لها فى الغرب ليس المفكرون التابعون لوزارات الخارجية فقط وانما السياسيون والقائمون على مصائر الشعوب ايضا ؟

وبهذا المعنى الاخير نسال بوضوح: اين دورنا نحن؟

وهومايرتبط بالبحث عن دور المثقف العربى ايضا ..

[٣]

ان اكثر مايلفت النظر فى هذا الكتاب ايضا البحث عن دور المثقفين: اين المثقفون ؟ وهل لهم دور فيمايحدث حولنا ؟ وهل هم متنبهون للعامل الاعلامى الاليكترونى الجديد؟ ثم - وهذا سؤال فاصل - ماهى الحدود بين اليات التعامل السياسى والتعامل الاقتصادى فى قضية التطبيع ؟ ويتجسد الامر اكثر حول قضية (كوبنهاجن) التى تعود الى الظهور هذه الايام مرة اخرى ..

وتزيد الحيرة اكثر حين يتسلل العنصر الاقتصادى وحين يغفل عن الفوارق على حد قول د. المسدى ، فالحق السياسى قابل للمفاوضة وقابل للمهادنة لانه يقبل التاجيل والتقسيط، والحق الاقتصادى هو الاخر قابل للمساومة وقابل للامهال لانه يقبل التجزئة والمقايضة، اما الحق الثقافى فكل لا يعرف تدرج الوان الطيف لا سيما اذا تعلق الامر بحق الوجود وحق البقاء وحق التاريخ».

ويعرض المؤلف لموقف لطفى الخولى فى بعض اعماله الاخيرة ليصل منها الى تفسير لهذا اللبس بحس سيميائى يحرص فيه ان يكون واضحا حيث تمتزج -- عند قادة كوبنهاجن -- الرؤية الاستراتيجية المعلنة بالرؤية التكنيكية الصامتة وهكذا -- كما يؤكد - يتماحك الخطاب الثقافى مع الخطاب النضالى والخطاب البراجماتى..

ان الرؤية التنظيرية لرموز البراجماتيين تمضى فى اطار هذاالخطاب غير المفهوم او بشكل ادق فى عالم(العولمة المضادة) حيث يبدو المثقف منطويا على التنظير السياسى غير مدرك الادراك الكافى التنظير المعرفى ومن ثم يتحالف تعاظم البراجماتى وتضاؤل المعرفى الى التسويغ المكشوف غير المبرر.

وعلى الرغم من ان التمهل عند المثقفين لا يتحدد عند مثقف السلام .. فان الكتاب يضعنا امام انماط متباينة من المثقفين فى موقفهم من (العولمة) .. اين يقف المثقف من الظاهرة؟ الاجابة ان الانماط تتباين بين مثقف يرى ان العولمة واقع موضوعى ونمط ثان يقف موقف الخوف من العولمة وثالث مازال المصطلح لديه ملتبسا وغامضا، بيد ان الاجابة الاصح ان نقول ان المثقف مازال متارجحا بين التباسات شتى حيث لا يناقش المثقف فى الغرب هذه (العولمة) فى حين ان جميع الوان الطيف تتحدد حين نقترب من موقف مثقفينا ..

اذن : من يبذر بذور (العولمة المضادة) ؟ هل تزرع هناك حيث التطور السلبى للراسمالية المتوحشة فى اوج حركتها ام تصنع هنا حيث يجب ان تكون المقاومة الثقافية والمعرفيةسلاحنا الوحيد ؟

ماهى (العولمة المضادة)؟.

انحاول ان نجيب عبر طريق اخرهى «السيمياء» الثقافية.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٩/٨/١٤

اسهامات غزيرة للدكتور صادق جلال العظم في سجالات العولمة

«آيات شيطانية» فضيحة فكرية وأدبية وسياسية على أعلى المستويات

دمشق - «السياسة»

■ يبدو ان مؤلفات «الاستشراق» لـ ادوارد سعيد، و«آيات شيطانية» لسلمان رشدي، و«نهاية التاريخ»، «وصراع الحضارات» بغض النظر عن محتواها وطبيعة طروحاتها، وحقيقة اغراضها، ونوع مواقفها هي نتاجات ثقافية عولمية الى هذا الحد او ذاك لانها حققت درجات متفاوتة من التجاوزات مما يفسر الابعاد الدولية والعالمية لردود الفعل العربية والإسلامية والاميركية والاوروبية والهندية. عليها دفعة واحدة مما ليس له مثيل في التاريخ القديم او الحديث، وكان الأمر موضوع مداخلة شاملة للدكتور صادق جلال العظم.

الاستشراق

لقد اثار كتاب «ادوارد سعيد» - الاستشراق - الصادر في نهاية السبعينات موجة عارمة في النقاش وردود الفعل، ومع تطور الجدل، واشتداد الصراع، واستمرار الدفاع، انتاب الدكتور «صادق جلال العظم» شعور بانه يقف امام ظاهرة جديدة تماماً لا عهد لنا بمثلها في عالم الكتب، والثقافة العالية، والدراسات الاكاديمية المتخصصة.

لقد ظهر للدكتور العظم ان مناقشات كتاب الاستشراق، ومناظراته وسجالاته قد انفجرت فجاة، ودفعة واحدة على اكثر المستويات العالمية والدولية شمولاً، وباسلوب عابر للقارات والثقافات والقوميات واللغات لم يسبق له مثيل في ذاكرتنا الحية، لقد استطاع هذا الكتاب ان يستجمع في اللحظة ذاتها ردود فعل على قدر كبير من القوة والصخب سلباً وايجاباً من جانب الاوروبيين والروس والعرب والاميركيين والإسلاميين، والسيحيين واليساريين والوسيطين، واليمنيين في مجتمعات الارض كلها تقريبا، ومن جانب علماء النفس والاجتماع، والفلاسفة وخبراء العلوم السياسية والانسانية، والصحافيين والمستشرقين، واللغويين، والسياسيين، والمثقفين عموماً بغض النظر عن قومياتهم، وثقافاتهم، واديانهم، ولغاتهم، واماكن اقامتهم.

لقد اقنع العظم نفسه بان هذه الظاهرة الثقافية الفريدة هي مجرد حدث استثنائي لن يتكرر، وحاول البحث عن تفسير لها وللتطورات التي طرات عليها، وبالتالي اقنع نفسه مرة اخرى بان ظاهرة معينة لا بد ان تكون نتيجة لتضافر مجموعة من الظروف الاستثنائية فيها السيادة، وفيها التكنولوجيا والعلم، وفيها الدولة والفكر، لقد كانت الأزمة عالمية.. شاملة اكثر بشمول الحرب الباردة وعالميتها، طالت مستويات السياسة الدولية، وتورطت بها الدول العظمى والصغرى، والتي لا علاقة لها على الاطلاق بصراع ثقافي، ايديولوجي، سياسي، عبئت من اجله الطاقات واستنفرت له اقلام في كل مكان.

آيات شيطانية

انتهى عقد الثمانينات، وبدا مع نهاية عقد التسعينات بايجاد شتات دولي، سياسي، ادبي، ثقافي، ايديولوجي صاخب يفوق بما لا يقاس الجدال الاستشراقي الذي سبقه، ان كان بالنسبة لخطورته او عالميته او شموليته، انه رواية، سلمان رشدي «آيات شيطانية»، وما ترتب على نشرها من نتائج.

لقد اسهم العظم باللغتين العربية والانكليزية في المناقشات والسجالات والمشادات التي أثيرت في كل مكان بشأن الرواية، والقضايا الملتهبة التي اثارتها، وتسال.. هل نحن امام ظاهرة استثنائية في عالم الكتب والثقافة والأدب..؟ ام اننا امام بداية نمط يتكرر، وميل يتزايد، وخط يتقدم مع اقتراب نهاية القرن العشرين، ومن جديد يطرح العظم السؤال التالي «ماذا جرى في العالم حتى يثير عمل ادبي يتناول الهند، واوروبا، والروايات الإسلامية التراثية مادة ادبية اولية ردود فعل هائلة لم يسبق لها مثيل في التاريخ وعبر القارات والمحيطات، في الشرق الإسلامي كما في الغرب العلماني علماً ان ذلك كله تم قبل ان تترجم الرواية الى اي من اللغات العالمية، ومع تطور السجال حول رواية «رشدي» اكدت المدنية ان العالمية، والشمولية التي التصقت بها لن تكن لحظة استثنائية غريبة كما ظن العظم سابقاً، بل كانت بداية لميل تاريخي عام وجد تعبيره الاكثر احاطة، وقوة في حادثة «الآيات الشيطانية» التي ورطت وللمرة الأولى في التاريخ الحديث الغرب العلماني، والشرق الإسلامي في فضيحة أدبية، فكرية سياسية واحدة، وفي اللحظة ذاتها، وعلى اعلى المستويات السياسية والقيادية والفكرية، والايديولوجية، والسجالية، والجدالية لدى الطرفين.

نهاية التاريخ

لقد تاكدت سلامة استنتاج العظم بعد نشر مقالة «فرانسيس سوكوياما» في «نهاية التاريخ» في صيف عام 1989، وبعد صدور ردود الفعل العالمية، والدولية التي استفزها المقال في كل مكان في عالمنا المعاصر لوحظ ان ردود الفعل المذكورة اخذت تسير على المنوال كما في مناقشات كتاب «الاستشراق»، ومناوشات «الآيات الشيطانية» خاصة بالنسبة لاحاطتها واختراقها اللحظي لحدود الجغرافية والتاريخ، والثقافة والحضارة، واللغة، وما زال كتاب «نهاية التاريخ» يثير النوع ذاته

من الجدل على المستويات المحلية، والاقليمية، والعالمية.

صراع الحضارات

لقد تاكدت قناعة العظم اكثر فاكثر بصحة الاستنتاج الذي توصل إليه مع متابعته لردود الفعل العالمية المشابهة التي استجرها مقال «صراع الضفارات» الصادر عام 1993 اي مباشرة بعد صدور كتاب سوكوياما، المذكور وذلك في احدى المجلات الاميركية القريبة جدا من وزارة الخارجية هناك، وهذا يعني ان صموئيل حول مقاله هو الاخر الى كتاب اكتسب شهرة وجدالية، ونقدية لا تقل في شموليتها وعموميتها شهرة كتاب «نهاية التاريخ والانسان الاخير».

ما يزال كتاب «صراع الحضارات» واعادة صنع النظام الدولي موضع نقاشي وجدال وسجال في كل مكان على سطح الكوكب فالمقال مزق عصب حساس لدى اهل كل حضارة من حضارات الكرة الارضية على حد قول صموئيل نفسه.

الجواب

مجرد التفكير بان كتاب «ادوارد سعيد» الذي كان في نهاية السبعينات ظاهرة استثنائية فريدة اصبح مع حلول التسعينات حدث روتيني عادي يدعونا للتساؤل.. ماذا جرى في العالم حتى تشير هذه المؤلفات ردود فعل نقاشية وسجالية ونقدية لا سابق لها في التاريخ من حيث شموليتها ولحظيتها في الشمال كما في الجنوب بعد يعتقد العظم ان الجواب يكمن في ظاهرة العولمة التي اخذت تجتاح منذ فترة قريبة نسبيا الكرة الارضية كلها بمجتمعاتها ، وشعوبها، ودولها وثقافاتها دون ان تمييز الا في الحدود والدرجات وفي شان هذا الجواب أن يستدعي اسئلة مهمة على جدول اعمال الفكر النقدي الراهن من ناحيته، وعلى جدول اعمال التحليل الثقافي التاريخي المعاصر من ناحية اخرى وهذه الاسئلة من نوع:

● هل نشهد تبلور ثقافة عالمية حقيقية جديدة تتجاوز الخلافات المحلية والوطنية والقومية التي لاتعد ولا تحصى.

● هل نشهد في الوقت الراهن تشكل نخبة ثقافية عالمية عابرة للقارات والثقافات واللغات، والدول والقوميات والبلدان تتواصل فيما بينها باستمرار بغض النظر عن انتمائها الثقافي او الوطني. نخبة تتصف بصفات خاصة، وتقوم بمهمات محدودة، وتتمتع بامتيازات معنية نخبة تحمل حاجات عالمية، وثقافية ورحية متميزة.

وحول احتمال نشوء بنية ثقافية عولية عليها تنضاف الى بنية الثقافات العليا المحلية في كل منطقة من مناطق العالم يقول العظم!

اذاكان صحيحا ان لغة عولمية مالية، وتكنولوجيا وتجارية ومعرفية وعلمية وادارية تتشكل في الوقت الحاضر، وتتوسع فوق سطح الكوكب ومجتمعاته الا يستلزم هذا التطور نشوء نخبة ثقافية موازية تقوم بخدمة هذه النخب وبمساعدتها وسد حاجاتها الفكرية والادبية والثقافية والعلمية لا يمكن لاي عاقل ان يدعي في الوقت الحاضر انه يملك شبه اجابات وافية او شافية او واثقة في نفسها عن هذا النوع من الاسئلة والتساؤلات كما انه واضح أن هذا الصنف في الاجابة لا يفرض فرضا، ولا يمكن ان تكون له اي مصداقية الا اذا تبلور نتيجة نقاش جماعي مفتوح ونتيجة سجال ديمقراطي مشترك لا يستبعد احد بصورة مسبقة لهذا يؤكد العظم انه لابد للاشكال الثقافية العولية الجديدة من:

اولا، ان تتجاوز الاشكال الثقافية التي انتجها الغرب عن نفسه وبنفسه وعممها ونشرها في كل مكان ومن المواد التي عممها عن غيره عن الصين والعرب والاسلام وافريقيا.

ثانيا، ان تتجاوز الاشكال التي انتجتها ثقافات الشرق ومن مواقع شرقية متنوعة عن ثقافات الشرق الاخرى كما عن اوروبا واميركا.

ثالثا، ان تتجاوز الاشكال الثقافية التي ما كانت لـ تخاطب الا جمهورا اوروبيا بالورقة الاولى او جمهورا هنديا فحسب او صينيا فقط، ويبقى عزاء الدكتور العظم الذي استمده من الظواهر الثقافية العولمية السابقة في ان

أولا، ما زالت الكتابة مسالة خطيرة، ومؤثرة ، وفاعلة، ومثيرة، وخاصة من اللحظات الحاسمة على الرغم من الاعلان عن موت الكتابة ونهايتها».

ثانيا، ان الكاتب والمؤلف والاديب ما زال حيا يرزق يصارع، ويناخل يثير العواطف، ويفجر اعنف المشادات والسجالات عالميا على الرغم من الاعلان عن موت المؤلف ونهاية الكاتب وزواله.

ثالثا، ان اشياء مثل الفكر والثقافة ما زالت كلها قوية قادرة على استقطاب الناس وعلى الاطاحة بمشكلاتهم يخاف منها من يخاف من اصحاب المصالح الضيقة، ويتقي شرها من لاطاقة له عليها.

واخيرا لابد من الاشارة الى ان هؤلاء الكتاب المذكورين كما يقول الدكتور العظم هم كلهم من اصحاب الاطروحات الكلية الشاملة والعالمية في اطاحتها.

اطروحات موضوعها البشرية المعاصرة بأسرها في تاريخها، ومستقبلهاومصيرها، وقومياتها، ولغاتها، وثقافاتها، وعلاقة شمالها بجنوبها وبالعكس لهذا فان كتبهم هي طليعة كتب العولمة بامتياز.



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٩

القضية وأبعادها

فى سياق أهمية شحذ الفكر السياسى المصرى لمواجهة تداعيات ظاهرة العولمة على أرض الواقع عاجلا او اجلا، تطرح صفحة «قضايا وآراء» اليوم ثلاث قضايا رئيسية: اولاها حول مصير الدولة وسيادتها الوطنية فى مواجهة الاختراق العولمى.

ويجيب د. محمد شعبان عن تساؤل رئيسى فى مقاله يقول : هل ادت العولمة الى تقويض السيادة الوطنية؟

وفى أجابته عن هذا التساؤل يوضح انه ينبغى للحكومات مع بدء تقلص السيادة بدرجة واضحة نتيجة استجابتها للعولمة، السعى الى ايجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية عن طريق الاعتماد المتبادل بين الدول، ولكن هذا ـ كما يرى د.شعبان ـ لا يلغى ضرورة استمرار دور الدولة القومية فى ضبط ايقاع العولمة والتكيف معها والأخذ ببعض مظاهرها ورفض البعض الآخر وليس ادل على هذا من حديث بعض الحكومات الاشتراكية الديمقراطية فى الغرب مثل الحكومتين الالمانية والبريطانية عن الطريق الثالث الذى يسعى الى الجمع بين مظاهر الراسمالية (اقتصاد السوق) ومظاهر الاشتراكية (عدالة اجتماعية) وفقا لظروف ونظم كل دولة.

وحول سبل المواجهة ايضا يطرح د.صلاح عبدالرسول جمعة فى مقاله سؤالا آخر يقول : ما السبيل أمام الشركات المحلية للبقاء فى ظل العولمة لمقاومة الغزو الوافد الى اسواقها فى الدول النامية. ويرصد د. صلاح اربعة اساليب للمقاومة هى الدفاع اعتمادا على معرفة الشركات المحلية بدرجة اعلى بمتطلبات اسواقها وسلوك المستهلكين بها والتوسع فى اتجاه الاسواق الخارجية اعتمادا على النجاح عالميا والتناطح الايجابى بالاندماج فى نشاط مشترك مع تلك الشركات العالمية الوافدة اليها او قد تبيع نفسها لهذه الشركات العالمية مؤكدا فى نهاية المقال تفاؤله حول سبل المواجهة معيدا الى الذاكرة دروس التاريخ بانه يمكن للصغير المجتهد ان ينهض ويسود فى وجه الكبير الغازى.

اما مقال د. ثناء فؤاد فالمحور الرئيسى له يركز على اهمية التجاوز القطرى فى مواجهة العولمة باستحداث عولمة عربية تعزز مشروعنا القومى العربى باعتباره ضرورة حياة والسبيل الوحيد لعبور الحاضر ومواجهة مقتضيات العصر وهبة العولمة الجديدة التى لا مفر منها.

أحمد يوسف القرعى

١٠٠٦١٨٩



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٩٩

نحن .. وظاهرة العولمة (٩)

الشركات المحلية وتحدى البقاء فى ظل العولمة

د. صلاح عبد الرسول جمعة

دكتوراه فى الإدارة الصناعية

فى ظل العولمة تسعى الشركات الكبرى متعددة الجنسيات الى الدخول للاسواق النامية والصاعدة حتى تجد لنفسها موطئ قدم يساعدها على الانتشار ويمكنها من اختراق هذه الاسواق الجديدة وهذا ما يرحب به المستهلكون فى هذه الأسواق نظرا لتعدد وارتفاع نوعية السلع التى تقدمها هذه الشركات بالنسبة لمثيلها من المنتج المحلى. فى حين تنظر الشركات المحلية الى هذا الغزو على انه قد يكون حكما بالإعدام على بقائها ونشاطها حيث انها قد تعودت لزمن طويل على امتلاك نصيب مهم من السوق ورتبت اوضاعها على هذا الاساس كما ساعدتها القوانين والانظمة المرعية على ان تكون صناعة تتمتع بالحماية المحلية و ها هى اليوم تواجه الشركات العالمية التى تريد ان تاخذها اسواقها مزودة بمميزات عديدة اهمها:

(أ) الإمكانيات المالية الجبارة. (ب) التكنولوجيا المتقدمة. (ج) منتجات عالية الجودة. (د) ماركات عالمية معروفة. (هـ) خبرة ادارية وتسويقية متقدمة ومدربة تدريبا عاليا. (و) ان هذه الشركات فى معظمها تاتى من بلاد صناعية متقدمة.

ما هو السبيل اذن امام هذه الشركات المحلية للبقاء؟

ان هذا السؤال المهم الذى يمس صلب وجود ومستقبل هذه الشركات فى حد ذاته يقلق بعمق بال اصحاب هذه الشركات والعاملين فيها وتختلف الشركات المحلية فى الرد على هذا التحدى فمنها: ١ - من يلجأ الى الحكومة فى بلده طالبا الحماية الجمركية او الحد من حرية التجارة او اى نوع من انواع الدعم. ٢ - المشاركة والتعاون مع الشركات الأجنبية الغازية ومحاولة إيجاد وسيلة للتعاون المباشر او غير المباشر الذى يضمن الاستمرارية والربح. ٣ - الانسحاب ببساطة وبيع المؤسسة واللجوء الى صناعة او نشاط مختلف.

والغرض من هذا المقال هو استكشاف الخيارات الإيجابية المتاحة للشركات التى تواجه منافسة اجنبية حادة فى اسواقها النامية من الشركات العالمية الطامعة فى حصتها فى السوق. فمن الأسواق الأمريكية اللاتينية الى اسواق اوروبا الشرقية وآسيا سندرس استراتيجيات وتكتيكات البقاء والمنافسة التى اتبعتها بنجاح الشركات المحلية فى مواجهة زحف الشركات المتعددة الجنسيات ومقاومة جبروتها. فعلى سبيل المثال شركة فنست فى روسيا وشنجهاى جاوا فى الصين قد نجحت إلى حد بعيد فى المحافظة على وضعها المحلى ضد شركات عالمية مثل كومباك ويونى ليفر الأمريكية امثلة اخرى مثل Toblibee فى الفلبين وCemex فى المكسيك تمكنتا من المنافسة بنجاح الى حد انها بدات هى الأخرى هجوما مضادا بالتوسع فى الأسواق العالمية كإحدى السياسات للرد على المنافسة محليا ويمكننا بدراسة مثل هذه الأمثلة ان نبين لإدارات الشركات المحلية القلقة من الغزو القادم اليها كيف يمكنها اعادة ترتيب اوضاعها واستراتيجياتها لتحقق البقاء والاستمرار بنجاح.

وقد كان هذا الموضوع مدار بحوث عديدة اهمها ما نشر فى مجلة جامعة هارفارد للإدارة بامريكا فى ابريل ٩٩ وخلصت هذه الدراسة الى تاكيد امكانية الشركات الصناعية المحلية فى الأسواق النامية فى النجاح الى حد بعيد فى تحجيم الضرر الناتج عن استيلاء هذه الشركات الوافدة اليها على حصتها فى الأسواق المحلية وسنستعرض فيما يلى اهم السياسات التى اتبعتها الشركات المحلية فى العديد من الدول المقاومة للغزو الوافد الى اسواقها فى البلدان النامية حيث يمكن تقسيم استراتيجيات المقاومة المقترحة الى اربعة اقسام:

القسم الأول: الدفاع اعتمادا على معرفة الشركات المحلية بدرجة اعلى بمتطلبات اسواقها وسلوك المستهلكين بها. ومثالنا فى ذلك ما حدث فى اسواق الهند عند اتباعها سياسة الانفتاح فى الثمانينات فقد بدات تتطور صناعة النقل الخفيف وكانت شركة Bajaj Auto تحتل المركز الأول محليا بحصة تبلغ ٧٧٪ من السوق الهندية الضخمة الأمر الذى اغرى شركة هوندا اليابانية بالدخول الى السوق الهندية اعتمادا على سمعتها العالمية وتكنولوجيتها المتقدمة ونجاحها فى الاسواق التايلاندية والماليزية المشابهة للهند مما وضع شركة Bajaj Auto فى موقف الدفاع وبإعادة ترتيب هيكل الشركة المحلية بتنظيم اصولها المالية ودراساتها وإلمامها بمتطلبات السوق والمستهلك الهندى اختارت ان تدعم من نقاط القوة لديها مقابل نقاط الضعف لدى منافسها العملاق ولذا فإنها اعادت هيكلة انتاجها بما يؤدى الى (١) انتاج وسائل نقل خفيفة تعمر لمدة طويلة (٢) إزدادت ميزانية الأبحاث والتطوير لتخفيض كلفة إنتاجها بالتالى سعر البيع (٣) واخيرا توسعت



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/ ٧/ ١٩٩٩

فى تقديم خدمات الصيانة فى المناطق الريفية بإقامة مراكز الخدمة والصيانة فى المناطق
الريفية القريبة منهم وهذه الميزات الثلاث لم تكن تتمتع بها شركة هوندا فإن انتاجها كان
من النوع غير المعمر وغالى الثمن ومراكز خدمة الصيانة متمركزة فى المدن الكبرى فقط
وهكذا نجحت هذه الشركة المحلية فى الحفاظ على حصتها من السوق مما اضطر
شركة هوندا فى نهاية المطاف الى الانسحاب من السوق الهندية كلية.
القسم الثانى: التوسع فى اتجاه الأسواق الخارجية اعتمادا على النجاح محليا ومثالنا
فى ذلك شركة Jollibee Foods للوجبات السريعة فى الفلبين حيث قام اصحاب هذه
الشركة بدراسة انسب السياسات للصمود امام شركة McDonald's العملاقة فى
السوق الفليبينية. واتبعت فى ذلك ثلاثة محاور:
الأول: تحسين الخدمة داخل مطاعمها. والثانى: تحسين خدمة توصيل الطلبات
للمنازل. ثم اخيرا تطوير انواع من الوجبات التى تطابق ذوق المستهلك الفلبينى بينما يقدم
منافسها انواعه التى هى اصلاً تناسب الذوق الأمريكى، الأمر الذى رفع نصيب
الشركة الى ٧٥٪ من سوق الهامبورجر والى ٥٦٪ من سوق الوجبات السريعة على مستوى
الفلبين. هذا النجاح فى مواجهة الشركات العالمية دفع بهذه الشركة للتوسع خارجيا
مستفيدة من الدروس المستفادة محليا فاقامت العديد من المطاعم بالقرب من اماكن اقامة
الجاليات الفلبينية فى هونج كونج وكاليفورنيا والشرق الاوسط والتى تطابق نوعيتها فى
الخارج مع مواصفات الصناعة المحلية فى الفلبين ويتوق اهل الفلبين الى مذاقها.
مثال اخر لهذه السياسة هو ما اتبعته شركة Asian Paints الهندية والتى تسيطر على
٤٠٪ من سوق بويات المنازل فى السوق المحلية بالرغم من مواجهتها للشركات العالمية مثل
Sherwin Williams, Kanai Paints فقد قاومت هذه الشركة هذا الغزو القادم اليها
واعتمدت فى سبيل ذلك (١) الحرص على التوسع فى شبكة توزيع ضخمة فى انحاء البلاد
(٢) توصيل البضاعة فى عبوات صغيرة وجذابة ورخيصة لجموع المستهلكين حتى فى
الأطراف البعيدة من الهند. (٣) ملاءمة هذه العبوات لعادات المستهلكين فى تفضيلهم تخفيف
عبوة الدهان بإضافة مذيبات اليها واستعمالها لدهان مسطح اكبر. وانطلاقا من النجاح فى
السوق المحلية قامت هذه الشركة باعادة تنظيم هيكلها ليسمح لها بالتصدير الى الاسواق
التى تتشابه فى عاداتها مع اسواق الهند مثل اسواق نيبال وفيجى.
المهم هنا ان هذه الشركة ادركت ان الشركات العالمية الوافدة ستحتاج لوقت طويل فى
فهم خبايا السوق المحلية وسيصعب عليها التعامل مع الاف الموزعين الصغار المنتشرين
على مساحات واسعة من الريف وان الشركات العالمية القادمة للأسواق النامية غالبا ما
تتمتع طبقة المديرين فيها بمزايا مادية وادارية مكلفة جدا حتى انهم يفضلون شرب المياه
المعبأة التى قد يصل سعر الزجاجة منها الى اكثر من سعر بيع علبة البوية من شركة
Asian Prints المنافسة لهم فى الهند وفى هذا ارتفاع للتكلفة الثابتة للمشروع.
القسم الثالث: التقاطع الإيجابى: فعندما يزداد الضغط على الشركات المحلية وتجد
نفسها مضطرة الى مضاهاة العولمة فإنها ببساطة لا تستطيع الاعتماد على وضعها الحالى
خصوصا اذا كانت اصولها المادية مرتفعة القيمة فى سوقها المحلية فإنها فى مثل هذه
الحالة ولغرض الاستمرارية لابد لها من اعادة تنظيم مقوماتها المادية والبشرية لتندمج فى
نشاط مشترك مع تلك الشركات العالمية الوافدة اليها او قد تبيع نفسها لهذه الشركات
العالمية ونضرب هنا المثال بشركة سكودا التشيكوسلوفاكية فتحت الستار الحديدى فى
دول الاتحاد السوفيتى السابقة كان المستهلك مضطرا لشراء هذا النوع من السيارات رغم
معرفته بانها ليست الأحسن بل هى المتاح امامه للشراء. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى
وانفتاح دول اوروبا الشرقية دخلت اليها الشركات العالمية بثقلها وموديلاتها الحديثة
وماركاتها المعروفة وعندها اضطرت الحكومة التشيكوسلوفاكية الى بيع شركة Skoda الى
شركة Volks Wagen الألمانية التى اعادت تصنيع هذه السيارة والآن اصبحت احد
منتجات هذه الشركة التى يقبل عليها مشترو السيارات من انحاء العالم. نرى انه فى هذا
المثال تم بيع كامل الشركة المحلية الى الشركة العالمية الوافدة وهذا ليس ضروريا فى كل
الحالات فأمامنا مثال اخر للصمود من شركة Vist الروسية للكومبيوتر التى ادركت ادارتها
ان حظها منخفض جدا فى البقاء كمنافس لشركات عالمية مثل IBM, Comiq, Helwett
Packard عند غزو هذه الشركات لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق عام
١٩٨٩. فبدلا من ان تتوجه ادارة هذه الشركات الى الاندماج او البيع لإحدى هذه
الشركات قامت هذه الشركة بتطوير نفسها لتصبح منتجا وموزعا لقطع الغيار
ومتخصصا فى الخدمة بعد البيع لشريحة الافراد المستهلكين حيث انها ادركت ان
منافسيها العالميين يركزون على البيع للمؤسسات الحكومية والشركات الكبرى بصورة
رئيسية ومهملون لهذه الشريحة المهمة من السوق وهى تلبية احتياجات الافراد نظرا
لضآلة المردود من عائدات البيع للافراد والتكلفة العالية لخدمتهم بعد البيع وذلك فى نظر
تلك الشركات العالمية.
وهكذا نرى فى هذا المثال ان شركة Vist اقامت استراتيجيتها على التوزيع والخدمة
لشريحة بذاتها من السوق وهى التجزئة للافراد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٦/ ٧/ ١٩٩٩

القسم الرابع. ايجاد اسواق خارجية عالمية لاصناف محدودة من الإنتاج المميز: بالرغم ان المزايا العديدة التى تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات فإن شركات الأسواق النامية لا يجب دائما ان تستبعد من خياراتها استراتيجية البيع للأسواق العالمية خصوصا اذا ما كانت اصولها المالية قابلة للتحويل. مثالنا فى ذلك شركة Acer فى تايوان، وSamsung فى كوريا حيث أصبحت اسماء هذه الشركات معروفة لدى الجميع لدخولها السوق العالمية ومنافستها القوية للشركات الأمريكية والأوروبية. ومن اهم النصائح للشركات التى تنوى الأخذ بهذه السياسة ان تركز هذه المؤسسات سياساتها الإنتاجية على تقليل التكلفة (الاستثمار فى معدات عالية الكفاءة ـ تقليل كلفة اليد العاملة ـ تقليل الفاقد والهالك مع ارتفاع جودة المنتج النهائى) بالإضافة الى الاهتمام بالمظهر الخارجى للعبوات ونوعيتها ورفع كفاءة التسليم فى المواعيد المتعاقد عليها واتساع شبكة التوزيع لتغطى طبقة الزبائن المراد الوصول اليهم. يندرج ايضا تحت هذا القسم من سياسات البقاء نوع اخر من الاساليب الاستراتيجية التى قد تتبعها الشركات التى لا تتوافر لها مصادر تمويلية كافية وهى ان تحاول بصناعتها ان تخدم صناعة اخرى اكبر منها او مجموعة صناعات لتقدم لها نوعية ثانوية محددة من قطع الغيار او الخدمات التى تحتاجها هذه المصانع العالمية الكبيرة لنشاطها ولكنها لا تستطيع أن تتخصص فيه لانشغالها بنشاطها الأساسى وهذا ما حدث لشركة General Motors فى الهند حيث احتاجت هذه الشركة الضخمة الى اغطية Radiator Caps لتستعملها فى إنتاجها من السيارات المصنعة فى الهند ونظراً لصغر حجم هذا المنتج ولكن لكبر الكمية المطلوبة فإن شركة ساندر ام Sundaram الهندية استغلت هذه الفرصة الذهبية لتدخل كموردة لهذه القطعة من الإنتاج وخلال مدة قصيرة اصبحت الموردة الوحيدة لمصانع شركة جنرال موتورز فى الهند بل انها قامت بتحسين صورة انتاجها لتقابل وتضاهى المواصفات الأمريكية الصعبة لهذه الصناعة واصبحت هذه الشركة المصدر الوحيد لهذه السلعة بفضل التقنية والجودة العالمية التى اتبعتها فى انتاج هذه القطعة الصغيرة اللازمة لمبردات السيارات كذلك اصبحت ايضا قادرة على تسليم كل احتياجات المصانع فى جميع انحاء العالم من هذه السلعة الخاصة ذات الاهمية القصوى لصناعة السيارات فى العالم.

هناك مثال اخر مفيد للدرس فى هذا ا لمجال هو ما قامت به شركة رابى Rabi فى هنغاريا حيث اعتادت هذه الشركة على إنتاج عدة انواع من قطع غيار ومعدات النقل مثل الموتورات ـ القضبان المعدنية ـ سيارات الأتوبيسات الكاملة ـ سيارات النقل الثقيل والمحاريث الميكانيكية وقد واجهت هذه الشركة نقصا حادا فى الطلب على منتجاتها عندما فتحت اوروبا الشرقية اسواقها للشركات العالمية تحت سياسة الانفتاح التى اتبعتها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق ولكن ادارة هذه الشركة رات بعد دراسة امكاناتها المادية والبشرية ونقاط الضعف فى كل منتج من منتجاتها اعادة هيكلة انتاجها لتتلافى الإفلاس وركزت على السوق العالمية لقضبان الحركة شديدة التحمل اللازمة لصناعة السيارات حيث انها تبينت من دراستها لامكاناتها الذاتية ان المواصفات العالمية للقضبان التى تنتجها قريبة جدا م ن المستوى العالمى للمنافسين ولذلك فإنها عدلت سياستها وانتاجها واصبحت الآن اكبر مورد لهذه السلعة عالميا خصوصا فى الولايات المتحدة الامريكية والآن اصبحت تحتل بمفردها ٢٥٪ من السوق العالمية وتمثل هذه السلعة بمفردها ٦٦٪ من انتاج الشركة الكلى وتوجه كلها للتصدير الدولى، اما باقى الإنتاج من الاصناف الاخرى السابق ذكرها فإنه يقع حاليا تحت ضغط المنافسة العالمية من شركات عظيمة مثل DAIMLER AND CUMMINS CHRYSLER وفى الغالب لن يستطيع هذا الجزء من الانتاج الاستمرار فى وجه هذا النوع من المنافسة العالمية الضارية.من جهة اخرى امامنا شركة Mixco's Cemex التى حولت نفسها من مجموعة شركات صناعية مختلفة الى شركة كبرى لانتاج الأسمنت فقط وهى الآن تعد ثالث أكبر منتج اسمنت فى العالم حيث قامت هذه الشركة ببيع جزء من اسهمها فى بورصة نيويورك وذلك لتنويع مصادر تمويلها ثم قامت بشراء عدة شركات عالمية فى الأسمنت فى اسبانيا وفرنسا لغرض تقليل ضرر تغيير العملة المكسيكية التى تدهورت فى بلدها الأم وبذلك نوعت معامل المخاطر وقللت من اعتمادها بصيغة اساسية على مبيعاتها فى المكسيك التى تتعرض احوالها الاقتصادية تاريخيا للتذبذب الكبير. زد على ذلك انه ولكى تقلل هذه الشركة من تكاليف الإنتاج ادركت ادارة Cemex اهمية التكنولوجيا الحديثة ونظام المعلومات الحديث فى تحسين انظمة النقل وجودة الانتاج والخدمة قامت هذه الشركة بتخصيص مبالغ طائلة فى تطوير نظامها المعلوماتى وتدريب مديريها على هذه النظم بالاشتراك مع شركة IBM الامر الذى جعلها تحتل المركز الأول فى خفض كلفة انتاج الأسمنت فى العالم. والآن تتقدم شركة Cemex الى مجال صناعة الأغذية من مرحلة متقدمة مستفيدة من الدروس التى تراكمت لديها فى اثناء نشاطها وتطورها فى صناعة الأسمنت بعدما تهيأت لها الأرصدة المالية والقدرة البشرية المدربة ومن المنتظر ان تحتل هذه الشركة مركزا متقدما فى الصناعات الغذائية فى المستقبل القريب.

القسم الخامس: ادارة مرحلة التحول بمرونة: فى الكثير من الشركات الصناعية وخصوصا الحكومية تنسى الادارة المحلية المبدا البسيط المعروف بضرورة انتهاز الفرصة التسويقية» التى تظهر فى الأسواق عند تحويل هذه الصناعات من صناعات تقليدية موجهة بسياسات حكومية أو بيروقراطية الى القطاع الخاص فى ظل التحول الى نظام السوق الحرة والمطلوب من ادارات هذه الشركات التى تعرف انه يمكنهم الرد الإيجابى على التحول لعوامل السوق الحرة بتحويل اتجاه مصانعهم الى التركيز على الفرص المتاحة فى السوق ومحاولة الاستفادة منها ويأتى ذلك اولا بضرورة تفهم العلاقة بين الأصول المالية لشركاتهم وخصائص الصناعة التى يعملون بها ومحاولة توجيه نشاطهم الى الاتجاه الذى يعود بأكبر عائد من استغلال هذه الأصول المالية المتاحة حيث لاحظنا فى التجربة المصرية ان الكثير من شركات القطاع العام تمتلك مقومات مادية جبارة غير مستغلة مثل الأراضى أو الفروع غير المنتجة المنتشرة فى انحاء البلاد، الأمر الذى يؤثر على كفاءة الإدارة فى الاستغلال الأمثل لهذه المقومات ا لمادية الباهظة الكلفة والمرتفعة فى القيمة البيعية. فاذا ارادت هذه الشركات التخلص من هذه الاراضى او الفروع او المبانى او المخازن غير المنتجة فإن ذلك سيساعدها كثيرا فى توفير الأموال اللازمة فى التركيز على نشاطها الاصلى او نشاط اخر تفرزه عوامل السوق فى مرحلة التحول ويمكنها من الدخول اليه فإذا ما اخذت باساليب الادارة الحديثة فى رفع كفاءتها الانتاجية وخفض التكلفة وتحسين الجودة والخدمة فإنها ستصبح منافسا قويا بلا شك امام الشركات العالمية الغازية القادمة بل يمكنها ان تتفوق عليها معتمدة على ميزة معرفتها بأحوال السوق المحلية اكثر من تلك الأجنبية الوافدة إليها.

زد على ذلك ما يؤكده الباحثون فى مجال الخصخصة من ان ضغط الشركات العالمية على الأسواق المحلية لا يدوم طويلا وان الشركات المحلية ستظل تكسب شرائح جديدة من المستهلكين فى اسواقها المحلية مع الوقت اذا ما احسنت تنظيم دفاعاتها المالية والانتاجية والتسويقية حيث يؤكد هؤلاء الباحثون انه فى العديد من الاسواق النامية الجديدة المتطلعة الى التحول الى عوامل السوق الحرة توجد ظاهرة رئيسية لافتة للنظر والدرس وهى حرص الشركات العالمية المتعددة الجنسيات على الدخول الى الأسواق الخارجية بغرض تنويع مصادر دخلها وزيادة ربحها لتقليل مخاطر الاستثمار فى موطنها الاصلى بينما تركز الصناعات المحلية على تفتيت السوق الى شرائح معينة تقوم بخدمتها والتخصص فى التسويق لها وهذه السياسة لا تستطيع الشركات الكبرى اتباعها بنجاح لأنها مكلفة جدا ثم انها لا تخدم نظرية الحجم الاقتصادى الأمثل للإنتاج حيث يلزم هذه الشركات الكبرى إنتاج احجام ضخمة من نوعية معينة من الانتاج لكى تستطيع استرداد استثماراتها بينما خدمة شرائح معينة من السوق لا تعطيها هذه الإمكانية حيث يكون حجم الإنتاج اللازم لإشباع هذه الشريحة قليلا نسبيا ومتنوعا مما يعطى الشركات المحلية الميزة التى تمكنها من الاستمرار والمنافسة والتوسع.

ويبقى لنا ان نتذكر دروس التاريخ بانه يمكن للصغير المجتهد ان ينهض ويسود فى وجه الكبير الغازى!.

المشروع القومى والعولمة «العربية»

د. ثناء فؤاد

حينما يفترض القائلون بالعولمة انها حتمية فإن ذلك يعنى اننا لا نملك اى قاعدة او طاقة او مقاومة واننا جاهزون للتسليم بمعطيات تقدم لنا. اى اننا نبدا من فراغ وخواء إذن فاى حديث لنا بعد ذلك عن مشروعنا القومى؟ ام انه فى حقيقته مشروع للسير الحثيث على مسار العولمة؟ وإذا كنا نواجه كمصريين وكعرب مشاريع الشرق اوسطية والمتوسطية والحلول السلمية واعتبارات الشرعية الدولية والصياغات الاخرى التى ستفصل مستقبلا فكيف لنا من حديث عن مشروع قومى؟ وهنا دعونا نتوقف لان هناك بالقطع من اثارته هذه الكلمات ليقول: نحن نتحدث عن المشروع القومى المصرى: تاريخه واسسه ومنهاجيته ومستقبله، وبالطبع فإن الحديث عن المشروع القومى لكل قطر عربى له مشروعية تاتى اساسا من احقية كل دولة فى ترتيب اولوياتها وفقا لظروفها وإمكاناتها. إلا ان البعد القومى العربى اصبح الآن - بسبب مقتضيات وظروف العولمة - يحتل اهمية قصوى بحيث يصل إغفاله او تجاهله إلى حد الخطا التاريخى ولا اعتقد ان ظروفنا لاتزال تسمح بمزيد من نوعية هذه الاخطاء القاتلة، خاصة انه لا احد يستطيع ان يغامر اليوم ويقول إن المشروع القطرى فى اى بلد عربى قد حقق إنجازات باهرة. كما انه من اهم آفات المشروع القطرى - على مدار السنوات الماضية الفشل فى تشخيص المشكلات بصورة سليمة ثم الإخفاق الاكبر فى مواجهة المتغيرات العالمية التى تطال منطقتنا وتؤثر فيها بصورة مباشرة.

وبناء على ذلك فإن «المشروع القومى العربى» اصبح الآن ضرورة حياة وسبيلا وحيدا لعبور ازمات الحاضر ومواجهة مقتضيات العصر وهبة العولمة الجديدة التى لا مفر منها. ولا ابالغ ولا اخالنى مجانبة الدقة وواقع الأشيا، إذا طرحت ردا على ذلك السؤال هكذا بكل وضوح وصراحة الا يحسن ايها المفكرون المصريون والعرب ان نبدا الآن التفكير والشروع فى العمل الجاد عما اسميه جزما وتاكيدا «العولمة العربية» فى مواجهة العولمة العالمية او الامريكية؟ إن طرح مقولة العولمة العربية يفترض بداية منى - وممن يستمع او يقرا هذه الكلمات - ان تتوافر لدينا الدرجة الواجبة من الثقة بالنفس حتى نتكلم عن العولمة العربية والآن نتعرض لهذه الفكرة بالمنطق والاحتكام للواقع: إن موقفنا إزاء الآخر حتى الآن توزع بين مواقف ثلاثة: القبول، والرفض، والتوفيق.. والموقف الرابع الذى لم تطبقه مطلقا هو العودة للذات «الاصل» بمعنى استنهاض القوى والطاقات الكامنة فينا ماديا ومعنويا - اى البدء بالنفس - نحن لدينا الإنسان والارض والثروات الطبيعية الا يمكن ان نبدا من تفعيل الذات اولا؟

إن الذى اقصده على وجه التحديد ان الإمكانات والطاقة المطلوبة لرسم وتطبيق ما نطلق عليه المشروع القومى لم تعد فى زمن «العولمة» ممكنة إلا إذا كانت على المستوى العربى الشامل وعلى امتداد الوطن العربى بمساحته الواسعة بدءا من الخليج العربى شرقا إلى المحيط الأطلنطى غربا وهى ضرورة وجود وليست فقط «مع مشروعية الأمل» ضربا من الطموح. ضرورة وجود لأن التحدى أصبح يستهدف «الكيان كله» جذوره وعناصره الأصلية والفرعية. والخطورة تكمن أساسا فى اننا لسنا الآن فى موقف «بداية الاختيار» وإنما نحن دخلنا بالفعل فى تيار العولمة اى اننا «تعولمنا» وندور بالفعل فى فلك العولمة منذ سنوات ونطبقها بأمانة ولقد وصلنا إلى نتائج لا نحسد عليها حتى الآن تتراوح بين ازمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية، مرورا بالاستبداد والقمع وانهيار الثقة بالدولة والأحزاب وتراجع الفكر النقدى وانتشار أنواع من الفساد والوصولية وصولا إلى انسحاق الشخصية العربية واغترابها وضياع أى ملامح لأى مشروع اجتماعى وطنى وتحررى وتمزق شبه كامل للنسيج الاجتماعى هذا ما جرته علينا الخطوات التى سرناها حتى الآن فى طريق العولمة.. فماذا نحن فاعلون؟

إن المطلوب هو السير فى طريق بديل يجعلنا قادرين على تحدى المنطق الاستسلامى لنتجاوز الجبرية الأيديولوجية التى تفرض علينا. إن التاريخ البشرى ليس ثابتا وإنما هو فى تغيير دائم وإذا اخترنا السير فى طريق الكفاح فلن نناقض قوانين التاريخ وكل ما نحتاجه لتحرير المسيرة الكفاحية هو التحرر من التبعية والحاجة والاستغلال واستعادة موقف الفعالية فى صنع الحياة. إن أول ما يجب أن نتخلى عنه فى هذه المرحلة هو «النموذج الزائف» الذى يضعه لنا المنظرون العرب والاجانب باعتباره النموذج الافضل الذى يجب اللحاق به وهو «نموذج الدول المتقدمة» لأنه ببساطة يجعل التقدم او النهضة ممثلة فى كمية الدخل والإنتاج والسلع والأبنية والمنشآت الحديثة، وينظر للناس باعتبارهم موضوعا للنمو وليسوا من الذوات الفاعلة والمشاركة فيه وينظر للإنسان باعتباره قزما أمام قوى المال والسلطة والإعلام ومنجزات العلم والتكنولوجيا اما التقدم والنهضة وفقا لاسس «العولمة العربية» التى نبنيها لانفسنا فإنها تجعل التقدم الذاتى وفقا لمرتكزات أخرى. إن المشروع القومى العربى الداخل فى سياق ما ادعو إليه من «عولمة عربية» ينظر للتقدم بمفهوم مختلف على أنه «عملية تعبر عن سيرورة مسيرة من الجهود المتواصلة فى ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة تحقق اهدافها وغاياتها بالتدريج من خلال شبكات من العلاقات المترابطة والتأثيرات المتبادلة» هذا المشروع يرتكز على عناصر محددة:

اولا: العمل على سد الاحتياجات الأساسية الضرورية للجماهير العربية وذلك اعتمادا على الزراعة والصناعة لإنتاج السلع الضرورية ثم إنتاج سلع التصدير، بمعنى الا يكون التصدير هو الهدف الرئيسى على حساب إرضاء الحاجات الرئيسية.

ثانيا: إعطاء اهمية قصوى لتطوير الريف العربى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا للحد من الهجرة من الريف للمدن وذلك لمنع إنشاء المزيد من «مدن الصفيح» وما يترتب عليها من مشكلات، وتطوير الصناعات الريفية، كفروع لصناعات المدينة وإدخال عناصر المدنية الحديثة للريف فى مجالات «الطاقة - التعليم - الصحة» والاهتمام بالمراة الريفية العربية.

ثالثا: الأخذ بمبدأ تنمية التكنولوجيا الذاتية، وذلك باعتبار ان هناك إمكانا للتعدد التكنولوجى، فليست هناك ضرورة قصوى للبدء بتكنولوجيا حديثة وافدة حيث يمكننا الاعتماد على أساليب عمل وطرق تحتاج إلى كثافة العمل، وهو العنصر المتوافر لدينا والاكثر ملاءمة لظروفنا وهو ما يمكننا من الحل الجزئى ثم الحل الشامل لمشكلة البطالة.

رابعا: التوسع فى مجالات العمل الطوعى فى كل بلد عربى، التنظيمات الاجتماعية، الجمعيات ومنظمات النساء، والطلبة والشباب والنقابات ومجالات العمل الاجتماعى كرعاية الطفولة وحماية البيئة حيث إن هذه المجالات فضلا عن مزاياها وفوائدها الاجتماعية تحقق عنصر المشاركة الجماهيرية وتفعيل طاقة الأفراد وإعطاء معنى للوجود يخفف كثيرا من قسوة الحياة.

وأخيرا أقول: إن الاعتماد على النفس يتيح فرصة لتنمية الكيان الروحى للمجتمع والتخلص من عقد النقص والخوف من السلطة ومن الآخر، واخذ المبادرة وتحرير كل الطاقات الكامنة وكل ذلك من شأنه أن يوفر لنا الأساس الذى تقوم عليه التنمية الحقيقية وهو القدرة على التراكم - تراكم الخبرة - والفائض مما يمكن استثماره من جديد.

إن الآفة الكبرى التى تعانيها المجتمعات العربية فى هذه الآونة بصورة غير مسبوقة هى الفجوة الشاسعة التى اصبحت تفصل بين الاغنياء والفقراء ولم يعد من الممكن الاعتماد على مقولة نظرية التنمية الراسمالية بشأن مبدأ «التسرب إلى أدنى» او التساقط لأن الفجوة تزداد اتساعا، فقد انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى بلدان العالم الثالث التى تطبق اقتصاد السوق مقارنة بمثيلتها فى البلدان المتقدمة من ٨,٧٪ إلى ٧,٤٪ فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠، ثم انخفضت أيضا خلال فترة الأزمة حيث بلغت ٦,١٪ فى عام ١٩٨٧ ويتوالى الانخفاض ليزداد الاستقطاب المجتمعى فيزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا حيث خدمة الديون وحدها المدفوعة من دول العالم الثالث إلى بلدان الشمال بلغت ١,٥٥ مليار دولار خلال الاعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٩ اى ان اللامساواة فى توزيع الدخل تغذى ذاتها وتزداد حجما. وهو ما يؤدى فى النهاية إلى تبديد الفائض وتهريب الأموال الخارج وزيادة الاستيراد الترفى ومشاريع «الفخامة والأبهة»... إلخ.

والعلاج الوحيد لكل هذه الآفات لن يكون إلا من خلال انتهاج طريق التنمية الذاتية وإعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية والقضاء على الجوع والفقر والأمية والإيمان بقيمة العمل كمصدر أساسى للدخل. إنها حقا ثورة شاملة وعمل دائب يحتاج للنفس الطويل فى إطار سيرورة تنتج قوانينها الذاتية للتقدم والنهضة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/ ٧/ ١٩٩٩

العولمة وسيادة الدولة

د. محمد شعبان

يتزايد إقرار علماء الاقتصاد والتنمية يوما بعد يوم بأن الرأسمالية قد أصبحت نظاما دوليا يؤثر على جميع الدول من خلال نشر الثقافة، وتبادل السلع، وتدفق رءوس الأموال، ويذهب عدد من خبراء التنمية إلى أن الاقتصاد العالمي المعاصر قد انتقل إلى حالة جديدة تتميز من حيث الكيف عن الماضي، ويفرقون بين «التدويل» و «العولمة» ، مؤكدين أن النشاط الاقتصادي لم يعد أكثر تدويلا فحسب وإنما أصبح أيضا أكثر كونية.

وإذا كان التدويل يعني زيادة واتساع المساحة الجغرافية للنشاطات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، فهذا ليس بظاهرة جديدة. أما عولمة النشاط الاقتصادي فهي مختلفة من الناحية الكيفية، فهي بمثابة أحد أشكال التدويل الأكثر تقدما وتعقيدا، حيث إنها تتضمن درجة من التكامل الوظيفي بين النشاطات الاقتصادية المتفرقة والمتباينة.

وإذا كانت الاقتصادات الوطنية هي الكيانات الرئيسية في الاقتصاد الدولي، فإن التجارة والاستثمار يؤديان إلى ترابط وتداخل أكبر بين هذه الاقتصاديات الوطنية وإلى اندماج متزايد بين عدد أكبر من الدول والفاعلين الاقتصاديين في إطار علاقات السوق العالمية.

أما الاقتصاد العولمي أو الكوني فهو نموذج مثالي يتميز عن الاقتصاد الدولي، فالاقتصادات القومية تنصهر في داخله وتفقد وضعها كفاعل رئيسي في تشكيل النظام الدولي والتأثير عليه، ويصبح المستوى الكوني هو المستوى الحاسم للتحليل والاستقراء.

ويعتمد نظام الإنتاج العولمي على تقسيم تكنولوجي للعمل داخل القطاعات الفرعية للصناعة وليس على تقسيم اجتماعي بين القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة. وبدلا من تخصص الدول في قطاع تصديري محدد (منتجات أو زراعة)، أصبحت مواقع الإنتاج في الدول تتخصص في أحد مكونات عملية الإنتاج الموزعة على عدد من الدول.

وعليه، ففي إطار الشق الاقتصادي للعولمة، حيث تحول من التنموية إلى الكونية، وبعد أن كان المشروع التنموي بمعنى الاستراتيجية المنظمة لتحقيق النمو الاقتصادي الوطني - بما في ذلك النظام الدولي للتحالفات والمعونات الذي ساد خلال الحرب الباردة - هو النمط السائد، فإن النمط الجديد الذي حل محله هو المشروع العولمي الذي يعني وجود رؤية جديدة للعالم وموارده باعتبارهما مؤسسة ينظمها ويديرها اقتصاد حر وتقودها صفوة سياسية واقتصادية ليست مسئولة أمام أحد. فالمؤسسات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، كما يؤثر مستثمرون غير معروفين على أسعار تبادل العملات، ورأس المال الدولي المتاح ومعدلات الفائدة.

ومن ناحية أخرى، فإن القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي تتحدد في إطار دولي ممثلا في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الدولي والتنمية، ومؤتمرات قمة الدول الصناعية السبع، كما تؤثر على هذا النشاط التكتلات الإقليمية المختلفة.

وإذا كانت العولمة قد نقلت اتخاذ بعض القرارات إلى الساحة الدولية، فإن الإصلاحات الإدارية في دول عديدة تتضمن السعي إلى تطبيق المزيد من اللامركزية وتفويض سلطة إتخاذ القرار إلى مستويات أدنى من سلم السلطة.

وباختصار، فإن العولمة والعديد من مظاهرها يعني أن الحدود بجميع أنواعها أصبح من الصعب على الحكومات تحديدها أو ضبطها، وأدى ذلك إلى إضطرار عدد من الحكومات إلى إعادة تحديد أدوارها ومسئولياتها.

والسؤال المطروح هو: هل أدت العولمة إلى تفويض السيادة الوطنية؟ إذا كان تعريف السيادة هو القدرة على ممارسة السيطرة والتحكم دون تدخل خارجي، فإن الدولة القومية أصبحت تعاني تقلص السيادة بدرجة واضحة. وينبغي على الحكومات أن تعترف بهذا الوضع وأن تتصرف وهي تعلم أن معظم القضايا يتم تحديدها بدرجة ما في إطار دولي.

ولم يعد هناك سوى عدد قليل من القضايا «المحلية» البحتة. فالمنافسة من أجل الاستثمارات الدولية تعني أن معظم السياسات الداخلية التقليدية كالتعليم، والتدريب، وجمع الضرائب، والرعاية الاجتماعية، وقوانين العمل أصبحت قضايا دولية، فالمؤسسات متعددة الأطراف تدرس هذه السياسات الداخلية قبل أن تستثمر أموالها في دولة ما. وهناك مجالات لم يعد بمقدور الحكومات التحكم فيها، فتكنولوجيا المعلومات أنهت قدرة الدول على عزل نفسها عن العالم الخارجي. وأصبح التحكم مسألة عسيرة بل وشبه مستحيلة لأن ثورة المعلومات أدت إلى زيادة مساحة حرية التعبير والحريات الدينية.

وفضلا عن ذلك، فإن استجابة الحكومات للعولمة والسعي إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية قد انتقصت من سيادة الدول، فالإنضمام للمنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقات الدولية يضع قيودا على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة، بل إنهما قد يضطرانها إلى إجراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التي اتبعتها لسنوات طويلة.

وباختصار، فإن الاعتماد المتبادل بين الدول أدى إلى تقليص درجة استقلالية السياسة الداخلية، ولكن هذا لايلغي ضرورة استمرار الدولة في ممارسة درجة من الرقابة حتى لاتتحول الحرية إلى فوضى، وحتى تستمر الدولة في توفير الخدمات الأساسية للسواد الأعظم من رعاياها من الطبقات الوسطى أو الفقيرة التي تعاني نتائج العولمة حتى في أعتى الدول الرأسمالية.

والمهم هو أن تتكيف النظم والحكومات مع مظاهر ومتطلبات العولمة، والمثال الواضح لذلك هو حديث بعض الحكومات الاشتراكية الديمقراطية في الغرب مثل الحكومتين البريطانية والألمانية عن «الطريق الثالث» الذي يسعى إلى الجمع بين مظاهر الرأسمالية من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والليبرالية بوجه عام وبين مظاهر الاشتراكية من توفير عدالة اجتماعية ورعاية للطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع. وهكذا، فسوف يستمر دور الدولة القومية حيويا في ضبط إيقاع العولمة والتكيف معها، والأخذ ببعض مظاهرها، ورفض البعض الآخر وفقا للظروف ونظم القيم السياسية

١٩٤



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩/٧/١٩٩٩

■ كل اثنين ■

العولمة والعوربة والأفرقة



بقلم :
د.محيي الدين عميمور

لابد من التوقف لحظات عند قمة الجزائر التي اختتمت بها القارة الإفريقية لقاءاتها للقرن العشرين.

والقضية ليست نرجسية «شوفينية»، او تكريما للرؤساء الذين بذلوا جهودا كبيرة لدعم جهود الرئيس الجزائري في انجاح القمة، وفي مقدمتهم الزعماء حسني مبارك ومعمر القذافي وماتيو كيريكو (بنين).

القضية هي ان تسجيل عناصر النجاح هو، اولا وقبل كل شيء، عنصر رئيسي من عناصر بناء الثقة في النفس، وفي القدرة على تحقيق الإنجازات المستقبلية التي تطمح لها شعوب القارة السمراء.

من هنا فإن النجاح الرئيسي الذي يمكن ان تندرج في إطاره كل عناصر النجاح هو تلك الجرعة الهائلة من الامل الذي حققه عقد القمة، والذي تجاوز توقعات اشد المتفائلين تفاؤلا.

فلقد كان اول نجاح للقمة هو عقدها نفسه، وفي المكان والزمان المحددين، والذي كان تحديا واجهت به إفريقيا كل المشككين في مقدرة الجزائر على احتضان هذا اللقاء الإفريقي التاريخي، وكانت استعادة مشتركة للثقة بالنفس بين الجزائر والقارة.

وكان ثاني عناصر النجاح هو المستوى العالي للمشاركة، والذي وصل إلى ٤٣ رئيسا واربعة رؤساء حكومات، وهو مستوى قياسي نادر الحدوث.

وكان ثالث دلالات النجاح، على سلبيته، هو أن غياب الرئيس نيلسون مانديلا لم يحدث الفراغ الذي كان البعض يتوقعه، نتيجة لكثافة الحضور من جهة وكثافة النشاطات من جهة اخرى.

اما رابع عناصر النجاح فهو أن القمة لم تشهد أي صراعات، رغم وجود العديد من بقع التوتر، سواء في منطقة البحيرات أو في القرن الإفريقي أو في شمال غرب القارة.

وبهذا اخذ تعبير «الحكمة الإفريقية» دلالات متجددة.

وكان خامس عناصر النجاح بروز الوجود العربي بصورة طلائعية أعادت إلى الأذهان مراحل مشرقة من تاريخنا.

وأهمية هذا هو إمكانية بروز التضامن العربي الإفريقي بصورة أكثر ديناميكية، تزيل آثار حقبة من سوء الفهم وقلة التفهم وانعدام التفاهم.

انا متفائل برئاسة عبد العزيز بو تفليقة لمسيرة إفريقيا نحو القرن القادم، فهو يعرف المثل الجزائري الذي يقول إن : «الرجل بالرجال»، وهو ما يعني أن الرئيس يدرك ان مقدرته على الخروج بالقارة من مشكلاتها المتعددة مرهونة، الى حد معتبر، بالدعم الذي سيلقاه من القيادات الإفريقية، وفي مقدمتهم عدد من الرؤساء المرموقين الذين يدركون ان نجاحه هو نجاح لهم، وأن عودة الجزائر لتحمل مسئولياتها الدولية بكفاءة واقتدار يعني وجودهم، كجزء من النضال الجزائري، في مركز القيادة.

ولعلي من الذين يختلفون مع بعض عناصر البلاغ الختامي للقمة، وليس لمجرد ان اختلف عن اخرين، لكنني أدرك ان التوافق السياسي يعني تنازل البعض عن جانب من مطالبه ليتمكن من الالتقاء مع الآخرين، على أساس تأكيد نقاط الاتفاق وتقليص نقاط الاختلاف.

وانا ارى ان تحليل القمة لقضية العولمة جاء موفقا، لانه سجل التخوفات التي كانت في مرحلة معينة، «طروحات» يخشى البعض من التطرق لها، حتى لا يتهم بأنه «توتاليتاري» لم يفهم بعد روح العصر.

لكن التكيف مع «العولمة» يقتضي إقامة نوع من «الأفرقة»، تتعامل فيه إفريقيا مع العالم كجسم واحد منسجم الأداء، وأعتقد ان هذا هو التحدي الحقيقي لمنظمة الوحدة الإفريقية.

والوصول إلى تلك الوضعية يتطلب قاريا، استئصال كل بؤر التوتر، بقدر ما يتطلب، محليا، تحقيق حجم من الديمقراطية، يجعل كل رئيس في وضعية تسمح له بمواجهة الأطماع الخارجية، استنادا إلى إرادة شعبه الواعية، لا إلى بنادق حرسه أو حماية الاحتكارات الدولية، وهو ما يعطيه قوة تفاوضية متزايدة.

وانا اتصور أن أهم معاركنا هي مواجهة عبء الديون الإفريقية، ولن يمكن حل هذه القضية إلا بموقف إفريقي موحد.

وبهذا تبرز إفريقيا كمفاوض كامل الصلاحية، وكمحاور رئيسي في شئون العالم كله، لتدافع عن مصالحها الحيوية، ولتكون بالفعل قارة القرن الحادي والعشرين.

ولعلي آمل في أن تستفيد جامعة الدول العربية من التجربة، وهو ما يذكرني بمصطلح «العوربة» الذي اخترعه عبد العزيز بوتفليقة.

ولا مواجهة ناجحة للعولمة إلا بالعوربة والأفرقة.

كاتب جزائري



اتجاهات عالمية

تفـــاؤل!

إذا كنت تتمنى مستقبلا افضل فافضل نصيحة هى ان تتفاءل- أو بمعنى أخر إذا امنت انت ومن حولك بان المستقبل سوف يكون افضل فسوف يتحقق لك ماتريد- فالصورة ليست حالكة السواد كما تبدو لنا، والمستقبل ليس مظلما يائسا كما توحى به احداث اليوم ودواعى التفاؤل لاتزال تتفوق على المخاوف السوداء رغم كل ماتمطرنا به وسائل الاعلام يوميا من كوارث ومآس ومصائب.

صحيح ان العالم عايش فى نهاية الفيته الثانية مذابح جماعية وحروبا اهلية وفوضى دموية وبطالة شاملة وتفككا اسريا ومجتمعات تحتية تفرض عليها شبكات المخدرات وجماعات الإرهاب قوانينها الخاصة .

وصحيح ايضا أن هذا الاعتقاد الشائع بان الاسس والدعامات الاساسية التى يرتكز عليها العالم بدأت تهتز لايخلو من الصواب والحقيقة فثورة الاتصالات والمعلومات تعنى ان حياتنا اليومية والعملية لن تستمر كما هى.

وآثار وانعكاسات العولمة بدأت تظهر وتنتشر فى كل مكان والمتغيرات الاجتماعية المتسارعة تهز الآن مجتمعات كاملة وتدمر الاسرة ككيان متماسك، وانحسار دور الدولة والأحزاب السياسية، اصبح يهدد السياسيين والحكام.

ولم يعد من المستغرب أن تجد القادة عاجزين عن إيجاد الحلول المعقولة والمقبولة لما نواجهه من مشكلات عصرية، وليس أمامهم إلا أن يتراجعوا إلى الحديث عن قيم الماضى بينما أصبح همهم الأول هو إنقاذ انفسهم ونفوذهم.

ولكن رغم كل ذلك فإن المستقبل فى رأى هذا الكتاب: «ثورات المستقبل- الدليل الشامل للحياة والعمل فى الالفية الثالثة» لابد ان ينظر إليه حتى على المدى القصير بعين متفائلة- فليس من شك فى ان هناك سلاما عالميا واقعا، وانحسارا حقيقيا لاول مرة منذ نصف قرن لأخطار الحرب النووية، ونهاية للعنصرية، ومآسيها فى افريقيا. أما فى العالم الثالث وخصوصا فى آسيا فالمؤشرات تقول إن الهند والصين تتقدمان على طريق اللحاق بالدول المتقدمة بينما تتقوض دعائم الديكتاتورية فى كل مكان بسبب حالة التناغم العالمية الجديدة وبسبب «الحقائق» التى تنتقل بسرعة البرق من خلال الاقمار الصناعية إلى كل مكان.

والأهم من ذلك أن الحياة تتطور إلى الأفضل بالنسبة لعامة الشعب خصوصا فى الغرب حيث افرزت ثورة المعلومات حالة من الثراء الملحوظ اما حقوق الفرد (الإنسان) وخصوصا حقوق المرأة فقد تم الاعتراف بها وتحظى بالحماية والصيانة على الاقل فى الغرب حيث اصبح وضع المرأة يتجاوز مجرد المساواة مع الرجل ليكاد يصل إلى حد التفوق والتميز بحيث يمكن القول بلا تحفظ إن الالفية الثالثة يمكن اعتبارها عصر المرأة ليس فقط للتسيد الواضح للقيم الاجتماعية النسوية ولكن ايضا والاهم لأن تركيز المرأة العصرية على العلم والمعرفة يجعلها الاقدر على الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات الفكرية والثقافية لمجتمع المعلومات الجديد.

هذه نفحة من التفاؤل يطلقها هذا الكتاب الذى صدر بعد خمس سنوات من بحث آراء ممثلى اكثر من الف منظمة غير حكومية فى ارجاء العالم فى إطار «مشروع الالفية» الذى اضطلعت به الجامعة المفتوحة فى انجلترا. وهو تفاؤل لاينطلق من امنيات جوفاء ولا من شطحات خيال ولكنه يرتكز على حقيقة عصرية تقول إن الاتجاه نحو مجتمع المعلومات والاتجاه الموازى ايضا نحو اقتصاد الخدمات يعنى ان الفرد (الإنسان) الذى يستخدم ذكاءه أو ذكاءها بمرونة ووعى أصبح هو المصدر الاول للقيمة المضافة. وهكذا يكون الانسان هو اهم استثمار للمستقبل وهو ماادركته اليابان منذ وقت طويل وماتدركه اليوم العديد من المؤسسات والمنظمات فى الغرب المتقدم.

سامية الجندى



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٧/١٩٩٩

العولمة الشخصانية

محمد سبيلا *

■ تصور العولمة على أنها طوفان قادم، اقتصادي وإعلامي وثقافي. طوفان كاسح لا يبقى ولا يذر. طوفان يكتسح كل الاقتصادات والمجتمعات والثقافات فيفتت هوياتها ويذيب صلابتها ويجعلها كيانات تذروها الرياح.

وفي انتظار هبوب العاصفة تتكاثر الخطابات الاقتصادية الأخلاقية من قبيل: إعداد المقاولة او المنشأة الراسمالية في البلدان المتخلفة لتكون في مستوى التنافسية القاتلة التي تنتظرها غداً، ومن ثمة الدعوة الى تحديث المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وتزويدها بأجهزة الإعلاميات والمعلوميات، وادخال أساليب التدبير الحديث عليها، وتزويدها بالحواسيب، وربطها بالأسواق العالمية من طريق شبكة الانترنت وشبكات المعلوميات الكونية الأخرى، وتهيئة الكادر الإداري والمحاسباتي، وضبط المصاريف والمداخيل ضبطاً دقيقاً استجابة لمتطلبات التنافسية الاقتصادية الحادة.

إلا ان هناك نداء ضمنياً للكادر الانساني ذاته يستحثه على الاستجابة لمتطلبات العولمة كنداء قوي موجه لكل شخص في العالم، سواء من موقعه كمستهلك أو من دوره كمنتج.

مؤدى هذا الخطاب الضمني ان مواطن العولمة، المتكيف تكيفاً ناجحاً مع متطلباتها، والمستجيب بإيجاب لنداءاتها، هو ذلكم الشخص المعولم، اي ذلك الذي فتح «حدود» عقله لثقافتها، و«حدود» رغباته لغزواتها الإعلامية، و«حدود» عقله لافكارها وارائها ورؤاها والمعلومات التي تتدفق بها في وعية ولاوعيه.

وهذه الشخصية العولمية المطلوبة هي ذلك الشخص الميركانتيلي، العملي، البراغماتي، الذي ليس في رأسه أفكار مسبقة، ايديولوجية او عرقية او ما شابه ذلك، أي ذلك الكائن الذي يكون ذهنه صفحة بيضاء Tabularasa، فطرية، وناصعة البياض، كتلك التي شبه بها التجريبيون في ردهم على النزعات العقلانية القائلة بوجود أفكار مسبقة.

الشخص المطلوب وفق مواصفات العولمة شخصية محايدة دينياً ولغوياً وعرقياً، ليست لديها حساسيات انتمائية من هذا الصنف، بل هي الشخصية الميركانتيلية المستعدة للاستهلاك في مدلوله الكوني.

إلا ان هذه الشخصية المطلوبة ليست صفراً مع ذلك، فمن المطلوب منها ان تكتسب قدراً من الثقافة العلمية والمعلوماتية حتى تستطيع ان تتواصل مع هذا النسيج العنكبوتي العالمي بلغته، وبرموزه، وتفهم نداءاته ومتطلباته. وأول بند في لائحة الكفاءات هو إتقان اللغة الانكليزية، وامتلاك الكومبيوتر الشخصي، والرقم البريدي العالمي الخاص... الخ.

تأتي هذه الكفاءات «التقنية» لتنضم الى المتطلبات الفكرية والنفسية السابقة والمتمثلة في الاعتقاد بوحدة العالم، والإقرار بمبدأ الغلبة للأقوى، والامساك عن إبداء أي شكل من أشكال الحنين الى الكينونة، أو الى نداء الأرض، أو الى اللغة الام، أو الى أية حساسية خصوصية. وهكذا فإن خطاب العولمة والياتها التنظيمية لا تطاول فقط السوق الاقتصادي، والسوق السياسي، والسوق الثقافي بل تداهم العالم الداخلي للشخصية فتكيفه وتستعمره وفق المواصفات التي تحددها، والتي تفرضها كمعايير لامكان اندراج الشخص في المسيرة الكونية للعولمة.

* كاتب من المغرب.



مواقـــف

الإنســان هو الحـيـوان الذى يصنع مخاوفه!

وبعد ان يصنعها يبحث لها عن دواء.. عن عــلاج، او عن تكذيب رسـمى لهـذه المخـاوف. وتكون النتـيـجـة ان يتشكك الناس فى السلطة والعلم ورجـال الدين. ولايستريح إلا إذا خلق له خوفا جديدا. فلو احـصـينا الاطعـمـة الضـارة والادوية القـاتلة التى يتـعـاطاها الإنسـان لوجـدناها جـمـيـعـا ضارة وقـاتلة ـ ومع ذلك فالانسان رغم كل ذلك ـ حى يرزق.. الأطبـاء ورجـال الأمن والسـاسـة والقضاء.. فهم جـمـيـعـا يعيشون على خـوف الإنسـان من الإنسـان. واعتداء الإنسان على الانسان.

واحدث مـخـاوف الإنسان ليست الحـروب على سقف كـوكب الأرض بين الـهـند وباكـسـتـان ولا هى فى افـريقيـا ولا هى فى البلقـان وعلى حـدود لبنان. فـقـد اعـتـدنا على الحـروب السـينمـائية والحـروب الحقيقية. ووجدنا حروب السينما امتع واجـمل. فلم يعـد ينظر الى الدمـاء التى تلطخ الشـاشـة على انهـا حـرام او حـلال.. وانمـا ان كانت محبوكة او ليست كذلك. المهم اننا اعتدنا على العنف الذى انتقل من الجنود والقـادة الى الطلبـة الصغار فى مدارسهم..

امـا الخـوف الجـديد المجـهـول المعنى والشكل والمضمون ـ رغم ان كهنة السياسة والاقتصاد يكررونه ليلا ونهـارا. وننتظر ونتـعـجب ولا نفهم ولاننا لانفهم ـ فلا نعرف كيف يكون الخلاص فى المستقبل..

الخـوف الجديد او العـفـريت ابن يومين ـ ان فهمناه ـ فاسمه: العولمة!

فالعالم كله خائف من العالم كله. التاجر والبائع والمستهلك والذى لا هـو هنا ولا هـو هناك فى رعب من العـولمة، اى من انفـتـاح العـالم بعضه على بعض او كله على كله.. تماما كالسماوات المفتوحة على كل الشاشات: التليفزيون والكمبيوتر ولم يعد هنا حاجز ولا فاصل يمنع اى طفل من ان يـبـحـلق فى كل العمليات الجنسية من حرف الألف الى حرف الياء او الحرفين معا!

والعـولمة هى بحـر الظلمـات الذى ينتظرنا جمـيـعـا لكى نغرق فيه.. او نجد انفسنا غرقى فيه. مـا السبب؟ السـبـب ان هناك اوروبا وامــريكا واليابان والصين، سوف تطفح على الدنيا صناعات ارخص واجمل وادق من مـصـنوعـاتنا ـ نحن كل العـرب والعـالم الثـالث والرابع ـ ولابد ان تؤدى العـولمة الى ظهـور عـالم رابع وخامس اقل فى الكفاءة منا بدرجات ودركات..

هل فهمت شيئا مما قلت؟ لم تفهم رغم محـاولاتى ان اكون اقرب الى اقل الناس ثقافة وفـهـمـا فى السـيـاسـة الدوليـة والامم المتـحـدة والبـورصـة وسوق المال.. وسوء المال.. وغسيل المال. ولم اجد نفسى مضطرا إلى ان اشـرح لك كـيـف ان اصـحـاب الوف الملايين فى بلدنا اصبحوا كذلك.. فقد كـانوا مـثلنا على باب الله من عشـر سنوات.. وكيف انهم الذين سوف نعقد لهم لواء الحـرب والمنتصر فى ملاحم العولمة!

أنيس منصور



المصدر : المسيرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/٢١

كلام في العولمة..؟

بقلم. احمد بن عبد الله السعدون *

■ العولمة..!
ما العولمة؟!
سؤال في كلمتين..لكن الاجابة عليه معقدة..
والذين يجيبون يضخمون اجاباتهم في المؤتمرات والندوات والمقالات والدراسات، حتى تحسب العولمة اختراعاً كوكبيا جديداً..
او اكتشافا كونيا غير مسبوق..
وكأن البشرية من دون العولمة ستقوم قيامتها!.

●●●

ومن كثرة ترديد العولمة..
اصبحت كلمة زئبقية.. يصعب الامساك بمعنى محدد لها،
واضحت ظاهرة غامضة.. لايعرف لها اتجاها واضحا.
وتحولت الى حالة فضفاضة.. لا تستقر ولايقر لها قرار سليم..
ولعل اصحابها ودعاتها، قد تعمدوا ذلك، مع سبق الاصرار والترصد..
ومن ثم صارت لغزا يستعصى على الحل، وتحولت الى طلسم يستغلق على الفهم، حتى على المتخصصين.. فما بالك بالبسطاء الذين هم المستهلكون للعولمة كسلعة يجري ترويجها بمختلف الحيل المتاحة وغير المتاحة، ويتم تسويقها بكل السبل المباحة ودون المباحة، «كما سننزع الاقنعة عنها بعد حين».

●●●

لقد انصرف الناس عنها، اوكادوا يفعلون، حتى في عقر دار الذين يروجون لها كسلعة، ويسعون لتسويقها، تماما كتسويق سلعة «الشرق اوسطية»، التي لم يتمكنوا من تصديرها، فباءت بالفشل الذريع، ازاء الوعي المتنامي للشعوب التي يتصورون انها ستظل اسواقا استهلاكية الى الابد، بالضبط مثل اكذوبة «العلمانية» التي راحوا يطرحونها بدهاء، الى ان انكشفت اقنعتها، فسقطت بكل بساطة، بل لا اغالي اذا قلت انها وئدت في مهدها، ولم يسأل احد عن الاسباب، ولم يبحث في المسببات.
تسللت العولمة الى حياتنا، في ظروف القطب الواحد، تسلل الافعى، وانطلت اللعبة على الكثيرين من الابرياء حسني النية، والذين توهموا فيها العالمية والكوكبية، وتقبلوها بسذاجة، على انها دعوة لشعوب الارض المحبة للسلام او الاستسلام!



المصدر : ....السياسة........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....../....../......

اقول.. تسللت العولة وهي تتلثم بقناع يقال انه انساني، وتنبض بقلب يخيل الينا انه رحيم، وتنبىء عن روح كما لو انها شفافة، لتضميد جراحات العالم، وتوقيف نزيف الثالوث المعروف، الفقر والجهل والمرض، وتخليص الانسانية من اوجاعها، هذه الاوجاع التي هي في معظمها، من صنع صناع العولمة.

فما كان من دعاة العولمة، ومصادرها المستبدة، التي تمتص دماء الشعوب المغلوبة على امرها، والمقهورة في عيشها، الا ان خاطبت البطون قبل العقول، وحاورت الغرائز قبل النفوس، ولجأت في ذلك الى الاقتصاد، ومهدت بدعوات من قبيل ان الاقتصاد هو اللغة الوحيدة والقوية التي يتحدث بها العصر، ومن لا يفهم مفرداتها فهو خارج التاريخ، وطبعا تاريخهم هم. ومن لايجيد التحدث بلغة الاقتصاد فهو بعيد كل البعد عن الحياة العصرية. وطبعا حياتهم هم، وعصرهم هم. ومن لا يعرف اصول اللعبة فهو ليس مهيئا لدخول الالفية الثالثة، وغير قادر على العبور الى بوابة القرن الحادي والعشرين، التي يقفون عليها حراسا بقوة المال، وسلاح السلطة، او بالاحرى شرطي العالم، وبالتحديد «الكاوبوي الاميركي» الذي يعيش في وهم الاحادية، والانفراد بمقدرات الشعوب، والضغوط بالدولار على رقاب العباد!.

●●●

مع ان اقل نظرة، ولو سطحية الى حركات التاريخ، في العالم القديم والحديث، تؤكد ان هذا الوهم، حتما، لابد ان يتناثر كالعهن المنفوش، ان عاجلا او آجلا، ويتساقط كأوراق الشجر في الخريف، ولو بعد حين. لماذا؟

لانه ببساطة ضد منطق العقل، ولا ينسجم مع سنن الوجود ، بل انه يتنافى مع ابسط حقائق التاريخ، تلك التي تفيد ان العالم منذ بدء الخليقة، ينضوي تحت قوتين، تخلقان فيه التوازن، ولا توجد فيه فترة انفردت فيه ، قوة وحيدة، دون اخرى، بالسيطرة على هذا العالم، والتحكم فيه بشكل او بآخر.

●●●

ففي القرون الاولى كانت،
القوة الاشورية مقابل القوة الفرعونية..
والقوة الساسانية ضد القوة الرومانية..
والقوة البيزنطية تتحدى القوة الفارسية..
وفي العصر الحديث..
القوة التركية تقابلها القوة الجرمانية..
ثم فرنسا وانكلترا والصراع الذي استمر بينهما، مئة عام سعيا الى زعامة العالم.. واخيرا الاتحاد السوفياتي في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية...

ولكن لأن من طبيعة الاشياء ان لكل قاعدة شواذها .. فكان الانفراد الاميركي، الذي تلاقت مجموعة عوامل ساندته لكي يتفرد، وساعدته في ذلك، انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك المعسكر الشرقي، والسقوط المدوي للتجربة الشيوعية، والاحداث المتوالية في المناطق الساخنة من العالم، التي ما ان تهدأ في بقعة، حتى تشتعل في بقعةاخرى!.

●●●

غير ان السؤال الكبير.. هل من الممكن ان يستمر هذا التفرد والانفراد؟

الواقع يقول، لا !
ومعطيات الموقف تؤكد، لا!
وقانون الحياة يجزم، لا !

بل ان كثيرا من المحللين والمراقبين من داخل المجتمع الاميركي يشيرون الى ان الولايات المتحدة الاميركية هي التي كانت مرشحة للانهيار، وليس الاتحاد السوفياتي!!

ومن هنا ايضا.. كانت عملية التسريع الدولية، لتسويق العولمة، التي هي محور هذه الاطروحة!

●●●

ترى.. هل العولمة ظاهرة جديدة على المجتمع الانساني؟
واذا كانت قديمة.. فلماذا طغى الحديث عنها في هذه الآونة، وبالذات في العشر سنوات الماضية؟
كيف ظهرت فجاة على السطح ، وما بين عشية وضحاها، ركب العالم موجتها؟
وهل صحيح انها كلها قبيحة الوجه بالشكل الذي يتبدى لنا الان؟
وهل هي وليدة الصدفة.. ان كان في الوجود شيء يتم مصادفة؟
ثم لماذا بدات بالاقتصاد وانطلقت منه لتتشعب كالاخطبوط؟
وكيف تستشري في جسد العالم كالسرطان، وتسري في دمه كالشيطان؟
وكيف اتخذت منه جسرا لتطيل الوقوف عند الثقافات الوطنية؟
ولماذا تتمهل مليا ازاء الهوية الاجتماعية للشعوب؟
والآن.. تلعب بمهارة وبهلوانية ، على مسرح السياسة الدولية؟
سنرى..☆

رجل اعمال عماني


Bibliotheca Alexandrina
0305871